International Islamic University
Islamabad
Faculty Of Islamic Studies
(Usuluddin)
Department Of Hadith & its Sciences

الجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد
كلية الدراسات الإسلامية
(أصول الدين)
قسم الحديث وعلومه

نقد المتن وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدّثين

(دراسة تطبيقية تأصيلية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

إعداد

نورة محمّد إبراهيم رَوّاي

إشراف

الأستاذ الدكتور تاج الدين الأزهري

أستاذ شعبة الدراسات الإسلامية

ورئيس قسم الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين

International Islamic University
CENTRAL LIBRARY ISLAMABAD

رقم التسجيل: 57-FU/Ph.D/F05

العام الجامعي

1434 هـ - 2013م

Accession No. TH24723

PhD
۱۲۶۹ و ۲۹۷
ن و ن

حدیث شریف - بحوث
حدیث شریف - جرح وتعدیل
حدیث شریف - نقد المتن
حدیث شریف - آثار
حدیث شریف - محدثین
حدیث شریف - ألفاظ

لجنة المناقشة

تمت مناقشة بحث الطالبة/ نورة محمّد إبراهيم زوّاي، والذي عنوانه :

[نقد المتن وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين]

وكانت لجنة المناقشة مكوّنة من أصحاب الفضيلة:

ر	الاسم	الصفة	التوقيع
1	أ.د. تاج الدين الأزهري	مشرفا على الرسالة	
2	أ.د. معراج الإسلام	مناقشا خارجيا	
3	أ.د. حماد اللكوي	مناقشا خارجيا	
4	أ.د. فتح الرحمن القرشي	مناقشا داخليا	

وقد نالت الطالبة الإجازة العالمية العالية (الدكتوراه) في الحديث وعلومه، بتقدير ممتاز.

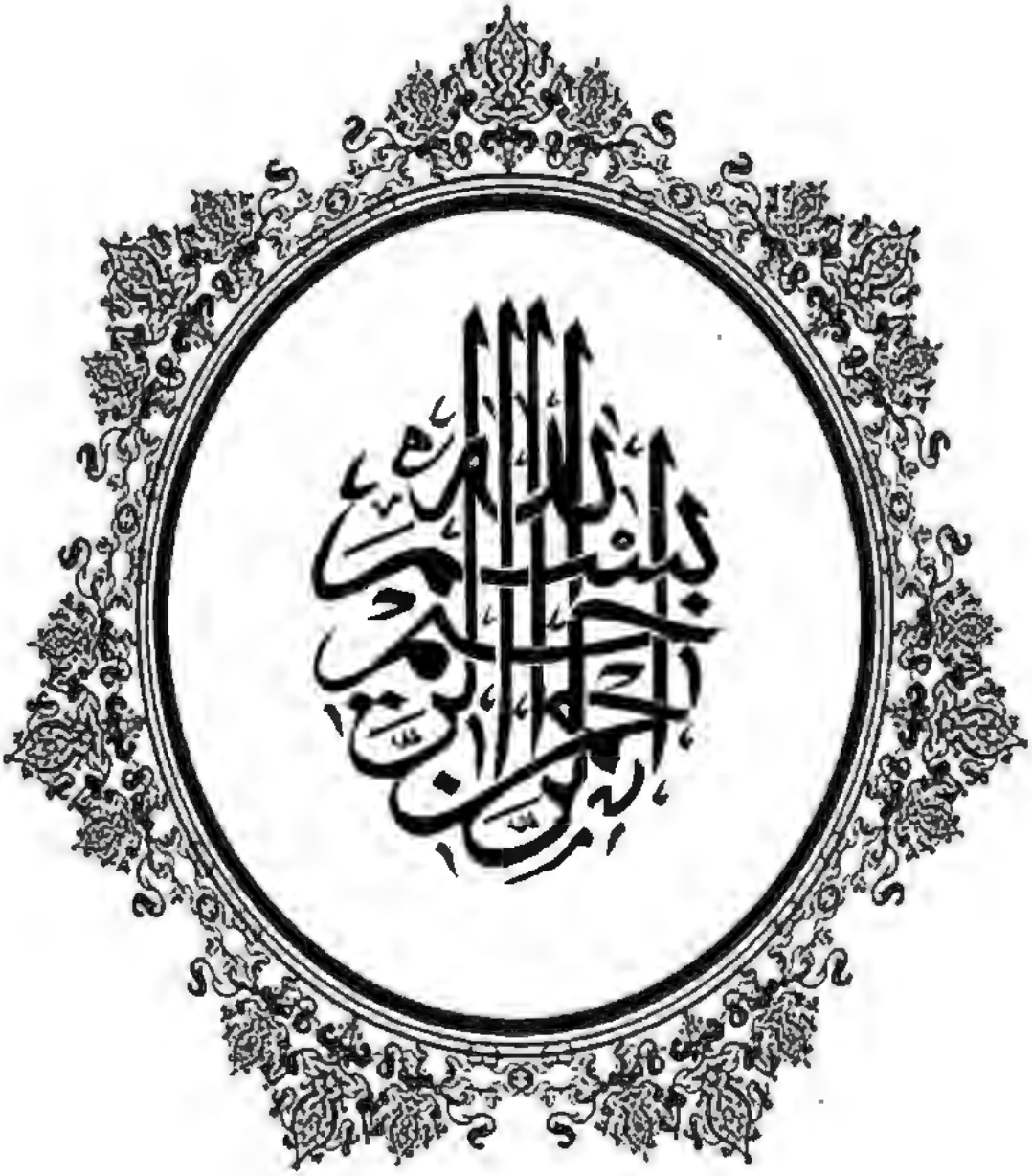
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لله الحمد والشكر أولا وأخيرا، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وفضله علي في إتمام هذه الرسالة العلمية، مردّدة قوله تعالى: "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ..."[1]

والصّلاة والسّلام على خاتم المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، القائل في الحديث الشريف: "من لم يشكر النّاس لم يشكر الله عزّ وجل"[2]، لذا فإنّه ليسرني أن أعترف لأهل الفضل بفضلهم وأتقدّم بخالص الشكر والتقدير، وعظيم العرفان والامتنان، لكلّ من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وأمدّني بيد العون، وأخصّ بالذكر مشرفي الأستاذ الفاضل الدكتور تاج الدين الأزهري، لتفضّله بقبول الإشراف رغم مشاغله الكثيرة.

وأزجي بالشكر لكلّ أساتذتي حفظهم الله تعالى، وما هذا البحث إلا ثمرة لتوجيهاتهم، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء، وبارك في علمهم.

والشكر والامتنان موصول للقائمين على خدمة الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد الذين يواصلون الليل والنهار في خدمتها، رغم كلّ التحديات.

---

[1] - سورة الأحقاف 15

[2] - الإمام أحمد بن حنبل، المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 258/2، رقم 7495، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح".

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا من يهدي الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدا، ونصلّي ونسلّم على المبعوث رحمة للعالمين محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

من فضل الله تعالى على هذه الأمة الإسلامية أن قيّض لها علماء أجلاء اعتنوا بالسنة النبوية رواية ودراية وقد أنتج ذلك علوما كثيرة، كان من أهمها علم نقد الحديث، الذي يدل على عظمة العقلية المنهجية التي اتسم بها المحدثون في حفظ السنة النبوية، وقد تشعّب هذا العلم إلى فروع كثيرة ودقيقة، منها نقد متن الحديث.

أهميّة الموضوع

تعرّض المحدّثون وغيرهم من العلماء، لنقد متن الحديث في علوم شتى، وبعناوين مختلفة فالمحدثون اهتموا به في علوم الحديث في مباحث" الحديث المعلّل "و" اختلاف الحديث " والشاذ والمنكر وزيادة الثقة والمدرج، وعلماء أصول الفقه، اهتموا به في مسائل" تعارض الأدلّة "، والفقهاء في الأخبار المختلفة وقد استخلص العلماء من هذه المباحث، قواعد كلية في نقد المتن بعيدا عن الإسناد، وهذه القواعد التي وضعوها لنقد المتن، لا تقلّ أهمية عن القواعد التي وضعوها لنقد السند.

ونظرا لدقّة هذا العلم وأهميته في الدراسات الحديثية، فقد اخترت أن تكون رسالتي بعنوان:

" نقد المتن وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين ".

إذ أنّ علم الجرح والتعديل، يعدّ الأساس في نقد المرويات، وهذا الموضوع عبارة عن دراسة تأصيلية تطبيقية في أهمّ علوم السنة النبوية، حيث يبين جهود علماء الجرح والتعديل في نقد متن الحديث ويكشف مدى تأثير ذلك في ألفاظ الجرح والتعديل، وهل كان علماء الجرح والتعديل يعتمدون على هذا الجانب بشكل مطرد في حكمهم على الرواة؟.

كما أنّ هذا البحث يبرز حدود الاتفاق والاختلاف في معايير نقد المتن بين الأئمّة النقاد وهل شكّل نقد المتن الحديثي أحد المرجحات عند اختلاف النقاد في الحكم على الرواة؟.

أسباب اختيار الموضوع

وقع اختياري على هذا الموضوع لأهميته البالغة، ودقته في الدراسات الحديثية، إضافة إلى الأسباب التالية:

1- نقد المتن عند المحدثين، لم ينل مايستحقه من التحقيق والتقعيد، إذ غالبية الدراسات ركزت على التطبيقات العملية فقط[1].

2 - النتائج التي توصلت لها بعض الدراسات الحديثة بحاجة إلى دقة أكثر وبحث أعمق.

3 - لم أقف في حدود مطالعاتي على من كتب في هذا الموضوع.

4 - دعوة بعض الباحثين للكتابة في هذا الموضوع الدقيق[2].

5- تعزيز مواقف العلماء في الرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم في اهتمام المحدثين بالنقد الخارجي دون الداخلي.

6 - بيان أصالة المنهج النقدي عند المحدثين.

7 - إبراز جهود علماء الجرح والتعديل في نقد المتن الحديثي.

لهذه الأسباب وقع اختياري على هذا الموضوع، وقد تيسّر لي الوقوف على أهمّ الكتب التي اعتنت بنقد المتن، وسأقتصر في هذه الدراسة على الجانب الحديثي فقط، دون الالتفات إلى الناحية الفقهية وغيرها ومجال البحث هو كتب الرجال وكتب العلل.

مشكلة البحث

نظرا لأهمية النقد في الدراسات الحديثة اخترت هذا الموضوع(نقد المتن وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين) لأبين جهود علماء الجرح والتعديل في نقد متن الحديث بالإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما تأثير نقد المتن في ألفاظ الجرح والتعديل ؟.

2- هل يصح تعليل الحديث بنقد المتن فقط؟وماضوابط ذلك؟.

3- هل كان علماء الجرح والتعديل يعتمدون على نقد المتن بشكل مطرد في حكمهم على الرواة ؟.

4- ما حدود الاختلاف والاتفاق في تطبيق معايير نقد المتن عند المحدثين ؟.

5- هل يشكل نقد المتن الحديثي أحد المرجحات عند اختلاف النقاد في الحكم على الرواة؟

6- هل هناك تلازم بين صحة المتن والسند؟.

---

[1] - مثل كتاب " مقاييس نقد المتون" د مسفر الدميني - وكتاب" منهج نقد المتن عند علماء الحديث " د صلاح الدين بن أحمد الأدلبي ، وجهود المحدثين في نقد المتن الحديثي ، د محمّد الطاهر الجوابي - وأشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، د ناصر بن محمّد الغماش - واهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ، د القماش السلفي.

[2] - على رأس هؤلاء الباحثين د خالد الدوسري حفظه الله حيث ذكر في الورقة التي قدمها في ندوة علمية أهمية الكتابة في هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

1 – مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات، للدكتور مسفر غرم الله الدميني.

2 – المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام شمس الدين محمّد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (691 هـ – 751هـ).

3 – مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر غرم الله الدميني.

4 – منهج نقد المتن عند علماء الحديث للدكتور صلاح بن أحمد الأدلبي.

المقالات العلمية:

1 – أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، للدكتور بدر العمائي، جامعة المدينة المنورة.

2 – دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن ، أمين عمر دمشق.

3 – نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرواة، الدكتور خالد منصور الدريس.

4 – جهود المحدّثين في نقد المتن الحديثي، الدكتور محمّد الطاهر الجوابي.

الفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة :

1 – نطاق هذه الدراسة وحدودها، هو نقد المتن عند المحدّثين وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل.

2 – من أهداف هذه الدراسة التأصيل النظري لمفهوم نقد المتن.

3 – إبراز جهود علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة من خلال نقد المتن الحديثي.

4 – تصحيح بعض النتائج غير الدقيقة في الأبحاث السابقة، ومنها :

أ – ادعاء عدم وجود نقد المتن في كتب العلل و الرجال.

ب – ادعاء عدم اهتمام المحدّثين بنقد المتن.

5 – بيان موقف علماء الجرح والتعديل من النقد العقلي للمتون، وهذه مسألة لا زالت تحتاج إلى تحرير.

6– بيان موقف النقاد من عرض السنة الصّحيحة على القرآن الكريم.

منهج البحث:

جمعت بين المنهج التاريخي، والاستقرائي والتحليلي والمقارن، وذلك لطبيعة هذه الدراسة المتعددة الجوانب:

*المنهج التاريخي: اعتمدت عليه في بيان أصالة المنهج النقدي وتطوره عند المحدثين.

* المنهج الاستقرائي: حيث تتبعت النصوص النقدية والنماذج المطلوبة في هذه الدراسة للأئمة النقاد من خلال كتب الرجال والعلل.

*المنهج التحليلي: حيث قمت بتحليل ما ورد في النصوص والأقوال حسب خطة البحث.

*المنهج المقارن: حيث قمت بمقارنة أقوال الأئمة وآرائهم لتحرير المسائل المقرر تناولها في هذا البحث.

خطوات البحث

1- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

2- قمت بتخريج الأحاديث على كثرتها بعزوها إلى مصادرها الأصلية، وذلك بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث إن وجد.

3 - بينت الحكم على الأحاديث التي أوردتها، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين فأكتفي بتخريجه فقط ولا أحكم عليه.

4- ترجمت للرواة الذين أحتاج إليهم في الدراسة، وتركت من كان مشهورا أو ورد عرضا في البحث وهذا نظرا لكثرة الأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

5- عزوت ما نقلته من أقوال وآراء إلى قائليها من خلال ذكر مصادرها.

6- رجعت في شرح الكلمات الغريبة إلى مصادرها الأصلية.

7- عرّفت بكلّ كتاب تعاملت معه في أول موضع ذكرته فيه من البحث، وذلك بذكر معلومات الطبع و النشر على الترتيب التالي:

المؤلف، الكتاب، المحقق، مكان النشر، رقم الطبعة، سنة الطبع، ثم الجزء والصفحة، وإذا كررت ذكره، أختصر معلوماته.

8- وضعت للبحث جملة من الفهارس التي تقرب الاستفادة منه، وهي فهرس الآيات القرآنية ورتبتها حسب سور المصحف الشريف، وفهرس الأحاديث والآثار، ورتبتها حسب الأطراف على حروف

المعجم، وفهرس الغريب، ورتبته على حروف المعجم، وفهرس الأعلام المترجم لهم، ورتبته على حروف المعجم، وفهرس المصادر والمراجع، على ترتيب حروف المعجم وفهرس الموضوعات حسب ورودها في البحث، بدءا بالأبواب ثم الفصول، ثم المباحث.

مصادر البحث

اعتمدت في انجاز هذا البحث على جملة كبيرة من المصادر القديمة والحديثة، أهمها كتب العلل ومعرفة الرجال كعلل ابن المديني والتاريخ الكبير والصغير للبخاري، وكتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد وكتب السؤالات، والتاريخ ليحيى بن معين، وعلل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، والعلل للدارقطني.

كما اعتمدت على أهم مصادر الرجال والجرح والتعديل ، كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي والمجروحين لابن حبان، والكامل لابن عدي، وتهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، للحافظ ابن حجر، وميزان الاعتدال والكاشف للذهبي، وغيرها.

كما اعتمدت على كتب علوم الحديث ومصطلحه في الجانب النظري من البحث، ومن أهم هذه الكتب: الكفاية والجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، ومقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها، ومنها النكت لابن حجر وفتح المغيث للسخاوي، وتدريب الراوي للسيوطي، وتوضيح الأفكار للصنعاني وغيرها.

كما رجعت لكتب الرواية، كالكتب الستة، والسنن للدار قطني، والبيهقي، وصحيحي ابن خزيمة، وابن حبان، والمعاجم، وكتب التخريج، وغيرها، لتخريج ما يرد في البحث.

كما استفدت من كتابات المتأخرين والمعاصرين ودراساتهم وبأتي في مقدمتها كتابات المعلمي اليماني- رحمه الله - الرفع والتكميل للكنوي ، الحديث والمحدثون لأبي زهو، ومنهج نقد الحديث لنور الدين عتر، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم ضياء العمري، وجهود المحدثين في نقد المتن للعواجي، ومنهج نقد المتن للأعظمي.

ملخص البحث:

تناولت في هذا البحث موضوع: "نقد المتن وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين"

وقد تضمّن البحث قسمين : الأول نظري، والثاني تطبيقي.

ففي الجانب النظري، عالجت أصالة المنهج النقدي عند المحدثين، وسبقهم في هذا المجال، كما بينت الأسباب الموجبة لنقد المتن عند المحدثين، والمتمثلة في المخالفة والتفرد، وظهور الوضع في الحديث ومدى

تأثيرهذه الأسباب في الحكم على الرواة توثيقا وتجريحا، كما تناولت موضوع نقد المتن في الدراسات المعاصرة، لأحدّد مفهوم نقد المتن عند المحدثين، وأجلّي مسألة الخلط والاضطراب التي لحقت هذا الموضوع عند المعاصرين.

ثمّ رصدت مظاهر عناية المحدثين بنقد المتن، وعرّفت بجهودهم من خلال كتبهم في هذا المجال كما حدّدت مفهوم معايير نقد المتن عند المحدثين، وحرّرت بعض المسائل المتعلقة به مثل مسألة النقد العقلي لمتون السنّة، ومسألة فقه المحدثين كماعالجت مرتكزات المنهج النقدي عند المحدثين، وبينت أنّ سبر حديث الراوي كان من أهمّها.

فأما الجانب التطبيقي: فقد جعلت الأحاديث التي درستها، أمثلة تطبيقية لمعايير نقد المتن عند المحدثين وبينت من خلالها المعايير المعتمدة عند المحدثين، بوصفها معايير أصيلة واضحة في العملية النقدية عندهم وقمت بدراسة مائة وثلاثين راويا لبيان أثر سبر حديث الراوي، في الحكم عليه جرحا وتعديلا.

كما ضمّنت هذا البحث نماذج تطبيقية للأئمّة النقّاد، في مختلف الحديث ومشكله، وأسباب ورود الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، وغريب الحديث، وبيّنت منافع المحدثين في الجمع والترجيح والناسخ والتأويل، وهي مسائل لم تحظ بالبحث من قبل هذا الاعتبار، كما بيّنت نماذج تطبيقية من جهود أصحاب الكتب الستة في نقد المتن.

خطة البحث

الموضوع: نقد المتن وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين

المقدمة: وفيها:

أهمية الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

مشكلة البحث.

الدراسات السابقة.

الفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة.

منهج البحث.

خطوات المنهج.

مصادر البحث.

الباب الأول: أصالة المنهج النقدي عند المحدثين، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: النقد الحديثي وتطوره، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة النقد الحديثي وتطوره.

المبحث الثاني: أصول المنهج النقدي وخصائصه.

المبحث الثالث: الأئمة النقاد وبيان من أقوالهم النقدية.

الفصل الثاني: الدواعي الموجبة لنقد المتن الحديثي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم نقد المتن

المبحث الثاني: المخالفة.

المبحث الثالث: التفرّد.

المبحث الرابع: ظهور الوضع في الحديث.

الفصل الثالث: نظرة نقدية للإنتاج الفكري في نقد المتن عند المعاصرين، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسات في نقد المتن.

المبحث الثاني: دراسة نقدية لكتاب "مقاييس نقد متون السنة".

الباب الثاني: مظاهر عناية علماء الجرح والتعديل بنقد المتن، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: صيانة ألفاظ المتون، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحوال الرواة ومراتبهم.

المبحث الثاني: الاهتمام بسلامة المتن من العيوب المتنية.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية من اهتمام النقاد بألفاظ الحديث

الفصل الثاني: صيانة معاني المتون، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مختلف الحديث أو مشكل الحديث.

المبحث الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الثالث: غريب الحديث.

الفصل الثالث: معايير نقد المتن عند المحدثين، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المعايير لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: المخالفة للثابت.

المبحث الثالث: الاستحالة العقلية.

المبحث الرابع: الاستحالة التاريخية .

الباب الثالث: ارتباط عبارات وألفاظ الجرح والتعديل بالممارسة النقدية عند المحدثين

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: مرتكزات المنهج النقدي عند الأئمة النقاد، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوّل: علم الجرح والتعديل وأهميته.

المبحث الثاني: اعتبار آراء النقاد السابقين.

المبحث الثالث: سبر حديث الراوي وأثره في الحكم عليه.

المبحث الرابع: أثر السبر في الألفاظ والعبارات النقدية جرحا وتعديلا.

المبحث الخامس: مراحل المنهج النقدي عند الأئمة النقاد وأسسه.

الفصل الثاني : مراتب علماء الجرح والتعديل من حيث العناية بنقد المتن قلة وكثرة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: سبر الحديث عند الأئمة النقاد المتقدمين، وأثره في الحكم على الراوي.

المبحث الثاني: سبر الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام ابن عدي من خلال كتابه الكامل.

المبحث الثالث: سبر الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام ابن حبان من خلال كتابه المجروحين.

المبحث الرابع: سبر الحديث، وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام العقيلي من خلال كتابه الضعفاء.

الفصل الثالث: تاريخ ظهور ألفاظ الجرح والتعديل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: استعمال ألفاظ الجرح والتعديل في الحكم على الرواة.

المبحث الثاني: تصنيف ألفاظ الجرح والتعديل.

المبحث الثالث: أهمية معرفة المصطلحات النقدية الخاصة، وأثرها في الحكم على الرواة.

المبحث الرابع: اختلاف مناهج النقاد جرحا وتعديلا.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث، والتوصيات.

الفهارس العلمية.

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الغريب والمعاني.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

الباب الأوّل
أصالة المنهج النّقدي عند المحدّثين

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: النقد الحديثي وتطوّره.

الفصل الثاني: الدواعي الموجبة لنقد المتن الحديثي.

الفصل الثالث: نظرة نقدية للإنتاج الفكري في نقد المتن عند المعاصرين

الفصل الأوّل
النّقد الحديثي وتطوّره

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: نشأة النّقد الحديثي وتطوّره.

المبحث الثّاني: أصول المنهج النّقدي وخصائصه.

المبحث الثالث: الأئمّة النقّاد ونبذ من أقوالهم النّقدية.

المبحث الأول

نشأة النّقد الحديثي وتطوّره

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا.

النقد لغة : بالرجوع إلى معنى النقد لغة نجده يطلق على معان عدّة منها:

*النقد بخلاف النّسيئة، تقول نقده الثّمن.

*النقد والانتقاد، تميّز الدّراهم وإخراج الزّيف منها.

*ناقدت فلانا، أي ناقشته في الأمر.

*ونقد الشيء ينقده نقدا، إذا نقره بإصبعه كما تنقر الجوزة.

*مخالسة النّظر لئلا يفطن له أي إنسان، ينقد الشيء بعينه[1].

*فلان ينقد النّاس، يعيبهم ويغتابهم[2].

النقد في اصطلاح المحدثين:

"تميز الأحاديث الصّحيحة من الضّعيفة، والحكم على رواتها توثيقا وتجريحا"[3].

بهذا المعنى استعمله المحدّثون فيما قاموا به من تمحيص الروايات بالنّظر في متونها وأسانيدها للوصول إلى قبولها أو ردّها، وفي النّظر في أحوال الرّواة والحكم عليهم جرحا وتعديلا.

وقبل الحديث عن مهمّة النّاقد وشرفه، نتحدّث عن بيان وتحديد الصفات التي يجب توفّرها في النّاقد فمهمّة النّقد ليست سهلة بسيطة في متناول الجميع، بل هي في غاية الدقّة والصّعوبة وعلى من يتصدّى لها ويمارسها أعمالها أن يكون أهلا لها، وقد ذكر العلماء جملة صفات يجب توفّرها في النّاقد، قال المعلمي اليماني: "ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإنّ النّاقد لا بدّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المرويّة عارفا بأحوال الرواة السّابقين وطرق الرّواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم وبالأسباب الدّاعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط ثمّ يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد وبأي بلد ؟ وكيف هو في الدّين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ومتى شرع في الطلب؟ومتى سمع؟وكيف سمع؟ومع من سمع ؟ وكيف كتابه ؟ثمّ يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدّث عنهم وبلدانهم

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة(نقد) 3/425-427.

[2] – مصطفى الزيات ، المعجم الوسيط، د: مجمع اللغة العربية، طبعة دار الدعوة، مادة النقد 2/944.

[3] – مصطفى الأعظمي ، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه ط3 ، مكتبة الكوثر ، الرياض 1410هـ ، ص 5.

ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث، ثمّ يعرف مرويات النّاس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك ممّا يطول بشرحه، ويكون مع ذلك متيقّظا، مرهف الفهم دقيق الفطنة، مالكا لنفسه لايستميله الهوى ولا يستفزّه الغضب، ولايستخفّه بادر ظنّ حتّى يستوفي النّظر ويبلغ المقرّ، ثمّ يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال لم يبلغها إلاّ الأفذاذ"[1].

من خلال هذا النّص الجامع، يمكن القول إنّ الناقد هو من استوفى هذه الشروط التي تجعله أهلا لبيان حال الرواة من حيث العدالة والضبط، ومن ثمّ الحكم على رواياتهم صحّة وسقما فيتحقّق بذلك تنقية السنّة المطهّرة ممّا دخلها من تزييف.

مهمّة النّاقد وهدفه من نقده :

إنّ هدف النّاقد في الحديث، يتجاوز سعة الاطّلاع العلمي المنشود، والخبرة الكبيرة المكتسبة إلى معرفة الدّين معرفة صحيحة للعمل به، يقول الدكتور الأعظمي: "لم يكن النّقد في الحديث لمجرد إشباع رغبة علمية جامحة، بل كانت الدّوافع إليه أعمق وأدقّ.

إنّ الله جلّ وعلا أنزل كتابه، ووكّل تبيينه لنبيّه فقال عزّ من قائل: "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ"[2]، ولبث رسول الله ﷺ ثلاثا وعشرين سنة يفرض الفرائض ويسنّ السّنن ويحرّم الحرام، ويحلّ الحلال، وأصبحت معرفة ديننا موقوفة على معرفة سنّته والصّحيح من آثاره والعمل به"[3].

قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله: "أمّا أهل العلم والمعرفة والسنّة والجماعة، فإنّما يذكرون علل الحديث نصيحة للدّين وحفظاً لسنّة النّبي ﷺ وصيانة لها، وتمييزاً ممّا يدخل على رواتها من الغلط والسّهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلّلة، بل تقول بذلك الأحاديث السّليمة عندهم لوجودها من العلل، وسلامتها من الآفات فهؤلاء هم العارفون بسنّة رسول الله ﷺ حقّاً، وهم النّقّاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنّقد البهرج[4] من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر ممّا دلّس به"[5].

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، مقدمة المعلمي اليماني لكتاب الجرح والتعديل ، ط1 ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند 1271 هـ ، 1952م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 3/1

[2]- النحل الآية 43

[3]- مصطفى الأعظمي ، منهج النقد عند المحدثين ، ط3 ، مكتبة الكوثر ، 1410هـ ، ص 6

[4]- بَهْرَجَ وتَبَهْرَجَ: والبَهْرَجُ الباطلُ بالرديء من الشيء" ، ابن منظور ، لسان العرب ، 217/2

[5]- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، ت: همام عبد الرّحيم سعيد ، ط1 ، المنار ، الأردن 1987م ، 894/2 .

عوامل ظهور النقد

هناك عوامل أدّت إلى ظهور عمليّة النّقد، واختلافها من مرحلة إلى أخرى، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين:

القسم الأول: عوامل طبيعية: وهي تمثّل الفترة التي سبقت ظهور الفنن والبدع، ويقف وراء هذه الفترة عامل واحد، جبّل الإنسان عليه من الوهم والنّسيان والخطأ، والنّاس يختلفون في ذلك ويتفاوتون بحسب ما منحهم الله من نعمة الحفظ واليقظة والتذكر، كما تعتري الإنسان حالات من التغيّر من النّشاط والضّعف والقوّة وكبر السنّ، وما يصاحب ذلك أحيانا من الذّهول والنّسيان.

القسم الثاني: عوامل مكتسبة: يقف إلى جانب العامل الأوّل، عامل آخر كان وراء حركة النّقد في هذه المرحلة وهو الكذب، وقد هيّأ الله لهذه المهمّة رجالا يقومون بها خير قيام، فقد وجد بكلّ قطر من الأقطار جهابذة نقّاد من التابعين وأتباعهم، يأخذ فيهم الخلف عن سلفه ما تجمّع لديه من هذه المادّة ويضيف إليها ما توصّل إليه من دراسته وبحثه، حتّى أفضت هذه السّلسلة إلى يحي بن معين وأقرانه من النّقّاد المعاصرين"[1].

المطلب الثاني: النقد الحديثي في عهد الصحابة

النّقد في القرآن الكريم

تضمّن القرآن الكريم الأسس الأولى للنقد، من ذلك قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ"[2].

ففي هذه الآية الكريمة دعوة صريحة للتثبّت في أخذ الأخبار، والتدقيق في نقلها إلى الآخرين يقول الإمام ابن كثير: "يأمر الله تعالى بالتثبيت في خبر الفاسق ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون في نفس الأمر كاذبا أو مخطئا، فيكون الحاكم بأمره قد اقتفى وراءه، وقد نهى الله عن اتباع سبيل المفسدين"[3].

وذكر الإمام الشّوكاني قراءتين للآية فقال: قرأ الجمهور "فتبيّنوا" من التبيّن، وقرأ حمزة والكسائي "فتثبّتوا" من التثبّت، والمراد بالتبيّن: التعرّف والتفحّص، ومن التثبّت الأناة وعدم العجلة والتبصّر في أمر الواقع والخبر الوارد حتى يتّضح ويظهر"[4].

---

[1]- أحمد محمّد نور سيف، يحي بن معين وكتابه التاريخ، دار الكتب، 1979م، 7/1

[2]- الحجرات الآية 6.

[3]- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: صفي محمّد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999م، 370/7.

[4]- محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني، فتح القدير، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت 1414هـ، 71/5

كما أنكر القرآن الكريم على الذين يستعجلون بإذاعة الأخبار ونشرها، قبل التحقق من صدقها فقال تعالى: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا "[1].

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: "إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحقيقها، فيخبر عنها وينشرها وينشرها، وقد لا يكون لها صحة..."[2].

ويقول الدكتور عبد الله علي أحمد حافظ [3]: "يتضح أن القرآن الكريم قد أشار بأسلوبه الخاص إلى مرحلة من مراحل النقد، وهو الفحص وقد استعمل أيضا الخطوة الثانية وهي الحكم، والدليل على ذلك وجود بعض ألفاظ الجرح والتعديل في القرآن الكريم.

فمن أمثلة الجرح والتعديل قوله تعالى: "إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ "[4].

ومن أمثلة التعديل قوله تعالى: "لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ "[5].

وقوله تعالى: "وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ"[6]

وامتثالا لأمر الله سبحانه وتعالى نهى المصطفى ﷺ أن يحدث المرء بكل ما سمع فقال: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"[7].

وروى البخاري بسنده عن المغيرة بن شعبة أن نبي الله ﷺ كان ينهى عن قيل وقال"[8].

---

[1]- النساء، الآية 83.

[2]- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ت: سامي بن محمد سلامة ، ط2 ، دار طيبة للنشر والتوزيع 1999م ، 365/2

[3]- عبد الله علي أحمد حافظ ، النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه ، جامعة الملك بن عبد العزيز ، مكة المكرمة 1972م ، ص 54.

[4]- المنافقون الآية 1.

[5]- الحشر الآية 8.

[6]- التوبة الآية 100.

[7]- أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، مقدمة لجامع الصحيح ، دار الجيل بيروت + دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 15/1

[8]- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، الجامع الصحيح ، ت: د. مصطفى ديب البغا ، ط3 ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت 1987م ، كتاب الرقاق ، باب ما يكره من قيل وقال ، 2375/5 ، رقم 6108

قال ابن كثير: "أي الذي يكثر من الحديث عمّا يقول النّاس من غير تثبُّت، ولا تدبُّر، ولا تبيُّن"[1].

واتّبع ﷺ منهج التحرّي والتثبّت في قبول الأخبار، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1- روى الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ: " أنّ رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين[2]: أقصرت الصّلاة أم نسيت يارسول الله؟ فقال رسول الله: أصدق ذو اليدين؟ فقال النّاس: نعم فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريتين ثمّ سلّم، ثم كبّر فسجد مثل سجوده أو أطول "[3].

فقد استثبت النّبي ﷺ في خبر ذي اليدين لأنّه انفرد دون من صلّى معه بما ذكر مع كثرتهم فاستبعد حفظه دونهم، وجوّز عليه الخطأ"[4]، ولما تأكّد النّبي ﷺمن صدق ذي اليدين أتمّ صلاته

2- قصّة إعطاء المؤلّفة قلوبهم يوم فتح مكّة، عن أبي التيّاح قال: " سمعت أنس بن مالك يقول: قالت الأنصار يوم فتح مكّة وأعطى قريشا، والله إنّ هذا لهو العجب، إنّ سيوفنا لتقطر من دماء قريش وغنائمنا تردّ عليهم، فبلغ ذلك النّبي ﷺ فدعا الأنصار قال فقال ما الذي بلغني عنكم ؟ وكانوا لا يكذبون فقالوا: هو الذي بلغك، قال: أولا ترضون أن يرجع النّاس بالغنائم إلى بيوتهم وترجعون برسول الله ﷺ إلى بيوتكم ؟ لو سلكت الأنصار واديا أو شعبا لسلكت وادي الأنصار أو شعبهم"[5].

فالمصطفى ﷺ لما بلغه اعتراض الأنصار، تثبّت من قولهم أوّلا بسؤالهم مباشرة، قبل أن يجيبهم كما ثبت عنه ﷺ بعض عبارات الجرح منها:

ماروواه الإمام البخاري بسنده إلى عروة بن الزبير: أنّ عائشة أخبرته، قالت: استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال: "ائذنوا له بئس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة، فلمّا دخل ألان له الكلام قلت: يارسول الله قلت الذي قلت ثمّ ألنت له الكلام ؟ قال: "أي عائشة، إنّ شرّ النّاس من تركه النّاس، أو ودعه النّاس اتقاء فحشه"[6].

قال ابن حجر: "وهذا الحديث أصل في المداراة وجواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم"[7].

---

[1]- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ت: سامي بن محمد سلامة ، ط2 ، دار طيبة للنشر والتوزيع 1999م ، 366/2

[2]- ذو اليدين هو: الخرباق بن عمرو السّلمي، صحابي اشتهر بحديث السّهو في الصّلاة. انظر ترجمته: الاستيعاب ، 141/1، وأسد الغابة، 321/1، والإصابة ، 42/2

[3]- البخاري ، الجامع الصحيح، كتاب الأذان ، باب هل يأخذ الإمام إذا شكّ بقول النّاس، 252/1 ، رقم682

[4]- انظر أحمد بن علي حجر العسقلاني ، فتح الباري ، دار المعرفة ، بيروت 1379هـ ، 237/13.

[5]- محمد بن إسماعيل البخاري ، الجامع الصّحيح ، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب الأنصار ، 1377/3 ، رقم 3567

[6]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الأدب ، باب مايجوز من اغتياب أهل الفساد والريب... 2250/5 ، رقم 5707

[7]- ابن حجر ، فتح الباري ، دار المعرفة ، بيروت 1379 ، 454/10

الصّحابة والنقد

كان الصّحابة في عهد النّبوّة يتثبّتون في الأخبار بطرق مختلفة، يقول الدكتور مصطفى الأعظمي : "بدأ البحث والتنقيب في أحاديث رسول الله ﷺ في حياته، وماكان الأمر يعدو في حينه سؤال النّبي ﷺ نفسه، وهذا الاستفسار كان على نطاق ضيّق جدّا، إذ الصّحابة ماكانوا يكذبون، ولا يكذّب بعضهم البعض الآخر، بل كان غاية البحث في ذلك هو التدقيق، بل هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية، ولهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء عليه السّلام: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي"[1].

ومحال أن يكون إبراهيم شكّ في قدرة الله سبحانه وتعالى، وهكذا تحقيق الصّحابة في حياة ﷺ لمزيد من الاطمئنان القلبي لا غير"[2]، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1 - قصّة ضمام بن ثعلبة عن أنس بن مالك قال: "بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد، ثمّ عقله، ثمّ قال لهم أيّكم محمّد ؟ والنبي ﷺ متكيء بين ظهرانيهم، فقلنا هذا الرّجل الأبيض المتكيء، فقال له الرّجل ابن عبد المطّلب؟فقال له النبي ﷺ: "قد أجبتك"، فقال الرّجل للنّبي ﷺ إنّي سائلك فمشدّد عليك في المسألة فلا تجد عليّ في نفسك، فقال: سل عمّا بدا لك، فقال أسألك بربّك وربّ من قبلك آلله أرسلك إلى النّاس كلّهم ؟ فقال: "اللّهم نعم"، قال أنشدك بالله آلله أمرك أن تصلّي الصّلوات الخمس في اليوم والليلة ؟ قال: "اللّهم نعم"، قال أنشدك بالله آلله أمرك أن تصوم هذا الشّهر من السّنة ؟ قال: "اللّهم نعم"، قال أنشدك بالله آلله أمرك أن تأخذ هذه الصّدقة من أغنيائنا فتقسّمها على فقرائنا ؟ فقال النبي ﷺ: "اللّهم نعم"، فقال الرّجل آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر"[3].

2 - حديث جابر في حجّة النّبي ﷺقال: "... وقدم عليّ من اليمن ببدن النبي ﷺفوجد فاطمة رضي الله عنها ممن حلّ ولبست ثيابا صبيغا واكتحلت، فأنكر ذلك عليها، فقالت إنّ أبي أمرني بهذا، قال فكان علي يقول بالعراق فذهبت إلى رسول الله ﷺمحرّشا على فاطمة للذي صنعت مستفتيا لرسول اللهﷺفيما ذكرت عنه، فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها، فقال صدقت، صدقت"[4].

---

[1] - سورة البقرة ، الآية 260

[2] - د/ مصطفى الأعظمي ، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه ، ط3 ، 1410هـ ، ص7.

[3] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب القراءة والعرض على المحدّث ، 35/1 ، رقم 63

[4] - مسلم ، الجامع الصحيح ، باب حجّة النبي ﷺ ، واللّفظ له ، 245/6 ، ، رقم2137 ، ورواه أبو داود ، السنن ، كتاب المناسك ، باب صفة حجّة النبي ﷺ ، 122/2، رقم 1907 ، وأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، المجتبى من السنن ،

فعليّ ﷺ استنكر فعل فاطمة رضي الله عنها، لذلك راجع النبي ﷺ للتأكّد منه مباشرة.

3 – عن عمر ﷺ قال: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره[1] في الصّلاة، فصبرت حتى سلّم، فلببته[2] بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السّورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت! فإنّ رسول ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: "أرسله اقرأ يا هشام" فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: "كذلك أنزلت" ثمّ قال: اقرأ يا عمر! فقرأت القراءة التي أقرأنيها فقال: "كذلك أنزلت إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه"[3].

4– روى البخاري بسنده عن عمر ﷺ قال: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهم من عوالي المدينة، كنّا نتناوب النّزول على النّبي ﷺ فينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك...وكنّا قد تحدّثنا أنّ غسّان تنتعل الخيل لغزونا، فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته فرجع إلينا عشاء فضرب بابي ضربا شديدا، وقال أثمّ هو؟ ففزعت فخرجت إليه، فقال قد حدث اليوم أمر عظيم، قلت ما هو، أجاء غسان؟قال لا بل أعظم من ذلك وأهول، طلّق النّبي ﷺ نساءه" "فدخلت على رسول الله ﷺ فإذا هو مضطجع على رمال حصير ليس بينه وبينه فراش، قد أثّر الرّمال بجنبه، متّكئا على وسادة من أدم، حشوها ليف، فسلّمت عليه ثمّ قلت وأنا قائم: يا رسول الله أطلّقت نساءك؟فرفع إليّ بصره فقال لا، فقلت الله أكبر"[4].

ت: عبدالفتاح أبو غدة ، ط2 ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب 1986م ، كتاب مناسك الحج ، باب كراهية الكلام المصحبة للمحرم ، 143/5 ، رقم 2712

[1]– أساوره: آتي أوآثبه وأواثبه، انظر: غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي ، ت: عبد المعطي قلعجي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1985م ، 508/1. انظر المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: أحمد الزاوي ، محمود محمّد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت 1979م ، 310/2

[2]– لببته: جررته بالرداء المتعلّق بنحره". انظر ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد ، غريب الحديث ، ت: د.عبدالمعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1985م ، 310/2.

[3]– البخاري ، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، 1909/4 ، رقم 4706، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ، 202/2 ، رقم 1936، وأبو داود ، كتاب الصلاة ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، 549/1 ، رقم 1477، والنسائي، المجتبى من السنن ، كتاب جوامع ما جاء في القرآن ، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، 150/2 ، رقم 936

[4]– البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب التناوب في العلم ، 46/1 ، رقم 89

فعمر رضي الله عنه حين سمع خبر تطليق النبي ﷺ لنسائه، هرع إلى تحرّي الأمر من مصدره واستنبط الخبر من معادنه.

وبعد وفاته ﷺ أدرك الصّحابة رضوان الله عليهم حجم المسؤولية الكبيرة الملقات على عاتقهم فهم حملة السّنّة النّبوية إلى من يأتي بعدهم، استجابة لأمره ﷺ: "وليبلّغ الشّاهد الغائب"[1]، وقوله ﷺ: "نضّر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها فبلّغها عنّي، فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[2].

لهذا كلّه جدّوا كلّ الجدّ، وأخلصوا بكلّ الوسائل التي تحقّق أخذ سنّة رسول ﷺ أخذا صحيحا وأدائها أداء سليما، لا تبديل فيه ولا تقصير، ولا زيادة ولا نقصان"[3].

فكانوا يحرصون على سماع الحديث من رسول الله ﷺ مباشرة، أو ممّن سمعه من رسول الله ﷺ وكانوا يتثبّتون في السّماع، ثمّ الحفظ والأداء لها كما سمعوها، لذلك أقلّوا من رواية الأحاديث خشية ألاّ يكونوا قد حفظوا فيخطؤون فيها، وقاموا بتمحيص الرواة، فأخذوا من أحاديث الضابطين وتركوا من لا يضبطون أحاديثهم، ويخطئون في روايتها.

ومن هنا نشأ تشديدهم على من يروي لهم الأحاديث التي لم يسمعوها عن ﷺ يقول البراء بن عازب رضي الله عنه مبيّنا هذا: "ما كلّ الحديث سمعناها من رسول الله ﷺ"[4].

ومن مظاهر هذا التشدّد أنّ الصّحابة كانوا يستحلفون راوي الحديث غير مبالين بمنزلة هذا الرّاوي في الإسلام، أو منزلته من رسول الله ﷺ وقد استحلف بعضهم عليّا وهو أمير المؤمنين"[5].

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ، 51/1 ، رقم 104 ، عن أبي بكرة رضي الله عنه بلفظه جزء من حديث ، وأخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب تغليظ تحريم الدّماء والأعراض والأموال ، 107/5 ، رقم 4477

[2] – أبو داود ، السّنن ، كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ، 360/3 ، رقم 3662 بلفظه ، وأخرجه الترمذي في الجامع ، كتاب العلم ، باب الحثّ على تبليغ السّماع ، 34/5 ، رقم 2658 ، وأخرجه ابن ماجة في السنن ، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم ، باب من بلّغ علما ، 86/1 ، رقم 236 ، وأخرجه الحاكم في المستدرك ، ت: مصطفى عبد القادر ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت 1999م ، كتاب العلم ، 164/1 ، ، رقم297 ، وقال الحاكم : حديث النّعمان بن بشير من شرط الصّحيح" ، وقال الذّهبي في التلخيص على شرط مسلم ، وقال الشّيخ الألباني: "صحيح" انظر محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح سنن أبي داود ، 697/2 ، وصحيح سنن ابن ماجة ، 45/1، وصحيح سنن الترمذي 338/2 ، وقال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح لغيره ، وله إسنادان ضعيفان. الإسناد الأول : لم يصرح ابن إسحاق بسماعه من الزهري، وفي الإسناد الثاني : عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب مختلف فيه حسن الحديث"، انظر الإمام أحمد ، المسند ، ت: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، 82/4 ، رقم 16800

[3] – فوزي رفعت ، توثيق السّنّة ، ط1، مكتبة الخانجي ، مصر 1981م ، ص26.

[4] – محمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوري ، معرفة علوم الحديث ، ت: السيّد معظم حسين ، ط2 ، دار الكتب العلمية، بيروت1977م ، ص14 ، وانظر فوزي رفعت ، توثيق السّنّة ، ص29.

[5] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 2/1 و 5/1، وانظر مقدمة المحرسين 38/1.

وليس معنى هذا التشدّد وذلك التمحيص أنّهم كانوا يكذّبون ناقل الحديث إليهم، فلم يثبت عن واحد من الصّحابة رضوان الله عليهم رمي أحداً بالكذب على رسول الله ﷺ وإنما كانوا يخشون أن يخطؤا في نقل الحديث فلا يؤدّونه على وجهه.

ممّا تقدّم يمكن القول أنّ التحرّي والتوقّي في رواية الحديث، والسّؤال عن الإسناد، قد بدأ في فترة مبكرة، ولكن كثرة السّؤال عن الإسناد والتفتيش عنه ازدادت بعد وقوع فتنة عبد الله بن سبأ اليهودي وأتباعه في آخر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، و لم يزل استعمال الإسناد ينتشر ويزداد السّؤال عنه مع انتشار أصحاب الأهواء بين المسلمين وكثرة الفتن التي قد تحمل على الكذب، حتّى أصبح النّاس لا يقبلون حديثا بدون إسناد، حتى يعرف رواته ويعرف حالهم[1].

5- روى الإمام مسلم بإسناده إلى مجاهد قال: "جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عبّاس فجعل يحدّث ويقول: قال رسول الله ﷺ فجعل لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عبّاس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدّثك عن رسول الله ولا تسمع، فقال: إنّا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلمّا ركب النّاس الصّعب والذّلول لم نأخذ من النّاس إلاّ ما نعرف"[2].

وروى بسنده إلى محمّد بن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم، فينظر أهل السّنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[3].

وقول ابن سيرين لا يعني عدم عناية الصّحابة بالإسناد قبل الفتنة، وإنما أراد أن يبيّن زيادة الحرص في المطالبة به، يدل على ذلك واقع الرواية نذكر شواهد منها:

1- روى الإمام مسلم بسنده فقال: حدّثني أبو الطّاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن السّائب بن يزيد عن عبد الله بن السّعدي عن عمر بن الخطاب أنّ رسول الله ﷺ كان يعطي عمر بن الخطّاب ﷺ العطاء فيقول له عمر أعطه يا رسول الله أفقر إليه منّي فقال له رسول الله ﷺ خذه فتموّله أو تصدّق به، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك"[4].

---

[1] - عتر، نور الدين، علم الرّجال ونقاده وتطويره، الرياض 1996م، 1411هـ، ص 23.

[2] - مسلم، مقدمة الجامع الصحيح 10/1.

[3] - مسلم، مقدمة الجامع الصحيح 11/1.

[4] - مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي، 98/3، رقم2453، البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، باب رزق الحكّام، 2620/6، رقم 6744

في هذا الحديث ثلاثة من الصّحابة، كلّ واحد منهم يروي عن الآخر: السّائب بن يزيد عن عبد الله بن السّعدي، عن عمر بن الخطّاب ﷺ.

وهكذا رأينا أنّ كلّ واحد من هؤلاء الصّحابة لم يكتف بذكر من سمعه منه ولم يرفعه من بعد عمر إلى الرّسول ﷺ وإنما بيّن كلّ منهم كيف وصل إليه الحديث، يقول الإمام النّووي في شرح هذا الحديث: "وقد جاءت جملة من الأحاديث فيها أربعة صحابيّون يروي بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض"[1].

2- روى الإمام البخاري بسنده: أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس : أنّه تمارى هو والحرّ بن قيس بن حصن الفزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس هو خضر، فمرّ بهما أبيّ بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيه، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه ؟ قال أبي نعم سمعت النّبي ﷺ يذكر شأنه يقول: بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل إذ جاءه رجل فقال هل تعلم أحد أعلم منك ؟ قال موسى لا، فأوحى الله عزّ و جلّ إلى موسى بلى عبدنا خضر، فسأل السبيل إلى لقيه، فجعل الله له الحوت آية....."[2].

3- روى الإمام أحمد بسنده قال: " حدثنا محمد بن بكر قال قال ابن جريج وركب أبو أيوب إلى عقبة بن عامر إلى مصر فقال إني سائلك عن أمر لم يبق ممن حضره مع رسول الله ﷺ إلا أنا وأنت، كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في ستر المؤمن؟فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا على عورة، ستره الله عزّ و جلّ يوم القيامة، فرجع إلى المدينة فما حلّ رحله يحدّث هذا الحديث "[3].

4 – قال البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد الزهري قال حدثني صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد السّاعدي أنه قال: رأيت مروان بن الحكم جالسا في المسجد فأقبلت حتى جلست إلى جنبه فأخبرنا أنّ زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله ﷺ أملى عليه" لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ[4] ....."[5].

---

[1]- رفعت فوزي ، توثيق السنة ، ص37

[2]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب الخروج في طلب العلم ، 41/1 ، رقم 78

[3]- الإمام أحمد بن حنبل ، المسند ، ت: شعيب الأرنؤوط ، حديث عقبة بن عمار الجهني عن النبي ﷺ ، 159/4 ، رقم 17490 ، قال شعيب الأرنؤوط : المرفوع منه صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه فإن ابن جريج لم يدرك أحدا من الصحابة".

[4]- سورة النساء (95 – 96)

[5]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ، باب قول الله تعالى" لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ." النساء 95 ، 1042/3 ، رقم 2677 ، مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الإمارة ، باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ، 43/6 ، رقم 5020

فهذه رواية سهل بن سعد"وهو صحابي"عن مروان بن الحكم"وهو تابعي"عن زيد بن ثابت" وهو صحابي"عن رسول الله ﷺ.

5- قال الإمام أحمد: "حدثنا عتاب بن زياد حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك أخبرنا يونس عن الزهري عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال عبد الله وقد بلغ به أبي إلى النبي ﷺ قال: "من فاته شيء من ورده أو قال من جزئه من الليل، فقرأه ما بين صلاة الفجر إلى الظهر، فكأنما قرأه من ليلته"[1].

فهذا الحديث فيه رواية صحابي عن تابعي عن صحابي، وللخطيب البغدادي مصنف سماه "رواية الصحابة عن التابعين" بلغوا جمعا كثيرا"[2].

وعلى هذا يمكن القول إنّ حرص الصحابة وشدة تحريهم، دفعهم إلى إسناد رواياتهم إلى أكابرهم وإلى الالتزام بذكر الإسناد[3].

المطلب الثالث: النقد الحديثي في عهد التابعين إلى نهاية القرن الرابع الهجري

لقد كان التابعون امتدادا لجيل الصحابة في الخيرية التي بيّنها رسول الله ﷺ، فحرصوا على نقل السنة النبوية نقلا صحيحا، وتصدّوا لأهل البدع والأهواء ممن امتدت أيديهم بالتحريف للسنة النبوية، أو نسبوا شيئا للرسول ﷺ ما لم يقله، فبيّنوا أحوالهم، وكشفوا باطلهم، وطهّروا ساحة السنّة مما ليس منها "وتسلّم راية حمل السنّة وروايتها وحفظها وتوثيقها بعد الصحابة رضوان الله عليهم التابعون...وكانت هناك الدوافع نفسها التي دفعت الصحابة إلى العناية بالسنّة وتوثيقها.

وحدثت أمور دفعتهم إلى أن يزيدوا من هذه العناية وهذا التوثيق، فعندما وقعت الفتنة قبيل استشهاد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه واستمرت بعد ذلك، كان بعض من أهلها لم ينالوا شرف الصحبة ولم يكن عندهم من الإيمان ما يعصمهم من الكذب على رسول الله ﷺ فزادوا في الأحاديث مما يصوّر بدعهم وأهواءهم.

---

[1]- الإمام أحمد بن حنبل، المسند، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، 32/1، رقم 220، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات ورجال الشيخين غير عتاب بن زياد فقد روى له ابن ماجة وهو ثقة".

[2]- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح لشرح مقدمة ابن الصلاح، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1969م، ص76.

[3]- ذكر الدكتور الجواري في "جهود المحدثين في نقد متن الحديث"، ص 111، رواية لأبي أيوب الأنصاري عن أبي هريرة رضي الله عنهما ثم علّق على ذلك بقوله: "إنّ هذا الإسناد (صحابي عن صحابي آخر) نادر، فلم تكن له أمثلة متكررة"، وما ذكره الأستاذ غير دقيق، لأنّ رواية الصحابة عن أكابرهم موجودة ومتكرّرة كما بيّنت في الشواهد المتقدّمة.

ولهذا فقد كان واجبا على التابعين أن يزيدوا في توثيقهم للسنّة حتّى يميّزوا بين أحاديث رسول الله ﷺ وغيرها ممّا وضعه الوضّاعون الذين يريدون نصرة ما يروّجون له بالباطل"[1].

ومن أساليبهم في ذلك بيان حال الرّواة لمعرفة من يحتجّ بحديثه ومن لا يحتجّ بحديثه، وفيما يلي نماذج من كلام التابعين في الرّواة :

1- أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن سعيد بن جبير قال: "قلت لابن عباس: إنّ نوفا البكالي يزعم أنّ موسى ليس بموسى صاحب بني إسرائيل، إنّما هو موسى آخر، فقال: كذب عدوّ الله..."[2].

2- عن ابن شهاب، قال: كان إذا حدّثني عروة، ثمّ حدّثني عمرة، صدّق عندي حديث عمرة حديث عروة، فلمّا تبحّرهما إذا عروة بحر لا ينزف"[3].

3- عن الشّعبي قال: "حدّثني الحارث الأعور وأشهد أنّه أحد الكذّابين "[4].

وعلّق الذّهبي على قول الشّعبي فقال: فأمّا قول الشّعبي: الحارث كذّاب، فمحمول على أنّه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمّد، وإلاّ فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمّد الكذب في الدّين"[5].

4- قال قتادة، ومكحول، والزّهري، وآخرون، واللّفظ لقتادة: ما رأيت أعلم من سعيد بن المسيّب وقال عليّ بن المديني: لا أعلم في التابعين أحدا أوسع علما من ابن المسيّب، هو عندي أجلّ التابعين"[6].

5- قال الإمام الشّعبي: والله لو أصبت تسعا وتسعين مرّة، وأخطأت مرّة لأعدوا على تلك الواحدة"[7].

6- قال الإمام الشّافعي: كان ابن سيرين وإبراهيم النّخعي وطاوس وغير واحد من التّابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلاّ عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب"[8].

7- قال الإمام الذّهبي: "فأوّل من زكّي عند انقراض عصر الصّحابة، الشّعبي وابن سيرين ونحوهما حفظ عنهما توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلّة الضّعفاء في ذلك الزّمان: قلّة متبوعيهم من الضّعفاء إذ

---

[1]- رفعت فوزي ، توثيق السنّة في القرن الثاني الهجري ، ط1، مكتبة الخانجي ، مصر 1981م ، ص56.

[2] - الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ، 56/1 ، رقم122

[3]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 436/4، التاريخ الكبير، البخاري 31/7 ولفظه: " فلمّا استبرهما ".

[4]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء 154/4

[5]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء 153/4

[6]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء 222/3

[7]- الذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 82/1

[8]- ابن عبد البرّ ، التمهيد ، 39/1 ، وانظر محمّد عجاج الخطيب ، السنّة قبل التدوين ، ص 237.

أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصّحابة بل عامّتهم ثقات صادقون، يعون ما يروون وهم كبار التابعين فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور[1] وعاصم بن ضمرة[2] ونحوهما.

ثم فيه عدّة من رؤس أهل البدع من الخوارج والشّيعة والقدرية نسأل الله العافية، كعبد الرّحمن بن ملجم[3]، والمختار بن أبي عبيد الكذّاب[4]، ومعبد الجهني[5].

ثم كان في الطّبقة الثانية في أوائلها جماعة من الضّعفاء، من أواسط التابعين وصغارهم، ممّن تكلّم فيهم من قبل حفظهم، أو لبدعة فيهم، كعطية العوفي[6]، وفرقد السبخي[7]، وجابر الجعفي[8]، وأبي هارون العبدي[9] فلمّا كان عند انقراض عامّة التابعين في حدود المائتين ومنهم، تكلّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف"[10].

وهذه طائفة من أقوال الأئمّة النقّاد تبيّن لنا تدرّجهم في المطالبة بالإسناد:

---

[1]- هو الحارث بن عبد الله الهمداني- بسكون الميم - الكوفي، أبو زهير- صاحب علي- كذّبه الشّعبي في رأيه ورمي بالرّفض، وفي حديثه ضعف، مات في خلافة ابن الزبير. التقريب ص86 ، الجرح والتعديل 449/2.

[2]- هو عاصم بن ضمرة السلولي، روى عن إسحاق والحكم وعدّة، وثّقه ابن المديني، وقال النّسائي ليس به بأس، ولينه ابن عدي، وقال ابن حبّان: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ ، مات سنة 74هـ" ، التقريب ص228 ، المجروحين 125/2، الجرح والتعديل 345/6 ، والكامل 386/6.

[3]- هو عبد الرّحمن بن ملجم المرادي قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه في 17 رمضان سنة 40هـ، قتل ابن ملجم وأحرق". شذرات الذّهب 49/1.

[4]- هو المختار بن عبيد الثقفي، كذاب متلوّن كذّابان، ادّعى أنّ جبريل يأتيه بالوحي من السّماء، أرسل له ابن الزبير جيشاً بقيادة أخيه مصعب، فحاصروا الكوفة أتمّاً إلى أن قتله الله في رمضان". شذرات الذّهب 74/1- 75.

[5]- قيل هو ولد عبد الله بن حكيم وقيل ابن خالد، أرسل عن عمر وعثمان ، وروى عن معاوية وزيد بن عمرو، وعنه قتادة وعمرو بن دينار، قال أبو حاتم : صدوق أوّل من تكلّم في القدر بالبصرة ، وضعّفه أبو زرعة، عذّبه الحجّاج وقتله، وقيل قتله عبد الملك سنة 80هـ بدمشق". التقريب ص471، الجرح والتعديل 280/8.

[6]- هو عطية بن سعيد بن جنادة العوفي الجدلي الكوفي أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً ، وكان شيعيّاً مدلّساً، مات سنة 111هـ"، التقريب ص333، الجرح والتعديل 382/6.

[7]- هو فرقد بن يعقوب السبخي – بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة – أبو يعقوب البصري، صدوق عابد، لكنّه ليّن الحديث ، كثير الخطأ، توفي سنة 131هـ". التقريب ص381 ، الجرح والتعديل 81/7.

[8]- هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة 127، وقيل 132هـ". التقريب ص76، الجرح والتعديل 497/2.

[9]- هو عمارة بن جوين ، أبو هارون العبدي، مشهور بكنيته، متروك، واتّهم من كذّبه ، شيعي، مات سنة 134هـ، التقريب ص347 ، الجرح والتعديل 363/6.

[10]- اللّحيدي ، رسالة " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ، ص159- 162.

1- عن عاصم الأحول عن ابن سيرين (ت110هـ) قال: "كانوا لا يسألون عن الإسناد فلمّا وقعت الفتنة سألوا عنه، فكانوا ينظرون إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وإلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[1].

2- قال يعقوب بن أبي شيبة: وسمعت عليّ بن المديني يقول: "كان ممّن ينظر في الحديث ويفتّش عن الإسناد لا نعلم أحداً أوّل منه، محمّد بن سيرين، ثمّ كان أيوب، وابن عون، ثمّ كان شعبة، ثمّ كان يحيى بن سعيد وعبد الرّحمن، قلت لعليّ: فمالك بن أنس ؟ فقال أخبرني سفيان بن عيينة قال: "ما كان أشدّ انتقاء مالك الرّجال"[2].

3- عن الشّعبي (ت 103هـ) عن الرّبيع بن خثيم (ت 63هـ) قال: "من قال لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كلّ شيء قدير عشر مرّات، كان له كعتق رقاب أو رقبة"، قال الشّعبي فقلت للرّبيع بن خثيم من حدّثك بهذا الحديث؟فقال عمرو بن ميمون الأودي فلقيت عمرو بن ميمون فقلت من حدّثك بهذا الحديث؟فقال عبد الرّحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى فقلت من حدّثك؟قال أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ"[3]، قال يحيى بن سعيد وهذا أوّل ما فتّش عن الإسناد "[4].

قال ابن عبد البرّ: "فعلى هذا كان النّاس على البحث عن الإسناد، وما زال النّاس يرسلون الأحاديث، ولكن النّفس أسكن عند الإسناد وأشدّ طمأنينة"[5].

4- روى الإمام أحمد بسنده عن عتبة بن أبي حكيم قال: سمع الزّهري إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة (ت124 هـ) يقول: قال رسول الله ﷺ فقال الزّهري: قاتلك الله يا بن أبي فروة ما أجرأك على الله!ألا تسند حديثك ؟ تحدّثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمّة"[6] وروى ابن عبد البرّ عن الأوزاعي (ت 157هـ) أنّه قال: "ما ذهاب العلم إلاّ ذهاب الإسناد"[7].

---

[1]- أبو حاتم الرازي ، المجرح و التعديل ، 28/2

[2]- ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، 122/1

[3] - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ القرطبي ، التمهيد لما في المؤطأ من المعاني والأسانيد ، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمّد عبد الكبير البكري ، مؤسّسة قرطبة 55/1.

[4]- الحسن بن عبد الرّحمن الرّامهرمزي ، المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي، دار الفكر ، بيروت، 1404 هـ ، ت: د/ محمّد عجّاج الخطيب ، ص 208

[5]- ابن عبد البرّ ، التمهيد ، 55/1

[6]- الخطم جمع خطام، وهو كلّ ما يوضع على أنف البعير ليقاد به، والأزمّة جمع زمام، وخطمت البعير أي زممته ، لسان العرب ، 861/1.

[7]- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النّمري التمهيد ، 57/1.

5- روى الحاكم بسنده عن عبدان قال: سمعت عبد الله بن المبارك(ت181هـ) يقول: الإسناد من الدّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء "[1].

قال أبو عبد الله الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطّائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس[2] منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإنّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بتراء[3] "[4].

وقد ذكر الأئمّة[5] في مصنّفاتهم طبقات النّقاد من عهد الصّحابة إلى أعصارهم، فهذا الحافظ ابن حبان لخّص مراحل نشأة هذا العلم، من عهد الصّحابة إلى زمانه (نهاية القرن الثّالث الهجري)، فبعد أن ذكر تفتيش الصّحابة عن الرّجال قال: "....ثمّ أخذ مسلكهم، واستنّ بسنّتهم واهتدى بهديهم، فيما استنّوا من التيقّظ من الرّوايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمّد بن أبي بكر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وعليّ بن الحسين بن عليّ، وأبو سلمة بن عبدالرّحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعروة بن الزبير بن العوّام، وأبو بكر بن عبدالرّحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، فحثّوا في حفظ السّنن والرّحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقّه فيها، ولزموا الدّين ودعوة المسلمين.

ثمّ أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرّجال، ورحل في جمع السّنن جماعة بعدهم منهم: الزّهري ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة، إلاّ أنّ أكثرهم تيقّظا وأوسعهم حفظا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همّة الزّهري رحمة الله عليه، ثمّ قال: ثمّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرّجال، وحفظ السّنن والقدح في الضّعفاء جماعة من أئمّة المسلمين والفقهاء في الدّين منهم: سفيان بن سعيد الثّوري، ومالك بن أنس وشعبة بن الحجّاج، وعبد الرّحمن بن عمرو الأوزاعي، وحمّاد بن سلمة والليث بن سعد، وحمّاد بن زيد، وسفيان بن عيينة في جماعة معهم إلاّ

---

[1]- الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، ص 40

[2]- "دَرَسَ المنزل دُرُوساً : عفا وخفيت آثاره" ، انظر أحمد بن محمّد بن علي الفيومي (ت 770هـ) ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 203/3.

[3]- والبَتْرُ : جمع أبتر ، وهو المنقطع ، انظر محمّد بن محمّد الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزّبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ت: مجموعة من المحقّقين ، دار الهداية ، 95/10 .

[4]- الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، ص40

[5]- ابن حبّان ، المجروحين : 38/1 – 58

أنّ من أشدّهم انتقاء للسّنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتّى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر، ثلاثة أنفس: مالك والثّوري وشعبة".

وقال أبو حاتم رحمه الله: ثمّ أخذ عن هؤلاء بعدهم الرّسم في الحديث والتّقير عن الرّجال والتّفتيش عن الضّعفاء والبحث عن أسباب النّقل جماعة منهم: عبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطّان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرّحمن بن مهدي، ومحمّد بن إدريس المطلبي الشّافعي في جماعة معهم، إلاّ أنّ من أكثرهم تنقيرا عن شأن المحدّثين، وأتركهم للضّعفاء والمتروكين حتّى جعلوا هذا الشّأن صناعة لهم لم يتعدّوها إلى غيرها، مع لزوم الدّين، والورع الشّديد والتّفقّه في السّنن، رجلان، يحيى بن سعيد القطّان، وعبد الرّحمن بن مهدي.

وقال أبو حاتم: "ثمّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرّجال في الآثار، حتّى رحلوا في جمع السّنن إلى الأمصار وفتّشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضّعفاء القدح وبيّنوا كيفيّة أحوال الثّقات والمدلّسين والأئمّة والمتروكين، حتّى صاروا يقتدى بهم في الآثار، وأئمّة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل وذلك ويحيى معين وعليّ بن عبدالله المديني، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وإسحق بن إبراهيم الحنظلي وعبيد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم، إلاّ أنّ من أورعهم في الدّين، وأكثرهم تفتيشا على المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم، كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين".

ثمّ قال أبو حاتم: ثمّ أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرّجال في الآثار جماعة منهم: محمّد بن يحيى الذّهلي النيسابوري وعبد الله بن عبد الرّحمن الدّارمي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرّازي، ومحمّد بن إسماعيل الجعفي البخاري، ومسلم بن الحجّاج النّيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في

الرّحلة، وواظبوا على السّنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتّى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك حتّى أنّ أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السّنن لكلّ سنّة منها عدّها عدا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعا ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلّت الأخبار وعلا أهل الضّلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعماء، فهم لأهل البدع قامعون بالسنن شأنهم دامغون"[1].

[1] - ابن حبّان ، المجروحين ، 38/1 – 58.

المبحث الثاني

أصول المنهج النقدي وخصائصه

المطلب الأوّل: علم الرّجال وعلاقته بعلم العلل.

لقد كان التثبّت والاحتياط تأسيسا لعلم نقد الحديث الذي أصّلت قواعده في القرآن الكريم والسنّة المطهّرة كما بيّنا سابقا فنجد الأئمّة النقاد يتتبعون الأحاديث، فيجمعون طرقها للنّظر فيها ونقدها كما يتتبّعون أحوال الرواة من أجل الوصول إصدار الحكم المناسب، معتمدين في ذلك أساليب ووسائل مختلفة سنبيّنها لاحقا.

يقول الدكتور همّام عبد الرّحيم: تطوّر النّقد الحديثي وتنوّع، واتسعت مباحثه، حتّى أصبح صناعة وفنّا مع منتصف القرن الهجري الثاني، وقد انقسم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأوّل: علم الجرح والتعديل.

وهو نقد أوّلي سهل ميسور، يهتم بالقوادح الظّاهرة، كالضّعف والجهالة، والغفلة، وكثرة الخطأ والفسق.

القسم الثّاني: علم العلل.

وهو نقد ثانوي أعلى من سابقه وأدقّ"[1].

القسم الأوّل علم الجرح والتعديل[2].

الجرح والتعديل اصطلاحا :

إنّ أقدم تعريف اصطلاحي لعلم الجرح والتعديل، هو تعريف ابن أبي حاتم الرّازي، فقد سئل ما الجرح والتعديل ؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة"[3].

ويقول المرحوم صديق حسن القنّوجي: "علم الجرح والتعديل علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث"[4].

---

[1] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 21/1

[2] – سيأتي ذكره مفصلا في الباب الثالث من الرسالة ص 388

[3] – أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ت: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، ص 38

[4] – صديق بن حسن القنّوجي ، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، ت: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت 1978م ، 211/2 .

القسم الثاني : علم العلل

تعريف العلّة

تعريف العلّة لغة : قال ابن فارس: "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء، فالأوّل العَلَل: وهي الشَّرْبة الثانية، والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العِلّة حدَثٌ يَشْغَلُ صاحبَه عن وجهه، والأصل الثالث: العِلّة: المرض وصاحبُها مُعتلّ، قال ابنُ الأعرابيّ: عَلّ المريض يَعِلُّ عِلّة فهو عليل"[1].

قال صاحب القاموس المحيط: "العَلَلُ والعَلَلُ محرّكةً: الشَّرْبةُ الثانيةُ أو الشُّرْبُ بَعْدَ الشُّرْبِ تِباعاً.

والعِلّةُ بالكسر: المَرَضُ، عَلّ يَعِلُّ واعتلّ وأعَلَّهُ اللهُ تعالى فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ، ولا تَقُلْ مَعْلولٌ والمُتكلِّمونَ يقولونها ولَسْتُ منه على ثَلَجٍ[2]، المراد من قوله لا تقل معلول: إنكار من أهل اللّغة لمعنى هذه الكلمة كما جاء مثل هذا الإنكار من بعض المحدّثين أيضا، قال ابن الصّلاح: " ويسمّيه أهل الحديث المعلول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلّة والمعلول مردُول عند أهل العربية واللّغة "[3] وقال النّووي: "ويسمّونه المعلول، وهو لحن"[4].

لكن هناك من أهل اللغة من استعمل كلمة معلول، كالزجاج[5]، وابن القوطية[6]، قال العراقي: "والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدّارقطني وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ وفي علوم الحديث أيضا عن البخاري"[7].

قال الزركشي: "والصّواب أنّه يجوز أن يقال: "علّه فهو معلول" من العلّة والاعتلال، إلاّ أنّه قليل ...وقال أحمد صاحب الصّحاح ": علّ الشيء فهو معلول من العلّة "، ويشهد لهذه العلّة قولهم" عليل"

---

[1] - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السّلام محمّد هارون ، دار الفكر 1979م ، 14/4

[2] - محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، 1338/1

[3] - مقدمة ابن الصّلاح ص51

[4] - ابن شرف الدّين النّووي ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، 6/1

[5] - انظر السّخاوي ، فتح المغيث ، 210/1

[6] - طاهر الجزائري ، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص 264

[7] - عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، التقييد والإيضاح ، 118/1

كما يقولون قتيل وجريح.....وظهر بما ذكرناه أنّ قول المصنف" موقول" أجود من قول النووي في اختصاره "لحن"لأنّ اللّحن ساقط غير معتبر البتة بخلاف المؤول"[1].

وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ لفظة (معلول) صحيحة لغة، إلاّ أنّها قليلة الاستعمال.

العلّة في الاصطلاح

إن المتأمّل في كتب العلل والرّجال عند الأئمّة النقّاد المتقدّمين، لا يجد تعريفا للعلّة بالمفهوم المصطلح عليه عند المتأخرين، ولكن يمكننا الوقوف على معناها من تتبّع صنيعهم مع الرّوايات مثل العلل لابن المديني، وعلل ابن أبي حاتم الرازي، والعلل ومعرفة الرّجال للإمام أحمد، والتاريخ لابن معين.....و كلام الإمام الحاكم يعتبر أقدم تعريف للعلّة.

قال الحاكم: علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصّحيح والسّقيم والجرح والتعديل".

وقال: "وإنّما يعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنّ حديث المجروح ساقط واه وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثّقات، أن يحدّثوا بحديث له علّة، فتخفى عليهم علّته، فيصير الحديث معلولا، والحجّة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة لا غير"[2].

ويقول ابن الصّلاح: "المعلول، هو الذي اطّلع فيه على علّة تقدح في صحّته، مع أنّ ظاهره السّلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحّة من حيث الظّاهر"[3].

وقال الحافظ زين الدّين عبد الرّحيم العراقي (ت 804هـ): "العلّة عبارة عن أسباب خفيّة غامضة طرأت على الحديث فأثّرت فيه، أي: قدحت في صحّته"[4]، قال ابن حجر: "ثمّ الوهم إن اطّلع عليه بالقرائن وجمع الطرق، فهو المعلّل"[5]، وقال أيضا: " الحديث المعلّل ما فيه علّة خفيّة قادحة" [6].

---

[1]- الزركشي ، النكت ، 205/2 - 206.

[2] - الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، ص (112 - 113)

[3] - أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، المقدمة ، ط1 ، مكتبة الفارابي ، 1984م ، ص 52

[4]- الحافظ العراقي ، شرح التبصرة والتذكرة ، د ت : د/ ماهر ياسين الفحل ، 86/1 ، وانظر السخاوي ، فتح المغيث ، 224/1.

[5] - أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، ط ، إحياء التراث ، بيروت ، ص 229.

[6]- نور الدّين أبوالحسن المعروف "بملا علي القاري" ، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر ، ت: محمّد نزار تميم وهيثم نزار تميم دار الأرقم ، بيروت ، 251/1.

ويبدو أنّ اشتراط الخفاء والقدح في تعريف العلّة أمر تغليبي فقط، لأنّ واقع كتب العلل يشهد أنّهم يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولاغامضة، ويعلّون بما لايؤثّر على صحّة الحديث"[1].

قال ابن الصلاح: "ثمّ اعلم أنّه قد يطلق اسم العلّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحّة إلى حال الضّعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ (العلّة) في الأصل ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثيرَ من الجرح بالكذب والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذي الشّيخ علّة من علل الحديث، ثمّ إنّ بعضهم أطلق اسم العلّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثّقة الضّابط حتّى قال: من أقسام الصّحيح ما هو صحيح معلول.."[2].

علاقة علم العلل بالجرح والتعديل

يشبّه علم الجرح والتعديل بعلم علل الحديث، لكنّهما متغايران، لأنّ الأوّل يبحث في نقد الرّجال فيحلل ما قيل فيهم مما يعيبهم، أو يزكيهم بألفاظ مخصوصة"[3].

والثّاني يبحث في الأسباب الخفية الغامضة القادحة في صحّة الحديث، مع أنّ للظّاهر السّلامة منها كوصل المنقطع ورفع الموقوف وإدخال حديث في حديث"[4].

مما تقدّم تدرك أنّ الفرق بينهما في الموضوع، وفي بعض الخصائص فقط، حيث أنّ استقراءنا لكتب النّقد الأولى يبين غياب هذا الفصل بين العلمين، بل نجد كلامهم في الرواة مقرونا بكلامهم في المرويات وكتبهم تشهد على ذلك، كالتاريخ لابن معين، والعلل ومعرفة الرّجال للإمام أحمد بن حنبل، والعلل لابن المديني، والتاريخ الكبير للبخاري، والمجروحين لابن حبّان والكامل لابن عدي، إلاّ أنّ ابن أبي حاتم هو أوّل من فصل بين العلمين، إذ خصّص للجرح والتعديل كتابا مستقلا وجرّده من ذكر العلل وخصّ لعلم العلل كتابا جرّده من ذكر الجرح والتعديل، يقول الأستاذ نور سيف: "ومع هذا التميز في التأليف عند أبي حاتم، فقد ظهرت المؤلّفات لنقّاد آخرين معاصرين له، ساروا على المنهج السّابق في مزج العلل بتراجم الرّجال إلاّ أنّها تميّزت بالترتيب الهجائي الذي يسهّل الرّجوع إليها، والاستفادة منها، ككتاب الضّعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبّان البستي، والكامل لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي"[5].

---

[1] - انظر لأبي إبراهيم محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد المعروف بالأمير الصّنعاني ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ت: أبو عبد الرّحمن صلاح بن محمّد بن عويضة ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1417هـ/1997م ، 22/2.

[2] - ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 52

[3] - صبحي الصالح ، علوم الحديث ، ص159.

[4] - المرجع السابق ، ص159

[5] - أحمد محمّد نور سيف ، يحي بن معين وكتابه التاريخ ، 15/1.

ويقول المعلمي اليماني: "إنّ الأئمّة لا يوثّقون أحدا حتّى يطّلعوا على عدّة أحاديث للرّاوي تكون مستقيمة وتكثر حتّى يغلب على الظنّ أنّ الاستقامة كانت ملكة لذلك الرّاوي، وهذا كلّه يدلّ على أنّ جلّ اعتمادهم في التوثيق والجرح إنّما هو على سبر حديث الرّاوي"[1].

يبيّن هذا النّص أنّ منهج النّقد عند الأئمّة النقّاد يقوم على أساس سبر حديث الرّاوي للوصول إلى الحكم عليه جرحا وتعديلا، يقول الخطيب أبو بكر: " السّبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضّبط"[2].

إنّ هذا النّص يبيّن لنا أنّ طريق معرفة أخطاء الرّواة يكون بمقارنة رواياتهم واعتبار مراتبهم في الإتقان والضّبط لترجيح ما اختلفوا فيه.

ممّا تقدّم ندرك مدى الترابط بين العلمين من حيث الوظيفة في العملية النّقدية، حيث لايمكن أن نحكم على الأحاديث أو على الرواة حكما دقيقا إلاّ بالاعتماد على علمين العلمين.

المطلب الثاني : المؤلّفات في نقد الرّواة والرّوايات

لم تظهر المؤلّفات النّقدية إلاّ بعد منتصف القرن الهجري الثّاني، حيث كان الكلام في الرّواة والمرويات عبارة عن ملحوظات واستدراكات واستنباطات، تكتب ضمن المصنّفات الحديثية وهو ما عرف بالمسانيد المعلّلة التي تعدّ أوّل كتب النّقد نشأة"[3]، ثمّ تطوّرت هذه الملحوظات وأخذت في الانفصال تدريجيا، حيث ظهرت مصنّفات تضمّنت الكلام عن أحوال الرّواة من حيث التوثيق والتضعيف، وبيان علل الأحاديث، وما تعلّق بها.

والملاحظ أنّ أساليب المحدّثين في التصنيف متنوّعة، ممّا أدّى إلى تنوّع مصنّفاتهم، فهناك مصنّفات في طبقات الصّحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولا يخفى ما لهذا النّوع من المصنّفات من فوائد، قال السّخاوي: "...وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين في اسم أو كنية أو نحو ذلك، كما بيّناه في المتفق والمفترق، وإمكان الإطلاع على تبيّن التدليس على حقيقة المراد من العنعنة، وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي، فتجتمعان في التعريف بالرّواة وينفرد التاريخ بالحوادث والطّبقات، بما إذا كان في البدريين مثلا من تأخّرت وفاته عمّن لم يشهدها، لاستلزامه تقديم المتأخّر الوفاة"[4].

---

[1] – عبد الرّحمن المعلمي ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، 161/1

[2] – مقدمة ابن الصّلاح ، ص 52

[3] – انظر أحمد محمّد ، مقدّمة تاريخ ابن معين ، 9/1

[4] – محمّد الدين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان 1403هـ، 367/3.

كما صنّفوا في الجرح والتعديل الذي يعدّ أساسا في الحكم على الرّواة، قال الحافظ ابن الصّلاح: "لأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة، منها ما أفرد في الضّعفاء ككتاب (الضّعفاء) للبخاري و(الضّعفاء) للنّسائي، و(الضّعفاء) للعقيلي وغيرهما، ومنها في الثّقات فحسب ككتاب (الثّقات) لأبي حاتم بن حبّان ومنها ما جمع فيه بين الثّقات والضّعفاء (كتاريخ البخاري) و(تاريخ بن أبي خيثمة) وما أغزر فوائده، وكتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي "[1].

وإلى جانب الجرح والتعديل صنّفوا في تواريخ الرّجال المحلية، قال العراقي: "ممّا يحتاج إليه أهل الحديث معرفة أوطان الرّواة وبلدانهم، فإنّ ذلك ربّما ميّز بين الاسمين المتفقين في اللّفظ، فينظر في شيخيه وتلميذه الذي روى عنه، فربّما كانا- أو أحدهما- من بلد أحد المتفقين في الاسم فيغلب على الظنّ أن بلديهما هو المذكور في السّند، لا سيّما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده وأيضا ربّما استدلّ بذكر وطن الشّيخ أو ذكر مكان السّماع على الإرسال بين الراويين إذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة"[2].

أهمّ كتب النقد

تقدّم أنّ العملية النّقدية تشمل نقد الرّواة والمرويات، تبعا لذلك تنقسم كتب النقد إلى قسمين:

القسم الأوّل: كتب نقد الرّواة وما تعلّق بأحوالهم من جرح وتعديل.

القسم الثاني: كتب نقد الرّوايات (علل الحديث.)

القسم الأوّل: المصنّفات في نقد الرّواة إلى نهاية القرن الخامس الهجري

قال الدكتور محمّد بن مطر الزّهراني: "وأقدم هذه المصنّفات ظهورا فيما وقفت عليه: الجمع بين الثّقات والضّعفاء، حيث صنّف في ذلك إمام أهل مصر في زمانه اللّيث بن سعد(ت175هـ) كتاب التّاريخ وألّف إمام المشرق عبد الله بن المبارك (ت181هـ) كتاب التاريخ أيضا، وكذلك ألّف الوليد بن مسلم (ت195هـ) كتاب التاريخ، وضمرة بن ربيعة(ت202هـ) في كتابه التّاريخ، وأبو نعيم الفضل بن دكين (ت218هـ) في كتابه التاريخ.

ثمّ ظهرت كتب الضّعفاء، وأقدم مصنّف في ذلك ممّا اطّلعت عليه، الضّعفاء للإمام النّاقد يحي بن سعيد القطان(ت198هـ)، ثمّ صنّف الحافظ إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحي بن معين (ت233هـ)

---

[1] – مقدمة ابن الصّلاح ، ص236.

[2] – الحافظ العراقي ؛ شرح التبصرة والتذكرة ، تح: د/ماهر ياسين الفحل 293/1.

كتابه الضّعفاء، ثمّ ظهرت كتب الثّقات وأوّل من علمته صنّف في ذلك الإمام علي بن المديني(ت234هـ) في كتابه "الثّقات والمتبتون"[1].

النوع الأول: المصنّفات التي جمعت بين الثّقات والضّعفاء:

الطبقات الكبرى لمحمّد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي(ت230هـ) مطبوع.

التاريخ ليحيى بن عبد الله بن بكير (ت231هـ).

التاريخ لأبي زكريا يحيى بن معين(ت233هـ)مطبوع.

التاريخ لأبي بكر عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة(ت235هـ).

التاريخ لأبي أحمد محمود بن غيلان المروزي(ت239هـ).

التاريخ لخليفة بن خياط(ت240هـ) مطبوع.

العلل ومعرفت الرّجال لأبي عبد الله بن حنبل(ت241هـ)مطبوع.

علل الحديث ومعرفة الشّيوخ لأبي جعفر محمّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي ت(242هـ).

التاريخ لأبي حفص عمر بن علي الفلاس (ت249هـ) يقع في ثلاث أجزاء ثالثها في العلل.

التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)مطبوع.

التاريخ للمفضل بن غسان الغلابي (ت256هـ).

التاريخ لحنبل بن اسحاق بن حنبل الشيباني ت(273هـ).

التاريخ لمحمّد بن يزيد بن ماجه القزويني(ت273هـ).

المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي(ت277هـ)وهو مطبوع.

التاريخ الكبير لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النّسائي(ت279هـ).

التاريخ لأبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذي(ت).

التاريخ لأبي زرعة النصري الدمشقي(ت281هـ)مطبوع.

التاريخ لأبي العبّاس بن مسلم الأبار(ت290هـ).

التاريخ لأبي جعفر محمّد بن عثمان بن أبي شيبة(ت297هـ).

---

[1]- عبّاد صطر الزّهراني ، علم الرّجال نشأته وتطوّره ، ص 132.

التاريخ للحسين بن إدريس الأنصاري الهروي المعروف بابن خرّم(ت301هـ).

التميز لأبي عبد الرّحمن بن شعيب النسائي(ت303هـ).

التاريخ لأبي العبّاس محمّد بن إسحاق السراج الثقفي(ت3013هـ).

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عبد الرّحمن بن محمّد بن إدريس الرّازي(ت327هـ).

التاريخ لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم الأفريقي(ت333هـ).

التاريخ لأبي أحمد محمّد بن أحمد بن إبراهيم العسّال(ت349هـ).

التاريخ لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين الواعظ(ت385هـ).

النوع الثاني: من أشهر كتب الضّعفاء:

الضّعفاء ليحيى بن سعيد القطّان(ت198هـ).

الضّعفاء لأبي زكريا يحيى بن معين(ت233هـ).

الضّعفاء للإمام علي بن عبد الله المديني(ت234هـ) ويقع في عشرة أجزاء.

الضّعفاء تأليف محمّد بن عبد الله بن عبد الرّحيم بن سعيد البرقي الزهري(249هـ).

الضّعفاء الكبير والصّغير أيضا لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ).

أحوال الرّجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ) مطبوع.

الضّعفاء والمتروكون لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ) مطبوع.

الضّعفاء لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي (ت277هـ).

الضّعفاء والمتروكون لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائي (ت303هـ) مطبوع.

الضّعفاء لأبي محمّد عبد الله بن الجارود(ت307هـ).

الضّعفاء لأبي يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرّحمن الساجي(ت307هـ).

الضّعفاء لأبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ).

الضّعفاء لأبي بشر محمّد بن أحمد بن حماد الدولابي(ت310هـ).

الضّعفاء لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقلي (ت322هـ) مطبوع.

الضّعفاء لأبي نعيم عبد الملك بن محمّد بن عدي الجرجاني(ت333هـ).

الضّعفاء لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم الأفريقي (ت333هـ).

كتاب الضّعفاء والمتروكين لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن(353هـ).

معرفة المجروحين من المحدثين لأبي حاتم محمّد بن أحمد بن حبان البستي(ت354هـ) مطبوع.

الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت365هـ) مطبوع.

الضّعفاء لأبي الفتح محمّد بن الحسين الأزدي (ت374هـ).

تسمية ضعفاء المحدثين لأبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم الكبير(ت378هـ).

الضّعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدّار قطني (ت385هـ) مطبوع.

تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت385هـ) مطبوع.

النوع الثالث: كتب الثّقات منها:

الثّقات والمتبتون لأبي الحسن علي بن عبد الله المديني (ت234هـ).

الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي(ت261هـ) طبع ترتيبه للهيثمي والسبكي.

الثّقات لأبي حاتم محمّد بن أحمد بن حبان البستي(ت354هـ) مطبوع.

مشاهير علماء الأمصار لابن حبّان – أيضا – مطبوع.

الثّقات لأبي حفص عمر بن بشران بن محمّد السكري(ت367هـ).

تاريخ أسماء الثقات تأليف أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ(ت385هـ) مطبوع.

النوع الرابع: المصنفات في تواريخ الرّجال المحلية:

"تاريخ مكة" لأبي الوليد محمّد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن الوليد الأزرقي، مطبوع.

"تاريخ مكة" لمحمّد بن إسحاق بن العبّاس الفاكهي، مطبوع.

قال السّخاوي: "وكانا – الأزرقي والفاكهي – في المئة الثالثة، والفاكهي متأخّر عن الأوّل قليلاً ظنّا"[1].

"التاريخ في رجال الحديث في مرو" لأبي علي محمّد بن علي بن حمزة الفراهاني(ت247هـ

---

[1] – السّخاوي ، الإعلان بالتوبيخ ، ص 132.

"أخبار مرو" لأبي الحسن أحمد بن سيار بن أيوب المروزي (ت268هـ).

"تاريخ قزوين" لأبي عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السّنن (ت273هـ).

"تاريخ واسط" لأبي الحسن أسلم بن سهل المعروف ببحشل الواسطي(292هـ).

"تاريخ الحمصيين" لأحمد بن محمّد بن عيسى البغدادي من علماء القرن الثالث الهجري.

" تاريخ حران" لأبي عروبة الحسين بن محمّد بن مودود (ت218هـ).

" طبقات علماء بلخ" لعلي بن الفضل بن طاهر البلخي(ت323هـ).

"طبقات علماء بلخ" لأبي إسحاق بن أحمد المستملي من علماء القرن الرّابع.

"طبقات علماء أفريقيا وتونس" لأبي العرب محمّد بن تميم القيرواني(ت333هـ).

"تاريخ الرقة" لمحمّد بن سعيد القشيري (ت334هـ).

"تاريخ هرات" لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن ياسين الخدّاد الهروي(334هـ).

"طبقات العلماء والمحدّثين من أهل الموصل"، " تاريخ الموصل"كلاهما لأبي زكريا يزيد بن محمّد بن إياس الأزدي(ت334هـ).

"تاريخ البصرة" لأبي سعيد أحمد بن محمّد بن زياد المعروف بابن الأعرابي(ت340هـ).

"تاريخ مصر" لأبي سعيد عبد الرّحمن بن أحمد بن يوسف الصدفي المصري (347هـ).

"طبقات المحدّثين بأصبهان والواردين عليها" لأبي الشيخ عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيان الأنصاري(ت369هـ).

"تاريخ دارية" لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبدالله الخولاني(ت370هـ).

"طبقات المحدثين" لصالح بن أحمد التميمي الحافظ (ت374هـ).

النوع الخامس: كتب الأسماء والكنى والألقاب

من أشهر المصنفات في الكنى والألقاب:

كتاب "الأسامي والكنى" لأبي عبد الله علي بن المديني (ت234هـ).

" الأسامي والكنى" لأبي عبدالله أحمد بن حنبل(ت241هـ).

"الكنى"[1] لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ).

"الكنى والأسماء" لمسلم بن الحجّاج النيسابوري(ت261هـ) مطبوع.

"تاريخ أسماء المحدّثين وكناهم" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد المقدمي(ت301هـ) مطبوع.

"الكنى "لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت303هـ).

"الأسماء والكنى " لأبي محمّد عبد الله بن علي بن الجارود(307هـ).

"الكنى والأسماء" لأبي بشر محمّد بن أحمد بن حماد الدولابي(ت310هـ) مطبوع.

"الأسامي والكنى"لأبي عروبة الحسين بن مودود الحراني(ت318هـ).

"الكنى " لابن أبي حاتم عبد الرّحمن بن محمّد إدريس الرازي(ت327هـ)[2].

"أسامي من يعرف بالكنى" و"كنى من يعرف بالأسماء" كلاهما لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستي(ت354هـ)[3].

" من وافقت كنيته كنيته زوجه من الصحابي" لأبي الحسن محمّد بن عبدالله بن زكريا بن حيوى (ت366هـ).

" من وافق اسمه اسم أبيه"و"من وافق اسمه كنيت أبيه"[4] كلاهما لأبي الفتح محمّد بن حسين الأزدي(374هـ).

"الكنى" لأبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد النيسابوري الحاكم الكبير(ت378هـ).

"الأسماء والكنى" لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن يحي بن منده الأصبهاني(ت395هـ).

النوع السادس: كتب معاجم الشيوخ

من أهم المصنّفات في هذا النوع مشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي(ت277هـ) وهو مرتب على البلاد التي دخلها.

"مشيخة" أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت303هـ).

---

[1] – هو الجزء الأعظم من " التاريخ الكبير" .

[2] – ذكره الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح " ص 323، وقال: إنه كتاب مفرد في الكنى، أي غير الذي في آخر الجرح والتعديل".

[3] – قال الدكتور أكرم العمري في "بحوث في تاريخ السنة" ص 133: إنهما مخطوطتان في دار الكتب الظاهرية.

[4] – طبع بتحقيق الدكتور ياسر فيصل الجوابرة.

"معجم شيوخ" أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت307هـ).

"المعجم الأوسط" و"المعجم الصغير" [1] كلاهما لطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت360هـ).

معرفة الإخوة والأخوات:

قال السّخاوي: "وهو نوع لطيف، وفائدة ضبطه: الأمن من ظنّ من ليس بأخ أخا للاشتراك في اسم الأب أو ظنّ الغلط"[2] وقال: صنّف فيه من المتقدّمين فمن بعدهم:

علي بن عبد الله المديني(ت234هـ)،[3]

مسلم بن الحجّاج (261هـ).

أبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني(ت275هـ).

أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ).

أبو العبّاس محمّد بن إسحاق السراج(ت313هـ).

أبو بكر محمّد بن عمر الجعابي (ت355هـ).

أبو الحسن علي بن عمر الدّار قطني(ت385هـ)[4].

والمتأمّل في تطوّر هذه المصنّفات وما تضمّنته من نقد، يدرك مبلغ الشّمول والعمق الذي بلغته عملية نقد الرواة خلال عصر الرّواية.

نقد الرّوايات

من المصنّفات في علل الحديث:

الإمام يحيى بن سعيد القطان (ت198هـ). فقد ذكر ابن رجب في شرح علل الترمذي أن له كتابا في العلل[5].

---

[1] – كلاهما مطبوع.

[2] – السّخاوي، فتح المغيث، 172/4.

[3] – طبع كتاب علي بن المديني وكذلك كتاب أبي داود السّجستاني في مجلّد واحد بتحقيق الدّكتور ماسم فيصل الجوابرة.

[4] – السّخاوي، فتح المغيث 172/4.

[5] – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 10/1

العلل عن سفيان بن عيينة (ت198هـ) رواية ابن المديني[1].

علل الحديث للحسن بن محمود بن وهب الشراد البجلي(ت224هـ)[2].

العلل المنقولة عن يحيى بن معين (ت233هـ)[3].

العلل لابن المديني (ت234هـ)[4].

العلل ومعرفة الرّجال للإمام أحمد (ت241هـ) رواية عبد الله بن أحمد (ت290هـ)[5].

علل الحديث ومعرفة الشّيوخ لأبي جعفر محمّد بن عبد الله بن عمّار الموصلي(ت242هـ)[6]

كتاب العلل لعمر بن علي الفلاس(ت249هـ)[7].

كتاب العلل لإمام محمّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)[8].

علل الحديث ابن شهاب الزّهري لمحمّد بن يحيى الذّهلي (ت258هـ)[9].

كتاب العلل لمسلم بن الحجّاج (ت261هـ)[10].

المسند المعلّل ليعقوب بن شيبة (ت262هـ) قال فيه الخطيب: لم يتمّه، وقال الذّهبي: ما صنّف مسند أحسن منه، لكنّه ما أتمّه[11].

---

[1]- السّخاوي ، فتح المغيث ، 334/2.

[2]- ابن النّديم ، الفهرست ، ص310 ، السخاوي ، فتح المغيث ، 334/2.

[3]- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، ص533.

[4]- الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، ص71 ، شرح علل الترمذي 486/1.

[5]- طبع بتحقيق الأستاذين الفاضلين طلعت قوج، والدكتور إسماعيل سراج أوغلي، وطبع بتركيا سنة 1936.

[6]- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 417/5 ، التهذيب 265/9.

[7]- التهذيب 181/8

[8]- السّخاوي ، فتح المغيث ، 334/2.

[9]- الذهبي ، تذكرة الحفّاظ 531/2.

[10]- السّخاوي ، فتح المغيث ، 234/2.

[11]- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 281/14 ، تذكرة الحفّاظ 577/2، ولم يعثر من هذا الكتاب النفيس إلاّ على الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ، وطبع بتقديم سامي حدّاد سنة 1359هـ في المطبعة الأمريكية ببيروت سنة 1940م.

كتاب العلل لأبي بشير إسماعيل بن عبد الله بن مسعود الأصبهاني (ت267هـ)[1].

العلل لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرّازي(ت264هـ)[2].

العلل الكبير لأبي عيسى الترمذي صاحب السّنن (ت279هـ)[3].

العلل الصّغير للترمذي وشرحه بن رجب[4].

العلل لإبراهيم بن إسحاق الحربي[5].

المسند الكبير المعلّل المسمّى بالبحر الزخّار لأبي بكر البزار أحمد بن عمر بن عبد الخالق (ت292هـ)[6].

العلل في الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب محمّد بن نوح النّيسابوري(ت295هـ)[7].

علل الحديث لأبي يعلى زكريا بن يحيى السّاجي (ت307هـ)[8].

العلل لأبي بكر الخلال أحمد بن محمّد بن هارون (ت311هـ)[9].

معرفة الرّجال وعلل الحديث لعبد الله بن حنين المعروف بابن أخي ربيع المباغ (318هـ)[10].

---

[1] – السخاوي ، فتح المغيث ، 334/2.

[2] – انظر موارد الخطيب ص322، وانظر ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، ص59.

[3] – ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، ص534.

[4] – مطبوع بتحقيق الشّيخ صبحي السّمرائي.

[5] – التهذيب 207/7.

[6] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 334/4 ، الذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 653/2- 654 ، انظر مقدّمة تحقيق علل الدّار قطني للدكتور محفوظ الرّحمن ص52.

[7] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 638/2

[8] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 709/2- 710.

[9] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 785/3، الرّسالة المستطرفة ، الكتاني ص148.

[10] – مقدّمة علل الدّار قطني ، ت /محفوظ الرّحمن زين الله ، ط1، طيبة، الرياض، 1985م ، 53/1.

علل الحديث لابن أبي حاتم عبد الرّحمن الرازي (ت327هـ)[1]، وهو من أجود كتب العلل تنظيما وترتيبا.

كتاب العلل لأبي علي حسين بن علي النيسابوري (349هـ)[2].

المسند الكبير المعلل لأبي علي الحسين بن محمّد المأسرجسي (ت365هـ)[3].

كتاب العلل لأبي الحسين محمّد بن يعقوب الحجاجي (ت368هـ)[4].

العلل للدّار قطني أبي الحسن علي بن عمر(ت385هـ)[5].

العلل لأبي علي حسن بن محمّد الزّجاجي(ت400).

---

[1] – مطبوع ومتداول بتحقيق أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري ، ط1 ، طبعة الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر، القاهرة 2003م .

[2] – الشّعلوي ، فتح المغيث ، 334/2.

[3] – الشّعلوي ، فتح المغيث ، 342/2.

[4] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 944/3.

[5] – حقّق وطبع بعض أجزاء الدكتور سعد الرّحمن.

المبحث الثالث

الأئمة النقاد ونبذ من أقوالهم النقدية

في هذا المبحث أترجم للمشهورين من النقاد الذين ساهموا في تأسيس علم نقد الحديث، مع ذكر جملة من أقوالهم التي تعكس تأثيرهم في بناء منهج النقد الحديثي، وهؤلاء الأئمة كثيرون، منهم:

شعبة بن الحجّاج (80هـ – 160هـ)[1]

شعبة بن الحجّاج بن الورد الإمام الحافظ أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي، من أتباع التابعين، جليل القدر، وإمام من أئمّة الهدى، وفارس من فرسان الحديث النّبوي، بذر نفسه لطلب العلم حتى صار رأسا فيه، وأفنى عمره في خدمة حديث رسول الله ﷺ وحفظه حتى حاز لقب أمير المؤمنين في الحديث....اختلف في سنة ولادته فقيل: ولد في سنة ثمانين وقيل ولد في سنة اثنين وثمانين"[2].

وقد أثنى عليه كبار العلماء، ونعتوه بأوصاف تدل على علوّ مكانته، ورفيع قدره، وسعة علمه فقال فيه الإمام الذهبي: "وكان أبو بسطام إماما ثبتا، حجّة، ناقدا، جهبذا، صالحا، زاهدا قانعا بالقوت، رأسا في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أوّل من جرّح وعدّل"[3]، وقال سفيان الثوري : "شعبة أمير المؤمنين في الحديث"[4]، وقال الإمام الشافعي: "لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق وكان يجيء إلى الرّجل فيقول: "لا تحدّث وإلاّ استعديت عليك السّلطان"[5]، وقال ابن رجب الحنبلي: "هو أوّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها والتنقيب عن دقائق علم العلل وأئمّة هذا الشأن، بعده تبع له في هذا العلم"[6]، وقال ابن حبّان: " كان من سادات أهل زمانه حفظا واتقانا وورعا وفضلا، وهو أوّل من فتّش بالعراق عن أمر المحدّثين وجانب الضّعفاء والمتروكين حتى صار علما يقتدى به.."[7]، فعن نعيم بن حماد قال: سمعت عبد الرّحمن بن مهدي يقول: " متى يترك حديث الرّجل، قال:

---

[1] – أبو حاتم الرّازي ، الجرح والتعديل ، 1/126-176، ابن عدي ، الكامل ، 1/57- 80 ، الذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 1/193-197 ، والذهبي ، سير أعلام النبلاء 7/202 – 228.

[2] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 7/203.

[3] – المرجع السابق 7/202-203.

[4] – ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، ط1 ، دار الفكر ، بيروت 1984م ، 4/301 ومابعدها.

[5] – الإمام شمس الدّين محمّد الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ ، ج1/193.

[6] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، ت: همام عبد الرّحيم سعيد ، مكتبة المنار ، الأردن 1984م ، 1/30.

[7] – محمّد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم التميمي ، الثقات ، ت: شرف الدين أحمد ، ط1، دار الفكر 1975م ، 6/446.

إذا روى عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط يجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فأروي عنه"[1].

فشعبة إمام النقّاد وإليه المنتهى في نقد الحديث، وأقواله المأثورة في ثنايا كتب الرّجال والعلل شاهدة على إمامته، ومنها قوله: "لإن أقع من السّماء إلى الأرض أحبّ إليّ من أن أدلّس"[2] وقال: "لا يجيء الحديث الشّاذ إلاّ من الرّجل الشّاذ"[3]، توفي رحمه الله سنة (160هـ)[4].

سفيان الثّوري (97هـ -161هـ)[5]

سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي بن عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ملكان بن ثور....وهو شيخ الإسلام، إمام الحفّاظ، سيّد العلماء والعاملين في زمانه، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، ولد سنة سبع وتسعين اتفاقا، وطلب العلم وهو حدث باعتناء والده سعيد بن مسروق الثوري المحدث الصادق من ثقات الكوفين"[6].

قال يحيى بن معين: "سفيان أمير المؤمنين في الحديث"[7]، وقال عبد الرّحمن بن مهدي: "... فأمّا من هو إمام في السّنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري"[8]، وقال شعبة: "سفيان أحفظ مني"[9]، وقال الأوزاعي: "لم يبق من يجتمع عليه الأمّة بالرّضا والصحّة إلاّ سفيان"[10]، وقال الثوري: " ما استودعت قلبي شيئا قط فخانني"[11]، وقال أيضا: " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا التاريخ"[12]، وقال: " ما بلغني عن رسول الله ﷺ حديث قط إلا عملت به ولو مرة"[13].

---

[1] - الحسن بن عبد الرّحمن ، المحدّث الفاصل ، ت: محمّد عجاج الخطيب ، ط3 ، دار الفكر ، بيروت 404هـ ، ص 410.

[2] - الذّهبي ، سير أعلام النبلاء ، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، 1985م 216/7.

[3] - ابن عدي ، الكامل ، 76/1.

[4] - الذّهبي ، سير أعلام النبلاء ، 227/7.

[5] - ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، 55/1- 126 ، وابن عدي ، الكامل ، 80/1- 87 ، و الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 203/1 – 207 ، والمزي ، تهذيب الكمال ، 169/11

[6] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء 229/7.

[7] - ابن أبي حاتم ، مقدمة الجرح والتعديل ، 119/1.

[8] - المرجع السابق 118/1.

[9] - المزي ، تهذيب الكمال ، 165/11.

[10] - الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 204/1.

[11] - ابن حبّان ، المجروحين ، 50/1.

[12] - ابن عدي ، الكامل ، 84/1.

[13] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء 242/7.

قال سفيان الثوري: "إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع من الرّجل الحديث أخافه دينا، وأسمع من الرّجل الحديث لا أستطيع جرحه، أوقف أمره، وأسمع من الرّجل الحديث لا أعبأ بحديثه أحبّ معرفته"[1] وقال: "زيّنوا العلم والحديث بأنفسكم ولا تزينوا به"[2].

توفي رحمه الله بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة مختفيا عن المهدي، فإنّه كان قوّالا بالحقّ شديد الإنكار"[3].

مما تقدّم ندرك مكانة هذا الإمام ودوره في إرساء قواعد المنهج النّقدي عند المحدثين، فقد ذكره ابن عدي في مقدّمة الكامل ضمن أسماء النقّاد[4]، وكذلك ذكره الإمام الذّهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[5].

يحيى بن سعيد القطان(120هـ- 198هـ)[6]

يحيى بن سعيد بن فروخ القطّان التميمي أبو سعيد البصري ولد سنة عشرين ومائة، قال ابن حبّان: "كان من سادات أهل زمانه حفظا وورعا وفقها وفضل ودينا وعلما، وهو الذي مهّد لفساق رسم الحديث"[7].

وقال علي بن المديني: "شعبة أحفظ النّاس للمشايخ، وسفيان أحفظ النّاس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايخ والأبواب، ويحيى بن سعيد أعرف بمخارج الأسانيد، وأعرف بمواضع الطّعن من جميعهم"[8]، وقال أحمد بن حنبل: " ما رأينا مثل يحي القطّان في هذا الشأن ..."[9].

وقال فيه الذّهبي: "وعنى بهذا الشأن أتمّ عناية، ورحل فيه وساد الأقران وانتهى إليه الحفظ وتكلّم في العلل والرّجال ..."[10].

---

[1] – ابن عدي ، الكامل ، 84/1.

[2] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 244/7.

[3] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 133/1

[4] – ابن عدي ، الكامل ، 81/1.

[5] – الذّهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص 162.

[6] – ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح والتعديل ، 232/1-151 ، و ابن عدي ، الكمال ، 98/1- 100 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 170/9- 188، وتذكرة الحفاظ 298/1- 300 ، المزي ، تهذيب الكمال ، 329/31- 342.

[7] – ابن حبان ، الثقات ، 611/7.

[8] – ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، 466/1.

[9] – ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح والتعديل ، 233/1.

[10] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 176/9.

ومن أقواله: "آمن رجل على مائة ألف درهم، أحبّ إلي من أن آمن على حديث واحـــد"[1]. وقـــال: "مارأيت الصّالحين أكذب منهم في الحديث"[2].

وكان يقول: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم مايقال له، وبصير الرّجال ثمّ يتعاهد ذاك"[3].

وقد نعت ابن القطّان بالتشدّد في نقد الرّواة، قال الترمذي: "وذكر عن يحي بن ســـعيد أنّـــه إذا رأى الرّجل يحدّث من حفظه مرّة هكذا ومرّة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، تركه "[4].

وقال يحي بن سعيد: "لا تكتب عن كلّ أحد تجن لاتعرف فإنه لا يبالي عن من حدّث"[5]. توفي رحمه الله سنة ثمان وتسعين ومائة[6].

عبد الرّحمن بن مهدي (135- 198هـ)[7]

قال الذّهبي: "عبد الرّحمن بن مهدي بن حسّان بن عبد الرّحمن، الإمام النّاقد، سيّد الحفّاظ، أبو ســـعيد العنبري، وقيل الأزدي مولاهم البصري اللّؤلؤي، ولد سنة خمس وثلاثين ومئة "[8].

قال علي بن مهدي المديني: "لو أحلفت فحلفت بين الرّكن والمقام، لحلفت بالله عزّ وجلّ أنّي لم أر أحدا قطّ أعلم بالحديث من عبد الرّحمن بن مهدي"[9].

قال الذّهبي: "عبد الرّحمن بن مهدي، وكان هو يحي القطّان المذكور قد انتدبا لنقد الرّجال وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلما وفضلا ، فمن جرحاه لايكاد والله يندمل جرحه، ومن وثّقاه فهو الحجّة المقبول ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصّحيح إلى الحسن، وقد وثّقـــا خلقـــا كـــثيرا وضـــعّفا آخرين"[10].

---

[1] – ابن عدي ، الكامل ، 100/1.

[2] – ابن عدي ، الكامل ، 144/1.

[3] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 466/1.

[4] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 396/1.

[5] – ابن عدي ، الكامل ، 99/1.

[6] – المزي ، تهذيب الكمال ، 341/31.

[7] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 192/9 – 209 ، والذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 329/1 ، وابن عدي ، الكامل ، 108/1 – 113 ، والمزي ، تهذيب الكمال، 403/17 – 443، وابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، 251/10 – 262.

[8] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء، 192/9- 193.

[9] – ابن عدي ، الكامل ، 109/1 ، وابن أبي حاتم ، مقدمة الجرح والتعديل ، 252/10.

[10] – الذّهبي ، تذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ت: أبي غدّة ، ط2 ، مكتبة الرّشيد ، الرياض1404هـ ، ص 180.

من أقواله النقدية:

"لا يكون إماما في الحديث من يحدّث بكلّ ما سمع، ولا يكون إماما في العلم من يحدث عن كل أحد ولا يكون إماما في العلم من يحدّث بالشاذ من العلم "[1].

وقال: خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظنّ الحكم والحديث "[2].

قال محمّد بن سعد : "توفي بالبصرة في جمادي الآخرة سنة ثمان وتسعين ومئة"[3].

من خلال هذه الأقوال الموجزة تتبيّن عظم المكانة والدرجة التي بلغها هذا الإمام الناقد البارع فهو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل كما تقدّم.

الإمام الشافعي (150- 204 هـ)[4]

محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السّائب بن عبيد بن عبيد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب، الإمام عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملّة، أبو عبد الله القرشي، ثمّ المطلبي الشّافعي المكّي الغزّي المولد"[5]، وقال ابن عبد الحكم: قال لي الشّافعي: "ولدت بغزّة سنة خمسين ومائة وحملت إلى مكّة ابن سنتين"[6].

قال الإمام أحمد بن حنبل: "إنّ الله تعالى يقيض للنّاس في كلّ رأس مائة سنة من يعلّمهم السّنن وينفي عن رسول الله الكذب فنظرنا فإذا في رأس المائة عام عمر بن عبد العزيز في رأس المائتين الشّافعي رضي الله عنهما"[7].

وقال يونس الصدفي: "ما رأيت أعقل من الشّافعي، ناظرته يوما في مسألة، ثمّ افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي ثمّ قال: يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخوانا وإن لم نتفق في مسألة "[8].

---

[1] – ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، 470/1.

[2] – ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح والتعديل ، 262/1.

[3] – المزي ، تهذيب الكمال ، 442/17.

[4] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 5/1- 99 ، الذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 3600/1 – 363 ، المزي ، تهذيب الكمال ، 355/24- 318 ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 56/2-73 ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، 201/7.

[5] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 10/10.

[6] – المرجع السابق 11/10.

[7] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 62/2.

[8] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 16/10.

قال ابن عبد الحكم : "ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقّاده يجيئون إليه فيعرضون عليه فربّما أعلّ نقد النقّاد منهم، ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها فيقومون وهم يتعجّبون منه"[1].

ومن أقوال الإمام الشافعي: "لا يستدلّ على أكثر صدق الحديث وكذبه، إلاّ بصدق المخبر وكذبه، إلاّ في الخاصّ القليل من الحديث، وذلك أن يستدلّ على الصدق والكذب فيه بأن يحدّث المحدّث مالا يجوز أن يكون مثله، أو مايخالفه ماهو أثبت وأكثر دلالة بالصدق منه"[2] وقال الرّبيع: " سمعته يقول إذا رويت حديثا صحيحا فلم آخذ به فأشهدكم أنّ عقلي قد ذهب"[3]، وقال: " طلب العلم أفضل من صلاة النّافلة"[4].

توفي رحمه الله في آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين"[5].

علي بن المديني (161- 234هـ)[6]

علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السّعدي مولاهم المديني البصري ولد سنة إحدى وستين ومئة [7] أحد الأئمّة الأعلام المجمع على إمامتهم في نقد الحديث النبوي، تنوّعت عبارات العلماء في الثّناء عليه، وهي كثيرة ومنها:

قال فيه الإمام أحمد: " أعلمنا بالعلل ابن المديني"[8]، وقال ابن حبّان: " وكان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ"[9]، وقال الإمام الذّهبي: "إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النّبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرّجال، وسعة الحفظ، والتبحّر في هذا الشّأن بل لعلّه فرد زمانه في معناه"[10]، وقال ابن حبّان: "...إلاّ أنّ من أورعهم في الدّين، وأكثرهم تفتيشا على المتروكين وألزمهم لهذه الصّناعة على

---

[1] – علي بن الحسين ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي ، تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق عمرو الدين العمري ، دار الفكر ، بيروت 1995م ، 335/15.

[2] – الشافعي ، الرّسالة ، ص399 ، رقم 1099.

[3] – الذّهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 362/1.

[4] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 16/15.

[5] – المزي ، تهذيب الكمال ، 376/24 -377.

[6] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 138/3 ، الذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 428/2 ، ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 357-349/7 ، ابن عدي ، الكمال ، 120/1.

[7] – الذهبي ، تذكرة الحفّاظ ، 428/2.

[8] – ابن حبان ، المجروحين ، 55/1

[9] – ابن حبان ، الثّقات ، 469/8.

[10] – الذّهبي ، ميزان الاعتدال 141/3.

دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وعلي ابن المديني رحمة الله عليهم أجمعين"[1]

وقال سفيان بن عيينة: "يلومونني على حبّ عليّ بن المديني، والله ما أتعلّم منه أكثر مما يتعلّم مني"[2]

وقال الإمام البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلاّ عند علي بن المديني"[3].

قال الإمام البخاري: "مات في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين بسامرا، رحمه الله تعالى"[4].

من أقواله النقدية:

"ربما أدركت علّة حديث بعد أربعين سنة"[5].

" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[6].

إسحاق ابن راهويه (161– 238 هـ)[7]

إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب التميمي الحنظلي المروزي، نزيل نيسابور وعالمها، بل شيخ أهل المشرق يعرف بابن راهويه، لقي الكبار، وكتب عن خلق من أتباع التابعين وسمع الفضل بن موسى السيناني والفضيل بن عيّاض وإسماعيل بن علية ووكيع بن الجرّاح، حدّث عنه: بقية بن الوليد ويحيى بن آدم وهما من شيوخه، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهما من أقرانه قال الحاكم: إسحاق بن راهويه إمام عصره في الحفظ والفتوى، قال نعيم بن حماد: إذا رأيت الخراساني يتكلّم في إسحاق بن راهويه، فاتهمه في دينه"[8].

قال أحمد بن حنبل: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق"[9].

---

[1] – ابن أبي حاتم ، مقدمة الجروحين ، 54/1.

[2] – ابن عدي ، الكامل 120/1 ، الذهبي ، تذكرة الحفاظ 428/2، وانظر ابن حبان ، المجروحين ، 55/1.

[3] – ابن رجب ، شرح علل الترمذي 485/1.

[4] – الذهبي ، ميزان الاعتدال 141/3، والذهبي ، تذكرة الحفاظ 429/2.

[5] – الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي ، 257/2.

[6] – المرجع السابق 232/2.

[7] – البخاري ، التاريخ الكبير ، 379/1 ، الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم 209/2 ، الذهبي ، ميزان الاعتدال 182/1 ، الذهبي ، تذكرة الحفاظ 2/ 433 ، ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 216/1 - 219

[8] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 381/11

[9] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 371/11 ، وانظر التهذيب 191/1

وعن إسحاق بن راهويه قال: ما سمعت شيئا إلاّ وحفظته ولا حفظت شيئا قطّ فنسيته"[1]، قال الدّولابي: قال محمّد بن إسحاق بن راهويه: ولد أبي في سنة ثلاث ومئتين ومئة، وتوفي ليلة نصف شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين[2].

أحمد بن حنبل[3] (164-241هـ)

شيخ الإسلام وسيّد المسلمين في عصره، الحافظ الحجّة أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن هلال بن أسد الذّهلي الشّيباني المروزي ثمّ البغدادي، ولد سنة أربع وستين ومائة "[4]، قال علي بن المديني: " ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل "[5]، وقال إبراهيم الحربي: " رأيت أحمد كأنّ الله جمع له علم الأوّلين والآخرين "[6]، وقال الإمام الشّافعي: "خرجت من بغداد فما خلفتها رجلا أفضل من ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل"[7].

قال ابن حبّان: " كان حافظا متقنا، فقيها ملازما للورع الخفي، مواظبا على العبادة الدّائمة لغسات الله به أمّة محمّد، وذلك أنّه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله حتّى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله تعالى عن الكفر، وجعله علما يقتدى به، ملجأ يلجأ إليه"[8].

من أقواله النّقدية :

قال المروزي: كان أبو عبد الله يحدّث عن المرجئي إذا لم يكن داعيا"[9]، قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: من كرّه كتاب العلم ؟ قال: كرّهه قوم، ورخّص فيه قوم، قلت: لو لم يكتب ذهب العلم، قال أحمد: ولولا كتابته أيّ شيء كنّا نحن ؟!"[10].

قال أحمد: " شرّ الحديث، الغرائب التي لايعمل بها ولايعتمد عليها" [11].

---

[1] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء 373/11

[2] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء 373/11

[3] - ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 50/1 ، الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 431/2- 434 ، تقدمة الجرح من (2 – 3).

[4] - الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 431/2.

[5] - تقدمة الجرح ، ص295 ، ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 64/1.

[6] - المرجع السابق 431/2.

[7] - الذّهبي ، التذكرة ، 432/2.

[8] - ابن حبّان ، الثّقات ، 19/8.

[9] - ابن رجب ، شرح علل الترمذي 123/1.

[10] - ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، 120/1

[11] - ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، 233/1

توفي إلى رضوان الله تعالى في يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأوّل سنة إحدى وأربعين ومائتين[1].

يحيى بن معين[2]

الإمام الفرد سيّد الحفّاظ أبو زكريا المري مولاهم البغدادي، مولده في سنة ثمان وخمسين ومائة[3] قال علي بن المديني: " حديث الثقات يدور على ستّة وذكرهم قال: وما شذّ عنهم يصير إلى اثنى عشر فذكرهم"[4]، وقال الإمام أحمد: "كلّ حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث وفي رواية: "فليس ثابت"[5].

قال ابن رجب الحنبلي: " كان يحيى بن معين يوسع القول في الجرح ولا يحابي أحدا بل يصدع به في صاحبه ولهذا قال عبد الله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة"[6].

توفي في ذي القعدة بمدينة النبي ﷺ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين رحمه الله تعالى "[7].

قال عبّاس الدوري[8]: " سمعت يحيى بن معين يقول : لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه"[9].

وفي رواية: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"[10].

قال الفلاس (محمّد بن هارون المخزومي): " إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين، فاعلم أنه كذّاب يصنع الحديث، وإنما يبغضه لما بيّن أمر الكاذبين "[11].

---

[1] - الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 15/2

[2] - الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 2/ 429- 437، معجم المؤلفين 232/13 ، ابن عدي ، الكامل 123/1 ، ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 208/1- 288 ، ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح والتعديل، 314- 318.

[3] - الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 429/2 - 430.

[4] - ابن رجب ، شرح علل الترمذي 489/1.

[5] - ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب 250/11.

[6] - ابن رجب ، شرح علل الترمذي 489/1.

[7] - التذكرة 431/2.

[8] - عبّاس الدوري : هو عبّاس بن محمّد بن حاتم الدّوري أبو الفضل البغدادي الحافظ، أخذ عن ابن معين الجرح، وروى عنه أبو داود ..." التذكرة 579/2 الخطيب البغدادي ، التاريخ بغداد 144/2 ، التهذيب 126/5.

[9] - التذكرة 430/2.

[10] - ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب 247/11 - 248.

[11] - مقدمة الجرح والتعديل ، ص 316

محمّد بن عبد الله(ت 234هـ)[1]

محمّد بن عبد الله بن نمير أبوعبد الرّحمن الهمداني، قال الذّهبي: "الحافظ الحجّة، شيخ الإسلام أبو عبد الرّحمن الهمداني، ثمّ الخارفي مولاهم الكوفي، ولد سنة نيف ومئتين ومئة، فهو من أقران أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، وكان رأسا في العلم والعمل.

قال إبراهيم بن مسعود الهمذاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: محمّد بن عبد الله بن نمير درة العراق.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد الحافظ: كان أحمد، وابن معين يقولان في شيوخ ما يقول ابن نمير فيهم يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده[2].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "من العلماء الجهابذة النقّاد من الطبقة الثالثة بالكوفة محمّد بن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي رحمة الله "[3].

قال ابن عدي: "كان الحسن بن سفيان، يقول: كان يقال: ابن نمير ريحانة العراق"[4].

قال الإمام البخاري: "مات في شعبان أو رمضان سنة أربع وثلاثين ومئتين"[5].

عبد الرّحمن بن إبراهيم (170هـ)[6]

أبوسعيد عبد الرّحمن بن إبراهيم، يعرف بدحيم، الإمام الفقيه الحافظ، محدّث الشّام، أبو سعيد عبدالرّحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي، قاضي مدينة طبرية قاعدة الأردن، ولد في شوال سنة سبعين ومئة، قاله ابنه عمرو.

حدّث عن: سفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية، والوليد بن مسلم،..وخلق كثير بالحجاز والشّام ومصر والكوفة، والبصرة، وعني بهذا الشّأن، وفاق الأقران، وجمع وصنّف، وجرّح وعدّل صحّح وعلّل"[7].

---

[1] - البخاري، التاريخ الكبير، 144/1، الجرح والتعديل، 327/1، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب 251/9 - 252؛ الذّهبي، تذكرة الحفّاظ، 720/2

[2] - الذّهبي، تذكرة الحفاظ 720/2

[3] - الجرح والتعديل 320/1

[4] - ابن عدي، الكامل 127/1

[5] - الذّهبي، سير أعلام النبلاء 457/11

[6] - البخاري، التاريخ الصّغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 351/2، الجرح والتعديل 211/5 - 212، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 265/10 -267، الذّهبي، ميزان الاعتدال 546/2، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب 131/6 - 132

[7] - الذّهبي، سير أعلام النبلاء، 515/11.

وقال الدار قطني: ثقة[1]، ذكره الذهبي في كتابه"ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"[2].

وكان أحمد بن حنبل يثني على دحيم ويقول هو عاقل ركين[3].

قال ابن أبي حاتم: كان يعرف بدحيم اليتيم، فسمعت أبي يقول: كان دحيم يميز ويضبط وهو ثقة"[4]
وقال أبو داود: "دحيم حجة لم يكن بدمشق في زمنه مثله"[5].

أحمد بن صالح (175- 248 هـ)[6]

أحمد بن صالح الإمام الكبير، أبو جعفر المصري، المعروف بابن الطبري قال الذهبي: الإمام الكبير حافظ زمانه بالديار المصرية، أبو جعفر المصري المعروف بابن الطبري، كان أبو جعفر رأسا في هذا الشأن، قلّ أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة"[7].

قال يعقوب بن سفيان الفسوي: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات، ما أحد أتخذه عند الله حجة، إلاّ رجلين: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل".

قال البخاري: أحمد بن صالح ثقة صدوق، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة، وكان أحمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثنون على أحمد بن صالح"[8]، وكان يحي يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت"[9]، وقال الخطيب البغدادي: وكان أحد حفاظ الأثر عالما بعلل الحديث باختلافه"[10].

قال أبونعيم الفضل بن دكين: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى يريد أحمد بن صالح [11]، ترك النسائي الرواية عنه"[12].

---

[1] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 517/11

[2] – الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص 173

[3] – المرجع السابق 265/10.

[4] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 515/11

[5] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 266/10

[6] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 160/12 ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 195/4 ، ابن عدي ، الكامل 180/ -181 ، ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب 36/1 ، ابن حبان ، الثقات ، 25/8

[7] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 160/12

[8] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 160/12

[9] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 201/4

[10] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 194/4

[11] – الكامل ، ابن عدي 183/1 .

[12] – انظر الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 195/4

والدافع الذي حمل النسائي يسيئ القول فيه : ذكر ابن عدي أن محمّد بن هارون بن حسان البرقي يقول هذا الخراساني يعني النسائي يتكلم في أحمد بن صالح وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه فحمله ذلك على أن تكلم فيه [1].

قال الخطيب البغدادي: احتجّ سائر الأئمّة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرّحمن النسائي فإنه ترك الرواية عنه وكان يطلق لسانه فيه، ثم قال: ويقال كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخلق ونال النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما"[2].

قال ابن حبان: كان أحمد بن صالح في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق ولكنه كان صلفا تياها لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه"[3].

قال ابن حبان: مات في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين"[4].

أمّا ما نقل النسائي عن بن معين أنه رماه بالكذب، فجوابه قول ابن حبان: والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذّاب، فان ذاك أحمد بن صالح التيمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه، فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان"[5].

الإمام البخاري(194– 256 هـ)[6]

محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري، فأمّا البخاري فهي نسبة إلى بلد بخارى، الذي اشتهر بكثرة العلماء في كلّ العلوم، وتقع بخارى اليوم في دولة أوزبكستان، وقد أرّخ لهذا البلد أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن سليمان الغنجار الحافظ البخاري وأحسن في ذلك[7].

وأما الجعفي فلأنّ أبا جدّه أسلم على يد اليمان الجعفي، فنسب إليه لأنه مولاه من فوق [8] وهوشيخ الإسلام وإمام الحفاظ، صاحب الصّحيح والتصانيف، ولد رحمه الله سنة 194هـ "[9]، وطلب العلم

---

[1] ابن عدي ، الكامل 183/1

[2] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 200/4

[3] – ابن حبّان ، الثّقات ، 25/8

[4] – ابن حبّان ، الثّقات ، 25/8

[5] – ابن حبّان ، الثّقات ، 25/8

[6] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 227/12 ، هدي الساري 472– 484 ، الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 555/2.

[7] – أبو سعيد عبد الكريم السمعاني ، الأنساب ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، 1 /292.

[8] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، مصورة دار الكتاب العربي ، بيروت، 6/5 ، وانظر ابن حجر ، فتح الباري ، ت: الشيخ خليل ، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت 2005م ، 472/1 ، 473

[9] – سير أعلام النبلاء ، 13 /393، وانظر الذهبي ، تذكرة الحفاظ 555/2 ، وانظر ابن حجر ، هدى الساري مقدمة فتح الباري 472/1

وهو صبيّ، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم تتجاوز سنّه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدّثي بلده ويردّ على بعضهم خطأه، فلمّا بلغ ستة عشر سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرّأي، ثمّ خرج مع أمّه وأخيه أحمد إلى مكّة، فلمّا حجّ رجع أخوه بأمّه وتخلّف هو في طلب الحديث[1]، فأخذ العلم عن شيوخ كثيرين، صنّف بعض أهل العلم في أسمائهم مصنّفات فمنهم من ذكرهم على حروف المعجم كالمزّي في تهذيب الكمال[2].

ومنهم من حاول استقصاءهم جميعا، وذكرهم الذّهبي في السّير على البلدان[3]، وذكرهم أيضاً على الطّبقات[4]، وتبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم على الطّبقات[5].

وقد اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذّكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدلّ على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصّة مشهورة[6] إلاّ أنّ سندها فيه كثير من الكلام وكان رحمه الله واسع العلم غزير الاطّلاع.

ولمكانته العالية أثنى عليه أئمّة الإسلام وحفّاظ الحديث ثناءً عاطراً، واعترفوا بعلمه وفضله ونباهته في الرّجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمّة عليه[7].

وقد كانت له رحلة واسعة في طلب العلم ولقاء الشيوخ طلبا لعلوم الإسناد، فقال عن رحلاته: "دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدّثين "[8].

قال قتيبة بن سعيد: "لقد رحل إلي من شرق الأرض إلى غربها فما رحل إلى مثل محمّد بن إسماعيل البخاري"[9].

---

[1]- سير أعلام النبلاء ، 393/12، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 7/2، وانظر ابن حجر : هدى الساري مقدمة فتح الباري 473/1

[2]- جمال الدين يوسف المزي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 431/24

[3]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 12 /394.

[4]- المرجع السابق 12 /395

[5]- ابن حجر ، هدى الساري مقدمة فتح الباري ، 473/1 - 474

[6]- الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد 20/2 ، وانظر ابن حجر، هدى الساري مقدمة فتح الباري ، 479/1

[7]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء، 420/12 – 422

[8]- ابن حجر ، هدى الساري ، ص 473.

[9]- الذّهبي ، تذكرة الحفاظ ، 555/2.

قال أبو حاتم الرازي: "لم تخرج خرسان قط أحفظ من محمّد بن إسماعيل البخاري"[1].

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خرسان مثل محمّد بن إسماعيل"[2].

وكان علماء مكة يقولون: محمّد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خرسان"[3].

وقال ابن خزيمة : "ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمّد بن إسماعيل البخاري"[4].

قال الإمام البخاري رحمه الله: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسُرّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمّد بن إسماعيل ليس بحديث.

وكان إسحاق بن راهوية يقول: يامعشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشّاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه النّاس لمعرفته بالحديث وفقهه"[5].

قال فيه الذّهبي: " كان رأسا في الذّكاء، رأسا في العلم، ورأسا في الورع والعبادة"[6].

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث، فقد جمع الله له بين العلم والعبادة، فكان كثير التّلاوة والصّلاة[7] ورعاً في منطقه وكلامه، وهو القائل: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا "[8].

قال أبو حامد الأعمش: "رأيت محمّد بن إسماعيل البخاري في جنازة سعيد بن مروان ومحمّد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث، ومحمّد بن إسماعيل يمرّ فيه مثل السهم كأنه يقرأ قل هو الله أحد"[9].

قال الذّهبي: "وقال بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا، قلت: صدق رحمه الله، من نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في النّاس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنه أكثر مايقول: منكر الحديث، سكتوا عنه فيه نظر ونحو هذا، وقلّ أن يقول: فلان كذّاب أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متّهم واه،

---

[1] – ابن حجر ، هدى الساري ، 478.

[2] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 21/2

[3] – ابن حجر، فتح الباري ، 478/1

[4] – ابن حجر ، هدى الساري ، 478.

[5] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 27/2

[6] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 555/2

[7] – المرجع السابق ، 449/12 ، وانظر ابن حجر ، هدى الساري ، مقدمة فتح الباري ، 475/1

[8] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 13/2، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 12/ 439

[9] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 432/12 ، ابن رجب ، شرح علل الترمذي الحنبلي ، 495/1.

وهذا معنى قوله: لايحاسبني الله أني اغتبت أحداً وهذا هو والله غاية الورع"[1]، قال البخاري: " أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأعرف مائتي ألف حديث غير صحيح"[2].

ولما دخل رحمه الله نيسابور، قال محمّد بن يحي الذّهلي لأهلها: اذهبوا إلى هذا الرّجل الصّالح فاسمعوا منه، فذهب النّاس إليه، وأقبلوا على السّماع منه، حتّى ظهر الخلل في مجلس محمّد بن يحي، فجلسه بعد ذلك وتكلّم فيه، فدسّ بعض من يمتحنه في "مسألة اللّفظ بالقرآن" فلمّا حضر النّاس مجلس البخاري قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللّفظ بالقرآن ؟ مخلوق هو أم غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري و لم يجبه، فقال الرّجل: يا أبا عبد الله فأعاد عليه القول، ثمّ قال في الثّالثة، فالتفت إليه البخاري وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرّجل وشغّب النّاس، وتفرّقوا عنه، وقعد البخاري في منزله"[3].

قال يحي بن سعيد القطان: قال"أبي للبخاري": أعمال العباد كلّها مخلوقة، فمرقوا عليه، وقالوا له بعد ذلك ترجع عن هذا القول حتّى نعود إليك، قال: لا أفعل إلاّ أن يجيئوا بحجّة فيما يقولون أقوى من حجّتي، قال يحي: وأعجبني من محمّد بن إسماعيل ثباته[4].

قال الذّهبي: " المسألة هي أنّ اللّفظ مخلوق، سئل عنها البخاري، فوقف واحتجّ بأنّ أفعالنا مخلوقة واستدلّ لذلك ففهم منه الذّهلي أنّه يوجّه مسألة اللّفظ، فتكلّم فيه، وألحقه بلازم قوله هو وغيره "[5].

وقد أظهر البخاري في هذه المحنة صبراً لا مثيل له، فقد كان كثير من أصحابه يقولون له: إنّ بعض النّاس يقع فيك فيقول: " إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا "[6]، ويتلو أيضا: "ولا وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ "[7]، وقال له بعضهم: كيف لا ندعو على هؤلاء الذين يظلمونك ويتناولونك ويتهمونك ؟ ! فقال: قال النّبي ﷺ: " اصبروا حتّى تلقوني على الحوض "[8].

1- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 439/12.

2- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ، 25/2

3- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 453/12، وانظر ابن حجر ، هدى السّاري مقدمة فتح الباري ، 490/1 - 491

4- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 30/2، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 404/12

5- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 457/12

6- سورة النساء 75

7- سورة فاطر 43

8- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي ﷺ للأنصار: " اصبروا حتى تلقوني على الحوض ، 1381/3 رقم 3581

ولقد كانت هذه المحنة سبباً للطّعن في هذا الإمام العظيم، والقدح في عدالته عند بعض الأئمّة المعاصرين له قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازي: " قدم محمّد بن إسماعيل الرّي سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، وتركا حديثه عندما كتب إليهما محمّد بن يحي أنّه أظهر عندهم بنيسابور أنّ لفظه بالقرآن مخلوق "[1] قال الذّهبي: " إن تركا حديثه أو لم يتركا البخاري ثقة مأمون يحتجّ به في العالم "[2] ولم تكن محنة هذا الإمام لتنتهي بخروجه من نيسابور، بل قد وقعت له في بخارى محنة أخرى هي امتداد للأولى، إذ لما زار البخاري" بخارى" استقبله أهلها استقبالا عظيما، وبقي أيّاما على الخلوة والتكرم فكتب بعدها محمّد بن يحي الذّهلي إلى خالد بن أحمد أمير بخارى" إنّ هذا الرّجل قد أظهر خلاف السنّة، فقرأ كتابه على أهل بخارى فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأمير بالخروج من البلد، فخرج[3]، وقد ذكر الخطيب البغدادي سببا آخر يمكن أن يكون هو السّبب الحقيقي لنفرة هذا الأمير من البخاري، فقد طلب من البخاري لما قدم "بخارى" أن يحمل " الجامع " و" التاريخ "وغيرهما من كتبه ليسمعها الأمير وأهل بيته، لكنّ البخاري اعتبر ذلك إذلالاً للعلم، وقال لرسوله: "أنا لا أذلّ العلم ولا أحمله إلى أبواب النّاس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضر إلى مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنّك سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأنّي لا أكتم العلم لقول النّبي ﷺ: " من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار "[4][5].

ولما منع البخاري من العلم خرج إلى" خرتنك "وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أيّاما قليلة، ثمّ توفّي وكان ذلك ليلة السّبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظّهر سنة 256هـ وعاش 62 سنة إلاّ ثلاثة عشر يوما[6].

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، مصورة دار الكتب العلمية في بيروت عن طبعة دار المعارف العثمانية في الهند 1371هـ ، 191/7

[2]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء 12 / 463

[3]- ابن حجر ، هدى الساري مقدمة فتح الباري ، 484/1 ، وانظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء، 463/12

[4]- الترمذي ، الجامع ، كتاب العلم ، باب ماجاء في كتمان العلم ، 29/5 ، رقم 2649 ، قال أبو عيسى: "حديث أبي هريرة حديث حسن"، ورواه الإمام أحمد ، المسند ، ت: شعيب الأرناؤوط ، مسند أبو هريرة رضي الله عنه ، 305/2 ، رقم 8035 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح".

[5]- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 2/ 33، وانظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء، 464/12

[6]- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 34/2، وابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 191/4، والذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 415/12-466 ، وانظر ابن عدي ، الكامل ، 131/1

مؤلفاته:

ترك الإمام البخاري إنتاجا علميا غزيرا يدل على علمه وتمكنه، وقد استفاد ممن قبله واستفاد منه من جاء بعده فاقتدوا به في مصنفاته، واحتذوا حذوه، وساروا على طريقته، ولقد حفظت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتبه ومصنفاته لكن الكثير منها فقد منذ أمدٍ بعيد، وهذه أسماء كتبه التي ذكرها العلماء[1] ومنها:

1- الجامع الصّحيح.

2- الأدب المفرد.

3- التاريخ الكبير.

4- التاريخ الأوسط.

5- التاريخ الصغير.

6- خلق أفعال العباد.

7- الردّ على الجهمية.

8- الجامع الكبير.

9- المسند الكبير.

10- الأشربة.

11- الهبة.

12- أسامي الصّحابة الوحدان.

13- البسوط.

14- المؤتلف والمختلف.

15- العلل.

16- الكنى.

17- الفوائد.

1- انظر ابن حجر ، هدى الساري مقدمة فتح الباري ، 1/483 - 484

18- قضايا الصّحابة والتابعين وأقاويلهم.

19- رفع اليدين في الصّلاة.

20- القراءة خلف الإمام.

21- برّ الوالدين.

22- الضّعفاء.

الجوزجاني (ت 259 هـ)[1]

الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السّعدي الجوزجاني، نسبة إلى مدينة بخراسان مما يلي بلخ يقال لها الجوزجان، والنسبة إليها جوزجاني، سمع الحسين بن علي الجعفي ويزيد بن هارون، وجعفر بن عون، وشبابة، وطبقتهم فأكثر، وتفقّه بأحمد بن حنبل، حدّث عنه أبو داود والترمذي والنسائي وأبوزرعة، قال ابن عدي: سكن دمشق فكان يحدّث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيقوّي بذلك ويقرأ كتابه على المنبر، قال: وكان يتحامل على علي رضي الله عنه[2] قال الدّارقطني: كان من الحفّاظ الثقات المصنفين، وفيه انحراف عن علي، قال أبو الدحداح مات في ذي القعدة سنة تسع، وقال غيره سنة ست وخمسين ومائتين، قال ابن حبان: كان جريزي[3] المذهب، ولم يكن بداعية إليه وكان صلبا في السنّة، حافظا للحديث، إلاّ أنه من صلابته ربما كان يتعدّى طوره، قال ابن حجر: وممن ينبغي أن يتوقّف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة، سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإنّ الحاذق إذا تأمّل تلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب، وذلك لشدّة انحرافه في النّصب وشهرة أهلها بالتشيّع، فتراه لا يتوقّف في جرح من ذكره منهم، بلسان ذلقة، وعبارة طلقة حتى إنه أحد ليّن مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وإن كان الرواية"[4].

---

[1]- الزركلي ، الأعلام 81/1

[2]- ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 181/1 ، ابن حبان ، الثقات 81/8 ، الجرح والتعديل 148/2 ، الذّهبي ، ميزان الاعتدال 75/1 ، لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني 127/1 ، السّمعاني ، الأنساب ، 116/2، الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 549/2

[3]- جريزي المذهب: نسبة إلى جرير بن حبان، المعروف بالنّصب". انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 218/2

[4]- ابن حبان ، الثقات 81/8 ، ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، 16/1

محمّد بن وضاح القرطبي (199-287 هـ)[1]

أبو عبد الله، محمّد بن وضّاح بن بزيع المرواني، الإمام الحافظ، محدّث الأندلس مع بقي بن مخلد،ولد سنة 199هـ[2]، وهوأوّل من أدخل علم الحديث في الحياة العلمية الأندلسية بمعناه المتعارف عليه لدى علماء الحديث، و لم يكن علم الحديث بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين من نقد الأسانيد وجمع الروايات ومقارنة بعضها ببعض، ومعرفة العلل وأسماء الرجال ومعرفة رواة الحديث بالعدالة والضبط ومعرفة ما يجب العمل به من الأحاديث الصحيحة مع المعرفة بالسند الكامل، ومعرفة ناسخ الحديث من منسوخه وجمع أطراف الحديث وغير ذلك من مباحث هذا الفن فلم يكن من شأن أهل الأندلس[3]إلا بعد عودة محمّد بن وضّاح ويحي بن مخلد القرطبي من رحلتهما العلمية، حيث أحدثا انعطافاً فكرياً في الأندلس فصارت دار حديث وإسناد بعد ما كان الغالب عليها حفظ رأي مالك وأصحابه.

سمع يحيى بن يحيى وإسحاق بن أبي إسرائيل وطبقتهم، رحل إلى المشرق مرتين لطلب علم الحديث ارتحل إلى الحجاز والشام والعراق ومصر"[4].

لقي محمّد بن وضاح سعيد بن منصور وآدم بن أياس وأحمد بن حنبل ابن معين وابن المديني وعبد الله بن ذكوان أبا خيثمة وابن مصفى وغيرهم[5].

وأخذ عن ابن وضاح، أحمد بن خالد، ومحمّد بن لبابة، ومحمّد بن غلبون، وأبو صالح وابن الخزار عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة وغيرهم، ومن أشهر مؤلفاته، رسالة في السنة وكتاب في الصلاة، وكتاب النظر إلى الله تعالى".

وكان الناس يجتمعون عليه لسماع الحديث، وكان يتكلم في الأسانيد[6]، ويعتبر ابن وضاح المؤسس الأول لمدرسة الحديث بالأندلس، وبه وبيقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث"[7]

---

[1]- ابن الفرضي ، تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ، عزت العطار ، 1954م ، 15/2 -17، الذهبي ، ميزان الاعتدال 59/4 ، الذهبي ، تذكرة الحفاظ 647/2، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 445/13-446

[2]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء 445/13

[3]- ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ، 92/1.

[4]- الذهبي ، تذكرة الحفاظ 646/2

[5]- القاضي عياض ، ترتيب المدارك 436/4

[6]- الذهبي ، تذكرة الحفاظ 646/2

[7]- الذهبي ، تذكرة الحفاظ 646/2

قال ابن الفرضي: "كان عالما بالحديث، بصيرا بطرقه، متكلّما على علله، كثير الحكاية عن العباد ورعا زاهدا متعفّفا، صبورا على نشر العلم، نفع الله به أهل الأندلس"[1]، مات سنة 289هـ[2].

الإمام مسلم (204 – 261هـ)[3]

هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، وقد اختلف في نسبته إلى القبيلة، هل هو قشيري من أنفسهم أو مولى؟وقد ولد سنة 206هـ كما رجحه كثير من العلماء، وقيل سنة 204هـ، قال ابن خلكان: "ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين، وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده وغالب ظني أنه قال: سنة اثنتين ومائتين، ثم كشفت ما قاله ابن الصلاح فإذا هو في سنة ست ومائتين"[4].

نشأ في بيت اشتهر بالعلم، وكان صاحب تجارة وكان بحسن نيسابور، وله أملاك وثروة، بدأ بسماع الحديث في الرابعة عشر من عمره وتلقى العلم عن شيوخ بلده ثم ارتحل وطوّف في البلدان، فرحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، ولزم البخاري لما ورد نيسابور، وأخذ عنه"[5].

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثني أبو نصر أحمد بن محمّد الوراق قال سمعت أبا أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمّد بن إسماعيل البخاري فقبّل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمّد بن سلام قال ثنا مخلد بن يزيد الحراني قال أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في كفارة المجلس فما علته ؟ قال محمّد بن إسماعيل: هذا حديث صحيح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل هنا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل"[6].

---

[1] – ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ، 17/2، والنظر الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 646/2 - 647 .

[2] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ 647/2

[3] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ 588/2- 590 ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 100/13- 103.

[4] – ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 5/ 194

[5] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 100/13.

[6] – الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، ص 174

وقد سمع من خلق كثير، وأكثر عن يحي بن يحي التميمي والقعنبي وأحمد بن يونس اليربوعي وإسماعيل بن أبي أويس وسعيد بن منصور وعون بن سلام وأحمد بن حنبل، وغيرهم، وقد ذكر الذهبي 222 شيخا من شيوخ الإمام مسلم"[1].

وتتلمذ عليه عدد كبير من الأئمة الأعلام منهم: الترمذي وابن خزيمة وأبو عوانة، وأبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري، ونصر بن أحمد الحافظ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وغيرهم

وقد جرت ألسنة العلماء بعبارات المدح والثناء على الإمام مسلم، ومنها:

قال فيه شيخه محمّد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا"[2]، وقال النووي: " أجمعوا على جلالته وإمامته وعلوّ مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة وتقدّمه فيها وتضلّعه فيها"[3].

قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم، يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصّحيح على مشايخ عصرهما"[4].

امتاز الإمام مسلم بالمحافظة على لفظ الحديث، وتحرّيه الشّديد في ذلك، مما جعل العلماء يقدّموه على البخاري من هذه النّاحية "[5].

قال الحافظ ابن حجر: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمّد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق
وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب"[6].

ذكره الذهبي في الطبقة الخامسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وذلك في كتابه"ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"[7].

---

[1] – الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2/ 588

[2] – ابن حجر، تهذيب التهذيب، 113/10

[3] – النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 21/1.

[4] – الذهبي، تذكرة الحفاظ، 589/2 .

[5] – محمد بن إسماعيل الصّنعاني، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، ت: محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1366هـ، 49/1

[6] – ابن حجر، تهذيب التهذيب، 127/10

[7] – الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص180

قال الإمام الذهبي: الإمام الحافظ حجّة الإسلام أبو الحسين القشيري النيسابوري صاحب التصانيف[1] ومصنّفاته العديدة، تشهد على علوّ مكانته، ودقّته في نقد الأحاديث وبيان عللها، منها:

"الجامع على الأبواب، وكتاب التمييز، وكتاب العلل"[2] وله من التصنيف غير" الجامع"كتاب" الانتفاع بجلود السباع "و"الطبقات" مختصر، و" الكنى " كذلك و"مسند حديث مالك "، و قيل إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم"[3].

مات رحمه الله في رجب سنة إحدى وستين ومائتين[4]، وقد ذكروا في سبب وفاته، أنّه عقد له مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج وقال المن في الدار لا يدخل أحد منكم هذا البيت، فقيل له أحديث لنا سلّة فيها تمر، فقال قدّموها إلي فقدّموها إليه فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة فيمضغها، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث، قال الحاكم زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات"[5].

من أقواله وآرائه النقدية:

قال: اعلم وفقك الله تعالى أنّ الواجب على كلّ أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات النّاقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلاّ ما عرف صحّة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التّهم، والمعاندين من أهل البدع"[6].

وقال: "فليس من ناقل خبر، وحامل أثر، من السّلف الماضي إلى زماننا هذا، وإن كان من أحفظ النّاس وأشدهم توقيا لما يحفظ وينقل، إلاّ والغلط والسّهو ممكن في حفظه ونقله"[7].

---

[1] – الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 588/2.

[2] – الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 590/2 .

[3] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 127/10

[4] – الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 590/2.

[5] – يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزي ، تهذيب الكمال ، ت: د. بشار عواد معروف ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1980، 507/27

[6] – النووي ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج ، 8/1

[7] – التمييز ، الإمام مسلم ، ص 3

الإمام الترمذي (209 – 279 هـ)[1]

هو الإمام الحافظ محمّد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى محمّد بن سورة السلمي الترمذي الضرير مصنّف الجامع وكتاب العلل، سمع قتيبة بن سعيد وأبا مصعب وإبراهيم بن عبد الله الهروي وتفقّه في الحديث بالبخاري"[2].

قال ابن حبان في كتابه الثقات: كان أبوعيسى ممن جمع وصنّف، وحفظ وذاكر"[3].

مات في ثالث عشر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ"[4].

قال الخليلي: ثقة متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل"[5].

قال أبو سعد الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنّف الجامع والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ"[6].

قال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقي ضريرا سنين[7].

من أقواله النقدية:

للإمام الترمذي أقوال كثيرة في جرح الرواة وتعديلهم يظهر ذلك من صنيعه في كتابه الجامع فقد بين حال كثير من الرواة، لذلك ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[8].

الإمام النسائي (215 – 303 هـ)[9]

---

[1] – ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب 387/9 ، الذهبي ، ميزان الاعتدال 678/3، ابن حبّان ، الثقات ، 153/9 ، سير أعلام النبلاء 270/13

[2] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ 154/2

[3] – ابن حبان ، الثقات 387/3

[4] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 155/2

[5] – الخليل بن عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، دار الفكر ، بيروت 1993م ، 903/3

[6] – التهذيب 345/9

[7] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ 658/2

[8] – الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص185

[9] – تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني 11 32، الذهبي ، تذكرة الحفاظ 195/2، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 125/14 – 127

أبو عبد الرّحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النّسائي قال الذهبي: الإمام الحافظ الثبت، شيخ الاسلام، ناقد الحديث صاحب السّنن، ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومئتين، وطلب العلم في صغره...وكان من بحور العلم، مع الفهم والإتقان، والبصر ونقد الرّجال وحسن التّأليف.

جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفّاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن[1]، قال ابن الأثير: كان شافعيا، له مناسك على مذهب الشّافعي، وكان ورعا متحريا"[2].

قال الدارقطني: أبو عبد الرّحمن مقدّم على كلّ من يذكر بهذا العلم من أهل عصره [3].

وقال الحاكم: كلام النّسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحيّر في حسن كلامه"[4] وقال الذهبي: لم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النّسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو حار في مضمار البخاري وأبي زرعة"[5]

قال الدّار قطني: وكان ابن الحداد كثير الحديث، ولم يحدّث عن أحد غير أبي عبد الرّحمن النّسائي فقط وقال رضيت به حجّة بيني وبين الله"[6]، وقد توفي بفلسطين سنة 303هـ[7].

محمّد بن إسحاق (223-311 هـ)[8]

الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة، قال فيه أبو حاتم محمّد بن حبان التميمي: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصّحاح وزياداتها حتى كأنّ السّنن كلّها بين عينيه، إلاّ محمّد بن إسحاق بن خزيمة فقط"[9].

قال الدار قطني: كان ابن خزيمة إماما ثبتا معدوم النّظير"[10].

---

[1] - الذهبي، سير أعلام النبلاء 127/14.

[2] - ابن الأثير، جامع الأصول، 197/1

[3] - الذّهبي، تذكرة الحفاظ 195/2

[4] - الذهبي، سير أعلام النبلاء 130/2

[5] - الذهبي، سير أعلام النبلاء 133/14

[6] - المزي، تهذيب الكمال، 335/1

[7] - ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب 32/1

[8] - الجرح والتعديل 196/7، الذّهبي، تذكرة الحفاظ 720/2 - 731، الذهبي، سير أعلام النبلاء 365/14 - 372

[9] - الذّهبي، تذكرة الحفاظ 207/2

[10] - المرجع السّابق 212/2

قال حمد بن عبد الله المعدل: سمعت عبد الله بن خالد الأصبهاني يقول: سئل عبد الرّحمن بن أبي حاتم عن أبي بكر بن خزيمة فقال: ويحكم!هو يسأل عنّا ولا نسأل عنه!هو إمام يقتدى به"[1].

وفاته في ثاني ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاث مئة[2].

محمّد بن عمرو العقيلي (– 322 هـ)[3]

الحافظ الإمام أبو جعفر محمّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب الضعفاء الكبير، قال القاضي أبو الحسن بن القطان الفاسي: أبو جعفر العقيلي ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدّم في الحفظ"[4].

قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف فكان من أتاه من المحدّثين قال: اقرأ من كتابك، ولا تخرج أصله"[5].

وعرف العقيلي بالتشدّد في الجرح، حيث جرّح جماعة من الحفّاظ من أجل اتّهامهم بالبدع وهذا ماجعل الكثير من النقّاد لايرضون كلامه في الأئمّة، كابن حجر والذّهبي، وغيرهما.

انتقده الإمام الذهبي في ترجمة علي بن المديني فقال: ذكره العقيلي في كتاب الضّعفاء فبئس ماصنع"[6].

أبو جعفر الطحاوي (239 –321 هـ)[7]

أحمد بن محمّد بن سلامة بن سلمة بن سليم بن سليمان ابن حباب الأزدي الحجري المصري الإمام الفقيه، الحافظ، المحدّث، صاحب التصانيف الفائقة، والأقوال الرائقة، والعلوم الغزيرة والمناقب الكثيرة سمع هارون بن سعيد الأيلي، وأبا حازم القاضي، وغيرهما.

وروى عنه خلقٌ كثير منهم: أحمد بن القاسم بن عبد الله البغدادي المعروف بابن الخشاب الحافظ، وأبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني صاحب" المعجم"، وكان ثقة، ثبتاً نبيلاً انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة في زمنه، ولم يخلف بعده مثله.

---

[1] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 376/14

[2] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 303/14.

[3] – الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 833/3- 834 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 238/15 ، الذّهبي ، ميزان الاعتدال 112/1

[4] – الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 833/3

[5] – الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 833/3

[6] – الذّهبي ، ميزان الاعتدال 138/3

[7] – الطحاوي : نسبة إلى طحا، قرية من قرى مصر، بكورة بصر، بالصعيد في غربي النيل ، انظر ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، 367/5

وصنّف الطحاوي كتباً مفيدة، منها " أحكام القرآن"في نيف وعشرين جزءاً، و"معاني الآثار" وهو أوّل تصانيفه، و"بيان مشكل الآثار "، وهو آخر تصانيفه، وكانت ولادة الطحاوي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وقال السمعاني: سنة تسع، ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة"[1].

عبد الله بن عدي (277-365 هـ)[2]

عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، نشأ بجرجان وبدأ بالسّماع في بلده، ثمّ رحل فطاف البلاد في طلب الحديث، ولقاء كبار الشيوخ في عصره، قال الذّهبي: "سمع بالحرمين ومصر والشام والعراق وخراسان، فطال عمره، وعلا إسناده"[3].

ولد ابن عدي يوم السبت غرة شهر ذي القعدة، سنة سبع وسبعين ومائتين، وهي السنة التي مات فيها أبو حاتم الرازي.

قال حمزة بن يوسف الجرجاني: "سألت أبا الحسن الدّار قطني أن يصنّف كتابا في ضعفاء المحدّثين فقال لي: أليس عندك كتاب ابن عدي؟، فقلت: نعم، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه"ثمّ قال الجرجاني: كان أبو أحمد بن عدي حافظ متقنا، لم يكن في زمانه مثله""[4].

قال ابن كثير: له كتاب الكامل في الجرح والتعديل لم يسبق إلى مثله، ولم يلحق إلى شكله"[5] قال أبو يعلى الخليلي: "كان أبوأحمد عديم النظير، حفظا وجلالة"[6]، توفي سنة 365هـ"[7].

الحسن بن عبد الله(293 -382 هـ)[8]

---

[1] - التقي الغزي ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، 136/1

[2] - أبو القاسم الجرجاني ، تاريخ جرجان ، ص 266، الأعلام 239/4 ، طبقات الشافعية 316/3 ، الذّهبي ، تذكرة الحفاظ 940/3 الذّهبي، سير أعلام النبلاء 154/16

[3] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء، 154/16.

[4] - أبو القاسم الجرجاني، تاريخ جرجان ، ت: محمّد عبد المجيد خان ، ط3 ، بيروت 1981م ص 267

[5] - ابن كثير ، البداية والنهاية ، 326/11

[6] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء 155/16

[7] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء 156/16

[8] - السّمعاني ، الأنساب ، 452/8 ، ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، 233/8 - 258 ، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، 124/3 ابن خلّكان ، وفيات الأعيان ، 83/2 - 85 ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، 312/11 و 320 -321 ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، 163/4 -196، جلال الدين السّيوطي ، بغية الوعاة ، 506/1، شذرات الذّهب 102/3 - 103.

أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، الإمام المحدّث، الأديب العلّامة، صاحب التصانيف منها: المؤتلف والمختلف في المشتبه من أسماء الرّجال، تصحيفات المحدّثين، سمع من أبي القاسم عبد الله بن محمّد البغوي، ومحمّد بن جرير الطبري، حدّث عنه: أبو سعد الماليني وأبو نعيم الحافظ، وآخرون.

قال الحافظ أبو طاهر السلفي: كان أبو أحمد العسكري من الأئمّة المذكورين بالتصرف في أنواع العلوم والتبحّر في فنون الفهوم، توفي سنة 382هـ"[1].

الدّار قطني (300-385هـ)[2]

علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن البغدادي، المقرئ المحدّث من أهل محلّة دار القطن ببغداد ولد سنة وثلاث مئة، قال الذهبي: كان من بحور العلم، من أئمّة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدّم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي، وأيام النّاس، وغير ذلك[3].

قال أبو بكر البرقاني: كان الدار قطني يملي علي العلل من حفظه، وقال الذهبي: وإذا شئت أن تبيّن براعة هذا الإمام الفرد، فطالع العلل له، فإنّك تندهش، ويطول تعجّبك"[4].

قال أبو بكر الخطيب: كان الدار قطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرّجال وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة والفقه والعدالة وقبول الشّهادة، وصحّة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات...ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإنّ كتاب السنن الذي صنّفه يدلّ على أنّه كان ممّن اعتنى بالفقه، لأنّه لا يقدر على جمع ما تضمّن ذلك الكتاب إلاّ من تقدّمت معرفته بالاختلاف في الأحكام"[5] توفي سنة 385هـ[6].

ابن عبد البرّ(368هـ - 463هـ)

هو الإمام الحافظ يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي يكنى بأبي عمر ويلقب بجمال الدين، وقد ولد سنة 368هـ في مدينة قرطبة في عهد هشام المؤيّد بن الحكم المستنصر،

---

[1] - انظر الذّهبي، سير أعلام النبلاء، 412/16

[2] - الذهبي، سير أعلام النبلاء 449/16

[3] - الذهبي، سير أعلام النبلاء 449/16

[4] - الذّهبي، تذكرة الحفاظ 693/3

[5] - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 36/12

[6] - الذهبي، سير أعلام النبلاء 455/16

ونشأ في بيت علم وفضل، فأبوه عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ من فقهاء قرطبة وفضلائها، وكانت مدينة قرطبة عاصمة الخلافة الإسلامية بالأندلس، تزدهر بحضارة راقية وعلوم فائقة، فأخذ ابن عبد البر من فضل أسرة البيت وفضل أسرة المجتمع، فنشأ محبا للعلم صابرا على طلبه مكابدا في سبيله، حتى تحقق له ما كان يصبو إليه وتقدم غيره من العلماء وصار يشار إليه بالبنان وحاز لقب الحافظ.

وقد كان ابن عبد البر ظاهريا أثريا ثم صار مالكيا، وهو غير مقلد، بل من أئمة الاجتهاد الذين لهم الباع الطويل في الفهم والاستنباط، وابن عبد البر لم يرحل خارج الأندلس ولكنه تنقل داخلها، وتولى القضاء بأشبونة مدة من الزمن، ثم استقر في شاطبة وتوفي فيها سنة 463هـ، ولقد سمى الأندلسيون الفترة التي عاش فيها ابن عبد البر بـــ"عصر ابن عبد البر يشهد لذلك مصنّف يوسف بن عبد الله بن أبي زيد بن عبّاد من الطرّيفة المسمّى بـــ"طبقات الفقهاء من عصر ابن عبد البر"[1].

وقد أثنى عليه العلماء والحكام، فوجّه إليه المعتضد رسالة بخط ابنه عبد الله الذي كان يشغل منصب الوزارة قال له فيها: إن كنا لم نتعارف ترائيا، ولم نتلاق تدانيا، ففضلك في كل قطر كالمشاهد، وشخصك في كل نفس غير متباعد، فأنت واحد عصرك، وقريع دهرك علما يبدك لواؤه، وكنت كذلك والناس موفورون، والشيوخ أحياء يرزقون، فكيف وقد درس الأعلام والكدى وانتزع العلم بقبض العلماء، ولم تزل نفسي إليك حانحة، وعيني نحوك طامحة، انجذابا إلى العلم ورغبة فيه"[2].

وقال فيه أبو سعيد المغربي في كتابه"المغرب":"إمام الأندلس في علم الشريعة ورواية الحديث لا أستثني من أحد، وحافظها الذي حاز قصب السبق، واستولى على غاية الأمد، وانظر إلى آثاره تغنك عن أخباره، وشاهد ما أورده في تمهيده واستذكاره، وعلمه بالأنساب يفصح عنه ما أورده في الاستيعاب مع أنه في الأدب فارس، وكفاك على ذلك دليلا كتاب"بهجة المجالس"، وبالأفق الذي ظهر علمه وعند ملوكه خفق علمه"[3]، ووصفه الإمام شمس الدين الذهبي بالعلامة المتبحر المجتهد فقال: كان إماما دينا ثقة متقنا علامة متبحرا، صاحب سنة واتباع...بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته، بان له منزلته، من سعة العلم وقوة الفهم، وسيلان الذهن"[4].

أبو الوليد الباجي(403هـ – 494هـ)

---

[1] – شكيب أرسلان ، الحلل السندسية 218/3 .

[2] – أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني ، الذخيرة ، ت: إحسان عباس ، ط1 ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس 1978م، 3: 134/1

[3] – ابن سعيد المغربي ، المغرب في حلي المغرب 407/2 .

[4] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء 157/18

هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي البـاجي القرطبي الأندلسـي الـذهبي القاضي، كنيته أبو الوليد، ولد سنة 403هـ في أسرة علم وفضل، ولذلك توجه لحوز التعلم منذ صغره ودرس بقرطبة وغيرها من الأمصار والحواضر الأندلسية، ثم رحل إلى المشرق للقاء فحول العلماء فدخل مصر والحجاز والعراق والشام، وأخذ عن شيوخها الأعلام مختلف الفنون العلمية، وصبر على تحصيل العلم مدة ثلاث عشرة سنة، فاكتملت معارفه ونال الرئاسة العلمية وكان بذلك "إمام الأندلس الـذي تقتبس أنواره، وتتسع أبحاده وأغواره"[1].

من أهم مشايخه : ابن عبد البرّ، وأبو ذر الهروي[2]، و أبو إسحاق الشيرازي[3]، وله تلامذة كثيرون منهم: أبو داود[4]، وأبو محمّد[5]، وأبو القاسم[6]، وأحمد بن سعيد[7]، وكلّهم أئمّة أعلام.

---

[1] – ابن سعيد المغربي ، المغرب في حلى المغرب 404/1 ، أحمد بن محمد المقري التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحـ د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1968م ، 362/1

[2] – هو عبد الله بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن غفير الأنصاري الهروي المالكي الحافظ يعرف في بلده بابن السماك ، كان عالما صالحا ، ارتبط اسمه برواية الجامع الصحيح للإمام البخاري الذي سمعه من ثلاثة من كبار أصحاب أبي عبد الله محمّد بن يوسف الفربـري راوي البخاري فكانت روايته أتقن الروايات ، وكان حافظا ثقة ضابطا دينا ورعا، حتى صار شيخ الحرم في عصره بلا منازع ، تـوفي سـنة 434هـ ، انظر نفح الطيب 361/1 ، البداية والنهاية 50/12 . شذرات الذهب 315/5

[3] – هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الملقب بجمال الدين ولد سنة 393هـ ، بفيروز آباد من قرى فارس ثم انتقل إلى شـيراز وطلب العلم إلى أن صار شيخا عالما ورعا صالحا فصيحا قوي الحجة ، وتقابرا لمواعيه والتفافا بعلمه بين له نظام الملك المدرسة الشـهيرة بالنظامية ببغداد ، ليحول التدريس بها ، توفي سنة 476هـ انظر مرآة الجنان 116/3 ، النجوم الزاهرة 118/5

[4] – سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى المؤيد بالله ، كان محدثا فاضلا زاهدا إماما في وجه في الإقراء رواية ومعرفة ، وقد كتب بخط يـده صحيحي البخاري ومسلم وقرأهما على الباجي ، وصار كل منهما أصلا يقتدي به ولد سنة 413هـ وتوفي سنة 490هـ انظر أحمـد بن يحيى بن أحمد الضبي ، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس ، دار الكتاب العربي ، 1967م ، ص(303 - 304)

[5] – عبد الله بن محمّد بن إسماعيل بن محمّد بن فورتش القاضي ولد سنة 424هـ وتوفي سنة 495هـ كان محدثا حافظا فقيها، انظر بغية الملتمس ، ص 338

[6] – أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف بن أبي ليلى كان محدثا وفقيها تولى قضاء شلب وتوفي بها سنة 514هـ ، انظر بغية الملتمس ، ص 170

[7] – أحمد بن سعيد بن خلف الباجي ، برز في الفقه والحديث والأدب ، توفي سنة 516هـ انظر بغية الملتمس ، ص 183

الفصل الثاني
الدواعي الموجبة لنقد المتن الحديثي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم نقد المتن

المبحث الثاني: المخالفة

المبحث الثالث: التفرّد

المبحث الرابع: ظهور الوضع في الحديث

المبحث الأول

مفهوم نقد المتن

معنى المتن لغة:

يستعمل في معان أهمّها: الظهر، ما صلب من الأرض، ما ظهر من الشيء[1].

معنى المتن اصطلاحا:

"غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام"[2].

المراد بنقد المتن في هذا البحث :

هو النظر في متن الحديث على ضوء الأصول الشرعية والقواعد المنهجية المعتمدة عند المحدثين في قبول الحديث أو ردّه".

إنّ لنقد المتن أهمية بالغة الأهمية في العملية النقدية عند المحدثين، ذلك أن الحكم على الراوي مرتبط بما يرويه من المتون، ويبين العلامة المعلمي اليماني ذلك بقوله: **من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمة عليها (حديث منكر، باطل، شبيه الموضوع، موضوع)، وكثيرا ما يقولون في الراوي(يحدث بالمناكير صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث)**، ومن أنعم النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو دجال، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما بين وهنه فيذكرونه، وكثيرا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الجوزي وتفسير لجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالبا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك ما ينكره متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم (منكر) أو نحوه أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خلل من السند كقولهم: فلان لم يلق فلانا لم يسمع منه، لم يذكر سماعا اضطرب فيه، لم يتابع عليه، خالفه غيره يروي هذا موقوفا، وهو أصح ونحو ذلك "[3].

---

[1] – ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب، بيروت: دار صادر ، مادة (متن)، 398/13 ، الفيروز آبادي مجد الدين ، القاموس المحيط ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 271/4

[2] – نور الدين عتر ، منهج نقد المتن عند علماء الحديث ، دار الفكر، دمشق 1985، ص30.

[3] – الشيخ عبد الرحمن المعلمي ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ، مطبعة الأشراف ، لاهور ، باكستان1982م ، ص (263 – 264)

ويقول الشيخ طاهر الجزائري: «فبهذه هذا الفن قد حكموا بان صحة الإسناد لا تقتضي صحة المتن ولذلك لا يسوغ لمن رأى حديثا له إسناد صحيح أن يحكم بصحته، إلا أن يكون من أهل هذا الشأن لاحتمال أن تكون له علة قادحة قد خفيت عليه »[1].

إنّ النظر في كتب الرّجال والعلل والتتبع لأقوال علماء الجرح والتعديل النقدية في الرواة يقف على الأسباب والدواعي التي دعتهم إلى اعتماد نقد المتن في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا ويمكن إجمال هذه الدواعي فيما يلي:

أوّلا: المخالفة.

ثانيا: التفرّد.

ثالثا: ظهور الوضع في الحديث.

[1] - طاهر الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، ط1 ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب 1995م ، ص (190-191).

المبحث الثاني

المخالفة

المطلب الأول : مقدمات نظرية

تعريف المخالفة وضوابطها:

أقصد بالمخالفة: "المخالفة للأصول الشرعية، والاختلاف الواقع بين الرواة في حديث ما مع اتحاد مخرجه".

قال ابن الصّلاح: "وينبغي في التعارض أن يكون المخرج واحداً، وإلاّ فتعدّد الوجوه المختلفة طرقاً مستقلّة"[1].

للمخالفة صور كثيرة، ومن المهمّ أن نبيّن هنا أنّ الاختلاف قد يكون مؤثرا على صحّة الرواية وقد لا يكون كذلك، فبالنسبة للمخالفة الغير المؤثرة، كالاختلاف في الألفاظ والعبارات المترادفة بحيث لا يتغير المعنى المقصود، وكذا بالتقديم والتأخير، أو اختلاف صيغ تلقي الحديث وأدائه مثل: أخبرنا وحدثنا ...ونحوهما"[2].

فالمخالفة والتفرّد من أهمّ دلائل العلّة إذا انضمّت إليها قرائن أخرى، تدلّ على أنّ هذا التفرّد أو المخالفة حتّمت خطأ الرّاوي أو وهمه.

قال الإمام ابن الصّلاح: "ويستعان على إدراكها – العلّة – بتفرّد الرّاوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضمّ إلى ذلك، تنبّه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنّه ذلك، فيحكم به أو بتردّد فيتوقّف فيه، وكلّ ذلك مانع من الحكم بصحّة ما وجد ذلك فيه"[3].

يدلّ كلام الإمام ابن الصّلاح ، على أنّ أسباب التعليل لا تقتصر على المخالفة والتفرّد فقط وإنما يجب أن تنضمّ إليهما قرائن أخرى، تدلّ على وقوع الخطأ أو الوهم، لأنّ تفرد الرّاوي أو مخالفته لغيره قد تكون بسبب الخطأ، كالإدراج أو القلب أو التصحيف أو غير ذلك، وقد يكون بسبب الثّبت

---

[1] – انظر ابن الصلاح ، المقدمة مع التقييد والإيضاح ، ت: عبد الرّحمن محمد عثمان ، دار الكتاب العربي ، ص(94 -117)

[2] – غير أنّ الاختلاف في صيغ التلقي قد يكون مؤثرا أحيانا في صحّة الحديث، كالاختلاف حول تصريح الرّاوي بالسماع في حالة ما اذا وصف بالتدليس أو الإرسال.

[3] – ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 52

والإتقان، كطول ملازمة الرّاوي للشيخ الذي يروي عنه، أو الاختصاص كأن يختصّ الشيخ أحد الرواة بما لم يختصّ به غيره من أصحابه، لثقته عنده مثلا.

قال الإمام الذّهبي: ....النقة الحافظ إذا تفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها..."[1].

والطريق إلى معرفة تفرّد الرّاوي، أو مخالفته لغيره هو الاعتبار[2]، وذلك بجمع طرق الحديث والمقارنة والموازنة بينها، وهذا مراد ابن معين من قوله: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"[3]، وقول الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضا"[4]، وقول ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبيّن خطؤه"[5].

فاعتماد القرائن في الترجيح مسلك علمي، انتهجه الأئمّة النقّاد لأنّه يفيد غلبة الظنّ، فإن غلب على الظنّ بالقرائن أنّ الرّاوي ضبط ما تحمّله، حكم له، وإذا غلب على الظنّ أنّ الرّاوي لم يضبط ما تحمّله – وإن كان ثقة – حكم به في ذلك الحديث خاصّة.

قال الخطيب البغدادي: "وإنما يصحّ دخول الترجيح فيها-أي أخبار الآحاد- لأنها تقتضي غلبة الظنّ دون العلم والقطع، ومعلوم أنّ الظنّ يقوّي بعضه على بعض عند كثرة الأحوال والأمور المقوية لغلبته"[6].

إنّ اهتمام الأئمّة النقّاد بالمخالفة واعتبارها أهمّ معايير نقد الحديث، قد شمل تعليل الأحاديث بما يلي:

أوّلا: المخالفة للأصول الشرعية (قرآن، سنّة ثابتة، إجماع).

---

[1] – الذهبي ، ميزان الاعتدال، 140/3

[2] – قال ابن حجر في النكت على ابن الصلاح: " قوله: "معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد"، قلت: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعة و الشاهد وليس كذلك، بل الاعتبار هو: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، وعلى هذا فكان حق العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد". النكت على ابن الصّلاح ، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1984م ، 681/2

وقال الشيخ طاهر الجزائري: الاعتبار هو تتبع الطرق من المجاميع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل لراويه متابع أو هل له شاهد أم لا ومظنة معرفة الطرق التي تحصل بها المتابعات والشواهد ويقتضي بها التفرد كتب الأطراف" توجيه النظر إلى أصول الأثر ، ص 491، ت/عبد الفتاح أبو غدّة، ط1 ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ، 1995م

[3] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 430/1

[4] – أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السامع ، ت : د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف – الرياض 1403 هـ ، 212/2

[5] – المرجع السابق 212/2

[6] – الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية، ص434

ثانيا: مخالفة بعض الرواة للبعض الآخر، كمخالفة الثقة للضعيف، أو مخالفة الثقة لثقة، أو مخالفة الثقة للأوثق، أو الأكثر عددا.

وفيما يلي نسوق بعض النماذج من تطبيقات الأئمة النقاد في نقدهم، مع التركيز على نقد المتن الذي هو هدف هذه الدراسة.

مخالفة الحديث الثابت للأصول الثلاثة

إنّ المتتبع لعمل الأئمة النقاد يجدهم يعلّون الحديث إذا كان مخالفا للقرآن الكريم أو السنّة الثابتة أو الإجماع، بعد أن يتعذّر التوفيق بينهما.

قال الإمام الشافعي: ولا يستدلّ على أكثر صدق الحديث وكذبه، إلاّ بصدق المخبر وكذبه إلاّ في الخاصّ القليل من الحديث، وذلك أن يستدلّ على الصدق والكذب فيه بأنّ يحدث المحدّث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[1].

ومراد الإمام الشافعي من قوله: "ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه" القرآن الكريم والسنّة الثابتة والإجماع.

قال الإمام ابن حبّان رحمه الله: بل الإنصاف في النقلة للأخبار استعمال الاعتبار فيما رووا وإني أمثل للاعتبار مثالا يستدرك به ما وراءه، وكأنا حفنا إلى حمّاد بن سلمة فرأيناه روى خبرا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبيﷺ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حمّاد عنه أو رجل واحد منهم وجده، فإن وجد أصحابه قد رووه، علم أنّ هذا قد حدّث به حمّاد، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه، ألزق ذلك بذلك الرّاوي دونه فمتى صحّ أنّه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه، يجب أن يتوقّف فيه ولا يلزق به الوهن، بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب، فإن وجد ذلك علم أنّ الخبر له أصل يرجع إليه، وإن لم يوجد ما وصفنا، نظر حينئذ هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات، فإن وجد ذلك علم أنّ الخبر له أصل، وإن يوجد ما قلنا، نظر هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة فإن وجد ذلك

[1] – الإمام الشافعي ، الرسالة ، ص 399

صحّ أنّ الخبر له أصل، ومتى عدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة علم أنّ الخبر موضوع لاشك فيه، وأنّ ناقله الذي تفرّد به هو الذي وضعه"[1].

فهذا النصّ يبيّن منهج الأئمّة النقّاد وتطبيقاتهم في نقدهم للخبر سندا ومتنا، ومدى اعتمادهم في نقد المتن الحديثي على المخالفة للأصول الثلاثة، القرآن الكريم، والسنّة الثابتة، والإجماع.

المطلب الثاني : التطبيقات

أوّلا : مخالفة صريح القرآن الكريم:

إنّ انتفاء التعارض بين الحديث الصّحيح والقرآن الكريم من المسلّمات عند كل مسلم، لذلك لم يختلف الأئمّة النقّاد في ردّ كل رواية تخالف القرآن الكريم، لكنّهم قد يختلفون في الحكم على بعض الروايات التي لم تتحقّق فيها المخالفة، والردّ عند أحدهم قد يذهب غيره إلى التأويل ولكل اجتهاده، وقد ردّ المحدثون على هذا الأساس عدّة أحاديث، منها :

المثال الأول: حديث فاطمة بنت قيس- رضي الله عنها-

روى مسلم بسنده عن أبي إسحاق قال كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أنّ رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفا من حصى فحصبه به فقال ويلك تحدّث بمثل هذا، قال عمر لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ[2]: "لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ"[3].

قال ابن حجر: ولعلّ عمر أراد بسنّة النبي ﷺ، ما دلّت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله، لا أنّه أراد سنّة مخصوصة في هذا"[4].

---

[1] – محمد بن حبّان التميمي البستي ، صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرناؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1993م ، 154/1-155.

[2] – سورة الطلاق 1

[3] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ، 198/4، برقم 3783

[4] – ابن حجر ، فتح الباري ، 480/9

لقد اعتبر عمر رضي الله عنه ماترويه فاطمة بنت قيس معارضا لنصّ القرآن، فردّ روايتـها، لأنّ حـقّ المطلقة في السكنى ورد في القرآن الكريم، في قوله تعالى: "أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ..."[1]

أمّا بخصوص الحكم على عمر رضي الله عنه هل كان مصيبا أومخطئا في موقفه، فإنه ليس من مقاصـد بحثي، وإنما فقط أبرز الأساس الذي اعتمد عليه عمر في ردّ حديث فاطمة بنت قيس.

المثال الثاني : حديث"الوائدة والموءودة في النار".

هذا الحديث يتعارض مع ظاهر قوله تعالى: "وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ"[2].

ويراوي هذا الحديث هو الصّحابي الجليل عبد الله بن مسعودرضي الله عنه وله شاهد من رواية سلمة بـن يزيـد الجعفي رضي الله عنه.

قال أبو داود: حدّثنا إبراهيم بن موسى الرازي حدثنا ابن أبي زائدة قال حدثني أبي عن عامر قال قـال رسول الله ﷺ: "الوائدة والموءودة في النار".قال يحي بن زكريا قال أبي فحدثني أبو إسحاق أن عـامرا حدثه بذلك عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود[3]، وابن حبّان في الصّحيح[4]، والطبراني، [5]، والبزّار[6]، وأخرجه ابن أبي حاتم فيما نقلـه عنه الحافظ ابن كثير في"تفسيره"[7]، والبخاري في التاريخ الكبير[8].

حديث سلمة بن يزيد الجعفي

قال الإمام أحمد: حدثنا ابن أبي عدي عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن سلمة بن يزيـد الجعفي قال: انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺقال قلنا يارسول الله إنّ أمّنا مليكـة كانـت تصـل الرحم، وتقري الضيف، وتفعل وتفعل، هلكت في الجاهلية، فهل ذلك نافعها شيئا؟ قال: "لا".قال، قلنا

---

[1] - سورة الطلاق 6

[2] - سورة التكوير (8-9)

[3] - أبو داود ، السنن ، كتاب السنة ، باب ذراري المشركين ، 230/4 ، رقم 4717

[4] - محمّد بن حبّان ، صحيح ابن حبان ترتيب بن بلبان ، مؤسسة الرسالة ، 521/16 ، رقم 7480

[5] - سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني ، المعجم الكبير ، ت: حمدي السلفي ، ط2 ، الموصـل1983م ، 138/10 ، رقـم 10236

[6] - أبو بكر أحمد بن عمرو البزّار ، المسند الكبير ، مسند عبد الله بن مسعود، 294/1 ، رقم 1825

[7] - أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ت: سامي بن محمّد سلامة ، ط2 ، دار طيبة ، 328/8

[8] - محمّد بن إسماعيل البخاري ، التاريخ الكبير، ت: هاشم الندوي ، دار الفكر ، 72/4

فإنها كانت وأدت أختا لنا في الجاهلية، فهل ذلك نافعها شيئا.قال": الوائدة والموءودة في النـــار، إلاّ أن تدرك الوائدة الإسلام فيعفو الله عنها ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده[1]، والنسائي في السّنن الكبرى[2]، والطبراني في المعجـــم الكـــبير[3] والبخـــاري في التاريخ الكبير[4].

ولكل حديث طرق متعدّدة، ذكرها الشيخ شعيب الأرناؤوط بالتفصيل[5].

الحكم على الحديث

1- قال الشيخ الألباني: "صحيح"[6].

2 – قال شعيب الأرناؤوط: "رجاله ثقات، وإسناده صحيح"[7]، وصرّح بإشارة عن الحديث في تعليقه على مسند الإمام أحمد[8].

---

[1] – الإمام أحمد بن حنبل ، المسند ، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون ، ط2 ، مؤسســـة الرســـالة 1420 هـــ ، 218/25 ، رقم15923

[2] – النسائي ، السنن الكبرى ، 507/6

[3] – سليمان بن أحمد ، أبو القاسم الطبراني ، المعجم الكبير ، ت: حمدي السلفي ، ط2 ، الموصل1983م ، 40/7 ، رقم6320

[4] – محمّد بن إسماعيل البخاري ، التاريخ الكبير، ت: هاشم الندوي ، دار الفكر 73/4

[5] – قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبّان: ".. وأخرجه أبو داود"4717" في السنة باب في ذراري المشركين، والطبراني "10059" من طريقين عن ابن أبي زائدة.وأخرجه ابن أبي حاتم فيما نقله عنه الحافظ ابن كثير في "تفسيره" عن أحمد بن ســـنان الواسطي، عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن علقمة وأبي الأحوص، عن ابن مسعود، وهذا سند رجاله ثقـــات رجال الشيخين، إلا أن إسرائيل سمع من أبي إسحاق بعد زكريا بأخرة.

وله طريق ثالث عند الطبراني "10236" عن علي بن عبد العزيز، عن يحيى الحماني، عن محمّد بن أبان، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله بن مسعود، ومحمّد بن أبان ضعفه أبو داود، وابن معين، وقال البخاري: ليس بالقوي.

وله شاهد من حديث سلمة بن يزيد الجعفي، وأخرجه أحمد 478/3، والنسائي في "الكبرى" كما في "التحفة" 55/4 من طريقين عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن سلمة بن يزيد الجعفي، قال: انطلقت ..بالحديث ". وهذا سند صحيح علـــى شـــرط مسلم.

[6] – الشيخ الألباني ، الجامع الصغير وزياداته ، المكتب الإسلامي ، 1310/1 ، رقم13099

[7] – محمّد بن حبان ، أبو حاتم التميمي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسســـة الرسالة، 521/16 ، رقم 7480.

[8] – انظر الإمام أحمد بن حنبل ، المسند، تعليق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة قرطبة ، 418/3 ، رقم15965

إنّ ظاهر هذا الحديث يتعارض مع صريح القرآن الكريم، قال تعالى: "وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا"[1]، وقوله تعالى: "وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ"[2].

لقد تباينت آراء النقّاد في هذا الحديث تباينا شديدا، فمنهم من حكم بصحّته، ومنهم من تردّد فيه وردّه بعضهم من جهة المتن، لكنني سأقتصر على ذكر آراء المتقدمين من أئمّة النّقد الحديثي فقط، التزاما بما يحقّق أهداف هذا البحث[3].

أوّلا: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري:

أخرج هذا الحديث في التاريخ الكبير، وساق الروايات بطرق متعدّدة منها:

"وقال لنا عارم (نا) سعيد بن زيد سمع علي بن الحكم البناني عن عثمان بن عمير عن إبراهيم عن علقمة، والأسود عن ابن مسعود: جاء ابنا مليكة فسألا النبي ﷺ إن أمّنا وأدت فقال: أمّكما في النّار - بطوله.

وقال عارم: (نا) الصعق بن حزن عن علي عن عثمان عن أبي وائل عن النبي ﷺ نحوه.

وقال عارم: قال حمّاد بن زيد: حديث سعيد بن زيد أصحّ"[4].

وبعد النّظر في طرق الحديث التي ذكرها الإمام البخاري، نستخلص مايلي:

1 - رجّح الإمام البخاري حديث سعيد بن زيد، حيث ساق قول حمّاد بن زيد عن شيخه عارم دون تعليق، وهذا يدلّ على موافقته لشيخه - وهذا معروف من منهج الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير.

2 - حديث ابن مسعود بهذا الطريق إسناده ضعيف، لأنّ فيه عثمان بن عمير[5]، وترجيح الإمام البخاري لهذه الطريق واعتبارها الأصحّ، يدلّ على أنّه لايصحّح هذا الحديث، قال المعلمي اليماني في بيان منهج الأئمّة النقّاد: إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده، فوجدوا ما بين وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن"[6].

---

[1] - الإسراء 15

[2] - التكوير (8-9)

[3] - وقفت على جهود قيمة للمحدثين المتأخرين عن عصر الرواية، نتمنى أن تفرد بدراسات مستقلة.

[4] - البخاري، التاريخ الكبير، 73/4

[5] - عثمان بن عمير بالتصغير ويقال بن قيس والصواب أن فيما بعد أبي وهو عثمان بن أبي حميد أيضا البجلي أبو اليقظان الكوفي الأعمى ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع" ، التقريب ، 667/1 ، رقم4507

[6] - المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة ، ص279

3- لم يخرج البخاري هذا الحديث في الجامع الصّحيح، وقد تعقّبه الإمام الدّار قطني لأجل ذلك في كتابه "الإلزامات والتتبّع"[1].

4- إخراج الإمام البخاري للحديث في التاريخ الكبير، يدلّ على توهينه له كعادته في هذا الكتاب، قال البيهقي: إخراج البخاري الخبر في التاريخ، لايفيد الخبر شيئا بل يضرّه، فإنّ من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في التاريخ إلاّ ليدلّ على وهن راويه"[2].

وعليه يمكن القول أن الإمام البخاري يردّ الحديث لمخالفة متنه لصريح القرآن الكريم.

ثانيا: الإمام أبو حاتم محمّد بن حبّان البستي:

ذكر الإمام أبو حاتم الحديث تحت عنوان: ذكر خبر قد يوهم غير المتبحّر في صناعة العلم، أنّ الموؤدة لا محالة في النّار"[3].

فيفهم من موقفه أنّه يصحّح الحديث، وذلك بإخراجه في كتابه الصّحيح، ولكن معارضة الحديث لصريح القرآن الكريم ألجأته إلى التأويل، حيث قال: مخطئ هذا الخبر ورد في الكفّار دون المسلمين يريد بقوله الوائدة والموؤدة من الكفّار في النّار"[4].

ولكن ملذهب إليه الإمام ابن حبّان بعيد، ومنتقض، حيث أنّ الموؤدة- وهي البنت التي تدفن حيّة حسب عادة العرب في الجاهلية، خوفا من الفقر أو العار- ولاتكليف قبل البلوغ، والدليل ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده عن عكرمة، قال: قال ابن عباس: أطفال المشركين في الجنة فمن زعم أنهم في النّار فقد كذب، يقول الله عزّ وجلّ: "وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ"، قال: هي المدفونة"[5].

ثالثا: الإمام أبو الحسن علي بن عُمَر الدّار قطني:

إنّ صنيع الدّار قطني في كتابه الإلزامات والتتبّع، يقتضي أنّه يصحّح هذا الحديث، حيث ألزم البخاري ومسلما، إخراج هذا الحديث في كتابيهما، لأنّه على شرطيهما، فقال: ذكر أحاديث رجال من الصّحابة

---

[1] – الدارقطني ، الإلزامات والتتبع ، 1/97-99

[2] – البيهقي ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، ت: بلعلمي اليماني ، ص168.

[3] – محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1993م ، 16/521- 523 ، قال شعيب الأرنؤوط : رجاله ثقات".

[4] – صحيح ابن حبان ، 16/521- 523

[5] – ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 8/334.

رضي الله عنهم رووا عَنِ النبي ﷺ رويت أحاديثهم من وجوه لا مطعن في ناقليها و لم يخرجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزم إخراجها على مذهبهما، وعلى ما قدّمنا ذكره وما أخرجاه أو أحدهما"[1].

فالدار قطني صحّح الحديث بناء على حال النقلة كما هو واضح من كلامه المتقدّم، لكنّه ساق روايات الحديث المختلفة في كتابه العلل، وبيّن الخلاف الواقع في بعض طرق الحديث دون ترجيح بينها، خلافًا لمنهجه في العلل، وهذا يشعر أنه حكم باضطراب الحديث[2].

أمّا اختلاف حكمه على الحديث، قد يفسّر هذا التصرّف من إمام عارف، ومتمكّن في ميدان علم العلل كالدّار قطني، أنّه من باب تغيّر الاجتهاد، نظرا للمخالفة الظاهرة بين الحديث وصريح القرآن، أو لوقوفه على أحاديث أقوى وأرجح من هذا الحديث، والله أعلم.

ثانيا : مخالفة السنّة الثابتة.

المثال الأول:

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع عن الأعمش عن سالم عن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ: "استقيموا لقريش ما استقاموا لكم"[3].

قال الشيخ الألباني: حديث ثوبان هذا، لا يصحّ من قبل إسناده، وابن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان فهو منقطع، روى الخلال عن مهنا قال: سألت أحمد عن هذا الحديث ؟ فقال: ليس يصحّ، سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان"[4].

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: لم يسمع سالم من ثوبان"[5].

---

[1] – الدار قطني ، الإلزامات والتتبع ، 97/1- 99.

[2] – أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، ط1 ، دار طيبة الرياض 1405 هـ تحقيق وتخريج : د. محفوظ الرحمن زين الله ، 161/5-163

[3] – أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، المسند ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، 277/5 ، رقم 22442 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف ، ورواه الطبراني والخلال بزيادة : " فإن لم تفعلوا ، فكونوا سيخة زراعين أشقياء ، تأكلون من كد أيديكم "المعجم الصغير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، ت : محمد شكور محمود الحاج أمرير ، ط1 ، دار عمار ، بيروت 1985م ، 134/1 ، رقم 202

[4] – محمد ناصر الدين الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، ط1 ، دار المعارف الرياض ، 1412 هـ ، رقم 1643 ، 147/4

[5] – انظر المنتخب ، 18/1 ، رقم 82

وقال الخلال: "قال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال: الأحاديث خلاف هذا، قال النبي ﷺ: " اسمع وأطع ولو لعبد مجدع "، وقال: "السّمع والطّاعة في عسرك ويسرك، وأثرة عليك "فالذي يروى عن النبي ﷺ من الأحاديث خلاف حديث ثوبان، وما أدري ما وجهه"[1].

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ المحدّثين ضعّفوا هذا الحديث من جهتين:

الأولى: من جهة الإسناد بالانقطاع، حيث قال الإمام أحمد: سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان".

الثانية: من جهة المتن، فقد خالف ما ثبت عن النبي ﷺ من أحاديث في وجوب السّمع والطّاعة.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري: محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي ذئب القرشي أحد بني عامر بن لؤي مدني أبو الحارث، قال لي عياش بن المغيرة ولد عام الخفاف سنة ثمانين، سمع نافعا، روى عنه الثوري ووكيع، قال لي عبد الله بن محمّد حدثنا هشام قال حدثنا معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله ﷺ قال: "ما أدري أعزير نبيا كان أم لا ؟، وتبع لعينا كان أم لا ؟ والحدود كفارات لأهلها أم لا"[2].

وقال عبد الرزاق[3] عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والأوّل أصحّ، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ، لأنّ النبي ﷺ قال: "الحدود كفارة"[4].

فالإمام البخاري ساق حديث محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي ذئب من طريقين:

الأول: هشام عن معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري أنّ رسول الله ﷺ مرسلا.

الثاني: عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ثمّ رجّح الطريق المرسلة، حيث قال: "والأوّل أصحّ"، وبعد حكمه على الإسناد، تناول المتن بالنقد حيث قال: ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ، لأنّ النبي ﷺ قال: الحدود كفّارة".

ومقصود البخاري أنّ حديث: "والحدود كفّارات لأهلها أم لا؟"، يتعارض مع الحديث الثابت عن النبي ﷺ: "الحدود كفّارة".

فالإمام البخاري ردّ الحديث بسبب المخالفة للثابت من السّنة الصّحيحة.

---

[1] – محمد ناصر الدين الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ، 147/4.

[2] – البخاري ، التاريخ الكبير ، 158/1، وانظر أحمد بن حسين البيهقي ، السنن الكبرى ، وفي ذيله الجوهر النقي ، علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني ، ط1 ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد 1344هـ ، 329/8 ، رقم 18850.

[3] – التاريخ الكبير ، البخاري ، 152/1 ، رقم 455

[4] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الحدود ، باب الحدود كفارة ، 566/1 ، رقم 6784

ثالثا: مخالفة الإجماع

ماروَاه محمّد بن عبد الرّحمن بن البيلماني[1] عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النّبي ﷺ: "من صام صبيحة يوم الفطر فكأنما صام الدّهر"[2].

فهذا الحديث من أفراد محمّد بن عبد الرّحمن، وهو منكر الحديث[3]، ومع ضعفه وتفرّده خالف ما هو ثابت من السنّة الصّحيحة في النّهي عن صيام يوم الفطر، وإجماع العلماء على تحريم صيام يومي العيدين، من ذلك حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ، وَعَنْ الصَّمَّاءِ[4]، وَأَنْ يَحْتَبِيَ[5] الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَعَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ"[6].

قال النّووي: "وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكلّ حالٍ، سواء صامهما عن نذرٍ أو تطوّعٍ، أو كفّارة، أو غير ذلك"[7].

مخالفة الرّاوي رأيه أو فتواه

إنّ من صور المخالفة المؤثرة في الحكم على الرّاوي وروايته، هي رواية الرّاوي ما يخالف رأيه أو فتواه وقد ردّ النّقّاد أحاديث كثيرة بمثل هذه المخالفة، كأن يُروى متن عن النّبي ﷺ ويكون في سنده راوٍ عرف من مذهبه خلاف ما تضمّنه ذلك المتن، فيكون ذلك دليلا على خطأ الرواية، فإن كان الحديث فردا، يردّ الحديث جملة.

---

[1]- محمّد بن عبد الرّحمن بن البيلماني بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة ضعيف وقد اتهمه بن عدي وابن حبّان من السابعة د ق التقريب ، ص 6067

[2]- انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 617/3 ، رقم7827 ، وابن حبّان في المجروحين ، 264/2

[3]- البخاري ، التاريخ الكبير ، 163/1 ، رقم484

[4]- الصّمّاء: هو أن يجعل الرجل ثوبه ولا يرفع منه جانبا، وإنما قيل لها صماء، لأنه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها، كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع". انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 54/3

[5]- يحتبي : من الاحتباء، وهو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب". انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 335/1

[6]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الصوم ، باب صوم يوم الفطر ، 702/2 ، رقم 1890 ، ومسلم ، كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، 152/3 ، رقم 2728 ، ولفظه" عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن صيام يومين يوم الأضحى ويوم الفطر".

[7]- النووي ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 15/8

التطبيقات

المثال الأول

قال الإمام العقيلي: حدثنا عمرو بن عون قال: أخبرنا خلف عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن عبد الله قال: كنا جلوسا عند النبيﷺ إذ جاءه فتية من قريش فتغير لونه، فقلنا: يارسول الله، إنا لا نزال نرى في وجهك الشيء تكرهه، قال: "إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإنّ أهل بيتي سيلقون بعدي تطريدا وتشريدا، حتى يجيء قوم من ها هنا- ولوّح بيده نحو المشرق وأصحاب رايات سود، يسألون الحق، ولا يعطونه مرتين أو ثلاثا فيقاتلون فيعطون ما سألوا، فلا يقبلون حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي يملأها عدلا كما ملئت ظلما وجورا[1]، فمن أدرك ذلك منكم فليأتها ولو حبوا[2] على الثلج"[3].

ثم روى بسنده عن أبي أسامة قال: لو حلف عندي يعني – يزيد بن أبي زياد – خمسين يمينا فسامة ما صدقته، أهذا مذهب إبراهيم؟!، أهذا مذهب علقمة؟!، أهذا مذهب عبد الله؟!"[4].

فقد استدلّ أبو أسامة على كذب المتن، لمخالفته مذهب رواة الحديث.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري في ترجمة حسين بن محمد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي: قال علي تركت حديثه.

قال شريك عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس: قال النبي ﷺ في أمّ إبراهيم: أعتقها"، ولم يصحّ.

وقال عمرو عن عطاء عن ابن عباس: ما أمّهات الأولاد إلاّ بمنزلة شائك أوبعيرك، قال أبو عبد الله: وهذا المعروف من فتيا ابن عباس"[5].

وبعدما ضعّف الإمام البخاري صاحب الترجمة، ذكر مايدلّ على ضعفه، فساق حديث أمّ إبراهيم، ثمّ قال ولم يصحّ، ثمّ ساق الحديث الثاني وأتبعه بقوله: إنه المعروف من فتيا ابن عباس"

فنلاحظ أنّ معرفة مذهب الرّاوي كان أساسا في قبول إحدى الروايتين دون الأخرى.

---

[1] – الجور : ضد العدل". انظر المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت، 1399هـ – 1979م، 313/1

[2] – الحَبْو : الزحف كمشي الطفل على الأيدي والركب. انظر ابن الأثير الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، 336/1

[3] – العقيلي ، الضعفاء ، 230/9 ، رقم2180

[4] – المرجع السابق ، 230/9، رقم2180

[5] – البخاري ، التاريخ الكبير ، 388/2، رقم 2872

المثال الثالث

أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين: قال ابن رجب الحنبلي: "ضعّفها أحمد ومسلم وغير واحد وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصحّ له فيه رواية"[1].

روى مسلم بسنده عن عمر بن عبد الله بن أبي خثعم حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنّ رجلاً قال: يا رسول الله ما الطهور بالخفين؟ قال: "للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن".

ثم علّق عليها بقوله: هذه الرواية عن أبي هريرة في المسح ليست بمحفوظة، وذلك أنّ أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين.

حدثنا محمّد بن المثنى، ثنا محمّد، ثنا شعبة، عن يزيد بن زياد قال: سمعت أبا زرعة قال سألت أبا هريرة عن المسح على الخفين، قال: فدخل أبو هريرة دار مروان بن الحكم، فبال ثم دعا بماء فتوضأ، ومسح خفيه، وقال: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم".

فقد صحّ برواية أبي زرعة، وأبي رزين عن أبي هريرة إنكاره المسح على الخفين، ولو كان قد حفظ المسح عن النبي ﷺ كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتديّن به، فلمّا أنكره الذي في الخبر من قوله: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم"، والقول الآخر: ما أبالي على ظهر حمار مسحت أو على خفي، بان ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله ﷺ، وأنّ من أسند ذلك عنه عن النبي ﷺ واهي الرواية، أخطأ فيه إمّا سهواً أو تعمّداً.

فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض، تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبدالله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار لرواياتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ"[2].

ومنها: حديث ابن عباس أنّ للنبي ﷺ لما سئل هل للصبي أهذا حجّ ؟ قال: "نعم"، ردّه البخاري بأنّ ابن عباس كان يقول: "أيما صبي حجّ به ثمّ أدرك فعليه الحجّ"[3].

---

[1]- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 1/493- 494.

[2]- التمييز ، الإمام مسلم ، ص (43 - 44)

[3]- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 1/494

ومنها: حديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: دعي الصّلاة أيام أقرائك"، قال أحمد: كلّ من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأنّ عائشة تقول: الأقراء الأطهار، لا الحيض"[1].

المثال الرابع

حديث سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النّبي ﷺ في النّهي عن صلاتين، صلاة بعد صلاة العصر"، وقد أنكره أحمد والدار قطني وغيرهما، وقال الدّارقطني: المحفوظ عنها أنها قالت: ما دخل عليّ النبي ﷺبعد العصر إلاّ صلّى ركعتين"[2].

واستنكار الإمام الدار قطني رواية عائشة في النّهي عن الصّلاتين، سببه أنّ الثابت من رواياتها يخالف هذه الرواية، وهذه الصورة من المخالفة جعلها ابن رجب قاعدة في الحكم على المرويات حيث قال: قاعدة في تضعيف أحاديث رويت عن بعض الصّحابة، والصّحيح عنهم رواية ما يخالفها، ثمّ ساق جملة من الروايات[3].

---

[1]- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 494/1

[2]- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 494/1

[3]- انظر ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 494/1

المبحث الثالث

التفرّد

لقد شكّلت بعض صور التفرّد بالمتون الحديثية لدى أئمّة الجرح والتعديل، سببا رئيسا من أسباب نقد الرواة، فالمتتبّع لكتب العلل والرجال يقف على نصوص كثيرة ومتنوّعة، تعكس الحيّز الكبير الذي شغلته مسألة التفرّد في العملية النقدية.

وقد كان لهذا التفرّد حالات مختلفة كما سنرى في تطبيقات أئمّة الجرح والتعديل.

المطلب الأول: مقدّمات نظرية

أولا : مفهوم التفرّد:

التفرّد في اللغة من مادة: "ف ر د"، والفرد هو: ما لا نظير له، وأفردته: جعلته واحداً[1].

قال ابن فارس: (فرد) الفاء والراء والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وُحْدة، من ذلك الفَرْد وهو الوِتْر"[2].

ويقال استفْرَدْتُ الشيء إذا أخذته فَرْداً لا ثاني له ولا مِثْل"[3].

والفَرْدُ: الوِتْرُ، والجمع أفْرادٌ وفُرادى على غير قياس"[4].

الفرَد، والفُرْد بالفتح والضم، أي هو منقطع القرين"[5].

التَّفَرُّدُ في الاصطلاح:

التفرّد أن لا يشارك الرّاوي غيرُه في رواية الحديث، بل ينفرد به سنداً ومتناً، فالتفرّدُ صفةٌ متعلقةٌ بالرّاوي، أمّا الحديث الذي تفرّدَ بروايته أحدُ رواته يطلقون عليه "الحديث الفرد".

قال الدكتور نور الدين عتر: الحديث الفرد هو ما تفرّد به روايه بأيّ وجه من وجوه التفرّد"[6].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، ت: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال ، (فرد)، 24/8

[2] – أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط: 1979م ، 500/4

[3] – ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (فرد) ، 331/3

[4] – الجوهري ، الصحاح في اللغة ، 38/2

[5] – الأزهري ، تهذيب اللغة ، مادة (فرد) ، 448/4

[6] – نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث، ط3 ، دار الفكر ، دمشق، 1997م ، ص 399

أنواعه:

للتفرّد نوعان: تفرّد مطلق، وتفرّد نسبي[1].

فالفرد المطلق ما كانت الغرابة في أصل سنده، وأمّا النسبي فيتنوّع - أيضا - أنواعا:

أحدهما: تفرّد شخص عن شخص.

ثانيها: تفرّد أهل بلد عن شخص.

ثالثها: تفرّد شخص عن أهل بلد.

رابعها: تفرّد أهل البلد عن أهل بلد أخرى[2].

مراتب التفرّد :

عند إمعان النظر في صنيع المحدثين يتبيّن لنا أنّ التفرّد على مرتبتين: تفرّد في الطبقات المتقدمة وتفـــرّد في الطّبقات المتأخّرة.

المرتبة الأولى: التفرّد في الطّبقات المتقدّمة.

إذا تفرّد الرّاوي بحديث في طبقة من شأنها عدم شهرته وعدم تعدد روايته في الغالب، مثل طبقة الصّحابة والتابعين، فهذا النّوع من التفرّد مقبول ومحتجّ به، بشرط أن يكون الرّاوي ثقة معروفاً.

ذلك لأنّ التفرّد في هذه الطّبقات لا يثير في نفس النّاقد تساؤلاً حول كيفية التفرّد، ولا ريبة في مـــدى ضبطه لما تفرّد، حيث أنّ تداخل الأحاديث والآثار بالنّسبة إليه احتمال يكاد يكون معـــدوما، نظـــرا لمحدودية الأسانيد التي يتداولها هو ومعاصروه، وقصرها.

أمّا إذا خالف هو ما ثبت واشتهر، أو كان متنه لا يعرف إلاّ من روايته، و لم يجر العمل بمقتضاه ســـابقاً فإنّه عندئذ يصبح شاذا غريبا، يرفض النّاقد قبوله.

وأمّا إن كان للرّاوي المتفرّد فيها ضعيفاً فأمره بيّن، فلا خلاف بينهم في ردّ حديثه، وكـــذا إذا كـــان مجهولاً فإنّه يردّ عند الجمهور من النّقدة.

---

[1]- ابن الصلاح ، المقدمة ، ص(80-81)، والنكت ، 703/2-709 ، ونزهة النظر ، ص(17 – 18)

[2]- ابن حجر ، النكت ، 705/2

المرتبة الثانية: التفرّد في الطّبقات المتأخّرة:

أما التفرّد برواية حديث في طبقة من شأنها أن يكون الحديث فيها مشهوراً ومتعدّد الطرق كالمدارس الحديثية المشتهرة في جهات مختلفة من الأقطار الإسلامية، والتي يشترك في نقل أحاديثها جماعة كبيرة من مختلف البلاد، ليبلغ حرصهم على جمعها من مخارجها الأصيلة بحيث لا يفوت لهم شيء منها إلا نادراً وقد تهيّأ لهم ذلك من خلال تجوّلهم للحرّ، وتنقّلهم الواسع النطاق بين البلدان الإسلامية، والذي أصبح بمقدور الجميع.

فهذا النوّع من التفرّد يدعو النّاقد إلى ضرورة النظر حول أصحابه، فينظر في علاقة صاحبه مع المروي عنه عموماً، وكيفية تلقّيه ذلك الحديث الذي تفرّد به عنه خصوصاً، كما ينظر في حالة ضبطه لأحاديث شيخه بصفة عامة، ولهذا الحديث خصوصاً، ثمّ يحكم عليه حسب مقتضى دراسته وبحثه واجتهاده[1].

فليس هناك إذن حكم مطّرد بقبول تفرّد الثّقة، أو ردّ تفرّد الضّعيف بل تتفاوت أحكامهما ويتمّ تحديدها وفهمها على ضوء المنهج النّقدي النّزيه[2].

وقال الحافظ ابن رجب: "وأمّا أكثر الحفّاظ المتقدّمين فإنّهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واحد، وإن لم يرو الثّقات خلافه: "إنّه لا يتابع عليه"، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللّهم إلاّ أن يكون ممّن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كلّ حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[3].

المطلب الثاني: موقف الأئمّة النقّاد من التفرّد

كان المتقدّمون من علماء الحديث يكرهون رواية الغرائب وما تفرّد به الرواة، لأنه مظنّة الخطأ والسوهم حيث حذّروا من الغرائب ونهوا عن الاستكثار من روايتها [4]، وهذه بعض الشواهد نبرز لنا مواقفهم منها:

1 - قال إبراهيم النّخعي(96هـ): "كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث"[5].

---

[1] - الدّاعي ، الموقظة ، ص77

[2] - الدكتور حمزة المليباري ، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط2، 2001م ، ص(24-26).

[3] - ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، ت: د.نور الدين عتر، 216/1

[4] - نور الدين عتر ، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، ص166

[5] - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص141

2 – قال الإمام مالك (179هـ): "شرُّ العلم الغريبُ، وخيرُ العلم الظّاهرُ الذي قد رواه النّاس"[1].

3– قال عبد الرزاق الصنعاني(211هـ): "كنّا نرى أنّ غريب الحديث خير، فإذا هو شرّ"[2].

4– اعتبر الإمام أحمد بن حنبل (241 هـ) مصطلح الغريب دليلا على الخطأ فقال: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنّه خطأ، أو دخل عليه حديث في حديث، أو خطأ من المحدّث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون هذا لاشيء، فاعلم أنّه حديث صحيح"[3].

وقال أيضا: "شرّ الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها"[4].

5– قال المروذي سمعت أحمد يقول: "تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقلّ الفقه فيهم!"[5].

6– قال الإمام أبو داود(275هـ): "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السّنن أكثرها مشاهير، وهي عند كلّ من كتب شيئا من الحديث إلاّ أنّ تمييزها لا يقدر عليه كلّ النّاس والفخر بها أنّها مشاهير فإنّه لا يحتجّ بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمّة العلم، ولو احتجّ رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتجّ بالحديث الذي قد احتجّ به، إذا كان الحديث غريبا شاذا، فأمّا الحديث المشهور المتصل الصّحيح، فليس يقدر أن يردّه عليك أحد"[6].

فالإمام أبوداود يفتخر بكتابه السّنن، لأنّه تضمّن الأحاديث المشاهير، ويرى أنّ رواية الغريب تعدّ سببا للطّعن في الرّاوي.

7– قال الخطيب البغدادي: "وأكثرُ طالبي الحديثِ في هذا الزّمان، يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السّهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتّى لقد صار الصّحيح عند أكثرهم بجنبها، والثابت مصدوفا عنه مطّرحا وذلك كلّه لعدم معرفتهم بأحوال الرّواة ومحلّهم، ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلّمه وهذا خلاف ما كان عليه الأئمّة من المحدّثين، والأعلام من أسلافنا الماضين"[7].

---

[1] – الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الرّاوي ، 102/2

[2] – الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع ، 137/2

[3] – ابن قيم الجوزية ، تهذيب سنن أبي داود 409/5

[4] – ابن رجب ، شرح علل الترمذي الحنبلي ، 233/1

[5] – المرجع السابق 233/1

[6] – سليمان بن الأشعث أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكّة ، ت: محمّد الصبّاغ ، دار العربية ، بيروت ، ص 29

[7] – الخطيب البغدادي ، الكفاية في أصول الرواية ، 421/1

وعلّق ابن رجب الحنبلي عليه بقوله: هذا الذي ذكره الخطيب حقّ، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصِّحاح كالكتب والسنّة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة ومثل مسند البزار ومعاجم الطبراني، أو أفراد الدّار قطني، وهي مجمع الغرائب والمناكير"[1].

المطلب الثالث: التطبيقات

المثال الأوّل

قال النّسائي: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال: أنبأ وكيع قال: حدثنا سفيان عن أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أنّ رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين"[2].

وقال أيضا: ما نعلم أنّ أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية والصّحيح عن المغيرة"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود[4]، والترمذي[5]، وابن ماجة[6]، وأحمد بن حنبل[7]، وابن خزيمة[8]، وابن حبّان[9].

---

[1] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 233/1

[2] – أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب الطهارة ، المسح على الجوربين والنعلين ، ت: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 92/1 ، رقم 130

[3] – النسائي ، السنن الكبرى ، 92/1

[4] – أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، السنن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الجوربين ، 61/1، رقم 159

[5] – محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي ، الجامع ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين ، 167/1 ، رقم 91

[6] – ابن ماجه محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، السنن ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين ، 185/1 ، رقم 559

[7] – أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، المسند ، حديث المغيرة بن شعبة ﷺ ، ت : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، 252/4 ، رقم 18231 ، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: هذا حديث ضعفه الأئمة، علته عندهم تفرّد أبي قيس...ومن الإنصاف أن نقول: أن من صحّح المسح على الجوربين بتصحيح هذا الحديث لحسب فقد وهم، لأنّ أكثر الأئمة على تضعيفه لكن من ذهب إلى عدم جواز المسح مطلقا بسبب تضعيفه لهذا الحديث قد قصر وغاته أن المسح على الجوربين إنما ثبت من أحاديث أخر أصحها حديث ثوبان عند أحمد 277/5 ومن طريقه أخرجه أبو داود 146: بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين، وإسناده صحيح".

[8] – محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، صحيح ابن خزيمة ، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1390هـ - 1970م ، كتاب الوضوء ، باب الرخصة في المسح على الجوربين والنعلين ، 99/1 ، رقم 198 ، قال الأعظمي : إسناده صحيح".

[9] – محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، صحيح ابن حبّان ، ت: شعيب الأرناؤوط ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين وخمرهما ، 167/4 ، رقم 1338، قال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح".

الحكم على الحديث:

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: هذا حديث ضعّفه الأئمّة، علّته عندهم تفرّد أبي قيس"[1].

وأبوقيس[2] رتبته عند ابن حجر: صدوق ربّما خالف، وهزيل بن شرحبيل، من كبار التابعين ثقة"[3]، ومن هؤلاء الأئمّة:

1- قال الإمام مسلم: "ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن"، وذكر الحديث، ثمّ ذكر من خالفه وساق الأسانيد، ثمّ قال: فكلّ هؤلاء قد اتّفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هزيل ... والحمل فيه على أبي قيس أشبه، وبه أولى منه بهزيل، لأنّ أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخباراً غير هذا الخبر"[4].

2 – قال عبدالله بن المبارك: عرضت هذا الحديث – يعني حديث المغيرة من رواية أبي قيس – على الثوري فقال: لم يجيء به غيره، فعسى أن يكون وهما.

3 – قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدّثت أبي بهذا الحديث، فقال أبي ليس يروى هذا إلاّ من حديث أبي قيس، قال: أبي عبد الرّحمن بن مهدي أن يحدّث به، يقول هو منكر"[5].

4 – قال علي بن المديني: حديث المغيرة بن شعبة في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة وأهل البصرة، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلاّ أنّه قال: ومسح على الجوربين وخالف الناس"[6].

5 – ضعّف مسلم هذا الخبر وقال: أبو قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل لا يحتملان هذا مع مخالفتهما الأجلّة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا: مسح على الخفين، ثمّ وقال: لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل"[7].

6 – قال الدّار قطني: ولم يروه غير أبي قيس، وهو ممّا يعدّ عليه به، لأنّ المحفوظ عن المغيرة المسح على الخفّين"[8].

---

[1]- انظر تعليق شعيب الأرناؤوط على مسند أحمد 252/4

[2]- أبوقيس: عبد الرّحمن بن ثروان أبو قيس الأودي، الكوفي الطليقة: 6، روى له: (خ د ت س ق)؛ رتبته عند ابن حجر: صدوق ربّما خالف

[3]- الذهبي، ميزان الاعتدال، 267/4

[4]- مسلم بن الحجّاج، التمييز، ص (38-39)

[5]- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، 172/1

[6]- المرجع السابق، 172/1

[7]- البيهقي، السنن الكبرى، 187/1

[8]- الدارقطني، العلل، 112/7

7 - قال أبو داود: كان عبد الرّحمن بن مهدي لا يحدّث بهذا الحديث، لأنّ المعروف عن المغيرة أنّ النّبي ﷺ مسح على الخفين"[1].

8 - سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: النّاس كلّهم يروونه على الخفّين غير أبي قيس[2].

وأمّا المسح على الجوربين، والنّعلين، فقد روى أبو قيس الأودي عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أنّ النّبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه"، وذاك حديث منكر ضعّفه سفيان الثوري وعبد الرّحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومسلم بن الحجاج والمعروف عن المغيرة، حديث المسح على الخفين، ويروى عن جماعة من الصّحابة أنّهم فعلوه[3].

المثال الثاني

قال الإمام الترمذي: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا سفيان و شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته ".

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلاّ من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم"[4].

قال مسلم: النّاس كلّهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث"[5].

تخريج الحديث

أخرجه البخاري في العتق: باب بيع الولاء وهبته[6]، ومسلم في العتق: باب النّهي عن بيع الولاء وهبته[7].

---

[1] - أبو داود ، السنن ، 199/1

[2] - السنن ، البيهقي 284/1

[3] - البيهقي ، معرفة السنن والآثار ، 128/2

[4] - الترمذي ، الجامع ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته ، 537/3 ، رقم1236

[5] - مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب العتق ، باب النهي عن بيع الولاء وهبته ، 216/4 ، رقم 3861

[6] - البخاري ، الجامع الصحيح ، الجامع الصحيح ، كتاب العتق ، باب بيع الولاء وهبته ، 896/2 ، رقم 2398

[7] - مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب العتق ، باب النهي عن بيع الولاء وهبته ، 216/4 ، رقم 3861

وأخرجه أبو داود في الفرائض: باب في بيع الولاء[1]، وأحمد بن حنبل[2]، والنسائي[3]، وابن ماجه[4] والطبراني[5]، وأخرجه مالك بن أنس[6]، والبيهقي[7].

هؤلاء كلّهم أخرجوه من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر[8].

قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم: "سمعت أبي وذكر حديث عبيد الله بن دينار عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته"، قال شعبة استحلفت عبد الله بن دينار: "هل سمعتها كذا من ابن عمر؟ فحلف لي"، قال أبي: كان شعبة بصيرا بالحديث جدّا فهما فيه كان إنما حلفه لأنّه كان ينكر هذا الحديث، حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد، لم يرو عن ابن عمر أحد سواه علمنا"[9].

وقد أعلّ الحديث الإمام أحمد بن حنبل، فقال: وسألته عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر فقال لي: ثقة إلاّ حديثٌ واحد يرويه عن ابن عمر قال"الولاء لا تباع، ولا توهب"، ونافع قال في قصّة بريرة "الولاء لمن أعتق"[10].

---

[1] – أبو داود ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب في بيع الولاء ، 128/3 ، رقم 2919

[2] – أحمد بن حنبل ، المسند ، ت: شعيب الأرنؤوط ، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، 9/2 ، رقم 4560 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين".

[3] – النسائي ، المجتبى من السنن ، ت: عبدالفتاح أبو غدة ، ط2 ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب 1986م ، كتاب البيوع ، باب الولاء ، 306/7 ، رقم4669

[4] – ابن ماجه محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب النهي عن بيع الولاء وعن هبته ، 918/2 ، رقم 2747

[5] – سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، المعجم الكبير ، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل 1983م ، باب العين ، 448/12 ، رقم 13659

[6] – مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي ، الموطأ (رواية يحيى الليثي) ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، كتاب العتق والولاء ، باب ميراث الولاء لمن اعتق ، 782/2 ، رقم 1480

[7] – أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، 1414هـ – 1994م ، 292/10 ، رقم21219

[8] – عبد الله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبد الرّحمن المدني مولى بن عمر ثقة من الرابعة مات سنة سبع وعشرين تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت: محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا 1986م ، 504/1 ، رقم 3300 ، وانظر الجرح والتعديل ، 47/5 ، سير أعلام النبلاء ، 253/5 ، رقم 117 ، وتذكرة الحفاظ ، 94/7 ، رقم 838 ، العقيلي بتخريجه لما أورده في الضعفاء ، 247/2

[9] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 170/1

[10] – أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال(رواية المروذي) ، ص(229- 230)

وقال ابن رجب في الموضع السابق: وهو معدود من غرائب الصحيح، فإنّ الشيخين خرّجاه ومع هذا فتكلّم فيه الإمام أحمد وقال: "لم يتابع عبد الله بن دينار عليه"، وأشار إلى أنّ الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: "الولاء لمن أعتق"، لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته قلت: وروى نافع عن ابن عمر من قوله النهي عن بيع الولاء وعن هبته، غير مرفوع، وهذا ممّا يعلّل به حديث عبدالله بن دينار"[1].

المثال الثالث

أخرج الإمام مسلم بسنده عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أمّ المؤمنين قالت: دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار فقلت يا رسول الله طوبى لهذا عصفور من عصافير الجنّة، لم يعمل السّوء و لم يدركه، قال أو غير ذلك يا عائشة، إنّ الله خلق للجنّة أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم"[2].

نقد الإمام أحمد لهذا الحديث

قال الخلال: أخبرنا الميموني أنهم ذاكروا أبا عبدالله أطفال المؤمنين، فذكروا له حديث عائشة في قصّة ابن الأنصاري، وقول النبي ﷺ فيه، فسمعت أبا عبدالله غير مرّة يقول: هذا حديث! وذكر فيه رجلاً ضعّفه طلحة.

وسمعته غير مرّة يقول: وأحدٌ يشكّ أنهم في الجنّة!هو يرجى لأبيه، كيف يشكّ فيه؟!إنما اختلفوا في أطفال المشركين"[3].

فالإمام أحمد يردّ الحديث لمخالفته الإجماع، والدّليل على ذلك قوله: "إنّما اختلفوا في أطفال المشركين".

قال الإمام النّووي: أجمع من يعتدّ به من علماء المسلمين على أنّ من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنّة، لأنه ليس مكلّفا"[4].

---

[1] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 236/1

[2] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين ، 54/8 ، رقم 6939

[3] – موفق الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن قدامة المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ، ت: أبو معاذ بن طارق بن عوض الله ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض 1998م ، 3/1

[4] – النووي ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 207/6

المثال الرابع

حدثنا عمرو بن عون حدثنا هشيم عن العوام بن حوشب عن سعيد بن جمهان عن سفينة قال قال رسول الله ﷺ: "خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء، أو ملكه من يشاء "[1].

قال الترمذي: "وهذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جمهان[2]، ولانعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان"[3].

وقال ابن أبي عاصم: "حديث ثابت من جهة النقل، سعيد بن جمهان روى عنه حمّاد بن سلمة والعوام بن حوشب وحشرج"[4].

قال الخلال: أخبرنا المروذي قال: ذكرت لأبي عبدالله حديث سفينة، فصحّحه، وقال: هوصحيح قلت: إنهم يطعنون في سعيد بن جمهان؟فقال: سعيد بن جمهان ثقة، روى عنه غير واحد، منهم: حماد وحشرج والعوام.

وقال: حمّاد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة في الخلافة.

وقال: علي عندنا من الخلفاء الراشدين المهديين، وحمّاد بن سلمة عندنا ثقة، وما نزداد كلّ يوم فيه إلاّ بصيرة"[5].

---

[1]- أبو داود ، السنن ، كتاب السنة ، باب في الخلفاء ، 343/4 ، رقم 4649 ، ورواه الترمذي ، الجامع ، كتاب الفتن ، باب(47) ، 503/4 ، رقم 2226 ، والإمام أحمد ، المسند ، حديث أبي عبد الرحمن سفينة مولى رسول الله ﷺ ، عدة أحاديث الأرناؤوط ، 221/5 ، رقم 21978 ، قال شعيب الأرناؤوط : إسناده حسن" ، والطبراني في الكبير ، باب السين ، 84/7، رقم6459 ، والبيهقي في دلائل النبوة ، حققه د. عبد المعطي قلعجي ، ط1 ، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث 1988م ، أبواب غزوة تبوك ، أبواب إخبار النبي ﷺ بالكوائن بعده ، 341/6 ، وابن حبّان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم وقبائلهم بذكر أخبائهم رضوان الله عليهم أجمعين ، 392/15 ، رقم6943 ، وعبيد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري في المستدرك ، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، ذكر مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه 156/3 ، رقم4697

[2]- سعيد بن جمهان الأسلمي كنيته أبو حفص من الرابعة ، قال أحمد: سعيد بن جمهان ثقة، روى عنه غير واحد، منهم: حماد وحشرج والعوام، قال يحيى بن معين: ثقة، قال أبوحاتم لا يحتج به ووثقه ابن حبّان، وقيه عند الذهبي صدوق ومعه، قال ابن حجر: فيه لين" الجرح والتعديل ، 10/4 ، رقم 30 ، التقريب ، 375/1 ، رقم 2279 ، و الكاشف ، 433/1 ، رقم1861

[3]- الترمذي ، الجامع ، 503/4 ، رقم 2226 ،

[4]- ابن أبي عاصم ، السنة ، 182/3 ، رقم981

[5]- موفق الدين عبد الله بن أحمد ، المنتخب من علل الخلال ، 30/1 ، رقم128

كما صحّح هذا الحديث جمع من النقّاد، منهم: الترمذي، وابن حبّان، وابن جرير الطبري، وابن أبي عاصم، والحاكم، وابن تيمية، والذهبي، وابن حجر العسقلاني[1].

قال الشيخ الألباني: وقد وجدت للحديثين شاهدين.....وجملة القول أنّ الحديث حسن من طريق سعيد بن جمهان، صحيح بهذين الشاهدين"[2].

المثال الخامس

قال الإمام البخاري[3] في ترجمة محمّد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم[4]: قال لنا علي: حدّثنا يحيى بن سعيد: قال حدّثنا سفيان عن محمّد بن أبي بكر قال حدّثني عبد الملك بن أبي بكر[5] عن أبيه عن أمّ سلمة أنّ النبي ﷺ تزوّجها، وأقام عندها ثلاثا، فقال ليس بك على أهلك هوان، إن شئت سبعت لك، وسبعت لنسائي"[6].

وقال وكيع: عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر[7] عن عبد الملك بن أبي بكر ابن الحارث لما تزوّج النبي ﷺ أمّ سلمة، مثله"[8].

"وقال لنا إسماعيل: حدّثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك عن أبي بكر بن عبد الرّحمن أنّ النبي ﷺ تزوّج أمّ سلمة، فأصبحت عنده فقال لها: إن شئت سبعت عندك، وسبعت عندهن، وإن شئت ثلثت عندك ودرت، فقالت ثلث"، قال أبو عبد الله والحديث الصّحيح هذا هو يعني حديث إسماعيل.

---

[1] – انظر محمد ناصر الدين الألباني ، السلسلة الصحيحة ، 458/1

[2] – المرجع السابق458/1

[3] – البخاري ، التاريخ الكبير ، 46/1 – 47

[4] – محمّد بن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني أبو عبد الملك القاضي ثقة من السادسة ع (التقريب : 5763)

[5] – عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني ثقة من الخامسة ع(التقريب: 4167)

[6] – تخريج الحديث: ذكر له إسنادان: الأول سفيان عن محمّد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أمّ سلمة، وأخرجه مسلم ، كتاب الرضاع ، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ، 172/4، رقم 3694 ، وأبو داود ، السنن ، كتاب النكاح ، باب في المقام عند البكر ، 205/2، رقم2124 ، السنن الكبرى للنسائي ، كتاب عشرة النساء ، 293/5 ، رقم8925 ، وابن ماجة ، السنن ، كتاب النكاح ، باب الإقامة على البكر والثيب ، 617/1 ، رقم1917 ، لفظ الثاني: سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر، مرسلا، ولم يذكر هذا الطريق إلا الدارقطني في العلل 218/15

[7] – عبد الله بن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ثقة من الخامسة ع ، التقريب ، ص3239– أبو بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي اسمه وكنيته واحد وقيل إنه يكنى أبا محمّد ثقة عابد من الخامسة ع ، التقريب ، ص 7988

[8] – الدارقطني ، العلل ، 218/15

وقال لي إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أنّ ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت أنّ عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمّد بن عبد الرّحمن أخبراه سمعا أبا بكر بن عبد الرّحمن أنّ أمّ سلمة أخبرته قال قالت: ثم أصبح النبي ﷺ قال: إن شئت سبعت لك وأسبع لنسائي".

وقال لنا عبد الله بن مسلمة : حدثنا عبد العزيز بن محمّد عن عبد الرّحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر أنّ أمّ سلمة حين تزوّجها النبي ﷺ أخذت بثوبه فقال: إن شئت زدت وحاسبك، ثمّ قال للبكر سبع وللثيب ثلاث، وقال لنا أبونعيم حدثنا عبد الواحد قال حدثني أبو بكر بن عبد الرّحمن أنّ النبي ﷺ قال يا أمّ سلمة إن شئت سبعت لك وسبعت لهنّ".

قال أبوعبد الله: و لم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثا"[1].

فالإمام البخاري يرى انفراد سفيان الثوري بقوله إنّه"أقام عندها ثلاثا"، وهمًا منه، حيث قال:

"و لم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثا"[2].

فقد ساق روايات الحديث المختلفة، وتتبّعها بالفحص والتدقيق والمقارنة، وبعد ذلك صرّح بالنتيجة التي توصّل إليها، وهي تفرّد سفيان بالحديث، وهذا معنى قوله: "لم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثا".

وقد بحثت كثيرا، وتتبّعت أقوال الأئمّة النقّاد في كتب الرّجال، وكتب العلل والتخريج، لعلّي أعثر على من نبّه على هذه العلّة، لكن لم أجد من شارك الإمام البخاري في ذكرها، وهذا يدلّ على براعة، ودقّة هذا الإمام، وتضلّعه في هذا الفنّ.

ومع مكانة سفيان الثوري وثقته - فهو من الأئمّة النقّاد - إلاّ أنّ ذلك لم يمنع الإمام البخاري من بيان الوهم أو الخطأ الذي وقع في روايته، فمنهج النقد الحديثي عند المسلمين لا يعرف المحاباة.

كما أنّ وقوع الوهم في أحاديث الثقات، لا يقدح في ضبطهم، لأنّ العصمة ليست لغير الأنبياء من البشر.

---

[1] - البخاري، التاريخ الكبير، 93/1، رقم 93

[2] - البخاري، التاريخ الكبير، 93/1، رقم 93

المبحث الرابع

ظهور الوضع في الحديث

الموضوع لغة: من الوضع وله معان عديدة، منها:

1- الإسقاط: وضع عنقه، أي أسقطها، ووضع عنه الجناية أي أسقطها"[1].

2- الحطّ: وضعه يضعه وضعاً، بمعنى حطّه، ووضع عنه، أي حطّ من قدره، ووضع من غرمه أي أنقص مما عليه شيئاً "[2].

3- الخسارة: وضع في تجارته إذا خسر فيها "[3].

4- الاختلاق: وضع الشيء وضعاً أي اختلقه"[4].

5- الإلصاق: وضع فلان على فلان كذا أي ألصقه به"[5].

الموضوع اصطلاحاً: "الحديث المختلق المصنوع المفترى على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأ"[6] وقصره بعض أهل العلم بالعمد دون الخطأ"[7].

بداية الوضع:

اختلفت آراء العلماء في تحديد بداية الوضع في الحديث، على النحو التالي:

---

[1]- مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط3، المطبعة المصرية، 1935م، 93/3

[2]- مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، 93/3، وانظر أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مطبعة الحلبي، 117/6

[3]- أحمد بن فارس، مجمل اللغة، ت: زهير عبد المحسن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، 928/4

[4]- علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ط1، مطبعة مصطفى البابي، 1377هـ، 212/2، وقد جعله الزبيدي من المجاز قال: ومن المجاز الأحاديث الموضوعة، هي المختلقة التي يلصقت على النبي ﷺ والكذب عليه، وقد وضع الشيء وضعاً اختلقه أيضاً، وانظر تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 545/5

[5]- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مطبعة السنة، القاهرة، 1388هـ، 234/1، وانظر تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد الشافعي، ط2، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م، 5/1

[6]- الشيخ طاهر الجزائري، توجيه النظر، ص 252، وانظر ابن الصلاح، المقدمة ص 47، والسيوطي، تدريب الراوي 274/1

[7]- جمال الدين القاسمي، قواعد في علوم الحديث، ت: بهجة البيطار، ط1، دار النفائس، بيروت، 1987م، ص 155

1- ذهب البعض إلى أنّ الوضع في الحديث، بدأ في حياة الرسول ﷺ وقد أيّد الأستاذ أحمد أمين هذا الرأي، فقال: ويظهر أنّ هذا الوضع حدث حتى في عهد الرسول، فحديث" من كذب عليّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النّار" يغلب على الظنّ أنه إنما قيل لحادثة زوّر فيها على الرّسول، وبعد وفاته ﷺ كان الكذب عليه أسهل، وتحقيق الخبر عنه أصعب "[1].

وقد استدلّ من ادّعى أنّ الوضع بدأ في زمن النّبوة، بحديث بريدة عن أبيه، وحديث ابن الزبير.

أولا: حديث بريدة

أخرج الطحاوي بسنده إلى علي بن معبد عن صالح بن حيان عن ابن بريدة ، عن أبيه، قال: كان حي من بني ليث من المدينة على ميلين وكان رجل قد خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجوه فجاءهم وعليه حلة فقال : إن رسول الله ﷺ كساني هذه الحلة وأمرني أن أحكم في دمائكم وأموالكم بما أرى والطلق فنزل على المرأة فأرسل إلى رسول الله عليه السلام فقال: "كذب عدو الله، ثم أرسل رسولا، وقال: "إن أتيت وجدته حيا فاضرب عنقه ولا أراك تجده حيا، وإن وجدته ميتا فحرقه بالنار فجاءه فوجده قد لدغته أفعى فمات فحرقه بالنار"، فذلك قول رسول الله ﷺ: "من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار "[2].

ثانيا: حديث ابن الزبير:

أخرج ابن الجوزي بسنده إلى المعافى بن زكريا قال حدثنا محمّد بن هارون أبو حامد الحضرمي قال حدثنا السري بن يزيد الخراساني قال حدثنا أبو جعفر محمّد بن علي الفزاري قال حدثنا داود بن الزبرقان قال أخبرني عطاء بن السائب عن عبدالله بن الزبير قال: قال يوما لأصحابه أتدرون ما تأويل هذا الحديث" من كذب على متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار؟"، وذكر القصّة"[3].

فالحديث الأوّل: "حديث بريدة"، مدار طرقه كلّها على صالح ابن حيان، وصالح بن حيان قد اتفق الأئمّة النقّاد على تجريحه.

قال فيه البخاري في التاريخ الكبير: فيه نظر"[4]، وهي من الألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع عنده.

---

[1]- أحمد أمين ، فجر الإسلام ، ط10 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1969م ، ص 258

[2]- الطحاوي ، مشكل الآثار ، 233/1

[3]- ابن الجوزي ، الموضوعات ، 56/1 ، الطحاوي ، مشكل الآثار ، 233/1

[4]- البخاري ، التاريخ الكبير 275/4 ، رقم 2789

وقال النّسائي: ليس بثقة"[1].

وقال الذّهبي: متروك"[2].

وقال ابن معين: ضعيف الحديث"[3].

وقال ابن حبّان: يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات، ولا يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات"[4].

وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه غير محفوظ"[5].

وقال ابن أبي حاتم: ليس بالقوي"[6].

وقال ابن حجر: ضعيف"[7].

خلاصة القول في الحكم على صالح بن حيان، أنه بين الترك والنكارة، ومن كان هذا حاله فحديثـــه لا يعتبر ولا يتقوّى، وقد تفرّد، و لم يتابع.

أمّا حديث ابن الزبير ففي إسناده داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو، وقيل أبو عمر البصري.

قال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث"[8].

وقال ابن معين: ليس بشيء"[9].

وقال ابن المديني : كتبت عنه شيئا يسيرا ورميت به، وضعفه جدا"[10].

وقال الجوزجاني : كذّاب"[11].

---

[1] – النسائي ، الضعفاء والمتروكين ، ص 194

[2] – الذّهبي ، المغني في الضعفاء ، 303/1

[3] – يحي بن معين أبو زكريا ، تاريخ ابن معين ، 133/1

[4] – ابن حبّان ، المجروحين ، 369/1، 492

[5] – ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، 4/ 53

[6] – ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت ، 398/4

[7] – ابن حجر ، التقريب ، ص 271

[8] – ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، 3/ 412- 413

[9] – المرجع السابق ، 413/3.

[10] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، تحـ علي محمّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ، (7/2 – 8).

[11] – المرجع السابق ، 7/2

وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة: "متروك"[1].

وقال البخاري مقارب الحديث"[2].

وقال أبو داود ضعيف، وقال مرّة ليس بشيء، وقال أيضا ترك حديثه"[3].

وقال النسائي ليس بثقة"[4].

وقال ابن عدي عامّة ما يرويه عن كلّ من روى عنه، ممّا لا يتابع عليه أحد وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[5].

قلت: وقال ابن خراش ويعقوب بن سفيان والساجي والعجلي: ضعيف الحديث، وقال الأزدي متروك الحديث"[6].

وقال ابن حبّان: وداود عندي صدوق فيما وافق الثقات، إلاّ أنّه لا يحتجّ به إذا انفرد"[7].

وإذا علمنا ما كان عليه داود من ضعف، وأضفنا إلى ذلك جهالة بقية الإسناد، كان هذا كافيا لردّ حديثه وعدم قبوله.

وعلى هذا فالحديث ضعيف لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج به، ومن هنا لا يصلح أن يكون دليلا في إثبات وقوع الكذب في عهده ﷺ، ولا يمكن أن يكون دليلا على إثبات وقوع الوضع في الحديث في تلك الحقبة.

وقد يعترض على هذا بأنّ الحديث يتقوّى بمجموع طرقه فيصلح للاحتجاج، لكن الجواب على ذلك بأنّ الطرق يمكن أن تتقوّى لو كان الضّعف محتملا، أما وقد انفرد في كلّ طريق راو متّهم، فحديثه لا ينجبر ولا يتقوّى، بل إنّ مجموع الطرق على هذا الشأن تزيد الحديث نكارة كما سبق بيانه"[8].

---

[1] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب 185/3

[2] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب 185/3

[3] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب 185/3

[4] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب 185/3

[5] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب 185/3

[6] – تهذيب التهذيب ، ابن حجر 185/3

[7] – ابن حبّان ، المجروحين، 278/1 ، ابن حجر ، التهذيب التهذيب ، 185/3

[8] – انظر : د/ عمر بن حسن عثمان فلاته ، الوضع في الحديث ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت ، 1/ 185– 188 ، بتصرف من التصرف.

2- ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الوضع بدأ بعد زمن الرّسول ﷺ واختلفوا في تحديد الفترة التي نشأ فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل:

كانت بداية الوضع في الحديث، زمن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، وهو ماعتبره الدكتور أكرم ضياء العمري فقال: وقد حدث في النّصف الثّاني من خلافة عثمان رضي الله عنه، اختلاف وشقاق كبير، إذ انقسم البعض على عثمان، فاشتعلت الفتنة، وأسفرت عن مقتل عثمان رضي الله عنه، ولكن ما أحدثه من تصدّع للمجتمع الإسلامي، ظل أثره باقيا، فقد ولدت الأحقاد، وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين، ومع ذلك فنحن لا نجد في خلافة عثمان روايات تشير إلى الوضع في الحديث إلاّ نادرا، من ذلك ماحكاه أبو ثور الفهمي قال: قدمت على عثمان، فصعد ابن عديس المنبر وقال: ألا أنّ عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: " ألا إنّ عثمان أفضلّ من عيدة على بعلها"، فأمرت عثمان فقال: كذب والله ابن عديس، ما سمعها من ابن مسعود ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ قط، فلعلّ ابن عديس هذا كان أوّل من وضع في الحديث، وقد حدث ذلك في خلافة عثمان"[1].

القول الثاني:

بدأ الوضع في نهاية منتصف القرن الهجري الأوّل، وإليه ذهب الشيخ أبوشهبة بقوله: وقد انتهز أعداء الإسلام من المنافقين والزنادقة واليهود، سماحة السيد الحيي عثمان بن عفان رضي الله عنه ودماثة خلقه فبذروا البذور الأولى للفتنة، فكان ابن سبأ اليهودي الخبيث يطوف في الأقاليم ويؤلّب عليه النّاس، وقد أخفى هذه السّموم التي كان ينفثها تحت ستار التشيّع، وحبّ سيدنا علي وآل البيت الكرام فصار يزعم أنّ عليّا رضي الله عنه هو وصي النبي والأحق بالخلافة حتى من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ووضع على النبي ﷺ حديثا، لكلّ نبي وصي، ووصيّ عليّ ...وكان ذلك حوالي سنة أربعين للهجرة"[2].

وأيّد قوله الشيخ أبو زهو فقال: ولما أن ولي عثمان رضي الله عنه ووقعت الفتنة في زمنه، وجد الكذب على رسول الله ﷺ من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أوقد نيران الفتنة وألب النّاس على خليفة المسلمين حتى قتلوه ظلما ثم ولي علي كرم الله وجهه الخلافة، وكان بينه وبين معاوية في صفين، افترق النّاس إلى شيعة وخوارج وجمهور، كما رأيت، وهنا ظهر الكذب على رسول الله ﷺ واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أميّة، لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من هذا الوقت

---

[1]- الدكتور أكرم ضياء العمري ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، ط4 ، 1984م ، ص(22 ، 23).

[2]- الدكتور محمّد بن محمّد أبو شهبة ، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ، ط4، مكتبة السنة القاهرة 1408هـ ، ص(20- 22).

سنة إحدى وأربعين هجرية وهذا التحديد، إنما هو لظهور الوضع في الحديث، وإلا فقد وجد الكذب على رسول الله ﷺ قبل ذلك حتى في زمنه ﷺ، ومن أجل ذلك يقول ﷺ: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، فما قال النبي ﷺ ذلك إلاّ لحادثة وقعت في عصره كذب عليه فيها "[1].

القول الثالث: كانت بداية الوضع في الحديث، في الثلث الأخير من القرن الهجري الأوّل ، وإليه ذهب الدكتور عمر فلاتة، حيث يقول: إنّ الوضع في الحديث– أعني الكذب على رسول الله ﷺ بدأ متأخرا عن هذه الفترة، ويمكن تحديده بالثلث الأخير من القرن الأول"[2].

مناقشة هذه الأقوال:

القول بالوضع زمن الرسول ﷺ عليه اعتراضات كثيرة، منها:

1- إنّ القول بتفشي الكذب من الصّحابة في عهده ﷺ في غاية الفساد، وسيرة العرب تستحقر هذه الخصلة الذّميمة، التي تنتقص مروءة الرّجل، فهل الصّحابة الذين تحرّوا الدقّة البالغة في نقل الأحاديث، وحتى إن رووها بالمعنى ذكروا ذلك، يتهمون بالكذب!؟.

2 – سلّمنا أنّ الوضع في الحديث من باب الممكن، فهل يتجرأ أحد على ذلك والوحي لا يزال ينزل على رسول الله ﷺ؟ ولو وقع لبيّنه الرّسول ﷺ لأنّ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، ولو كان لهذا الرّأي وجه من الصحّة، لما تأخر الشارع الحكيم عن البيان.

3 – سلّمنا أنّ الكذب في الحديث، وقع زمن الرّسول ﷺ فكيف لم يشتهر بين النّاس ؟ وكيف لم ينقل الصّحابة رضوان عليهم ذلك، مع أنّهم كانوا حريصين كلّ الحرص، على نقل كلّ شيء عنه ﷺ بكلّ أمانة ودقّة وصدق ؟.

4- الاستدلال على الوضع بقوله ﷺ: "من كذب عليّ متعمّدا، فليتبوّأ مقعده من النّار"[3] يحتاج إلى جمع روايات الحديث، لتتضح المناسبة التي قيل فيها، حيث ورد الحديث كاملا في روايات أخرى منها:

" بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[4].

---

[1]- الشيخ أبو زهو ، الحديث والمحدثون ، ص 480

[2]- الدكتور عمر بن حسن فلاتة ، الوضع في الحديث ، مكتبة الغزالي ، دمشق ، سوريا ، 1981م ، ص 202

[3]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي ، 52/1 ، رقم 108

[4]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ماذكر عن بني إسرائيل ، 1275/3 ، رقم 3274

" لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدّثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي - قال همّام أحسبه قال: متعمّدا فليتبوأ مقعده من النّار"[1].

" اتقوا الحديث عنّي إلاّ ما علمتم، فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النّار"[2].

وقد علّق الدكتور عمر فلاتة على هذه الروايات فقال: وظاهر هذه الروايات أنّ النبي وقد علم أنّ الإسلام سيدخل فيه أقوام من أجناس مختلفة وأعلمه الله تعالى أنه سيتجرّأ عليه أناس يظهرون الإسلام ويبطنون غير ذلك، فيكذبون عليه، فنبّه عليه الصّلاة والسّلام على وجوب التحرّي في الحديث عنه، وتجنّب الكذب عليه بما لم يقله، ووجّه الخطاب في ذلك إلى صحابته الكرام يطلب منهم أن يبلّغوا عنه هذه الرسالة، لأنهم هم المبلّغون إلى أمّته من بعده، وهم شهداء نبوته ورسالته، وليس في هذه الروايات إشارة قط إلى أنها قيلت لوقوع تزوير على النبي ﷺ"[3].

والشيخ أبو زهو من القائلين ببداية الوضع في الحديث بعد سنة أربعين هجرية، وأمّا الكذب على الرّسول ﷺ في غير الحديث، فقد قال فيه: "وإلا فقد وجد الكذب على رسول الله ﷺ قبل ذلك حتى في زمنه ﷺ، ومن أجل ذلك يقول ﷺ: "من كذب علي متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار "[4]، فما قال النبي ﷺ ذلك إلاّ لحادثة وقعت في عصره، كذب عليه فيها"[5].

وهو توجيه حسن، يبطل الاستدلال بهذا الحديث، في القول بالوضع في حياته ﷺ.

أسباب الوضع:

كانت هناك عوامل كثيرة، أدّت إلى الوضع في الحديث، أهمها:

1- أسباب السياسية[6]:

الخلاف السياسي الذي مزّق وحدة المسلمين، وتحوّل مع مرور الزمن إلى خلاف عقائدي وأنهج فرقا متناحرة، كان له أثر في نشوء الوضع، حيث عمد الكذابون المنتمون إلى الفرق المختلفة، إلى الوضع في

---

[1]- مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث، 229/8، رقم 7702.

[2]- الترمذي، الجامع، كتاب تفسير القرآن، باب ماجاء في الذي يفسر، 199/5، رقم 2951، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن".

[3]- الدكتور مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص(215 - 216)، وانظر تنزيه الشريعة، علي بن محمد الكناني 9/1

[4]- البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، 52/1، رقم 110

[5]- الشيخ أبو زهو، الحديث والمحدثون، ص 480

[6]- الدكتور محمد عجاج الخطيب، السنّة قبل التدوين، ط5، دار الفكر، بيروت 1981م، ص 195

الحديث، لنصرة آرائهم العقائدية، والطعن في خصومهم، بعد أن أعياهم التأويل الفاسد، والبحث في القرآن والسنّة الصّحيحة، عن إيجاد ماينصر مذاهبهم، وقد كانت حركة الوضع تقلّ وتكثر، حسب الفرقة التي ينتمي إليها الوضّاعون، على النحو التالي:

الوضع عند الخوارج:

تباينت أقوال العلماء، حول مساهمة الخوارج في وضع الحديث، وذهبوا في ذلك مذهبين :

المذهب الأول:

أنّ الخوارج كان لهم كغيرهم من الفرق، دور في وضع الحديث لنصرة مذهبهم مستدلّين بأدلّة منها:

1 – حديث روي عن أبي نعيمة قال: سمعت شيخا من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: "إنّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنّا كنّا إذا هوينا أمرا، صيرناه حديثا"[1].

2 – ما ذكره عبد الرّحمن بن مهدي أنّ الخوارج وضعوا حديث عرض السنّة على القرآن الذي حكم عليه بعض العلماء بالوضع، وبعضهم بالضّعف[2].

3 – قال الرّامهرمزي: حدثنا الحضرمي، حدثنا ابن نمير حدثنا ابن إدريس عن الأعمش قال: جالست إياس بن معاوية فحدّثني بحديث، قلت من يذكر هذا ؟ فضرب لي مثل رجل من الحرورية، فقلت: إليّ تضرب هذا المثل، تريدني أن أكنس الطريق بقوري، فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلاّ حملتها ؟"[3].

فقد دلّ كلام الأعمش على أنّ الخوارج يجانبون الصّواب في مرويّاتهم، ولذا مثّل رواياتهم بالبعر والخنفساء تحقيرا واستهانة، ولو لم يظهر له من كذبهم، ماشبّه حديثهم بما شبّه"[4].

المذهب الثاني :

يرى هذا الفريق أنّ الخوارج لم يكن لهم دور في وضع الحديث، ولم يقع دليل يثبت به أنهم وضعوا حديثا واستدلوا بأمور منها:

---

[1] – الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الرّاوي ، مكتبة المعارف ، الرياض 1983م ، 1371، وانظر الخطيب البغدادي ، الكفاية ص 123

[2] – السخاوي ، المقاصد الحسنة ، ص(36 – 37)، وانظر حامع بيان العلم ، ابن عبد البر ، ص 562 ، وانظر الحديث والمحدثون، الشيخ أبو زهو، ص 87 ، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، لمحات من تاريخ السنة ، ص 1

[3] – الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ، ت: محاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، 1971م ، ص 209

[4] – محمد محاج الخطيب ، السنة قبل التدوين ، ص204 ، الشيخ أبو زهو ، الحديث والمحدثون ، ص (86 – 87)

1 – ماورواه الخطيب بسنده: " ليس في أصحاب الأهواء أصحّ حديثا من الخوارج"[1].

2 – قال فيهم ابن تيمية: والخوارج مع مروقهم من الدّين فهم أصدق النّاس حتى قيل: إنّ حديثهم من أصحّ الحديث"[2]، وقال في موضع آخر: والخوارج لايكذبون، لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع وأوفى بالعهد منهم..." [3]، وقال: وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج"[4].

3 – قال فيهم المبرّد: والخوارج في جملة أصنافها تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظّاهرة"[5].

مناقشة آراء الفريقين :

1 – بالنسبة لأثر ابن لهيعة قد جاء بطرق مختلفة، وفيها توضيح بأنّ الشيخ التائب هو من الخوارج، إلاّ أنّه قد جاءت رواية أخرى عن أبي لهيعة، لم تذكر بأنّ الشيخ التائب هو من الخوارج، بل تكتفي بأنّه من أهل البدع، فقد روى الخطيب بسنده عن أبي عبد الرّحمن المقري قال: سمعت ابن لهيعة يذكر أنّه سمع رجلا من أهل البدع رجع عن بدعته، فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنّا كنّا إذا رأينا رأيا جعلناه حديثا "[6].

" فقد صرّحت هذه الرواية على أنّ الشيخ من أهل البدع، ولم تخصّه بأنّه من الخوارج إذ البدع أعمّ من أن تكون بدعة الخوارج"[7].

2 – بالنّظر إلى طرق الرواية يمكن القول بأنّ الرواية الواردة بلفظ"من أهل البدع "، هي الأصل، وأن الرواية التي ورد فيها لفظ"الخوارج "، قد جاءت بالمعنى حسب تأويل الرّاوي.

وبناء على ماتقدّم، فإنّه لم يثبت من وجه صحيح، ما يدلّ على أنّ الخوارج وضعوا الحديث.

---

[1] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 130 ، عجاج الخطيب ، السنة قبل التدوين ، ص 205 ، وانظر أكرم ضياء العمري ، بحوث ودراسات تاريخ السنة المشرفة ، ص (30–31)

[2] – أحمد بن تيمية ، المنتقى من منهاج الاعتدال ، مختصر "منهاج السنة النبوية" ، اختصره محمد بن عثمان الذهبي ، ت: محب الدين الخطيب ، ط3 ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 23

[3] – أحمد بن تيمية ، المنتقى من منهاج الاعتدال ، ص 276

[4] – أحمد بن تيمية ، المنتقى من منهاج الاعتدال ، ص 278

[5] – المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م ، 142/2

[6] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 123

[7] – عمر فلاتة ، الوضع في الحديث ، مؤسسة حماده للخدمات والترجمة ، بيروت ، 1981م ، 233/1

أدلة الفريق الثاني:

1 – شهادة جماعة من أئمة الحديث وعلماء الأمة بصدق الخوارج، وترفعهم عن الكذب وصحة الحديث فهذه الأمور كلّها مجتمعة، تدلّ على أنّ الخوارج لم يقعوا في حمأة كذب، و لم يصرف عنهم التحرّج على رسول الله ﷺ "[1].

2 – بالنظر في كتب الموضوعات، لايجد لآراء الخوارج التي بنو عليها مذهبهم، ذكرا في تلك المؤلّفات.

3 – كثير من طوائف الخوارج يحتجون بالقرآن، لا بالسّنة.

4 – من أصول الخوارج أنّ مرتكب الكبيرة من الذّنب كافر، والكذب عندهم من الكبائر ولذا فهم يكفّرون الكاذب.

5 – كان الخوارج بدوا جفاة، فلم يكن وسطهم بالوسط الذي يتدسّ فيه أفراد من الشعوب الأخرى كاليهود، وأصحاب الضّلالات كالزنادقة، الأمر الذي لم تسلم منه الشيعة، حيث ألدسّ فيهم عدد من المضلّلين ووضعوا الكثير من الأحاديث.

6 – المشهور عن الخوارج في حلافهم مع خصومهم، المحاربة بالسّيف، لا بالجدال والمناظرات والأقوال المزوّقة، مما يضطرهم إلى تدعيم آرائهم بالحجج المكاذبة والأحاديث المختلقة والوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ[2].

وقد اتفق العلماء على كذب الروافض في الحديث، واختلفوا في الخوارج، وكل ذلك يؤكّد نفي تهمة الوضع في الحديث عن الخوارج.

الوضع عند الشيعة:

انتهز بعض الفسقة والمغرضين والغلاة، الانتساب إلى التشيع، فوضعوا أحاديث كثيرة ونسبوها إلى الرّسول ﷺ والأئمّة من أهل بيته، قال ابن حديد شارح نهج البلاغة: إنّ أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلمّا رأت البكرية ما صنعت الشيعة، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث"[3].

ومن أهمّ الأسباب التي أدّت إلى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة عند الإماميّة، هي:

---

[1]- عتر فلاتة ، الوضع في الحديث ، مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ، 1981م ، 237/1 ، 238

[2]- عتر فلاتة ، الوضع في الحديث ، 236/1 - 237

[3]- شرح نهج البلاغة ، ابن أبي حديد ، ت: نور الدين شرف الدين والشيخ محمّد محليل ، دار الفكر، بيروت ، 26/3

السّبب الأول: التساهل في الإسناد.

السّبب الثاني: التأخّر في العمل بقانون الرّواية.

السّبب الثالث: الغموض والأسرار التي اكتنفت غيبة الإمام.

السّبب الرابع: انتحال التشيع من الزنادقة والكذابين.

الوضع عند أهل السنة:

قابل بعض الفسقة والجهلة من أهل السنّة، موجة الأحاديث الموضوعة التي تنصر المذهب الشيعي، وخاصّة في ذكر فضائل الأئمّة، وتحطّ من قدر الخلفاء الراشدين، وتطعن في الصّحابة رضوان الله عليهم، بأحاديث أخرى موضوعة، في مناقب أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، قال الدكتور محمّد عجاج الخطيب: لقد رأى بعض الوضاعين من الأحزاب الأخرى أن هذه الأحاديث تنقص أبابكر وعمر وعثمان ومعاوية، فوضعوا مقابلها أحاديث أخرى، ترفع من شأن الشيعيين ومعاوية"[1].

2 – أسباب مذهبية[2]:

كان للتعصّب المذهبي أثر واضح في الوضع في الحديث، حيث عمد بعض الفسقة وأصحاب الأهواء والمقلدين، إلى الوضع في الحديث، نصرة للمذهب، ولم يكتف الواضعون بوضع الأحاديث في مناقب أئمّتهم، وفي تأييد آرائهم الفقهية، بل تجاوز ذلك إلى الوضع في تفضيل قبيلة على أخرى، وجنس على جنس، وبلد على بلد، ولون على لون، ولغة على لغة، وقد غفل هؤلاء عن أنّ كلّ ماوضعوه يصارض مع أصول الإسلام، وأنّ صيارفة الحديث لهم بالمرصاد.

3 – الزندقة:

لما عجز الأعداء عن مواجهة الإسلام وكسر شوكته، لجأوا إلى أسلوب آخر للانتقام منه فاتخذوا الزندقة[3] وسيلة لإضعافه من داخله، وكان هؤلاء الزنادقة قد خبروا المجتمع الإسلامي ورأوا التعظيم الكبير الذي يوليه المسلمون على اختلاف مذاهبهم، لحديث الرسول ﷺ، لذلك ركّزوا على الوضع في الحديث ليحقّقوا أمرين:

الأوّل: تشويش الأفكار والمفاهيم والمعتقدات، فيكثر الخلاف بين المسلمين.

---

[1] – الدكتور محمّد عجاج الخطيب السنة قبل التدوين، ص 199

[2] – انظر الشيخ محمّد أبو زهو، الحديث والمحدّثون، ص(80 – 82)

[3] – انظر ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ت: ودراسة الدكتور الربيع بن هادي عمير، ط2، دار الراية، الرياض 1988م 851/2

الثاني: استمرار الصراع بين المسلمين، والاقتتال فيما بينهم، وكسر وحدتهم.

4 – القصاصون[1] :

لازمت ظاهرة القصص، الوضع في الحديث، حيث كان هدف بعض القصاص، جمع المال وطلب الدنيا فأدى بهم ذلك إلى عدم التثبت في نقل أخبار السابقين، وخلط الحق بالباطل بل إلى الوقوع في كبيرة الكذب في الحديث، لشدّ النّاس إليهم، واكتساب المال الكثير.

5 – الترغيب والترهيب[2]:

قامت طائفة ممن تنتسب إلى الزّهد والصّلاح، بوضع أحاديث، ترغّب النّاس في العبادات وتحثّهم على الإقبال عليها، وترهّبهم من اقتراف المعاصي، والابتعاد عنها، فأفرطوا في الثواب العظيم على أعمال لاتتعدّى المباح، والعقاب الشديد على أمور لاتتجاوز المكروه، واشتدّ انغماسهم في تلبيسات إبليس، فادعوا وضع الحديث حسبة، وأنّهم في وضعهم للحديث، لا يكذبون على الرسول ﷺ بل يكذبون له، و لم يتركوا أمرا من أمور النّاس في العبادة أو الأخلاق إلاّ ووضعوا فيه حديثا، وخاصّة في فضائل القرآن، وتشريع صلوات في أيّام ومناسبات خاصّة، وأكثروا من البدع والفساد، فضلّوا، وهم يظنّون أنّهم يحسنون صنعا.

6 – العصبية بأنواعها:

كانت العصبية حاضرة بقوّة، في الإطاحة بحكم الدولة الأموية، حيث اعتمد العباسيون على العنصر الفارسي الموالي لهم، والمعادي للأمويين، ثم انقلب الصراع بين العرب والفرس، وظهرت الشعوبية التي أدت إلى اتساع دائرة الوضع في الحديث، حيث استغلت هذه النزعة البغيضة، في تأليف الكتب في مثالب العرب، ومفاخر العجم، ثم طرقوا باب الوضع في الحديث، ورواية الأكاذيب، فوضعوا طائفة من الأحاديث في الحطّ من العرب، وأخرى في فضل الفرس وعلمائهم وبلدانهم[3].

7 – التقرّب من الحكام[4]:

التقرّب إلى الحكّام وسيلة يلجأ إليها بعض النّاس، لتحقيق أغراضهم، فتصغر نفوسهم ويلتمسون رضا الحاكم، ويتنازلون عن أخلاقياتهم، بل إنّ صنفا من هؤلاء المتزلفين، نسوا مراقبة الله لهم، فتلاشت أخلاقهم تماما، وطرقوا كلّ الأبواب طلبا لرضا الحاكم عنهم، و لم يتورّعوا عن مدحهم الكاذب له، حتى سقطوا في هاوية الكذب على رسول الله ﷺ.

---

[1] – انظر ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، 856/2

[2] – انظر ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، 857/2

[3] – انظر الشيخ محمّد أبو زهو ، الحديث والمحدّثون ، ص 334

[4] – انظر السيوطي ، تدريب الراوي ، ص 187 ، وابن القيم ، المنار المنيف ، ص (106 – 107)

الفصل الثالث

نظرة نقدية للإنتاج الفكري في نقد المتن عند المعاصرين

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: دراسات في نقد المتن

المبحث الثاني: دراسة نقدية لكتاب "مقاييس نقد متون السنّة"

المبحث الأول

دراسات في نقد المتن

موضوع نقد المتن من الموضوعات التي كثر الكلام حولها في السنوات الأخيرة، إذ يتصور الدارس في أوّل وهلة أنّ هذا الموضوع قد أشبع بحثا ولم يعد هناك حاجة إلى مزيد بحث فيه لكن بعد التدقيق فيما كتب، أدركت أنّ مجال البحث في الموضوع مازال واسعا، والكثير من قضاياه تحتاج إلى بحث، وتحقيق وتقعيد وصياغة.

ويمكن تصنيف ماكتب في الموضوع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

المقالات التي تحدّثت عن نقد المتن الحديثي كثيرة[1]، لكن الغالب على هذه المقالات التكرار لما ذكر في الدراسات السابقة، واختصاره والاقتصار بعض الأمثلة من الأحاديث، لبيان تطبيق مقاييس نقد المتون، باستثناء مقال الدكتور خالد الدريس، فإنّ صاحب هذا المقال تناول جهود النقّاد في نقد المتن الحديثي، كما دعا إلى بيان جهود علماء الجرح والتعديل في نقد المتن الحديثي، ولقد استأنست باقتراحاته في صياغة خطة هذا الموضوع.

وبعضها مقالات تنظيرية لم تقدّم شيئا عمليا يستند إليه أو يعمل به عند الحاجة.

القسم الثاني:

1 - دراسات المستشرقين ومن تأثر بهم كأحمد أمين ومحمود أبو رية.

2 - دراسات خصّصت للردّ على شبهات المستشرقين ومن تابعهم[2].

القسم الثالث:

دراسات خاصّة بنقد المتن، ومنها:

*مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنّة المدميين.

---

[1] - أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، د. الدكتور عمر المحمال، جامعة المدينة المنورة، دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن، أمين عمر دغمش. نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرواة، الدكتور خالد منصور الدريس.

[2] - المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة، نقد الحديث سنده ومتنا، لقمان السلفي، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، د. نجم عبد الرحمن خلف.

*نقد المتن الحديثي للإدلبي.

*جهود المحدّثين في نقد المتن للحوالي.

*مقاييس نقد متون السنّة للمهيني.

1 – مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات، للدكتور مسفر غرم الله الدميني

بدأ الباحث كتابه بمقدمة ثم تمهيد حول أهمية نقد متون السنّة، ومدى عناية المحدثين، وأعلامهم بنتائجه ثمّ ذكر ترجمة لابن الجوزي، وبيّن مكانته بين العلماء، ومقاييسه في نقد المتون من خلال كتابه الموضوعات الذي اشتمل على المقاييس التالية:

المقياس الأول: عرض الحديث على القرآن الكريم.

الثاني: عرض الحديث على السنّة الصّحيحة.

الثالث: اشتمال الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول.

الرابع: مناقضة الحديث للأصول.

الخامس: عرض الحديث على الوقائع التاريخية الثابتة.

السادس: ركاكة ألفاظ الحديث وبعد معناه.

السابع: دلالة الحديث على مشابهة الخالق للمخلوق.

الثامن: مخالفة الحديث للطب والحكمة.

التاسع: مخالفة الحديث للإجماع.

ثم أورد الباحث مثالا آخر لابن الجوزي في غير كتاب الموضوعات، ينتقد فيه حديث الخضر وحكم بوضعه مستدلا بالقرآن والسنّة وإجماع المحقّقين، وعلّق الباحث على ذلك بقوله: فهذا لايصلح مقياسا لأنّه غير منضبط، وأما المعقول وجعله مقياسا له[1]، فهذا يحتاج إلى زيادة بيان ودراسة.

ثمّ ختم البحث بقوله: هذا ما استطعت استخلاصه وبيانه من مقاييس أصّلها ابن الجوزي في نقد متون السنّة من خلال كتابه" الموضوعات".

---

[1]– الدميني، مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة، ص(130 – 131)

2 ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام شمس الدين محمّد بن أبي بكر بن قيم الجوزية(691 هـ - 751هـ)

يعدّ هذا الكتاب الوحيد المفرد لنقد المتون، ومقاييس النّقد، بل يعدّ من أدقّ الكتب وأجمعها في هذا الباب، إلا أنه قرن في بعض المواضع بين نقد الإسناد، ونقد المتن في حديث واحد، كما تعرّض لأسانيد أحاديث كثيرة حكم عليها بالوضع.

وقد ذكر ثلاثة عشر مقياسا من مقاييس نقد المتون، وهي:

1 ــ مخالفة الحديث صريح القرآن الكريم.

2 ــ مخالفة المتن للسنّة الصّريحة.

3 ــ مخالفة المتن للأصول الشرعية.

4 ــ مخالفة المتن للعقل.

5 ــ مخالفة المتن للحس.

6 ــ ركاكة المتن.

7 ــ مخالفة المتن للتاريخ.

8 ــ اشتمال المتن على الخارقات.

9 ــ بطلان متن الحديث في نفسه.

10 ــ عدم مشابهة المتن لكلام الأنبياء.

11 ــ أن يكون متن الحديث أليق بكلام الأطباء.

12 ــ اشتمال المتن على المسامحة.

13 ــ توفر الدواعي على نقل الحديث في الجمع ثم لا ينقل.

وبعد هذه القواعد الدقيقة، ذكر ابن القيم كليات جامعة وضوابط لمعرفة الحديث الموضوع، منها:

1 ــ كل أحاديث ذمّ الأولاد، كذب.

2 ــ كلّ أحاديث التواريخ المستقبلية، كذب.

3 ــ كل أحاديث مدح العروبة، كذب.

4 ــ أحاديث الاكتحال والتزين والتوسعة والصلاة....لايصح منها شيء[1].

3 ــ منهج نقد المتن عند علماء الحديث للدكتور صلاح بن أحمد الأدلبي

يشتمل هذا البحث على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

التمهيد: تكلّم فيه عن أهمّية الموضوع وصعوبة البحث فيه، وذكر لمحة موجزة عن الإنتاج الفكري المتعلّق بالموضوع، ثم عرّف بالمصطلحات الأساسية في الدراسة.

الباب الأول: الظواهر الموجبة لاعتماد نقد المتن، وقد تضمّن فصلين:

الأول: انتشار ظاهرة الوضع في عصر الرواة.

والثاني: انتشار ظاهرة الوهم في عصر الرواية.

وقد تكلّم عن ظهور الوضع، وذهب إلى ترجيح القول ببدايته زمن النبوّة....ثم ذكر أسباب الوضع وقسّمها إلى فرعين:

الفرع الأول: الأسباب المقصودة.

الفرع الثاني: الأسباب غير المقصودة، وذكر فيها وقوع الوهم والغلط من الراوي، والدسّ في كتاب الراوي وهو لايشعر.

ثمّ تكلّم عن ظاهرة الوهم في عصر الرواية، باعتبارها سببا مهما من الأسباب الموجبة لاعتماد نقد المتن، فتناولها في عصر الصّحابة ثمّ فيمن بعدهم، ثمّ وقوع الوهم عند الرواة.

وهو يرى أنّ العوامل المساعدة على وقوع الوهم هي:

أ- قلة التدوين.

ب- الرواية بالمعنى.

ثمّ تكلّم عن جهود علماء الحديث في تتبع أوهام الرواة، باشتراط الضبط في توثيق الراوي واحتراز المحدثين على أوهام الثقات بالانتقاء من رواياتهم، ثمّ ساق عدّة أمثلة لأوهام الرواة.

ج- الوهم بالنقل من الإسرائيليات.

---

[1] ــ ابن القيم ، انظر المنار المنيف ، ص 102 وما بعدها.

وأما الباب الثاني فقد تحدّث فيه على مدى اعتماد نقد المتن عند الصّحابة وعلماء الحديث وضمّنه فصلين:

الأول: اعتماد نقد المتن عند الصحابة.

الثاني: اعتماد نقد المتن عند علماء الحديث

أما الباب الثالث، فقد خصّصه للحديث عن معايير نقد المتن عند علماء الحديث، حيث جمعها في أربعة فصول:

الأوّل: عدم مخالفة القرآن الكريم.

الثاني: عدم مخالفة الثابت من الحديث والسيرة النبوية.

الثالث: عدم مخالفة العقل أو الحسّ أو التاريخ.

الرابع: كونه مما يشبه كلام النبوة.

وذكر في الخاتمة النتائج الذي توصّلت إليها هذه الدّراسة، ومنها:

1- عدم اختلاف علماء الحديث في معايير نقد المتن نظريا.

2- احتمال اختلاف أنظارهم عند التطبيق.

3- عدم التلازم بين صحّة السّند وصحّة المتن.

4- اعتماد علماء الحديث على نقد المتن في دراسة الرّجال، وفي دراسة القواعد الاصطلاحية في علم الحديث.

5- نقد أحاديث في الصّحيحين لايقلّل من شأن الكتابين.

الملاحظ على الدراسات السابقة رغم أهميتها وقيمتها العلمية، مايلي:

1- عدم الشمولية.

2- تغليب جانب نقد المتن عند المدارس الفقهية، على نقد المتن عند المحدثين.

3- ادعاء تقصير المحدثين في نقد المتن[1].

[1]- انظر كتاب الدكتور صلاح بن أحمد الإدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث.

4- عدم البيان لجهود علماء الجرح والتعديل في نقد المتون، بل ذهب بعض الباحثين إلى أن كتب الجرح والتعديل والعلل، لا يوجد فيها نقد لمتون الحديث[1].

5- يلاحظ عدم الخلاف بين المحدثين في نقد المتون من الناحية النظرية، بل الخلاف يكمن عند التطبيق.

6- عدم تحرير مفهوم نقد المتن الحديثي.

7- عدم إعطاء تعريف منضبط لمعايير نقد المتن عند المحدثين.

8- الفصل بين النظر الفقهي والنظر الحديثي لدى الناقد.

9- إغفال جهود الأئمة النقاد في نقد المتن الحديثي، وقد اخترت أحد هذه الأبحاث نموذجا لبيان أوجه القصور في الدراسات المعاصرة، وهذا لا يعني الحطّ من قيمة البحث أو مكانة صاحبه، فالهدف من النقد في هذه الرسالة هو البناء والتقويم، لإظهار الرؤية الصحيحة لدى المحدثين في هذا المجال.

[1]- منير الدمين، مقاييس نقد متون السنة.

المبحث الثاني

دراسة نقدية لكتاب "مقاييس نقد متون السنة"، للدكتور مسفر غرم الله الدميني

أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه في الحديث، وسأقتصر في التعريف بهذا الكتاب على جانب واحد، وهو نقد المتن عند المحدثين.

كانت خطة الباحث في هذا الكتاب إجمالي:

مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

تكلّم في الباب الأوّل عن بداية نقد المتن عند الصحابة، مستخلصا المقاييس المعتبرة عندهم حيث حصرها في ثلاثة أصول، هي:

1 – عرض الحديث على القرآن الكريم.

2 – عرض الحديث على ماصحّ من سنة رسول الله ﷺ.

3 – مقياس ثالث وهو النظر العقلي.

وأما الباب الثاني فقد تكلّم فيه عن مقاييس النقد عند المحدثين، وهي:

الأوّل: عرض الحديث على القرآن.

الثاني: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض.

الثالث: عرض السنّة بعضها على بعض.

الرابع: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية من الأحاديث التي طبقوا عليها هذا المقياس.

الخامس: ركاكة لفظ الحديث وبعد معناه.

السادس: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة.

السابع: اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل.

وأمّا الباب الثالث فقد خصّصه للحديث على مقاييس نقد المتن عند الفقهاء، وهذا لايخصّ موضوعنا.

الخاتمة ذكر فيها نتائج البحث ومنها:

أنّ المقاييس الأربعة الأولى، كان استعمالها عند المحدّثين كثيراً، وأمّا الثلاثة الأخيرة فلم تحظ بمثل ذلك القدر، ولم تطبق على جميع الكتب، وغالبا ما تستخدم عند ضعف الأسانيد، ودعا الباحث إلى تطبيقها بشكل أوسع على جميع المصنّفات دون استثناء، وذلك استناد إلى ما أصّله المحدّثون من أنّ صحّة الإسناد ليست موجبة لصحّة المتن.

ويرى أنّ المقياس الثاني (عرض الروايات الواردة في حديث واحد) بعضها على بعض، يظهر عدة نتائج مهمّة ذات أثر كبير في تصفية الأحاديث، مما يمكن أن يعلق به من زيادات الرواة وإدراجاتهم.

كما يرى الباحث أنّ المقياس الرابع من أقوى المقاييس صدقا في نتيجته، خاصّة إذا كانت تلك المعلومات يقينية.

هذا محتوى ما ذكره الباحث بإيجاز.

الملاحظات النقدية حول هذه الدراسة

يقول الباحث في المقدمة: لا شكّ أنّ المحدّثين قد أصّلوا المقاييس التي يعرف بها مدى صحّة تلك الأسانيد، وكان نقدهم للرّجال وتتبعهم لأحوالهم عملاً عظيماً، وكتبهم في أحوال الرجال وعلل الحديث كثيرة جداً، وفيها نقد مفصّل وليس مؤصّلة يراعونها عند نقدهم أسانيد الأحاديث المختلفة لكن من يطالع كتب العلل والرجال لا يجد فيها نقداً لمتون الحديث، أمّا كتب الموضوعات فلعل ابن الجوزي من أوائل الذين جمعوا بين الأمرين، فكان ينقد الحديث أوّلاً بالنظر إلى إسناده، ثمّ يعقبه غالباً بنقد متنه، وتابعه في ذلك كثير من المحدّثين، حتى جاء ابن القيم فذكر القواعد والأمارات التي يعرف بها وضع الحديث بالنظر إلى متنه، وكتب في ذلك كتابه: "المنار المنيف"، وكانت مقاييس المحدّثين في نقد المتون غير واضحة لمن يطالع كتبهم ومصنفاتهم فلم يفردوها بالتدوين، وليس في ذلك - فيما أعلم - غير كتاب ابن القيم مع أنّ كتبهم في علل الحديث من الكثرة بمكان، لذا رأيت أن أوضح مقاييسهم في نقد المتون، وبالاطلاع على دراسات الفقهاء والأصوليين لمتون السنّة، ظهر أنّ لهم جهداً مبذولاً في هذا الجانب، حيث تتضح عندهم مقاييس نقد المتون وضوحا تاما"[1].

أوّلا: أشار الباحث إلى أنّ كتب العلل والرجال ليس فيها نقدا للمتون!!! وهذا ادعاء غريب، إذ هذه الكتب متوفرة بين أيدينا، وتشهد أنّ هذا الكلام مخالف للواقع[2].

---

[1] - منير الدمني ، مقاييس نقد متون السنة ، ص(5-6)

[2] - انظر علل ابن المديني، والتاريخ الكبير للبخاري ، والتمييز للإمام مسلم ، والعلل لابن أبي حاتم الرازي.

ثانيا: قال الباحث: أما كتب الموضوعات فلعلّ ابن الجوزي من أوائل الذين جمعوا بين الأمرين فكان ينقد الحديث أولاً بالنظر إلى إسناده ثم يعقبه غالباً بنقد متنه، وتابعه في ذلك كثير من المحدثين، حتى جاء ابن القيم فذكر القواعد والأمارات التي يعرف بها وضع الحديث بالنظر إلى متنه، وكتب في ذلك كتابه: "المنار المنيف"[1].

وهذا الكلام غير مسلّم به، لأنّ المتتبع لجهود العلماء في مقاومة الوضع في الحديث النبوي يدرك أنها كانت في زمن مبكر جدًا، حيث ازداد الحذر والتوقي في حفظ السنّة بعد الفتنة[2].

وقواعدهم في الحكم على الحديث الموضوع وتطبيقاتهم لها مبثوثة في مؤلفاتهم، وذلك كلّه كان قبل مؤلّف ابن القيم(751هـ) "المنار المنيف".

وقد انتهج العلماء في مقاومة الوضع طرقا شتى، منها:

1 – الاحتياط في قبول الأخبار، والحرص على الأخذ عن الأثبات الثقات:

روى مسلم بسنده عن محمّد بن سيرين قال: إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم"[3].

وكان مالك بن أنس (ت: 179هـ) يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذّاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإذا كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث"[4].

2 – بيان حال رواة الحديث:

قام الأئمّة النقاد بمقاومة الوضع حسبة، عن سعيد بن جبير قلت: لابن عباس إنّ نوفا البكالي يزعم أنّ موسى ليس بموسى بني إسرائيل، إنما هو موسى آخر ؟ فقال: كذب عدوّ الله"[5] فكان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله عزّ وجلّ"[6].

---

[1] – مسفر الدميني ، مقاييس نقد متون السنة ، ص6

[2] – انظر الباب الأول، الفصل الثاني، من هذه الدراسة ، ص 119

[3] – مسلم ، الجامع الصحيح ، المقدمة ، 11/1- 26

[4] – الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ط2 ، مؤسسة الرسالة، بيروت 1414هـ، 1994م ، 212/1.

[5] – الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ، 56/1 ، رقم122

[6] – ابن حبان ، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط2، 1402هـ ، 19/1.

قال الإمام مسلم: وإنما ألزمنا أنفسنا الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها مع أنّ الأخبار الصّحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يضطرّ إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع"[1].

3- المطالبة بالإسناد:

اهتمّ المحدّثون بالإسناد اهتماما كبيرا، لأنه بالنسبة للحديث كالأساس للبناء، وازداد هذا الاهتمام بعد الفتنة، عن ابن سيرين قال لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2].

وعليه يمكن القول بأنّ قواعد المحدثين في الحكم على الأحاديث نشأت في وقت مبكر، تزامنا مع بدء الرواية، إذ وضع الصّحابة قوانين للرواية، ومنها:

الإقلال من الرواية.

والاحتياط في قبول الأخبار.

والتثبت في السّماع.

والاهتمام بالإسناد.

قال الحاكم: فالطبقة الأولى منهم أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرّحوا وعدّلوا وبحثوا عن صحّة الروايات وسقيمها[3].

وخلال القرن الثالث الهجري، ظهرت دواوين السنّة التالية:

صحيح البخاري (ت: 256هـ).

---

[1] - مسلم، الجامع الصحيح، المقدمة، 71/1

[2] - مسلم، الجامع الصحيح، المقدمة، 11/1

[3] - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت1977م، 99/1.

صحيح مسلم (ت: 261هـ).

السنن لابن ماجه (ت: 237هـ).

السنن لأبي داود (ت: 275هـ).

الجامع للترمذي (ت: 279هـ).

السنن للنسائي (ت: 303هـ).

فإذا لم يكن مؤلفوها على علم بقواعد التصحيح والتضعيف، فكيف انتقوا وميّزوا صحيح الحديث من سقيمه؟!

وأمّا أنّ ابن القيم هو الذي أفرد هذه القواعد في مصنّف مستقل، فإنّ هذا لا يعني عدم وجودها قبله، وما قام به ابن القيم هو جمع وترتيب هذه القواعد والضوابط في مكان واحد، بعد أن كانت متناثرة في ثنايا الكتب [1].

ثالثا: قال الباحث : وكانت مقاييس المحدثين في نقد المتون غير واضحة لمن يطالع كتبهم ومصنّفاتهم فلم يفردوها بالتدوين، وليس في ذلك – فيما أعلم – غير كتاب ابن القيم مع أن كتبهم في علل الحديث من الكثرة بمكان، لذا رأيت أن أوضّح مقاييسهم في نقد المتون وبالاطلاع على دراسات الفقهاء والأصوليين لمتون السنّة، ظهر أنّ لهم جهداً مبذولاً في هذا الجانب حيث تتضح عندهم مقاييس نقد المتون وضوحا تاما".

وهذا الكلام غير دقيق، وادّعاء لا دليل عليه، ونظرة غير عميقة في تقييم جهود المحدّثين في نقد المتن وكان من نتائجها الفصل بين النظر الفقهي والنظر الحديثي في هذا العصر!!، وإنّ خير جواب على مثل هذه الادّعاءات يتمثّل فيما يلي:

يقول الأستاذ حمزة المليباري : إنّ المظاهر العلمية التي تميّز المرحلة الأولى تقطع بأنّ علوم الحديث اتضمّ جانبين:

---

[1] – انظر كتب الضعفاء ، التي تضمنت ذكر أحوال المجروحين من أهل الغفلة، والكذب، والوضع ؛ ككتاب الضعفاء للبخاري (ت: 256هـ)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت: 303هـ)، والضعفاء للعقيلي (ت: 322هـ)، والكامل في الضعفاء للجرجاني (ت: 323هـ)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ت: 385هـ). كما ألفوا في الأحاديث الموضوعة، ومن هذه الكتب: الأباطيل للجوزقاني ، (ت: 543هـ) وغيرها..) ، انظر الوضع في الحديث ، فلاتة 3/354.

فهذه الكتب وغيرها مما ألف قبل القرن الثامن الحديثي يشهد، وهذا مايثبت معرفة العلماء بقواعد وضوابط الحكم على الحديث ومعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

الجانب الأوّل ما يتعلّق بمعرفة الصّحيح والسّقيم وجميع ملابساته.

والجانب الثاني: ما يتصل بفقه الحديث وفهم معناه، ومن أبين البراهين التي تؤيد ذلك كتاب" الصّحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه أيامه"، الذي ألفه الإمام العبقري محمّد بن إسماعيل البخاري في مدّة استغرقت ست عشرة سنة، وكذا ما ظهر في عصره، وقبله، وبعده من المصنّفات والموطآت والسّنن والجوامع التي تمّ ترتيب أحاديثها على نسق فقهي، مما يدلّ على مدى اهتمام أصحابها المحدّثين بالجوانب الفقهية، ومدى تضلّعهم في قواعد الاستنباط الفقهي، ومدى قدرتهم العلمية على تميز الصّحيح من السّقيم، وكشف أخطاء الرواة فيما رووه، وكذب المغرضين والمتحاملين"[1].

فالعلماء الذين هم قادة الأمّة في دينها، وقدوتها ومرجعيتها عبر تاريخها الطويل، هم محدّثون فقهاء وفقهاء محدّثون، إلاّ أنّ منهم من غلب عليه الفقه فعرف به، رغم تقدّمه في الحديث ومنهم من غلب عليه الحديث، فعرف به، مع إمامته في الفقه، وهذا هو الأصل العام في جمهور المحدّثين والفقهاء، والعبرة بعموم العلماء دون خصوصهم، والشواهد على ذلك كثيرة منها:

الأوّل: ذكر الحاكم النيسابوري في معرض حديثه عن أنواع علوم الحديث، أنّ النّوع العشرين هو فقه الحديث، ثمّ بيّن أنّ المحدّثين فقهاء من الدرجة الأولى فقال: ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة مَنْ تبحّر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم"[2]، ثم أورد أدلّة كثيرة تشهد على حسن فهم المحدّثين، وتبحّرهم في الفقه ونباهتهم في الاستنباط.

الثاني: نقد المتن لا يستقيم إلا بالنّظر العميق في نصّ الحديث، والفهم الدقيق لمعانيه، لمعرفة المصحّف والمدرج والمقلوب والمنكر والشاذ والموضوع، والقواعد التي وضعها العلماء في معرفة الحديث الموضوع دليل قوي على اهتمام المحدّثين بفقه الحديث.

الثالث: المذاهب الفقهية التي تلقتها الأمّة الإسلامية بالقبول، أئمّتها فقهاء محدّثون، كالإمام أبي حنيفة النعمان صاحب المسند، إلا أنّ الأحاديث التي تجمّعت عنده كانت قليلة بالنسبة لمن بعده، ثمّ إنّ تشدّده الكثير في قبولها لانتشار الوضع في العراق، واجتهاداته الكثيرة فيما لا نصّ فيه، جعل الكثيرين لا يبصرون الجانب الحديثي في شخصيته، فنسبوه إلى أهل الفقه والرأي، والإمام مالك بن أنس صاحب الموطّأ الذي كان إماما في الفقه، وإماما في الحديث، وإماما في السّنة، والإمام محمّد بن إدريس الشّافعي ناصر

---

[1]- حمزة المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ط2، دار ابن حزم، 2003م، ص54

[2]- محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1979م، ص63 وما بعدها.

الحديث، وفقيه الملّة، كان أديبا شاعرا، فقيها محدّثا ولاح نجمه في الآفاق، وصار إماما متّبعا، وقصده النّاس من مئتي البلدان ينهلون من علمه[1]، وهو أوّل من تكلّم في أصول الفقه[2]، وكتب فيه مؤلّفا كاملا، بعد أن كانت أبحاثه متفرقة، وتميّزت طريقته في استنباط الأحكام الفقهية، بالجمع بين الحديث والرأي[3].

والإمام أحمد بن حنبل مؤلّف المسند، كان محدّثا فقيها، وغلبت عليه شهرة الحديث على الفقه مع أنّه كان إماما في كليهما، وهو من كبار تلامذة الإمام الشافعي الذي يقول فيه: خرجت من بغداد، وما خلفت فيها أحدا أتقى ولا أورع، ولا أفقه ولا أعلم من أحمد بن حنبل"[4].

والإمام أبو محمّد بن حزم الظاهري، الذي كان "حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً من الكتاب والسنّة، بخطّه من تآليفه نحو أربعمائة مجلّده تشتمل على ثمانين ألف ورقة، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنّفات والمسندات كثيرا، وسمع سماعا جمّا"[5].

الرابع: كتب مصادر السنّة النبوية شاهدة لأصحابها بالتضلوع في الحديث والفقه، فأوّل مصنّف في الحديث هو الموطأ الذي كان صاحبه إماما في الفقه والحديث، وأصحّ كتاب في الحديث الجامع الصحيح للإمام البخاري الذي لا خلاف في إمامته في الفقه والحديث وكذلك الإمام مسلم وأبو داود والترمذي والإمام النّسائي وابن ماجة، بل حتى شرّاح هذه الكتب كالحافظ ابن عبد البرّ، والحافظ ابن حجر والحافظ العيني، والإمام النّووي، والإمام الخطّابي، والقاضي أبو بكر ابن العربي، والمباركفوري، والإمام السيوطي، هؤلاء جميعا وغيرهم كثير، كانوا محدّثين فقهاء.

الخامس: شكّلت تراجم العلماء وسيرهم، ثروة علمية هائلة، تتجلّى فيها بوضوح شخصية جمهور المحدّثين الفقهاء، وتدحض بالأدلّة الدامغة شبهة اتّهامهم بقلة الفهم والفقه، والتي هي أوهن من بيت العنكبوت، وبيّنت كيف أنّ المحدّثين الفقهاء كثيرون في كلّ قرن، فمن أشهرهم في القرن الثاني

---

[1]- انظر عبد الرحمن بن محمّد العليمي ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، ت: محمّد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، القاهرة ، مصر ، 1963م ، 63/1 ، 64 ، 65

[2]- انظر عبد الرحمن بن محمّد العليمي ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، 71/1

[3]- انظر الإمام فخر الدين الرازي، مناقب الإمام الشافعي ، ت: الدكتور أحمد حجازي ، ط1 ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، 1986م ، ص 66 ، وانظر الشافعي حياته وعصره ، الإمام محمّد أبوزهرة ، ط2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1944م ، ص (69 ، 158 ، 162 ، 163)

[4]- انظر عبد الرحمن بن محمّد العليمي ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، 18/1، وانظر الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 70

[5]- ابن بشكوال خلف بن عبد الملك ، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم ، نشره وصحّحه السيد العطار الحسيني ، 1374هـ ، 415/2.

الهجري: يحي بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح، وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج، وعبدالرحمن بن مهدي، والأوزاعي والليث بن سعد[1].

وفي القرن الثالث الهجري: علي بن المديني، ويحي بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو زرعة الرازي وابن جرير الطبري، والبخاري، ومسلم وابن قتيبة الدينوري، وأصحاب السنن الأربعة: أبو داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[2]، ومن جاء من بعدهم كابن تيمية وابن القيم وغيرهم الذين منهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

1- عياض بن موسى بن عياض اليحصبي القاضي أبو الفضل فقيه محدّث، له تآليف منها: كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"[3].

2- محمّد بن عتاب من أهل قرطبة يكنى أبا محمّد وهو آخر الشيوخ الجلّة الأكابر بالأندلس في علوّ الإسناد وسعة الرواية، كتب بخطه علماً كثيراً وكثر أخذ الناس عنه عُرف بصبره ومواظبته في القعود للناس، توفي سنة 520هـ"[4].

وقد وصف ابن بشكوال مجالس محمّد بن عتاب الحديثية فقال: وكانت الرّحلة في وقته إليه ومدار أصحاب الحديث عليه لتفقّهه وجلالته، وعلوّ سنده، وصحّة كتبه، وكان صابراً على القعود للناس مواظباً على الإسماع بمجلس لهم يومه كله، وبين العشائين، وطال عمره، وسمع منه الآباء والأبناء والكبار والصغار وكثر أخذ الناس عنه وانتفاعهم به"[5].

3- سليمان بن خلف، أبو الوليد الباجي المالكي الحافظ، وقد برع في الحديث وعلله ورجاله وفي الفقه وغوامضه وخلافه قال ابن حزم : لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلاّ مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم، توفي رحمه الله بالمرية سنة 474هـ"[6].

4 - محمّد بن إبراهيم بن موسى، يعرف بابن شقّ الليل، من أهل طليطلة، قال فيه ابن بشكوال: وكان فقيها عالماً إماماً متكلما حافظا للفقه وللحديث قائما بهما، متقناً لهما، إلاّ أن المعرفة بالحديث وأسماء

---

[1]- أبو زهو ، الحديث والمحدثون ، ص387.

[2] - أبو زهو ، الحديث والمحدثون ، ص342.

[3] - أحمد بن يحي بن أحمد بن عميرة الضبي ، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، ص437 .

[4] - ابن بشكوال ، الصلة 348/1 .

[5] - ابن بشكوال ، الصلة 2/ 348 .

[6] - ابن بشكوال ، الصلة ، 200/1 - 201

رحاله والعلم بمعانيه وعلله كان أغلب عليه وكان مليح الخط جيد الضبط من أهل الرواية والدراية والمشاركة في العلوم وكان أديباً شاعراً مجيداً لغوياً نحوياً فاضلاً، توفي بطليرة سنة 455هـ"[1].

5 – عبد الله بن محمّد بن يوسف الأزدي الحافظ، يُعرف بابن الفرضي من أهل قرطبة، يكنى أبا الوليد حدّث عنه أبو عمر بن عبد البر الحافظ وقال: كان فقيها عالماً في جميع فنون العلم في الحديث، وعلم الرجال، وله تواليف حسان.....قال أبو مروان بن حيان: الفقيه الراوية الأديب الفصيح أبو الوليد عبد الله بن محمّد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي...ولم نُر مثله بقرطبة من سعة الرواية وحفظ الحديث ومعرفة الرجال توفي سنة 403هـ "[2].

6 – علي بن محمّد بن مروان الجذامي يعرف بابن نافع من أهل المرية، كان فقيها حافظاً للرأي وحدّث وسمع منه، توفي سنة 466هـ [3].

7 – أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن الجبّاب، قال فيه القاضي عياض: كان إماماً في فقه مالك وكان في الحديث لا ينازع، سمع منه خلق كثير، توفي سنة 312هـ"[4].

8 – بقي بن مخلد القرطبي الذي عرّف أهل الأندلس بمسند ابن أبي شيبة في علم الحديث وكان مجتهداً غير مقلّد لأيّ مذهب من المذاهب الفقهية، بل صار يدعو إلى الكتاب والسنّة مباشرة، وهذا ما جعل أهل الأندلس يتعصّبون عليه فدفعهم عنه أمير الأندلس محمّد بن عبد الرّحمن المرواني واستصحّ كتبه توفي سنة 276هـ [5].

9 – الإمام أبوقاسم بن محمّد بن قاسم البياني الأندلسي القرطبي، شيخ الفقهاء والمحدّثين، كان إماماً مجتهداً لا يقلّد أحداً، وهو مصنّف كتاب"الإيضاح في الردّ على المقلدين"، توفي سنة 276هـ "[6].

السادس: إنّ المحدّثين لهم فضل السبق في ترتيب الأحكام الشرعية على الترتيب الفقهي، سواء كانت حديثية أو فقهية، لأنهم أوّل من بدأ بالتأليف، كما أنّ تراجم الأبواب في كتب الحديث تتضمّن فقه أصحابها، حتّى قيل فقه البخاري في تراجمه.

---

[1] – ابن بشكوال ، الصلة ، 539/2

[2] – ابن بشكوال ، الصلة ، 251/1

[3] – المرجع السابق ، 426/2

[4] – ابن بشكوال ، الصلة ، 815/3

[5] – أحمد بن محمد المقري التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ت: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت 1968م ، 47/2

[6] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 648/2 .

الباب الثاني
مظاهر عناية علماء الجرح والتعديل بنقد المتن

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: صيانة ألفاظ المتون

الفصل الثاني: صيانة معاني المتون

الفصل الثالث: معايير نقد المتن عند المحدثين

الفصل الأول
صيانة ألفاظ المتون

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أحوال الرواة ومراتبهم

المبحث الثاني: الاهتمام بسلامة المتن من العيوب المتنية

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية من اهتمام النقاد بألفاظ الحديث

المبحث الأول

أحوال الرواة ومراتبهم

تمهيد:

اهتمّ الأئمّة النقّاد بنقد المتن، اهتمامهم بنقد السند، بل إنّ نقد المتن كان أسبق من نقد السند وجودا حيث وضع الصّحابة – رضي الله عنهم– الأسس الأولى لنقد متن الحديث كما بيّنته سابقا[1].

ثمّ توسّع المحدّثون بعد ذلك في النقد لتزايد الحاجة إليه، فبرز عدد من النقّاد تحمّلوا هذه المسؤولية[2] والنّاظر في صنيعهم يجد أنّهم يتعاملون مع الحديث النبوي باعتباره وحدة واحدة(سندا ومتنا)، لأنّ معرفة أحوال الرواة، والعلم باتصال الإسناد وانقطاعه، تفيد في النظر في متن الحديث، والحكم عليه بما يناسب.

يقول د.الجوابي: إنّ بين متن الحديث وإسناده ارتباط وثيق الصلة، فما السند إلاّ طريق للمتن ولا يقبل من محدّث بعد نشوء الإسناد والتزامه، أن يحدّث بدونه، بل إنّ الإسناد استمرّ بعد تدوين الحديث، لأنّه خصيصة أمّة الإسلام، وأهميته جعلت سامع الخبر يتقده قبل المتن، لأنّه طريقه، فينبغي التأكّد منه أوّلاً وجعلت علماء الحديث، وخاصّة أهل العلل، يطلقون على السند والمتن معا المروي وينقدونهما، فثنائية المتن والسند ظاهرة في علم الحديث، ومتأكّدة في كثير من مباحثه التي حتمت نقدهما معا في المبحث الواحد"[3].

لكن من المهمّ أن نبيّن أنّه لا تلازم بين صحّة المتن وصحّة الإسناد، قال ابن القيم: وقد علم أنّ صحّة الإسناد شرط من شروط صحّة الحديث، وليست موجبة لصحّته، فإنّ الحديث إنما يصحّ بمجموع أمور منها:

صحّة سنده وانتفاء علّته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذّ عنهم"[4].

كذالك الأحاديث الموضوعة يستدلّ على وضعها اعتمادا على المتن، لأنّ الوضّاعين كانوا يركّبون الأسانيد النظيفة على المتن الموضوع، ومن مظاهر عنايتهم بنقد المتن مايلي:

---

[1] – انظر الباب الأوّل، الفصل الأوّل من هذه الرسالة، ص 19

[2] – انظر الباب الأوّل، الفصل الأوّل من هذه الرسالة، ص 51

[3] – د. الجوابي ، جهود المحدثين في نقد المتن ، ص86.

[4] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص245.

المطلب الأول: شروط من تقبل روايته

"أجمع جماهير أئمّة الحديث والفقه على أنّه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا أي أنّ العدالة والضبط هما أساس قبول حديث الراوي، لذلك ترك العلماء الرواية عمن لم يجتمع فيه هذان الشرطان، ولا يكتفى بأحدهما"[1].

قال الإمام الشافعي: ولا تقوم الحجّة بخبر الخاصّة حتى يجمع أمورا منها:

أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدّث به علما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدّث به على المعنى، لأنّه إذا حدّث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعلّه يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أدّاه بحروفه، فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إذا حدّث به من حفظه حافظا لكتابه إذا حدّث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريا من أن يكون مدلّسا، يحدّث عن من لقي ما لم يسمع منه، ويحدّث عن النبي بما يحدّث الثقات خلافه عن النبي، ويكون هكذا من فوقه ممن حدّثه، حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأنّ كلّ واحد منهم مثبت لمن حدّثه ومثبت على من حدّث عنه فلا يستغني..."[2].

يعتبر هذا النص من أجمع النصوص التي ذكرها الأئمّة النقّاد في بيان الشروط والصفات الواجب توفّرها في الراوي حتى يقبل حديثه، فبتأمّل عباراته نجدها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأوّل: متعلّق بالعدالة.

القسم الثاني: متعلّق بالضبط.

وسأكتفي بالحديث عن الضبط دون العدالة، لتعلّقه المباشر بمسائل المتن التي تعنى بها هذه الدراسة.

أهمية الضبط وتعريفه :

إنّ الضبط عليه مدار التصحيح والتضعيف، لأنّ صحّة الحديث لا تتحقّق إلا بضبط رواته له إذ لايكتفى بعدالتهم فقط.

---

[1]- انظر ابن الصلاح : المقدمة ، ص61 .

[2]- الإمام محمد بن إدريس الشافعي : الرسالة ، ت: د .عبد اللطيف الخميم /د. ماهر ياسين الفحل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، 2005م ، ص344-345 .

قال أبو الزناد [1]: أدركت بالمدينة مائة كلُّهم مأمونٌ ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليس من أهله[2]

وقال مالك بن أنس: لقد أدركت في هذا البلد – يعني المدينة المنورة – مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدّثون، ما سمعت من أحد منهم حديثاً قط، قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدّثون"[3].

قال الترمذي: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان، والتثبت عند السّماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمّة مع حفظهم"[4].

تعريف الضبط

الضبط لغة: دلّت كلمة ضبط على معان متعدّدة، منها:

1- لزوم الشيء: الضَّبْطُ لزوم الشيء، لزمه لزوماً شديداً "، وهو أضبط من الأعسر" و"أضبط من ثملة "[5].

وحَبْسُه ضَبَطَ عليه وضَبَّطه يَضْبِط[6].

2- الحفظ بحزم: ضَبْطُ الشيء حِفْظُه بالحزم، والرجل ضابِطٌ أي حازِمٌ[7]، ورجل ضابِطٌ وضَبَنْطى قويٌّ شديدٌ[8].

3- العمل بجميع اليدين: رجل أَضْبَطُ يعمل بيديه جميعاً، وأَسَدُ أَضْبَطُ يعمل بيُسراه كعمله بيمينه[9].

4 – الأخذ على حبس: تَضَبَّطَ الرجلَ أخذه على حَبْسٍ وقَهْرٍ[10].

---

[1] – عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرّحمن المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، مات سنة ثلاثين ومائة، وقيل: بعدها. ع. تقريب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار الرشيد، سوريا 1986م، ص 302.

[2] – الإمام النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، بيان لمن الإسناد من الدين 12/1.

[3] – الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ت: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 116/1

[4] – الترمذي، العلل الصغير، ص 746.

[5] – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، أساس البلاغة، ط1، دار صادر، بيروت 1992م، ص 370

[6] – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 340/7

[7] – المرجع السابق 340/7

[8] – المرجع السابق 340/7

[9] – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، 340/7

[10] – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، 340/7

5 – الإسراع: تضبَّطَ الضأنُ أي أُسرِّع في المرعى[1].

6 – الإمطار: ضُبِطَتِ الأرضُ مُطرت"[2].

الضبط اصطلاحا :

الضبط في الاصطلاح إتباع الكلام كما يحقّ سماعه، ثمّ فهم معناه الذي أريد به، ثمّ حفظه ببذل مجهوده والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره[3].

قال الإمام الشافعي في بيان الضابط من الرواة: أن يكون الراوي حافظاً إن حدّث من حفظه حافظاً لكتابه إن حدّث منه... عالماً بما يحيل معاني الحديث إن حدّث على المعنى، إذا شَرِك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم"[4].

الضابط من الرواة هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها، سواء كان ذلك لضعف استعداده، أو لتقصيره في اجتهاده[5].

والضابط من الرواة من كان متيقّظا غير مغفّل، حافظا إن حدّث من حفظه، ضابطا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث منه، وأن يكون عالما بما يحيل المعنى إن روى به"[6].

وقد قسّم الحافظ ابن حجر الضبط إلى قسمين:

الأوّل: ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء.

الثاني: ضبط كتاب، وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدّي منه[7].

كيف يعرف ضبط الرواة ؟

انتهج الأئمّة النقّاد طرقا متعدّدة لمعرفة ضبط الرواة، منها:

---

[1] – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي 340/7

[2] – المرجع السابق 340/7

[3] – علي بن محمد بن علي الجرجاني ، التعريفات ، ت: إبراهيم الأبياري ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1405 ، ص 179

[4] – محمد بن إدريس الشافعي ، الرسالة ، ت: أحمد شاكر، القاهرة 1939م ، ص 370

[5] – طاهر الجزائري الدمشقي ، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، ط1 ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب 1995م ، 105/1

[6] – د. محمد السماحي ، بحث المستفيث ، ط 2 ، دار الجيل الجديد، بدون تاريخ ، ص132

[7] – أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، الرياض 1422هـ ، ص 69.

أولا: المعارضة[1]: عرض حديث الراوي على روايات الثقات.

تعرض روايات الراوي الثقة على روايات أمثاله، فإن ظهرت مخالفته لهم، ينظر بعد ذلك في مقدار المخالفة، فإن كانت قليلة لم تؤثر في ضبطه، وإن كثرت دلّت على أنّه لايضبط حديثه[2]

قال ابن الصّلاح: يعرف كون الراوي ضابطا، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة- ولو من حيث المعنى- لرواياتهم أو موافقه لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا وثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"[3].

وبيّن الإمام مسلم كيفية معرفة ضبط الراوي، فقال: أن يروي نفر من حفّاظ النّاس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمّة بإسناد واحد و متن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيروي آخر سواهم عمّن حدّث عنه الفئر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكي من وصفنا من الحفّاظ فيعلم حينئذ أنّ الصّحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفّاظ، دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد، وعبد الرّحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمّة أهل العلم"[4].

وقال أيضا: وعلامة المنكر في حديث المحدّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته رواياتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[5].

---

[1] – يقال الإمام مسلم: فيجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض، تتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعائف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ. ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبدالله بن أبي جعفر وأشباههم من نقلة الأخبار، لرواياتهم الأحاديث المنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ". انظر مسلم بن الحجاج ، التمييز ، ت: محمد مصطفى الأعظمي ، ط2 ، شركة الطباعة العربية ، الرياض 1402هـ ، ص 209

[2] – انظر عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف مكتبة الرياض الحديثة ، 304/1.

[3] – ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ص61

[4] – الإمام مسلم ، التمييز ، ص6

[5] – الإمام مسلم ، مقدمة الجامع الصحيح ، 5/1

ثانيا : اختبار الرواة

استعملت طريقة قلب الأحاديث، لامتحان ضبط الراوي، فإن فطن إلى ذلك وردّها إلى أصلها حكم عليه بالضبط، نحو امتحانهم الإمام البخاري لدى دخوله بغداد [1].

ومثلها قصّة يحي بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين[2]: قال أحمد بن منصور الرمادي[3]: خرجت مع أحمد بن حنبل ويحي بن معين إلى عبد الرزاق [4]حادما لهما، فلمّا هدنا إلى الكوفة قال يحي بن معين لأحمد بن حنبل: أريد اختبر أبانعيم [5]، فقال له أحمد بن حنبل لا تريد، الرّجل ثقة، فقال يحي بن معين لابدّ لي، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه، ثم جاءا إلى أبي نعيم، فدقّا عليه الباب، فخرج فجلس على دكان طين بفناء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عن يمينه وأخذ يحي بن معين فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحي بن معين الطبق فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبونعيم ساكت، ثمّ قرأ الحادي عشر فقال له أبونعيم ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبونعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث فتغيّر أبونعيم وانقلبت عيناه، ثمّ أقبل على يحي بن معين فقال له: أما هذا – وذراع أحمد في يده – فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا يريدني فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحي بن معين، فرمى به من الدكّان، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحي ألم أمنعك من الرّحل وأقل لك إنه ثبت، قال والله لرفسته لي أحبّ إليّ من سفري"[6].

---

[1] – انظر السخاوي ، فتح المغيث ، 1/273- 274

[2] – الفضل بن دُكين الكوفي، واسم دُكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي، أبو نعيم الملائي بضم الميم، مشهور بكنيته، مولاهم الأحول، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ثمان عشرة بعد المائتين، وقيل تسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين، وهو من كبار شيوخ البخاري. ع. التقريب ، ص 446.

[3] – أحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرمادي أبو بكر ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، من الحادية عشرة مات سنة(265 هـ) وله ثلاث وثمانون. ق. التقريب ، ص 85.

[4] – عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، وله خمس وثمانون. ع. التقريب ص 354

[5] الفضل بن دُكين الكوفي، واسم دُكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي، أبو نعيم الملائي بضم الميم، مشهور بكنيته، مولاهم الأحول، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ثمان عشرة، وقيل تسع عشرة وكان مولده سنة ثلاثين، وهو من كبار شيوخ البخاري. ع. التقريب ، ص 446.

[6] – أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 12/353

كما اهتموا باعتبار ضبط الرواة على فترات متباعدة، للتأكّد من استمرار ضبطهم، وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

1- عن أبي داود الطيالسي قال: سمعت شعبة يقول: سمعت من طلحة بن مصرف [1] حديثا واحدا وكتبت كلّما مررت به سألته عنه، فقيل له لم يا أبابسطام؟قال أردت أن انظر إلى حفظه فإن غيّر فيه شيئا تركته"[2].

وقال أيضا: "ما رويت عن رجل حديثاً إلا أتيته أكثر من مرّة، والذي رويت عنه عشرة، أتيته أكثر من عشر مرار"[3].

2- قصة عائشة في حديث حدّث به عبد الله بن عمرو، فعن عروة بن الزبير، قال: قالت لي عائشة: يا ابن أختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مار بنا إلى الحجّ، فالقه فسائله، فإنّه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً.

قال: فلقيته فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ، قال عروة: فكان فيما ذكر أنّ النبي ﷺ قال: "إنّ الله لا ينتزع العلم من النّاس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في النّاس رءوسا جهّالاً يفتونهم بغير علم، فيضلّون ويضلّون".

قال عروة فلمّا حدّثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته،قالت: أحدّثك أنّه سمع النبي ﷺ يقول هذا ؟

قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إنّ ابن عمر قد قدم فالقه، ثمّ فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم.

قال: فلقيته، فساءلته، فذكره لي نحو ما حدّثني به في مرّته الأولى.

قال عروة: فلمّا أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلاّ قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئاً، ولم ينقص[4].

---

[1] - طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الهمداني الكوفي ثقة قارىء فاضل من الخامسة مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها ع ، التقريب ، ص 283

[2] - الكفاية ، الخطيب البغدادي ، ص 113

[3] - الكفاية ، الخطيب البغدادي ، ص 113

[4] - مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ، 60/8 ، رقم 6974 ، ورواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ، 2665/6 ، رقم 6877 ، ولفظه" عن عروة قال حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : "إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون "، فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو".

ثالثا : مقارنة الحفظ بالكتاب

من طرق معرفة ضبط الراوي، مقارنة الحفظ بالكتاب، لأنهم وجدوا قوما ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدّثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدّثون أحياناً من كتبهم فيضبطون، وفيما يلي بعض الشواهد الدّالة على أنّ عرض المحفوظ على الكتاب كان مرعيا عند النقّاد في معرفة ضبط الرواة:

قال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف النّاس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم فيما بينهم"[1].

وقال سليمان بن حرب: كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه ؟ فلا يدري، فأنظر في الأصل فأجده كما قال"[2].

وفي قصة رافع بن خديج ذلك مع مروان بن الحكم، دلالة على ضبط الحفظ بالكتاب، فعن نافع بن جبير أنّ مروان بن الحكم خطب النّاس، فذكر مكّة وأهلها وحرمتها، ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها، فناداه رافع بن خديج فقال: ما لي أسمعك ذكرت مكّة وأهلها وحرمتها، ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها، وقد حرّم رسول الله ﷺ ما بين لابتيها[3]، وذلك عندنا في أدم حولاني إن شئت أقرأتكه، قال فسكت مروان، ثمّ قال قد سمعت بعض ذلك"[4].

فرافع بن خديج استند إلى المكتوب عنده، ليبيّن عدم ضبط مروان لحديثه.

رابعا : الإشهاد على الرواية

عرف أسلوب الإشهاد على الرواية، منذ عهد الصّحابة، وذلك للتأكد من ضبط الراوي للحديث وعدم تفرّده، وهناك عدّة شواهد دالّة على ذلك، نذكر منها ما يلي:

1- عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدّة إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ فقالت: إنّ لي حقّا، إنّ ابن ابن أو ابن ابنة لي مات قال: ما علمت لك في كتاب الله حقّا ولا سمعت من رسول الله ﷺ

---

[1] - ابن حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، 271/1

[2] - المرجع السابق 314/1

[3] - قال أهل اللغة وغريب الحديث: اللابتان الحرّتان واحدتهما لابة، وهي الأرض الملبسة حجارة سوداء، والمدينة لابتان شرقية وغربية وهي بينهما ويقال لابة ولوبة وغربة بالنون ثلاث لغات مشهورات وجمع اللابة في القلة لابات وفي الكثرة لاب ولوب" المفسر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 135/9

[4] - مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ ، 97/7 ، رقم 2424

فيه شيئا، وسأسأل الناس، فسألهم فشهد المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ أعطاها السدس، قال: من معه ذلك معك ؟ فشهد محمّد بن مسلمة فأعطاها أبو بكر السدس"[1].

2- عن أبي سعيد الخدري قال: كنّا في مجلس عند أبي بن كعب فأتى أبو موسى الأشعري مغضبا حتى وقف فقال أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: "الاستيذان ثلاث، فإن أذن لك وإلا فارجع"؟، قال أبي وما ذاك؟ قال استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات، فلم يؤذن لي فرجعت ثم جئته اليوم، فدخلت عليه، فأخبرته أني جئت أمس فسلمت ثلاثا ثم انصرفت، قال قد سمعناك ونحن حينئذ على شغل، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك، قال استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ قال فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا، فقال أبي بن كعب فوالله لا يقوم معك إلا أحدثنا سنا، قم يا أبا سعيد. فقمت حتى أتيت عمر فقلت قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا"[2].

3- عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ أصدق ذو اليدين؟. فقال الناس نعم فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين، ثم سلّم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول"[3].

قال ابن تيمية: إنّ علّة الحديث إذا كانت من جهة الخوف من سوء حفظ الراوي، فإذا كان قد روي من وجهين مختلفين عن رجلين عدلين أدّى كل منهما مثل ما أدّى الآخر، كان ذلك دليلا على أنّ كلا منهما حفظ ما حدّث، ولم يخنه حفظه في هذا الموضوع، ولهذا لما خشي النبي ﷺ أن لا يكون ذو اليدين ضبط ما قاله، استشهد بغيره من الحاضرين، وكذلك أبوبكر الصديق رضي الله عنه في طلبه شاهدا آخر مع محمّد بن مسلمة على ميراث الجدّة، حتى شهد المغيرة بن شعبة.

---

[1] – محمّد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطاء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت1990م، 276/4، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

[2] – مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الآداب، باب الاستئذان، 178/7، رقم 5753

[3] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجماعة والإمامة، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، 137/3، رقم 673

وعمر رضي الله عنه في طلبه شاهدا مع أبي موسى على حديث الاستئذان لم يكن ذلك خشية أن يكون المحدث كاذبا، فإنّ مقادير هؤلاء عندهم كانت أجل من أن يتوهّم فيهم الكذب، وإنّما هو خشية النّسيان، وعدم الضبط، فإذا اعتضدت رواية برواية أخرى دلّ ذلك على الحفظ والضبط"[1].

خوارم الضبط

ذكر الحافظ ابن حجر عشرة أشياء متفاوتة في الشدّة، تطعن في ضبط الراوي وعدالته، ثمّ قسّمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: خمسة منها تتعلّق بالعدالة.

القسم الثاني: خمسة منها تتعلّق بالضبط.

ثمّ قال: "ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضتْ ذلك، وهي ترتيبها على الأشدّ فالأشدّ، في موجب الردّ على سبيل التدلّي"[2].

ما تعلّق بالضبط:

1 - فحش غلطه: أي كثرته.

2 - غفلته عن الإتقان.

3 - وهمه: بأن يروي على سبيل التوهم.

4 - مخالفته، أي للثقات.

5 - سوء حفظه: وهي عبارة عمّن يكون غلطه أقلّ من إصابته"[3].

أوّلا فحش الغلط

الغلط لغة: (غلط) الغَلَطُ أن تَعْيا بالشيء فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطا[4].

---

[1] – شرح العمدة في الفقه، ابن تيمية الحراني، ت: د.مسعود صالح العطيشان، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 1413هـ، 433/4

[2] – أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، الرياض 1422هـ، ص 107

[3] – المرجع السابق، ص 107

[4] – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب 368/7

قال الليث الغلطُ: "كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمّد"[1].

الفحش لغة: فحش فحشاء اشتدّ قبحه، والأمر جاوز حدّه، فهو فاحش[2].

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: متى يترك حديث الرّجل ؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ"[3].

لكن مايجب بيانه أنّ هناك فرقا بين كثرة خطأ الراوي، وبين أن يكون الغالب على روايته الخطأ، قال ابن حبان: إنّ الكثرة اسم يشتمل على معان شتى، ولا يستحقّ الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه، وغلب على صوابه استحقّ بجانبة روايته، وأمّا من كثر خطوه ولم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه واستحقّ بجانبة ما أخطأ فيه فقط مثل شريك وهشيم وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، كانوا يخطئون فيكثرون"[4].

وقال الحافظ ابن حجر: وأمّا الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له، إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أنّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلاّ من طريقه فهذا **قادح يوجب التوقّف عن الحكم بصحّة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء**"[5].

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان الثوري قال: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرّجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك"[6].

وعن أحمد بن سنان قال: كان عبد الرّحمن بن مهدي لايترك حديث رجل إلاّ رجلا متّهما بالكذب أو رجلا الغالب عليه الغلط"[7].

---

[1] – الأزهري ، تهذيب اللغة ، 60/3

[2] – إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار: المعجم الوسيط ، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة ، 675/2

[3] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 135/1

[4] – محمد بن حبان أبو حاتم البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرناؤوط، ط2 ، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993م ، 153/1 – 154

[5] – أحمد بن حجر العسقلاني ، هدي الساري ، دار المعرفة ، بيروت1379هـ ، ص 384

[6] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 144

[7] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 143

ثانيا: كثرة الغفلة

الغفلة لغة: غفل عن الشيء غفولا وغفلة، سها من قلّة التحفّظ والتيقّظ، والشيء تركه إهمالا من غير نسيان"[1].

والغفلة غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكّره له، وقد استعمل فيمن تركه إهمالا وإعراضا كما في قوله تعالى: "وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ[2] "[3].

الغفلة اصطلاحا: سهو يعترى من قلّة التحفّظ والتيقّظ"[4].

قال الخطيب البغدادي عن الغفلة التي يردّ بها حديث الرضا الذي لا يعرف بالكذب: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدّث بما قالوا، أو يغيّره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحّف قلك تصحيفا فاحشا، يقلّب المعنى لا يعقل ذلك، فيكف عنه"[5].

وقال الملا القاري: (أي كثرة غفلته)، لأنّ الظّاهر أنّ مجرّد الغفلة ليس سبباً للطعن، لعلّة من يعافيه الله منها، ويدلّ عليه قوله فيما بعد: أو كثرت غفلته"[6].

وقال الترمذي: أنّ من كان مغفّلاً يخطئ الكثير، فإنّه لا يشتغل بالرواية عنه عند أكثر أهل الحديث"[7].

ويلتحق به من عرف بالتساهل، فعن أبي داود سليمان بن الأشعث قال سمعت أحمد بن حنبل يقول رأيت بن وهب وكان يبالغ تسهيله يعني في السّماع، فلم أكتب عنه شيئا وحديثه حديث مقارب"[8].

وعن نعيم يعني بن حماد قال سمعت يحيى بن حسان يقول: جاء قوم ومعهم جزء فقالوا سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت هذا الذي حدّثت به، ليس فيه حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط، فقال ما أصنع يجيئوني بكتاب ويقولون

---

[1] – إبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط ، ت: مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة ، 657/2

[2] – سورة الأنبياء 1

[3] – أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، 47/7

[4] – الفيروز آبادي ، بصائر ذوي التمييز ، 1172/1

[5] – أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ت: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ص 148

[6] – علي بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا علي القاري"، شرح نخبة الفكر ، ت: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم ، دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ص 432

[7] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 135/1

[8] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 151

هذا من حديثك، فأحدّثهم به، قلت وكان عبد الله ابن لهيعة سيء الحفظ، واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأيّ كتاب جاؤوا به، حدّث منه، فصرّ هناك كثرت المناكير في حديثه"[1].

وعن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ينبغي لكاتب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويفهم ما يقال به، ويبصر الرّجل - يعني المحدّث - ثمّ يتعاهد ذلك منه - يعني نطقه- يقول حدّثنا أو سمعت أو يرسله، فيراعي ذلك ويتجنّب الغفلة"[2].

عن علي بن المديني قال: قال يحيى بن سعيد: قال لي بشر بن سري لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً"[3].

ثالثا الوهم:

لغة : الوَهْمُ من خَطَرات القلب، والجمع أَوْهام، وللقلب وَهْمٌ، وتَوَهَّمَ الشيءَ تخيّله وتمثّله، ويقال وَهِمْتُ في كذا وكذا أي غلِطْتُ، قال ابن الأعرابي أَوْهَم ووَهِمَ ووَهَمَ سواء[4] والوَهْمُ وَهْمُ القلب والجميع أوهام، وتوهمتُ في كذا وأَوْهَمْتُه أي أغفلته، ويقال وَهِمْتُ في كذا أي غَلِطْتُ، ووَهَمَ إلى الشيء يَهِيمُ أي ذَهَبَ وَهْمُه إليه، وأَوْهَمْتُ في كتابي وكلامي إيهاماً، أي أسقطتُ منه شيئاً ووَهِمَ يَوْهَمُ وَهَماً، أي غَلِطَ"[5].

اصطلاحا: الوهم رواية الحديث على سبيل التوهّم"[6]، أي بناء على الطرف المرجوح من الشك"[7].

وقال الحافظ ابن حجر: ثم الوهم: إن اطّلِعَ عليه بالقرائن، وجَمْع الطرق، فالمعلّل"[8].

قال عبد الرّحمن بن مهدي: النّاس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر بهم،والغالب على حديثه الصحّة، فهو لا يُترك، ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث النّاس،وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثه"[9].

---

[1] - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 152

[2] - الرازي ، الجرح والتعديل ، 34/2، الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 161

[3] - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 152

[4] - محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، لسان العرب ، 643/12

[5] - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، ت: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، 100/4

[6] - ملا علي القاري ، شرح شرح نخبة الفكر ، ص 455.

[7] - المرجع السابق ص 433

[8] - ابن حجر ، نزهة النظر ، ص 45

[9] - مسلم ، التمييز ، ص15

مما تقدم نرى أنّ هناك فرقا بين وصف الراوي بأنّ له أوهاما، وبين كونه الغالب على حديثه الوهم.

رابعا : مخالفة الثقات

الثقة لغة: الثِّقَةُ مصدر قولك وَثِقَ به يَثِقُ بالكسر فيهما وثاقةً وثِقَةً ائتمنه، وأنا واثِقٌ به وهو موثوق به، وهي مَوثوق بها، وهم موثوق بهم، ورجل ثِقَةٌ، وكذلك الإثنان والجمع، وقد يجمع على ثِقات، ويقال فلان ثِقَةٌ، وهي ثِقَةٌ وهم ثِقَةٌ، ويجمع على ثِقاتٍ في جماعة الرِّجال والنِّساء[1].

الثقة اصطلاحا: من جمع العدالة والضبط[2].

قال الذّهبي: اليقظ المتوسط المعرفة والطلب، فهو الذي يُطلَقُ عليه أنه ثقة"[3].

ومخالفة الثقات على قسمين: غالبة ونادرة، فمن خالف الثقات فيما رواه غالبا، لم يكن حافظا ومتى خالفهم نادرا ولو في حديث واحد كانت مخالفته شذوذا[4].

قال الإمام مسلم: اعلم أرشدك الله أنّ الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث- إذا هم اختلفوا فيه- من جهتين:

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسمّيه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفيّ على أهل العلم حين يرد عليهم

---

[1] - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة(وثق) ، 371/10

[2] - عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، 61/1

[3] - الذهبي ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ص17

لأجل هذا نبه الإمام الباجي على ضرورة مراعاة سياق كلام النقاد في إطلاق وصف الثقة حيث قال: واعلم أنه قد يقول المعدل: فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان فيقول فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرنه به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره وقد يسأل عنه مفرداً فيرد الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة ؟ قال: الثقة غير هذا ؛ يدل على ذلك ما رواه أبو عبد الله بن البيع قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني يقول : سمعت أبا بكر محمد بن النضر الجارودي يقول سمعت عمرو بن علي يقول أخبرنا عبد الرّحمن بن مهدي: حدثنا أبو حنظلة ، فقال وعلى: يا أبا سعيد، أكان ثقة ؟ فقال: كان صدوقا ، وكان صالحا ، وكان صدوقا، الثقة شعبة وسفيان"، وإنما أراد عبد الرّحمن بن مهدي رحمه الله التناهي في الإمامة لو لم يوثق غير أصحاب الحديث إلا من كان في مرتبة شعبة وسفيان الثوري لقل الثقات ولبطل معظم الآثار وأبو حنظلة هذا خالد بن دينار البصري، أخرج البخاري في الجمعة والتعبير والعلم عن عمرو بن عمارة عنه عن أنس وقال عمرو بن علي سمعت يزيد بن زريع يقول أخبرنا أبو حنظلة وكان ثقة ولكن عبد الرّحمن لم يرد أن يبلغه مبلغ غيره ممن هو أتقن منه وأحفظ وأثبت وذهب إلى أنه ليس أن مرتبته دون ذلك ولذلك قال كان صالحا ، كان صدوقا وهذا معنى الثقة إذا جمع الصدق والخير مع الاصلاح"، انظر التعديل و التجريح ، أبو الوليد الباجي ، 257/1 - 258 .

[4] - بدر الدين الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ت: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، 1419هـ ، 102/1

كنعمان بن راشد حيث حدّث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، و معلوم عند عوام أهل العلم، أنّ اسم أبي الطفيل: عامر لا عمرو.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفّاظ النّاس حديثا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمّة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمّن حدّث عنه النّفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكي من وصفنا من الحفّاظ، فيعلم حينئذ أنّ الصّحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفّاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظا، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد وعبد الرّحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمّة أهل العلم"[1].

وقال ابن حجر: وأمّا المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنّكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا، بخلاف ما روى، بحيث يتعذّر الجمع على قواعد المحدّثين، فهذا شاذّ وقد تشتدّ المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا، وهذا ليس في الصّحيح منه إلاّ نزر يسير"[2].

خامسا : سوء الحفظ

سوء الحفظ لغة: قال ابن سيده[3]: الحِفْظ: نقيض النّسيان، وهو التّعاهدُ وقلّة الغَفْلة[4]. قال الأزهري[5]: "الْحِفْظُ" خِلافُ النِّسْيانِ، ورجل حافظ، قوم حفّاظ، وهم الذين رزقوا حفظ ما سمعوا، وقلّما ينسون شيئا يعونه[6]، وحَفِظَ الشيء بالكسر حفظاً: حرسه، وتَحَفَّظَ الكتاب: استظهره شيئا بعد شيء"[7].

---

[1] – مسلم ، التمييز ، ص (5-6)

[2] – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت 1379 هـ ، 384/1

[3] – علي بن إسماعيل، أبو الحسن المرسي اللغوي، المعروف بابن سيده، إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرق الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفي بها. وكان ضريراً. وكذلك أبوه، له (المحكم في اللغة) و(المخصص وغيرهما، ت (458هـ) . الأعلام الزركلي، ط5 ، دار العلم للملايين، 1980م ، 263/4 ـ 264

[4] – ابن منظور ، لسان العرب ، مادة(حفظ) ، 440/7 ..وكتاب العين، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، 198/3

[5] – الأزهري ، تهذيب اللغة ، باب حفظ ، 85/2

[6] – مرتضى الزّبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، باب حفظ ، 5053/1

[7] – محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح، ت: محمود خاطر ، بيروت، 1995م ، 167/1

سوء الحفظ في اصطلاح المحدثين

قال ابن حجر: والمراد به: من لم يترجح جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين:

1- إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته، فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

2- وإن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط"[1].

وقد قسّم الحافظ ابن رجب الحنبلي المختلطين إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأوّل: من ضعّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض

وهؤلاء هو الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم، وهو متفاوتون في تخليطهم فمنهم من خلط فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً، ومن أعيان هؤلاء: عطاء بن السّائب الثقفي الكوفي يكنى أبا زيد[2].

قال الترمذي : يقال"إنّ عطاء بن السّائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه"...ويلتحق بهؤلاء من أضرّ في آخر عمره ، كان لا يحفظ جيداً، فحدّث من حفظه، أو كان يلقّن فيتلقّن"[3].

وقد ذكر أبوخيثمة أنّ يزيد بن هارون كان يغلب عليه أنّه لما أضرّ كان يأمر جارية له أن تلقّنه الأحاديث من كتابه، فيحدّث بها[4]، ويلتحق بهؤلاء من احترقت كتبه فحدّث من حفظه فوهم، كما قاله غير واحد في ابن لهيعة، وكان أحمد يضعّف حديث المتأخرين عنه.

وقال أبو حاتم الرازي: مروان بن محمّد تأخّر سماعه من ابن لهيعة، فهو يحدّث عنه، يعني يناكير"[5].

ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون، منهم: عبد الرزاق بن همام...والدراوردي عبد العزيز بن محمد أحد علماء المدينة وثقاتهم قال يحيى بن معين: الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه"[6].

---

[1] – نزهة النظر ، ص (129-130)

[2] – عطاء بن السائب بن مالك، ويقال أبو زيد، ويقال أبو محمد الكوفي، روى عن أبيه وأنس ، قال أبو حاتم كان محله الصدق فبأخر اختلط، قال العجلي كان شيخا ثقة لبكاء وذكره ابن حبان في الثقات، (ت : 137هـ)، انظر التهذيب ، 183/7

[3] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 282/1

[4] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي، 293/1

[5] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي، 293/ 1

[6] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي، 299/1 - 301

النوع الثاني: من ضَعُف حديثه في بعض الأماكن دون بعض: وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها: من حدّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدّث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط فمنهم: معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيّد"[1].

الضرب الثاني: من حدّث عن أهل مصر أو إقليم، فحفظ حديثهم، وحدّث عن غيرهم فلم يحفظ منهم: إسماعيل بن عياش الحمصي أبوعتبة، إذا حدّث عن الشاميين فحديثه عنهم جيّد وإذا حدّث عن غيرهم فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمّة فيه، منهم أحمد، ويحيى والبخاري، وأبو زرعة"[2].

الضرب الثالث: من حدّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، منهم محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي ذئب المدني، الفقيه، الإمام الربّاني.

ذكر مسلم في كتاب التمييز أنّ سماع الحجازيين منه – يعني أنّه صحيح – قال: وفي حديث العراقيين عنه وهم كثير، قال: ولعله كان يلقّن فيتلقّن"، يعني بالعراق"[3].

النوع الثالث: قوم في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

وهؤلاء جماعة كثيرون: فمنهم حمّاد بن سلمة البصري، قال يعقوب بن شيبة: حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد، إلاّ عن شيوخ، فإنّه حسن الحديث عنهم، متقن لحديثهم مقدّم على غيره فيهم، منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، وغيرهما"[4].....

وأما الشيوخ الذين تكلّم في رواية حمّاد عنهم: فمنهم: قيس بن سعد، قال البيهقي: حمّاد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفّاظ لا يحتجّون بما يخالف، ويكتبون ما تفرّد به عن قيس خاصة"[5].

---

[1] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 317/1

[2] – المرجع السابق ، 326/1

[3] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، 333/1

[4] – ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، ص 336

مراتب الرواة:

قال عبد الرّحمن بن مهدي: النّاس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر بهم والغالب على حديثه الصحّة، فهو لا يُترك، ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث النّاس،وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثه"[1].

وقال الإمام مسلم: وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم في درجات الحفّاظ من وعاة العلم ونُقّال الأخبار والسّنن والآثار، ما يستدلّ به ذو اللبّ على تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ وبأسبابه فيعلم أنّ منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم، وما أدّى منه إلى غيره، وإنّ منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وإنّ منهم المتوهّم فيه غير المتقن"[2].

تضمّنت هذه النّصوص بيان تفاوت درجات الحفّاظ من حيث الضبط والإتقان، وما تعلّق به لذلك قام علماء الحديث بتصنيف الرواة إلى مراتب[3].

وقد صنّف العلماء رواة الحديث كلّهم بحسب كثرة مروياتهم ، وعنايتهم بالحديث وفنونه، إلى درجات علمية، خصّوا كل واحدة منها بلقب يميزها، وهي:

1- المسند: وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلاّ مجرّد الرواية.

2- المحدّث: قال الشيخ فتح الدين بن سيّد النّاس[4]: "من اشتغل بالحديث رواية ودرايةً وجمع رواة واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميّز في ذلك حتى عرف فيه خطّه واشتهر فيه ضبطه"[5].

3- الحافظ: أرفع من المحدّث، وهو في تعريف أهل الفنّ: من توسّع في الحديث وفنونه، بحيث يكون ما يعرفه من الأحاديث وعللها أكثر ممّا لا يعرفه.

وقد وضع للأئمّة من كبار الحفّاظ ألقاب تشعر بتفوقهم، وهي:

---

[1] - مسلم ، التمييز ، ص 15

[2] - مسلم ، التمييز ، ص 15

[3] - انظر الباب الثالث، الفصل الأول من هذه الدراسة، ص 389

[4] - هو أبو الفتح ، محمد بن محمد اليعمري الأندلسي المصري الشافعي مؤرخ، عالم بالأدب من حفاظ الحديث، له شعر رقيق، أصله من إشبيلية، توفي في القاهرة سنة742هـ. انظر مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي ، الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية ، ت: نجم عبد الرحمن خلف ، ط1 ، دار الفرقان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت1404هـ ، ص 26

[5] - انظر السيوطي ، تدريب الراوي ، ص 20

4- الحجّة: وهو فيما يبدو لنا يطلق على الحافظ من حيث الإتقان، فإذا كان الحافظ عظيم الإتقان والتدقيق فيما يحفظ من الأسانيد والمتون، لقّب بالحجّة. وعرفّه المتأخرون بأنّه من يحفظ ثلاثمائة ألف حديث مع معرفة أسانيدها ومتونها...

ويدخل في الأحاديث التي يذكرون عددها في حفظ العلماء بعشرات الألوف أو مئات الألوف، تعدّد الأسانيد للحديث الواحد، واختلاف الروايات، وإنّ تغيير الحديث بكلمة في السند أو المتن، يعتبر بها حديثا جديدا، وقد اجتهد المحدثون ورحلوا من أجل كلمة في حديث.

5- الحاكم: وهو من أحاط علما بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلاّ اليسير.

6- أمير المؤمنين في الحديث: وهو أرفع المراتب وأعلاها، وهو من فاق حفظا وإتقانا وتعمّقا في علم الأحاديث وعللها، كل من سبقه من المراتب، بحيث يكون إتقانه مرجعا للحكّام والحفّاظ وغيرهم.

ومن أمراء المؤمنين في الحديث: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، ومن المتأخرين الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني وغيرهم رحمه الله ورضي عنهم[1].

المطلب الثاني : صفة رواية الحديث لفظا ومعنى

رواية الحديث بالمعنى تعني أنّ الرواي الذي تحمّل الحديث حين السّماع، قد يطرأ عليه نسيان أو سهو أو ماشبه ذلك، فيؤدّيه بغير اللفظ الذي سمعه، فيبدّل لفظة من الحديث بمرادفها، نحو اجلس بدل اقعد، أو علمّ بتعالى، أو بكلمة أخرى يعتقد أنّ لها نفس دلالة الأولى، أو أن يقطع بفهم المعنى ويعبّر عمّا فهمه من الحديث بعبارته[2].

وقد اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى، فمنهم من أجازها مطلقا، ومنهم من منعها ومنهم من فصّل في الأمر، وفيما يلي نذكر هذه الآراء مع بيان أدلّة كلّ فريق:

المذهب الأول:

جواز رواية الحديث بالمعنى بشروط، وهذا ما اتّفق عليه جمهور علماء على أن يكون ذلك لمن كان عالما عارفا بمواقع الألفاظ ومعانيها، بصيراً بمقاصدها ومدلولاتها، خبيرا بمقادير التفاوت بينها، ومن لم يكن كذلك، لا يجوز له رواية الحديث بالمعنى، بل يقتصر على رواية ما سمعه بلفظه، قال ابن الصّلاح: "فإن

---

[1]- نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ، ص77 بتصرف.

[2]- الشوكاني ، إرشاد الفحول ، ص 54 .

لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلاّ على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير"[1].

وأمّا العالم بذلك فقد جوّزوا له نقل الحديث بالمعنى، قال ابن الصّلاح: " فجوّزه أكثرهم ولم يجوّزه بعض المحدّثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم"[2].

واستدلّوا على جواز الرواية بالمعنى بأمور منها:

1 – ماروواه البخاري بسنده أن رسول الله ﷺقال: "إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤا ماتيسر منه"[3].

وقد استدلّ الإمام الشافعي بهذا الحديث على جواز الرواية بالمعنى، فقال: فإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، معرفة منه بأنّ الحفظ قد يزل: ليحل لهم قراءته وإن اختلف اللفظ فيه، مما لم يكن اختلافهم إحالة معنى: كان ماسوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه وكل مالم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لايحيل معناه"[4].

2 – الحديث المرفوع الذي رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث عبد الله بن أكيمة الليثي عن أبيه عن جدّه قال: " أتينا رسول الله ﷺفقلنا له : بآبائنا أنت وأمهاتنا يا رسول الله إنا نسمع منك الحديث فلا نقدر أن نؤديه كما سمعناه، فقال: إذا لم تحلوا حراما، ولم تحرموا حلالا، وأصبتم المعنى، فلا بأس"[5].

وهذا الحديث يدلّ على جواز الرواية بالمعنى، وأمّا ما قيل فيه بأنه مضطرب، أو من الموضوعات فقد أجاب الدكتور أبو شهبة على ذلك بقوله: والحديث وإن كان مضطربا إلا أنه لا بأس به في مثل هذا الموضع.

---

[1] – ابن الصلاح ، المقدمة ص 105

[2] – ابن الصلاح ، المقدمة ص 105

[3] – البخاري ، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، 1909/4 ، رقم 4706، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ، 202/2 ، رقم 1936

[4] – الإمام الشافعي ، الرسالة ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005م ، ص 268

[5] – الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الكبير ، تح: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل 1983م ، 100/7 ، رقم 6491 ، قال الهيثمي: ولم أر من ذكر يعقوب ولا أباه"، انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الفكر، بيروت 1412 هـ ، 384/1 ، رقم 693

3 – روى عن زرادة بن أبي أوفى قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا في اللفظ واجتمعوا في المعنى "[1].

4– نقل الصحابة رضوان الله عليهم القصة الواحدة، بألفاظ مختلفة مذكورة في مجلس واحد و لم ينكر بعضهم على بعض في ذلك.

5 – كان الصحابة رضوان الله عليهم يسمعون الأحاديث ولايكتبونها، ثم يروونها بعد سنوات كثيرة وذلك يوجب القطع بتعذّر روايتها على تلك الألفاظ.

6 – إرسال النبي ﷺ سفراءه ورسله، ينقلون رسالته ويترجمونها إلى غير العربية، دليل على جواز ترجمة الحديث إلى لغة ثانية، ويعني إباحة رواية الحديث بالمعنى بنفس اللّغة، وقد حكى ابن حجر الإجماع على هذا الأمر فقال: "ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم الصارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أولى "[2].

وهذا مذهب إليه الإمام الغزالي بقوله: وكذلك من سمع شهادة الرسول ﷺ فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى وهذا لأنا نعلم أنه لاتعبّد في اللفظ، وإنما المقصود منهم المعنى وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشهد والتكبير وما تعبّد فيه باللفظ "[3].

المذهب الثاني:

ذهب أصحابه إلى منع الرواية بالمعنى، وأوجبوها باللفظ، وهذا مذهب ابن عمر رضي الله عنه، وبه قال طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين، منهم: ابن سيرين وأبو بكر الرازي من الحنفية، والإمام مالك فيما نقله القاضي عياض [4].

أدلتهم:

استدلّ أصحاب هذا المذهب بأدلّة منها:

---

[1]– السيوطي ، تدريب الراوي ، 101/2

[2]– ابن حجر ، شرح نخبة الفكر ، ص(93 – 94)

[3]– محمد بن محمد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت1413هـ ، 169/1

[4]– انظر الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 173 ، انظر السيوطي ، تدريب الراوي ، 98/2 ، وانظر الشوكاني ، إرشاد الفحول، ص 54

1- قال ﷺ: "نضّر الله امرأ سمع منّا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه"[1].

وقد بين الشيخ محمّد أبو زهرة وجه الاستدلال بهذا الحديث فقال: والأداء كما سمع، إنما أداء اللفظ المسموع ونقل الفقيه إلى الأفقه منه محتمل مفروض فيه أن الأفقه يفهم أكثر من الفقيه، والفقيه يفهم مالا يفهمه من لم يكن فقيها، وربما يدرك الفقيه والأفقه مالا يدركه من حمل إليهما، فلا بد من أن ينقل اللفظ بنصه لكي يفهم الفقيه أو الأفقه ما يؤديه كاملا من المعاني الفقهية"[2].

2- ماروواه البراء بن عازب قال: قال لي رسول الله ﷺ إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثمّ اضطجع على شقك الأيمن وقل اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رهبة ورغبة إليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت قال فإن متّ متّ على الفطرة، واجعلهن آخر ما تقول قال البراء فقلت أستذكرهن فقلت وبرسولك الذي أرسلت قال لا ونبيك الذي أرسلت"[3].

وكلمة " رسولك " و" ونبيك" معناهما واحد، وهو محمد رسول الله ﷺ، ولو كانت الرواية بالمعنى جائزة ، لأجازها الرسول ﷺللبراء بن عازب رضي الله عنه، فدلّ هذا على عدم جواز الرواية بالمعنى.

3- إنّ الرسول ﷺليس كغيره، فهو مخصوص بجوامع الكلم، ففي رواية أحاديثه بمعناها لاتؤمن الزيادة والنقصان[4].

وقد ردّ الإمام أبو حامد الغزالي، على استدلال أصحاب هذا المذهب، بحديث"نضّر الله امرءا " فقال: قلنا هذا هو الحجّة، لأنّه ذكر العلّة، وهو اختلاف النّاس في الفقه، فما لا يختلف النّاس فيه من الألفاظ المترادفة فلا يمنع منه، وهذا الحديث بعينه قد نقل بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، وإن أمكن أن تكون جميع الألفاظ قول رسول الله ﷺفي روينا مختلفة، لكن الأغلب أنه حديث واحد، ونقل بألفاظ مختلفة، فإنه روي رحم الله امرءا، ونضّر الله امرءا، وروي وربّ حامل فقه لا فقه له، وروي حامل فقه غير فقيه

---

[1]- الترمذي ، الجامع ، كتاب العلم ، باب ماجاء في الحثّ على تبليغ السماع ، 33/5 ، رقم 2656 ، قال أبو عيسى: حديث زيد بن ثابت حديث حسن صحيح"، وقال الشيخ الألباني: صحيح"، انظر الجامع للترمذي ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 33/5 ، رقم 2656

[2]- الإمام أبو زهرة ، الإمام جعفر الصادق ، ص 405

[3]- أبو داود ، السنن ، كتاب الأدب ، باب مايقول عند النوم ، 471/4 ، رقم 5046 ، قال الشيخ الألباني: "صحيح"، انظر السنن لأبي داود ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 471/4 ، رقم 5048

[4]- جمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث ، ص 222

وكذلك الخطب المتحدة، والوقائع المتحدة رواها الصّحابة رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة، فدلّ ذلك على الجواز"[1].

وردّ الرازي على هذا الاستدلال أيضا بقوله: إنّ من أدّى تمام معنى كلام الرّجل، فإنّه يوصف بأنّه أدّى كما سمع، وإن اختلفت الألفاظ، وهكذا الشّاهد والترجمان يقع عليهما الوصف بأنهما أدّيا كما سمعا وإن كان لفظ الشّاهد خلاف لفظ المشهود عليه، ولغة المترجم عنه"[2].

واعتبر جمال الدين القاسمي، أنّ دلالة الحديث في الأفضلية التي لانزاع فيها، وليس في منع الرواية بالمعنى فقال: بأنّ الأداء كما سمع لفظه، وفهمه منه، نظيره أنّ الشّاهد والمترجم إذا أدّى المعنى من غير زيادة ولا نقصان، يقال إنه أدّى كما سمع، وإن كان الأداء بلفظ آخر، ولو سلم أنّ الأداء كما سمع مقصورا على نقل اللفظ، فلا دلالة في الحديث على عدم الجواز، غايته أنه دعاء للنّاقل باللفظ لكونه أفضل، ولا نزاع في الأفضلية "[3].

وأمّا حديث البراء بن عازب ﷺ فقد أجيب عنه بأنّ الأمر فيه محمول على الترغيب، وليس للوجوب وذلك لقرائن منها:

ترجمة الصّحابة لرسائله ﷺ إلى غير العربية، وحتّى لو أنّ الأمر في بابه الدال على الوجوب، فلا حجّة فيه على الجمهور، حيث أنهم منعوا رواية الحديث بالمعنى في الأذكار.

وأمّا قولهم بأن الرسول ﷺ مخصوص بجوامع الكلم فقد ردّه جمال الدين القاسمي" بأنّ الكلام في غير جوامع الكلم ونظائره"[4].

المذهب الثالث :

منع الرواية بالمعنى في الأحاديث النبوية المرفوعة، ونحوها فيما سواها، وهو قول الإمام مالك كما رواه الخطيب البغدادي، حيث روى أنّ مالكا سئل عن معنى فقال: أمّا حديث رسول الله ﷺ فأدّه كما سمعته، وأمّا غير ذلك فلا بأس بالمعنى"[5].

---

[1]- أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، 169/1

[2]- الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، 672/2

[3]- جمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث ، ص 225

[4]- جمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث ، ص 225

[5]- الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ص 223

المذهب الرابع:

منع الرواية بالمعنى لغير الصّحابة ﷺوبه جزم ابن العربي في أحكام القرآن حيث قال: إنّ هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصّحابة ومنهم، وأمّا من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى، وإن استوفى ذلك المعنى، فإنّا لو جوّزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث إذ كل أحد إلى زماننا هذا قد بدّل ماتقل، وحمل الحرف بدل الحرف فيما رآه، فيكون خروجا من الأخبار جملة، والصّحابة بخلاف ذلك فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جبلتهم عربية ولغتهم سليقة.

الثاني: أنهم شاهدوا قول الرّسول ﷺوفعله، فإفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء والقصد كله وليس من أخبر كمن عاين، ألا تراهم يقولون في كل حديث: أمر رسول الله ﷺ بكذا" ونهى رسول الله ﷺعن كذا "ولايذكرون لفظه ؟وكان ذلك خبرا صحيحا ونقلا لازما، وهذا لاينبغي أن يمتريب فيه منصف لبيانه "[1].

المذهب الخامس:

تجويز الرواية بالمعنى لمن نسي اللفظ بعد أن كان حافظا له ويبقى معناه مرتسما في ذهنه، وأمّا إذا كان الراوي حافظا للحديث فلايجوز له الرواية بالمعنى وإليه ذهب الماوردي، قال الإمام السيوطي: وقال الماوردي إن نسي اللفظ جاز، لأنه تحمّل الحديث والمعنى، وعجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداء الآخر، لا سيّما إن تركه كتما للأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره، لأنّ في كلامه ﷺمن الفصاحة مالیس في غيره"[2].

المذهب السادس:

قال الشوكاني في إرشاد الفحول: " المذهب السادس التفصيل بين المحكم وغيره فتجوز الرواية بالمعنى في الأول دون الثاني كالمجمل والمشترك والمجاز الذي لم يشتهر.

المذهب السابع:

أن يكون المعنى مودعا في جملة لا يفهمه العامي إلاّ بأداء تلك الجملة، فلا يجوز روايته إلاّ بأداء تلك الجملة بلفظها، كذا قال أبو بكر الصيرفي.

---

[1]- ابن العربي ، أحكام القرآن ، 10/1

[2]- السيوطي ، تدريب الراوي ، 101/2 - 102

المذهب الثامن:

التفصيل بين أن يورده على قصد الاحتجاج والفتيا، أو يورده لقصد الرواية، فيجوز الرواية بالمعنى في الأوّل دون الثاني"[1].

شروط نقل الحديث بالمعنى

ولما كان القول بجواز نقل الحديث بالمعنى هو الّذي عليه مدار العمل، فإنهم قد اشترطوا لذلك شروطا منها:

1 – أن يكون الناقل عالما بمواقع الألفاظ ومعانيها.

2 – أن لا يقصر النقل بالمعنى عن إفادة المراد.

3 – أن يكون اللّفظ مساويا للأصل في الخفاء والجلاء.

4 – إن نقل الحديث بالمعنى خاص بأحاديث الأحكام، وأما أحاديث الأدعية والأذكار، فلم يختلفوا في عدم جواز نقلها بالمعنى، وعللوا ذلك بأن ترتيب ألفاظها توقيفي والغرض منها هو قراءتها على تلك الصورة تعبدا بها، وكذلك المؤلفات لا يجوز إبدال ألفاظها وإن كان بمرادفات لها، لئلا يخرج مقصود المصنف عن وضعه.

وكذلك ينبغي لناقل الحديث بالمعنى، والشاكّ في أنه نقل باللّفظ أو بالمعنى أن يقول بعد تمام الحديث: أو كما قال "، أو شبيهه" أو مثله، ونحو ذلك، تحرّزا من الوقوع في الزّلل[2].

5 – الخلاف في رواية الحديث بالمعنى، قبل تدوينه في الكتب، لما في ذلك من المشقة والحرج الشّديد، وأما بعد أن حوته الكتب، فليس لأحد أن يغير فيه، قال ابن الصّلاح: " ثمّ أن هذا الخلاف، لا نراه جاريا – ولا أحراه النّاس فيما نعلم – فيما تضمّنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغيّر لفظ شيء من كتاب مصنّف، ويثبت بدله فيه اللفظ آخر بمعناه، فإنّ الرواية بالمعنى رخّص فيها من رخّص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنّصب: وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب: ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره"[3].

---

[1] – الشوكاني ، إرشاد الفحول ، ص 55

[2] – انظر ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 106

[3] – ابن الصلاح ، المقدمة ، ص (105 – 106)

شبهات حول الرواية بالمعنى

بعد أن أجاز جمهور العلماء رواية الحديث بالمعنى بالشروط السّابقة، ظهر في عصرنا بعض الكتاب الذين أثاروا موضوع رواية الحديث بالمعنى، وتوهموا أنّهم قد اكتشفوا شيئا جديدا غفل عنه جهابذة العلمـــاء وانخدع به عوام النّاس، وهم بنظرهم العميق وموضوعيتهم الدقيقة توصلوا إلى أنّ الروايات التي حوتهـــا كتب الحديث، ليست بألفاظ الرسول ﷺ، بل هي بألفاظ الرواة نقلوها عنه بما تبقى منها في أذهـــانهم من معانيها، بعد ذهاب أصلها أو نسيان معظمها لذلك وقع فيها اختلاف كثير، ومن هؤلاء المتأخرين لهذه الشبهة الكاتب أبو رية، حيث قال: من أجل ذلك رأينا أن نشيع القول في هذا الأمر ليعلم النّاس وجه الحقّ فيه، ويدركوا أنّ الأحاديث التي جاءتهم عن رسول الله صلوات الله عليه قد رويـــت عنـــه بمعناها، لما لم يستطيعوا أن يأتوا بها على حقيقة مبناها، لنسيان أصلها أو لمضي الزمن عليها في أذهـــانهم عندما رووها وأنّ كلّ راو قد روى مابقي في ذهنه من هذا المعنى بعد أن عجزت ذاكرته عـــن ضـــبط ألفاظه ولم يكونوا قد عنوا في أوّل الأمر بتدوينه، وعلى أنّ الأمر قد جرى على رواية الحديث بـــالمعنى حتى لايختلف في ذلك أحد العارفين "[1].

ثمّ ذكر أدلّته على مازعمه بقوله: هذه تشهّدات تسعة وردت عن الصّحابة، وقد اختلفت ألفاظها، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التي رويت بالمعنى لقلنا عسى، ولكنها من الأعمال المتواترة التي كـــان يؤديها كلّ صحابي مرات كثيرة كل يوم وهم يعدون بعشرة ألوف وممّا يلفت النّظر أنّ كل صـــحابي تشهده يقول: إنّ الرسول كان يعلّمه كما يعلّمه القرآن، وأن تشهّد عمر قد ألقاه من فوق منبر رسول الله والصّحابة جميعا يسمعون، فلم ينكر عليه أحد منهم ما قال.

ومما يلفت النّظر أيضا، أنّ هذا التشهّدات على تباين ألفاظها، وتعدّد صيغها، وكثرة رواتها، قد خلـــت من الصّلاة على النّبي، فكأنّ الصّحابة كانوا كما قال إبراهيم النخعي يكتفون بالتشهد والسّلام عليـــك أيها النبي ورحمة الله "[2].

وما قاله أبو رية منتقض من وجوه عديدة، منها:

1- المقصود من الحديث النّبوي المعنى دون اللفظ، ولذلك لم يتعبّد بتلاوته، ولم يقع به التحدّي، وكما أنّ كتابة القرآن الكريم كانت وحيا، فترك كتابة الحديث كانت وحيا أيضا وفيه دلالة على جواز رواية الحديث بالمعنى تيسيرا على الأمّة.

---

[1] - أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ط3، دار المعرفة، القاهرة، ص (76 - 77)

[2] - أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ص 85

2 – اتفق العلماء على أنّ رواية الحديث بالمعنى كانت تيسيرا ورخصة قبل تدوين الحديث وأمّا بعد ذلك فالواجب رواية الحديث بلفظه، لأنّ الأصل في نقل الحديث، أن يكون باللفظ المسموع من الرسول ﷺ.

3 – الأصل في رواية الحديث أن يكون بلفظه، وروايته بالمعنى حالة استثنائية عند الضرورة كنسيان الرواي للفظة في الحديث أو سهوه وما شابه ذلك.

4 – الترخّص في رواية الحديث بالمعنى عند الضرورة، في غير الأدعية والأذكار، وجوامع الكلم كقوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات "[1]، "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"[2] "الحرب خدعة "[3]، "الخراج بالضمان"[4]، "العجماء جبار"[5]، "البيّنة على المدّعي"[6]، وغير ذلك.

5 – رواة الحديث من الصّحابة والتابعين وغيرهم، حريصون كل الحرص على رواية الحديث بلفظه وعند التردّد يتبعون الحديث بقولهم" أو كما قال"، وقد روى ابن ماجه بسند صحيح عن عمرو بن

---

[1]– البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي ، 3/1، رقم1

[2]– الترمذي ، الجامع ، كتاب الزهد ، باب من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، 558/4 ، رقم 2317 ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقال أيضا: روى غير واحد عن أصحاب الزهري عن الزهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ نحو حديث مالك"، وأخرجه الإمام مالك في الموطأ عن علي بن الحسين يرفعه ت: د. تقي الدين الندوي ، ط1 ، دار القلم ، دمشق 1991م ، 450/3 ، رقم 958 ، وقال المحقق: يرفعه هذا مرسل عند جميع رواة الموطأ إلا خالد بن عبد الرحمن الخراساني فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه وخالد ضعيف قاله ابن عبد البر . والحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والترمذي ابن ماجه وأحمد والطبراني والحاكم وغيرهم من طرق كما بسطه السيوطي والزرقاني" قال الشيخ الألباني: "صحيح"، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ت: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م ، 49/3 ، رقم 4839

[3]– البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ، باب الحرب خدعة ، 1102/3 ، رقم 2866

[4]– الترمذي ، الجامع ، كتاب البيوع ، باب ماجاء فيمن يشتري العبد ويستغله ، 582/3 ، رقم 1285 ، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه والعمل على هذا عند أهل العلم"، وانظر النسائي ، المجتبى من السنن ، كتاب البيوع ، باب الخراج بالضمان ، 254/7 ، رقم 4490 ، وقال شعيب الأرنؤوط : حديث حسن لغيره"، انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1993م ، 298/11 ، 4927 ، وقال الشيخ الألباني : حسن"، انظر صحيح الجامع للترمذي ، 581/3 ، رقم 1285

[5]– البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب في الركاز ، 545/2 ، رقم 1428 ، والعجماء هي البهيمة، وسميت بذلك لأنها لا تتكلم، وجبار: أي جنايتها هدر ليس فيها ضمان".

[6]– الترمذي ، الجامع ، باب ماجاء في أن اليمين على المدّعى ، 626/3 ، رقم 1341 ، وعلق عليه بقوله : هذا حديث في إسناده مقال، ومحمد بن عبيد الله العرزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن المبارك وغيره"، ثم ذكر رواية أخرى بلفظ " أن رسول الله ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه "، وعلق عليه بقوله : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ، ص 324"، رقم 134، وقال الشيخ الألباني : صحيح"، انظر صحيح الجامع للترمذي ، 623/3 ، رقم 1341

مسعود، قال: "ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس، إلا أنيه فيه قال: قال رسول الله قال: فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محلّلة أزرار قميصه، قد اغرورقت[1] عيناه وانتفخت أوداجه[2]، قال: أوْ هوق ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها بذلك "[3].

وروى بسنده عن محمّد بن سيرين أنّه قال: " كان أنس بن مالك إذا حدّث عن رسول الله حديثا ففرغ منه، قال: أو كما قال رسول الله "[4].

وروى البخاري بسنده عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺأنه كان يأخذه والحسن ويقول اللهم إني أحبّهما فأحبّهما " **أو كما قال** "[5].

وروى بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺقال: " مولى القوم من أنفسهم " **أو كما قال** "[6].

وهذا يدلّ على شدّة ورعهم، واحتياطهم وأمانتهم، وتوقّيهم في النّقل، مع ما امتازوا به من قوّة الحافظة وصفاء اللّحن، حيث كانوا يحفظون الخطب الطويلة والأشعار الكثيرة، بعد سماعها مرّة واحدة أو ثلاث مرّات على أكثر تقدير، وقد كانت هذه الميزة، من أهمّ العوامل التي ساعدت في حفظ الحديث النّبوي بلفظه المسموع منه ﷺ، بل إنّ العلماء من شدّة حرصهم على الحفاظ على رواية الحديث بلفظه، لم يجيزوا تبديل " عن النبي " بـ" عن رسول الله"، قال ابن الصلاح: " الظاهر أنه لايجوز تغيير" عن النبي" إلى " عن رسول الله ﷺ"، وكذا بالعكس وإن جازت الرواية بالمعنى، فإن شرط ذلك أن لايختلف المعنى والمعنى في هذا مختلف"[7].

---

[1] – اغرورقت : أي دمعتا كأنهما غرقتا في دميهما".

[2] – أوداجه: هي ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح، واحدها: وَدَج، بالتحريك، وقيل الودجان: عرقان غليظان عن جانبي ثغرة النحر"، انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 165/5

[3] – ابن ماجة ، السنن ، كتاب السنة ، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ، 10/1 ، رقم 23 ، قال محمد فؤاد عبد الباقي: " هذا الحديث قد انفرد به المصنف، وفي الزوائد إسناده صحيح احتج الشيخان بجميع رواته"، وقال الشيخ الألباني: "صحيح".انظر السنن لابن ماجه ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، 10/1

[4] – ابن ماجة ، السنن ، كتاب السنة ، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ، 11/1، رقم 24 ، وقال الشيخ الألباني: "صحيح".انظر السنن لابن ماجه ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، 11/1

[5] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما ، 1369/3، رقم 3537

[6] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الفرائض ، باب مولى القوم من أنفسهم ، 2484/6 ، رقم 6380

[7] – ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 117

6- المجالس العلمية لتحمّل الحديث، ومجالس المذاكرة، والرحلات في طلب الحديث، كلّها ساعدت على حفظ الحديث في الصدور، وبقائه في الأذهان.

7- الرواية بالمعنى كانت من أرباب الفصاحة والبيان، رخصة عند الضرورة، قبل فساد اللسان العربي.

8- " اختلاف ألفاظ الحديث لا يرجع إلى الرواية بالمعنى وحدها، بل لمجالسه ﷺ المتعدّدة بتعدّد الأزمنة والأمكنة والمواد والأحوال والسّامعين والمستفتين أثر كبير في ذلك، فكانت ألفاظه ﷺ تختلف في كل ذلك إيجازا وإطنابا، ووضوحا وخفاء، وتقديما وتأخيرا، وزيادة ونقصانا، بحسب ما تقتضيه الحال، فقد يسأل عن أفضل الأعمال مثلا، فيجيب كل سائل بجواب غير جواب صاحبه، فيظن من لا علم عنده أنّ هذا من باب التعارض أو من عدم ضبط الرواة، وواقع الأمر أن الرسول ﷺ طبيب النفس فيجيب كل إنسان عن مسألته بما يناسبه، أمّا اختلاف ألفاظ التشهد فكان بتعليم منه ﷺ إشارة إلى جواز الجميع وأنّ في الأمر سعة وتيسيرا على الأمة "[1].

9- الصحف المدوّنة في الحديث بإذنه ﷺ، وفي زمنه، دليل قاطع على نقل الحديث بلفظه المسموع والرواية بالمعنى كانت رخصة عند الضرورة.

10- قال الدكتور نورالدين عتر: هب أنّ الراوي بالمعنى قد أخطأ الفهم وروى الحديث على الخطأ أفيذهب الخطأ على العلماء ؟ هذا ما لايمكن، فإنهم يشترطون في الحديث الصّحيح والحسن انتفاء الشذوذ والعلة منه، أي أنّ حديث الثقة لا يقبل حتى يعرض على روايات الثقات، ويتبين أنه موافق لها سالم من القوادح الخفية، وبذلك يجتنب ما يطرأ على الحديث نتيجة تناقله بين رجال السند، ولايبقى لتوهم إخلال الراوي بالحديث أي موضع"[2]

11- اختلاف ألفاظ التشهد، ليس فيه دليل على الرواية بالمعنى، بل فيه من العلم الذي خفي على أبي رية وأوقعه في هذا الخطأ، يقول الشيخ عبد الرّحمن المعلمي اليمني: يتوهّم أبو رية أو يوهم أن النبي ﷺ علمهم تشهدا واحدا ولكنّهم أو بعضهم لم يحفظوه، فأتوا بألفاظ من عندهم مع نسبتها إلى النبي ﷺ، وهذا باطل قطعا، فإنّ التشهد يكرر كل يوم بضع عشرة مرّة على الأقل في الفريضة والنافلة وكان النبي ﷺ يحفّظ أحدهم حتى يحفظ، وقد كان النبي ﷺ يقرىء الرجلين السورة الواحدة، هذا بحرف وهذا بآخر، فكذلك علمهم مقدّمة التشهد بألفاظ متعددة، هذا بلفظ وهذا بآخر، ولهذا أجمع أهل العلم على صحّة التشهد بكل ماصحّ عن النبي ﷺ، وأمّا ماذكر عمر التشهد على المنبر، وسكوت الحاضرين، فإنما وجهه المعقول تسليمهم أنّ التشهد الذي ذكره صحيح مجزىء، وقد كان عمر يقرأ في الصّلاة وغيرها

---

[1]- محمد أبو رهو ، الحديث والمحدثون ، دار الكتب العربية ، بيروت ، لبنان 1975م ، ص (200 - 204)

[2]- الدكتور نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص 230

القرآن ولا يردّ عليه أحد، مع أنّ كثيرا منهم تلقوا عن النبي ﷺ حرف غير الحرف الذي تلقى به عمر ومثل هذا كثير، ومن الجائز أن يكونوا قد عرفوا أن النبي ﷺ أصحابه بألفاظ مختلفة وعمر عندهم ثقة وأمّا قول بعضهم بعد وفاة النبي ﷺ "السّلام على النبي" بدل "السّلام عليك أيها النبي" فقد يكون النبي ﷺ خيّره بين اللفظين وقد يكون فعل ذلك باجتهاده خشية أن يتوهم جاهل أنّ الخطاب على حقيقة، أمّا الصّلاة على النبي ﷺ، فالتحقيق أنها موجودة في التشهدات كلّها بلفظ "ورحمة الله" والقائل بوجوبها عقب التشهد بلفظ الصّلاة لم يجعلها من التشهد بل هي من عنده أمر مستقل، والكلام في ذلك معروف، لا علاقة له بالرواية بالمعنى"[1].

وماذكره أبورية من اختلاف روايات التشهده حجّة عليه، فإنّ الصلاة من الأعمال المنقولة إلينا بالتواتر جيلا عن جيل، والتشهد جزء من الصّلاة، أفكانت جميع الأجيال غافلة، تتعبّد بكلام الرواة، وهي تظنّ أنه كلام الرّسول ﷺ!؟ أفكانت هذه الأجيال كلّها نائمة عن حقيقة التشهد وأبو رية وجده، هو الرجل اليقظان !؟وحتّى لو قلنا بأنّ كتابة الحديث قد تأخّرت فإنّ ماذكره يكرّر صباح مساء مرّات عديدة والتدوين الذي اعتنت به كتب الحديث، هو عبارة عن تسجيل للأقوال والواقع العملي للتعاليم الشريعة الإسلامية، فلو فرضنا أنّ كتب الحديث لم تنقل إلينا صيغ التشهد، فهل يعني هذا، عدم وجوده؟قطعا لا، لأنه وصلنا عمليا جيلا عن جيل.

---

[1]- للشيخ عبد الرّحمن المعلمي ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ، مطبعة الأشرف ، لاهور ، باكستان1982م ، ص(83 ، 84)

المبحث الثاني

الاهتمام بسلامة المتن من العيوب المتنية

المطلب الأول: اختلاف المتون

الحديث المدرج: (مدرج المتن)

المدرج هو الحديث الذي أُدرج فيه الراوي ما ليس منه، على وجه يوهم أنه منه، ويقع الإدراج في المتن والسند[1].

قال ابن الصلاح: "ما أُدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصّحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث، كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ"[2].

المدرج هو ما أُدخل في الحديث من كلام بعض الرواة، فيظن أنه من الحديث أو ذُكر متنان فيه بإسنادين.

ويعرف الإدراج بما يلي:

أن يُذكر المدرج في الروايات الأخرى الصّحيحة، مفصولاً عن أصل الحديث، أولا يذكر فيها أصلاً.

أو تضمّ الرواية الصّحيحة ما يدل على أنّ الراوي لم يسمع المدرج من شيخه.

أو يستحيل صدور ذلك المدرج من النبي ﷺ أو نحو ذلك من القرائن التي تؤكد بأن ذلك مدرج في الحديث[3].

ويقع الإدراج في المتن والسند ومثال الإدراج في المتن:

ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة بن سوار عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: "اسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار".

ثمّ قال الخطيب: " وهم أبو قطن وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سنبيّنه وذلك أنّ قوله: "اسبغوا الوضوء" كلام أبي هريرة وقوله: "ويل للأعقاب من النار" من كلام النّبي ﷺ

---

[1]- انظر الشيخ طاهر الجزائري ، توجيه النظر إلى علوم الأثر ، ص 171

[2]- ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 45

[3]- انظر ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 56

وقد رواه جمع كثير من الثقات عن شعبة، وجعلوا الكلام الأوّل من قول أبي هريرة، والكلام الثاني مرفوعاً، كما رواه البخاري من طريق آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: " أسبغوا الوضوء" فإنّ أبا القاسم ﷺ قال: "ويل للأعقاب من النار"[1].

والإدراج كما يكون في بداية الحديث، وهو قليل نادر، كذلك يكون في وسطه، وهو كثير، وأنّه في آخره فهو الغالب المشهور[2].

الحديث المصحف

التصحيف: هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، مثل واتبعه ستا واتبعه شيئا[3].

وكثيرا ما يقع التصحيف ممن يأخذ الحديث من الصّحيفة دون سماعها من راويه أو القراءة عليه، ولهذا لم تقبل أحاديثهم، يقول الحافظ الذهبي: وإنّما تعليل بعضهم بأنها صحيفة وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أنّ الصحف يدخل في روايتها التصحيف، لا سيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بعد في المصحف ولا نقاط بخلاف الأخذ من أفواه الرجال "[4].

وقد يقع التصحيف في أسماء الرواة، وقد يقع في المتن، وهناك أسماء يشتبه بعضها ببعض في الخط، مثل شعبة وسعيد، وشيبان وسفيان، ويسر وبشر، وهذه الأسماء تتعرض كثيرا للتصحيف، ولذلك اهتم المتأخرون بوضع الرموز على هذه الأسماء لتفادي التصحيف فيها.

ومثال التصحيف في الرواة ما صحّفه يحيى بن معين في حديث شعبة عن العوام بن مراجم - بالراء والجيم - عن أبي عثمان النّهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: "لتؤدن الحقوق إلى أهلها ..."[5]، الحديث من حيث قال ابن معين: (ابن مزاحم) - بالزاي والحاء - وإنما هو ابن مراجم[6].

ومثال التصحيف في المتن: حديث زيد بن ثابت أنّ رسول الله ﷺ احتجم في المسجد".

---

[1]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب من رفع صوته بالعلم ، 73/1 ، رقم 163

[2]- انظر الشيخ طاهر الجزائري ، توجيه النظر ، ص171

[3]- انظر الإمام السيوطي ، تدريب الراوي ، ص 48.

[4]- الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 471/5

[5]- الترمذي ، الجامع ، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص ، 614/4 ، رقم 2420 ، قال أبو عيسى وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح"، وقال الشيخ الألباني : صحيح"، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح" انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت : شعيب الأرنؤوط ، 363/16 ، رقم 7363 ،

[6]- ابن الصلاح ، المقدمة ، ص(140 - 141)

رواه ابن لهيعة وصحّف فيه وقال: إنّ رسول الله ﷺاحتجم في المسجد، وقيل له: مسجد في بيته ؟ قال: مسجد الرسول ﷺويقول الإمام مسلم معلقا عليه: وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا، وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده، وإنما الحديث أنّ النبي ﷺاحتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلّي فيها ".

حدثني محمّد بن حاتم حدثنا بهز بن أسد حدثنا وهيب حدثني موسى بن عقبة قال: سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺاتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلّى رسول الله ﷺفيها ليالي، حتى اجتمع إليه أناس ثم فقدوا صوته ليلة، وظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم.."[1].

وروى الخطيب البغدادي بسنده أنه قدم بعض الشيوخ من الشام، وكان عنده حريز بن عثمان، فقرأ صالح البغدادي عليه: حدثكم حريز بن عثمان قال: كان لأبي أمامة حرزة يرقي بها المريض، فصحفها صالح فقال: وكان لأبي أمامة جرزة، وإنما هو حرزة "، قال أبو بكر: وبهذا لقب: صالح جرزة"[2].

الحديث المضطرب

المضطرب هو الحديث الذي يختلف فيه راو، أو الرواة على أكثر من وجه، كالوصل والإرسال أو الوقف والرفع، أو الزيادة والنّقص، مع اتحاد مصدرهم، ولم يستقم الجمع بينهما، قال ابن الصّلاح:

الحديث المضطرب، هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، ، وإنما نسمّيه مضطربا إذا تساوت الروايتان، أمّا إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، وغير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للرّاجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب"[3].

المضطرب ماختلفت لوجه روايته، وتدافعت على التساوي في الاختلاف من راو واحد، بأن رواه مرة على وجه، وأخرى على آخر مخالف له"[4].

---

[1]- مسلم ، التمييز ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، السعودية ، 1410هـ ، ص187 ، 188) ، رواه البخاري ، الجامع الصحيح ، ت: د. مصطفى ديب البغا ، ط3 ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت1987م ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله ، 2266/5 ، رقم 5762

[2]- انظر الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ت: محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض، السعودية 1983م ، 294/1

[3]- ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 44

وهذا يعني أنّ الحديث المضطرب، هو نوع من أنواع المعلول، وأنّ فيه خطأ، غير أنّه لا يُدرى في أيّ رواية من الروايات المختلفة ذلك الخطأ، ولذلك لم يتمّ الجمع بين تلك الوجوه المختلفة، ولا الترجيح فيما بينها.

ومن أمثلة الحديث المضطرب، ماروّاه مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرّحمن الرّحيم إذا افتتح الصّلاة"[1].

قال ابن عبد البرّ : وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البناني وغيرهما كلهم أسنده وذكر فيه النبي ﷺ إلاّ أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً، فمنهم من يقول فيه" كانوا لا يقرؤون "بسم الله الرّحمن الرّحيم"، ومنهم من يقول: كانوا لا يجهرون "بسم الله الرّحمن الرّحيم" ومنهم من قال: كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" ومنهم من قال: كانوا لا يتركون بسم الله الرّحمن الرّحيم"، وهذا اضطراب لا تقوم معه حجّة لأحد من الفقهاء"[2].

الحديث المقلوب

المقلوب هو الحديث الذي ورد بطريق فيروى بغيره، أو أن يروي الراوي حديثا، ويجعله لغير صاحبه وهما منه ، ولعلّ ذلك يرجع إلى تبادل الأحاديث عليه، وبذلك يخالف الراوي الآخرين من الثقات، أو يتفرد عن شيخه بما لا أصل له في أحاديثه، وإن كان هذا الراوي الذي انقلب عليه الحديث ثقة، أصبح حديثه شاذا، وإن كان ضعيفا، أصبح حديثه منكرا.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر: " كلّ مقلوب لا يخرج عن كونه معللا، أو شاذا، لأنه إنما يظهر بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف"[3].

ومثال القلب في المتن، ماروّاه مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺقال: "سبعة يظلّهم الله في ظله يوم لا ظلّ إلا ظلّه، الإمام العادل، وشابٌّ نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلّق في المساجد ورجلان تحابّا في الله اجتمعا عليه، وتفرّقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال إني أخاف الله ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها، **حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه "[4].

1- الإمام مالك بن أنس ، الموطأ ، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، إعداد أحمد راتب ، ط11 ، دار النفائس ، بيروت1990م ، باب العمل في القراءة ، رقم 175 ، ص 64

2- ابن عبد البر ، التمهيد ، 230/2

3- ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، ت: الدكتور ربيع بن هادي عمير ، ط2 ، دار الراية ، الرياض ، السعودية 1988م ، 874/2

4- مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة ، 93/3 ، رقم 2427

قال ابن حجر: والمحفوظ من طرق أخرى في الصحيح : "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"[1]، فاليمين آلة الإنفاق لا الشمال "[2].

وروى شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال: قدم معاوية وابن عباس، فطاف ابن عباس فاستلم الأركان كلها، فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ الركنين اليمانيين، وقال ابن عباس: ليس شيء من أركانه مهجورا "[3]، قال ابن عبد البرّ [4]: فقلب القصة فيه، وجعل مكان ابن عباس معاوية، ومكان معاوية ابن عباس" ثم يذكر الصواب فيقول: لأنّ مجاهداً روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه لم يستلم إلا الركنين اليمانيين[5]، وأنه أنكر على معاوية استلامه الركنين الآخرين، فلمّا قال له معاوية : ليس في البيت شيء مهجور، قال له ابن عباس: "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ "[6].

المطلب الثاني : التفرّد

الحديث الشاذ

الشاذ لغة: له عدة معاني منها:

1- الإنفراد والنادر: من شذّ ويشذ شذا وشذوذا، انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ[7]، وشذّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كلّ شيء منفرد فهو شاذ[8].

2- التفرق: شذاذ النّاس، متفرقوهم، وشذان الحصى، المتفرّق منه[9].

اصطلاحا: ذهب العلماء في تعريفه إلى ثلاثة مذاهب:

---

[1]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة باليمين ، 517/2 ، رقم 1357 ، وانظر الموطأ ، مالك بن أنس ، باب ماجاء في المتحابين في الله ، ص 679 ، ، رقم 1733، وانظر الجامع ، الترمذي ، كتاب الزهد ، باب ماجاء في الحب في الله ، 598/4، رقم 2391 ، وانظر النسائي ، السنن ، كتاب آداب القضاة ، باب الإمام العادل ، 222/8 ، رقم 3580

[2]- انظر ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، 882/2، 883

[3]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الحج ، باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين ، 582/2 ، رواه تعليقا.

[4]- ابن عبد البر ، التمهيد ، 52/10

[5]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الحج ، باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين ، 582/2

[6]- سورة الأحزاب 21

[7]- ابن منظور ، لسان العرب ، 494/3

[8]- انظر الفراهيدي ، العين ، 215/6 ، وانظر الأزهري ، تهذيب اللغة ، 271/11

[9]- ابن منظور ، لسان العرب ، 494/3 ، وانظر العين ، الفراهيدي 215/6

المذهب الأول:

مذهب الإمام الشافعي، ومن وافقه من العلماء، أنّ الشاذ هو ماخالف فيه راو ثقة، بزيادة أونقص في سند أو متن، الرواة الثقات فيمارووه، وتستلزم هذه المخالفة التنافي، ويتعذرمعها الجمع، الذي لايكون مع اتحاد المروي عنه.

قال الإمام الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة مالا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ماروى الناس" [1]، لأنّ العدد الكثير من الرواة أولى بالحفظ من الشخص الواحد، فالإمام الشافعي قد قيّد الشاذّ بقيدين:

1- الثقة في الراوي.

2- المخالفة في الرواية لأكثر من الرواة.

المذهب الثاني:

عرّف الحاكم النيسابوري الشاذ، بأنه ما تفرّد به ثقة من الثقات، وليس له أصل متابع لذلك الثقة[2] فقيّد الحاكم "الشذوذ "بقيد واحد، هو تفرّد الثقة، وفرّق الحاكم بين الشاذ بهذا التعريف، وبين المعلّ، بأنّ المعلّل وقف على علّته، الدالّة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف على علّته إلا حدسا[3].

المذهب الثالث:

ذهب الخليلي القزويني إلى أنّ الشاذ، هو ما انفرد به الراوي، ثقة كان أوغير ثقة،خالف أم لم يخالف "[4].

فالخليلي لم يقيد الشذوذ بشيء مما قيد به الشافعي والحاكم، وإنما فرّق ما انفرد به ثقة وبين ماانفرد به غير ثقة.

فالأول: يتوقف فيه ولا يحتج به، وإنما يصلح للاعتبار، وأن يكون بقيود في المتابعات والشواهد.

الثاني: متروك.

---

[1]- ابن الصلاح، المقدمة، ص 36، وانظر السيوطي، تدريب الراوي، 232/1

[2]- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص119، السيوطي، تدريب الراوي، 233/1

[3]- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 119، وانظر ابن الصلاح، المقدمة، ص 36، وانظر السيوطي، تدريب الراوي، 232/1

[4]- السيوطي، تدريب الراوي، 233/1.

قال الخليلي: والذي عليه حفاظ الحديث، أنّ الشاذ ماليس له إلاّ إسناد واحد، ثقة خالف أولا فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به، ولكنه يصلح أن يكون شاهدا، ومالفرد به غير الثقة متروك"[1].

ترادف الحديث الشاذ والحديث المنكر عند ابن الصلاح:

الشاذ والمنكر عند ابن الصّلاح مترادفان، فهما عنده اسمان لمسمّى واحد، فلا بدّ من الاحتراز عنهما في حدّ الحديث الصحيح، وقد قسّم ابن الصلاح الشاذ والمنكر إلى قسمين هما :

الأول: الفرد المخالف.

الثاني: الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط، مايقع جابرا لما يوجبه تفرده من النكارة والضّعف[2].

والذي عليه جمهور العلماء، أنّ الشاذ هو الحديث الفرد المخالف لمن هو أوثق منه، كما هو رأي الشافعي ومن معه، وهو اختيار ابن الصّلاح[3].

والفرق بينه وبين المنكر، أنّ الشاذ مارواه الثقة وخالف فيه الثقات، والمنكر مارواه الضّعيف مع المخالفة، قال الحافظ ابن حجر: وقد غفل من سوّى بينهما"[4].

ويقابل الشاذ المحفوظ، وهو مارواه الثقة مخالفا لمن هو دونه في القبول"[5].

شروط الشاذ:

شروط الشاذ بحسب اصطلاح المحدّثين:

أن يكون راوي الرواية المخالفة ثقة.

2 – أن يكون الثقة قد خالف من هو أولى منه بالحفظ، لكثرة عدد أو لزيادة حفظ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

3 – أن تتضمّن المخالفة زيادة أونقصا في السّند أو المتن.

1- انظر السيوطي ، تدريب الراوي ، 232/1

2- ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 37

3- ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 37

4- ابن حجر ، شرح نخبة الفكر ، ص 53

5- ابن حجر ، شرح نخبة الفكر ، ص 50

4 – أن تستلزم هذه المخالفة التعارض بين رواية الثقة ورواية غيره، بحيث يتعذّر الجمع غير المتعسف بين الروايتين[1].

5 – اتحاد الشيخ المروى عنه ذلك الحديث الذي وقعت فيه المخالفة.

أقسام الشذوذ:

ينقسم الشذوذ باعتبار موضعه إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: الشذوذ في السند.

مثاله ماروواه عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أنّ رجلا مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا إلا عبدا هو أعتقه فأعطاه النبي ﷺ ميراثه "[2].

كذا جاء من طريق ابن عيينة وابن جريج قالا فيه عن ابن عباس وخالفهم حماد بن زيد فوقفه على عوسجة فيكون حديثه لمخالفته لهما شاذا وإن كان من أهل العدالة والضبط ولذا قال أبو حاتم اللذان يقولان ابن عباس محفوظ "[3].

الثاني: الشذوذ في المتن، ومن أمثلته:

ماروواه الترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا: إذا صلّى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه"[4].

---

[1] – الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، ص 119

[2] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الفرائض ، باب في ميراث المولى ، 423/4 ، رقم 2106 ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن، والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين"، وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح وعوسجه لا يتابع عليه قال البخاري ولم يصح حديثه"، انظر عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، ت: خليل الميس ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1403هـ ، 907/2 ، وقال الشيخ الألباني : ضعيف"، انظر صحيح جامع الترمذي ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، 423/4 ، رقم 2406 ، وقال ابن القطان الفاسي: وذكر من طريق الترمذي عن ابن عباس....وأتبعه أن قال فيه : حسن، ولم يبين لم لا يصحّ، وهو حديث إنما يرويه سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة ، عن ابن عباس، وعوسجة هذا ، هو مولى ابن عباس ، قال أبو حاتم : ليس بمشهور ، وقال النسائي: لم أعلم هذا الحديث إلا عند عوسجة، ولا نعلم أن أحدا روى عنه غير عمرو بن دينار، وقال أبو زرعة : عوسجة مكي ثقة"، انظر ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، ت: د. الحسين آيت سعيد ، دار طيبة ، الرياض 1997م ، 544/3

[3] – ابن أبي حاتم ، علل الحديث ، المطبعة السلفية ، القاهرة 1343هـ ، 52/2

[4] – الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ماجاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، 2/ 281، رقم 420 ، قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وقد روي عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا صلى ركعتي الفجر في بيته اضطجع على يمينه

فقد خالف عبد الواحد بن زياد وهو ثقة، غيره من أصحاب الأعمش، فرواه من قول رسول الله ﷺ والمحفوظ أنه من فعله.

لذا نقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية رحمهما الله أنه قال: هذا باطل، وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه ﷺ الفعل لا الأمر، والأمر به تفرد به عبد الواحد عن زياد وغلط فيه"[1].

الثالث: الشذوذ في السند والمتن:

ومثال ذلك: ما أخرجه الدّار قطني عن عائشة رضي الله عنها" أنّ النّبي ﷺ كان يقصر في السفر، ويتمّ ويفطر ويصوم"[2].

فهذا الحديث رجال إسناده ثقات، وقد صحح الدّار قطني إسناده، لكنّه شاذ سندا ومتنا على النحو التالي:

1- الشذوذ في السند: لأنّ في إسناده مخالفة لما اتفق عليه الثقات، فقد رووه عن عائشة أنه من فعلها موقوف غير مرفوع، قال ابن حجر: المحفوظ عن عائشة أنه من فعلها[3].

2 - الشذوذ في المتن: الثابت عند أهل الحديث مواظبته ﷺ على قصر الصّلاة في السّفر، قال ابن القيم: لم يثبت عنه ﷺ أنه أتمّ الرباعية في سفره البتة[4].

الحديث المنكر

1- لغة: نكر الأمر تنكيرا، وأنكره إنكارا ونكرا، جهله[5]، ويكون معنى النكر المجهول وغير المعروف والنكرة نقيض المعرفة[6]، وجاء إطلاقه على هذا المعنى في مواضع من القرآن الكريم.

وقد رأى بعض أهل العلم أن يفعل هذا مستحبا". وقال الشيخ الألباني : "صحيح". انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ت: محمد ناصر الدين الألباني ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1405هـ ، 267/1 ، رقم 1206

[1] - ابن القيم ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، ت: شعيب الأرناؤوط ، وعبد القادر الأرناؤوط ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1399هـ ، 319/1

[2]- الدار قطني ، السنن ، ت: عبد الله هاشم ، دار المعرفة ، بيروت 1386هـ ، 189/2

[3]- انظر ابن حجر ، بلوغ المرام ، 49/2

[4]- انظر ابن القيم ، زاد المعاد ، 464/1 ، وانظر الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ، د/عبد الكريم بن عبد الله ، ط1، دار المسلم ، الرياض، 1997م ، ص(226 - 227)

[5]- ابن منظور ، لسان العرب ، 233/5

[6]- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، ت: د.مهدي وإبراهيم ، ط1 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت1986م ، 355/5

كقوله تعالى: "وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ "[1].

وقوله تعالى: "فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ "[2].

وقوله تعالى: "يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا"[3]، وكل ما قبحه الشرع وحرّمه فهو منكر[4].

2 – المنكر اصطلاحا:

هو الحديث الذي ينفرد به الرّجل، ولايعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا عن وجه آخر[5]، وقال السيوطي: ما رواه الضّعيف مخالفا الثقة[6].

وهذا التعريف هو الذي ذهب إليه ابن حجر العسقلاني بقوله: المنكر مارواه الراوي الضعيف مخالفا للثقات "[7].

وقد توسّع كثير من المتقدمين في إطلاق المنكر، فأطلقوه على مجرد التفرد ولو كان المتفرد ثقة، سواء خالف غيره أم لم يخالف، قال الحافظ ابن حجر: أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة"[8].

الفرق بين الشاذ والمنكر

الشاذ والمنكر مترادفان عند ابن الصّلاح، حيث يقول: المنكر ينقسم قسمين على ماذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه"[9]، ويقول أيضا: وإن كان بعيدا عن ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر"[10].

وقال ابن حجر: هما مشتركان في كون كلّ واحد منهما على قسمين، وإنما اختلافهما في مراتب الرواة، فالضعيف إذا انفرد بشيء لامتابع له ولاشاهد، ولم يكن عنده من الضبط مايشترط في حد الصّحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف فيما هذه صفته مع ذلك، كان أشد شذوذا وربما سماه بعضهم منكرا، وإن بلغ تلك المرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة

---

[1]– سورة يوسف آية 58

[2]– سورة الحجر(61 - 62)

[3]– سورة النحل 83

[4]– ابن منظور ، لسان العرب ، 233/5

[5]– زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، دار الفكر ، بيروت ، ص(105– 106)

[6]– السيوطي ، تدريب الراوي ، 240/1

[7]– ابن حجر ، شرح نخبة الفكر ، ص52

[8]– ابن حجر، هدى الساري ، 405/1

[9]– ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 38

[10]– ابن الصلاح ، المقدمة ، ص37

والضبط، فهذا هو القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد في تسميته أما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ في بعض دون بعض، أو الضعف في بعض مشايخه، بشكل لامتابع له ولاشاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، فإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني من المنكر، وهو المعتمد على رأي الأكثرين، فإن بهذا فصل المنكر عن الشاذ، وأن كلا منهما قسمان، بجمعهما مطلق التفرّد، أو مع قيد المخالف، وعليه الفرق بين الشاذ والمنكر، أنّ بينهما عموم وخصوص"[1].

فابن حجر يرى أنهما متباينين، لأنه قد اشترط في كلّ واحد منهما شيئا لم يشترطه في الآخر وابن الصّلاح يرى أنهما مترادفين.

ومن أمثلة المنكر، ماذكره ابن عبد البر بقوله: فإن احتجّ محتج بحديث يروي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله، في قصّة الأعرابي النجديّ: أنّ النبي ﷺقال: "أفلح وأبيه إن صدق"[2]، قيل له هذه اللفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتجّ به، وقد روى هذا الحديث مالك وغيره عن أبي سهيل و لم يقولوا ذلك فيه، وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث، وفيه: أفلح والله إن صدق أو دخل الجنة والله إن صدق، وهذا أولى من رواية من روى وأبيه، لأنها لفظة منكرة تردّها الآثار الصّحاح"[3].

المطلب الثالث: الحديث الموضوع

ضوابط معرفة الحديث الموضوع

إن المتتبع لجهود المحدثين في التعامل مع ظاهرة الوضع يدرك تماما أنهم أسسوا نظرية متكاملة في نقد المتن، حيث حددوا الضوابط التي يعرف بها الحديث الموضوع وقسموها إلى ضوابط في المروي وأخرى في الراوي.

أ – ضوابط خاصة بالسند وهي:

1 – أن يعترف الراوي نفسه، ويقرّ بوضعه الحديث[4].

---

[1]– ابن حجر ، شرح نخبة الفكر ، ص 53

[2]– مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ، 32/1 ، رقم 110 ، قال الشيخ الألباني : "إسنادها صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه في صحيحيهما، وقال الحافظ ابن حجر: "وهو صحيح لا مرية فيه "، لكن قوله: "وأبيه " شاذ"، انظر محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح أبي داود ، ط1 ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت2002م ، 246/2

[3]– ابن عبد البر ، التمهيد ، 366/14

[4]– الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ، ص 416

2 – أن يكون السند من مجاهيل ووضاعين[1].

3 – أن يشتمل السند على أسماء لا وجود لها في كتب الرجال[2].

4 – أن يوقف على قرينة خاصة تفيد أن الراوي وضّاع[3].

5 – أن ينصّ في كتب الرجال على أنه وضّاع[4].

6 – أن يتفرد الراوي المشهور بالوضع[5].

2– ضوابط خاصة بالمتن:

الضوابط المجملة للوضع في المتن:

يقول الدكتور عمر فلاتة: إن المحدثين قد وضعوا ضوابط إجمالية وتفصيلية، للوضع في المتن وأن ضوابط المتن كانت أجل وأدق من ضوابط السند، وهذا يدل على عظيم عنايتهم بالمتن، كما عنوا بالسند ولاغرابة في ذلك ، فالمتن هو الغاية والهدف، وكان صنيعهم في إحكام تلك الضوابط أن تتبعوا متون الأحاديث وحصروها وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها وقاسوها بمقاييس دقيقة ، ووزنوها بمعايير منضبطة، ثم أخضعوها للنقد الداخلي والخارجي فكان ثمرة هذا الجهد تلك الضوابط التي يمكن بمعرفتها الحكم على الحديث بالوضع دون الحاجة إلى النظر في سنده"[6].

الضوابط المجملة للوضع في المتن:

1 – مخالفة الحديث صريح القرآن:

أن يكون متن الحديث مخالفا لصريح القرآن الكريم، مع تعذّر التوفيق بينهما[7]، مثل حديث " مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة"[8].

---

[1] – السيوطي ، تدريب الراوي ، ص 181

[2] – السيوطي ، تدريب الراوي ، ص (180 – 181)

[3] – مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ص (98 – 99)

[4] – مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ص 98

[5] – مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ص 98

[6] – عمر بن حسن عثمان فلاتة ، الوضع في الحديث ، ط1، مؤسسة منهل العرفان ، بيروت 1981م ، 64/2

[7] – انظر ابن القيم ، المنار المنيف ص 78 ، وانظر ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، 846/2

قال ابن القيم: وهذا من أبين الكذب، لأنه لو كان صحيحا، لكان كل أحد عالما أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وواحد وخمسون سنة"[1] والله تعالى يقول: " يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ "[2]، وقال تعالى: إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ "[3].

2 – مخالفة المتن للسنة الصريحة:

أن يكون متن الحديث مخالفا للسنة الصريحة مخالفة بينة، ولا يقبل التأويل بما يوافقها[4]، قال ابن القيم: فكلّ حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك، فرسول الله ﷺ منه بريء، ومن هذا الباب: أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وبأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار"[5].

وعلّق ابن القيم على هذه المتون بقوله: وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ "إن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة"[6].

3 – مخالفة المتن للأصول الشرعية:

مخالفة الحديث للأصول والقواعد التي قرّرتها الشريعة الإسلامية، دليل على وضعه، ومن هذه الأصول قوله تعالى: " أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى "[7].

فالإنسان في الشريعة الإسلامية لا يحاسب على أخطاء غيره، ولا على جريرة أحد من الناس، وبناء على ذلك، فقد حكم المحدثون بالوضع على ما يخالف هذا الأصل، ومن أمثلته:

ما روي عنه ﷺ أنه قال: "لا يدخل الجنّة ولد زنى، ولا والده، ولا ولد ولده"[8].

فهذا المتن مخالف لأصل شرعي، ولذلك حكم عليه العلماء بالوضع، قال ابن الجوزي: أيّ ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنّة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول "[9].

---

[1] – ابن القيم ، المنار المنيف ص 78

[2] – سورة الأعراف 187

[3] – سورة لقمان 34

[4] – انظر ابن القيم ، المنار المنيف ص 78 ، وانظر ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، 846/2

[5] – انظر ابن القيم ، المنار المنيف ص 53

[6] – ابن القيم ، المنار المنيف ص 53

[7] – سورة النجم 39

[8] – ابن الجوزي ، الموضوعات ، ت: عبد الرحمن محمد عثمان ، ط2 ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مصر ، 1987م ، 110/3

[9] – ابن الجوزي ، الموضوعات 111/3

ومثله أيضا: " ما زنى عبد قط، فأدمن على الزنى إلا ابتلي به في أهل بيته"[1].

وقد علّق الشيخ الألباني عليه بقوله[2]: "ومما يؤيد بطلان هذا الحديث أنه يؤكد وقوع الزنى في أهل الزاني، وهذا باطل يتنافى مع الأصل المقرّر في القرآن: "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"[3].

4 – مخالفة المتن للعقل:

قال ابن الجوزي: كلّ حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلّف اعتباره"[4].

وقال ابن حجر العسقلاني: منها جعل الأصوليين من دلائل الوضع أن يخالف العقل ولا يقبل تأويلا، لأنه لايجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل"[5].

روى ابن الجوزي في الموضوعات، عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺقال: "ستّ من النسيان: سؤر الفأر والقاء القملة وهي حية، والبول في الماء الراكد، ومضغ العلك، وأكل التفاح، ومحل ذلك اللبان الذكر"[6].

وقد حكم العلماء على متن هذا الحديث بالوضع، لأنه مخالف لصريح المعقول، إذ لاعلاقة لهذه الأمور بتوريث النسيان، قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ"[7].

ومثله حديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، فإنّ في هذا الحديث: أنّ طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاث مائة وثلاثين...قال ابن القيم: وليس العجب من جرأة مثل هذا الكذاب على الله، إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره، ولا يبين أمره"[8].

وقد أورد الشيخ عبد الرحمن المعلّمي سؤالا عن مراعاة المحدثين للعقل، في قبول الحديث وتصحيحه، فقال: هل راعى المحدثون العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟

---

[1] – ناصر الدين الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة 47/1

[2] – ناصر الدين الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، 47/1 ، 48

[3] – سورة النجم 39

[4] – ابن الجوزي ، الموضوعات 106/1

[5] – ابن الجوزي ، الموضوعات 106/1

[6] – ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح 845/2

[7] – ابن الجوزي ، الموضوعات 34/3

[8] – ابن القيم ، المنار المنيف ص 75

ثم أجاب عليه بقوله: أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث، فالمتون إذا سمعوا مرارا تمتنع صحته أو بعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته"[1].

5 – مخالفة المتن للحس:

مثل حديث: "إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه".

قال ابن القيم: " فالحسّ يشهد بوضعه، لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق"[2].

ومثله" الباذنجان لما أكل له"، و" الباذنجان شفاء من كلّ داء".

وقد بيّن ابن القيم وجه مخالفة هذه المتون للحس، فقال: قبّح الله واضعها، فإنّ هذا لو قاله بوحنس أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان الحبي والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدّة، ولو أكله فقير ليستغني، لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم"[3].

6 – ركاكة المتن

الرّسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وهو أبلغ البلغاء، وحديثه يأتي في المرتبة الثانية بعد بلاغة القرآن الكريم وبيانه، وحديثه منزه عن الألفاظ والمعاني الركيكة، التي يمجها السمع ويدفعها الطبع، ويستهجن معناها للفطن"[4]، وكان الربيع بن خثيم يقول: إنّ للحديث ضوء كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره"[5].

وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب"[6].

ولذلك حكم العلماء على المتن الذي يتصف بالركاكة في المعنى بالوضع، من ذلك:

---

[1] – عبد الرحمن المعلمي ، الأنوار الكاشفة ، ص 6

[2] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص48

[3] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 48

[4] – ابن القيم ، المنار المنيف ص 91 .

[5] – الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ص 316

[6] – ابن الجوزي ، الموضوعات 103/1

حديث "من أحبّ أن يتمسك بقصبة الياقوت التي خلقها الله ثم قال لها: كوني فكانت فليتول علي بن أبي طالب من بعدي".

قال الإمام ابن تيمية: إنّ من تدبّر ألفاظها تبين له أنها مفتراة على رسول الله ﷺ فهذه من خرافات الحديث، وكأنهم لما سمعوا أن الله خلق آدم بيده من تراب ثم قال له كن فكان قاسوا هذه الياقوتة على خلق آدم، وآدم خلق من تراب.."[1].

وحديث" لو كان الأرز رجلا لكان حليما، ما أكله حائع إلا أشبعه"، قال ابن القيم عنه موضوع"[2].

7 – مخالفة المتن للتاريخ :

مخالفة المتن للتاريخ، علامة على وضعه، بشرط أن يكون ماتقرّر تاريخيا، يقينيا ثابتا صحيحا ومن ذلك رفع الجزية عن أهل خيبر، قال الذهبي: أظهر بعض اليهود كتابا بإسقاط النبي ﷺالجزية عن الخيابرة وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير على أبي بكر(الخطيب البغدادي) فقال: هذا مزوّر قيل: من أين قلت هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنين"[3].

ومن الأمثلة أيضا، ماوضع على لسان أنس رضي الله عنه من أنه قال: " دخلت الحمام فرأيت رسول الله ﷺجالسا وعليه متزر"، وهذا مخالف للتاريخ، لأنّ الحمامات لم تكن معروفة في الحجاز في زمنه ﷺولم يدخل الرسول حماما قطّ.

8 – اشتمال المتن على المجازفات:

أن يكون الحديث مشتملا على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺمثل حديث : من صلّى الضحى كذا وكذا ركعة، أعطى ثواب سبعين نبيا".

قال ابن القيم: وكأنّ هذا الكذاب الخبيث، لم يعلم أنّ غير النبي لو صلّى عمر نوح عليه السلام، لم يعط ثواب نبيّ واحد"[4].

---

[1] – ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية ، تح: محمد رشاد سالم ، ط2 ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة 1409هـ ، 7/401 – 402

[2] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 50

[3]– الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1374هـ ، 3/1141 ، وانظر ابن القيم ، المنار المنيف ص(94 – 95)

[4]– ابن القيم ، المنار المنيف ، ص (46 – 47)

9 – بطلان متن الحديث في نفسه:

أن يكون الحديث باطلا في نفسه، فيدلّ بطلانه على أنه ليس من كلامّ النبي ﷺكحديث" إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية "[1].

10 – عدم مشابهة المتن لكلام الأنبياء:

أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام الرسول ﷺالذي هو وحي يوحى مثل ثلاثة تزيد في البصر : النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن.

قال: وهذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة ، وابن عباس، بل سعيد ابن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك رحمهم الله "[2].

11 – أن يكون متن الحديث أليق بكلام الأطباء:

مثل حديث: الهريسة تشد الظهر"، وحديث " أكل السمك يوهن الجسد"، وحديث" النفخ في الطعام يذهب البركة"[3].

12 – اشتمال المتن على السماجة:

أن يكون الحديث سمجا، بحيث يستنكر منه، مثل حديث: عليكم بالملح، فإنه شفاء من سبعين داء "[4] و" من اتخذ ديكا لم يقربه شيطان ولا سحر"[5].

13 – توفر الدواعي على نقل الحديث في المجمع ثم لاينقل:

مثل الادّعاء بأنّ النبي ﷺأوصى بالخلافة من بعده إلى عليّ رضي الله عنهعلى مرأى و مسمع من الصحابة كلهم رضوان الله عليهم، ثمّ تواطئوا جميعا على كتمان أمره، وتغييره ومخالفته[6] وهذا ماتدّعيه الإمامية، وهو السبب في خلافها وصراعها مع غيرها من الفرق الإسلامية وخاصة أهل السنّة.

---

[1] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 56

[2] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 59

[3] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص(62 64)

[4] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 52

[5] – نفس المصدر ، ص 53

[6] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 54

14 - أضاف الإمام فخر الدين الرازي، علامة أخرى بقوله: أن يروى الخبر في زمن قد استقرّت فيه الأخبار ودونت، فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال، ولا في بطون الكتب، فأما في عصر الصحابة وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار استقرت، فإنه يجوز أن يروي أحدهم ماليس معتمد غيره"[1].

الضوابط التفضيلية للوضع في المتن:

إنّ معايشة النقاد لألفاظ النبي ﷺوتتبع أحواله وهديه وكلامه ﷺوتفضيلهم في ذلك حتى اختلط بدمائهم ولحومهم ، كل ذلك أوجد عندهم ملكة وهيئة نفسانية عرفوا بها مايجوز أن يخبره ﷺومالايجوز وميزوا بذلك بين مايصح أن ينسب إليه ومالايصح، وهذا كله نتيجة لاستقرائهم أحاديث رسول الله ﷺوسبرهم دواوين سنته، وانكبابهم على متونها وتتبع لأبوابها ونقد ألفاظها ومراعاة الظروف التي قيلت فيها والأسباب التي وردت من أجلها والوقوف على أحوال رواتها ومعرفة صحيحها من ضعيفها أوصدقها من كذبها فكان من نتيجة هذا العمل المتواصل والتتبع المضني أن وضعوا ضوابط تفضيلي نقّت حديث رسول الله ﷺمن كل شائبة وأبعدت الطفيليات التي كانت به عالقة ، وصاغوها في قواعد كلية يعرف من خلالها الأحاديث الموضوعة في كل باب أومسألة من غير حاجة في الرجوع إلى سندها ولاكشف عن أحوال رواتها[2]نذكر منها :

1-كل أحاديث ذمّ الأولاد، كذب[3].

2-كلّ أحاديث التواريخ المستقبلية، كذب[4].

3 - كل أحاديث مدح العزوبة، كذب[5].

4- وكل حديث فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذب مختلق[6].

5- وحديث "لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه"، وهو من وضع المشركين عباد الأوثان [7].

6- حديث طلب الخير من الرحماء ومن حسان الوجوه قال العقيلي ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي ﷺ[8].

---

[1] - فخر الدين الرازي ، المحصول من علم أصول الفقه ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض 1399هـ ، 2 /1/425

[2] - انظر الوضع في الحديث ، عمر فلاتة ، 71/2

[3] - ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 100

[4] - المرجع السابق ، ص 101

[5] - المرجع السابق ، ص 117

[6] - المرجع السابق ، ص 119

[7] - المرجع السابق ، ص 119.

[8] - المرجع السابق ، ص 125

المبحث الثالث

نماذج تطبيقية من اهتمام النقاد بألفاظ الحديث

اعتنى الإمام مسلم بالمتون عناية فائقة، فهو يتحرى ويتحرز في فروق الألفاظ، مثل تميزه بين حدثنا وأخبرنا، وتقييد ذلك على مشايخه كما في قوله:

1- حدثني محمّد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أخبرنا وقال ابن رافع: حدثنا عبد الرزاق، وكان مذهب الفرق بينهما وأن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، ومذهبه وموافقيه صار هو الغالب على أهل الحديث، قال الحاكم: والذي اختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظا وليس معه أحد "حدثني فلان" وما يأخذه عن المحدث لفظا مع غيره "حدثنا فلان" وما قرأ على المحدث بنفسه" أخبرني فلان "وما قرئ على المحدث وهو حاضر " أخبرنا فلان " وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاها يقول فيه " أنبأني فلان " وما كتب إليه المحدث من مدينة و لم يشافهه بالإجازة" يقول " كتب إلي فلان"[1].

2- كما أنه يهتمّ بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة، وإذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه يبينه وربما كان بعضها لا يتغير معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، كما في قوله حدثني زهير بن حرب وابن أبي عمر كلاهما عن سفيان قال زهير حدثنا سفيان بن عيينة فأشعر بإعادة ذكر زهير خاصة بأنّ لفظ الحديث له خاصة"[2].

3- ويتحرّى فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد، كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة فإنه يقول فيها مثلا: حدثنا محمّد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمّد رسول الله ﷺ قال ابن الصلاح: فتكريره رحمه الله وإيانا في كل حديث منها، لقوله هذا ما حدثنا أبو هريرة وقوله فذكر أحاديث منها كذا وكذا، يفعله المتحري الورع في الصحائف المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اكتفى عند سماعها بذكر الإسناد في أولها، و لم يجدد ذكره عند كل حديث منها"[3].

---

[1] – الحاكم النيسابوري : معرفة علوم الحديث ص 340

[2] – ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم من الإسقاط والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، تح: موفق عبدالله عبدالقادر ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1408هـ ، ص 103

[3] – ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم ص 104

4- اهتم البخاري بفروق الروايات وضبط ألفاظ المتون، من ذلك قوله: عن أنس عن النبي ﷺ قال: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن شعيرة من خير ويخرج من النار من قال لا إلـه إلا الله، وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن ذرة من خير".

قال أبو عبد الله: قال أبان: حدثنا قتادة: حدثنا أنس عن النبي ﷺ: (من إيمان) مكان (من خير)"[1].

5- عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا، فكان منها نقية، قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب، أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بـذلك رأسا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به".

قال أبو عبد الله: قال إسحاق: وكان منها طائفة قيلت الماء، قاع يعلوه الماء، والصفصف المستوي من الأرض"[2].

6- عن عبد الله بن عمرو قال كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة فمات فقال رسول الله ﷺ: هو في النار"، ففحصوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها".

قال أبو عبد الله: قال ابن سلام كركرة يعني بفتح الكاف وهو مضبوط كذا"[3].

7- وعن أبي بن عباس ابن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي ﷺ في حائطنا فـرس يقـال لـه اللحيف".

قال أبو عبد الله: وقال بعضهم اللحيف"[4].

8 – عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وحبان بن عطية فقال أبو عبد الرحمن لحبان لقـد علمت ما الذي جرأ صاحبك على الدماء يعني عليا قال ما هو لا أبا لك ؟ قال شيء سمعته يقوله قال ما هو ؟ قال: بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا مرثد وكلنا فارس قال : "انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج –

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، ت: د. مصطفى ديب البغا ، ط3 ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت 1987م كتاب الإيمان ، باب زيادة الإيمان ونقصانه ، 24/1 ، رقم44

[2] – المرجع السابق ، كتاب العلم ، باب فضل من علم وعلم ، 42/1 ، رقم 79

[3] – المرجع السابق ، كتاب الجهاد والسير ، باب القليل من الغلول ، 1119/3، رقم 2909

[4] – المرجع السابق ، كتاب الجهاد والسير ، باب اسم الفرس ، 1049/3، رقم 2700

قال أبو سلمة هكذا قال أبو عوانة حاج - فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها".

قال أبو عبد الله: حاغ لصح، ولكن كذا قال أبو عوانة حاج وحاج تصحيف، وهو موضع وهشيم يقول حاغ"[1].

الوقوف على الزيادات

1- عن أنس: أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف كتب له وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر: محمد سطر، ورسول سطر، والله سطر.

قال أبو عبد الله: وزادني أحمد: حدثنا الأنصاري قال: حدثني أبي عن ثمامة عن أنس قال: كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يد أبي بكر بعده، وفي يد عمر بعد أبي بكر، فلما كان عثمان جلس على بئر أريس، قال: فأخرج الخاتم فجعل يعبث به فسقط، قال: فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان، فنزح البئر فلم نجده"[2].

2- عن مسروق قال أتيت بن مسعود فقال: إن قريشا أبطؤوا عن الإسلام فدعا عليهم النبي ﷺ فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام فجاءه أبو سفيان فقال يا محمد جئت تأمر بصلة الرحم وإن قومك هلكوا فادع الله فقرأ"فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين"ثم عادوا إلى كفرهم فذلك قوله تعالى"يوم نبطش البطشة الكبرى"يوم بدر.

قال أبو عبد الله: وزاد أسباط عن منصور فدعا رسول الله ﷺفسقوا الغيث فأطبقت عليهم سبعا وشكا الناس كثرة المطر قال: "اللهم حوالينا ولا علينا"، فانحدرت السحابة عن رأسه فسقوا الناس حولهم"[3].

3- عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه: عن النبي ﷺقال: "فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريا العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر".

قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول يعني حديث ابن عمر (وفيما سقت السماء العشر) وبين في هذا ووقت والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت كما روى

---

[1]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب ما جاء في المتأولين ، 2542/6، رقم 6540

[2]- المرجع السابق ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب ماجاء في المتأولين ، 2205/5، رقم 5540

[3]- المرجع السابق ، كتاب الاستسقاء ، باب إذا استشفع المشركون ، 346/1 ، رقم 974

الفضل بن عباس أنّ النبي ﷺ لم يصلّ في الكعبة، وقال بلال قد صلى، فأخذ بقول بلال، وترك قول الفضل"[1].

4- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺقال: "ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة ولا في أقل من خمس أواق من الورق صدقة".

قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول إذا قال: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة "، ويؤخذ أيضا في العلم بما زاد أهل الثبت أو بينوا"[2].

5- عن حميد أنه سمع أنسا ﷺ يقول: كان رسول الله ﷺإذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة أوضع ناقته وإن كانت دابة حركها".

قال أبو عبد الله: زاد الحارث بن عمير عن حميد حركها من حبها".

حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل عن حميد عن أنس قال حدرات، تابعه الحارث بن عمير"[3].

6- عن عائشة رضي الله عنها قالت : نهى رسول الله ﷺعن الوصال رحمة لهم فقالوا إنك تواصل قال: "إني لست كهيئتكم إني يطعمني ربي ويسقين".

قال أبو عبد الله: لم يذكر عثمان رحمة لهم"[4].

7- عن عمران بن حصين رضي الله عنهما: عن النبي ﷺأنه - سأله أو - سأل رجلا وعمران يسمع فقال: يا أبا فلان أما صمت سرر هذا الشهر ؟قال أظنه قال يعني رمضان قال الرجل لا يا رسول الله قال: "فإذا أفطرت فصم يومين" لم يقل الصلت أظنه يعني رمضان.

قال أبو عبد الله: وقال ثابت عن مطرف عم عمران عن النبي ﷺ: "من سرر شعبان "[5].

8- عن ابن عباس رضي الله عنهما : شهدت العيد مع النبي ﷺفصلى قبل الخطبة.

قال أبو عبد الله: وزاد ابن وهب عن ابن جريج فأتى النساء فحعلن يلقين الفتخ والخواتيم في ثوب بلال"[6].

---

[1] - البخاري، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى ، 540/2 ، رقم 1412

[2] - المرجع السابق ، كتاب الزكاة ، باب ليس فيما دون خمسة ، 540/2 ، رقم 1413

[3] - المرجع السابق ، أبواب العمرة ، باب من أسرع ناقته ، 638/2، رقم 1707

[4] - المرجع السابق ، كتاب الصوم ، باب الوصال ، 693/2 ، رقم 1863

[5] - المرجع السابق ، كتاب الصوم ، باب الصوم آخر شهر ، 700/2 ، رقم 1882

[6] - المرجع السابق ، كتاب العيدين ، باب الخاتم للنساء ، 2206/5 ، رقم 5541

9- عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي ﷺمضمض واستنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثا".

قال أبو عيسى وفي الباب عن عبد الله بن عباس، قال أبو عيسى وحديث عبد الله بن زيد حديث حسن غريب، وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف أن النبي ﷺمضمض واستنشق من كف واحد، وإنما ذكره خالد بن عبد الله وخالد بن عبد الله ثقة حافظ عند أهل الحديث"[1].

10- عن أبي هريرة أنّ نبي الله ﷺقال إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، السابعة بالتراب".

قال أبو داود وأما أبو صالح وأبو رزين والأعرج وثابت الأحنف وهمام بن منبه وأبو السدي عبد الرحمن رووه عن أبي هريرة ولم يذكروا التراب"[2].

11- عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، ولا تكبروا حتى يكبر، وإذا ركع فاركعوا، ولا تركعوا حتى يركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد، قال مسلم ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، ولا تسجدوا حتى يسجد، وإذا صلّى قائما فصلّوا قياما، وإذا صلّى قاعدا، فصلّوا قعودا أجمعون"[3].

قال أبو داود اللهم ربنا لك الحمد، أفهمني بعض أصحابنا عن سليمان حدثنا محمّد بن آدم المصيصي حدثنا أبو خالد عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال": إنما جعل الإمام ليؤتم به "، بهذا الخبر زاد وإذا قرأ فأنصتوا"[4]، قال أبو داود:

---

[1] - الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة، باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، 41/1، رقم 28، قال الشيخ الألباني: "صحيح"، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، ت: محمد ناصر الدين الألباني، 89/1، رقم 412

[2] - أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب، 27/1، رقم 73، قال الشيخ الألباني: "إسناده صحيح على شرطهما، وصححه الدارقطني، لكن قوله: "السابعة بالتراب" شاذ، والأرجح- كما قال الحافظ- الرواية الأولى: "أولاهن بالتراب"، انظر محمد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود، 127/1، وقد أخرجه مسلم بلفظ: "إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفّروه الثامنة في التراب"، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، 162/1، رقم 679

[3] - أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، 135/1، رقم 604، قال الشيخ الألباني: "إسناده صحيح على شرط الشيخين"، انظر صحيح أبي داود، 155/3، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين"، انظر محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993م، 467/5، رقم 2107، وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الجماعة والإمامة، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، 244/1، رقم 657

[4] - أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، 135/1، رقم 604، قال الشيخ الألباني عن أبي خالد: هو سليمان بن حيان وهو ثقة أحتج به الشيخان ولم ينفرد بها بل تابعه محمد بن سعد الأنصاري وهو ثقة كما قال ابن معين وغيره أخرجه النسائي والدارقطني وبقويتها الطريق السابقة، وقد صحح هذه الزيادة الإمام مسلم وإن لم يخرجها في صحيحه"، انظر محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت1985م، 120/2، قال الإمام مسلم:

وهذه الزيادة وإذا قرأ فأنصتوا، ليست بمحفوظة، الوهم عندنا من أبي خالد"[1].

12- عن عبد الله بن أبي قيس قال قلت لعائشة رضي الله عنها بكم كان رسول الله ﷺ يوتر؟قالت كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأنقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة"[2].

قال أبو داود زاد أحمد بن صالح ولم يكن يوتر بركعتين قبل الفجر، قلت ما يوتر قالت لم يكن يدع ذلك، ولم يذكر أحمد وست وثلاث"[3].

13- قال إبراهيم بن مهدي السلمي عن أبيه عن جده وكانت له صحبة من رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة لم يبلغها بعمله ابتلاه الله في جسده أو في ماله أو في ولده"[4].

قال أبو داود زاد ابن نفيل ثم صبّره على ذلك، ثم انفقا حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له من الله تعالى"[5].

اختصار المتون

يقطّع الإمام البخاري الحديث، ويذكره مختصرا في أبواب متفرقة، وأحيانا يكرّر الحديث الواحد مرّات كثيرة لتحقيق جملة أمور منها:

وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة « وإذا قرأ فأنصتوا ». وليس في حديث أحد منهم « فإن الله قال على لسان نبيه ﷺ سمع الله لمن حمده » إلا في رواية أبي كامل وحده عن أبي عوانة. قال أبو إسحاق قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث فقال مسلم يريد أحفظ من سليمان فقال له أبو بكر فحديث أبي هريرة فقال هو صحيح يعني وإذا قرأ فأنصتوا، فقال هو عندي صحيح. فقال لم لم تضعه ها هنا قال ليس كل شيء عندي صحيح وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه"، انظر الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، دار الجيل بيروت + دار الآفاق الجديدة، بيروت، 15/2، رقم 932

[1] – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، 135/1، رقم 604

[2] – المرجع السابق، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، 135/1، رقم 604

[3] – المرجع السابق، كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، 517/1، رقم 1364، قال الشيخ الألباني: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، انظر صحيح أبي داود، ط1، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت2002م، 105/5، وقال أبو الفضل العراقي: إسناده صحيح"، انظر المغني عن حمل الأسفار، تحقيق أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض 1995م، 147

[4] – أبو داود، السنن، كتاب الجنائز، باب الأمراض التي تكفر الذنوب، 150/2، رقم 3092، قال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة محمد بن خالد ومن فوقه"، انظر المسند للإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 272/5، رقم 22392، قال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف"، انظر أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ت: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق 1984م، 224، رقم 923

[5] – أبو داود، السنن، كتاب الجنائز، باب الأمراض التي تكفر الذنوب، 150/2، رقم 3092

أ- تغيير إسناد الحديث في كلّ مرّة، حيث يخرج الحديث عن صحابي، ثمّ يورده عن صحابي آخر وبذلك يخرج الحديث عن حدّ الغرابة.

ب - تصحيح الحديث بتكثير طرقه.

ج - إزالة الشّبهة عن الرّواة الذين روى بعضهم أحاديث تامّة وبعضهم رواها ناقصة.

د - التنبيه على اختلاف الرّواة في ألفاظ الحديث، فبعضهم روى الحديث بلفظ مغاير لغيره من الرّواة وكلّ لفظ ربّما ترتّب عليه معان جديدة.

هـ- إزالة التّعارض بين الوصل والإرسال، والرّفع والوقف، وغير ذلك من اللّطائف الإسنادية.

ومن أمثلة ذلك مايلي:

1- عن ابن عمر: أنّ النّبي ﷺقال: "أراني أتسوك بسواك، فجاءني رجلان، أحدهما أكبر من الآخر فناولت السواك الأصغر منهما، فقيل لي: كبر، فدفعته إلى الأكبر منهما".

قال أبو عبد الله: اختصره نعيم عن ابن المبارك، عن أسامة، عن نافع، عن ابن عمر"[1].

2- عن أبي بردة عن أبيه قال مسدد قال: أتينا رسول اللهﷺنستحمله فرأيته يستاك على لسانه".

قال أبو داود وقال سليمان قال دخلت على النّبي ﷺوهو يستاك، وقد وضع السواك على طرف لسانه، وهو يقول إه إه يعني يتهوّع"[2][3].

قال أبو داود: قال مسدد فكان حديثا طويلا ولكني اختصرته"[4].

3- عن جابر قال كان آخر الأمرين من رسول اللهﷺترك الوضوء مما غيّرت النار"[5].

---

[1]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الوضوء ، باب دفع السواك إلى الأكبر ، 96/1 ، رقم 243

[2]- يتهوّع : التقيؤ ، هاع يهوع هواعا : إذا تقيأ ، والمراد به هاهنا : إيلاع النّحاة من أقصى الحلق وبمزاولتها لبعضها ، ومن أراد ذلك فعلى فعل من يريد أن يتقيأ"، انظر ابن الأثير ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، ت: عبد القادر الأرنؤوط ، ط1 ، مكتبة الحلواني ، مطبعة الملاح ، مكتبة دار البيان ، 1971م ، 178/7 ، رقم 7155

[3]- أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب كيف يستاك ، 19/1 ، رقم 49 ، قال الشيخ الألباني: " إسناد الرواية الأولى صحيح على شرط البخاري، والأخرى على شرطهما. وقد أخرجاه" ، انظر محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح أبي داود ، ط1 ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت2002م ، 85/1

[4]- أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب كيف يستاك ، 19/1 ، رقم 49

[5]- المرجع السابق ، كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مسته النار ، 75/1 ، رقم 192، قال الشيخ الألباني: " إسناده صحيح، وكذا قال الذهبي وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما"، انظر محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح أبي داود ، 348/1

قال أبو داود هذا اختصار من الحديث الأول"[1].

4- عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود: ألا أصلّي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟قال فصلّى فلم يرفع يديه إلاّ مرّة"[2].

قال أبو داود هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ"[3].

5- عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺقال له ما اسمك قال حزن، قال أنت سهل قال لا السهل يوطأ ويمتهن"، قال سعيد فظننت أنه سيصيبنا بعده حزونة"[4].

قال أبو داود وغيّر النبي ﷺاسم العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان، والحكم، وغراب، وحباب وشهاب فسماه هشاما، وسمى حربا سلما، وسمى المضطجع المنبعث، وأرضا تسمى عفرة سماها خضرة، وشعب الضلالة سماه شعب الهدى، وبنو الزنية سماهم بني الرشدة، وسمى بني مغوية بني رشدة".

قال أبو داود تركت أسانيدها للاختصار"[5].

بيان الناسخ والمنسوخ

1- عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺدخل عليه ناس يعودونه في مرضه، فصلّى بهم جالساً فجعلوا يصلون قياماً، فأشار إليهم: "اجلسوا" فلما فرغ قال: إن الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإن صلى جالساً فصلوا جلوساً".

---

[1]- أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مسته النار ، 75/1 ، رقم 192

[2]- المرجع السابق ، كتاب الصلاة ، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ، 272/1 ، رقم 748 ، ورواه الترمذي ، الجامع ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة ، ت : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، 40/2 ، رقم 257 ، قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن". قال الشيخ الألباني : صحيح"وقال حسين سليم أسد : إسناده صحيح" ، انظر مسند أبي يعلى ، تحقيق : حسين سليم أسد ، ط1 ، دار المأمون للتراث – دمشق 1984م ، 453/8 ، رقم 5040

[3]- أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ، 272/1 ، رقم 748

[4]- المرجع السابق ، كتاب الأدب ، باب في تغيير الاسم القبيح ، 444/4 ، رقم 4958 ، قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح"، انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 137/13، وأخرجه البخاري ، الجامع الصحيح ، ت : د. مصطفى ديب البغا ، ط3 ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت 1983م ، كتاب الأدب ، باب اسم الحزن ، 2288/5 ، رقم 5836

[5]- أبو داود ، السنن ، كتاب الأدب ، باب في تغيير الاسم القبيح ، 444/4 ، رقم 4958

نسخ الحديث

قال أبو عبد الله: قال الحُمَيدي: هذا الحديث منسوخ، لأن النبي ﷺ آخر ما صلّى صلّى قاعداً والنـــاس خلفه قيام"[1].

2- عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ"[2].

نسخ الحديث

قال أبو داود هذا منسوخ، وسمعت أحمد بن حنبل وسئل عن الغسل من غسل الميـــت فقـــال يجزيـــه الوضوء"[3].

3- عن خالد بن الوليد أنّ رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل، والبغال، والحمير"زاد حيوة "وكلّ ذي ناب من السباع"[4].

نسخ الحديث

قال أبو داود وهو قول مالك قال أبو داود لا بأس بلحوم الخيل وليس العمل عليه قال أبو داود وهـــذا منسوخ قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم ابن الزبير وفضالة بن عبيد وأنـــس بـــن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تذبحها"[5].

4- عن عبد الله قال : علّمنا رسول الله ﷺ الصّلاة قال: فكبر ولما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخي كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا- يعني الإمساك بالركب -"[6].

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب المرضى ، باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعـــة ، 2142/5 ، رقـــم 5334

[2] – أبو داود ، السنن ، كتاب الجنائز ، باب في الغسل من غسل الميت ، 3/ 172 ، رقـــم 3163 ، قـــال الشـــيخ الألبـــاني: " صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، 1135/1 ، رقم 11348

[3] – المرجع السابق ، كتاب الجنائز ، باب في الغسل من غسل الميت ، 172/3 ، رقم 3164

[4] – المرجع السابق ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل لحوم الخيل ، 413/3 ، رقم 3792 ، قال الشيخ الألباني: "ضعيف" ، انظـــر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، 1420/1 ، رقم 14198

[5] – المرجع السابق ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل لحوم الخيل ، 413/3 ، رقم 3792

[6] – محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، صحيح ابن خزيمة ، ت: د. محمـــد مصـــطفى الأعظمـــي ، المكتـــب الإسلامي ، بيروت1970م ، كتاب الصلاة ، باب تفريج أصابع اليدين ، 301/1 ، رقم 595 قال الأعظمي : إسناده صحيح".

نسخ الحديث

روى ابن خزيمة بسنده عن مصعب بن سعد قال: كنت إذا ركعت وضعت يدي بين ركبتي فنهاني أبي سعد فنهاني وقال: إنا كنا نفعله ثم نهينا ثم أمرنا أن نرفعهما إلى الركب"[1].

5- روى مسلم بسنده عن عمرو بن مرة حدثني زاذان قال قلت لابن عمر حدثني بما نهى عنه النبي ﷺ من الأشربة بلغتك، وفسره لي بلغتنا، فإن لكم لغة سوى لغتنا، فقال نهى رسول الله ﷺ عن الحنتم وهي الجرة، وعن الدباء وهي القرعة، وعن المزفت وهو المقير، وعن النقير وهي النخلة تنسح نسحا، وتنقر نقرا، وأمر أن ينتبذ في الأسقية"[2].

نسخ الحديث:

عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: "نهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكرا"[3].

6- قال ﷺ: "يأيها الناس إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة، أتدرون ما العتيرة، هذه التي يقول الناس الرجبية"[4].

نسخ الحديث:

قال أبو داود العتيرة منسوخة هذا خبر منسوخ[5]، وروى بسنده عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال: "لا فرع ولا عتيرة"[6].

---

[1] – صحيح ابن خزيمة ، كتاب الصلاة ، باب تفريج أصابع اليدين ، 302/1 ، رقم 596

[2] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الأشربة ، باب النهي عن الانتباذ في المزفت ، 97/6 ، رقم 3515

[3] – المرجع السابق ، كتاب الأشربة ، باب النهي عن الانتباذ ، 98/6 ، رقم 5325

[4] – أبو داود ، السنن ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، 49/3 ، رقم 2790 ، وأخرجه الترمذي ، الجامع ، أبواب الأضاحي ، باب (بدون اسم) ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون" ، 99/4 ، رقم 1518 ، وقال الشيخ الألباني: "ضعيف" ، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ت: محمد ناصر الدين الألباني ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م ، 332/1 ، وقال ابن القطان الفاسي: " وذكر من طريق أبي داود عن عامر، أبي رملة عن مخنف بن سليم.... ثم قال: إسناده ضعيف، وصدق ولكنه لم يبن علته، وهي الجهل بحال عامر هذا، فإنه لا يعرف إلا بهذا، يرويه عنه ابن عون، وقد رواه أيضا عنه ابنه حبيب بن مخنف، وهو مجهول أيضا كأبيه"، ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، تحقيق د. الحسين آيت سعيد ، دار طيبة ، الرياض 1997م ، 577/3 ،

[5] – أبو داود ، السنن ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، 49/3 ، رقم 2790

[6] – أبو داود ، السنن ، كتاب الضحايا ، باب في العتيرة ، 64/3 ، ، رقم 2833 ، قال أبو داود قال بعضهم الفرع أول ما تنتج الإبل كانوا يذبحونه لطواغيتهم ثم يأكلونه ويلقى جلده على الشجر والعتيرة في العشر الأول من رجب".

7- روى الترمذي بسنده عن معاوية قال قال رسول الله ﷺ من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه"[1].

نسخ الحديث:

قال أبو عيسى حديث معاوية هكذا روى الثوري أيضًا عن عاصم عن أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ وروى ابن جريج ومعمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال سمعت محمدًا يقول حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن إسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: إن من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه قال ثم أتي النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله، وكذلك روى الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا قال فرفع القتل وكانت رخصة والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافا في ذلك في القديم والحديث"[2].

8- عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى الطوليين، قال قلت ما طولى الطوليين؟ قال الأعراف والأخرى الأنعام قال وسألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه للمائدة والأعراف"[3].

نسخ الحديث:

حدثنا موسى بن إسمعيل حدثنا حماد أخبرنا هشام بن عروة أن أباه كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما تقرءون والعاديات ونحوها من السور".

---

[1] - الترمذي: الجامع، كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، 48/4، رقم 1444، قال الهيثمي: "رواه أحمد، ويزيد بن أبي كبشة وثقه ابن حبان وبقية رجاله رجال الصحيح"، انظر نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت 1412 هـ، 428/6، رقم 10667، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن"، انظر محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب الأرناؤوط، 295/10، رقم 4445

[2] - الترمذي، الجامع، كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، 48/4، رقم 1444

[3] - أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في المغرب، 298/1، رقم 812، قال الأعظمي: إسناده صحيح". انظر محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت 1970م، 259/1، رقم 516، وقال الشيخ الألباني: "إسناده صحيح على شرط البخاري، وقد أخرجه في صحيحه مختصرًا"، انظر محمد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت 2002م، 395/3؛ وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير مروان بن الحكم فمن رجال البخاري" انظر الإمام أحمد، المسند، 188/5، رقم 21684، وأخرجه البخاري مختصرا، الجامع الصحيح، ت: د. مصطفى ديب البغا، كتاب الأذان، باب القراءة في المغرب، ط3، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت 1987م، 265/1، رقم 730

قال أبو داود هذا يدل على أن ذاك منسوخ قال أبو داود وهذا أصح"[1].

9- عن أبي هريرة قال لما نزلت هذه الآية﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[2]، جمع رسول الله ﷺ قريشا فقال: "يامعشر قريش أنقذوا أنفسكم من النار فإني لا أملك لكم ضرا ولا نفعا"ولبني عبد مناف مثل ذلك ولبني عبد المطلب مثل ذلك، ثم قال: "يافاطمة بنت محمّد ﷺأنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لك ضرا ولا نفعا، إلا أن لك رحما سأبلها ببلالها"[3].

قال أبو حاتم هذا منسوخ إن فيه أنه لا يشفع لأحد، واختيار الشفاعة كانت بالمدينة بعده"[4].

---

[1] - أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب من رأى التخفيف فيها ، 298/1 ، رقم 813

[2] - سورة الشعراء 214

[3] - ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 414/2 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير حكيم بن سيف الرقي، فقد روى له أبو داود والنسائي، وهو صدوق.وأخرجه الترمذي "3185" في التفسير: باب ومن سورة الشعراء، من طريق زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، بهذا الإسناد، وأخرجه أحمد 333/2 من طريق معمر، و360 من طريق زائدة، و361 من طريق شيبان، و519 من طريق أبي عوانة، ومسلم "204" في الإيمان: باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ، والبيهقي 248/6 في الوصايا: باب إذا أوصى لعشيرته الأقربين، من طريق جرير، والترمذي "3184" أيضاً من طريق شعيب بن صفوان، كلهم عن عبد الملك بن عمير، بهذا الإسناد، وأخرجه النسائي 248/6 من طريق معاوية بن إسحاق، عن موسى بن طلحة بهذا الإسناد

- وقوله: "إلا أن لك رحماً سأبلها ببلالها" وافق المصنف عليها الترمذي، ورواية الجميع: "غير أن لكم رحماً سأبلها ببلالها" وسحق أبلها ببلالها، أي: أصلها، يقال: بلّ الرحم: إذا وصلها، وفي الحديث الحسن: "بلّوا أرحامكم ولو بالسّلام" أي: صلوها ونحوها، وقد أطلقوا على الإعطاء: الندى، وقالوا في البخيل: ما تندى كفه بخير، فشبهت قطيعة الرحم بالحرارة، ووصلها بالماء الذي يطفئ برودة الحرارة. وقال الطيبي: شبه الرحم بالأرض التي إذا وقع عليها الماء وسقاها حتى سقيها أزهرت وربيت فيها النضارة، فأثمرت الهبة والعطاء، وإذا تركت غير سقي حتى يبست وبطلت منفعتها فلا تثمر إلا بالغضاء والحلفاء، وأخرجه البخاري "2743" في الوصايا: باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب، و" 4771" في التفسير: باب وأنذر عشيرتك الأقربين، ومسلم "206" "351"، والنسائي 248/6، 249، والبيهقي في "السنن" 280/6، والبغوي في "شرح السنة" "3744" من طريق شعيب ويونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال: "يا معشر قريش- أو كلمة نحوها- اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفية عمة رسول الله ﷺ لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمّد سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً" .وأخرجه أحمد 350/2 من طريق ابن لهيعة، و398/2. والبخاري "3527" في المناقب: باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية، ومسلم "206" "352" من طريق أبي الزناد، كلاهما عن الأعرج، عن أبي هريرة.وروى الباب عن عائشة عند مسلم "205"، والترمذي "3184"، والنسائي 250/6، والبيهقي في "السنن" 280/6، 281، والبغوي في "شرح السنة" "3743".

[4] - ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 414/2.

بيان سبب ورود الحديث

معرفة سبب ورود الحديث تعين على فهم الحديث على وجهه الصحيح، وسلامة الاستنباط منه، وإزالة الإشكال عنه، وتعيين المبهم، وتخصيص العام، ومن أمثلته:

1- قال ﷺ: "ليس من البرّ الصوم في السّفر "[1].

سبب وروده:

روى البخاري بسنده عن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال: ما هذا؟، فقالوا صائم فقال: "ليس من البر الصوم في السفر ".

فسبب ورود الحديث، يبين أنّ النهي عن الصيام في السفر إنما هو لمن بلغ هذا المبلغ من المشقّة وبـذلك يزول الإشكال بينه وبين ما رواه بسنده عن أنس بن مالك قال: كنّا نسافر مع النبي ﷺ فلـم يعـب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم"[2].

2 – قال ﷺ: أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قالوا يا رسول الله لم؟ قال: لا تراءى[3] ناراهما "[4].

سبب وروده:

روى أبو داود بسنده عن جرير بن عبد الله قال بعث رسول الله ﷺ سرية إلى خثعم فاعتصم ناس منهم بالسجود فأسرع فيهم القتل – قال – فبلغ ذلك النبي ﷺفأمر لهم بنصف العقل وقال: "أنا بريء مـن كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قالوا يا رسول الله لم؟ قال: لا تراءى ناراهما"[5].

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح، باب قول النبيﷺ ليس من البر ، 687/2 ، رقم 1844

[2] – المرجع السابق ، كتاب الصوم ، باب قول النبيﷺ ليس من البر ، 687/2 ، رقم 1844

[3] – يعني أنكم إذا أوقدوا نارا وهو أوقد نارا فإن كلا لا يرى نار الآخر ، وذلك إشارة وكناية عن التباعد بين المسلمين والكفار. انظر ابن الأثير ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تح: عبد القادر الأرنؤوط ، ط1 ، مكتبة الحلواني ، مطبعة الملاح ، مكتبة دار البيان ، 1970م ، 445/4 ، رقم 2523

[4] – أبو داود ، السنن ، كتاب الجهاد ، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود ، 349/2 ، رقم 2647 ، قال الشيخ الألباني : "حديث صحيح، دون العقل" إسناده: حدثنا هناد بن السري: ثنا أبو معاوية عن إسماعيل عن قيس عن جرير بن عبد الله. قال أبو داود: "رواه هشيم وخالد وجماعة لم يذكروا جريرا"، قلت: ورجاله ثقات كلهم رجال الشيخين؛ غير هناد بن السري؛ فمن رجال مسلم". انظر صحيح أبي داود ، 398/7

[5] – أبو داود ، السنن ، كتاب الجهاد ، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود ، 349/2 ، رقم 2647

فقوله: "أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين"، أي بريء من دمه إذا قُتل، لأن وجوده بين المشركين دون ابتعاد عنهم، جعلت له المشاركة في تعريض نفسه للقتل، وليس معنى الحديث أن الرسول ﷺ نهى عن الإقامة بين المشركين، فالمقصود البراءة من دمه، وهذا ماجعله ﷺ يأمر لهم بنصف الدية، والمسلم قد تدفعه مصالح كثيرة للإقامة بين الكفار، وهو أمر مشروع.

3 – قال ﷺ: "ويل للأعقاب من النار"[1].

سبب وروده:

روى مسلم بسنده عن عبد الله بن عمرو قال رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضئوا وهم عجال فانتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال رسول الله ﷺ: "ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء"[2].

4– قال ﷺ: " فأبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله لا الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم"[3].

سبب وروده

روى البخاري بسنده عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة أنه أخبره أن عمرو بن عوف الأنصاري وهو حليف لبني عامر بن لؤي وكان شهد بدرا أخبره: أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتها وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين فسمعت الأنصار بقدوم أبي عبيدة فوافت صلاة الصبح مع النبي ﷺ فلما صلى بهم الفجر انصرف فتعرضوا له فتبسم رسول الله ﷺ حين رآهم وقال: " أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء "، قالوا أجل يارسول الله قال: "فأبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله لا الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم "[4].

---

[1] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين ، 147/1 ، رقم 539

[2] – المرجع السابق ، كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين ، 147/1 ، رقم 539

[3] – البخاري ، الجامع الصحيح ، أبواب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعة مع الكفار ، 1153/3 ، رقم 2988

[4] – المرجع السابق ، أبواب الجزية والموادعة ، باب الجزية والموادعة مع الكفار ، 1153/3 ، رقم 2988

الاهتمام بالتعارض والترجيح

1- حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا خالد حدثنا أبو الوداك قال مرّ شاب من قريش بين يدي أبي سعيد الخدري وهو يصلي فدفعه، ثم عاد فدفعه ثلاث مرات، فلما انصرف، قال إن الصلاة لا يقطعها شيء ولكن قال رسول الله ﷺ"ادرءوا ما استطعتم فإنه شيطان"[1].

قال أبو داود إذا تنازع الخبران عن رسول الله ﷺنظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده"[2].

2 – عن ابن عباس أنه قال يا زيد بن أرقم هل علمت أن رسول الله ﷺأهدي إليه عضو صيد فلم يقبله، وقال إنا حُرُمٌ ؟ قال نعم"[3]. وعن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله ﷺيقول: "صيد البر لكم حلال، ما لم تصيدوه أو يصد لكم"[4].

قال أبو داود إذا تنازع الخبران عن النبي ﷺينظر بما أخذ به أصحابه"[5].

3 – عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺقال: " لا عدوى"[6]، وحدّث أن رسول الله ﷺقال: "لا يورد ممرض على مصح"[7].

---

[1] – أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب من قال الحمار لايقطع الصلاة ، 262/1 ، رقم 720 ، قال الشيخ الألباني: " وهذا إسناد ضعيف ، لما عرفت من حال خالد في الرواية الأولى وقوله: "إن الصلاة لا يقطعها شيء "موقوف في رواية ابن زياد عنه وخالفه أبو أسامة- كما تقدم- فرواه مرفوعا ولعل الموقوف أصح فقد روى سعيد بن منصور- بإسناد صحيح- عن علي وعثمان ونحوهما نحو ذلك موقوفا"، انظر محمد ناصر الدين الألباني ، ضعيف أبي داود ، ط1 ، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع ، الكويت 1423هـ ، 265/1

[2] – أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب من قال الحمار لايقطع الصلاة ، 262/1 ، رقم 720

[3] – المرجع السابق ، كتاب المناسك ، باب لحم الصيد للمحرم ، 109/2 ، رقم 1852 ، وقال الشيخ الألباني: " إسناده صحيح على شرط مسلم"، انظر صحيح أبي داود ، 113/6". وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم"، انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1993م ، 280/9 ، رقم 3968

[4] – أبو داود ، السنن ، كتاب المناسك ، باب لحم الصيد للمحرم ، 109/2 ، قال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه"، انظر المستدرك على الصحيحين ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية – بيروت 1990م ، 621/1 ، رقم 1659 ، قال الأعظمي: " قال الأعظمي: إسناده ضعيف"، انظر صحيح ابن خزيمة ، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي ، 180/4 ، رقم 2641 ، وقال شعيب الأرنؤوط : صحيح لغيره وهذا إسناد حسن إن سمع المطلب بن عبد الله من جابر"، انظر الإمام أحمد ، المسند ، 362/3 ، رقم 14937

[5] – أبو داود ، السنن ، كتاب المناسك ، باب لحم الصيد للمحرم ، 109/2

[6] – البخاري ، الجامع الصحيح ، ت: د. مصطفى ديب البغا ، كتاب الطب ، باب لا عدوى ، 2177/5 ، رقم 5439

[7] – المرجع السابق ، كتاب الطب ، باب لا عدوى ، 2177/5 ، رقم 5439 ، وأخرجه ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، 482/13

قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: ليس بين الخبرين تضاد، ولا أحدهما ناسخ للآخر، ولكن قوله ﷺ: "لا عدوى" سنّة تستعمل على العموم، وقوله ﷺ: "لا يورد ممرض على مصحّ".

أراد به أن لا يورد الممرض على المصحّ، ويراد به الاعتقاد في استعمال العدوى أن تضرّ بأخيه في القصد، وإن لم تضرّ العدوى"[1].

4- عن يحيى بن أبي كثير قال: سألت أبا سلمة أي القرآن أنزل أول قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾[2]، قلت: إني نبئت أن أول سورة أنزلت من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[3] قال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله أي القرآن أنزل أول قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فقلت له: إني نبئت أن أول سورة نزلت من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ قال جابر: لا أحدثك إلا ما حدثنا رسول الله ﷺ قال: "جاورت في حراء فلما قضيت جواري نزلت فاستبطنت الوادي فنوديت فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي فلم أر شيئا فنوديت فنظرت فوقي فإذا أنا به قاعد على عرش بين السماء والأرض فجئت منه فانطلقت إلى خديجة فقلت دثروني دثروني وصبوا علي ماء باردا فأنزلت علي ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[4]"[5].

قال أبو حاتم في خبر جابر هذا: إن أول ما أنزل من القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وفي خبر عائشة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وليس بين هذين الخبرين تضاد إذ الله عز وجل أنزل على رسوله ﷺ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وهو في الغار بحراء فلما رجع إلى بيته دثرته خديجة وصبت عليه الماء البارد وأنزل عليه في بيت خديجة ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ﴾ من غير أن يكون بين الخبرين تغاير أو تضاد"[6].

---

[1] - ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 484/13

[2] - سورة المدثر 1

[3] - سورة العلق 1

[4] - سورة المدثر 1

[5] - ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 221/1 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وهو في "مسند أبي يعلى" "1949". وأخرجه من طرق عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد أحمد 306/3و392، ومسلم "161" "257" و"258" في الإيمان، والواحدي في "أسباب النزول" ص295، والطبري في "تفسيره" 90/29، والبخاري "4923" و"4924" في التفسير، وأبو عوانة في "مسنده" 113/1 و114و115، والبيهقي في "دلائل النبوة" 155/2-156. وأخرجه من طرق عن الزهري عن أبي سلمة، عن جابر: البخاري "4" في بدء الوحي، و"03238" في بدء الخلق، و"4925" و"4926" و"4954" في التفسير، و"6214" في الأدب، ومسلم "161" "255" و"256" في الإيمان، والطبري في "تفسيره" 9/29 والترمذي "3325"، والبيهقي في "دلائل النبوة" 138/2 و156. وأبو نعيم في "دلائل النبوة" 278/1، وانظر ما بعده.

[6] - ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 221/1

5- عن ابن عباس قال: "قد رأى محمّد ﷺ ربه"[1].

عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: قلت لأبي ذر: لو رأيت رسول الله ﷺ لسألته عن كلّ شيء فقال: عن أي شيء كنت تسأله؟ قال: كنت أسأله هل رأيت ربك؟ فقال: سألته فقال: "رأيت نورا"[2].

عن مسروق بن الأجدع أنه سمع عائشة تقول: أعظم الفرية على الله من قال: إنّ محمّدا ﷺ رأى ربه وإنّ محمّدا ﷺ كتم شيئا من الوحي وإنّ محمّدا ﷺ يعلم ما في غد قيل يا أم المؤمنين وما رآه قالت لا إنما ذلك جبريل رآه مرتين في صورته مرة ملأ الأفق ومرة سادا أفق السماء"[3].

---

[1] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 259/1 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن من أجل محمّد بن عمرو، وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، فإنه صدوق له أوهام، كما ذكر الحافظ في "التقريب"، وأخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" ص 200 عن أحمد بن منيع، بهذا الإسناد، وأخرجه الترمذي "3280" في التفسير: باب ومن سورة النجم، والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص442، 443 والطبري في "التفسير" 52/27، عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه، عن محمّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، بهذا الإسناد، وأخرجه الطبراني في "الكبير" "10727" من طريق جعفة بن سليمان، عن محمّد بن عمرو، به.
قال الحافظ ابن حجر: وقد اختلف السلف في رؤية النبي صلى الله عليه وآله، فأثبت عائشة وابن مسعود إلى إنكارها، واختلف عن أبي ذر، وذهب جماعة إلى إثباتها، ثم اختلفوا هل رآه بعينه أو بقلبه؟ انظر تفصيل هذه المسألة في "الفتح" 608/8، 609، و"زاد المعاد" لابن القيم 36/3- 38

[2] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 259/1 ، قال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم، وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" 147/1 عن عثمان بن حرزاد، عن القواريري، بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم "178" "292" في التوحيد: باب قوله عليه الصلاة والسلام: "نور أنى أراه"، وابن خزيمة في "التوحيد" ص 206، وابن منده في "الإيمان" "772"و"773" و"774"، وأبو عوانة 147/1، من طرق عن معاذ بن هشام بهذا الإسناد، وأخرجه الطيالسي "474"، ومسلم "178"، والترمذي 03282" في التفسير: باب ومن سورة والنجم، وأبو عوانة 146/1 و147)، وابن خزيمة في "التوحيد" ص 205و207، وابن منده في "الإيمان" "770" و"771" من طرق يزيد بن إبراهيم، عن قتادة، وأخرجه مسلم "178" "292"، وأبو عوانة 147/1، من طريق عفان، عن همام عن قتادة.

[3] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 259/1 ، قال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح.. أبو الربيع: هو سليمان بن داود بن حماد بن سعد المهري، ابن أخي رشدين بن سعد المصري، ثقة من رجال "التهذيب"، وذكره المؤلف في "الثقات" 279/8، وباقي رجال السند على شرط الصحيح، عمرو بن الحارث: هو ابن يعقوب بن عبد الله الأنصاري مولاهم المصري، وأخرجه أبو عوانة 155/1، وابن خزيمة في "التوحيد" ص224 عن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، عن ابن وهب، بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم "177" "287" و"288" في الإيمان: باب معنى قول الله عزوجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، والترمذي "3068" في التفسير: باب ومن سورة الأنعام، والنسائي في التفسير كما في "التحفة" 310/12، وابن خزيمة في "التوحيد" ص221، 222، 223و224، والطبري في "التفسير" 50/27، والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص435، وابن منده في "الإيمان" "763" و"764" و"765"و"766"، وأبو عوانة 153/1 و154 من طرق عن داود بن أبي هند، بهذا الإسناد، وأخرجه أحمد 49/6، 50، والبخاري "4612" في التفسير: باب ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، و"4855" في التفسير: سورة النجم، و"7380" في التوحيد: باب ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾، و"7531" في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، ومسلم "177""289" في الإيمان، وابن منده "767" و"768"، وأبو عوانة 154/1، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، كلاهما عن عامر الشعبي، به.وابن خزيمة في "التوحيد" ص 225 من طريق أبي معشر، عن إبراهيم، عن مسروق، به.وأخرجه أبو عوانة 155/1، من طريق يوسف بن أسبط عن سياف، عن قيس، عن عائشة. وانظر "الدر المنثور 124/6

قال أبو حاتم: فقد يتوهم من لم يحكم صناعة الحديث أن هذين الخبرين متضادان وليسا كذلك إذ الله جل وعلا فضل رسوله ﷺ على غيره من الأنبياء حتى كان جبريل من ربه أدنى من قاب قوسين، ومحمّد ﷺ يعلمه جبريل حينئذ فرآه ﷺ بقلبه كما شاء، وخبر عائشة وتأويلها أنه لا يدركه تريد به في النوم ولا في اليقظة.

وقوله: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ فإنما معناه لا تدركه الأبصار يرى في القيامة ولا تدركه الأبصار إذا رأته لأن الإدراك هو الإحاطة والرؤية هي النظر والله يرى ولا يدرك كنهه، لأن الإدراك يقع على المخلوقين والنظر يكون من العبد ربه"[1].

6 – عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نحزر قيام النبي ﷺ في الظهر والعصر، فحزرنا قيامه في الركعتين الوليين قدر ثلاثين آية، وحزرنا قيامه في الركعتين الأخريين على النصف من ذلك، وحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر الأخريين من الظهر، وحزرنا قيامه في الأخريين من العصر على النصف من ذلك"[2].

قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: قول أبي سعيد: "فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين قدر ثلاثين آية" يضاد في الظاهر قول أبي قتادة: "ويطيل في الأولى، ويقصر في الثانية"، وليس بحمد الله ومنه كذلك، لأن الركعة الأولى كان يقرأ ﷺ فيها ثلاثين آية بالترسيل والترتيل والترجيع، والركعة الثانية كان يقرأ فيها مثل قراءته في الأولى بلا ترسيل ولا ترجيع، فتكون القراءتان واحدة، والأولى أطول من الثانية"[3].

7– عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت أغمي على رسول الله ﷺ ثم أفاق فقال: "أصلى الناس" ؟ قلنا لا قال: "مروا أبا بكر فليصل بالناس" فقلت يا رسول الله إن أبا بكر رجل أسيف إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم قال: "مروا أبا بكر أن يصلي بالناس" قال ذلك ثلاث مرات كل ذلك أرد عليه قالت: فصلى أبوبكر بالناس ثم إن رسول الله ﷺ وجد خفة من نفسه فخرج بين بريرة ونوبة إلي لأنظر إلى تخطه تخطان في الحصا وأنظر إلى بطون قدميه فقال

---

[1] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 259/1

[2] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 167/5 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرطهما غير الوليد – وهو ابن مسلم ابن سلم بن شهاب العنبري – فإنه من رجال مسلم. أبو السديق: هو بكر بن عمرو. وقيل ابن قيس الناجي.
وأخرجه مسلم "452" "157" في الصلاة: باب القراءة في الظهر والعصر، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" "593" عن شيبان بن فروخ، والدارمي 295/1 عن يحيى بن حماد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" 207/1 من طريق حماد بن سلمة، وأبو عوانة 152/2 من طريق معلى بن منصور، أربعتهم عن أبي عوانة. بهذا الإسناد، وأخرجه النسائي 237/1 في الصلاة: باب عدد صلاة العصر في الحضر، من طريق ابن المبارك عن أبي عوانة، عن منصور بن زاذان، عن الوليد أبي بشر، عن أبي التوكل، عن أبي سعيد الخدري.
[3] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 167/5

لهما: "أجلساني إلى جنب أبي بكر". فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر فأومأ إليه أن اثبت مكانك فأجلساه إلى جنب أبي بكر قالت فكان رسول الله ﷺ يصلي وهو جالس وأبو بكر قائم يصلي بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر"[1].

عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت: صلّى رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه خلف أبي بكر قاعدا"[2].

قال أبو حاتم: خالف نعيم بن أبي هند عاصم بن أبي النجود في متن هذا الخبر فجعل عاصم أبا بكر مأموما وجعل نعيم بن أبي هند أبا بكر إماما وهما ثقتان حافظان متقنان فكيف يجوز أن يجعل خبر أحدهما ناسخا لأمر متقدم وقد عارضه في الظاهر مثله ونحن نقول بمشيئة الله وتوفيقه إن هذه الأخبار كلها صحاح وليس شيء منها يعارض الآخر ولكن النبي ﷺ صلّى في علته صلاتين في المسجد جماعة لا صلاة واحدة، في إحداهما كان مأموما، وفي الأخرى كان إماما[3]، والدليل على أنهما كانا صلاتين لا صلاة واحدة أن في خبر عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أن النبي ﷺ خرج بين رجلين يريد أحدهما

---

[1]- ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 487/5 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. عاصم: هو ابن بهدلة، حسن الحديث، أخرجا له في الصحيحين مقرونا، وباقي السند رجاله رجال الشيخين غير زائدة -وهو ابن قدامة الثقفي- فإنه من رجال البخاري، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة 331/2 عن حسين بن علي بهذا الإسناد وسرد بعده "2119" و "2124" من طريق نعيم بن أبي هند، عن شقيق، به. وبرقم "2120" و "2121" من طريق الأسود، عن عائشة، وفي الباب عن سالم بن عبيد، أخرجه ابن خزيمة "1624" من طرق، عن سلمة بن نبيط، عن نعيم بن أبي هند، عن نبيط بن شريط، عن سالم بن عبيد، وأخرجه الترمذي في الشمائل 378، وابن ماجه "1234" من طريق نصر بن علي الجهضمي، عن عبد الله بن داود، عن سلمة بن نبيط، به. قال البوصيري في مصباح الزجاجة ورقة 78: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

[2]- ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 487/5 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير نعيم بن أبي هند، فإنه من رجال مسلم وحده. وهو في مصنف ابن أبي شيبة 332/2، ومن طريقه أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار 406/1.

وأخرجه أحمد 159/6، والترمذي "362" في الصلاة، والبيهقي في السنن 83/3، وفي دلائل النبوة 191/7 من طرق عن شيبان، بهذا الإسناد، وأخرجه أحمد 159/6، والنسائي 79/2 في الإمامة: باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته، وابن خزيمة في صحيحه "1620" من طريق بكر بن عيسى، عن شعبة، به. وأخرجه أحمد 159/6 عن شيبان، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن عروة بن الزبير، عن عائشة.

[3]- قال الحافظ ابن حجر: من العلماء من سلك الترجيح، فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموماً للخروج منها، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره، ومنهم من سلك عكس ذلك، ورجح أنه كان إماماً وتمسك بقول أبي بكر في باب: من دخل ليؤم الناس، وحيث قال: ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ، ومنهم من سلك الجمع، فحمل القصة على التعدد، وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في بابه، ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة، فحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموماً كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة، وكذا في رواية أرقم من شرحبيل التي أشرنا إليها عن ابن عباس، وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماماً. أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد، عن ثابت، عنه بلفظ: آخر الصلاة صلاها النبي ﷺ خلف أبي بكر في ثوب"، فتح الباري 155/2.

العباس والآخر عليا وفي خبر مسروق عن عائشة أن النبي ﷺ خرج بين بريرة ونوبة فهذا يدلك على أنها كانت صلاتين لا صلاة واحدة[1]".

8- عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال بن رباح معه فأغلقها عليه ومكث فيها قال ابن عمر: فسألت بلالا حين خرج: أين صلّى رسول الله ﷺ؟ قال: جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة"[2].

عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ دخل الكعبة وفيها ست سواري فقام عند كل سارية ودعا ولم يصل"[3].

قال أبو حاتم: هذان خبران قد عول أئمتنا رحمه الله عليهم ورضوانه على الكلام فيهما على النفي والاثبات وزعموا أن بلالا أثبت صلاة المصطفى ﷺ في الكعبه وابن عباس ينفيها والحكم المثبت للمشيء أبدا لا لمن ينفيه وهذا شيء يلزمنا في قصة أحد في نفي جابر بن عبد الله الصلاة على شهداء أحد وغسلهم في ذلك اليوم.

والأشبه عندي في الفصل بين هذين الخبرين بأن يجعلا في فعلين متباينين فيقال: إنّ المصطفى ﷺ لما فتح مكة دخل الكعبة فصلى فيها على ما رواه أصحاب ابن عمر عن بلال وأسامة بن زيد وكان ذلك يوم فتح كذلك قاله حسان بن عطيه عن ابن عمر ويجعل نفي ابن عباس صلاة المصطفى ﷺ في الكعبة في حجته التي حج فيها حتى يكون فعلان في حالتين متباينتين لأن ابن عباس نفي الصلاة في الكعبة عن المصطفى ﷺ وزعم أن أسامه بن زيد أخبره بذلك وأخبر أبو الشعثاء عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلّى في البيت وزعم أن أسامه بن زيد أخبره بذلك فإن حمل الخبران على ما وصفنا في الموضعين المتباينين بطل التضاد بينهما وصحّ استعمال كل واحد منهما"[4].

9- عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: "إنّ بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم"[5].

1- ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 487/5.

2- المرجع السابق ، 487/5 ، قال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرطهما.وهو في "الموطأ" "398/1" في الحج: باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتمويل المحطية بعرفة. ومن طريق مالك أخرجه: الشافعي "68/1"، والبخاري "505" في الصلاة: باب الصلاة بين السواري في غير جماعة، وأبو داود "2023" في الحج: باب الصلاة في الكعبة، والنسائي "63/2" في القبلة: باب مقدار البعد من الجدار، والطحاوي "389/1"، والبيهقي "326/2-327" و"327"، البغوي "447

3- ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 482/7 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم".

4- المرجع السابق ، 483/7 ــ 484

5- المرجع السابق ، 483/7 ــ 484 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير يحيى بن أيوب فمن رجال مسلم، وأخرجه مالك في "الموطأ" 74/1 في الصلاة: باب قدر السحور من النداء، ومن طريقه أحمد 64/2،

عن حبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة بنت حبيب، قالت: قال رسول الله ﷺ: "إنما أذّن ابن أم مكتوم، فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال، فلا تأكلوا ولا تشربوا" فإن كانت الواحدة منا ليبقى عليها الشيء من سحورها فتقول لبلال: أمهل حتى أفرغ من سحوري"[1].

قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: هذان خبران قد يوهمان من لم يحكم صناعة العلم أنهما متضادان وليس كذلك لأن المصطفى ﷺ كان يجعل الليل بين بلال وبين ابن أم مكتوم نوبا فكان بلال يؤذن بالليل ليالي معلومة، ليتبه النائم، ويرجع القائم، لا لصلاة الفجر، ويؤذن ابن أم مكتوم في تلك الليالي بعد انفجار الصبح لصلاة الغداة، فإذا جاءت نوبة ابن أم مكتوم كان يؤذن بالليل ليالي معلومة كما وصفنا قبل، ويؤذن بلال في تلك الليالي بعد انفجار الصبح لصلاة الغداة من غير أن يكون بين الخبرين تضاد أو تناقر"[2].

بيان عمل الصّحابة والتابعين

1 – **قال أبو عبد الله:** ولم ير الحسن بأسا أن يصلي على الجمد والقناطر، وإن جرى تحتها بول، أو فوقها، أو أمامها، إذا كان بينهما سترة، وصلّى أبو هريرة على سقف المسجد بصلاة الإمام، وصلّى ابن عمر على الثلج[3].

2 – قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: "أثقل الصّلاة على المنافقين العشاء والفجر".

وقال: "لو يعلمون ما في العتمة والفجر".

قال أبو عبد الله: والاختيار: أن يقول العشاء، لقوله تعالى: "وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ "[4].

والنسائي 10/2 في الأذان: باب المؤذنان للمسجد الواحد، والطحاوي 138/1، وأخرجه أحمد 107/2، والبخاري "7248" في أخبار الآحاد: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان...، من طريق عبد العزيز بن مسلم، وأخرجه أحمد 73/2 و 79، والطحاوي 138/1 من طريق شعبة، وأخرجه عبد الرزاق "7614" عن الثوري، أربعتهم عن عبد الله بن دينار، بهذا الإسناد. وانظر ما قبله.

[1] – ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 252/8، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أن أنيسة رضي الله عنها، ما روى لها غير النسائي، وأخرجه أحمد 433/6، والنسائي 10/2 – 11 في الأذان: باب على جميعاً أو فرادى، وابن خزيمة "404" ومن طريقه "ابن حبان" إلى "مشام"، والطحاوي 138/1، والطبراني في "الكبير" 24/ "482" من طريق هشيم، بهذا الإسناد، وأخرجه الطيالسي "1661"، وأحمد 433/6، وابن خزيمة "405"، والطحاوي 138/1، والطبراني 24/"480" و"481"، والبيهقي 382/1 من طريق شعبة، عن حبيب به.

[2] – ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 253/8.

[3] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، 147/1.

[4] – سورة النور 58.

ويذكر عن أبي موسى قال: كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء، فأعتم بها.

وقال ابن عباس وعائشة: أعتم النبي ﷺ بالعشاء.

وقال بعضهم عن عائشة: أعتم النبي ﷺ بالعتمة.

وقال جابر: كان النبي ﷺ يصلي للعشاء.

وقال أبو برزة: كان النبي ﷺ يؤخر العشاء.

وقال أنس: أخر النبي ﷺ العشاء الآخرة.

وقال ابن عمر، وأبو أيوب، وابن عباس رضي الله عنهم: صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء[1].

الاهتمام بما تفرّد به أهل الأمصار

مما تفرّد به أهل المدينة

1 – عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يستن وعنده رجلان أحدهما أكبر من الآخر فأوحى إليه في فضل السواك "أن كبر"، أعط السواك أكبرهما[2].

قال أحمد – هو ابن حنبل – قال لنا أبو سعيد هو ابن الأعرابي هذا مما تفرّد به أهل المدينة"[3].

2 – عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يقنت في الخمر حدا، وقال ابن عباس شرب رجل فسكر فلقي يميل في الفج فانطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاذى بدار العباس انفلت، فدخل على العباس فالتزمه، فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك وقال: "أفعلها"، و لم يأمر فيه بشيء"[4].

قال أبو داود هذا مما تفرّد به أهل المدينة"[5].

---

[1] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رآه واسعا، 206/1

[2] – أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في الرجل يستاك بسواك، 19/1، رقم 50، قال الشيخ الألباني: إسناده: حدثنا محمد بن عيسى: ثنا عتبة بن عبد الواحد عن هشام بتعزوة عن أبيه عن عائشة: وهذا سند صحيح ورجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عيسى – وهو ابن نجيح الطباع – وشيخه عتبة بن عبد الواحد، وهما ثقتان اتفاقا"، انظر صحيح أبي داود، 86/1، وأخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب دفع السواك إلى الأكبر، 96/1، رقم 243

[3] – أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في الرجل يستاك بسواك، 19/1، رقم 50

[4] – المرجع السابق، كتاب الحدود، باب الحد في الخمر، 276/4، رقم4478، شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف وهو مخالف للأحاديث الصحيحة التي فيها أن حد شارب الخمر كان في عهد النبي ﷺ أربعين وكذا في عهد أبي بكر فلما كان عهد عمر جلد ثمانين كما عند أحمد 624 ومسلم 1707، انظر الإمام أحمد، المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 322/1، رقم 2965

[5] – أبو داود، السنن، كتاب الحدود، باب الحد في الخمر، 276/4، رقم4478

3 – عن عائشة قالت: "كسفت الشمس فأمر رسول الله ﷺ رجلا فنادى فقال إنّ الصّلاة جامعة"[1].

قال لنا ابن أبي داود هذه سنّة تفرّد بها أهل المدينة و لم يروه إلاّ عبد الرّحمن بن نمر عن الزهـــري النـــداء لصلاة الكسوف"[2].

4 – عن عائشة أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة يجهر بها يعني في صلاة الكسوف"[3].

قال ابن أبي داود هذه سنة تفرّد بها أهل المدينة الجهر"[4].

مما تفرّد به أهل البصرة

1 – عن ابن بريدة عن أبيه أن النجاشي أهدى إلى رسول الله ﷺ خفين أسودين ساذجين فلبســـهما ثم توضأ ومسح عليهما"[5].

قال أبو داود هذا مما تفرّد به أهل البصرة"[6].

2– عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس، يقرأ في الركعة الأولى بـــأمّ القرآن و "إذا زلزلت" وفي الأخرى بأمّ القرآن و"قل يا أيها الكافرون " "[7].

---

[1] – الدار قطني ، السنن ، كتاب صلاة العيدين ، باب صفة صلاة الخسوف والكســـوف ، رقـــم 1 – 62/2 ، ورواه أبـــو داود ، السنن ، كتاب الاستسقاء ، باب ينادى فيها بالصلاة ، 461/1 ، رقم 1192 ، قال الشيخ الألباني: " إسناده: حدثنا عمرو بـــن عثمان: ثنا الوليد: ثنا عبد الرحمن بن نمر أنه سأل الزهري؟ فقال الزهري: أخبرني عروة عن عائشة.

قلت: وهذا إسناد صحيح، ورجال ثقات رجال الشيخين؛ غير عمرو بن عثمان – وهو الحمصي– وهو ثقة"، انظـــر صـــحيح أبي داود ، 351/4

[2] – الدار قطني ، السنن ، كتاب صلاة العيدين ، باب صفة صلاة الخسوف والكسوف ، رقم 1 – 62/2

[3] – المرجع السابق ، كتاب صلاة العيدين ، باب صفة صلاة الخسوف والكسوف ، 63/2 ، رقم 5 ، قال الحاكم: " هذا حـــديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه هكذا"، انظر المستدرك على الصحيحين ، 483/1 ، رقم 1240 ،

[4] – الدار قطني ، السنن ، كتاب صلاة العيدين ، باب صفة صلاة الخسوف والكسوف ، 63/2 ، رقم 5

[5] – أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، 59/1 ، رقم 155، قال الشيخ الألباني: " إسناده: حدثنا مسدد وأحمد بن أبي شعيب المعنى قالا: ثنا وكيع: ثنا دلهم بن صالح عن حُجَيّر بن عبد الله عن ابن بريدة.

وهذا إسناد حسن في الشواهد، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير دلهم بن صالح؛ فضعفوه؛ غير المصنف فقال: " ليس به بأس ". انظـــر صحيح أبي داود ، 266/1 ، وأخرجه الترمذي وقال فيه: الترمذي: " هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث دلهم، وقد رواه محمد بن ربيعة عن دلهم" ، انظر الترمذي ، الجامع ، كتاب الأدب ، باب الختم الأسود ، 124/5 ، رقم 2820

[6] – أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، 59/1 ، رقم 155

[7] – الدار قطني ، السنن ، الوتر ، باب صفة القنوت وبيان موضعه ، 41/2 ، رقم 19 ، قال الشيخ الألباني: "صـــحيح"، انظـــر صحيح أبي داود ، 197/1 ، رقم 981 ، وفي سنده ميمون بن موسى، وهو" بصري ، لا بأس به إلا أنه كان يدلس فالله أعلم" قال أحمـــد بـــن حنبل وغيره، والله أعلم"، ورووه عن زكريا بن حكيم عن الحسن ، وخالفهما هشام فرواه عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشـــة.

قال لنا أبو بكر هذه سنة تفرّد بها أهل البصرة وحفظها أهل الشام"[1].

3- عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صلّى الظهر بذي الحليفة، ثم دعا ببدنة فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن، ثم سلت عنها الدم وقلدها بنعلين، ثم أتي براحلته، فلما قعد عليها واستوت به على البيداء أهلّ بالحج"[2].

حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة بهذا الحديث بمعنى أبي الوليد قال ثم سلت الدم بيده".

قال أبو داود رواه همام قال سلت الدم عنها بأصبعه قال أبو داود هذا من سنن أهل البصرة الذي تفرّدوا به"[3].

مما تفرّد به أهل اليمامة

قال رسول الله ﷺ: "كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد فكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر"[4].

قال أبو داود هذا مما تفرّد به أهل اليمامة"[5].

مما تفرّد به أهل الطائف

عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: "الجمعة على من سمع النداء"[6].

قال البخاري : وهذا أصح"، انظر أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي ، ط1 ، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، 1433هـ ، 32/3 ، رقم 5017

[1] – الدار قطني ، السنن ، الوتر ، باب صفة القنوت وبيان موضعه ، 41/2 ، رقم 19

[2] – أبو داود ، السنن ، كتاب المناسك ، باب في الإشعار ، 80/2 ، رقم 1755، قال الشيخ الألباني: " وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي حسان- وهو مسلم بن عبد الله الأعرج، ويقال: الأحمر-: فهو من رجال مسلم"، انظر صحيح أبي داود ، 3/6، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي حسان فمن رجال مسلم"، انظر الإمام أحمد ، المسند ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، 254/1 ، رقم 2296

[3] – أبو داود ، السنن ، كتاب المناسك ، باب في الإشعار ، 80/2 ، رقم 1755

[4] – المرجع السابق ، كتاب الصوم ، باب وقت السحور ، 273/2 ، رقم 2350 ، قال الشيخ الألباني: إسناد حسن صحيح رجاله ثقات، على خلاف في قيس بن طلق"، انظر صحيح أبي داود ، 112/7 ، وقال الترمذي: "حديث طلق بن علي حديث حسن غريب، من هذا الوجه والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يحرم على الصائم الأكل والشرب حتى يكون الفجر الأخر المعترض وبه يقول عامة أهل العلم"، انظر الترمذي ، الجامع ، كتاب الصوم ، باب بيان الفجر ، 85/3 ، رقم 705

[5] – أبو داود ، السنن ، كتاب الصوم ، باب وقت السحور ، 275/2 ، رقم 2350

[6] – الدار قطني ، السنن ، باب الجمعة على من سمع النداء ، 6/2 ، رقم 3 ، قال الشيخ الألباني: " إسناده: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس: ثنا قبيصة قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان: الأولى: تفرد قبيصة- وهو ابن عقبة- برفعه وعالفته للجماعة الذين رووه عن سفيان موقوفاً كما ذكر المصنف عقب الحديث.والثانية وإن كان ثقة، فقد تكلم ابن معين في روايته عن الثوري خاصة، وهذه منها

قال لنا ابن أبي داود محمّد بن صعيد هو الطائفي ثقة وهذه سنة تفرّد بها أهل الطائف"[1].

ثما تفرّد به أهل مصر

عن أبي ذر قال قال لي رسول الله ﷺ: "يا أبا ذر إني أراك ضعيفا، وإني أحب لك ما أحبّ لنفسي فلا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم"[2].

قال أبو داود تفرّد به أهل مصر"[3].

ثما تفرّد به أهل الكوفة

عن وائل بن حجر قال سمعت النبي ﷺإذا قال"غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ" قال: آمين يمدّ بها صوته"[4].

قال أبو بكر هذه سنّة تفرّد بها أهل الكوفة"[5].

التعليقات الفقهية

اعتنى البخاري بالفقه كثيرا، فيذكر مع الحديث الآيات القرآنية الكريمة، والمعلّقات والموقوفات وأقوال الصّحابة والتابعين ويستنبط منها أحكاما دقيقة، كلّ ذلك لتحقيق الغرض الفقهي الذي يهدف إليه.

وقد شكّلت تراجم أبوابه ثروة علمية عظيمة اهتم بها أهل العلم، وكتبوا فيها كتبا كثيرة وهي تدلّ على سعة علم البخاري ودقّة نظره، وقوّة استنباطه، هو يترجم للباب بما يستنبطه من الحديث، حسب ما يؤدّي إليه اجتهاده ولهذا قال العلماء: " فقه البخاري في تراجمه"[6].

وقد ذكرت قوله آنفا نقلاً عن "الجرح والتعديل "، والزيادة عن التهذيب ".الثانية: جهالة أبي سلمة بن نبيه، والثالثة: جهالة عبد الله بن هارون. قال ابن التركماني: " ولا يعرف حالهما "، انظر صحيح أبي داود ، 222/4

[1] – الدار قطني ، السنن ، باب الجمعة على من سمع النداء ، 6/2 ، رقم 3

[2] – أبو داود ، السنن ، كتاب الوصايا ، باب ماجاء في التغليظ في الوصايا ، 72/3 ، رقم 2870 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم"، انظر ، الإمام أحمد ، المسند ، 338/2 ، رقم 3682 ، وقد أخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، دار الجيل بيروت + دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، كتاب الإمارة ، كراهة الإمارة بغير ضرورة ، 7/6 ، رقم 4824

[3] – أبو داود ، السنن ، كتاب الوصايا ، باب ماجاء في التغليظ في الوصايا ، 72/3 ، رقم 2870 ،

[4] – الدار قطني ، السنن ، باب التأمين في الصلاة ، 333/1 ، رقم 1 ، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير حجر بن عنبس فقد أخرج له البخاري في " القراءة خلف الإمام "، انظر الإمام أحمد ، المسند ، 315/4 ، رقم 18862

[5] – الدار قطني ، السنن ، باب التأمين في الصلاة ، 333/1 ، رقم 1

[6] – ابن حجر ، هدى الساري مقدمة فتح الباري 72/1

وتتنوّع تراجمه إلى أنواع كثيرة منها[1]:

التراجم الظّاهرة: وهي التراجم المطابقة لما ورد في مضمونها، وتكون واضحة دون حاجة إلى تأويل أو نظر دقيق.

التراجم الخفيّة: وهي التراجم التي تحتاج إلى مزيد من النّظر والتفكر والبحث العميق، للوصول إلى المطابقة بين الترجمة والحديث.

التراجم المرسلة: وهي التراجم التي أرسلت فلم يذكر لها عنوانا خاصّا، واكتفى فيها بذكر "باب" فقط، ومع هذه التراجم فإنّ له تعليقات كثيرة بعد سرده للأحاديث ومنها:

1- قال أبو عبد الله: وبين النّبي ﷺ أنّ فرض الوضوء مرة مرة، وتوضأ أيضا مرتين وثلاثا، ولم يزد على ثلاث، وكره أهل العلم الإسراف فيه، وأن يجاوزوا فعل النّبي ﷺ"[2].

2- عن أبي ذر رضي الله عنه قال: أتيت النّبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ فقال: "ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة". قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: "وإن زنى وإن سرق"قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: "وإن زنى وإن سرق". قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: "وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر".وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر.

قال أبو عبد الله: هذا عند الموت، أو قبله إذا تاب وندم، وقال: لا إله إلا الله، غفر له[3].

3- عن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى أن تباع ثمرة النخل حتى تزهو.

قال أبو عبد الله: يعني حتى تحمر[4].

4- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: بايعت رسول الله ﷺ في رهط فقال: "أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا، فهو كفارة له وطهور، ومن ستره الله فذلك إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له".

---

[1] – لمزيد من التفصيل انظر ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بالمنيّر ، المتواري على تراجم أبواب البخاري ، ت: صلاح الدين مقبول ، ط1 ، مكتبة المعلا ، الكويت 1987م ، ص 37 – 38 ، وانظر ابن حجر ، هدى الساري مقدمة فتح الباري 72/1

[2] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الوضوء ، باب ما جاء في الوضوء ، 62/1

[3] – المرجع السابق ، كتاب اللباس ، باب الثياب البيض ، 2193/5 ، رقم 5489

[4] – المرجع السابق ، كتاب البيوع ، باب بيع الثمار ، 766/2 ، رقم 2083

قال أبو عبد الله: إذا تاب السارق بعدما قطعت يده قبلت شهادته وكل محدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته"[1].

5- عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته""[2].

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح و قال محمّد بن إسمعيل أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان قال أبو عيسى وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم رأوا تخليل اللحية وبه يقول الشافعي، وقال أحمد إن سها عن تخليل اللحية فهو جائز، وقال إسحق إن تركه ناسيا أو متأولا أجزأه وإن تركه عامدا أعاد"[3].

6- عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء أنها رأت النبي ﷺ يتوضأ قالت فمسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة"[4].

قال أبو عيسى وحديث الربيع حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه مسح برأسه مرة، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم وبه يقول جعفر بن محمّد وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق رأوا مسح الرأس مرة واحدة حدثنا محمّد بن منصور المكي قال سمعت سفيان بن عيينة يقول سألت جعفر بن محمّد عن مسح الرأس أيجزئ مرة فقال إي والله"[5].

7- عن أبي قتادة قال ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة فقال إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها"[6].

---

[1]- البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الحدود ، باب توبة السارق ، 2494/6 ، رقم 6416

[2]- الترمذي ، الجامع ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدا ، 49/1، رقم 24 ، قال ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد: "هَذَا الحَدِيث حسن"، انظر البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، ت : مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال ، ط1 ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الرياض، السعودية 2004م ، 185/2 ، وقال الحاكم: " و هذا إسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق و لا أعلم في عامر بن شقيق طعنا بوجه من الوجوه، وله في تخليل اللحية شاهد صحيح عن عمار بن ياسر و أنس بن مالك و عائشة رضي الله عنهم "، وتعليق الذهبي في التلخيص: ضعفه ابن معين ثم قال وله شاهد صحيح"، انظر المستدرك على الصحيحين ، 249/1 ، رقم 527 ، وعلق الشيخ الألباني على تضعيف الذهبي لعامر بن شقيق، فقال: " لكن وثقه من سبق ذكرهما ومن ضعفه لم يبين سببه، وكفى بالبخاري حجة في توثيقه وتحسين حديثه، وقد جاءت أحاديث كثيرة في تخليل اللحية شاهدة له"، انظر صحيح أبي داود ، 187/1

[3]- الترمذي ، الجامع ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في تخليل اللحية ، 44/1 ، رقم 30،

[4]- المرجع السابق ، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدا ، 49/1، رقم 24 ، قال الشيخ الألباني: " إسناده حسن"، انظر صحيح أبي داود ، 215/1

[5] - الترمذي ، الجامع ، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدا ، 49/1 ، رقم 24

[6] - المرجع السابق ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في النوم عن الصلاة ، 334/1 ، رقم 177، قال الشيخ الألباني: "صحيح"، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ت : تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت

قال أبو عيسى: وحديث أبي قتادة حديث حسن صحيح، وقد اختلف أهل العلم في الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ أو يذكر، وهو في غير وقت صلاة عند طلوع الشمس أو عند غروبها، فقال بعضهم يصليها إذا استيقظ أو ذكر، وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها، وهو قول أحمد وإسحق والشافعي ومالك، وقال بعضهم لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب"[1].

8- عن صفوان بن أمية قال أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين، وإنه لأبغض الخلق إلي، فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الخلق إلي"[2].

قال أبو عيسى: وقد اختلف أهل العلم في إعطاء المؤلفة قلوبهم فرأى أكثر أهل العلم أن لا يعطوا وقالوا إنما كانوا قوما على عهد النبي ﷺ كان يتألفهم على الإسلام حتى أسلموا ولم يروا أن يعطوا اليوم من الزكاة على مثل هذا المعنى وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وغيرهم وبه يقول أحمد وإسحق و قال بعضهم من كان اليوم على مثل حال هؤلاء ورأى الإمام أن يتألفهم على الإسلام فأعطاهم جاز ذلك وهو قول الشافعي"[3].

9- عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: كنت جالسا عند النبي ﷺ إذ أتته امرأة فقالت يا رسول الله إني كنت تصدقت على أمي بجارية وإنها ماتت: قال وجب أجرك، وردها عليك الميراث، قالت يا رسول الله إنها كان عليها صوم شهر، أفأصوم عنها؟قال صومي عنها، قالت يا رسول الله إنها لم تحج قط أفأحجّ عنها؟قال نعم حجي عنها"[4].

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح لا يعرف هذا من حديث بريدة إلا من هذا الوجه وعبد الله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن الرجل إذا تصدّق بصدقة ثم ورثها حلت له، وقال بعضهم إنما الصدقة شيء جعلها الله فإذا ورثها فيجب أن يصرفها في مثله"[5].

1985م، 133/1 ؛ رقم 604 ، وأخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ، 138/2 ، رقم 1594

[1] - الترمذي ، الجامع ، باب ما جاء في النوم عن الصلاة ، 334/1 ، رقم 177

[2] - المرجع السابق ، أبواب الزكاة ، باب ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم ، 53/3 ، رقم 666 ، قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح"، انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، 159/11 ، رقم 4828، وأخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الفضائل ، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال لا. وكثرة عطائه ، 75/7 ، رقم 61 62

[3] - الترمذي ، الجامع ، باب ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم ، 53/3 ، رقم 666

[4] - المرجع السابق ، كتاب الصدقات ، باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته ، 54/3 ، رقم 667 ، قال الألباني: صحيح"، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ت : تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، 441/1 ، رقم 1955 ، وأخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت ، 156/3 ؛ رقم 2753، وأخرجه البخاري مختصرا، أبواب الإحصار وجزاء الصيد ، باب الحج والنذور ، 656/2 ، رقم 1754

[5] - الترمذي ، الجامع ، باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته ، 54/3 ، رقم 667

10- عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺفرض زكاة الفطر من رمضان، صاعا من تمر أو صاعا من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين"[1].

قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح.....واختلف أهل العلم في هذا فقال بعضهم إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، و قال بعضهم يؤدي عنهم وإن كانوا غير مسلمين، وهو قول الثوري وابن المبارك وإسحق"[2].

11- جعفر بن محمّد عن أبيه أن النبي ﷺقضى باليمين مع الشاهد الواحد"[3].

قال وقضى بها علي فيكم قال أبو عيسى وهذا أصح، وهكذا روى سفيان الثوري عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا، وروى عبد العزيز بن أبي سلمة ويحيى بن سليم هذا الحديث عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن علي عن النبي ﷺوالعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم رأوا أن اليمين مع الشاهد الواحد جائز في الحقوق والأموال، وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحق، وقالوا لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا في الحقوق والأموال، و لم ير بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد"[4].

12- عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺقال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"[5].

قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، واختلف بعض أهل العلم في ميراث المرتد فجعل أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺوغيرهم المال لورثته من المسلمين، وقال بعضهم لا يرثه ورثته من المسلمين، واحتجوا بحديث النبي ﷺلا يرث المسلم الكافر وهو قول الشافعي"[6].

---

[1] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الفطر ، 61/3 ، رقم 676 ، قال الألباني: " إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه "، انظر صحيح أبي داود ، 319/5 ، وأخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين ، 68/3 ، رقم 2325 ، ورواه البخاري ، الجامع الصحيح ، أبواب صدقة الفطر ، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ، 547/2 ، رقم 1433

[2] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الفطر ، 61/3 ، رقم 676

[3] – المرجع السابق ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ، 628/3 ، رقم 1354، قال الشيخ الألباني: "و على كل حال فهذا المرسل صحيح الإسناد ، فيحتمله خصمه بالاتفاق كما الحنفية فظاهر ، أما الآخرون فلشواهده المرفوعة المتقدمة"، انظر محمد ناصر الدين الألباني ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م ، 449/8 ، وأخرجه مسلم موصولا ، الجامع الصحيح ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ، 128/5 ، رقم 4569

[4] – الترمذي ، الجامع ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ، 628/3 ، رقم 1354 ، أخرجه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، 2484/6 ، رقم 6383 ، وأخرجه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الفرائض ، باب (1) ، 59/5 ، رقم 4225

[5] – الجامع ، الترمذي ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء في إبطال الموارث بين المسلم والكافر ، 423/4 ، رقم 2107

[6] – المرجع السابق ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء في إبطال الموارث بين المسلم والكافر ، 423/4 ، رقم 2107

الفصل الثاني
صيانة معاني المتون

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: مختلف الحديث أومشكل الحديث

المبحث الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه

المبحث الثالث: غريب الحديث

المبحث الأوّل

مختلف الحديث أومشكل الحديث

علم مختلف الحديث من العلوم الدقيقة التي يحتاج صاحبها إلى سعة الاطلاع، وعمق النّظر ودقّة الفهم قال ابن الصّلاح: "إنما يكمل للقيام به الأئمّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه والغوّاصون على المعاني الدقيقة"[1].

والعالم بمختلف الحديث، يجتهد في التوفيق بين الحديثين اللذين ظاهرها التعارض، فيرجّح أحدهما على الآخر، أو يبحث عن وسيلة أخرى يزيل بها التعارض، ولم يكن هذا العمل غائبا عن الصحابة رضوان الله عليهم، بل اجتهدوا كثيرا في التوفيق بين الأحاديث المختلفة.

وقد ذكر الإمام السيوطي أنّ الإمام الشافعي هو أوّل من نظّر لهذا العلم، وألّف فيه[2]، ثم جاء من بعده عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وكتب تأويل مختلف الحديث، ثمّ الإمام الطّحاوي الذي كان من آخر مؤلفاته، كتابه "بيان مشكل الآثار"، وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: مختلف الحديث لغة واصطلاحا

مختلف الحديث لغة:

المختلِف والمختلَف بكسر اللام وفتحها، وهو من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل ما لم يستو فقد تخالف واختلف، ومنه قول الله تعالى: " يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ"[3]. وقوله تعالى: "وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ..."[4]، "الأكل" الثمر، يقول: وخلق النخل والزرع مختلفا ما يخرج منه مما يؤكل من الثمر والحب ..."[5].

مشكل الحديث لغة:

جاء في لسان العرب: "أشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة"[6].

وجاء في المعجم الوسيط: "استشكل الأمر: التبس، واستشكل عليه: أورد عليه إشكالاً... الإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم"، هذا من حيث معنى كلمة "مشكل"[7].

---

[1] – عبد الرّحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، مؤسسة الكتب الثقافية، ص 244.

[2] – السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، دار الكتب العلمية، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، 106/2.

[3] – سورة النحل 69

[4] – سورة الأنعام 141

[5] – محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، ط1 مؤسسة الرسالة، 2000م، 157/12

[6] – ابن منظور، لسان العرب، (شكل)، 375/11

[7] – المعجم الوسيط، (شكل)، 491/1

مختلف الحديث اصطلاحا

وأما تعريفه باعتباره نوع من أنواع علوم الحديث، فلم أقف في كلام السابقين من نصّ على التفرقة بينهما فكل من تكلّم[1] على هذا النوع سماه (مختلف الحديث)أو(مشكل الحديث)، كما يسمى (اختلاف الحديث)، و(علم تلفيق الحديث)، وأحيانا لا ينص على تسميته لاقتصار الكتب التي تناولت اختلاف الحديث على الجانب على التطبيقي دون النظري.

وواقع المؤلفات الحديثة يعكس ذلك، ففي كتب علوم الحديث جعلوهما علما واحدا، قال الخطيب البغدادي: "باب القول في تعارض الأخبار وما يصح التعارض فيه وما لا يصح"[2] قال الحاكم: رحمه الله: "هذا النوع من هذه العلوم: معرفة سنن الرسول الله ﷺ يعارض مثلها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما وهما في الصحة والسقم سيان"[3].

قال ابن الصلاح: اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه يدفي تنافيهما فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا".

والثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما"[4].

وقال النووي رحمه الله: "معرفة مختلف الحديث وحكمه..وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما"[5].

قال ابن حجر رحمه الله: "ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله، فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث"[6].

---

[1] – المقصود هنا السابقين فقط لأن هناك من المتأخرين و المعاصرين من فرق بين علم مختلف وعلم مشكل الحديث، انظر المنهج الحديث في علوم الحديث محمد السماحي ، ص157 ، عبد المجيد محمود ، أصول الحديث ، ص63 ، أسامة الخياط ، مختلف الحديث ، ص 32

[2] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 432.

[3] – معرفة علوم الحديث ، ص 122

[4] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 432

[5] – التقريب مع التدريب ، 651/2

[6] – نخبة الفكر مع النزهة ، ص 37

وكذلك الكتب الخاصة بمختلف الحديث، كالإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) في كتابه "اختلاف الحديث.قال النووي رحمه الله تعالى: وصنف فيه الإمام الشافعي ولم يقصد -رحمه الله- استيفاؤه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه" [1].

-كذلك أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري[2] رحمه الله تعالى(ت 276هـ) في كتابه "تأويل مختلف الحديث "وكان غرضه من هذا الكتاب "الرد على من ادّعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المتسبين إلى المسلمين" [3].

- أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي(ت 321هـ) رحمه الله تعالى في كتابه"مشكل الآثار" وهو من أعظم ما صنف في هذا الباب.

- أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك(406هـ) مشكل الحديث وبيانه [4].

وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه جملة من أحاديث العقيدة التي رأى ابن فورك أن ظاهرها التشبيه والتجسيم بناء على مذهبه في الصفات، فيقوم بتأويلها وصرفها عن ظاهرها المراد منها.

المطلب الثاني: أسباب استشكال بعض الأحاديث :

إن استشكال بعض النصوص الشرعية أحياناً يعود لاختلاف مدارك الناس وفهمهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها" [5].

وقال ابن القيم : فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺوقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺفلا بدّ من وجه من هذه الوجوه الثلاثة" [6].

---

[1] - السيوطي ، تدريب الراوي ، 196/2

[2] - الدينوري ، أديب ، كان ثقة ديناً فاضلاً وصاحب تصانيف كثيرة مشهورة ، ولد سنة (213هـ) وتوفي سنة (270هـ).سير أعلام النبلاء ، 296/13

[3] - تأويل مختلف الحديث ، ص145

[4] - مشكل الحديث وبيانه ، للحافظ ابن فورك ، ط 1 ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد .

[5] - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، 307/17

[6] - زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى : 751هـ) ، ط27 ، مؤسسة الرسالة، بيروت 1994م ، 149/4

وقد حدث شيء من ذلك للصحابة رضوان الله عليهم مع الرسول ﷺ وكان يجيبهم، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

- أخرج البخاري بسنده إلى ابن أبي مليكه أن عائشة زوج النبي رضي الله عنها كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي قال: "من حوسب عذب"، قالت عائشة رضي الله عنها فقلت: أوليس يقول الله تعالى: "فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً"[1] قالت: فقال: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[2].

فقد استشكلت عائشة - رضي الله عنها- ماظهر لها من اختلاف بين الآية والحديث فسألت عن ذلك، عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: "من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه"، قالت عائشة أو بعض أزواجه إنا لنكره الموت قال: " ليس ذاك، ولكن المؤمن إذا حضره الموت، بشر برضوان الله وكرامته، فليس شيء أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء الله، وأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته فليس شيء أكره إليه مما أمامه، فكره لقاء الله، وكره الله لقاءه" [3].

وقد استمر ذلك بعد وفاته ﷺ حيث حفظت لنا دواوين السنة كثيرا من الروايات في هذا المجال خاصة عن عائشة وعمر رضي الله عنهم ، حيث ردوا بعض الأحاديث المخالفة للقرآن ظاهرا منها :

حديث سماع أهل القبور: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ فَقَالَتْ وَهَلَ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ قَالَتْ وَذَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلِيبِ وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ إِنَّمَا قَالَ إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ ثُمَّ قَرَأَتْ "إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى"[4] "وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ"[5] يَقُولُ حِينَ تَبَوَّءُوا مَقَاعِدَهُمْ مِنْ النَّارِ"[6].

---

[1] - الإنشقاق8

[2] - البخاري ، كتاب العلم ، باب من سمع شيئاً فراجعه حتى يعرفه ، 51/1 ، رقم 103 ، (من حوسب) نوقش الحساب ، (يسيرا) سهلا ، (ذلك) أي الحساب اليسير ، (العرض) عرض الناس على الميزان ، (نوقش) استقصي منه الحساب" انظر تحقيق د. مصطفى ديب البغا للجامع الصحيح ، 51/1

[3] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الرقاق ، باب من أحب لقاء الله ، 2386/5 ، رقم 6142

[4] - سورة الروم 52

[5] - سورة فاطر 22

[6] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل ، 1462/4 ، رقم 3759

-وعن يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب" لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا "[1].

فقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته"[2].

واستمر الحال هكذا فكانت تطرح بعض الاشكالات فيجيب عنهاالعلماء بيانا للحق وتجلية للصواب ودحضا لمزاعم المبتدعة وأصحاب الأهواء ...وتتابعت جهود العلماء في تمحيص وتقويم هذه الجهود حتى نضجت الضوابط والقواعد التي يلجأ إليها لإزالة التعارض بين النصوص الشرعية.

بحلول عصر تدوين العلوم ولد (علم مشكل الحديث)، وعلم مختلف الحديث من العلوم الدقيقة التي يحتاج صاحبها إلى سعة الاطلاع، وعمق النظر، ودقة الفهم، قال ابن الصلاح: "إنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، والغوّاصون على المعاني الدقيقة"[3].

والعالم بمختلف الحديث، يجتهد في التوفيق بين الحديثين اللذين ظاهرها التعارض، فيرجّح أحدهما على الآخر، أو يبحث عن وسيلة أخرى يزيل بها التعارض، وقد ذكر الإمام السيوطي أنّ الإمام الشافعي، هو أوّل من نظّر لهذا العلم، وألّف فيه[4]، ثم جاء من بعده عبد الله بن مسلم بن قتيبة وكتب تأويل مختلف الحديث، ثمّ ابن جرير والإمام الطّحاوي الذي كان من آخر مؤلفاته"كتابه"بيان مشكل الآثار"، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه[5].

المطلب الثالث: التطبيقات

أ ــ الإمام الشافعي ومنهجه في اختلاف الحديث

هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، نشأ في غزّة يتيما، ثم سكنت أسرته مكّة وبعدها رحل إلى المدينة، وجلس إلى الإمام مالك، وتلقّى عنه دروس العلم، وكان نجيبا فابغا مواظبا على طلب العلم، ثم سكن العراق، وفيه ألّف كتابه الحجّة، ولمّا غيّر إقامته إلى مصر، أعاد تأليف كتابه، وسمّاه الأمّ، وغيّر

---

[1] – النساء 101، " فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا".

[2] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب صلاة المسافرين ، باب صلاة المسافرين وقصرها ، 143/2 ، رقم 1605

[3] – العراقي ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، مؤسسة الكتب الثقافية، ص 244.

[4] – انظر عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، 196/2

[5] – انظر عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحا عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، 196/2

رأيه في بعض عشرة مسألة فقهية، ثم صنف كتبه الجديدة، وكان فقيها، محدثا أديبا، شاعرا، ولاح نجمه في الآفاق، وصار إماما متبعا، وقصده الناس من شتى البلدان ينهلون من علمه[1].

ويعدّ الإمام الشافعي أوّل من تكلم في أصول الفقه[2]، وكتب فيه مؤلفا كاملا، بعد أن كانت أبحاثه متفرقة، وهو يعتمد في مدرسته على الكتاب والسنّة، والإجماع والقياس، وقول الصحابي وشرع من قبلنا، وتميّزت طريقته في استنباط الأحكام الفقهية، بالجمع بين الحديث والرأي[3].

وقد كان رحمه الله مناظرا بارعا، قوي الحجة، دقيق الاستنباط، وكتابه الرّسالة خير شاهد على ذلك.

وقد أصابته محنة شديدة، حيث وشي به إلى الخليفة العباسي هارون الرشيد، واتهم بأنه انضمّ إلى صفوف الخارجين على الحكم، واقتيد إلى بغداد والحديد في رجليه، ولكن الله سبحانه وتعالى شاء له أن ينجو من الموت المحتوم بأعجوبة[4].

من أشهر تلاميذته:

* الربيع بن سليمان المرادي[5].

* المزني[6].

* البويطي[7].

من أهمّ مؤلفات هذه المدرسة:

---

[1]- انظر عبد الرحمن بن محمد العليمي ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، ت: محمد مجي الدين عبد الحميد ، ط1 ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، القاهرة ، مصر ، 1963م ، 63/1 ، 64 ، 65

[2]- انظر عبد الرحمن بن محمد العليمي ، المنهج الأحمد في تراجم أصحابه الإمام أحمد 71/1

[3]- انظر الإمام فخر الدين الرازي ، مناقب الإمام الشافعي ، ت: الدكتور أحمد حجازي ، ط1 ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، 1986م ، ص 66 ، وانظر الإمام محمد أبوزهرة ، الشافعي حياته وعصره ، ط2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1944م ، ص (69 ، 158 ، 162 ، 163)

[4]- انظر تفصيل محنته الإمام فخر الدين الرازي ، مناقب الإمام الشافعي ، ت: الدكتور أحمد حجازي ، ط1 ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، 1986م ، ص (71 - 72)

[5]- كنيته أبو محمد، الحافظ الإمام محدث الديار المصرية، كان الناس يرحلون إليه من الشرق والغرب، لمعرفة مقالة الشافعي، توفي بمصر سنة 270هـ " ، انظر الإمام فخر الدين الرازي ، مناقب الإمام الشافعي ، ص 48 ، وانظر الذهبي ، تذكرة الحفاظ 586/2 ، وانظر البيهقي ، مناقب الشافعي ، ت: السيد أحمد صقر ، ط1 ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر ، 1970م ، 327/2

[6]- هو إسماعيل بن يحيى المزني، كنيته أبو إبراهيم، أحد كبار أصحاب الشافعي، توفي بمصر سنة 264هـ " ، انظر الإمام فخر الدين الرازي ، مناقب الإمام الشافعي ، ص 48 ، وانظر البيهقي ، مناقب الشافعي ، 327/2

[7]- هو يوسف بن يحيى البويطي، كنيته أبو يعقوب، ومكانته من العلم مكانته، ابتلي في محنة خلق القرآن، ومات في أغلاله محبوسا، ببغداد سنة 232 هـ " ، انظر الإمام فخر الدين الرازي ، مناقب الإمام الشافعي ، ص 48 ، وانظر البيهقي ، مناقب الشافعي ، 327/2

1- مصنّفات الإمام الشافعي، وهي:

الرسالة.

الأمّ.

كتاب القسامة.

كتاب الجزية.

كتاب قتال أهل البغي.

كتاب سبيل النجاة.

ديوان أشعاره.

منهجه في اختلاف الحديث

1- اشتمل الكتاب على مقدّمة طويلة، ضمّنها مايلي:

أ- وجوب العمل بالحديث الصّحيح.

ب- معنى العام والخاص.

ج- معنى النّسخ.

د- منزلة السنّة من القرآن.

هـ - عدم مخالفة الحديث للقرآن الكريم.

و- درء التناقض عن الحديث الصّحيح.

2- سلك الشافعي منهجا في درء التعارض بين الأحاديث، والذي اشتمل على مايلي:

أوّلا: التوفيق بالجمع

ويكون ذلك من أوجه كثيرة منها:

الوجه الأوّل: معرفة العام والخاص، والمطلق والمقيد والمبين والمجمل، قال رحمه الله: "والحديث عن رسول الله كلام عربي، ما كان منه عام المخرج عن رسول الله، يخرج عاما وهو يراد به العام، ويخرج عاما وهو يراد به الخاص، والحديث عن رسول الله على عمومه وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي

ﷺبأنه أراد به خاصا دون عام، ويكون الحديث العام المخرج محتملا معنى الخصوص بقول عوام أهل العلم فيه أو من حمل الحديث سماعا عن النبي ﷺبمعنى يدلّ على أن رسول الله أراد به خاصا دون عام ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله خاصا بغير دلالة ممن لم يحمله ويسمعه، لأنه يمكن فيهم جملة أن لا يكونوا علموه ولا بقول خاصة، لأنه يمكن فيهم جهله، ولا يمكن فيمن علمه وسمعه، ولا في العامة جهل ما سمع وجاء

عن رسول الله "[1]، ومن أمثلته:

المثال الأول:

روى بسنده عن حرام بن سعد بن محيصة أن محيصة سأل النبي عن كسب الحجام فنهاه عنه فلم يزل يكلمه حتى قال له أطعمه رقيقك، وأعلفه ناضحك" أخبرنا مالك عن الزهري عن ابن شهاب عن حرام بن سعد عن أبيه أنه استأذن النبي في إجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال له أعلفها ناضحك ورقيقك"[2].

وروى بسنده عن أنس قال: حجم أبو طيبة رسول الله، فأمر له بصاع من تمر، وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه"[3].

وروى بسنده عن أنس أنه قيل له: احتجم رسول الله؟قال نعم، حجمه أبو طيبة، فأعطاه صاعين، وأمر مواليه أن يخففوا عنه من ضريبته، وقال: إن أمثل ما تداويتم به الحجامة، والقسط البحري لصبيانكم من العذرة، ولا تعذبوهم بالغمز"[4].

وروى بسنده عن طاووس قال: احتجم رسول الله، وقال للمحجّام انشكموه[5].

---

[1] – محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ت: عامر أحمد حيدر ، ط1: مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت 1985 ، ص 487

[2] – المرجع السابق ، اختلاف الحديث ، ص 575 ، أخرجه الترمذي ، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع ، باب ماجاء في كسب الحجام ، وقال : حديث محيصة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وقال أحمد إن سألني حجام قلت له واعلف ناضحك". 575/3 ، رقم 1277 ، وقال الشيخ الألباني" صحيح". انظر محمد ناصر الدين الألباني ، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف ، الرياض ، 237/10 ، رقم 4000

[3] – الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 575 ، أخرجه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع ، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف ، 741/2 ، رقم 1996

[4] – المرجع السابق ، اختلاف الحديث ، ص 575 ، أخرجه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الطب ، باب الحجامة من الداء ، 2156/5 ، رقم 5371

[5] – الشكم: الجزء" انظر ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ت: د.عبد المعطي أمين قلعجي، المكتبة العلمية ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1985م ، 757/1

[6] – الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 575 ، أخرجه سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، المعجم

ثم جمع بين هذه الأحاديث بقوله: "ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف، ولا ناسخ ولا منسوخ، فهم قد أخبرونا أنه قد أرخص لمحيصة أن يعلفه ناضحه، ويطعمه رقيقه، ولو كان حراما لم يجز رسول الله - والله أعلم - لمحيصة أن يملك حراما، ولا يعلفه ناضحه، ولا يطعمه رقيقه، ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام، ولم يعط رسول الله حجاما على الحجامة أجرا إلا لأنه لا يعطي إلا ما يحل له أن يعطيه، وما يحلّ لمالكه ملكه، حلّ له ولمن أطعمه إياه أكله قال فإن قال قائل فما معنى نهي رسول الله وإرخاصه في أن يطعمه الناضح والرقيق؟ قيل لا معنى له إلا واحد، وهو أن من المكاسب دنيا وخسفا، فكان كسب الحجام دنيا، فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي هي أجمل فلما زاد فيه أمره أن يعلفه ناضحه ويطعمه رقيقه تنزيها له لا تحريما عليه"[1].

المثال الثاني:

روى بسنده عن ابن عمر أن رسول الله نهى عن المزابنة"[2]، والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا، وبيع الكرم بالزبيب كيلا.

وروى بسنده عن سعد بن أبي وقاص: أنه سمع النبي يسأل عن شراء التمر بالرطب؟ فقال النبي: أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا: نعم، فنهى عن ذلك"[3].

وروى بسنده عن زيد بن ثابت أنّ رسول الله رخّص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها"[4].

ثم جمع بين اختلاف هذه الأحاديث فقال: "وإذا رخّص رسول الله ﷺ في بيع العرايا، وهي رطب بتمر، كان نهيه عن الرطب بالتمر والمزابنة عندنا - والله أعلم - من الجمل التي خرجها عام وهي يراد

الكريم ، عبد الحميد بن عبدالمجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل 1983م ، 41/11 ، رقم 11001

[1] - الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 575

[2] - المرجع السابق ، اختلاف الحديث ، ص551 ، وأخرجه البخاري ، كتاب البيوع ، باب بيع الزبيب والطعام بالطعام ، 760/2 ، رقم 2063

[3] - الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 551، ورواه مالك بن أنس ، الموطأ ، ت: محمد مصطفى الأعظمي ، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، 2004م ، 902/4 ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول الشافعي وأصحابنا" انظر الترمذي ، الجامع ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن المخابرة والمزابنة ، 528/3 ، رقم 1225 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن، انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، 378/11 ، رقم 5003، وقال حسين سليم أسد : إسناده حسن" انظر أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، ت: حسين سليم أسد ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق 1984م ، 141/2 ، رقم 825

[4] - الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 551 ، رواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع ، باب بيع المزابنة وهي بيع الثمر بالتمر وبيع الزبيب بالكرم وبيع العرايا ، 763/2 ، رقم 2076 ، و رواه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ، 163/10 ، رقم 3960

بها الخاص، والنهي عام على ما عدا العرايا، والعرايا مما لم تدخل في نهيه، لأنه لا ينهى عن أمر يأمر بـه إلا أن يكون منسوخا، ولا نعلم ذلك منسوخا، والله أعلم"[1].

الوجه الثاني: معرفة اختلاف الحال وأسباب ورود الحديث، ومن أمثلته:

ما رواه الشافعي بسنده عن جابر بن عبد الله أن رسول الله نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد ذلك كلوا وتزودوا وادخروا"[2].

وروى بسنده عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث[3]، قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة فقالت صدق، سمعت عائشة تقول: دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله، فقال رسول الله ادخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي" قالت فلما كان بعد ذلك قلنا لرسول الله لقد كان الناس يتفعون من ضحاياهم، يجملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية، فقال رسول الله وما ذاك؟أو كما قال، قالوا يا رسول الله نهيت عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال رسول الله إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت حضرة الأضحى، فكلوا وتصدقوا وادخروا"[3].

قال الإمام الشافعي: فيشبه أن يكون إنما نهى رسول الله عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث، إذ كانت الدافة على معنى الاختيار، لا على معنى الفرض"[4].

ثانيا: التوفيق بالناسخ والمنسوخ.

قال الإمام الشافعي: وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله، أو بقول أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر، فيعلم أن الآخر هو الناسخ، أو بقول من سمع الحديث أو العامة

---

[1] – الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 551

[2] – المرجع السابق ، اختلاف الحديث ، ص 532 ، رواه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء ، 80/6 ، رقم 5216

[3] – المرجع السابق ، اختلاف الحديث ، ص 532 ، رواه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء ، 80/6 ، رقم 5215

[4] – المرجع السابق ، اختلاف الحديث ، ص 532

كما وصفت، أو بوجه آخر لا يبين فيه الناسخ والمنسوخ، وقد كتبته في كتابي وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ"[1]، وأوجه النسخ عنده ثلاث:

الأول: ثبوت النسخ بالنص عن رسول الله ﷺ أو عن بعض الصحابة أو عمّن سمع ذلك منهم.

الثاني: الإجماع على أن أحد الحديثين ناسخ والآخر منسوخ.

الثالث: معرفة المتقدم من المتأخر، فيكون المتقدم منسوخا والمتأخر ناسخا.

والأمثلة على هذا النوع منها:

المثال الأول:

روى بسنده عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع"[2].

ثم روى بسنده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله كان يقوم في الجنائز ثم جلس"[3].

ثم علّق على هذه الأحاديث بقوله: ورووا شبيها بما يوافقه، وهذا لا يعدو أن يكون منسوخا وأن يكون النبي قام لها لعلّة قد رواها بعض المحدثين من أن جنازة يهودي مرّ بها على النبي فقام لها كراهية أن تطوله، وأيهما كان فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله، والحجّة في الآخر من أمره إن كان الأول واجبا فالآخر من أمره ناسخ، وإن كان استحبابا، فالآخر هو الاستحباب، وإن كان مباحا فلا بأس بالقيام والقعود أحبّ إليّ، لأنه الآخر من فعل رسول الله"[4].

المثال الثاني:

في "باب من أقيم عليه حدّ في شيء أربع مرات ثم عاد له"، وعن عمرو بن شعيب أن النبي قال: "من أقيم عليه حدّ في شيء أربع مرات أو ثلاث مرات، قال الربيع أنا شككت، ثم أتي به الرابعة أو الخامسة قتل أو خلع".

---

[1]- الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص487

[2]- المرجع السابق ، ص 535 ، ورواه البخاري ، كتاب الجنائز ، باب القيام للجنازة ، 440/1 ، رقم 1248

[3]- الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 535 ، ورواه مالك بن أنس ، الموطأ ، ت: محمد مصطفى الأعظمي ، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، 2004م ، 326/2 ، رقم 797 ، ورواه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، باب نسخ القيام للجنازة ، 58/3 ، رقم 2271، ولفظه" قام رسول الله ﷺ ثم قعد".

[4]- الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 535

وروي من حديث أبي الزبير: "من أقيم عليه حدّ أربع مرات، ثم أتي به الخامسة قتل، ثم أتى النبي برجل قد أقيم عليه الحد أربع مرات، ثم أتي به الخامسة فحدّه و لم يقتله"[1].

ثمّ علّق على هذه الأحاديث بقوله: فإن كان شيء من هذه الأحاديث ثبت عن النبي، فقد روى عن النبي نسخه بحديث أبي الزبير، وقد روي عن النبي مثلها، ونسخه مرسلا"....عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي قال إن شرب فاجلدوه"، فإن قال قائل فهل في هذا حجة غير ما وصفت؟قيل نعم، ...عن عثمان أن رسول الله قال: "لا يحل دم مسلم إلا من إحدى ثلاث كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس"[2].

وهذا حديث لا يشك أهل العلم بالحديث في ثبوته عن النبي، قال فإن قال قائل قد يحتمل أن يكون هذا على خاص ويكون من أمر بقتله فقتله بنص أمره فلا يكونان متضادين، ولا أحدهما ناسخا للآخر إلا بدليل على أن أحدهما ناسخ للآخر، قيل له فلا نعلم أحدا من أهل الفتيا يخالف في أن من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم أتي به خامسة أو سادسة أقيم ذلك الحدّ عليه و لم يقتل، وفي هذا دليل على أن ما روى عن النبي إن كان ثابتا، فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بينة، فإن قال وأين دلالة القرآن؟قيل إذا كان الله وضع القتل موضعا، والجلد موضعا، فلا يجوز والله أعلم أن يوضع القتل موضع الجلد، إلا بشيء ثابت عن النبي لا مخالف له ولا ناسخ"[3].

المثال الثالث:

روى بسنده عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ ركب فرسا فصرع عنه فجحش[4] شقه الأيمن فصلّى صلاة من الصلوات وهو قاعد، وصلينا وراءه قعودا. فلما انصرف قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائما فصلوا قياما، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله من حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون"[5].

---

[1] – الشافعي ، اختلاف الحديث ص (531 ــ 532) ، رواه أحمد بن حسين البيهقي ، السنن الكبرى ، ت : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة 1994م ، كتاب الأشربة والحد فيها ، باب من أقيم عليه الحد أو ربع مرات ثم عاد له ، 313/8

[2] – المرجع السابق ، ص (531 – 532) ، رواه أبو داود ، السنن ، كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ، 290/4 ، رقم 4504 ، قال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه"، وتعليق الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم"، انظر المستدرك على الصحيحين ، ت : مصطفى عبد القادر عطا ، 390/4 ، رقم 8028

[3] – الشافعي ، اختلاف الحديث ص (531 – 532)

[4] – جُحِش بضم الجيم وكسر الحاء المهملة أي خدش. وقيل الجحش فوق الخدش.

[5] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 497 ، ورواه أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب الإمام يصلي من قعود ، 135/1 ، رقم 604 ، قال الشيخ الألباني: "إسناده صحيح على شرط الشيخين"، انظر صحيح أبي داود ، 155/3 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين"، انظر محمد بن حبان البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ،

اعتبر الإمام الشافعي هذا الحديث منسوخا فقال: وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسنته"، ثمّ ذكر ماروته عائشة أن رسول الله كان وجعا، فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فوجد النبي خفة، فجاء فقعد إلى جنب أبي بكر، فأمّ رسول الله أبا بكر وهو قاعد، وأمّ أبو بكر الناس وهو قائم".

وعلّق على الحديث بقوله: وهي آخر صلاة صلاها بالناس حتى لقي الله تعالى، وهذا لا يكون إلا ناسخا"[1].

ثمّ قال: وفي حديث أصحابنا مثل ما في هذا، وأن ذلك في مرض النبي الذي مات فيه، فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى الناسخ، الأولى كانت حقا في وقتها ثم نسخت فكان الحق فيما نسخها، وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ، فإذا نسخ كان الحق في ناسخه"[2].

ثانيا: التوفيق بالترجيح

ويكون بأمور منها:

الأمر الأوّل: دلالة الكتاب والسنّة، ومن أمثلته:

ماروى الشافعي بسنده عن عمرة أنها سمعت عائشة – وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إنّ الميت ليعذب ببكاء الحي – فقالت عائشة: أما إنه لم يكذب، ولكنه أخطأ أو نسي، إنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية وهي يبكى أهلها عليها، فقال: "إنهم يبكون، وإنها لتعذّب في قبرها"[3].

ثم روى الشافعي بسنده عن ابن عمر عن أبيه عمر مرفوعا، فقالت عائشة أيضا: يرحم الله عمر والله ما حدّث رسول الله إن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله قال: "إنّ الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه"، وقالت عائشة: "حسبكم القرآن: "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[4]"[5].

ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993م، 467/5، رقم 2107، وأخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجماعة والإمامة، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، 244/1، رقم 657

[1] – الشافعي، اختلاف الحديث، ص497

[2] – المرجع السابق، ص497

[3] – المرجع السابق، ص537، ورواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" إذا كان النوح من سنته، 433/1، رقم 1227

[4] – سورة الإسراء 15

[5] – الشافعي، اختلاف الحديث، ص 537، رواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" إذا كان النوح من سنته، 432/1، رقم 1226

ورجّح الشافعي[1] ما رواه أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها بدلالة الكتاب والسنة، فقال: وما روت عائشة عن رسول الله أشبه أن يكون محفوظا عنه بدلالة للكتاب ثم السنة، فإن قيل فأين دلالة الكتاب؟قيل في قوله عزّ وجل: "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى"[2]، وكذلك استدل بقوله تعالى: " وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى"[3]، وقوله: " فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ "[4] وقوله: "لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى"[5].

ثمّ ذكر دلالة السنّة في قول رسول الله ﷺ لرجل: "ابنك هذا؟قال نعم، قال أما إنّه لا يجني عليك، ولا تجني عليه"[6].

فهذا الحديث رجّح به الإمام الشافعي عدم تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، فقال: فأعلم رسول الله مثل ما أعلم الله، من أنّ جناية كل امرئ عليه كما عمله له لا لغيره ولا عليه"[7].

الأمر الثاني: الإسناد الأثبت.

في"باب رفع الأيدي في الصلاة"، روى الشافعي بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: رأيت النبي إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدتين"[8].

ثمّ ذكر ما رواه يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: "رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه"[9].

---

[1] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 537

[2] – سورة الأنعام164

[3] – سورة النجم 38.

[4] – سورة الزلزلة(8-9)

[5] – سورة طه 15.

[6] – الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الديات ، باب لا يؤخذ الرجل بجريرة أخيه أو أبيه ، 287/4 ، رقم 4497، قال الشيخ الألباني: إسناده صحيح" انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م، 333/7

[7] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 537

[8] – المرجع السابق ، ص 523 ، رواه محمد بن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، 177/5 ، رقم 1864، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرطهما"، ورواه أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب: رفع اليدين في الصلاة ، 305/3، وقال الشيخ الألباني: " إسناده صحيح على شرط الشيخين"، انظر صحيح أبي داود ، 305/3 ، ورواه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع وإلى الرفع من الركوع وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود ، 6/2 ، رقم 887

[9] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 524

وروى الشافعي هذا الحديث عن سفيان بن عيينة بنفس السند، فقال: قال سفيان: ثمّ قدمت الكوفة فلقيت يزيد بها، فسمعته يحدّث بهذا، وزاد فيه ثمّ لا يعود فظننت أنّهم لقنوه"[1].

وبعد عملية سبر ونظر في طرق الأحاديث، رأى الإمام الشافعي أنّ هذه الأحاديث أثبت إسنادا فرجّحها على التي تخالفها بقوله: وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث لأنها أثبت إسنادا منه وأنها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد"[2].

ثمّ قال: وثلاثة عشر حديثا أولى أن تثبت من حديث واحد، ومن أصل قولنا وقولك أنه لو لم يكن معنا إلا حديث واحد، ومعك حديث يكافئه في الصحة فكان في حديثك أن لا يعود لرفع اليدين، وفي حديثنا يعود لرفع اليدين كان حديثنا أولى أن يؤخذ به، لأن فيه زيادة حفظ"[3].

الأمر الثالث: الترجيح بموافقة القرآن

روى الشافعي بسنده عن صالح بن خوات عمّن صلّى مع النّبي يوم ذات الرقاع صلاة الخوف، أن طائفة صفّت معه، وصفّت طائفة وجاه العدوّ، وصلّى بالذين معه ركعة، ثمّ ثبت قائما، وأتمّوا لأنفسهم ركعة ثم انصرفوا وصفّوا وجاه العدوّ، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليه، ثمّ ثبت جالسا وأتمّوا لأنفسهم، ثم سلّم بهم"[4].

قال الشافعي: وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدوّ في غير جهة القبلة أو جهتها، غير مأمونين لشوته عن النّبي وموافقته للقرآن"[5].

ثمّ ذكر الحديث المخالف فقال: وروى ابن عمر عن النّبي في صلاة الخوف شيئا يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النّبي، وطائفة وجاه العدوّ، فصلّى بالطائفة التي معه ركعة، ثم استأخروا ولم يتموا الصلاة، فوقفوا بإزاء العدوّ، وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدوّ، فصلّوا معه الركعة التي بقيت عليه ثمّ انصرفت وقامت الطائفتان معا فأتمّوا لأنفسهم"[6].

---

[1] – الشافعي، اختلاف الحديث، ص 524

[2] – المرجع السابق، ص 524

[3] – المرجع السابق، ص 524

[4] – المرجع السابق، ص 526، رواه محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 124/7، رقم 2873، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي". ورواه الإمام مالك، الموطأ، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف، 73/2، رقم 444

[5] – الشافعي، اختلاف الحديث، ص 526

[6] – المرجع السابق، ص 526

ثمّ رجّح بين الحديثين بموافقة القرآن فقال: فإن قال قائل كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث بن عمر؟قيل لمعنيين أحدهما موافقة القرآن، وأن معقولا فيه أنه عدل بين الطائفتين، وأحرى أن لا يصيب المشركون غرّة من المسلمين، فإن قال فأين موافقة القرآن؟قلت قال الله: "وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ"[1] إلى وأسلحتهم الآية.

فذكر الله صلاة الطائفة الأولى معه، قال: "فإذا سجدوا"، فاحتمل أن يكون إذا سجدوا ما عليهم من السجود كله، كانوا من ورائهم، ودلّت السنّة على ما احتمل القرآن من هذا، فكان أولى معانيه والله أعلم، وذكر الله خروج الإمام بالطائفتين من الصلاة، ولم يذكر على واحدة من الطائفتين ولا على الإمام قضاء"[2].

الأمر الرابع: الترجيح بالقياس

في "باب صلاة المنفرد"، روى الشافعي بسنده عن هلال بن يساف سمع ابن أبي بردة قال: أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد، فوقف بي على شيخ بالرقة من أصحاب النبي يقال له وابصة بن معبد فقال أعربي هذا الشيخ أن رسول الله رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة"[3].

ثمّ ذكر علّة هذا الحديث فقال: وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحدثين يدخل بين هلال بن يساف ووابصة فيه رجلا ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة سمعه منه وسمعت بعض أهل العلم منهم كأنه يوهنه بما وصفت"[4].

ثمّ ذكر ما يخالفه فقال: وسمعت من يروي بإسناد حسن أن أبا بكرة ذكر للنبي أنه ركع دون الصف فقال له النبي: "زادك الله حرصا ولا تعد"[5].

ثمّ علّق على الحديث بقوله: فكأنه أحب له الدخول في الصف، ولم ير عليه العجلة بالركوع حتى يلحق بالصف، ولم يأمره بالإعادة، بل فيه دلالة على أنه رأى ركوعه منفردا مجزئا عنه".

---

[1] – سورة النساء 102

[2] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 526

[3] – المرجع السابق ، ص 524 ورواه محمد بن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، 579/5 ، رقم 2201 ، قال شعيب الأرناؤوط : رجاله ثقات غير زياد بن أبي الجعد فلم يوثقه غير المؤلف"، ورواه الترمذي ، الجامع ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة خلف الصف وحده ، 445/1 ، رقم 230 ، وقال: " حديث وابصة حديث حسن".وقال الشيخ الألباني: "صحيح"، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، 243/1 ، رقم 1105

[4] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 524

[5] – المرجع السابق ، ص 524 ، ورواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب صفة الصلاة ، باب إذا ركع دون الصف ، 271/1 ، رقم 750

ثمّ ذكر من حديثه ما يثبت أنّ صلاة المنفرد خلف الإمام تجزئه، فقال: ومن حديثنا حديث ثابت أن صلاة المنفرد خلف الإمام تجزئه"[1].

ثمّ بيّن أنه حتّى لو صحّ النهي عن صلاة المنفرد خلف الصف، فإنّ صلاته صحيحة، لأنّ الحديث المخالف له معه القياس، فقال: فلو ثبت الحديث الذي يروى عن وابصة، كان حديثنا أولى أن يؤخذ به لأن معه القياس وقول العامة، فإن قال قائل وما القياس وقول العامة؟قيل أرأيت صلاة الرجل منفردا أتجزئ عنه؟فإن قال نعم، قلت وصلاة الإمام أمام الصف وهو في صلاة جماعة؟فإن قال نعم، قيل فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالإمام المنفرد أمامه، أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفردا؟فإن قيل فيهكذا سنة، موقف الإمام والمنفرد قيل فسنة موقفهما تدل على أن ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة، فإن قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا، فإن قيل فاذكر حديثك، قيل أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت النبي إلى طعام صنعته فأكل منه ثم قال: "قوموا فلأصلي لكم"، قال أنس فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته بالماء، فقام عليه رسول الله، وصففت أنا واليتم وراءه، والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف"[2].

ثمّ روى بسنده عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع عمّه أنس بن مالك يقول: صليت أنا ويتيم لنا خلف النبي في بيتنا وأمّ سلمة خلفنا"[3].

ثمّ قال: فأنس يحكي أن امرأة صلت منفردة مع رسول الله، ولا فرق في هذا بين امرأة ورجل، فإذا أجزأت المرأة صلاتها مع الإمام منفردة، أجزأ الرجل صلاته مع الإمام منفردا، كما تجزئها هي صلاتها"[4].

رابعا: التوفيق بالحمل على اختلاف المباح

قال الإمام الشافعي: ومنها ما يكون اختلافا في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والقعود، وكلاهما مباح"[5]، ومن أمثلة هذا النوع مايلي:

---

[1] - الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 524

[2] - المرجع السابق ، ص 524 ، ورواه أحمد ، المسند ، 164/3 ، رقم 12703 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين".

[3] - الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 524 ، رواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الأذان ، باب المرأة وحدها تكون صفا ، 255/1 ، 694

[4] - المرجع السابق ، ص 524

[5] - الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص487، قال الشيخ الألباني: " وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله فيه إبراهيم بن محمد – وهو ابن أبي يحيى الأسلمي – وهو متروك "، انظر محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني ، سلسلة الأحاديث

المثال الأول:

روى الشافعي بسنده عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي السجدة فسجد، فسجد التي لم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد، فلم يسجد النبي، فقال يارسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد، فقال النبي عليه السلام: كنت إمامنا، فلو سجدت سجدت معك"[1].

ثم بيّن الشافعي أنّ هذا من باب اختلاف المباح فقال: إني لأحسبه زيد بن ثابت، لأنه يحكي أنه قرأ عند النبي النجم فلم يسجد، وإنما روى الحديثين معا عطاء بن يسار قال وأحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد ويسجدوا معه، فإن قال قائل فلعل أحد هذين الحديثين نسخ الآخر، قيل فلا يدعي أحد أن السجود في النجم منسوخ، إلا جاز لغيره أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ ثم يكون أولى، لأن السنة السجود لقول الله: " فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا "[2]، ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ، ولكن يقال اختلاف من جهة المباح"[3].

المثال الثاني:

روى الشافعي بسنده عن ابن عباس أن رسول الله وضأ وجهه ويديه، ومسح برأسه مرة مرة"[4].

وروى بسنده عن حمران مولى عثمان بن عفان أن النبي توضأ ثلاثا ثلاثا"[5].

وروى بسنده عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه سمع رجلا يسأل عبد الله بن زيد هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله يتوضأ؟فدعا بماء ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثا، ويديه مرتين مرتين ومسح رأسه، وغسل رجليه"[1].

الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، ط1 ، الرياض – المكتبة العربية السعودية 1992م ، 233/12 ، وقال البيهقي: فهذا الذي ذكره الشافعي رحمه الله محتمل، وقد رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة موصولا، وإسحاق ضعيف، ويروى عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهو أيضا ضعيف. والمحفوظ حديث عطاء بن يسار مرسل وحديثه عن زيد بن ثابت موصول مختصر والله تعالى أعلم"، انظر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي ، ط1 ، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بلدة حيدر آباد ، 1344هـ ، 324/2 ، رقم 3933

[1] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 490

[2] – سورة النجم 62

[3] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 490

[4] – المرجع السابق ، ص 488 ، رواه البخاري عن ابن عباس بلفظ" توضأ النبي ﷺ مرة مرة"، الجامع الصحيح ، كتاب الوضوء ، باب الوضوء مرة مرة ، 70/1 ، رقم 156

[5] – المرجع السابق ، ص 488 ، رواه أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، تحقيق : حسين سليم أسد ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق 1984م ، 150/8 ، رقم 4695 ، وقال حسين سليم أسد : إسناده صحيح".

قال الشافعي: ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً، ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام، والأمر والنهي، ولكن يقال أقل ما يجزئ من الوضوء مرة، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاثا"[2].

المثال الثالث:

روى الشافعي بسنده عن بلال أنّ رسول الله توضأ ومسح على الخفين"

قال الشافعي: ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجليه على المصلّي، إنما يقال الغسل كمال، والمسح رخصة وكمال، وأيهما شاء فعل"[3].

ب – الإمام ابن قتيبة ومنهجه في" تأويل مختلف الحديث"

هو أبو محمّد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل: المروزي، كانت ولادته سنة 213هـ وتوفي سنة 276هـ، وكانت وفاته فجأة، صاح صيحة سمعت من بُعد، ثم أغمي عليه ومات"[4].

نزل بغداد، وصنف وجمع، وبعد صيته، وحدّث عن: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن زياد بن عبيد الله الزيادي، وزياد بن يحي الحساني، وأبي حاتم السجستاني، وطائفة.

حدّث عنه: ابنه القاضي أحمد بن عبد الله، بديار مصر، وعبيد الله السكري، وعبيد الله بن أحمد بن بكر، وعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، وغيرهم[5].

مصنّفاته:

"غريب القرآن "، " غريب الحديث "، كتاب" المعارف "، كتاب "مشكل القرآن " كتاب "مشكل الحديث "، كتاب " أدب الكاتب"، كتاب" عيون الأخبار "، كتاب" طبقات الشعراء "، كتاب " إصلاح الغلط "، كتاب " الفرس "، كتاب " الهجو "، كتاب " المسائل " كتاب " أعلام النبوة " كتاب " الميسر "، كتاب " الإبل "، كتاب " الوحش "، كتاب " الرؤيا "كتاب " الفقه "، كتاب " معاني الشعر "، كتاب " جامع النحو "، كتاب " الضياع "، كتاب " أدب القاضي "، كتاب " الردّ

---

[1] – الشافعي ، اختلاف الحديث ، ص 488 ، رواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الوضوء ، باب مسح الرأس كله ، 315/1 ، رقم 179

[2] – المرجع السابق ، ص 488

[3] – المرجع السابق ، ص 488

[4] – ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ت: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت 1900م ، 43/3؛ والنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء 298 – 297/13

[5] – ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 43/3 ، والنظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 297/13 – 298

على من يقول بخلق القرآن "، كتاب " إعراب القرآن "، كتاب" القراءات "، كتاب "الأنواء"كتاب " النسوية بين العرب والعجم "، كتاب " الأنثرية "[1].

ثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر الخطيب: كان ثقة دينا فاضلا"[2].

قال ابن خلّكان: كان فاضلاً ثقة"[3].

قال الذّهبي: العلامة الكبير،ذو الفنون...الكاتب، صاحب التصانيف....وكان رأسا في علم اللسان العربي، والأخبار وأيام الناس"[4]، صدوق قليل الرواية"[5].

منهجه في تأويل مختلف الحديث

أوّلا: بدأ بمقدمة بيّن فيها سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال: فإنك كتبت إلي تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث، وامتهانهم وإسهابهم في الكتب بذمّهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف، وكثرت النّحل، وتقطّعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضا، وتعلّق كل فريق منهم لمذهبه بشيء من الحديث"[6].

ثمّ قال: وتذكر أنك وجدت في كتابي المؤلف في غريب الحديث بابا، ذكرت فيه شيئا من المتناقض عندهم وتأولته، فأملت بذلك أن تجد عندي في جميعه مثل الذي وجدته في تلك من الحجج وسألت أن أتكلف ذلك محتسبا للثواب، فتكلفته بمبلغ علمي، ومقدار طاقتي "[7].

ثم ذكر في موضع آخر أنه لم يقصد بهذا التأليف الرّدّ على الملاحدة والزنادقة، وإنما غرضه المنتسبين للمسلمين فقال: "ونحن لم نرد في هذا الكتاب أن نرد على الزنادقة ولا المكذبين بآيات الله عز وجل ورسله وإنما كان غرضنا الرد على من ادعى على الحديث التناقض والاختلاف واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين"[8].

---

[1] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 13/ 297 – 298 ؛ وانظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 42/3

[2] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 10/ 170.

[3] – ابن خلكان، وفيات الأعيان ، 43/3

[4] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 198/4

[5] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 296/13 – 298

[6] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 3

[7] – المرجع السابق ، ص(3 – 13)

[8] – المرجع السابق ، ص 124

ثانيا: بيّن صفات أصحاب الكلام وأصحاب الحديث، ثمّ ذكر أنّ أصحاب الحديث هم الطائفة المنصورة.

ثالثا: ميّز بين التأويل الفاسد الذي وقع فيه المتكلمون، وهو عنده ما تضمّن مخالفةً للغة أو سياق الكلام وما كان معتمداً على الخطأ والتصحيف، أو استند إلى أخبارٍ باطلة.

والتأويل الصحيح عنده المسالك التي يتم بها دفع التناقض بين النصوص عند المحدّثين والأصوليين.

رابعا: اتبع ابن قتيبة منهجا في دفع التعارض عن الأحاديث، حسب المسالك التالية:

الجمع بين الأحاديث: وقد اعتمد ابن قتيبة في مسلك الجمع على مايلي:

1 – التمييز بين ما حكمه للقليل وما هو للكثير

نهى النبيﷺ عن المشي في نعلٍ واحدة، وثبت أنّ النبي ﷺ مشى في نعلٍ واحدة".

ثم جمع بين الحديثين، وأزال الخلاف بينهما، ببيان أنّ المراد بالمشي إنما هو خطوة أو خطوتين أو ثلاثا إلى أن يصلح الآخر فقال: "ونحن نقول ليس ههنا خلاف بحمد الله تعالى، لأن الرجل كان ينقطع شسع نعله فينبذها أويعلقها بيده، ويمشي في نعل واحدة إلى أن يجد شسعا، وهذا يفحش ويقبح في النّعلين والخفين، وكل زوجين من اللباس يستعمل في اثنين، فيستعمل في واحد ويترك الآخر، وكذلك الرداء يلقي على أحد المنكبين ويترك الآخر، فأما أن ينقطع شسع الرجل فيمشي خطوة أو خطوتين أو ثلاثا إلى أن يصلح الآخر، فإن هذا ليس بمنكر، ولا قبيح، وحكم القليل يخالف حكم الكثير في كثير من المواضع "[1].

2 – التمييز بين ما هو للضرورة وما هو للاختيار

عن عائشة أنها قالت: "ما بال رسول الله ﷺقائما قط"، وعن حذيفة أنه بال قائما"، وهذا خلاف ذلك ثمّ جمع بين الحديثين، بحمل أحدهما على الضرورة، والآخر على الاختيار فقال: ليس ههنا بحمد الله اختلاف، ولم يبل قائما قط في منزله والموضع الذي كانت تحضره فيه عائشة رضي الله عنها، وبال قائما في المواضع التي لا يمكن أن يطمئن فيها، إما للقلق في الأرض وطين أو قذر وكذلك الموضع الذي رأى فيه رسول الله ﷺحذيفة يبول قائما، كان مزبلة لقوم، فلم يمكنه القعود فيه، ولا الطمأنينة، وحكم الضرورة خلاف حكم الاختيار"[2].

---

[1] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 91

[2] – المرجع السابق ، ص 92

3 – التمييز بين ما اختلفت مواضعه وأوقاته.

استعمل ابن قتيبة اختلاف المواضع والأوقات في درء التعارض بين الأحاديث، فكثيرا ما يقول: ليس في هذا اختلاف، ولكل معنى منها وقت وموضع، فإذا وُضع بموضعه زال الاختلاف"[1]، ومن أمثلة هذا النوع:

المثال الأول:

قال ﷺ: "من قتل دون ماله فهو شهيد"[2]، ثمّ ذكر الحديث المخالف، وهو قوله ﷺ: كن حلس بيتك فإن دخل عليك فادخل مخدعك، فإن دخل عليك فقل بؤ بإثمي وإثمك وكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل"[3].

ثمّ أزال الخلاف بين الحديثين، بوضع كل واحد منها في موضعه، فحمل الأول على قتال اللصوص فقال: إن لكل حديث موضعا غير موضع الآخر، فإذا وضعا بموضعيهما زال الاختلاف، لأنه أراد بقوله: "من قتل دون ماله فهو شهيد"، من قاتل اللصوص عن ماله حتى يقتل في منزله، وفي أسفاره".

وحمل الحديث الثاني على اعتزال الناس زمن الفتنة، فقال: أي افعل هذا في زمن الفتنة واختلاف الناس على التأويل، وتنازع سلطانين، كل واحد منهما يطلب الأمر ويدعيه لنفسه بحجة، يقول فكن حلس بيتك في هذا الوقت، ولا تسل سيفا ولا تقتل أحدا، فإنك لا تدري من المحق من الفريقين ومن المبطل واجعل دمك دون دينك "[4].

المثال الثاني:

عن رسول الله ﷺأنه قال: "لا عدوى ولا طيرة"[5].

---

[1] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص (103 – 154)

[2] – المرجع السابق ، ص 156 ، ورواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب المظالم ، باب من قاتل دون ماله ، 877/2 ، رقم 2348

[3] – المرجع السابق ، ص 156 ، ورواه أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، ت: محمد عوامة ، 120/15 ، ورد الحديث بألفاظ مختلفة، وطرق عديدة، قال الشيخ الألباني في قوله : "فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل": صحيح، وهو من أحاديث جمع من الصحابة رضي الله عنهم"، ثم ذكر له شواهد كثيرة، انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، 143/8

[4] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 156

[5] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب العدوى ، باب ذكر الزجر عن استعمال المرء العدوى في فوات الأربع رقم 6119 ، 487/13، وعلق عليه شعيب الأرناؤوط فقال: إسناده على شرط مسلم"، وأخرجه البخاري بلفظ: "إن رسول الله ﷺقال: لا عدوى".فقام أعرابي فقال أرأيت الإبل تكون في الرمال أمثال الظباء فيأتيها البعير الأجرب فيجرب ؟ قال النبي ﷺ: "فمن أعدى الأول ؟" رقم 5439 ، 2177/5

وأنه قيل له إنّ الثقبة[1] تقع بعشفر البعير فتجرب لذلك الإبل، فقال: "فما أعدى الأول"[2].

ثمّ ذكر الأحاديث المخالفة، وهي قوله ﷺ: "لا يوردن ذو عاهة على مصح"[3]، وفر من المجذوم فرارك من الأسد"[4]، وأتاه رجل مجذوم ليبايعه بيعة الإسلام، فأرسل إليه بالبيعة وأمره بالانصراف، ولم يأذن له عليه"[5].

ثمّ وفّق بين هذه الأحاديث باستعمال الزمان والمكان فقال: ليس في هذا اختلاف، ولكل معنى منها وقت وموضع، فإذا وضع بموضعه زال الاختلاف، والعدوى جنسان أحدهما عدوى الجذام، فإن المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومؤاكلته....والأطباء تأمر بأن لا يجالس المسلول ولا المجذوم لا يريدون بذلك معنى العدوى إنما يريدون به تغير الرائحة وأنها قد تسقم من أطال استنشاقها، والأطباء أبعد الناس عن الإيمان بيمن أو شؤم، وكذلك النقبة تكون بالبعير وهي جرب رطب، فإذا خالطها الإبل وحاكها وأوى في مباركها، أوصل إليها بالماء الذي يسيل منه والتطف نحوا مما به، وهذا هو المعنى الذي قال فيه رسول الله ﷺ

لا يوردن ذو عاهة على مصح"[6].

كره أن يخالط المعيوه الصحيح، فيناله من تطفه وحكته نحو مما به، وقد ذهب قوم إلى أنه أراد بذلك أن لا يظن أن الذي نال إبله من ذوات العاهة فيأثم، قال وليس لهذا عندي وجه، لأنا نجد الذي أصبرتك به عيانا وأما الجنس الآخر من العدوى فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوفا من العدوى...قال رسول الله ﷺ: "إذا كان بالبلد الذي أنتم به فلا تخرجوا منه" وقال أيضا: "إذا كان ببلد فلا تدخلوه"، يريد بقوله لا تخرجوا من البلد إذا كان فيه"[7] كأنكم تظنون أن الفرار من قدر الله تعالى ينجيكم من الله

---

[1] – يعني أول شيء من الجرب وجمعها ثقب". انظر غريب الحديث لابن الجوزي ، ت: د.عبدالمعطي أمين قلعجي ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1985م ، 429/2

[2] – ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب العدوى ، باب ذكر الزجر عن استعمال المرء العدوى في فوات الأربعة رقم 6119 ، 487/13، وعلق عليه شعيب الأرناؤوط فقال: إسناده على شرط مسلم"، وأخرجه البخاري بلفظ: "إن رسول الله ﷺقال: لا عدوى". فقام أعرابي فقال أرأيت الإبل تكون في الرمال أمثال الظباء فيأتيها البعير الأجرب فتجرب ؟ قال النبي ﷺ: "فمن أعدى الأول ؟" رقم 5439 ، 2177/5

[3] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الطب ، باب لاهامة ، 2177/5 ، رقم 5437

[4] – المرجع السابق ، كتاب الطب ، باب الجذام ، 2158/5 ، رقم 5380

[5] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب السلام ، باب اجتناب المجذوم ونحوه ، 37/7 ، رقم 5958

[6] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الطب ، باب لاهامة ، 2177/5 ، رقم 5437

[7] – المرجع السابق ، كتاب الطب ، باب ما يذكر في الطاعون ، 2164/5 ، رقم 5398 بلفظ مقاربه.

ويريد بقوله: "وإذا كان ببلد فلا تدخلوه" أن مقامكم بالموضع الذي لا طاعون فيه أسكن لأنفسكم وأطيب لعيشكم"[1].

المثال الثالث:

قال رسول الله ﷺ: "ليؤمكم خياركم، فإنهم وفدكم إلى الجنة، وصلاتكم قربانكم ولا تقدموا بين أيديكم إلاّ خياركم"[2].

ثم ذكر الحديث المخالف، وهو قوله ﷺ: "صلّوا خلف كل برّ وفاجر"[3].

ثمّ بيّن أنّ لكل منهما موضع، فقال: ونحن نقول إنه ليس ههنا بحمد الله اختلاف، وللحديث الأول موضع، وللثاني موضع، وإذا وضع كل واحد منها موضعه زال الاختلاف، أما قوله: "ليؤمكم خياركم فإنهم وفدكم إلى الجنة ولا تقدموا بين أيديكم إلا خياركم"، فإنه أراد أئمة المساجد في القبائل والمحال وأن لا تقدموا منهم إلا الخير التقي القارئ، ولا تقدموا الفاجر الأمي، وأما قوله: "صلوا خلف كل بر وفاجر، ولا بد من إمام بر أو فاجر"، فإنه يريد السلطان الذي يجمع الناس ويؤمّهم في الجمع والأعياد يريد لا تخرجوا عليه ولا تشقوا العصا ولا تفارقوا جماعة المسلمين، وإن كان سلطانكم فاجرا، فإنه لا بدّ من إمام برّ أو فاجر، ولا يصلح الناس إلا على ذلك، ولا ينتظم أمرهم[4].

4 – التمييز بين ما هو للتحذير وما هو للفعل

قال ابن قتيبة: وقد يجوز أن يأمر ولا يفعل، وهذا قد يكون من الأئمة على وجه التحذير والترهيب ولا يراد به إيقاع الفعل"[5]، والأمثلة كثيرة منها:

---

[1] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 102 – 104

[2] – المرجع السابق ، ص 154 ، قال البيهقي: إسناد هذا الحديث ضعيف". انظر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى ، 90/3 ، رقم 5337 ، وقال الشيخ الألباني: "ضعيف جدا"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص 117 ، رقم 1163

[3] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 154، قال الشيخ الألباني: "ضعيف" ، انظر شرح العقيدة الطحاوية لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، ت: محمد ناصر الدين الألباني ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1414هـ ، ص 420 ، وقال البيهقي: قد روى في الصلاة خلف كل بر وفاجر والصلاة على من قال لا إله إلا الله أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما روى في هذا الباب حديث مكحول عن أبي هريرة وقد أخرجه أبو داود في كتاب السنن إلا أنه فيه إرسالا كما ذكره الدارقطني رحمه الله"، انظر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى ، 19/4 ، 7080

[4] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 154

[5] – المرجع السابق ، ص 96

المثال الأول:

قال ﷺ: "من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه"[1].

علّق الإمام ابن قتيبة على الحديث فقال: والناس جميعا على أنه لا يقتل رجل بعبده، ولا يقتص منه لعبده، وإنما يختلفون في عبد غيره، وأراد ﷺ ترهيب السيد وتحذيره أن يقتل عبده، أو يمثل به، ولم يرد إيقاع الفعل وكان الحكم يجب بأن يقال إنه قتل رجلا بعبده، أو اقتصّ منه لعبده فأمّا قوله: "من فعل فعلنا به"، فإنّ ذلك تحذير وترهيب"[2].

المثال الثاني:

قال ﷺ: "من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاقتلوه"[3].

ثمّ علّق على الحديث بقوله: إنما هو ترهيب لئلا يعاودوه، ويدلّك على ذلك أنه أتي به في المرّة الرابعة فجلده و لم يقتله، وهكذا تقول في الوعيد كلّه أنه جائز أن يقع، ولّن لا يقع على حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: "من وعده الله على عمل ثوابا، فهو منجزه له، ومن أوعده عقابا فهو فيه بالخيار"[4].

5 – التمييز بين ماهو للاستحباب وما هو الوجوب.

قال رسول الله ﷺ: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"[5].

ثم ذكر الحديث المخالف، وهو قوله ﷺ:"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهوأفضل"[6].

---

[1] – أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الديات، باب من قتل عبده أو مثّل به، 279/4، رقم 4517، وقال الألباني في التعليق عليه: ضعيف"، وأخرجه الترمذي، كتاب الديات، باب الرجل يقتل عبده، 26/4، رقم 1414، وقال: هذا حديث حسن غريب"، وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الحدود، 408/4، رقم 8098، ثم علّق عليه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه و له شاهد من حديث أبي هريرة"، وتعليق الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري.

[2] – ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص 96

[3] – أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، 282/4، رقم 4487، وعلق عليه الشيخ الألباني بقوله: ضعيف مرسل"، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الحدود، 413/4، رقم 8114، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه"، وتعليق الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

[4] – ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص 96، والحديث أخرجه سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تح: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ من حديث معاذ، 240/8، رقم 8516، قال الألباني في السلسلة الصحيحة: صحيح" 595/5

[5] – رواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، 300/1، رقم 839

[6] – الترمذي، الجامع، أبواب الجمعة، باب الوضوء يوم الجمعة، 369/2، رقم 497، قال أبوعيسى حديث حسن حديث حسن"، وقال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره"، انظر الإمام أحمد، المسند، 15/5، رقم 20186، وقال الشيخ الألباني: حسن"، انظر محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، تح: محمد ناصر الدين الألباني، 118/1، رقم 540

ثم بيّن أن الواجب في الحديث هو للفضيلة فقال: ونحن نقول إن قوله غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، لم يرد به أنه فرض، وإنما هو شيء أوجبه على المسلمين، كما يجب غسل العيدين على الفضيلة والاختيار، ليشهدوا المجمع بأبدان نقية من الدرن، سليمة من التفل وقد أمر مع ذلك بالتطيب وتنظيف الثوب، وأن يلبس ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته، وهذا كله اختيار منه، وإيجاب على الفضيلة لا على جهة الفرض، ثم علم عليه السلام أنه قد يكون في الناس العليل والمشغول ويكون في البلد الشديد البرد الذي لا يستطاع فيه الغسل إلا بالمشقة الشديدة فقال: "من توضأ فبها ونعمت"، أي فنعمت، ثم بين بعد ذلك أن الغسل لمن قدر عليه أفضل"[1].

6 – الحمل على المجاز لا على الحقيقة.

قال ﷺ: "منبري هذا على ترعة من ترع الجنة، وما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة"[2].

ثم ذكر النص المخالف، في قوله تعالى: " عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى"[3]، وقوله: " وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ "[4]، والأحاديث التي ذكرت أن الجنة في السماء السابعة.

ثم وفق بين هذه النصوص بحمل بعضها على المجاز فقال: إنه ليس ههنا اختلاف ولا تناقض فإنه لم يرد بقوله ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، أن ذلك بعينه روضة، وإنما أراد أن الصلاة في هذا الموضع والذكر فيه يؤدي إلى الجنة، فهو قطعة منها، ومنبري هذا هو على ترعة من ترع الجنة، والترعة باب المشرعة إلى الماء، أي إنما هو باب إلى الجنة"[5].

7 – التمييز بين ما خرج مخرج الحكم وما هو غير ذلك

قال النبي ﷺ: "لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر، ولا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان"[6].

ثم ذكر الحديث المخالف، وهو قوله ﷺ: "من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق"[1].

---

[1] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 200

[2] – الإمام أحمد ، المسند ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، 534/2 ، رقم 10921 ، وقال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم". وقال الشيخ الألباني: " صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، ص 1157 ، رقم 11567

[3] – سورة النجم (14 – 15)

[4] – سورة آل عمران 133

[5] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص(120 – 121)

[6] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الإيمان ، باب تحريم الكبر وبيانه ، 65/1 ، رقم 276 ولفظه: " لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة خردل من كبر".

والزنا والسرق أعظم عند الله من مثقال حبة من خردل من كبر[2].

ثمّ وفّق بين الحديثين بقوله: إنه ليس ههنا اختلاف، وهذا الكلام مخرج مخرج الحكم، يريد ليس حكم من كان في قلبه مثقال حبّة من خردل من إيمان أن يدخل النار، ولا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر أن يدخل الجنة، لأن الكبرياء لله تعالى ولا تكون لغيره، فإذا نازعها الله تعالى لم يكن حكمه أن يدخل الجنة، والله تعالى يفعل بعد ذلك ما يشاء"[3].

ب – النسخ

يرى ابن قتيبة جواز نسخ القرآن الكريم بالسنّة النبوية، لأنّ كلاهما وحي من الله تعالى فقال: وإذا جاز أن ينسخ الكتاب بالكتاب، جاز أن ينسخ الكتاب بالسنّة، لأنّ السنّة بأنبه بها جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى، فيكون المنسوخ من كلام الله تعالى الذي هو قرآن بناسخ من وحي الله عزّ وجل الذي ليس بقرآن، ولذلك قال رسول الله ﷺ: "أوتيت الكتاب ومثله معه"[4]، يريد أنه أوتي الكتاب ومثل الكتاب من السنّة"[5]، ومن أمثلة هذا النوع:

قوله ﷺ: "لا وصية لوارث"[6]، والله تعالى يقول: "كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ"[7]، والوالدان وارثان على كلّ حال، لا يحجبهما أحد من الميراث".

ثم وفق بينهما بالنسخ فقال: "إنّ هذه الآية منسوخة، نسختها آية المواريث"[8].

ج – الترجيح

إذا تعذر دفع التعارض بالجمع والنسخ، لجأ ابن قتيبة إلى الترجيح، ومن أمثلته:

---

[1] – محمد بن حبان البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت : شعيب الأرنؤوط ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت1993م ، 392/1 ، رقم 169 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح".

[2] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 117

[3] – المرجع السابق ، ص 117

[4] – الإمام أحمد ، المسند ، ت: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة ، 130/4 ، رقم 17213 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن أبي عمرو الدمشقي فمن رجال أبي داود والنسائي وهو ثقة".

[5] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 195

[6] – محمد بن عيسى الترمذي ، الجامع ، كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 434/4 ، رقم 2121 ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح"، قال الشيخ الألباني: "صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص 1353 ، رقم 13528

[7] – سورة البقرة 260

[8] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 193

عن أبي هريرة أن الأعرابي بال في المسجد فقال النبي ﷺ: "صبوا عليه سجلا من ماء"أو قال ذنوبا من ماء"[1].

وعن جرير بن حازم قال سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن أنه قال في هذه القصة: "هذّوا ما بال عليه من التراب، فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء"[2].

ثم رجّح حديث أبي هريرة، وبيّن علّة حديث عبد الله بن معقل فقال: إنّ الخلاف وقع في هذا من قبل الراوي، وحديث أبي هريرة أصحّ، لأنه حضر الأمر ورآه، وعبد الله بن معقل بن مقرن ليس من الصحابة، ولا ممّن أدرك النبي ﷺفلا يجعل قوله مكافئا لقول من حضر ورأى"[3].

د – التوفيق بين النقل والعقل

من المسائل المهمة التي تعرّض لها في كتابه، التوفيق بين العقل والنقل، وأمثلته كثيرة منها:

1 – بالحمل على التوضيح الصّحيح لما أشكل فهمه، والأمثلة كثيرة منها:

المثال الأول:

عن أبي هريرة عن النبي ﷺأنه قال: أنا أحقّ بالشكّ من أبي إبراهيم، ورحم الله لوطا إن كان ليأوي إلى ركن شديد، ولو دعيت إلى ما دعي إليه يوسف لأجبت"[4].

قالوا وهذا طعن على إبراهيم، وطعن على لوط، وطعن على نفسه عليهم السلام".

ثم بيّن الوجه الصحيح في فهم الآية والحديث فقال: فأما قوله أنا أحق بالشك من أبي إبراهيم عليه السلام، فإنه لما نزل عليه"وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي "، قال قوم سمعوا الآية شك إبراهيم ﷺولم يشك نبينا ﷺ، فقال رسول الله : ﷺ"أنا

---

[1] – أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب الأرض يصيبها البول ، 145/1 ، رقم 380 ، قال الشيخ الألباني: " إسناده صحيح على شرط مسلم"، انظر صحيح أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب الأرض يصيبها البول ، 229/2 ، ورواه الترمذي بلفظ: " أهريقوا عليه سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء" ، انظر الجامع للترمذي ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في البول يصيب الأرض ، 275/1 ، رقم 147 ، وقال: "وهذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم".

[2] – أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب الأرض يصيبها البول ، 146/1 ، رقم 381 ، قال أبو داود: "وهو مرسل لبن معقل لم يدرك النبي ﷺ". قال الشيخ الألباني: وهو مرسل صحيح الإسناد، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وقد جاء مرسلا وموصولا من طرف أخرى فالحديث بها صحيح"، انظر صحيح أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب الأرض يصيبها البول ، 231/2

[3] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص(241-242)

[4] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الأنبياء ، باب قوله عز و جل ﴿ ونبئهم عن ضيف إبراهيم ﴾ ، الحجر 51 ، 1233/3 ، رقم 3192

أحقّ بالشك من أبي إبراهيم عليه السلام"، تواضعا منه وتقدما لإبراهيم على نفسه، يريد أنا لم نشك ونحن دونه، فكيف يشك هو، وتأويل قول إبراهيم عليه السلام" ولكن ليطمئن قلبي" أي يطمئن بيقين النظر، واليقين جنسان: أحدهما يقين السمع، والآخر يقين البصر، ويقين البصر أعلى اليقينين".

ثمّ بين المراد من قوله ﷺ: "رحم الله لوطا إن كان ليأوي إلى ركن شديد"، فقال: فإنه أراد قوله لقومه "لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد"، يريد سهوه في هذا الوقت الذي ضاق فيه صدره واشتد جزعه بما دهمه من قومه، حين قال: " أو آوي إلى ركن شديد"، وهو يأوي إلى الله تعالى أشد الأركان

ثمّ بيّن معنى قوله ﷺ: "لو دعيت إلى ما دعي إليه يوسف لأجبت"، فقال: يعني حين دعي للإطلاق من الحبس بعد الغم الطويل، فقال للرسول ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن، ولم يخرج من الحبس في وقته، يصفه بالأناة والصبر، وقال لو كنت مكانه ثم دعيت إلى ما دعي إليه من الخروج إلى الحبس لأجبت ولم أتلبث، وهذا أيضا جنس من تواضعه، لا أنه كان عليه لو كان مكان يوسف فبادر وخرج، أو على يوسف لو خرج من الحبس مع الرسول نقص ولا إثم، وإنما أراد أنه لم يكن يستثقل محنة الله عز وجل له فيبادر ويتعجل، ولكنه كان صابرا محتسبا"[1].

المثال الثاني:

ذكر حديث الذبابة الذي يقول فيه ﷺ: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه[2]، فإنّ في أحد جناحيه سمّا، وفي الآخر شفاء"[3].

ثمّ ردّ على الذين ينكرون هذا الحديث، ويقولون كيف يكون في شيء واحد سمّ وشفاء وكيف يعلم الذباب بموضع السمّ فيقدّمه، وبموضع الشفاء فيؤخّره"؟ فأوضح ما أشكل فهمه عليهم فقال: فما ينكر من أن يكون في الذباب سمّ وشفاء، إذا نحن تركنا طريق الديانة ورجعنا إلى الفلسفة، وهل الذباب في ذلك إلا بمنزلة الحيّة، فإنّ الأطبّاء يذكرون أنّ لحمها شفاء من سمّها إذا عمل منه الترياق الأكبر، ونافع من لدغ العقارب..."[4].

---

[1] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص98

[2] – فامقلوه: أي المحسوه فيه. يُقال: مَقَلْتُ الشيءَ أَمْقُلُهُ مَقْلاً إذا غَمَسْتَه في الماء ونحوه"، للمبارك بن محمد ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت، 1399هـ ، 1979م ، 347/4

[3] – أخرجه البخاري ، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ، 1206/3 ، حديث رقم 3300، ولفظه" إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء".

[4] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص230

حتى قال: " كيف تكون البهائم والحشرات لا تفهم إذا نحن تركنا طريق الديانة، وقلنا بالفلسفة وبما يلحقه العيان، ونحن نرى الذرة[1] تدّخر في الصيف للشتاء، فإذا خافت العفن على ما ادّخرت من الحبّ أخرجته إلى ظاهر الأرض، فنشرته ليلا في القمر، وإذا خافت نبات الحبّ، ثقرت وسط الحبّة لئلا تنبت.....قالوا والسلحفاة إذا أكلت أفعى، أكلت معترا[2] حبلباء، وابن عرس إذا قاتل الحيّة، أكل السذاب[3]، والكلاب إذا كان في أحوافها دود، أكلت سنبل القمح"

ثمّ ختم توضيحه بقوله: فأرى هذه على مذاهب الفلاسفة تفهم وتحسن الطبّ أيضا، وهذا أعجب من معرفة الذباب بالسمّ والشفاء في جناحيه"[4].

المثال الثالث:

قال ﷺ: "كادت العين تسبق القدر"[5]، ودخل عليه جابر بن أبي طالب رضي الله عنهما وهما ضارعان[6]، فقال: "مالي أراهم ضارعين؟قالوا تسرع إليهما العين، فقال: استرقوا لهما"[7].

وقد نهي في غير حديث عن الرقى، قالوا وكيف تعمل العين من بعد حتى تعلق وتسقم هذا لا يقوم في وهم ولا يصحّ على نظر[8].

---

[1] – الذَّرُّ: النَّمل الأحمر الصَّغير، والواحدة ذَرَّة"، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 157/2

[2] – معترا : السعتر نبت وبعضهم يكتبه بالصاد"، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، ط1 ، دار صادر ، بيروت ، 367/4

[3] – السَّذاب: الفَيْجَل"، وهو من النباتات. انظر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، 145/6

[4] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص(230 -231)

[5] – رواه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب السلام ، باب الطب والمرض والرقى ، 13/7 ، رقم 5831 ، ولفظه" العين حق ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين".

[6] – الضارع : النحيف الضاوي الجسم"، انظر المبارك بن محمد الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت 1979م ، 84/3

[7] – رواه الإمام مالك بن أنس ، الموطأ (رواية يحيى الليثي)، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، 239/2 ، رقم 1680 ، قال ابن عبد البر: " هكذا جاء هذا الحديث في الموطأ عند جميع الرواة فيما علمت وذكره ابن وهب في جامعه فقال حدثني مالك بن أنس عن جعيد بن قيس عن عكرمة بن خالد قال دخل على رسول الله ﷺفذكر مثله سواء وهو مع هذا كله منقطع ولكنه محفوظ لأسماء بنت عميس الخثعمية عن النبي ﷺمن وجوه ثابتة متصلة صحاح"، انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى ، مؤسسة قرطبة ، 266/2 ؛ وقال محمد بن عبد الباقي عن يوسف الزرقاني ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك(ويسمى أيضا أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك)، دار الكتب العلمية ، بيروت 1411هـ ، 410/4

[8] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص238

وقد أثبت ابن قتيبة صحّة تأثير العين، وأكّد أنّه لاتعارض بينها وبين الشرع، والعلم والواقع فقـــال: إنّ هذا قائم في الوهم، صحيح في النظر، من جهة الديانة ومن جهة الفلسفة التي يرتضون قـــا، ويـــردّون الأمور إليها، والناس يختلفون في طبائعهم، فمنهم من تضرّ عينه إذا أصاب ها، ومنهم من لا تضرّ عينـــه ومنهم من يعضّ فتكون عضّته كعضّة الكلب الكلب في المضرّة أو كنهشة الأفعى لا يســـلم جريحهـــا ومنهم من تلسعه العقرب فلا توذيه ولموت العقرب "[1].

ثمّ تحدّث عن اختلاف طبائع النّاس، ولم يستبعد أن تنطوي طبائع بعض النّفوس على سمّ وضرر فقال: "فما الذي ينكر من أن يكون في الناس ذو طبيعة في نفسه، ذات سمّ وضرر، فإذا نظر بعينه فأعجبه ما يراه، فصل من عينه في الهواء شيء من تلك الطبيعة، أو ذلك السمّ حتى يصل إلى المرئي فيعلّه"[2].

ثمّ ذكر أمورا ليثبت ها صحّة ماذهب إليه منها:

وقد يفسد العجين إذا قطع في البيت الذي فيه البطيخ، وناقف[3] الحنظل تدمع عيناه وكذلك موخف[4] الخردل، وقاطع البصل، وقد ينظر الإنسان إلى العين المحمرّة فتدمع عينه، وربما احمرّت وليس ذلك إلا لشيء وصل في الهواء إليها من العين العليلة، وقد يتشاءب الرجل فيتشاءب غيره والعرب تقول أسرع من عدوى التؤباء، وما أكثر ما يخدع الرّاقون بالتثاؤب، فإنهم إذا رقّوا عليلا تشاءبوا، فتشاءب العليل بتثاؤبهم، وأكثروا وأكثر، فيوهمون العليل أن ذلك فعل الرقية، وأنه تحليل منها للعلّة"[5].

2 - بالحمل على غلط الرواة، واختلاف الروايات

المثال الأول:

ماروواه أنس بن مالك أنّ النّبي ﷺ قال وذكر سنة مائة: "إنّه لا يبقى على ظهرها يومئذ نفس منفوسة"[6].

قالوا وهذا باطل بيّن للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمائة والناس أكثر مما كانوا".

---

[1] - ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص238

[2] - المرجع السابق ، ص240

[3] - "نقفت الحنظل أي شققته "، انظر لسان العرب 339/9

[4] - "أوخفه: ضربه بيده وبثّه"، انظر لسان العرب 354/9

[5] - ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص(241 - 242)

[6] - محمد بن حبان البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت : شعيب الأرنـــؤوط ، ط2 ، مؤسســـة الرســـالة ، بـــيروت 1993م ، كتاب الحظر ، ذكر خبر شنع به بعض المعطلة على أصحاب الحديث ومتحلي السنن ، 253/7 ، رقم 2986 ، وقـــال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم"، ولفظه: " لا يأتي على الناس مئة سنة وعلى ظهر الأرض نفس منفوســـة"، ورواه مسلم ، الجامع للصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم ، 187/7 ، رقم 6644 ، ولفظه: " ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة".

ثم بيّن أنّ هذا من غلط الرواة فقال: ونحن نقول إنّ هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفا، إما لأنهم نسوه أو لأن رسول الله ﷺ أخفاه فلم يسمعوه، ونراه بل لا نشك أنه قال: "لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة"[1]، يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة فأسقط الراوي منكم"[2].

المثال الثاني:

ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "الشؤم في المرأة والدار والدابة"[3].

وهذا الحديث عند ابن قتيبة من غلط الرواة، لأنّ أباهريرة رضي الله عنه لم يسمع الحديث كاملا، فقال: فإنّ هذا حديث يتوهّم فيه الغلط على أبي هريرة، وأنه سمع فيه شيئا من رسول الله ﷺ فلم يعه". ثم روى بسنده عن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا على عائشة رضي الله عنها فقالا إن أبا هريرة يحدّث عن رسول الله ﷺ أنه قال[4]: "إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار"، فطارت شقفا ثم قالت كذب والذي أنزل القرآن على أبي القاسم من حدّث هذا عن رسول الله ﷺ إنما قال رسول الله ﷺ: "كان أهل الجاهلية يقولون إنّ الطيرة في الدابة والمرأة والدار"، ثم قرأت"مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا"[5][6].

ج – الإمام الطّحاوي ومنهجه في بيان مشكل الآثار

الإمام العلامة أبوجعفر أحمد بن محمّد بن سلامة بن سلمة بن عبدالملك، الأزدي الحجري المصري الطّحاوي الحنفي، من أهل قرية طحا من أعمال مصر، ولد سنة 239هـ، وتوفي سنة 321هـ[7] وكان شافعيا ثم صار حنفيًا لحادثة جرت له مع خاله المزني، حيث حاول أن يقرّب له مسألة دقيقة في العلم، فلم يفهمها الإمام الطّحاوي، فغضب عليه المزني وقال له: والله لا جاء منك شيء، فقام أبو

---

[1] – رواه أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، ت : حسين سليم أسد ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق 1984م ، 152/4 ، رقم 2217 ، وقال حسين سليم أسد : إسناده صحيح". ولفظه: " ما منكم من نفس منفوسة يأتي عليها مئة سنة وهي حية". ورواه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم ، 1877 ، رقم 6644 ، ولفظه: " ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ".

[2] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص99

[3] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب النكاح ، باب ما يتقى من شؤم المرأة ، 1559/5 ، رقم 4805

[4] – الإمام أحمد ، المسند ، ت: شعيب الأرنؤوط ، 246/6 ، رقم 26130 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم".

[5] – سورة الحديد 22

[6] – ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص104 -105)

[7] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 27/15 ، وانظر عبد القادر بن أبي الوفاء ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، ت محمّد كتب خانه ، كراتشي ، ص 102

جعفر من عنده، وتحوّل إلى أبي جعفر بن أبي عمران الحنفي، فتفقّه عنده ولازمه، ولما صار إماما وصنّف مختصره في الفقه قال: رحم الله أبا إبراهيم يعني المزني، لو كان حيًا لكفّر عن يمينه"[1].

سمع من: عبد الغني بن رفاعة، وهارون بن سعيد الإيلي، ويونس بن عبدالأعلى، وبحر بن نصر الخولاني ومحمّد بن عبد الله بن عبد الحكم.

حدث عنه: يوسف بن القاسم الميانجي، وأبو القاسم الطبراني، ومحمّد بن بكر بن مطروح وأحمد بن القاسم الخشاب، وأبو بكر بن المقرئ، وأحمد بن عبد الوارث الزجاج، وعبد العزيز بن محمّد الجوهري قاضي الصعيد، ومحمّد بن المظفر الحافظ، وخلق سواهم من الدمشقة والمصريين والرحّالين في الحديث[2].

مصنّفاته:

الاختلاف بين الفقهاء، وهو كتاب كبير لم يتمه، والشروط الكبير، والشروط الصغير، وله كتاب المحاضر والسجلات، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي كتاب أحكام القرآن، كتاب العقيدة، التاريخ الكبير[3]، وله معاني الآثار، وهو أوّل تصانيفه، وبيان مشكل الآثار، وهو آخر تصانيفه، واختصرها ابن رشد المالكي، والمختصر في الفقه، وله مجلد في مناقب أبي حنيفة، وله النوادر الفقهية في عشرة أجزاء، والنوادر والحكايات في نيف وعشرين جزءا"[4].

ثناء العلماء عليه:

قال ابن النديم: كان أوحد زمانه علما وزهدا"[5].

قال السيوطي: الإمام العلامة الحافظ، صاحب التصانيف البديعة....وكان ثقة ثبتاً فقيهاً، لم يخلف مثله انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة"[6].

وقال ابن الجوزي: وكان ثبتا فهما فقيها عاقلا"[7].

---

[1] – انظر ابن حجر ، لسان الميزان، ت: دائرة المعرف النظامية ، الهند ، ط3 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت 1986م ، 275/1

[2] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 28/15 ، وانظر تذكرة الحفاظ ، 21/3 ، وانظر عبد القادر بن أبي الوفاء ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، ص 102

[3] – ابن النديم ، الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت 1978م ، ص 292 ، وانظر ابن كثير ، البداية والنهاية ، 198/11

[4] – وانظر عبد القادر بن أبي الوفاء ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، ص 102

[5] – ابن النديم ، الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت 1978م ، ص 292 ،

[6] – السيوطي ، طبقات الحفاظ ، 66/1

[7] – ابن الجوزي ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ط1 ، دار صادر ، بيروت 1358هـ ، 250/6

وقال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلّف مثله[1].

وقال ابن كثير: الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات والحفّاظ المجتهدة"[2].

وقال الصلاح الصفدي: كان ثقةً، نبيلاً، ثبتاً، فقيهاً عاقلاً، لم يتخلف بعده مثله"[3].

وقال الذّهبي: من نظر في تواليف هذا الإمام علم محلّه من العلم، وسعة معارفه"[4].

منهجه في "بيان مشكل الآثار"

1 - بدأ بمقدمة مختصرة، بيّن فيها سبب تأليفه للكتاب فقال: وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس فمال قلبي إلى تأمّلها وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها ومن استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها، وأن أجعل ذلك أبوابا أذكر في كل باب منها ما يهب الله عزّ وجل لي من ذلك منها حتى آتي فيما قدرت عليه منها كذلك ملتمسا ثواب الله عز وجل عليه، والله أسأله التوفيق لذلك والمعونة عليه فإنه جواد كريم وهو حسبي ونعم الوكيل"[5].

2 - أشار إلى المنهج الذي يتبعه في كتابه فقال في المقدمة:

فمال قلبي إلى تأملها.

وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها.

ومن استخراج الأحكام التي فيها.

ومن نفي الإحالات عنها.

وأن أجعل ذلك أبوابا.

أذكر في كل باب منها ما يهب الله عز وجل لي من ذلك منها.

---

[1] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 29/15

[2] - ابن كثير، البداية والنهاية، 198/11

[3] - الصفدي، الوافي بالوفيات، 23/3

[4] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 30/15

[5] - أبو جعفر الطحاوي، مشكل الآثار، 1/1

حتى آتي فيما قدرت عليه منها[1].

3 – عدد أبواب الكتاب بلغت 1002، أوّلها باب ما قد روي عن رسول الله عليه السّلام في أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة"، وآخرها باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في نهيه عن الإقعاء في الصّلاة ما هو؟.

4- عنون الأبواب التي ذكرها في كتابه، فيقول مثلا[2]: "باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في نهيه عن بيع الرطب بالتمر"[3]، "باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام في أفضل بنائه من هي منهن"[4].

5 – يذكر في كلّ باب حديثين ظاهرهما التعارض، كقوله: "باب بيان ما أشكل علينا ممّا قد روي عنه عليه السّلام من نهيه عن اتخاذ الدواب بمجالسه، ومن نهيه عن اتخاذها كراسي"[5]، وقد أورد في هذا الباب حديثين: نهيه ﷺ عن اتخاذ الدواب كراسي، والحديث الثاني: ما كان منه من جلوسه ﷺ على ظهر راحلته للخطبة عليها في حجّة الوداع[6].

وفي أبواب أخرى يذكر حديثا واحدا أشكل فهمه، كقوله[7]: "باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام من قوله: "إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا عنه، وإذا أمرتكم بأمر، فافعلوا منه ما استطعتم"[8].

وقوله[9]: "باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام من قوله: "لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان"[10].

---

[1] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 1/1

[2] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 393/13

[3] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع المزابنة، 763/2، رقم 2072

[4] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 145/1

[5] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 30/1، والحديث رواه محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرنؤوط، 12 / 437، رقم 5619، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي". وقال الشيخ الألباني: صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص1262، رقم 12680

[6] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 33/1، والحديث رواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب قول ﷺ: "رب مبلغ أوعى من سامع"، 37/1، رقم 67

[7] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 42/2

[8] – مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، بلفظ "فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه"، 102/4، رقم 3321

[9] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 108/2

[10] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، بلفظ" لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان، 2616/6، رقم 6739

ثمّ يورد أسانيد الحديث، ويستوفي طرقه، وينبّه على اختلاف ألفاظ رواياتها، ويسهب في مواضع الاختلاف، ويشرح الأحاديث شرحا وافيا، ويزيل الإشكال عنها، ويجمل معانيها المؤتلفة والاختلافات بينها منتفية.

6 - لم يلتزم الإمام الطحاوي طريقة محدّدة في ترتيب الكتاب، حيث نجد أحاديث الصلاة متناثرة في أبواب متفرقة، وهكذا بقية الأحاديث في التفسير، والطهارة وغيرها.

7 - عدد النصوص المسندة التي أوردها في كتابه بلغت 5408 نصوص مستقلة.

8 - يذكر الأحاديث المستنكرة على الراوي، ويبيّن علّتها، والأمثلة كثيرة منها:

المثال الأول:

روى بسنده عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "من كذب علي متعمّدا ليضل به فليتبوأ مقعده من النار"[1].

ثمّ علّق عليه فقال: وهذا حديث منكر، وليس أحد يرفعه بهذا اللفظ غير يونس بن بكير وطلحة بن مصرف ليس في سنه ما يدرك به عمرو بن شرحبيل لقدم وفاته، وقد حدثناه من غير حديث يونس بن بكير وقد دخل فيه بين طلحة وعمرو بن شرحبيل أبو عمار، وهو غريب.....ولو كان الحديث صحيحا، لما كان مخالفا لغيره من الأحاديث التي رويناها في هذا الباب"[2].

المثال الثاني:

روى بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إنما سمل النبي ﷺ أعين أولئك لأنهم سملوا[3] أعين الرعاء".

قال أبو جعفر: وهذا الحديث عندنا منكر، لأن فيما قد تقدمت روايتنا له في هذا الباب أنّ أحد راعي النبي ﷺ الذي كان في تلك الإبل، لمّا جاءه قال: قد قتلوا صاحبي، وفي ذلك ما ينفي أن يكون كان مسمول العين، ولا اختلاف بين أهل العلم فيما يقام على من كان منه مثل الذي كان من أولئك القوم أنه حد لله عز وجل، للمحاربة التي كانت لا حق للذين حوربوا بها، وأن الذين حوربوا بها لو عفا

---

[1] - رواه محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، مسند الشهاب، تحد: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت 1986م، 329/1، 560، قال الشيخ الألباني: منكر" بزيادة "ليضل به الناس"، انظر السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض، 66/3، رقم 1011

[2] - أبو جعفر الطحاوي، مشكل الآثار، 426/1 ــ 427، رقم (363 - 364)

[3] - سمر العين: أخفي ثم تعاير الحديد ثم تكحّليم بها"، انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 399/2

أولياؤهم عمّا كان أتى إلى أصحابهم، أنّ عفوهم باطل، وفي ذلك ما يدلّ أن النّبي ﷺ لم يكن فعل في أولئك القوم ما قد فعل قصاصا بما فعلوا، وأنه إنما كان فعله بهم لما أوجبته عليهم المحاربة، لا لما سواه"[1].

المثال الثالث:

روى بسنده عن إبراهيم عن جرير بن عبد الله قال: أسلمت قبل وفاة النّبي ﷺ بأربعين يوما" قال إبراهيم: "ما أسلم جرير إلاّ قبل وفاة النّبي ﷺ بأربعين ليلة".

ثمّ استنكر هذا الخبر فقال: ففي هذا الحديث أنّ إسلام جرير إنما كان قبل وفاة النّبي ﷺ بأربعين، إمّا يوما وإمّا ليلة، وهذا عندنا حديث منكر، و لم نجده يدور إلا على موسى بن داود خاصة، فنظرنا هل نجد ما يخالفه أم لا ؟"[2].

ثمّ ذكر علّة الحديث بما رواه بسنده عن جرير قال: قال لي رسول الله ﷺ في حجة الوداع: استنصت النّاس"، ثم قال: "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض"[3].

ثمّ علّق على هذه المرويات بقوله: ففي هذا الحديث أنه كان مع النّبي ﷺ في حجته، وفي ذلك ما قد دلّ على أن إسلامه قبل وفاة رسول الله ﷺ بأربعين وبأكثر من ذلك، لأن ما في هذا الحديث كان في ذي الحجة، ومضى بعده المحرم وصفر واثنتا عشرة ليلة من شهر ربيع الأول، ثم توفي رسول الله ﷺ عند ذلك وجرير في ذلك كلّه معه"[4].

9 - يتكلّم في الأسانيد والمتون، ويبيّن عللها، وأمثلة هذا النّوع كثيرة، منها:

جهالة الراوي

روى بسنده عن عبد الرّحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: "إذا أراد أحدكم الخلاء وأقيمت الصّلاة فليبدأ به"[5].

ثمّ ذكر من خالف عبد الرّحمن بن أبي الزناد في رواية هذا الحديث عن هشام، فقال: هكذا روى عبد الرّحمن بن أبي الزناد هذا الحديث، عن هشام فذكره عنه عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وقد خالفه

---

[1] - أبو جعفر الطّحاوي ، مشكل الآثار ، 366/4 ، رقم 1572

[2] - أبو جعفر الطّحاوي ، مشكل الآثار ، 480/5 ، رقم 2083

[3] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، باب حجة الوداع ، 1599/4 ، رقم 4143

[4] - أبو جعفر الطّحاوي ، مشكل الآثار ، 481/5 ، رقم 2084

[5] - رواه محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، صحيح ابن خزيمة ، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1970م ، 76/3 ، رقم 1652 ، قال الأعظمي : إسناده صحيح".

في ذلك غير واحد ممن رواه عن هشام، فذكره عنه عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم، منهم مالك بن أنس[1].

ثمّ بيّن علّة الإسناد فقال: وفي حديث وهيب عن هشام ما قد دلّ على فساد إسناد هذا الحديث من أصله، لأنه أدخل فيه بين عروة وعبد الله بن الأرقم رجلا مجهولا لا يعرف"[2].

ثمّ ذكر طرقا كثيرة للحديث، تدلّ على ضعف رواية عبدالرحمن بن أبي الزناد، فقال: فكان من رواه كما ذكرنا وهم: مالك، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن نمير، وأبو معاوية ووهيب بن خالد، عن هشام أولى بالصواب مما رواه عليه ابن أبي الزناد، وكل واحد من هؤلاء الذين رووه كذلك حجة على ابن أبي الزناد، وليس ابن أبي الزناد حجّة عليه، فكيف بهم جميعا ؟"[3].

فساد الإسناد والمتن

روى بسنده عن عامر بن سعد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لا يصطبح رجل سبع تمرات عجوة ما بين لابتيها[4] فيضرّه يومه ذلك شيء حتى الليل"[5].

ثمّ علّق على الحديث بقوله: فعقلنا بذلك أن رسول الله ﷺ إنما كان قصد من العجوة، العجوة المذكورة في هذه الآثار التي فيها أنها ما بين لابتي المدينة، لا ما سواها من جنسها، ثم اعتبرنا حديث عبد الله بن عبد الرّحمن في إسناده، فوجدناه قد دخله ما يوجب فساد إسناده"[6].

وروى بسنده عن سعيد بن منصور قال: حدثنا هشيم قال: أنبأنا أبو الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس، أنّ غلاما لابن عباس طلّق امرأته تطليقتين فقال له ابن عباس: أرجعها لا أمّ لك، فإنه ليس لك من الأمر شيء"، قال، فقال: هي لك فخذها "[7].

---

[1] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 14/5، رقم 1692

[2] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 15/5، رقم 1693

[3] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 15/5، رقم 1693

[4] – اللابة: وهي الأرض ذات الحجارة السود، وجمعها لابات ما بين الثلاث إلى العشر فإذا كثرت فهي اللاب واللوب". انظر ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد، غريب الحديث، ت: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1985م، 333/2

[5] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، 2176/5، رقم 5435

[6] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 382/12، رقم 4970

[7] – أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، ط1، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بولاية حيدر آباد، 1344هـ، 152/7، رقم 14231، قال الشيخ الألباني: "ضعيف". انظر أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، المجتبى من السنن، تحد: عبدالفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب 1986م، 154/6، رقم 3428

ثمّ بيّن فساد متن هذا الحديث فقال: فإن كان كذلك لم يكن لارتجاعه إياها معنى، لأنها زوجته على حالها لم يحرمها ذلك الطلاق عليه، وفيما ذكرنا ما قد دلّ على فساد هذا الحديث في إسناده وفي متنه وإنه مما لا يجب قبوله على عبد الله بن عباس، ولا يلتفت إليه"[1].

وقال في حديث ابن أبي جنيح: غير أنّ الحرف الذي في حديث ابن أبي نجيح المضاف إلى رسول الله ﷺأنه قال لها: "طوافك لحجتك يكفيك لحجتك ولعمرتك"، يبعد في القلوب أن يكون من كلام النبي ﷺلأنّ الحجّة إذا كان لها طواف غير طواف العمرة، كان لها لا للعمرة. وإن كان الطواف لهما جميعا لم يجز أن يضاف إلى الحجّة دون العمرة، ولا إلى العمرة دون الحجة"[2].

انقطاع السند

روى بسنده عن ابن جريج عن عطاء، قال: كان يعلى بن أمية يجلس الساعة في المسجد ينوي به الاعتكاف".

ثمّ علّق عليه بقوله: إن هذا الحديث غير متصل بيعلى، لأن عطاء إنما يروي أحاديث يعلى عن أبيه، ولا نعرف له سماعا من يعلى، ومعقول أن من قعد في المسجد لا يكون معتكفا، ولو كان ذلك كذلك لكان كل من في المسجد معتكفا، ولكنه عندنا والله أعلم أريد به الإقبال على المسجد بالقعود فيه، فسمي نفسه بذلك معتكفا"[3].

وروى بسنده عن ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله عليه السلام يقول: "ما من مسلم يموت في يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا برئ من فتنة القبر".

ثمّ بيّن انقطاع هذا الحديث فقال: إن هذا حديث منقطع، فإنّ ربيعة بن سيف لم يلق عبد الله بن عمرو وإنما كان يحدث عن أبي عبد الرّحمن الحبلي عنه"[4].

وروى بسنده عن قتادة عن أبي حسان، أن عليا عليه السلام أخرج الصحيفة التي سمعها من رسول الله ﷺالتي كانت في قراب[5] سيفه، فإذا فيها: إنّ إبراهيم ﷺحرم مكّة، وإني حرّمت المدينة، لا يختلى[6] خلاها[7]، ولا ينفّر[8] صيدها، ولا يقطع شجرها، إلاّ أن يعلف رجل بعيره".

---

[1] – أبو جعفر الطحاوي، مشكل الآثار، 16/7، رقم 2541

[2] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 341/8، رقم 3240

[3] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 165/9، رقم 3519

[4] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 283/1، رقم 236

[5] – القراب: الغمد الذي يحفظ فيه السيف ونحوه. انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 34/4

[6] – يُختلى: "يُقطع". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 75/2

[7] – الخلا: مقصور: النبات الرطب الرقيق ما دام رطبا. واختلأته: قطعه. ولمعت الأرض: كثر خلاها. "إذا يبس فهو حشيش". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 75/2

[8] – ينفّر: "بالحجر ونحوه ويُروع ويُذعر". انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 92/5

ثمّ ذكر أنّ هذا الحديث منقطع الإسناد، وبيّن موضع الإنقطاع فقال: فاعتبرناه فوجدناه منقطع الإسناد وذلك أنّ أبا حسان لم يلق عليّا ﷺ"[1].

وروى بسنده عن محمّد بن سيرين أن عثمان بن عفان كان واقفا بعرفة، إذ جاء رجل فقال له عثمان: أما اغتسلت ؟ أو هلا اغتسلت ؟".

ثمّ ذكر علّة الإسناد فقال: إنّ هذا حديث منقطع الإسناد، لا يحتج أهل الحديث بمثله"[2].

وروى بسنده عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمّ سلمة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺأمرها أن تصلّي الفجر بمكة يوم النحر".

ثمّ ذكر موضع انقطاع السند، وبيّن علّته فقال: و لم يذكر فيه بين عروة وبين أمّ سلمة أحدا وهذا منقطع، لأنّ عروة لم نعلم له سماعا من أمّ سلمة"[3].

الرفع والوقف

يعلّ الحديث بالوقف والانقطاع فيقول: وكذلك أيضا حديث أبي قلابة من رواية أيوب هو موقوف على ابن عباس، لا مرفوع عنه إلى النّبي ﷺ.

وأما حديث أبي قلابة من حديث سفيان فهو مرفوع إلى النّبي ﷺغير أنه قد دخله الانقطاع الذي فيه بين ابن عباس وأبي قلابة"[4].

وروى بسنده عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة أن النّبي عليه السلام قال له: "ادن فسمّ الله تعالى، وكل بيمينك، وكل مما يليك".

ثمّ أعلّه بالوقف فقال: فكان هذا الحديث حسن الإسناد، غير أنّا قد وجدناه من رواية ابن وهب عن مالك في موطئه عن وهب بن كيسان موقوفا"[5].

---

[1] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 168/7، رقم 2666

[2] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 126/13، رقم 5168

[3] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 59/8، رقم 2999

[4] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 47/6، رقم 2136

[5] – المرجع السابق، مشكل الآثار، 59/1، رقم 134

الاضطراب

روى بسنده عن حرب بن شداد قال: حدثني يحيى بن أبي كثير عن محمّد بن أبان عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺقال: "من نذر أن يعصي الله فلا يعصه"[1].

وروى بإسناده أيضا عن أبي سلمة المنقري قال: حدثنا أبان بن يزيد قال: حدثنا يحيى، ثم ذكر بإسناده مثله".

ثمّ بين اضطراب الحديث فقال: إنّ هذا الحديث فاسد الإسناد أيضا، لأن محمّد بن أبان الذي في إسناده لا يعرف، وزاد به الحديث الذي رواه الزهري عن أبي سلمة مما قد بان فساده اضطرابا أيضا، لأنه صار مرة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، ومرة عن يحيى بن أبي كثير عن محمّد بن أبان"[2].

وفي حديثه عن رواية إبراهيم بن يزيد قال: وإبراهيم ليس بحجّة عليه، بل أهل الإسناد يضعّفون روايته في هذا، وفي غيره، مع أن إبراهيم هذا قد كان اضطرب في هذا الحديث فحدّث به مرّة هكذا عن عمرو بن دينار، وحدّث به مرّة أخرى عن عمرو بن أوس"[3].

وروى بسنده عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش الزرقي عن سعد: أنه سئل عن رجلين تبايعا سُلْتًا[4] بشعير، فقال سعد: تبايع رجلان على عهد رسول الله ﷺبتمر ورطب، فقال رسول الله ﷺ: "أينقص الرطب إذا يبس ؟" قالوا: نعم، فنهى عنه"[5].

هكذا رواه ابن عيينة، وهذا محال، لأنّ أبا عياش الزرقي رجل من أصحاب النّبي ﷺجليل المقدار وليس لعبد الله بن يزيد لقاء مثله، إنما يروي عن أبي سلمة، وأمثاله، وهذا اضطراب شديد، ولا سيما روى الثوري هذا الحديث عن إسماعيل عن عبد الله بن يزيد عن رجل لم يسمه، غير أن أبا حذيفة سماه، كما حدثنا فهد قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا سفيان عن إسماعيل بن أمية عن عبد الله بن يزيد مولى

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ، 2463/6 ، رقم 6318

[2] – أبو جعفر الطّحاوي ، مشكل الآثار ، 153/5 ، رقم 1804

[3] – المرجع السابق ، 480/6 ، رقم 2510

[4] – السُّلت : "أصل السّلت القطع، والسُّلْتُ: ضرب من الشّعير ليس له قشر. وقيل هو نوع بين الحنطة، والأوّل أصحّ، بأن يقال سلتة"، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 388/2

[5] – ورواه مالك بن أنس ، الموطأ ، ت: محمد مصطفى الأعظمي ، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، 2004م ، 902/4 ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول الشافعي وإسحاق". انظر الترمذي ، الجامع ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة ، 528/3 ، رقم 1225 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن، انظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، 378/11 ، رقم 5003 ، وقال حسين سليم أسد : إسناده حسن". انظر أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، ت: حسين سليم أسد ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق 1984م ، 141/2 ، رقم 825

عياش عن سعد بن مالك عن النّبي ﷺ، ثم ذكره وهذا أيضا مما قد زاد في وهائه، واضطرابه، لأنّ عياشا هذا لا نعرفه"[1].

ضعف ضبط الراوي

يعلّل الحديث بضعف ضبط الرّاوي، فيحكم بالضّعف على رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، فيقول: إنّ أهل الحديث يضعّفون حديث عكرمة عن يحيى، ولا يجعلونه فيه حجّة كذلك قال غير واحد منهم، ولو كان فيه حجّة لكان خلاف محمّد بن علي بن حسين وعطاء بن أبي رباح، وأبي الزبير عن جابر له في ذلك عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر أولى مما رواه فيه يحيى عن أبي سلمة عن جابر لأنّ ثلاثة أولى بالحفظ من واحد"[2].

10 ــ يهتم بضبط ألفاظ الحديث، ويدقق النظر فيها، والأمثلة كثيرة، منها:

عن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أمّ سلمة رضي الله عنها: أنّ النّبي ﷺأمرها أن توافيه يوم النّحر بمكّة".

قال أبوعبد الله أحمد بن حنبل: لم يسنده غيره – يعني أباامعاوية – وهو خطأ قال: وقال وكيع عن هشام عن أبيه مرسلا: أنّ النّبي ﷺأمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النّحر بمكّة"، أو نحو هذا.

ثمّ ذكر عن الإمام أحمد ما يضبط لفظ هذا الحديث فقال: قال أبو عبد الله: فجئت إلى يحيى بن سعيد فسألته فقال: عن هشام عن أبيه أنّ النّبي ﷺأمرها أن توافي"[3]، ليس توافيه، قال: وبين ذين فرق، يوم النحر صلاة الفجر بالأبطح، قال: وقال لي يحيى: سل عبد الرّحمن، فسألته فقال: هكذا عن سفيان عن هشام عن أبيه: توافي.

قال الأثرم: ثم قال لي أبو عبد الله: رحم الله يحيى ما كان أضبطه، وأشد تفقده، كان محدثا فأثنى عليه وأحسن الثناء.

ثمّ علّق الطّحاوي على هذا الكلام فقال: وهذا كلام صحيح، يجب به فساد هذا الحديث"[4].

11- يهتم بزيادة ألفاظ الحديث، وتفرّد الرواة، والأمثلة كثيرة منها:

---

[1] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 401/13، رقم 2998

[2] – المرجع السابق، 84/7، رقم 2599

[3] – أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى، مسند أبي يعلى، ت: حسين سليم أسد، 12432، رقم 7000، وقال حسين سليم أسد: إسناده صحيح".

[4] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 59/8، رقم 2998

أ- قوله: هذا الحرف: "نشهد أنك رسول الله"، لم يقله أحد في هذا الحديث من أصحابه شعبة إلاّ يحيى بن سعيد"[1].

ب- قوله: فاختلف عليّ وأيوب في الحرف الذي ذكرنا اختلافهما فيه، "وهو آمن"، "وأمن" وقال أيوب: "أمن"، وهو الصحيح"[2].

ج- قوله: وقد روى هذا الحديث غيره، عن المهاجر بن مسمار، وهو موسى بن يعقوب الزمعي، فلم يذكر فيه هذا الحرف الذي ذكره فيه يعقوب بن جعفر"[3].

د - قوله: ففي هذا الحديث زيادة اسم على الأسماء المذكورة في الحديث الذي ذكرنا قبله، وهو حرام"[4].

12- يستعمل عبارات الأئمة النقّاد في الجرح والتعديل، فيقول مثلا: وإن كان سعيد بن زيد ليس بالقوي في روايته عند أهل الإسناد"[5]، "ولأنّ إبراهيم بن المهاجر ليس بالقوي من روايته"[6]، "وإن كان فاسد الإسناد بعبد الله بن جعفر الذي رواه إسماعيل بن جعفر عنه، وهو أبو علي بن المديني لإجماع أهل الحديث على ترك روايته"[7]، "غير أنّ أهل الإسناد يضعّفون هذا الإسناد، لأنّه عن إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده، وإن كانوا لا يتحامون روايته"[8].

13 - يبيّن صحّة الحديث، بألفاظ عديدة منها:

أ - قوله: فهذا الحديث صحيح الإسناد، لا طعن لأحد في أحد من رواته"[9].

ب - قوله: فصار هذا الحديث مستقيم الإسناد من حديث عمرو"[10].

ج- قال الإمام الطّحاوي: حدثنا موسى بن الحسن السقلي قال: حدثنا محمّد بن كثير قال: أنبأنا سفيان قال: حدثنا الحارث بن حصيرة عن صخر بن الوليد عن عمرو بن صليع قال: جاء رجل إلى علي بن أبي

---

[1] - أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 56/1

[2] - المرجع السابق، 212/1

[3] - المرجع السابق، 311/4

[4] - المرجع السابق، 145/3

[5] - المرجع السابق، 438/4، رقم 1630

[6] - المرجع السابق، 391/11، رقم 4561

[7] - المرجع السابق، 128/5، رقم 1785

[8] - المرجع السابق، 74/3، رقم 908

[9] - المرجع السابق، 310/4، رقم 1521

[10] - المرجع السابق، 81/7، رقم 2596

طالب، فقال: إن فلانا عمد إلى أرض، فزرعها فدعا علي بالرجل فقال: أحذها بالنصف من صاحبها أكريها وأعالجها وما خرج من شيء فله النصف ولي النصف، فلم ير به بأسا".

ثمّ علّق على الحديث بقوله: وهذا الحديث حسن الإسناد"[1].

14- لا يحتاج الإمام الطّحاوي بالتعارض الظاهر بين الحديثين، إلاّ إذا كانا في مرتبة واحدة من الصحّة، أمّا إذا كان أحدهما ضعيفا، فإنّه يتركه ولا يأخذ به، لأنّ الضّعيف لا يقاوم القوي كقوله: وكان حديث إبراهيم عن علقم، حديثا منقطعا، لا يقاوم مثله الأحاديث المتصلة التي رويناها في صدر هذا الباب، فثبت بذلك أنّ المسجد الذي أسّس على التقوى هو المسجد المذكور فيها، وهو مسجد النّبي ﷺ الذي بمدينته، لا ما سواه من المساجد"[2].

وقوله أيضا: فكان هذا عندنا ليس بشيء، إذ كان عبد الرّحمن بن إسحاق لا يقاوم خالدا الحذّاء في إمامته في الرواية، ولا في ضبطه فيها، ولا في إتقانه لها"[3].

أمّا إذا كان الحديثان في درجة واحدة من الصحّة، فإنّ للتوفيق بينهما، سلك الطرق التالية:

أوّلا: الجمع بين الحديثين

في الجمع بين أحاديث أحبّ النّاس إلى رسول الله ﷺ يقول: ففي هذا الحديث من قول رسول الله ﷺ: أنّ أسامة من أحبّ النّاس إليه"، وفي الحديث الذي رويته قبله أنّه أحبّ الرجال إليه، فهذان حديثان متضادّان، فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عزّ وجل وعونه : أنّهما ليسا بمتضادين كما ظنّ، لأنّ الحديث الأوّل إنما كان فيه سؤال علي رسول الله ﷺعن أحبّ النّاس إليه، وعن أحبّ أهل بيته إليه وإخباره إيّاه جوابا له أنّه فاطمة.

وفي الحديث الثاني قول رسول الله ﷺفي أسامة: "أنّه من أحبّ النّاس إليه"، والنّاس فيهم فاطمة، فلمّا كانت فاطمة عليها السلام في محبّته عليه السّلام فوق أسامة من محبّته، كان موضع أسامة من محبته دون ذلك، فكان من أحبّ النّاس إليه إذا كان في النّاس النّساء والرّجال، وكان أحبّ الرّجال إليه، إذ ليست فاطمة من الرّجال، ولكنّها من النّساء، وفي ذلك ما قد دلّ على أن لا تضادّ في واحد من هذين الحديثين للآخر منهما"[5].

---

[1] - أبو جعفر الطّحاوي ، مشكل الآثار ، 499/1 ، رقم 424

[2] - المرجع السابق ، 370/10 ، رقم 4127

[3] - المرجع السابق ، 370/10 ، رقم 4127

[4] - البخاري ، الجامع الصّحيح ، كتاب المغازي ، باب غزوة زيد بن حارثة ، 1551/4 ، رقم 4250

[5] - أبو جعفر الطّحاوي ، مشكل الآثار ، 469/11 ، رقم 4621

وفي الجمع بين أحاديث تشميت العاطس قال: فهذان مختلفان، لأنّ في أحدهما تشميته إذا عطس، وفي الآخر منهما تشميته إذا عطس وحمد الله، وكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله وعونه أنهما ليسا مختلفين لأن معنى ما عارضنا به من قول رسول الله ﷺ: وتشميته إذا عطس" هو على تشميته إذا عطس فحمد الله تعالى على ما روينا في أول هذا الباب، ومثل ذلك ما قد قال الله تعالى في كتابه في كفارات الأيمان: "ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ"[1] ولم يكن المراد بذلك إذا حلفتم فقط وإنما المراد به إذا حلفتم فحنثتم، لأنه لا اختلاف بين أهل العلم فيمن حلف بيمين فلم يحنث فيها، أنه لا كفارة عليه، وإذا كان معنى ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم، هو إذا حلفتم وحنثتم، لم يكن مستنكرا أن يكون مثل ذلك ما قد روينا عن رسول الله ﷺ من قوله: "وتشميته إذا عطس"، يريد به: إذا عطس وحمد الله وفيما ذكرنا ما ينفي التضاد"[2].

ثانيا: النسخ

في درئه التعارض الظاهر بين نهيه ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى، وما روي عنه من حلفه بغيره تعالى يقول: فقال قائل من أهل الجهل بوجوه آثار رسول الله ﷺ: هذا تضاد شديد، فكان جوابنا له في ذلك أن ذلك لا تضاد فيه، ولكن فيه معنيان مختلفان، كان أحدهما في وقت وكان الآخر في وقت آخر وكان الآخر منهما ناسخا للأوّل منهما"[3].

وفيما روي عن رسول الله ﷺ في لبس النساء الذّهب من تحليل ومن تحريمه قال: فكان في إباحة عائشة تحلي بنات أختها الذهب بعد سماعها من النبي ﷺ ما قد ذكرناه عنها في هذا الباب: أنّ ذلك لم يكن منها إلاّ بعد وقوفها على حلّ ذلك لهنّ ولأمثالهن بعد حرمته كان عليهن وعلى أمثالهن، فثبت بذلك نسخ ما كانت علمته من منع رسول الله ﷺ ما كان منع منه"[4].

---

[1] – سورة المائدة 89

[2] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 31/2، رقم 452

[3] – المرجع السابق، 318/2، رقم 697

[4] – المرجع السابق، 462/10، رقم 4204

ثالثا: الترجيح

إذا تعذّر دفع التعارض الظاهر بين الحديثين بالجمع والنّسخ، كان لا بدّ من سلوك طريق الترجيح بينهما، ووجوه الترجيح عنده كثيرة، منها:

الترجيح بالأصول

أورد الإمام الطّحاوي حديثين مختلفين في صلاة النبيﷺ على المنافقين، وبعد أن ذكر أسانيدهما واستوفى طرقهما، رجّح بينهما فقال: ففي حديث ابن عمر هذا قول عمر لرسول الله عليه السّلام: "أتصلي عليه، وقد نهاك الله أن تصلّي على المنافقين"، في حديث يحيى بن سعيد وفي حديث أبي أسامة، "وقد نهاك الله أن تصلّي عليه"، وليس ذلك في حديث ابن عباس الذي رويناه قبله، ومكان ذلك في حديث ابن عباس "أتصلّي عليه، وقد قال يوم كذا، وكذا كذا وكذا"، والذي في حديث ابن عباس من هذا أولى عندنا مما في حديث ابن عمر، لأنّ محالا أن يكون الله تعالى ينهى نبيه عن شيء ثم يفعل ذلك الشيء ولا نرى هذا إلا وهما من بعض رواة هذا الحديث والله أعلم"[1].

الترجيح بالعدد

يعتبر الإمام الطّحاوي أنّ ما رواه الجماعة، أقوى ممّا رواه الفرد، وما رواه اثنان، أولى ممّا رواه واحد فالعدد عنده من أقوى المرجّحات، فيقول: وقد كان ينبغي لك أن تجعل ما رواه الجماعة أولى مما روى الواحد حتى تصحّ الآثار في ذلك، ولا تتضاد"[2]، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

المثال الأوّل:

في الترجيح بين أحاديث العتق، قال: فوجدنا جميع الآثار التي رويناها في هذا الباب ينقسم قسمين أحدهما: "مروه فليعتق رقبة"، وكان رواتها كذلك عن إبراهيم بن أبي عبلة صاحب هذا الحديث، أربعة رجال وهم مالك، وابن المبارك، ويحيى بن حمزة، وهاشم بن عبد الرّحمن.

والقسم الآخر: "أعتقوا عنه رقبة"، وكان من روى ذلك عن إبراهيم رجلان، وهما عبد الله بن سالم وضمرة بن ربيعة وكان أربعة أولى بالحفظ من اثنين، لا سيما وفي الأربعة مالك، وابن المبارك، وهما في الثبت وفي الحفظ على ما هما عليه، أولى من ابن سالم، ومن ضمرة"[3].

---

[1] – أبو جعفر الطّحاوي، مشكل الآثار، 68/1، رقم 58

[2] – المرجع السابق، 91/4، رقم 1344

[3] – المرجع السابق، 235/2، رقم 626

المثال الثاني:

رجّح بين أحاديث المرور بين يدي المصلي، قال: فوجدنا إبراهيم بن مرزوق قد حدّثنا قال: حدّثنا أبو عامر العقدي، حدّثنا سفيان يعني الثوري، عن سالم أبي النّضر عن بسر بن سعيد عن أبي الجهيم الأنصاري، قال: سمعت النبي عليه السلام يقول: "لأن يقوم أحدكم أربعين خير له من أن يمرّ بين يديه" قال: ما أدري أربعين يوما، أو أربعين شهرا، أو أربعين سنة فكان في ذلك أنّ راويه عن النبي عليه السلام هو أبو الجهيم الأنصاري لا زيد بن خالد فوجب بذلك القضاء فيما اختلف فيه مالك وسفيان بن عيينة لمالك على ابن عيينة، لأنّ مالكا والثوري لما اجتمعا في ذلك على شيء، كانا أولى بحفظه من ابن عيينة فيما خالفهما فيه[1].

وقد التزم في كتابه بالترجيح بالعدد، وصرّح بذلك في مواضع كثيرة، كقوله: وقد خالف يحي هذا فيه أبو عامر، وسعيد بن منصور، وأسد بن موسى، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي فذكروا أنه عن محمّد بن أبي بكر، وأربعة أولى بالحفظ من واحد"[2].

"فاختلف سفيان وعبد الله بن إدريس وحفص بن غياث، في إبراهيم راوي هذا الحديث، فقال سفيان هو ابن زيد، يعني الفقيه، وقال حفص وابن إدريس: هو ابن سويد، وكلاهما من النخع واثنان أولى بالحفظ من واحد"[3].

"فهذا الحديث أولى عندنا مما رواه شريك لعددهم، ولأنّ ثلاثة أولى بالحفظ من واحد"[4].

---

[1] - أبو جعفر الطحاوي، مشكل الآثار، 83/1، رقم 72

[2] - المرجع السابق، 346/5، رقم 1965

[3] - المرجع السابق، 124/4، رقم 1367

[4] - المرجع السابق، 387/5، رقم 2001

المبحث الثاني

ناسخ الحديث ومنسوخه

اعتبر المحدثون الاشتغال بناسخ الحديث ومنسوخه، أمرا مهمّا وفي غاية الصعوبة، إذ به يتم تمحيص المتون المتعارضة، لمعرفة مايبقى حكمه وما نسخ، وهذا لايقدر عليه إلاّ أكابر العلماء الذين أمدوا به خدمات جليلة للسنّة النبوية، قال الإمام السيوطي: " ناسخ الحديث ومنسوخه فنّ مهمّ صعب، فقد مرّ على عليّ قاص ففال: تعرف الناسخ من المنسوخ، فقال: لا ، فقال: هلكت وأهلكت... وقد روينا عن الزهري قال: أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه، وكان للشافعي فيه يد طولى وسابقة أولى، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل لابن وارة وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا قال: فرطت، ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي"[1].

المطلب الأوّل: النسخ لغة واصطلاحا

النسخ لغة: له عدة معاني، ومنها:

1 – الإزالة، يقال: نسخت الشّمس الظلّ: أزالته وخلفته[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[3].

2 – التغيير يقال: نسخت الريح آثار الديار: غيرتها[4].

3 – نقل الشيء وتحويله من حالة إلى حالة مع بقائه في نفسه، يقال: نسخت ما في الخلية من النحل والعسل، أي: حولته إلى خلية أخرى، ويقال: نسخت الكتاب: صورت مثله[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[6].

النسخ اصطلاحا:

عرّفه البيضاوي بأنه: بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه"[7]، وعرّفه ابن الحاجب بأنه: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر"[8].

---

[1] – السيوطي ، تدريب الراوي، 189/2 - 190

[2] – ابن منظور ، لسان العرب، ط1، دار صادر ، بيروت 61/3

[3] – الحج 52

[4] – ابن منظور ، لسان العرب 61/3

[5] – المرجع السابق 61/3

[6] – الجاثية ؛ 28 - 29

[7] – البيضاوي ، منهاج الوصول إلى علم الأصول، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ط1، مطبعة السعادة ، 1951م، ص64

[8] – ابن الحاجب ، مختصر المنتهى مع شرح العضد، الأميرية الكبرى، مصر 1317هـ 2/ 185

وأمّا النّسخ في اصطلاح المحدثين فهو: "رفع الشارع حكما منه متقدّما بحكم منه متأخّر "[1].

قال الإمام السيوطي في شرحه لهذا التعريف: "فالمراد برفع الحكم قطع تعلّقه عن المكلّفين واحترز به عن بيان المجمل، وبإضافته للشارع عن إخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة فإنه لا يكون نسخا، وإن لم يحصل التكليف به لمن لم يبلغه قبل ذلك إلاّ بإخباره وبالحكم عن رفع الإباحة الأصلية فإنّه لا يسمّى نسخا، وبالمتقدّم عن التخصيص المتصل بالتكليف كالاستثناء ونحوه، وبقولنا بحكم منه متأخّر عن رفع الحكم بموت المكلّف أو زوال تكليفه بجنون ونحوه، وعن انتهائه بانتهاء الوقت كقوله ﷺ: "إنكم ملاقو العدوّ غدا، والفطر أقوى لكم فافطروا"[2]، فالصّوم بعد ذلك اليوم ليس نسخا[3].

طرق معرفة النسخ:

حدّد العلماء عدّة طرق لإثبات النّسخ، منها:

1- النّقل الصّريح عن النبي ﷺ، ومن أمثلته قوله: "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فامسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلّها ولا تشربوا مسكرا"[4].

قال النّووي عن هذا الحديث: " هذا الحديث مما صرّح فيه بالنّاسخ والمنسوخ جميعا "[5].

2- النّقل الصّريح عن أحد الصّحابة رضي الله عنهم، ومن أمثلته قوله ﷺ: توضّئوا مما مسّت النار"[6].

هذا الحديث نسخ بأحاديث أخرى، منها ما أخرجه أبو داود بسنده عن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيّرت النّار"[7].

---

[1] - السيوطي ، تدريب الراوي، 2/ 190، النووي ، المنهاج ، 35/1

[2] - مسلم ، الجامع الصّحيح ، كتاب الصيام ، باب أجر المفطر في السّفر إذا تولى العمل ، 144/3 ، رقم 2680 ، ولفظه "إنكم مصبحو عدوّكم والفطر أقوى لكم فأفطروا"، وأمّا نفس اللفظ الذي ذكره الإمام السيوطي، فقد بحثت عنه فلم أجده، ولعلّه رواه بالمعنى والله أعلم

[3] - السيوطي ، تدريب الراوي ، 190/2

[4] - مسلم ، الجامع الصّحيح ، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربّه 65/3 ، رقم 2305

[5] - يحي بن شرف الدين النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1392هـ، 135/13

[6] - مسلم ، الجامع الصّحيح ، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مسّت النار ، 187/1 ، رقم 815

[7] - أبوداود، السنن، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مسّت النار، 75/1 ، رقم 192، قال الشيخ الألباني: إسناده صحيح، انظر صحيح أبي داود، ط1، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت 2002م ، 348/1 ، رقم 187

3- معرفة التاريخ: كحديث شدّاد بن أوس: "أفطر الحاجم والمحجوم"[1] نسخ بحديث ابن عبّاس: أنّ النّبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"[2].

فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أنّ ذلك كان زمن الفتح، وأنّ ابن عبّاس صحبه في حجّة الوداع قال ابن الصلاح: " فبان بذلك: أنّ الأوّل كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثّاني في حجّة الوداع في سنة عشر"[3].

4- دلالة الإجماع : كحديث : "من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه"[4].

قال فيه الإمام ابن الصلاح: فإنّه منسوخ، عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، ولكن يدلّ على وجود ناسخ غيره "[5].

وبيّن الإمام السيوطي المراد من قول ابن الصلاح بقوله: "والإجماع لا ينسخ" أي لا ينسخه شيء، "ولا ينسخ" هو غيره، "ولكن يدلّ على ناسخ" أي على وجود ناسخ غيره"[6].

والنّاسخ والمنسوخ إن صحّا فحكمهما القبول، إلاّ أنّه يترك العمل بالحديث المنسوخ، ويعمل بالحديث النّاسخ.

---

[1] – ابن ماجه ، السنن ، كتاب الصيام ، باب ماجاء في الحجامة للصائم ، 537/1، رقم 1681 ، وانظر ابن حبان ، الصّحيح ، كتاب الصيام ، باب الحجامة للصائم ، 301/8 ، رقم 3532 ، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري" ، ورواه البخاري تعليقا، انظر الجامع الصّحيح ، كتاب الصّوم ، باب الحجامة والقيء للصّائم ، 684/2 ، وقال الشيخ الألباني: قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم"، انظر صحيح أبي داود ، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يحتجم ، 132/1 ، رقم 2049، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه"، انظر المستدرك على الصّحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا، كتاب الصوم ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت1990م ، 594/1

[2] – البخاري، الجامع الصّحيح ، كتاب الصّوم ، باب الحجامة والقيء للصّائم ، 685/2 ، رقم1836

[3] – ابن الصّلاح ، المقدمة، ط1، مكتبة الفارابي، 1984م ، 162/1

[4] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الحدود عن رسول الله ، باب من شرب الخمر فاجلدوه ، 48/4 ، رقم 1444، ورواه أبو داود ، السنن ، كتاب الحدود ، باب إذا تتابع في شرب الخمر ، 282/4 ، رقم 4487 ، ورواه الإمام أحمد ، المسند ، مسند أبي هريرة ، مؤسّسة قرطبة ، القاهرة ، 280/2 ، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه وقال الذّهبي: على شرط البخاري ومسلم"، انظر المستدرك على الصّحيحين ، كتاب الحدود ، 413/4، وقال الشيخ الألباني: صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصّغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، ص 1126

[5] – ابن الصّلاح ، المقدّمة، ط1، مكتبة الفارابي ، 1984م ، 162/1 ، وانظر النووي ، المنهاج ، 35/1

[6] – السيوطي ، تدريب الرّاوي ، 192/2

المطلب الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين

ترجمة ابن شاهين

هو الحافظ الإمام المفيد المكثر محدث العراق، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي، الواعظ المعروف بابن شاهين، ولد سنة سبع وتسعين ومائتين، وسمع سنة ثمان وثلاثمائة وارتحل إلى الشام وفارس والبصرة، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

أشهر شيوخه:

1- عبد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر بن أبي داود السجستاني صاحب التصانيف المتوفى سنة 316هـ.

2 - يحيى بن محمّد بن صاعد الحافظ صاحب التصانيف المفيدة المتوفى سنة318 هـ.

3 - أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي الحافظ المتوفى سنة 326هـ.

4 - أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الحافظ الفقيه المتوفى سنة 348هـ.

أشهر تلاميذه:

1 - محمّد بن إسماعيل بن العبّاس أبو بكر المستملي الإمام المحدث المتوفى سنة378 هـ.

2 - أحمد بن محمّد بن خليل أبو سعد الماليني، الإمام المحدث الصادق الملقب ب"طاووس الفقهاء "المتوفى سنة 412هـ.

3 - هلال بن محمّد بن جعفر بن سعدان الحفار، مسند بغداد، المتوفى سنة 414هـ.

4 - الحسن بن محمّد بن الحسن بن علي الخلال الإمام الحافظ المجود، المتوفى سنة 439هـ.

5 - ابنه عبيد الله بن عمر[1]، وخلق كثير[2].

ثناء العلماء عليه:

قال ابن ماكولا: ثقة مأمون"[3].

قال حمزة السهمي: سمعت الدار قطني يقول: ابن شاهين يلج على الخطأ وهو ثقة[4].

---

[1] - انظر الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ت: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان 1998م، 129/3 - 130

[2] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 432/16

[3] - المرجع السابق ، 432/16

[4] - المرجع السابق ، 433/16

قال الخطيب: سمعت محمّد بن عمر الدّاودي يقول: ابن شاهين ثقة يشبه الشيوخ إلاّ أنه كان لحّانًا، ولا يعرف الفقه"[1].

قال أبو القاسم الأزهري: وابن شاهين ثقة"[2].

وقال أبو الوليد الباجي: هو ثقة"[3].

وقال ابن أبي الفوارس: ثقة مأمون"[4].

قال الأمير أبونصر: هو الثقة الأمين، سمع بالشّام، والعراق، وفارس، والبصرة، وجمع الأبواب والتّراجم وصنّف كتبًا[5].

مؤلفاته:

قال أبو الحسين بن المهتدي بالله: قال لنا ابن شاهين: صنّفتُ ثلاثمائة مصنّف وثلاثين مصنّفًا، منها التفسير الكبير ألف جزء، ومنها المسند ألف وثلاثمائة جزء، والتاريخ مائة وخمسون جزءًا، والزهد مائة جزء. قال محمّد بن عمر الدّاودي القاضي: سمعت ابن شاهين يقول: حسبت ما اشتريت به الحبر إلى هذا الوقت فكان سبعمائة درهم. قلت: تفسيره على ما ذكر لي شيخنا عماد الدين الحزامي بواسط في نحو من ثلاثين مجلدًا"[6].

طبعات الكتاب:

1- طبعته دار التراث العربي بمصر سنة (1988م) بتحقيق محمد إبراهيم الحفناوي.

2- طبعته مكتبة المنار بالأردن سنة (1988م) بتحقيق سمير بن أمين الزهيري.

3 - طبعته دار الكتب العلمية سنة (1992م) بتحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود.

4- طبعته دار ابن حزم بتحقيق الصادق بن عبد الرحمن الغرياني.

5 – طبعته بتحقيق الدكتورة كريمة بنت علي.

---

[1] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 433/16، وانظر تلبيس إبليس: ابن الجوزي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2001م، ص 104

[2] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 433/16

[3] - المرجع السابق، 433/16

[4] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 432/16

[5] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 432/16

[6] - انظر الذهبي، تذكرة الحفاظ، ت: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان 1998م، 129/3 - 130

وصف الكتاب ومنهجه:

1- كتاب "ناسخ الحديث ومنسوخه" للإمام ابن شاهين - رحمه الله- من أهمّ الكتب التي ألّفت في جمع الأحاديث النبوية التي ظاهرها التعارض، وقد ذكرت الدكتورة كريمة أنّ عنوان الكتاب التبس على بعضهم، فظنّوه خاصًا بالنّسخ في الحديث، لذلك نجدهم أحيانا يلزمون صاحبه بغير ما ألزم به نفسه وخصّت من بين هؤلاء الإمامين: ابن حجر، والعيني، فقالت: "وقد أوهم هذا العنوان بعض العلماء فظنّوا أنّ كلّ ما جاء في هذا الكتاب هو ناسخ ومنسوخ من الأحاديث النّبوية، منهم: الحافظ ابن حجر والشيخ العيني، قال ابن حجر - على سبيل المثال - في مسألة المضمضة من اللبن: "وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناسخا لحديث ابن عبّاس، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النّسخ".

وقال العيني في نفس المسألة: فإن قلت: ادّعى ابن شاهين أنّ حديث أنس ناسخ لحديث ابن عباس قلت: لم يقل به أحد، ومن قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النّسخ"[1]، مع أن ابن شاهين لم يصرّح بالنّسخ في هذه المسألة، وإنّما اكتفى بتخريج الحديث والحديث المعارض له فقط"[2].

غير أني لما حقّقت المسألة، وجدت الأمر غير ذلك، حيث أنّ ابن حجر في فتح الباري، والعيني في مواضع كثيرة من كتابه عمدة القاري يذكران ما يدلّ على أنّهما يعلمان تماما أنّ طريقة ابن شاهين في كتابه الناسخ والمنسوخ، هي درء التعارض بين الأحاديث النّبوية، والشواهد على ذلك كثيرة، ومنها:

1- قال ابن حجر في ذكر الخلاف في دبغ الجلود: وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الإهاب على الجلد قبل الدباغ، وأنّه بعد الدباغ لا يسمّى إهابا، إنّما يسمّى قربة وغير ذلك، وقد نقل ذلك عن أئمّة اللّغة كالنّضر بن شميل، وهذه طريقة ابن شاهين، وابن عبد البرّ، والبيهقي"[3].

2- قال العيني في صلاة النّافلة قبيل المغرب: وروى ابن شاهين في كتابه (المنسوخ) من حديث سفيان عن سماك عن جابر كان النّبي إذا صلّى الغداة لم يبرح من مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء"[4] ومن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عبّاس صلّيت مع النّبي فكان ساعة يصلّي يقوم، ثمّ صلّيت مع

---

[1] - العيني ، عمدة القاري ، 470/4

[2] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ت: د.كريمة بنت علي، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1999م، ص 62

[3] - ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت 1379هـ ، 659/9

[4] - الإمام أحمد ، المسند ، مسند الكوفيين ، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: إسناده حسن من أجل سماك"، 101/5، وأخرجه أبو داود ، السنن ، كتاب الأدب ، باب في الرّجل يجلس متربّعا ، بلفظ" كان النبي إذا صلّى الفجر تربّع في مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء"، 413/4، رقم 4852 ، وصحّحه الألباني ، انظر محمّد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ت: الألباني ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م ، 20/3

أبي بكر رضي الله تعالى عنه كان إذا سلّم وثب من مكانه وكأنه يقوم عن رضفة[1][2]، ثمّ جعل ابن شاهين الأوّل على صلاة لا يعقبها نافلة، والثّاني على مقابله"[3].

3- قال العيني في الخلاف في دبغ الجلود: قال ابن شاهين : هذه الأحاديث لا يمكن ادّعاء نسخ شيء منها بالآخر، فإن قلت حديث ابن عكيم قبل الوفاة بشهر، قلت يمكن أن يقال يجوز أن يكون الأمر قبل أن يموت النبي بجمعة، والأولى هنا هو الأخذ بالحديثين جميعا"[4].

وبناء على ماتقدّم، فإنّ ابن حجر والعيني، يعلمون تماما طريقة ابن شاهين في كتابه، بل صرّحوا بها في عباراتهم السابقة، وعليه يمكن أن يقال إنّهم أوّلوا سكوت ابن شاهين عند تخريج الحديث للمعارض بموافقته على النّسخ، وليس أنّهم وهموا في عنوان الكتاب.

2- بدأ المؤلف كتاب ببيان أهمّية ناسخ الحديث ومنسوخه.

3 – قسّم المؤلّف الكتاب إلى خمسة أقسام، وهي:

كتاب الطهارة:

كتاب الصلاة:

كتاب الجنائز:

كتاب الصيام:

كتاب الجامع: وهذا الكتاب الأخير يشتمل على أحاديث في موضوعات مختلفة.

---

[1] – الرضفة: الرّضْفَةُ الحجارة المحماة على النار، والجمع رَضْفَةٌ ". انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 231/2

[2] – عبد الرزاق الصنعاني ، مصنّف عبد الرزاق ، حبيب الرّحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1403هـ ، كتاب الصّلاة ، باب مكث الإمام بعدما يسلّم ، 246/2 ، وانظر سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الكبير ، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، العراق 1983م ، 252/1 ، وأخرجه محمد بن إسحاق بن خزيمة ، الصّحيح ، ت: محمّد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1973م ، وقال فيه: هذا حديث غريب لم يروه غير عبد الله بن فروخ"، 107/3 ، وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح رواته غير عبد الله بن فروخ فإنهما لم يخرجاه لا طريح فيه و هذه سنة مستعملة لا أحفظ لها غير هذا الإسناد "، انظر المستدرك على الصّحيحين ، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة ، 336/1 ، وأخرجه الترمذي بسنده عن سعد بن إبراهيم قال سمعت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه قال كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف"، قال شعبة ثمّ حرّك سعد شفتيه بشيء، فأقول حتّى يقوم، فيقول حتّى يقوم"، قال أبو عيسى هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والعمل على هذا عند أهل العلم ، يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأوليين ولا يزيد على التشهد شيئا، وقالوا إن زاد على التشهد، فعليه سجدتا السّهو، هكذا روى عن الشعبي وغيره"، انظر الجامع ، أبواب الصّلاة ، باب ما جاء في مقدار قعود الإمام في الركعتين الأولتين ، 202/2 ، رقم 366

[3] – العيني ، عمدة القاري ، كتاب الأذان ، باب في مكث الإمام في مكانه ، 435/9

[4] – العيني ، عمدة القاري ، كتاب الأذان ، باب في مكث الإمام في مكانه ، 93/14

4 – رتّب المصنّف لكتابه على الأبواب الفقهية، لكنّه لم يعنون هذه الأبواب بما يدلّ على موضوعاتها بل يكتفي بألفاظ منها: حديث آخر[1]، حديث آخر من المنسوخ[2]، الخلاف في ذلك[3]، حديث آخر مما نسخ[4]، الحديث في نسخ هذا الحديث[5].

وقد قامت الدكتورة كريمة بنت علي بعنونة أبوابه[6].

5 – بلغ عدد أحاديث الكتاب 666 حديثًا بالمكرر.

6 – يذكر الحديث والحديث المعارض له، فإن كان هناك ناسخ ومنسوخ بيّنه، وإذا لم يوجد تقاه ويجمع بين الحديثين إن أمكن الجمع، وأحيانا يسكت ولا يعلّق بشيء، والأمثلة كثيرة، ومنها:

المثال الأوّل: في النّسخ

روى بسنده أنّ رسول الله ﷺ قال: " توضّؤوا مما غيّرت النار"[7].

وذكر طرقا عديدة للحديث[8]، ثمّ أعقبها بقوله: "ونسخ الوضوء مما مسّت النار"[9]، وروى بسنده عن جابر بن عبد الله قال: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار"[10].

وروى بسنده عن عبد الله بن مسعود أنّ رسول الله ﷺ كان يأكل اللّحم ثمّ يقوم إلى الصّلاة ولا يمسّ ماء"[11].

---

[1] – انظر ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه دراسة وتحقيق، د/كريمة بنت علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1999م، ص162

[2] – المرجع السابق ، ص 130

[3] – المرجع السابق ، ص(447 ، 485)

[4] – المرجع السابق ، ص(240 ، 288)

[5] – المرجع السابق ، ص 135

[6] – المرجع السابق ، دراسة وتحقيق، د/كريمة بنت علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1999م

[7] – الإمام أحمد ، المسند ، مسند المدنيين ، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط فقال: حديث صحيح" 28/4، وأخرجه أبو داود ، السّنن ، كتاب الطّهارة، باب التشديد في ذلك ، 76/1، رقم 195، قال الألباني: حديث صحيح، إسناده: حدثنا مسلم بن إبراهيم: ثنا أبان عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أبا سفيان بن سعيد بن المغيرة حدّثه: أنه دخل، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي سفيان هذا، فقال النّسائي: "ما روى عنه سوى أبي سلمة بن عبد الرّحمن".

قلت: ومع ذلك: وثّقه ابن حبان على قاعدته لكن الحديث صحيح بما قبله". انظر صحيح أبي داود ، كتاب الطّهارة ، باب التشديد في ذلك ، 353/1

[8] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص(153 ، 156)

[9] – المرجع السابق ، ص 156

[10] – أبوداود، السنن، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مسّت النار، 75/1 ، رقم 192، قال الشيخ الألباني: إسناده صحيح"، انظر صحيح أبي داود، ط1، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت 2002م، 348/1 ، رقم 187

[11] – الإمام أحمد ، المسند ، مسند عبد الله بن مسعود، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط فقال: صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه"، 400/1

وهذا الحديث ناسخ لحديث الوضوء مما مسّت النار، وقول جابر بن عبد الله ومحمّد بن مسلمة : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار"، تأكيد لما قلنا"[1].

المثال الثّاني: في الجمع

روى بسنده عن أنس قال كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكلّ صلاة"، قال قلت: كيف كنتم تصنعون؟ قال كنّا نكتفي بالوضوء ما لم نحدث"[2].

وروى بسنده عن سليمان بن بريدة عن أبيه أنّ النّبي ﷺ كان يتوضأ لكلّ صلاة، فلمّا كان يوم فتح مكّة صلّى الصلوات كلّها بوضوء واحد"[3].

ثمّ جمع بين الحديثين فقال: والحديث الأوّل من فعال النّبي ﷺ هو خلقه، والحديث الثاني هو توسعة ورخصة، وليس فيهما ما يحكم عليه بنسخ، ولم يبلغنا أنّ أحدا من الصّحابة والتابعين كانوا يتعمّدون الوضوء لكلّ صلاة، وسئل أحمد بن حنبل عن الرّجل يتوضّأ لكلّ صلاة فقال: إن صلّى الصّلوات بوضوء واحد فلا بأس، صلّى النّبي ﷺ يوم الفتح بوضوء، يعني واحد والذي هو أشبه أنّ النّسخ وقع على الوضوء لكلّ صلاة، لإجماع النّاس على أنّه من فعل ذلك فقد مضت صلاته، وإنّ صلاته يوم الفتح كلّها بوضوء واحد، كان بعد الفعال الأوّل"[4].

وروى أيضا بسنده عن أنس عن النّبي ﷺ قال: "إذا أقيمت الصّلاة وحضر العشاء، فابدأوا بالعشاء"[5].

وذكر الحديث المخالف بسنده عن جابر بن عبد الله قال: "كان رسول الله ﷺ لا يؤخّر الصّلاة لطعام ولا لغيره"[6].

---

[1] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 160

[2] – أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، المسند ، مسند أبي سفيان عن أنس ، ت: حسين سليم أسد ، ط1، دار المأمون للتراث ، دمشق 1984م ، وقال المحقّق حسين سليم: إسناده صحيح"، 363/6

[3] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء أنه يصلّي الصلوات بوضوء ، 89/1 ، رقم 61 ، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح"، وأخرجه الطيالسي ، المسند ، ت: دوار أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في قوله تعالى: "إذا قمتم إلى الصلاة"، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت1407 هـ ، قال حسين سليم أسد : إسناده صحيح"، 176/1

[4] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص(178 – 179)

[5] – البخاري ، الجامع الصّحيح ، كتاب الأطعمة ، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه ، 2080/5 ، رقم 5148

[6] – أبو داود السّنن ، كتاب الأطعمة ، باب إذا حضرت الصّلاة ، 403/3 ، رقم 3760 ، ولفظه ، قال ﷺ: " لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيره"، وقد ضعّفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمة ، ط1 ، دار المعارف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية 1992م ، 253/9

ثمّ جمع بين الحديثين فقال: "وهذا حديث غريب، ومحمّد بن ميمون هذا هو أبو حمزة السكري وليس في هذين الحديثين نسخ، لأنّ كلّ واحد منهما له معنى، وإن اختلفت الألفاظ، فقوله: "لا يؤخّر الصّلاة لطعام ولا غيره"إذ وحبث الصّلاة لم يبدأ بسواها، وأمّا حديث"إذا وضع العشاء فابدأوا بالعشاء"إذا كان الوقت مبقيّ، وإن الصّلاة غير فائتة، لا أنّه يبدأ بالعَشاء مع فوات الصّلاة"[1].

المثال الثالث: في سكوته

روى بسنده أنّ رسول الله ﷺتمضمض من اللّبن وقال: "إنّ له دسما"[2]، ثمّ اكتفى بذكر الحديث المخالف دون تعليق[3].

فروى بسنده عن أنس بن مالك أنّ النبي ﷺشرب لبنا و لم يمضمض، و لم يتوضّأ، وصلّى"[4].

وفي أكل لحوم الحمر الأهليه، روى بسنده عن خالد بن الوليد بن المغيرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أنهاكم عن أكل خيلها وحميرها وبغالها"[5]، ثمّ ذكر الحديث المخالف بدون تعليق[1] فروى بسنده عن

---

[1] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص (312-311)

[2] – البخاري ، الجامع الصّحيح ، كتاب الأشربة ، باب شرب اللبن ، 2128/5 ، رقم 5286 ، ورواه مسلم ، الجامع الصّحيح ، كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مسّت النار ، 188/1 ، رقم 824

[3] – انظر ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 181

[4] – أبو داود السّجستاني ، كتاب الطهارة ، باب الرخصة في ذلك ، 77/1، رقم 197 ، وقال الألباني: " إسناده حسن، وكذا قال الحافظ. وقواه ابن شاهين. إسناده: حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن زيد بن الحُباب عن مُطيع بن راشد عن ثوّابة العنبري أنه سمع أنس بن مالك. قال زيد: قلتُ لشعبة على هذا الشيخ، قلت: يعني: مطيع بن راشد هذا. وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب ": " قلت: وقال أبو داود: أثنى عليه شعبة "، قال في "عون المعبود": " فدلالة شعبة لزيد على مطيع بن راشد لأخذ الحديث منه؛ تدل على أن شعبة كان حسن الرأي في مطيع بن راشد؛ وإلا لم يدل على من كان مستور الحال أو ضعيفاً عنده، قال السيوطي: قال الشيخ ولي الدين: ومطيع بصريّ، قال الذهبي: إنه لا يعرف، لكن قال زيد بن الحباب: إن شعبة دله عليه؛ وشعبة لا يروي إلا عن ثقة فلا يدل إلا على ثقة ، وهذا هو المقتضي لسكوت أبي داود عليه، انتهى"، قلت: ويؤيد ذلك ما نقلناه آنفاً عن "التهذيب " من ثناء شعبة عليه، ولذلك سكت المنذري عليه في "مختصره " ، رقم 185، ويقال الحافظ في "الفتح "250/1 : " إسناده حسن " والله سبحانه وتعالى أعلم، وأما سائر رواة الإسناد فثقات مشهورون من رجال الشيخين، وقد قواه ابن شاهين، حيث قال الحافظ: " وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناسخا لحديث ابن عباس (يعني: الذي في الباب قبله)» ولم يذكر من قال فيه بالوجوب، حتى نحتاج إلى دعوى النسخ "، قلت: ولولا أن ابن شاهين يرى أن الحديث قوي ثابت؛ لما ادعى أنه ناسخ، وهذا بيّنٌ لا يخفى!"، انظر صحيح أبي داود ، 356/1

[5] – أبو داود ، السنن ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل لحوم الخيل ، ولفظه" عن خالد بن الوليد أنّ رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير"، قال أبو داود لا بأس بلحوم الخيل وليس العمل عليه، وهذا منسوخ قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النّبي ﷺ منهم ابن الزبير وفضالة بن عبيد وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تذبحها"، 413/3 ، رقم 3792، وانظر الدّار قطني ، السنن ، كتاب الأشربة وغيرها ، عن صالح بن يحيى بن المقدام عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد قال نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير وعن كل ذي ناب من السباع"، ثمّ ضعّفه بقوله: "حدثنا أبو سهل بن زياد قال سمعت موسى بن هارون يقول لا يعرف لصالح بن يحيى ولا لأبيه إلا بهذا، وهذا حديث ضعيف، ويزعم الواقدي أنّ

البراء بن عازب قال: "أمرنا رسول الله ﷺ يوم خيبر أن نلقي لحوم الحمر الأهلية نيئة ونضيجة، ثمّ لم يأمرنا به بعد ذلك"[2].

ولكن الإمام العيني فسّر إيراد الإمام الهيثمي لحديث البراء بن عازب وسكوته عنه، دليلا على نسخ النهي، فقال: فإن قلت روى ابن شاهين في(ناسخه) استدلالا على نسخ التحريم بإسناد جيد عن البراء بن عازب قال: "أمرنا رسول الله يوم خيبر أن نكفيء الحمر الأهلية نيئة ونضيجة، ثمّ أمر بعد ذلك" وروى أبو داود[3] أيضا من حديث غالب بن أبجر أنه قال:

يارسول الله لم يبق في مالي شيء أطعم أهلي إلاّ حمر لي، فقال أطعم أهلك من سمين مالك"[4].

ثمّ رجّح عدم النسخ فقال: قلت الأحاديث الصّحيحة الثابتة تردّ ذلك كلّه، وقال الخطابي حديث غالب مختلف في إسناده فلا يثبت، والنّهي ثابت، وقال عبد الحقّ ليس هو بمتّصل الإسناد، وقال السهيلي ضعيف لا يعارض بمثله حديث النّهي"[5].

خالد بن الوليد أسلم بعد فتح خيبر"، 135/11، وضعّفه الإمام الزيلعي، انظر نصب الراية لأحاديث الهداية ، تح/محمّد عوامة ، ط1 ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة ، السعودية 1997م ، 197/4، وضعّفه الألباني ، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، ص 1420 ، رقم 14198

[1] – انظر ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 602

[2] – البخاري ، الجامع الصّحيح ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر، 1545/4، رقم 3986، ولفظه"ثم لم يأمرنا بأكله بعد"، ورواه مسلم ، الجامع الصّحيح ، كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحوم الحمر ، بلفظ" أن نلقي لحوم الحمر الأهلية نيئة ونضيجة، ثمّ لم يأمرنا بأكله"، 64/6 ، رقم 5127

[3] – أبو داود ، السنن ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية، ولفظه "عن غالب بن أبجر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حمر وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية فأتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان الحمر وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية. فقال: « أطعم أهلك من سمين حمرك فإنما حرمتها من أجل جوال القرية"، 420/3 ، رقم 3811 ، وقال الشيخ الألباني : ضعيف الإسناد مضطرب".

[4] – أحمد بن محمّد أبو جعفر الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، تح/ محمد زهري النجار ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1399 هـ ، كتاب الصيد والذبائح والأضاحي ، باب أكل لحوم الحمر الأهلية ، 203/4، وقال الزيلعي: " وفي إسناده اختلاف كثير ... وهذه الاختلافات بعضها في معجم الطبراني، وبعضها في مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وبعضها في مسند البزار، وقال البزار: ولا نعلم لغالب بن أبجر غير هذا الحديث، وقد اختلف فيه، فبعض أصحاب عبيد بن الحسحاس يقول: عن غالب بن أبجر، وبعضهم يقول: عن أبجر بن غالب، وبعضهم يقول: عن غالب بن ذريح، وبعضهم يقول: عن غالب بن ضبيعة، وكذلك اختلف في متنه، فمنهم من يقول: كل من سمين مالك، وأطعم أهلك، ومنهم من يقول: كل من سمين مالك فقط، ومنهم من يقول: أطعم أهلك من سمين مالك فقط، قال البيهقي في المعرفة: حديث غالب بن أبجر إسناده مضطرب، وإن صحّ، فإنما رخّص له عند الضرورة، حيث تباح الميتة، كما في لفظه"، انظر نصب الراية لأحاديث الهداية ، 198/4

[5] – العيني، عمدة القاري ، 340/22

المثال الرّابع: في توقفه

روى بسنده عن أنس أنّ النّبي ﷺ كان يصلّي الضّحى ست ركعات"[1]، ثمّ أخرج الحديث المخالف بسنده عن أبي هريرة قال: " ما صلّى رسول الله ﷺ الضّحى قط"[2].

وعلّق عليها بقوله: "وهذه أحاديث ليس يمكن أن يقضي بأحدها على صاحبه، لتقارب المكافئ في الرّجال"[3].

وفي ذكر الخلاف في الوتر، قال: والحديث الأوّل أقرب إلى الصّواب، لأنّ الثّاني فيه عبد الله بن محرر وليس عندهم بالمرضي، ولا أعلم النّاسخ منهما لصاحبه، ولكن الذي عندي أشبه أن يكون حديث عبد الله بن محرر على ما فيه ناسخا للأوّل، لأنّه ليس يثبت أنّ هذه الصّلوات فرض، والله أعلم"[4].

7- بيّن علّة النّسخ، ووجه الترجيح، ومن أمثلة ذلك مايلي:

المثال الأوّل:

روى بسنده عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: "إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل"[5].

ثمّ علّق عليه فقال[6]: "وهذا الحديث منسوخ لا محكم له ذلك أنّهم كانوا يأتون من أعمالهم فيعرقون وتكون منهم الرّوائح، فقال النّبي ﷺ: لو اغتسلتم[7]، ثمّ قال: من توضّأ فبها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل"[8].

---

[1] – أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الأوسط ، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، 1415هـ ، 68/2 ، وفي المعجم الكبير ، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم، الموصل 1983م ، 435/24 ، بسنده عن أم هانئ، أنّ النبي ﷺ دخل عليها يوم الفتح فصلّى الضّحى ست ركعات"، قال الألباني وهذا سنده حسن في المتابعات فالحديث صحيح، والله أعلم". انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م ، 217/2

[2] – الإمام أحمد ، المسند ، مسند أبي هريرة ، ولفظه : ما رأيت رسول الله ﷺ صلّى الضّحى قطّ إلاّ مرّة"، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي" ، 446/2

[3] – انظر ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 292

[4] – المرجع السابق ، ص 289

[5] – البخاري، الجامع الصّحيح ، كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، 299/1 ، رقم 837

[6] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 51

[7] – البخاري، الجامع الصّحيح ، كتاب الجمعة ، باب وقت الجمعة ، 307/1 ، رقم 861

[8] – الإمام أحمد ، المسند ، مسند الكوفيين ، 11/5 ، وقال شعيب الأرناؤوط : حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف من أجل أنّ الحسن لم يذكر سماعه من سمرة"، والنظر الألباني ، صحيح أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، وعلّق عليه الألباني بقوله: حديث حسن، وكذا قال الترمذي، ووافقه النووي، ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" ، وقوّاه البيهقي لكثرة طرقه".

وروى بسنده عن جابر قال قال رسول الله ﷺ: "من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن، ومن تركه فقد أحسن"[1].

ثمّ شرح الحديث فقال[2]: "قوله(ومن تركه فقد أحسن)، زيادة غريبة لا أعرفها في غير هذا الحديث ومعناه عندي والله أعلم، من اغتسل فقد أحسن طلبا للتضعيف في مثوبة الغسل يوم الجمعة، وما فيه من الثّواب، ومن تركه فقد أحسن، لأنّه قبل الرخصة في ترك الغسل، ولعلّه منسوخ، وقال النّبي ﷺ: "إنّ الله عزّ وجلّ يحبّ أن يقبل رخصه، كما يحبّ أن يعمل بعزائمه"[3].

وفي الخلاف في ادّخار لحوم الأضاحي، قال رحمه الله[4]: والنّهي في الحديث عن ادّخار الأضاحي صحيح، والحديث في الإباحة صحيح، وهذا هو النّاسخ للأوّل والله أعلم، وقد أبان ذلك النّبي ﷺ وذكر العلّة فيه فقال: إنّما نهيتكم عن الادّخار فوق ثلاث ليوسع غنيّكم على فقيركم، ألا فكلوا وادّخروا ما بدا لكم"[5].

المثال الثاني:

روى بسنده عن عبيد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: "إذا شرب أحدكم فليشرب بنفس واحد"[6]، ثمّ روى بسنده عن سعيد بن ميسرة عن أنس بن مالك أنّه رأى رسول الله ﷺ يشرب

إسناده: حدثنا أبو الوليد الطيالسي: ثنا همّام عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة، قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ لكن الحسن - وهو البصري - مدلس، وقد عنعن، وأبو الوليد الطيالسي: اسمه هشام بن عبد الملك، وقد اختلفوا في سماع الحسن من سَمُرة، 184/2

[1] - الإمام أبو حنيفة ، المسند 80/1

[2] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 128

[3] - عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المصنّف ، ت: حبيب الرّحمن الأعظمي ، كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد ، باب الرخص في الأعمال والقصد، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1403هـ، 291/11، وانظر عليّ بن بلبان بن عبد الله؛ صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، ولفظه "إنّ الله يحبّ أن تؤتى رخصه كما يحبّ أن تؤتى عزائمه"، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط فقال: " إسناده صحيح". 69/2

[4] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص (526 - 525)

[5] - الترمذي ، الجامع ، كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث ، ولفظه "كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم واطعموا وادخروا". قال وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وبريدة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأمّ سلمة. قال أبو عيسى حديث بريدة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم"، 94/4 ، رقم 1510 ، وصحّحه الألباني ، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص 872

[6] - الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأشربة ، 155/4 ، وعلّق عليه الذّهبي بقوله: على شرط البخاري ومسلم".

جرعة ثمّ قطع، ثمّ سقى ثمّ جرعة، ثمّ قطع، ثمّ سقى الثالثة، ثمّ جرع، ثمّ مضى حتى فرغ منه، فلمّا شرب حمد الله"[1].

ثمّ قال: قال الشيخ والذي يحمل أن يكون هذا ناسخا للأوّل لأنّه أشبه بأخلاق رسول الله ﷺوإن كان إسناد الأوّل أجود أحمد، وقد روي عن النبي ﷺأنّه قال: "إذا شرب أحدكم فليتنفّس ثلاثا، فإنّه أهنأ وأمرأ وأبرأ"[2]، أو كما قال"[3].

المثال الثالث:

روى بسنده عن ابن عمر قال: "نهى رسول الله ﷺ عن القران إلاّ أن تستأذن أصحابك"[4].

ثمّ روى بسنده عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: "إنّي نهيتكم عن الإقران في التمر، وإنّ الله عزّوجلّ قد أوسع الخير فاقرنوا"[5].

والحديث الذي في النّهي عن القران صحيح الإسناد، والحديث الذي في الإباحة ليس بذلك القوي، لأنّ في سنده اضطرابا، وإن صحّ فيحتمل أنّه ناسخ للنّهي"[6].

وقد استنتجت الدكتورة كريمة بنت علي من قول ابن شاهين في حديث القران: أنّه ينسخ الأحاديث الصّحيحة بالأحاديث الضّعيفة، فقالت: فمرّة يأتي مثلا بأحاديث ضعيفة جدّا وينسخ بها أحاديث صحيحة، مثال ذلك من حديث ابن عمر: نهى رسول الله ﷺعن القران إلاّ أن تستأذن صاحبك"، هذا

---

[1] – ضعيف لأجل سعيد بن ميسرة، قال فيه البخاري: "سعيد بن ميسرة البكري عن أنس عنده مناكير، قال أحمد مسعدة بن اليسع ليس بشيء تركنا حديثه منذ دهر"، انظر البخاري، التاريخ الصغير، ت: محمود ابراهيم دار المعرفة ، بيروت، لبنان، 151/2، وقال ابن عدي: وعامّة ما يرويه عن أنس أحاديث يتفرد هو بها عنه، وما أقلّ ما يقع فيها مما لا يرويها غيره، وهو مظلم الأمر"، انظر ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: يحي مختار غزاوي، دار الفكر ، بيروت ، لبنان 1988م، 387/3، وأخرجه البخاري بلفظ آخر بسنده عن ثمامة بن عبد الله قال كان أنس يتنفّس في الإناء مرّتين أو ثلاثا، وزعم أنّ النبيّ ﷺكان يتنفّس ثلاثا"، الجامع الصحيح ، كتاب الأشربة ، باب الشرب بنفسين أو ثلاثة، 2133/5 ، رقم 5308

[2] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الأشربة ، باب كراهة التنفس في نفس الإناء ، ولفظه "عن أنس قال كان رسول الله ﷺ يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول إنه أروى وأبرأ وأمرأ"، 111/6 ، رقم 5406 ، ورواه أبو داود ، السنن ، كتاب الأشربة ، باب في الشرب من نفس واحد ، بلفظ" عن أنس بن مالك أنّ النبي ﷺكان إذا شرب تنفّس ثلاثا، وقال هو أهنأ وأمرأ وأبرأ"، 392/3 ، رقم 3729

[3] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص (546 – 547)

[4] – أبو يعلى ، المسند ، ت: حسين سليم ، تابع بسنده عبد الله بن عمر 103/10 ، وقال: إسناده صحيح"

[5] – البزار ، المسند ، مسند بريدة بن الحصيب، ولفظه" إنا كنا نهيناكم عن قران التمر فاقرنوا فقد وسّع الله الخير "وقال: وهذا الحديث لا نعلم له طريقا عن بريدة إلاّ هذا الطريق، ولا نعلم رواه إلاّ آدم عن يزيد بن زريع"، 143/2، ولفظه عند البخاري" فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقِرَانِ ثُمَّ يَقُولُ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ"، كتاب الأطعمة ، باب القران في التمر، 2025/5 ، رقم 5131

[6] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 550

حديث صحيح...ونسخه بحديث ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "إني نهيتكم عن القران في التمر، وإنّ الله عزّ وجلّ قد أوسع الخير فاقرنوا".

وهذا الحديث ضعيف جدًا لا يصلح للاحتجاج، قال ابن الجوزي: "لا أصل له"..والغريب في الأمر أنّ المصنّف يعترف بصحّة الحديث الأوّل، ويضعّف الحديث الذي ثبت عنده أنّه ناسخ فيقول معلّقا على أحاديث الباب: "والحديث الذي في النّهي عن القران صحيح الإسناد والحديث الذي في الإباحة فليس بذلك القوي"، وهذه المسألة تكرّرت كثيرا في كتابه هذا"[1].

وما استدلّت به على أنّ ابن شاهين نسخ الحديث الصّحيح بالحديث الضّعيف، غير مستقيم لأنّ نصّ قول ابن شاهين غير "كامل"، وقد جاء في بقيّته أنّه يفترض صحّة الحديث الثاني ليكون محتملا لنسخ النّهي عن القران، وهذا ما نصّ عليه بقوله: "والحديث الذي في النّهي عن القران صحيح الإسناد، والحديث الذي في الإباحة ليس بذلك القوي، لأنّ في سنده اضطرابا **وإن صحّ فيحتمل أنّه ناسخ للنّهي**"[2].

8- يبيّن أحيانا ضعف الحديث المخالف، ولا يثبت به نسخا إلاّ إذا ظنّ أنّه أقوى من مخالفه، ومن أمثلته:

المثال الأوّل:

روى بسنده عن أنس بن مالك أنّ رسول الله ﷺقال: "من حرّك خاتمه أو عمامته أو علّق خيطا في أصبعه ليذكّره حاجته، فقد أشرك بالله عزّ وجلّ، إنّ الله تعالى هو يذكّر الحاجات"[3].

وروى بسنده عن سالم عن نافع عن ابن عمر أنّ النّبي ﷺكان إذا أشفق من الحاجة أن ينساها، ربط في خنصره أو خاتمه الخيط ليذكر به"[4].

وذكر طرقا عديدة للحديث، ثمّ علّق عليها فقال: وهذه الأحاديث المختلفة المعاني، أسانيدها جميعا منكرة، ولا نعلم أنّه يصحّ منها رواية، والله أعلم بذلك"[5].

---

[1] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 62

[2] - المرجع السابق، ص 550

[3] - رواه ابن عدي بسنده في الكامل ثمّ قال: حدّث به غير هذا الإسناد فزيد من مائة حديث مسند ولا يصحّ منها شيء"، انظر الكامل 10/2، وقال ابن الجوزي في الموضوعات: " هذا الحديث لا أصل له"، 74/3

[4] - في إسناده سالم بن عبد الأعلى، قال البخاري: تركوه"، انظر البخاري، الضعفاء ، ج1 ، مكتبة ابن عباس ، 2005م ، ص71، وقال ابن عدي: " حديثه ليس بشيء"، انظر الكامل 342/3

[5] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 552

المثال الثاني:

روى بسنده عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: " من صلّى على جنازة في المسجد فليس له شيء"[1].

ثمّ ذكر الحديث المخالف بسنده عن عائشة قالت: "ما رأيت مثل ما جهل الناس من الصّلاة على الجنائز في المسجد، والله ما صلّى رسول الله ﷺ على سهل بن بيضاء إلاّ في المسجد"[2].

ثمّ علّق على الحديث الأوّل بما رواه بسنده عن عبد الله بن أحمد قال سألت أبي عن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: من صلّى على جنازة في المسجد فلا شيء له"، كأنّه عنده ليس يثبت أو ليس بصحيح فإن صحّ حديث ابن أبي ذئب فهو منسوخ بحديث سهل بن بيضاء، والدّليل على ذلك الصّلاة على أبي بكر وعمر في المسجد[3]، فلو ثبت الحديث، ما صلّى أحد على أصحاب رسول الله ﷺ في المسجد"[4].

المثال الثّالث:

روى بسنده عن مُشمل عن الضحّاك عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: "من فاته الوتر من اللّيل فليقضه من الغد عند الضّحى "[5].ثمّ بيّن ضعفه فقال: "هذا مرسل، ليس عند الضحّاك عن ابن عمر"[6].

---

[1] – أبو داود، السنن، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة في المسجد، 182/3، رقم 3193، وانظر الإمام أحمد، المسند، مسند أبي هريرة ﷺ، 444/2، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: إسناده ضعيف .... ونقل عن ابن عبد البر في الاستذكار كلاما منه: ". . وسئل أحمد بن حنبل – وهو إمام أهل الحديث والمقدم في معرفة علل النقل فيه – عن الصّلاة على الجنازة في المسجد فقال: لا بأس بذلك وقال بجواز. فقيل: فحديث أبي هريرة؟ فقال: لا يثبت أو قال: حتى يثبت لم قال: رواه صالح مولى التوأمة وليس بشيء فيما انفرد به. فقد صحّح أحمد بن حنبل السنّة في الصلاة على الجنائز في المسجد وقال بذلك وهو قول الشافعي وجمهور أهل العلم وهي السنّة المعمول بها في الخليفتين بعد رسول الله ﷺ صلّى عمر على أبي بكر في المسجد وصلّى صهيب على عمر بالمسجد بمحضر كبار الصّحابة وصدر السّلف من غير نكير" انظر ابن عبد البرّ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تح/ سالم محمّد عطا، محمّد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م، 46/3

[2] – مسلم، الجامع الصّحيح، كتاب الجنائز، باب الصّلاة على الجنازة في المسجد، 62/3، رقم 2296

[3] – أخرجه ابن أبي شيبة، المصنّف، ت: محمد عوامة، كتاب الجنائز، باب من كره الصّلاة على الجنازة في المسجد، بسنده عن حفص عن هشام بن عروة عن أبيه، قال: ما صلّي على أبي بكر إلاّ في المسجد"، وبسنده عن الفضل بن دكين عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر، أنّ عمر صلّي عليه في المسجد"، 364/3، وأخرجه عبد الرزاق، المصنّف، ت: حبيب الرّحمن الأعظمي، كتاب الجنائز، باب الصّلاة على الجنازة في المسجد، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت 1403هـ، 526/3

[4] – ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، ص404 – 403)

[5] – أخرجه ابن عدي، الكامل 57/7، وقال: مُشمل الخراساني يروي عن الضحاك ليس بثقة... عن يحيى قال مُشمل ليس بشيء"، والحديث ضعيف كما قال ابن شاهين.

[6] – ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، ص 297

المثال الرّابع:

فإن قلت روى ابن شاهين في (ناسخه) استدلالا على نسخ التحريم بإسناد جيد عن البراء بن عـــازب قال: أمرنا رسول الله يوم خيبر أن نكفيه الحمر الأهلية نيئة ونضيجة، ثم أمر بعد ذلك، وروى أبو داود أيضا من حديث غالب بن أبجر أنه قال يارسول الله لم يبق في مالي شيء أطعم أهلي إلا حمر لي، فقـــال أطعم أهلك من سمين مالك".

قلت الأحاديث الصّحيحة الثابتة ترد ذلك كلّه.

وقال الخطابي حديث غالب مختلف في إسناده فلا يثبت، والنّهي ثابت، وقال عبد الحقّ ليس هو بمتّصل الإسناد، وقال السهيلي ضعيف لا يعارض مثله حديث النّهي"[1].

9 – يحكم أحيانا على الحديث، ويستعمل في الحكم ألفاظا منها: صحيح الإسناد[2]، صحيح غريـــب[3] أجود سندا[4]، ليس بذاك القوي[5]، في سنده اضطراب[6]، حديث منكر[7]، أسانيدها جميعا منكرة[8]، حديث غريب[9]، فليس هو حديث مرضي السّند[10]، هذا مرسل[11].

10 – يحشد أحاديث كثيرة في الباب الواحد.

11- يذكر أحيانا علل الأحاديث، ومن أمثلته:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "وأمّا الحديث في نفسه في الرخصة في القضاء فليس هو حديث مرضـــي السّـــند، لأنّ حديث ابن عمر رواه أبو عصام، وهذا هو رواه ابن الجراح عن محمّد، ومحمّد هذا هو ابن سعيد قريبـــا منه عن الضحاك عن ابن عمر، ولا أعلم أنّ الضحّاك رأى ابن عمر ولا سمع منه"[12].

---

[1] – العيني، عمدة القاري، 340/22

[2] – ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، ص 550

[3] – المرجع السابق، ص 123

[4] – المرجع السابق، ص 235

[5] – المرجع السابق، ص 550

[6] – المرجع السابق، ص 550

[7] – المرجع السابق، ص 409

[8] – المرجع السابق، ص 552

[9] – المرجع السابق، ص 509

[10] – المرجع السابق، ص 300

[11] – المرجع السابق، ص 297

[12] – المرجع السابق، ص 300

المثال الثاني:

روى بسنده عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ قال: " ليس على من نام ساجدا وضوء حتّى يضطجع، فإذا اضطجع استرخت مفاصله"[1]، ثمّ علّق عليه فقال: تفرّد بهذا الحديث عبد السّلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني، لا أعلم رواه غيره"[2].

وأورد طائفة من الأحاديث المخالفة، منها ماروا ه بسنده عن عائشة قالت: " كان رسول الله ﷺ ينام وهو ساجد، ثمّ يصلّي ولا يتوضّأ"[3].

ثمّ علّق عليها جميعا فقال: "وهذا الباب فيه تأمّل لمن عرفه، أمّا حديث عمرو بن شعيب فليس بمرضي الإسناد، لأنّ صدقة بن عبد الله هذا يعرف بالدمشقي أبو معاوية السّمين، ليس بحجّة على غيره، وقد ضعّفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل"[4].

وذكر الخلاف في إقامة الحدّ على الأمة، فقال: " وأحسب أنّ هذا الحديث ناسخ للأول وحديث مسعر قد علّل، وقيل إنّه روي موقوفا على ابن عبّاس، ولم أعلم أحدا أسنده إلاّ عبد الله بن عمران العابدي والله أعلم"[5].

---

[1] - الإمام أحمد ، المسند ، مسند عبد الله بن العباس ، 256/1 ، وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله: إسناده ضعيف". وأخرجه ابن أبي شيبة ، المصنّف ، كتاب الطهارة ، باب ليس على من نام ساجدا أو قاعدا وضوء ، 132/1، ولابن الملقن كلام طويل في هذا الحديث، ومنه: " قال الخطّابي : ولو فرض استقامة حال الدالاني جميع الحفاظ كان فيما علم من انقطاع سنده واضطرابه، ومخالفته الثقات ما يعضد قول من ضعّفه من الأئمة، قلت: ومن ضعفه عن الطاهر بن ابن حزم في «محلاه» فقال : هذا حديث ساقط حملة، وقال عبد الحق في «أحكامه»: هذا حديث منكر ، وليس بمتصل الإسناد (وقال) أبو القاسم البغوي فقال : إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية ، وجزم بهذا من الفقهاء القاضي عبد الوهاب في «شرح الرسالة» لكن ذكر صاحب «الكمال» أنه سمع منه، وقال ابن شاهين في «ناسخه ومنسوخه» تفرد بهذا الحديث: عبد السلام بن حربه عن أبي خالد الدالاني ، لا أعلم له غيره، وخالف الحفاظ كلّهم: ابن الجوزي في «تحقيقه» فرجّح صحّته.....وهذا الحديث نفسه قد ضعّفه هو في كتاب «الإعلام بناسخ الحديث ومنسوخه» فقال: هذا حديث ضعيف، والله الموفق"، الظر البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ت: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال ، ط1 ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الرياض، السعودية 2004م ، 442/2

[2] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 285

[3] - البزار ، المسند ، مسند عبد الله بن مسعود ، ولفظه "من النبي ﷺ، أنه كان ينام وهو ساجد، ثم يقوم فيمضي في صلاته"، ثمّ تعقّبه بقوله: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا منصور بن أبي الأسود، ولم يتابع عليه ومنصور ليس به بأس، شيخ من أهل الكوفة"، 258/1

[4] - ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 287

[5] - المرجع السابق ، ص 606

المثال الثالث:

ذكر الخلاف في قول المأموم"سمع الله لمن حمده"ثم قال: " وقوله فقولوا سمع الله لمن حمده، مثل قول الإمام سواء، فحرف غريب من الزوائد، والمشهور إذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا اللّهمّ ربّنا ولك الحمد"[1].

12- يكثر من استعمال ألفاظ لايثبت بها النّسخ، نظرا لما تحمله من شكّ وتردّد، والأمثلة كثيرة، منها:

أ – "يشبه":

في الخلاف في قضاء الوتر، قال: "والذي يشبه عندي إن كانت هذه الأحاديث صحيحة للعمل، فالنّاسخ منها النّهي عن الوتر بالنّهار مع الاختيار وهو أشبه بذلك إلاّ أن يكون على وجه النّسيان أو النّوم عنها"[2].

ب – إن صحّ:

وذكر الخلاف في الإشارة في الصّلاة ثمّ قال: والحديث الأوّل في التغليط **إن صحّ** فيحتمل أن يكون منسوخا، لأنّ حديث إشارة النّبي ﷺ معروفة بهذه الأحاديث وغيرها، وقد كان النّاس يشيرون في الصّلاة لمن فاته كم فاته، فيصلّي ويدخل مع النّاس فيما بقي، حتى جاء معاذ فصير أوّل صلاته ما لحق، ثمّ أتمّ حيث سلّم النّبي ﷺ، فأخبر النّبي ﷺبذلك فصوّب ما فعله، ولم ينه عن أشار بيده، **فإن صحّ** الأوّل فيجوز أن يكون معناه التغليظ في الإشارة في غير ما يتوب من الصّلاة، ويخوف أن يكون التغليظ في الإشارة في الصّلاة الفرض والله أعلم بذلك"[3].

ج – يحتمل:

وفي إمامة المتيمّم بالمتوضيء قال: "وهذا الحديث **يحتمل** أن يكون ناسخا للأوّل، في النّهي عن إمامة المتيمّم بالمتوضّئ"[4].

وفي باب الاستلقاء، قال: "وإنّ وهذا الحديث الذي روي عن أبي الزبير عن جابر عن النّبي ﷺفي الاستلقاء، **يحتمل** أن يكون منسوخا بحديث الزهري عن عباد بن تميم عن عمّه، والذي يصحّ عندنا

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الأذان ، باب فضل اللهم ربّنا لك الحمد ، 275/1 ، رقم 766

[2] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 350

[3] – المرجع السابق ، ص 299

[4] – المرجع السابق ، ص (296 – 295)

[5] – المرجع السابق ، ص 234

نسخه فعال أبي بكر وعمر مثل ذلك سواء، ولو لم يكن للصّحابة في هذا لقلنا إنّا أن يكون هذا للنّبي ﷺوجده، لأنّه نهى عن أشياء وخصّ هو بفعلها، أو تقول نسخ النّهي الفعال والله أعلم"[1].

د – أحسب:

13- يكثر من ذكر آراء الصّحابة والتابعين والعلماء ومن ذلك:

ذكر الخلاف في مسح الوجه بعد الوضوء، فروى بسنده عن أنس أنّ رسول الله ﷺ لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء، ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود"[2]، وكره ذلك من الصّحابة ابن عباس وجابر، ومن التّابعين إبراهيم ومحمّد بن سيرين وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيّب وابن أبي ليلى وأبوالعالية ومحمّد بن علي وعطاء ومسلم بن يسار، والحكم وقتادة وحسن بن صالح"[3].

ثمّ ذكر الحديث المخالف بسنده عن معاذ بن جبل قال: "كان النّبي ﷺإذا توضّأ مسح وجهه بطرف ثوبه"[4].

ثمّ علّق عليه بقوله: "وكان يمسح بالمنديل عثمان بن عفان وأنس بن مالك، وكذلك كان الحسن والحسين وكذلك كان ابن عمر، وكذلك كان عبد الرّحمن بن يزيد الأنصاري، وقال جابر بن عبد الله لا بأس بالمنديل بعد الوضوء، وكان من التابعين علقمة والأسود ومسروق والحسن البصري وابن سيرين وموسى بن طلحه وخثيمة وأبو جعفر والربيع بن خُثيمة وأبوالأحوص والنّخعي وبشير بن أبي مسعود وسالم بن أبي الجعد وبكر بن عبد الله المزني وجابر بن زيد والضحاك وعبد الله بن الحارث وأبو صالح وميمون بن مهران وابن محيريز ومكحول وعمر بن عبد العزيز، وأبو عثمان وأبو الأشعث والحكم وحمّاد ومحمّد بن المكندر وعطاء بن سالم والزهري وحميد الطويل وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، كلّ هؤلاء لا يرون المسح بالمنديل"[5].

---

[1] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص(608 - 609)

[2] – ابن حجر ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ط1 ، دار الكتب العلمية، لبنان 1989م ، 294/1، وعزاه إلى ابن شاهين، وقال: وإسناده ضعيف، وفي الترمذي ما يعارضه من وجه آخر وهو ضعيف أيضاً".

[3] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص 243

[4] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الطّهارة ، باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء ، ثمّ علّق عليه فقال: هذا حديث غريب وإسناده ضعيف، ورشدين بن سعد وعبد الرّحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي يضعّفان في الحديث"، 75/1 ، رقم 54

[5] – ابن شاهين ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ص(246 - 244)

المبحث الثالث

غريب الحديث

المطلب الأوّل : الغريب لغة واصطلاحا

الغريب لغة:

الغريب هو البعيد عن وَطَنِه، والجمع غُرَبَاء، والتغريب النّفي عن البلد، والغربة والغرب النّـزوح عـن الوطن والاغتراب، والغريب الوحيد الذي لا أهل له عنده، واغترب الرجل إذا تزوّج في الغرائب وترك أقاربه، وقدح غريب، ليس من الشّجر التي سائر القداح منها، ورجل غريب ليس من القوم، والغريب: الغامض من الكلام[1].

وعند التأمل في هذه المعاني، نجدها تجتمع في معنى واحد، وهو البعد، والكلام الغامض، يكـون معنـاه بعيدا عن الفهم، وبشرحه يكون قريبا.

الغريب اصطلاحا: له معنيان:

الأوّل: الانفراد من جهة الرواية، حيث ينقسم حديث الآحاد إلى ثلاثة أقسـام: الغريـب، والعزيـز والمشهور، وقد عرّف ابن الصّلاح الحديث الغريب بقوله: "الحديث الذي يتفرّد به بعض الرواة بوصف بالغريب، كذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إمّا في متنه، وإمّا في إسـناده وليس كلّ ما يعدّ من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد "[2].

ولخّص الحافظ ابن حجر قول ابن الصّلاح فقال: "الغريب: وهو ما يتفرّد بروايته شخص واحد، في أيّ موضع وقع التفرّد به من السّند"[3].

الثّاني: ما تضمّنه متن الحديث من كلمات غامضة، تخفي معناها، واستعصى فهمها، لقلّة استعمالها، قال ابن الصّلاح: "وهو عبارة عمّا وقع في متون الأحاديث، من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهـم، لقلّـة استعمالها"[4].

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، ط1 ، دار صادر ، بيروت ، 637/1

[2] – أبو عمرو بن عبد الرحمن الشهرزوري ، علوم الحديث ، ، ط1 ، مكتبة الفارابي ، 1984، ص 157

[3] – ابن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، مطبعة سفير ، الرياض، السعودية 1422هـ ، ص 200

[4] – ابن الصّلاح ، علوم الحديث ، ص 159

وقال فيه الإمام الزمخشري: " كشف ما غرب من ألفاظه واستتهم، وبيان ما اختص من أغراضه واستعجم"[1].

وأمّا إذا كان اللّفظ مستعملا بكثرة، ولكن في مدلوله دقّة، فإنه يبحث عنه في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها، قال ابن حجر: "فإن خفي المعنى بأن كان اللّفظ مستعملا بقلّة احتيج إلى الكتب المصنّفة في شرح الغريب....وإن كان اللّفظ مستعملا بكثرة، لكن في مدلوله دقّة، احتيج إلى الكتب المصنّفة في شرح معاني الأخبار، وبيان المشكل منها"[2].

وقال الإمام الخطابي: "الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كالغريب من النّاس، إنّما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل....ثمّ إنّ الغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يراد به بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلاّ عن بعد، ومعاناة فكر.

والوجه الآخر: أن يراد به كلام من بعدت به الدار، ونأى به المحلّ من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنّما هي كلام القوم وبيانهم"[3].

نشأة غريب الحديث:

هناك عدّة أسباب أدّت إلى نشوء علم غريب الحديث، منها:

1 – فصاحة النبي ﷺ وسعة بيانه:

إنّ النبي ﷺ أفصح من نطق بالضّاد، وقد تحلّى كلامه بالحسن والبلاغة، وتضمّن جوامع الكلم، وروائع البيان التي لم يسبق إليها، ولم يعرفها اللّسان العربي قبله، وكلّ ذلك يقتضي وجود الغريب بكثرة في كلامه، ممّا يستدعي شرحه وتوضيحه.

2– مخاطبته ﷺ كلّ قوم بلسانهم:

يقول ابن الأثير: "فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كلا منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون.....فكان الله عزّ وجلّ قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيره من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرّق، ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه، وكان

---

[1] – محمود بن عمر الزمخشري ، الفائق في غريب الحديث ، ت: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار المعرفة – لبنان ، 12/1

[2] – ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر ، ص (120 - 122)

[3] – حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، غريب الحديث ، ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، دار الفكر، دمشق 1982م ،70/1 - 71

أصحابه رضي الله عنهم ومن يفد عليه من العرب، يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم "[1].

3- تكرار بيانه ﷺ بعبارات مختلفة:

يقول الإمام الخطابي: "بعث مبلّغا ومعلّما، فهو لا يزال في كلّ مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف، وينهى عن منكر، ويقيّد في نازلة، والأسماع إليه مصغية، وقد تختلف في ذلك عباراته، ويتكرّر بيانه، ليكون أوقع للسامعين، وأولى الحفظ والإتقان من فقهاء الصّحابة يرعون كلامه سمعا، ويستوفونه حفظا، ويؤدّونه على اختلاف جهاته، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عدّة ألفاظ تحتها معنى واحد"[2].

4 – رواية الحديث بالمعنى:

يقول الإمام الخطابي: "وقد يتكلّم الرسول ﷺ في بعض الزوازل وبحضرته أخلاط من النّاس قبائلهم شتّى، ولغاتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلّهم يتيسّر له ضبط اللّفظ وحَصْره، وإنّما يستدرك المرادُ بالفحوى ويتعلّق منه بالمعنى، ثمّ يؤدّيه بلغته التي نشأ عليها، ويعبّر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا اتّسعت طرقه، عدّة ألفاظ مختلفة، موجبها شيء واحد.....ولكثرة ما يَرِدُ من هذا ومن نظائره، يقول أبو عبيدة: "أحيانا أن نعرف أو نحصي غريب حديث رسول الله ﷺ"[3].

5- صون اللّسان العربي من الضّياع:

كان من الأسباب المهمّة التي دفعت العلماء إلى الاهتمام بعلم غريب ألفاظ الحديث، والتّأليف فيه ضياع اللّسان العربي، فقبل انقضاء زمن التابعين، وفي الفتوحات الإسلامية اختلط العرب بغيرهم، فغابت الفصاحة وفشا اللّحن، وظهر التصحيف، وسوء التأويل، وفي ذلك يقول ابن الأثير: "فما انقضى زمانهم حتى إحساسهم إلاّ واللّسان العربي قد استحال أعجميا أو كاد، فلا ترى المستقلّ به، والمحافظ عليه إلاّ الآحاد، هذا والعصر ذلك العصر القديم، والعهد ذلك العهد الكريم، فجهل النّاس من هذا المهمّ ما كان يلزمهم معرفته، وأخّروا منه ما كان يجب تقدمته واتخذوه وراءهم ظهريا، فصار نسيا منسيا والمشتغل به عندهم بعدا قصيا، فلمّا أعضل الدّاء وعزّ الدّواء، ألهم الله عزّ وجلّ جماعة من أولي المعارف والنّهى وذوي البصائر والحجى، أن صرفوا إلى هذا الشّأن طرفا من عنايتهم، وجانبا من رعايتهم فشرعوا فيه

---

[1] – أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ، بيروت 1979م، 3/1

[2] – الخطابي ، غريب الحديث ، ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، دار الفكر، دمشق 1982م ، 68/1

[3] – المرجع السابق ، 68/1 – 69

للناس موارداً ومهّدوا فيه لهم معاهداً، حراسة لهذا العلم الشريف من الضّياع، وحفظاً لهذا المهمّ للعزيز من الاختلال"[1].

أهمّية غريب الحديث:

يعدّ علم غريب الحديث من العلوم المهمّة في فهم السّنّة النبوية، قال ابن الصّلاح: "هذا فن مهمّ يقبح جهله بأهل الحديث خاصّة، ثمّ بأهل العلم عامّة، والخوض فيه ليس بالهيّن، والخائض فيه حقيق بالتحرّي جدير بالتوقّي، روينا عن الميموني قال: سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلّم في قول رسول الله ﷺ بالظنّ فأخطئ"[2]، وتكمن أهمّية علم غريب ألفاظ الحديث فيما يلي:

أ- ارتباط معنى الحديث بضبط ألفاظه، وفهم معناها وبدون ذلك ينشأ الخطأ، والتحريف، قال ابن الأثير: " ولاشكّ أنّ معرفة ألفاظه مقدّمة في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرفت ترتّبت المعاني عليها، فكان الإهتمام ببيانها أولى"[3].

ب- توقّف صحّة الأحكام المستنبطة من الحديث، على مدى شرح ألفاظه، وصحّة معانيها.

المؤلّفات في غريب الحديث:

اهتمّ المحدّثون واللّغويون بشرح غريب ألفاظ الحديث، فألّفوا فيه كتبا كثيرة، بعضها مرتّب حسب الرّاوي الأعلى للمتن، وأغلبها مرتّب حسب المتن، على طريقة المعاجم اللّغوية، وهذه المؤلّفات منها:

1- غريب الحديث والآثار: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم(ت 224هـ)، قال ابن الصّلاح: "وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: أوّل من صنّف الغريب في الإسلام النّضر بن شميل، ومنهم من خالفه فقال: أوّل من صنّف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنّى، وكتاباهما صغيران.

وصنّف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلاّم كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أجلّ العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن"[4].

---

[1] - ابن الأثير الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ، بيروت 1979م، 3/1

[2] - ابن الصّلاح ، المقدّمة ، ص 159

[3] - ابن الأثير الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 3/1

[4] - ابن الصّلاح ، المقدّمة ، ص 159

2- غريب الحديث: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي(276هـ)، وهو ذيل لكتاب أبي عبيد، قال ابن الصلاح: "ثم تتبع القتبي ما فات أبا عبيد، فوضع فيه كتابه المشهور، ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما، فوضع في ذلك كتابه المشهور، فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك"[1].

3- غريب الحديث: لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي(ت 285هـ).

4- غريب الحديث: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي(ت 388هـ).

5- الدلائل على معاني الحديث بالمثل والشاهد: للحافظ القاسم بن ثابت السرقسطي(302هـ).

6- غريب الحديث: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي(388هـ).

6- الغريبين: لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (401هـ).

7- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: للحافظ محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني(581هـ)، وهو تكملة لكتاب الغريبين واستدراك عليه.

8- الفائق في غريب الحديث: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(538هـ).

9- غريب الحديث: لأبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن الجوزي(597هـ).

10- النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري(ت 606هـ).

11- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: للشيخ محمد طاهر الصديقي(986هـ).

المطلب الثاني: السرقسطي ومنهجه في الدلائل على معاني الحديث بالمثل والشاهد

هو القاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن أبو محمد السرقسطي، ولد سنة 255هـ بمدينة سرقسطة وتوفي بها في رمضان سنة 313 هـ ، ورحل إلى مكة ومصر لطلب الحديث، وسمع من شيوخ كثيرين منهم:

1 – إبراهيم بن نصر الجهني(ت 287هـ)، وكان ثقة، عالما بالحديث، بصيرا بعلله[2]، وقد أكثر السرقسطي في النقل عنه في الدلائل.

2-إبراهيم بن حميد بن العلاء التجيبي (ت 316 هـ).

---

[1] – ابن الصلاح ، المقدمة ، ص 159

[2] – ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ، 12/1

3 – خلف بن عمرو العكبري (ت 296 هـ).

4 – عبد الله بن أحمد بن عبد السّلام النيسابوري (ت 294 هـ).

ثناء العلماء عليه:

قال فيه ابن فرحون: "عني بجمع الحديث واللّغة، وكان عالما بالفقه والحديث، مقدّما في المعرفة بالغريب والنّحو والشعر "[1].

وقال ياقوت الحموي: "وأنيل من تنسب إلى سرقسطة ثابت بن خزم بن عبد الرّحمن...وابنه قاسم بن ثابت كان أعلم من أبيه وأنيل وأورع"[2].

وقال فيه الذهبي: "من الأذكياء الكبار، مات شابّا"[3].

منهج السرقسطي في الدلائل

يعدّ كتاب الدلائل للسرقسطي من أمّهات الكتب التي صنّفت في غريب الحديث، وقد ذيّل به مؤلّفه على كتابي القاسم بن سلام، وابن قتيبة الدينوري، وتعقّبهما، واستدرك عليهما، لكنّه توفي – رحمه الله – قبل إكماله، فأتمّه أبوه، قال ياقوت الحموي: "وألّف قاسم كتابا في شرح الحديث ممّا ليس في كتاب أبي عبيد ولا ابن قتيبة سماه كتاب الدلائل بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل كماله فأكمله أبوه ثابت بعده"[4].

والكتاب يزخر بفوائد جمّة، إلاّ أنّ أوّل المكتاب من المفقود، وفيه مقدّمته التي غادة ما ينصّ فيها أصحابها على منهجهم، الأمر الذي يصعب معه معرفة منهج المؤلّف كاملا وبدقّة في تفسير الغريب وأمّا المطبوع من الكتاب فإنّ أهمّ ما يميّز منهجه فيه مايلي:

1– بدأ بأحاديث النبي ﷺ ثمّ الخلفاء، ثمّ العشرة، ثمّ بقية الصّحابة، فالتابعين.

---

[1] – ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص 223

[2] – ياقوت الحموي : معجم البلدان ، دار الفكر، بيروت ، 213/3

[3] – الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ت: زكريا عميرات ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان1998م ، 58/3

[4] – ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 213/3

2- يذكر متن الحديث، ثم يسوق إسناده، ومن ذلك قوله في حديث النبي ﷺ أنه أتي بعلالة[1] الشاة، فأكل منها، ثم قام إلى العصر، فصلّى و لم يتوضأ"[2]، يرويه سفيان عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر"[3].

3- يشرح الكلمات الغريبة، ثم يستشهد بالشعر، ويشرح غريبه، كقوله: "المصلك: الجيّد الجسد الشديد القويّ، ونشد أبو زيد:

ترى المصلكّ يطلب العواشيا ... جلّتها والأُجر الحواشيا

يقال العاشية التي تعشى، وهي التي ترعى، والإبل هادئة، فإذا رأتها الإبل قد توجّهت نحو الرعي تسرّبن خلفها، واقتدين بها، فتلك العاشية، والعواشي لا تكون إلاّ بالليل، والجلّة: واحدها جليل وهو المسن"[4].

4- أحيانا يفسّر الكلمة الغريبة، ثم يكتفي في الاستشهاد على صحّة معناها بآية قرآنية، ومن ذلك قوله: في حديث: " لا تحلّ صدقة لغني، ولا لذي مرّة سوي"[5].

قال: قوله: "لذي مرّة سوي"، فإنّ المرّة شدّة أسر الخلق، وهو في الحبل شدّة الفتل.

قال الله تعالى: " ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى "[6]، يقال هو جبريل ﷺ خلقة قويا، فأمره شديدا، ويقال فرس ممر، أي قد أمرّ خلقه"[7]، وأحيانا يشرحها بالقرآن والحديث، كقوله في كلمة"بشره": جمع بشير كما تقول سرير وسرور، ثم يخفّف، كما يقال رُسُل ورُسْل، فالمؤمن يبشّر بالجنّة، والكافر يبشّر بالنّار، قال الله

---

[1] – علالة: أي بقية لحمها، يقال لبقية اللبن في الضرع، وبقية قوة الشيخ، وبقية جري الفرس: علالة، وقيل: علالة الشاة: ما يعلل به شيئا بعد شيء، من العلل: الشراب بعد الشرب"، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 291/3

[2] – الترمذي ، الجامع ، كتاب الطّهارة ، باب ما جاء في ترك الوضوء مما مسّت النار ، ثمّ علّق عليه فقال: وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول حديث الوضوء مما مسّت النار"، 116/1 ، رقم 80 ، وقال الشيخ الألباني: حسن صحيح"، انظر ، الجامع للترمذي ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 116/1

[3] – الدّارقطني ، دلائل غريب الحديث ، 1/1

[4] – الدّارقطني ، دلائل غريب الحديث ، 13/1

[5] – أبو داود ، السّنن ، كتاب الزكاة ، باب من يعطى من الصدقة، وحدّ الغنى ، 37/2 ، رقم 1636 ، وأخرجه ابن ماجه في السنن ، كتاب الزكاة ، باب من سأل عن ظهر غنى ، 589/1 ، رقم 1839 ، والترمذي في جامعه كتاب الزكاة ، باب ما جاء من لا تحلّ له الصدقة ، 42/3 ، رقم 652، وأبو يعلى في المسند ، مسند أبي هريرة ، 62/11 ، رقم 6699، وعلّق عليه حسين سليم أسد فقال: "إسناده صحيح"، والإمام أحمد في المسند ، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، 164/2، رقم 6530 ، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين"، والحاكم في المستدرك، كتاب الزكاة ، 563/1 ، رقم 1477، وقال فيه: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه".

[6] – سورة النجم، الآية 6

[7] – الدّارقطني ، دلائل غريب الحديث ، 78/1 – 81

تعالى: " فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"[1]، وقال رسول الله لرجل سأله عن أبيه: "أينما مررت بقبر كافر، فبشّره بالنار"[2].

وأحيانا يشرح غريب الحديث بحديث آخر، من ذلك ما جاء في قوله ﷺ: ما من قوم جلسوا مجلسا فأطالوا الجلوس من غير أن يذكروا الله، ويصلّوا على نبيّهم، إلاّ كانت عليهم من الله ترحة، إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم"[3].

ثم قال: الترح: نقيض الفرح[4]، وفي حديث آخر: "بعد كلّ فرحة ترحة"[5].

5- أحيانا يذكر الحديث بأسانيده المختلفة، ثمّ يبيّن معناه، ويكشف عن علّته، ويورد أقوال غيره من العلماء في شرحه، ثمّ ينتقدها، ويرجّح ما يراه صوابا حسب اجتهاده، كما في حديث المرأة المخزومية[6].

6- يذكر الأحاديث والآثار بالأسانيد المتصلة، وأحيانا يأتي بها معلّقة.

7- يهتمّ بذكر أقوال غيره من العلماء في الحديث رواية ودراية.

8- يحرص على رواية الحديث بلفظه، كقوله: قال موسى والحديث على لفظ هارون بن معروف"[7].

9- يعتني بإيراد تفسير مشايخه وغيرهم للألفاظ الغريبة، والمعاني الغامضة، وأحيانا يخالفهم في تفسيرها.

---

[1] - سورة آل عمران، الآية 21

[2] - الطبراني، المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبدالمجيد، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل1982م، العشرة المبشرين بالجنة، لسعد بن أبي وقاص، 14/1، رقم 328، وقال فيه الهيثمي: ورجاله رجال الصّحيح"، مجمع الزوائد، باب في أهل الجاهلية، دار الفكر، بيروت، 1412 هـ، 315/1، رقم 461

[3] - الترمذي، الجامع، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في القوم يجلسون ولا يذكرون الله، بلفظ" ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله فيه، و لم يصلّوا على نبيهم، إلاّ كان عليهم ترة فإنْ شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم"، وقال هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، 461/5، رقم 3380، ومعنى قوله" ترة": يعني حسرة وندامة.

وأخرج الإمام أحمد، المسند، مسند أبي هريرة، بلفظ"ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا فيه ربّهم، ويصلّوا فيه على نبيّهم ﷺ، إلاّ كان عليهم ترة يوم القيامة، إن شاء أعذبهم به، وإن شاء عفا عنهم" ، وقال شعيب الأرناؤوط: صحيح، وهذا إسناد حسن"، 484/2، رقم 10282

[4] - السّرقسطي، دلائل غريب الحديث، 121/1

[5] - أخرجه البيهقي موقوفا في شعب الإيمان، ت: عبد العلي عبد الحميد، مختار أحمد، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض 2003م: فصل فيما يلقنا عن الصّحابة رضي الله عنهم، 186/13، رقم 10156، وقال الشيخ الألباني: " ضعيف...موقوف على ابن مسعود"، انظر السلسلة الضّعيفة، ط1، دار المعارف السعودية 1992م، 335/4، رقم 1855

[6] - السّرقسطي، دلائل غريب الحديث، 15/1 - 23

[7] - السّرقسطي، دلائل غريب الحديث، 134/1

10- يهتمّ بفقه الحديث، ويذكر الأحكام المستنبطة منه، كقوله: وفي هذا الحديث من الفقه أنه قال عليه السّلام: "صلاة الوسطى، صلاة العصر"[1]، وعلى ذلك أكثر النّاس"[2].

11- يذكر أوهام المحدّثين وتصحيف الرواة.

12- يعتني بضبط الألفاظ الغريبة، كقوله في حديث النّبي: "البرّ بالبرّ ربا، إلاّ ها وها"، وقال يعقوب: "هاء يارجل، هاؤما يارجلان، وهاؤم يارجال، قال الله تعالى: "هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ"[3]، وها يا امرأة مكسورة الألف، وهاؤما يا امرأتان، وهاؤنّ يانساء، وفيه لغة أخرى: هأ يارجل، مثل خف، وللاثنين هاءا، مثل : خافا، وللجميع هاءوا مثل خافوا...ولغة ثالثة: هاء يارجل، همزة مكسورة.."[4].

وقال في شرح كلمة "الجبا": مقصور، وهو ما حول البئر، وقال الأصمعي: الجيّا بالكسر والقصر، ما جمعت في الحوض من الماء، ويقال له أيضا جبوة وجباوة"، وقال الكسائي: جَبيت الماء في الحوض جَبي مقصور"[5].

---

[1] – مسلم، الجامع الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، 112/2، رقم 1457

[2] – السّرقسطي، دلائل غريب الحديث، 142/1

[3] – سورة الحاقة، الآية 19

[4] – السّرقسطي، دلائل غريب الحديث، 186/1

[5] – السّرقسطي، دلائل غريب الحديث، 199/1

الفصل الثالث

معايير نقد المتن عند المحدثين

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المعايير لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: المخالفة للثابت

المبحث الثالث: الاستحالة العقلية

المبحث الرابع: الاستحالة التاريخية

المبحث الأوّل

المعايير لغة واصطلاحا

المعايير لغة :

"عَايَرْتُ" المكاييل والموازين: إذا قايستها، و"العيار" المِعْيار الذي يُقاس به غيرُه[1]، و المعيار العيار، و(ج) معايير، وهو نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، ومنه العلوم المعيارية وهي المنطق والأخلاق...ونحوها"[2].

جاء في مختار الصحاح : "عَايَرَ المكاييل والموازين عياراً ولا تقل عيَّر و المِعْيَارُ بالكسر العِيَارُ..."[3].

ويطلق على المعايير الضوابط، والضابط: مأخوذ من ضَبْطُ الشيء يضبطه ضَبْطاً وضَباطةً "والضَّبْطُ هو لزومُ الشيء وحفظه بالحزم"[4].

خلاصة القول في معنى المعيار لغة : مقياس يقاس به غيره للحكم والتقييم.

معايير نقد متون السنة عند المحدثين

وأما عن المعايير التي اعتمدها المحدثون في نقد المتن ، فيمكن أن نحددها من خلال كلمة الإمام الشافعي رحمه الله، حيث يقول: "لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه، إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر بدلالات الصدق منه"[5].

أي أن معايير نقد المتن ترجع إلى معيارين اثنين :

المعيار الأول: المخالفة للثابت(التحديث بما يخالف ما هو أثبت) : كأن يتضمن متن الحديث ما يخالف الأصول الثلاثة(القرآن، السنة، الإجماع)، أو يخالف الواقع، ونحو ذلك.

المعيار الثاني: الاستحالة عقلية أو تاريخية"التحديث بما لا يجوز أن يكون مثله".

---

[1] – أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد ، المغرب في ترتيب المعرب ، مكتبة أسامة بن زيد ، ط1 ، حلب 1979م ، ت: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، باب العين مع الياء ، 92/2

[2] – إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار ، المعجم الوسيط ، ت: مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة، 639/2 ، باب العين

[3] – محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت 1995م ، ت : محمود خاطر ، 467/1 ، باب العين.

[4] – ابن منظور ، لسان العرب ، 340/7

[5] – الإمام الشافعي ، الرسالة ، ص399

المبحث الثاني

المخالفة للثابت (التحديث بما يخالف ما هو أثبت)

المطلب الأوّل: مخالفة الحديث لظاهر القرآن

المثال الأول

حديث رؤية النبي ﷺ لله تعالى.

روى الإمام البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : "من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم، ولكن قد رأى جبريل في صورته وخلقه ساد ما بين الأفق"[1].

وفي رواية أخرى عن مسروق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها يا أماه هل رأى محمد ﷺ ربه ؟ فقالت لقد قف شعري مما قلت أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب من حدثك أن محمدا ﷺ رأى ربه فقد كذب ثم قرأت ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[2]. ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ﴾[3]. ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب ثم قرأت ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[4]. الآية ولكنه رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين"[5].

وروى مسلم بسنده عن مسروق قال: كنت متكئا عند عائشة فقالت يا أبا عائشة ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية، قلت ما هن؟قالت من زعم أن محمدا ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، قال وكنت متكئا فجلست، فقلت يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾[6]. ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾[7].

فقالت أنا أوّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين رأيته منهبطا من السماء سادا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض فقالت أو لم

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح المختصر، ت : د. مصطفى ديب البغا ، ط3، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت1987م ، كتاب بدء الخلق ، باب إذا قال أحدكم آمين ، 1181/3 ، رقم 3062

[2] – سورة الأنعام 103

[3] – سورة الشورى 51

[4] – سورة المائدة 67

[5] – البخاري ، الجامع الصحيح المختصر، كتاب التفسير ، باب سورة والنجم ، 1840/4 ، رقم 4574

[6] – سورة التكوير 23

[7] – سورة النجم 13

تسمع أن الله يقول﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1]، أولم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[2][3].

فالسيدة عائشة رضي الله عنها استنكرت هذا القول، وانتقدته بشدة، مستدلة على ذلك بنصوص من القرآن الكريم.

المثال الثاني

حديث ابتداء الخلق

روى مسلم بسنده عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال خلق الله عز وجل التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها الدّواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم[4]، وأحمد بن حنبل[5]، والنسائي في سننه الكبرى[6]، وابن حبّان في صحيحه[7]، و الطبراني في معجمه الأوسط[8]، والبيهقي في سننه الكبرى[9]، و ابن خزيمة في صحيحه[10].

حسب هذا الحديث فمدّة الخلق سبعة أيام، وهذا يعارض صريح القرآن الكريم فقد جاء صريحا في – سبع آيات كريمة – أنّ الله خلق السّموات والأرض في ستة أيام[1] منها قوله عزّ وجلّ: "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ

---

[1] – سورة الأنعام 103

[2] – سورة الشورى 51

[3] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الإيمان ، باب معنى قول الله عز وجل (ولقد رآه نزلة أخرى) وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء ، 76) ، 110/1 ، رقم 457

[4] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام ، 127/8 ، رقم 7231

[5] – الإمام أحمد ، المسند ، بلفظه ، 33/17 ، رقم 7991

[6] – أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، السنن الكبرى ، ت: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1991م ، كتاب التفسير ، سورة البقرة ، 293/6 ، رقم 11010

[7] – ابن حبان ، صحيح ابن حبّان ، 14/ 33 ، رقم 6161

[8] – الطبراني ، المعجم الأوسط ، 304/3 ، رقم 3232

[9] – أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة 1994م ، كتاب الصور ، باب مبتدأ الخلق ، 3/9 ، رقم 17483

[10] – ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، 117/3 ، رقم1731

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ"[2].

وقد أعلّ بعض المحدّثين هذا الحديث لمخالفته صريح القرآن الكريم، ومنهم: الإمام علي بن المديني والإمام عبد الرّحمن بن مهدي، والإمام ابن معين، والإمام البخاري.

1 – قال المعلمي اليماني: وقد استنكر بعض أهل الحديث هذا الخبر، ويمكن تفصيل سبب الاستنكار بأوجه:

الأوّل: أنّه لم يذكر خلق السّماء، وجعل خلق الأرض في ستة أيّام.

الثاني: أنّه جعل الخلق في سبعة أيّام، والقرآن يبين أنّ خلق السموات والأرض كان في ستة أيّام، أربعة منها للأرض، ويومان للسّماء.

الثالث: أنّه مخالف للآثار القائلة: إنّ أوّل الستّة يوم الأحد، وهو الذي تدلّ عليه أسماء الأيّام: الأحد – الإثنان – الثلاثاء – الأربعاء – الخميس[3].

2 – قال الإمام ابن تيمية: قد بيّن أئمّة الحديث كيحيى بن معين وعبدالرّحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنّه غلط، وأنّه ليس في كلام النّبي، بل صرّح البخاري في تاريخه الكبير أنّه من كلام كعب الأحبار"[4].

3 – أعلّه الإمام علي بن المديني بأنّ إبراهيم بن أبي يحيى قد رواه عن أبيه، فقال: وما أرى إسماعيل بن أميّة أخذ هذا إلاّ عن إبراهيم ابن أبي يحيى" يعني إبراهيم مرمى بالكذب فلا يثبت الخبر عن أيوب ولا من فوقه"[5].

---

[1] – سورة الأعراف 54 ، سورة يونس 3 ، سورة هود7 ، سورة الفرقان 59 ، سورة السجدة 4 ، سورة ق38 ، سورة الحديد4 .

[2] – سورة السجدة 4

[3] – المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة ، ص 199.

[4] – تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ت: أنور الباز – عامر الجزار ، ط3 ، دار الوفاء ، 1426 هـ ، 256/1 ، وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ت: د.علي حسن ناصر، د.عبد العزيز إبراهيم العسكر ، د. حمدان محمّد ، ط1 ، ابن تيمية دار العاصمة ، الرياض 1414هـ ، 443/2-445

[5] – المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة ، ص 199، وجملة أقوال أئمة الجرح والتعديل في ابراهيم بن أبي يحي: قال يحي ابن سعيد القطان: (لم نترك إبراهيم بن أبي يحي للقدر وإنما تركناه للكذب" ، التعديل والتجريح ، الباجي ، 270/1 ، قال بشر بن عمر فخاف مالك من إبراهيم بن أبي يحيى، قلت من أجل القدر تنهاني عنه ؟ قال ليس في حديثه بذلك، قال يحيى كنا نتهمه بالكذب "، التاريخ الكبير، البخاري ، 323/1، قال وكيع لا تروي عن إبراهيم بن أبي يحي حرفا" الجرح والتعديل ، 225/1

4 ــ أعلّ الإمام البخاري الخبر بأمر آخر، فإنه ذكر طرقه في ترجمة أيوب من التاريخ [1]، وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح"وعلى هذا صنيعه أن يحدس أنّ أيوب أخطأ.

حيث وقع الغلط في رفعه، وإنما هو من قول كعب الأحبار، قاله في التاريخ الكبير [2].

أيوب [3] ليس بالقوي وهو مقل لا يخرج مسلم إلا هذا الحديث لما يعلم من الجمع بين رجال الصّحيحين وتكلّم فيه الأزدي ولم ينقل توثيقه عن أحد من الأئمّة إلا أن ابن حبّان ذكره في ثقاته [4].

وقد صحّح بعض المحدّثين الحديث، ومن المعاصرين أحمد شاكر، والألباني والمعلمي اليماني لكنّ الذين أعلّوا الحديث هم أئمّة هذا الفنّ، وأحكامهم هي الأولى بالترجيح، وذلك لتقدّمهم في هذا المجال زمنا ورتبة بالإضافة إلى غرابة متن الحديث، فحكمهم بردّ هذا الحديث هو الأقوى والله أعلم.

ومن خلال ماتقدّم نجد أنّ أساس نقد هذا الحديث هو المخالفة للآيات القرآنية الصّريحة فالإمام البخاري، وكذلك شيخه ابن المديني عندما استنكرا متن الحديث لمخالفته للقرآن الكريم، بحثا في سند الحديث، طلبا لعلّة يعلّونه بها، فأعلّه ابن المديني بإبراهيم بن أبي يحي، لاتهامه بالكذب كما تقدّم، وأعلّه البخاري بأيوب بن خالد، لضعفه.

المثال الثالث

حديث ولد الزنا

روى الطبراني بسنده قال : حدثنا أحمد قال حدثنا الحسين بن إدريس الجلولاني قال حدثنا سليمان بن أبي غودة قال حدثنا عمرو بن أبي قيس عن إبراهيم بن أبي المهاجر عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبي هريرة قال قال رسول الله : لا يدخل ولد الزنى الجنة، ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء" [5].

قال أحمد بن حنبل: إبراهيم بن أبي يحي لا يكتب حديثه ترك الناس حديثه كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه"المرجع السابق ، 126/2، قال الجوزجاني : إبراهيم بن أبي يحي فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع ولا حجة) أحوال الرجال ، 226/1، وقال يحي بن معين: سمعت القطان يقول إبراهيم بن أبي يحي كذاب بالبزاز ، 182/1-183 ، وقال البخاري: تركه ابن المبارك والناس وقال البخاري أيضا كان يرى القدر وكان جهميا الضعفاء الصغير ، 183/1، وقال ابن معين : إبراهيم بن أبي يحي كان كذابا وكان رافضيا" ، تاريخ ابن معين ، 165/3

[1] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 413/1

[2] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 414/1

[3] - أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر بن نمر بن قيس الأنصاري الطبقة : 4، روى له : م ت س، قال ابن حجر: فيه لين"، انظر تقريب التهذيب ، 118/1

[4] - المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة ، ص 202

[5] - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الأوسط ، ت : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة 1415هـ ، 262/1 ، رقم 858

قال ابن التركماني: وروينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما عليه من وزر أبويه شيء، قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ[1] ﴾ ولد الزنا"[2].

قال الشيخ الألباني: باطل[3]، ثم قال: وللحديث طرق أخرى بنحوه كلها معلولة، وقد ساق ابن الجوزي بعضها وبين عللها ثم قال: "ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة؟".

فهذه الأحاديث تخالف الأصول وأعظمها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ[4] ﴾ "[5].

المثال الرابع

روى ابن ماجة في سننه عن ابن عباس ﷺ، قال: لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺصلّى عليه رسول الله ﷺوقال إنّ له مرضعا في الجنة، ولو عاش لكان صديقا نبيا، ولو عاش لعتقت أخواله القبط وما استرق قبطي"[6].

هذا الحديث يدل على استمرارية النبوة بعد نبوة محمد ﷺ، وهو مايخالف صريح القرآن الكريم، الذي نص على أن محمدا ﷺ، هوخاتم الأنبياء و المرسلين، قال تعالى: "مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا"[7].

المثال الخامس

حديث الوضوء بالنبيذ

قال أبو يعلى : حدثنا منصور بن أبي مزاحم حدثنا شريك بن عبد الله عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله أنّ النّبي ﷺتوضأ بالنبيذ"[8].

---

[1] – سورة الأنعام164

[2] – البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب اجعلوا أئمتكم خياركم وما جاء في إمامة ولد الزنا ، 91/3 ، رقم5340

[3] – محمد ناصر الدين الألباني ، السلسلة الضعيفة ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 447/3 ، رقم 1287

[4] – الأنعام 164

[5] – محمد ناصر الدين الألباني ، السلسلة الضعيفة ، 447/3 ، وانظر الموضوعات ، ابن الجوزي ، 109/3-111

[6] – ابن ماجة ، السنن ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله ، 465/4 ، رقم 1500، صححه الشيخ الألباني دون زيادة (الحق) انظر صحيح سنن ابن ماجة ، 252/1 ، رقم1227

[7] – الأحزاب 40

[8] – أحمد بن علي الموصلي ، مسند أبي يعلى ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق 1984م ، ت: حسين سليم أسد ، 461/7 ، رقم 5046، قال البخاري : أبو زيد الذي روى حديث بن مسعود ان النبي ﷺقال ثمرة طيبة وماء طهور رجل مجهول يعرف بصحبة عبد الله (انظر ابن عدي ، الكامل ، 292/7 ، وقال ابن القيسراني : فيه أبو زيد عن ابن مسعود وأبو زيد هذا لا يعرف أبوه ولا بلده)

قال: ابن عدي : ..وهذا الحديث مداره على أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث عن ابن مسعود وأبو فزارة مشهور واسمه راشد بن كنانة وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ وهو خلاف القرآن".

فابن عدي- من أئمة الجرح و التعديل — فلم يكتف بنقد سند الحديث ، بل نظر في متن الحديث أيضا وصرح بمخالفته لظاهر القرآن الكريم في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"[1].

وهذا يدل على أهمية هذ معيار عرض الحديث على القرآن الكريم في العملية النقدية لدى المحدثين كما أسلفنا.

المطلب الثاني: مخالفة الحديث للثابت من السنة

المثال الأول : مسألة قطع الصلاة

روى مسلم بسنده عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود، قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر، قال يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان"[2].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يقطع الصلاة المرأة، والحمار، والكلب، ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل"[3].

وروى أبوداود بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال أحسبه عن رسول الله ﷺ قال: "إذا صلى أحدكم إلى غير سترة، فإنه يقطع صلاته الكلب، والحمار، والخنزير، واليهودي والمجوسي والمرأة، ويجزئ عنه إذا مرّوا بين يديه هلي قدفة بحجر"[4].

انظر أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة ، ت: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت 1985م، 115/1

[1] – سورة المائدة 6

[2] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب قدر ما يستر المصلي، 59/2 ، رقم1165.

[3] – المرجع السابق ، كتاب الصلاة ، باب قدر ما يستر المصلي ، 59/2، رقم1167.

[4] – أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب ما يقطع الصلاة ، 259/1 ، رقم 704 ، وقد حكم عليه أبوداود بالضعف فقال: "في نفسي من هذا الحديث شيء كنت أناكر به إبراهيم وغيره فلم أر أحدا جاء به عن منصور ولا يعرفه، ولم أر أحدا يحدث به عن

فهذه الأحاديث دلّت على مايلي:

1- انقطاع الصلاة بمرور الكلب، والمرأة والحمار.

2- انقطاع الصلاة بمرور الكلب الأسود والمرأة والحمار.

3- انقطاع الصلاة بمرور الكلب والمرأة والحمار واليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير.

كما صحّت أحاديث معارضة لهذه الأحاديث، تفيد بمجموعها أنه لا يقطع الصلاة شيء من ذلك:

روى مسلم بسنده عن عائشة -رضي الله عنها- أن النّبي ﷺ كان يصلّي من اللّيل، وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنازة"[1].

وروى الإمام الترمذي بسنده عن ابن عباس قال كنت رديف الفضل على أتان فجئنا والنّبي ﷺ يصلّي بأصحابه بمنى، قال فنزلنا عنها، فوصلنا الصفّ، فمرّت بين أيديهم، فلم تقطع صلاتهم"[2].

قال أبو عيسى وفي الباب عن عائشة، والفضل بن عباس، وابن عمر، قال أبو عيسى وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النّبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين قالوا لا يقطع الصلاة شيء، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي"[3].

وروى البخاري بسنده عن عائشة ذكر عندها ما يقطع الصّلاة الكلب والحمار والمرأة فقالت شبهتمونا بالحمر والكلاب، والله لقد رأيت النّبي ﷺ يصلّي، وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة، فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذي النّبي ﷺ، فأنسل من عند رجليه"[4].

هشام وأحسب الوهم من ابن أبي سيبة، وتذكر فيه: ذكر المجوسي، وفيه: على قذفة بمحر، وذكر الخنزير، وفيه نكارة "قال أبو داود: "ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل، وأحسبه وهم، لأنه كان يحدثنا من حفظه"، وقال الحافظ ابن القطان الفاسي: وعلة هذا الحديث بادية وهي الشك في رفعه، فلا يجوز أن يقال: إنه مرفوع، ورأيته قد قال: أحسبه عن رسول الله" ، انظر بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، ابن القطان ، ت: د. الحسين آيت سعيد ، دار طيبة ، الرياض 1997م ، 355/3 ، وضعّفه الشيخ الألباني فقال: إسناده ضعيف وقال الشوكاني: " لا تقوم بكلّه حجة "، وعلته عنعنة يحيى- وهو ابن أبي كثير- فإنه مدلس، على أن القراري قد شك في رفعه إلى النبي ﷺ بقوله : "والخنزير... " إلخ باستثناء المرأة: منكر، فقد صح الحديث من طريق أخرى عن ابن عباس بدون هذه الزيادة..."، انظر ضعيف أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط1 ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت1423هـ ، 254/1

[1] - مسلم ، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة ، باب الاعتراض بين يدي المصلي، 60/2 ، رقم 1168

[2] - الترمذي ، الجامع ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، أبواب الصلاة ، باب لا يقطع الصلاة شيء، 160/2، رقم 337

[3] - الترمذي ، الجامع ، 160/2

[4] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء 192/1 ، رقم 492

فعائشة رضي الله عنها أنكرت حديث قطع الصلاة وردته، لما عرفته من فعل النبي ﷺ

وصنيع الإمام البخاري يدلّ على ردّه لأحاديث قطع الصلاة، حيث صرّح بذلك في ترجمة الباب: حيث قال: باب من قال لا يقطع الصّلاة شيء[1].

وروى البيهقي بسنده عن عكرمة قال: سئل ابن عباس: أيقطع الصلاة، المرأة، والكلب والحمار؟ فقال: "إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ"[2]، فما يقطع هذا، ولكن يكره"، وروينا عن عثمان وعلي وابن عمر، وعائشة، وغيرهم: "لا يقطع الصلاة شيء مما يمرّ بين يدي المصلّي"[3].

قال ابن عبد البر: والصّحيح عندنا أنّ الصلاة لا يقطعها شيء مما يمرّ بين يدي المصلّي بوجه من الوجوه ولو كان خنزيرا، وإنما يقطعها ما يفسدها من الحدث وغيره "مما جاءت به الشريعة"[4].

قال العيني في شرح السنن لأبي داود: "عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: كنت أكون نائمة ورجلاي بين يدي رسول الله وهو يصلّي من الليل، فإذا أراد أن يسجد طرب رجلي فقبضتها[5] فسجد"[6].

قال العيني:"...والحديث يدلّ على أمور، منها: جواز الصلاة إلى المرأة، ومنها: جواز الصلاة إلى نائم ومنها: أن المرأة لا تقطع الصلاة، .."[7].

وردّ الإمام الشافعي حديث (يقطع الصلاة....) حيث قال: "...فإن قال قائل فقد روي أن مرور الكلب والحمار يفسد صلاة المصلّي إذا مرا بين يديه، قيل لا يجوز إذا روى حديث واحد أن رسول الله قال: "يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار"، وكان مخالفا لهذه الأحاديث فكان كل واحد منها ثبت

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء 192/1

[2] – سورة فاطر 10

[3] – البيهقي ، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة 1994م ، كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يديه لا يفسد الصلاة 278/2 ، رقم 2327

[4] – يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ت : مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، ط1 ، مؤسسة القرطبة ، 190/4

[5] – في السنن لأبي داود: " فقبضتهما".

[6] – بدر الدين العيني ، شرح سنن أبي داود ، ت: خالد بن إبراهيم المصري ، ط1، مكتبة الرشد ، الرياض 1420 هـ ، 281/3 ، رقم694، وأخرجه البخاري: الجامع الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد 194/1 ، رقم 497 ، ومسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب الاعتراض بين يدي المصلي 60/2 ، رقم 1173 ، والنسائي ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته ، 102/1 ، رقم 168

[7] – بدر الدين العيني ، شرح سنن أبي داود ، ت: خالد بن إبراهيم المصري ، ط1، مكتبة الرشد ، الرياض 1420 هـ ، 281/3 ، رقم694

منه ومعها ظاهر القرآن أن يترك إن كان ثابتا، إلا بأن يكون منسوخا، ونحن لا نعلم المنسوخ حتى نعلم الآخر، ولسنا نعلم الآخر أو يردّ ما يكون غير محفوظ، وهو عندنا غير محفوظ، لأنّ النبي صلّى وعائشة بينه وبين القبلة، وصلّى وهو حامل أمامة يضعها في السجود ويرفعها في القيام، ولو كان ذلك يقطع صلاته لم يفعل واحدا من الأمرين، وصلّى إلى غير سترة، كلّ واحد من هذين الحديثين يردّ ذلك الحديث، لأنه حديث واحد، وإن أحدث فيه أشياء، فإن قيل فما يدلّ عليه كتاب الله من هذا، قيل قضاء الله ﴿ ألا تزرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[1] والله أعلم أنه لايبطل عمل رجل عمل غيره، وأن يكون سعي كل لنفسه، وعليها فلما كان هذا هكذا لم يجز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره"[2].

المثال الثاني: في تقديم أذان بلال على آذان ابن أم مكتوم

نقدت السيدة عائشة رضي الله عنها رواية ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ قال: "إنّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن"، أو قال: "حتى تسمعوا أذان ابن أمّ مكتوم"[3]، حيث بيّنت رضي الله عنها أن ابن عمر قد غلط في روايته، وأتت بالرواية على الوجه الذي صحّ عندها فقالت: قال رسول الله ﷺ: "إنّ ابن أمّ مكتوم رجل أعمى، فإذا أذّن فكلوا واشربوا حتى يؤذّن بلال"، قالت عائشة: وكان بلال يبصر الفجر"، قال هشام وكانت عائشة تقول: غلط ابن عمر"[4]، فعائشة استعملت مقياسين في نقدها لهذه الرواية:

الأوّل: الترجيح العقلي، حيث أنّ مؤذن الفجر ينبغي أن يكون بصيرا، ليرى الفجر الذي تتعلّق به الأحكام بخلاف مؤذن الليل.

الثاني: النقل المعارض، حيث ساقت الرواية المعارضة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

---

[1] - سورة النجم 38

[2] - الشافعي ، اختلاف الحديث ، 512/1

[3] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الشهادات ، باب شهادة الأعمى... 940/2 ، رقم 2513 ، ومسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الصيام ، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، 128/3 ، رقم 2589

[4] - البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الحيض ، باب القدر الذي كان بين أذان بلال وابن أم مكتوم ، ت: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة 1994م ، 382/1 ، رقم1669 ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، ت: شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت1993م ، 251/8، رقم 3473، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي على شرط البخاري "، وأخرجه النسائي ، باب هل يؤذنان جميعاً أو فرادى، 7/3 ، رقم 636 ، وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند ط2 ، مؤسسة الرسالة 1999م، 338/42، رقم 25521

المثال الثالث: في الحدود كفارة

ما رواه البخاري في ترجمة ابن أبي ذئب في التاريخ الكبير : قال: قال لي عبد الله بن محمد حدثنا هشام قال حدثنا معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري أنّ رسول الله ﷺ قال: ما أدري أعزير نبيا كان أم لا؟، وتبع لعينا كان أم لا؟، والحدود كفارات لأهلها أم لا؟

ثمّ علّق على هذا الخبر فقال: ولا يثبت هذا عن النبي ﷺلأنّ النبي ﷺ قال: "الحدود كفارة"[1]

وهذا الحديث يعارض حديثا آخر صحيحا، رواه البخاري بسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا عند النبي ﷺفي مجلس فقال: "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا ولا تزنوا – وقرأ هذه الآية كلها – فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا، فعوقب به، فهو كفارته، ومن أصاب من ذلك شيئا، فستره الله عليه، إن شاء غفر له، وإن شاء عذّبه"[2].

قال أبو عيسى حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح، وقال الشافعي لم أسمع في هذا الباب أن الحدود تكون كفارة لأهلها شيئا أحسن من هذا الحديث[3].

فالإمام البخاري رحمه الله اعتمد على الأحاديث الثابتة، لردّ الأحاديث المخالفة لها، وهذه المخالفة للثابت كافية، لردّ الحديث، فالناقد في هذه الحالة لم ينظر إلى أسانيد المرويات، بل إن التعارض بين الأخبار كان الأساس في الحكم عليها.

المثال الرابع: كسب الحجام

روى مسلم عن رافع بن خديج قال سمعت النبي ﷺيقول شرّ الكسب مهر البغي، وثمن الكلب، وكسب الحجّام"[4].

وفي رواية أخرى قال: " ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث"[5].

---

[1] – البخاري ، التاريخ الكبير ، 153/1 ، رقم 455 ، وانظر السنن الكبرى، البيهقي ، ت: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة 19 94م ، 329/8 ، رقم 17323

[2] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الحدود ، باب الحدود كفارة، 2490/6 ، رقم 6402

[3] – الترمذي ، الجامع ، أبواب الحدود ، باب ماجاء أن الحدود كفارة لأهلها ، 45/4 ، رقم 1439

[4] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والمهر عن بيع الصنور ، 33/5 ، رقم 4094

[5] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب، 35/5 ، رقم 4095

وروى النسائي بسنده عن أبي هريرة قال: "نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجّام..."[1].

تضمنت هذه الروايات النهي والتنفير من كسب الحجامة، رغم أنها نوع من العلاج ومهنة الطب من طرق الكسب المشروع في الإسلام، كما ثبتت روايات معارضة لها منها:

روى الترمذي عن أنس أنه سئل عن كسب الحجّام، فقال أنس احتجم رسول الله ﷺ وحجمه أبوطيبة فأمر له بصاعين من طعام، وكلّم أهله، فوضعوا عنه من خراجه، وقال إنّ أفضل ما تداويتم به الحجـــام أو إن من أمثل دوائكم الحجام"[2].

روى أبوداود عن ابن عباس قال احتجم رسول الله ﷺوأعطى الحجام أجره ولو علمه خبيثا لم يعطه"[3].

فابن عباس روى الرواية التي تضمّنت ذمّ الحجامة، لما ثبت من قول وفعل النبي ﷺ[4].

المثال الخامس: في الطيب قبل الإحرام

روى مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أنّ عمر بن الخطاب وجد ريـــح طيـــب وهـــو بالشجرة فقال ممن ريح هذا الطيب، فقال معاوية بن أبي سفيان مني يا أمير المؤمنين، فقال منك لعمـــر الله، فقال معاوية إن أمّ حبيبة طيبتني يا أمير المؤمنين، فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه"[5].

وروى مسلم عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سألت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرما، فقال ما أحبّ أن أصبح محرما أنضخ طيبا، لأن أطلي بقطران أحـــبّ إلي من أن أفعل ذلك، فدخلت على عائشة رضي الله عنها، فأخبرتها أنّ ابن عمر قال ما أحبّ أن أصـــبح

---

[1] – النسائي ، المجتبى من السنن ، ت: عبدالفتاح أبو غدة ، ط2 ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب 1986م ، كتاب البيـــوع ، باب بيع ضراب الفحل 310/7 ، 4673، وقال الشيخ الألباني : صحيح".

[2] – الترمذي ، الجامع ، أبواب البيوع ، باب الرخصة في كسب الحجام ، 576/2 ، 1278 ، قال أبو عيسى حديث أنس حديث حسن صحيح"، وقال الشيخ الألباني: "صحيح".

[3] – أبو داود ، السنن ، كتاب الإجارة ، باب في كسب الحجام 278/3 ، رقم 3425 ، وقال الشيخ الألباني : "صحيح".

[4] – قال ابن حجر ، واختلف العلماء في مسألة كسب الحجام ، فذهب الجمهور إلى أنه حلال، واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه دناءة، وليس بمحرم فحملوا الزجر عنه على التنزيه – ومنهم من ادعى النسخ، وأنه كان حراما ثم أبيح، ومنع إلى ذلك الطحـــاوي ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال– وذهب أحمد وجماعة إلى التفرقة بين الحر والعبد، فكرهوا للحر الاحتراف بالحجامة ، ويحرم عليه الإنفاق على نفسه منها، ويحرم له الإنفاق على الرقيق والدواب منها، وأباحوها للعبد مطلقا ، وعمدتهم حديث بحيصة أنه سأل النبي ﷺ عن كســـب الحجام فنهاه، فلم يزل يذكر له الحاجة فقال اعلفه ناضحك"، أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجاله ثقات، وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ كسب الحجام خبيث، وبين إعطائه الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ، والنهي الزجر على ما إذا كـــان على عمل مجهول"، انظر فتح الباري، 459/4 بتصرف.

[5] – مالك بن أنس ، الموطأ ، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان 2004م ، كتاب الحج ، بـــاب ما جاء في الطيب في الحج، 475/3، رقم 1180

محرما أنضخ طيبا لأن أطلي بقطران أحبّ إلي من أن أفعل ذلك، فقالت عائشة أنا طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه، ثم طاف في نسائه، ثم أصبح محرما"[1].

روى البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت"[2].

عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كأنما أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ[3].

قال الإمام البيهقي: وحديث مسروق والأسود عن عائشة رضي الله عنها، يدلّ على بقاء أثره بعد اغتساله وإحرامه، حتى كان يرى وبيصه في مفارقه"[4].

فالسيدة عائشة ذكرت الثابت من سنة الرسول ﷺ، وأنكرت مارواه ابن عمر رضي الله عنهما

المطلب الثالث: المخالفة للحس والمشاهدة(الواقع المحسوس)

المثال الأول

قال الإمام الطبراني : حدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري ومحمد بن جعفر بن أعين قالا ثنا خالد بن خداش ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن الحسن عن ضمرة بن قدامة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يولد بعد سنة مئة مولود لله فيه حاجة"[5].

قال أحمد بن حنبل: ليس بصحيح، وقال ابن الجوزي: وكيف يكون صحيحا وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة"[6]. فهذا الحديث مخالف للواقع، والحس والمشاهدة، يشهدان على بطلانه.

المثال الثاني

حديث"إنّ الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذاحرك الثور قرنه، تحركت الصخرة فتحركت الأرض، وهي الزلزلة"[7]. إنّ الشواهد الصحيحة والعلم القاطع يشهدان على بطلان هذا الحديث.

---

[1] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الحجّ ، باب الطيب عند الإحرام 12/4 ، رقم 2899

[2] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الحجّ ، باب الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم وينترجل ويدهن 558/2 ، رقم 1465

[3] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب اللباس ، باب الفرق ، 2213/5 ، رقم 5574

[4] – البيهقي ، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة 1994م ، 35/5

[5] – سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الكبير ، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل 1983م ، باب العباد ، 27/8 ، رقم 7299 ، قال الشيخ الألباني موضوع ، انظر السلسلة الضعيفة ، 301/3 ، رقم 1161

[6] – ابن الجوزي ، الموضوعات ، 192/2

[7] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص78

المثال الثالث

مخالفة الواقع المحسوس:

قال ابن أبي حاتم: وسئل أبي عن حديث رواه العلاء بن زيدل عن أنس عن النبي ﷺ قَـالَ: الْعَـالِمُ لا يَخْرُفُ"، فقال: العلاء ضعيف الحديث، متروك الحديث، قد وجدنا من ينسب إلى العلـم، المسـعودي والجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعطاء بن السائب، وغيرهم"[1]. أراد بقوله أنّ هولاء كبروا وخرفوا.

المثال الرابع

حديث: "إذا عطس الرجل عند الحديث، فهو دليل صدقه".

قال ابن القيم: "وإن صحّح بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه، لأنّا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مئة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق"[2].

المثال الخامس

قال ابن القيم: "الباذنجان لما أكل له، والباذنجان شفاء من كل داء"، قبح الله واضعهما، فإن هذا لو قاله بوحنس أمهر الأطباء، لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلاّ شدّة..."[3].

الأحاديث المخالفة للواقع والمشاهدة

قال النبي ﷺ: "لا يبقى على رأس مائة سنة، ممن هو على ظهر الأرض أحد"[4].

ذكر ابن قتيبة أقوال المنكرين لهذا الحديث فقال: ..قالوا وهذا باطل بيّن للعيان، ونحن طاعنون في سـنّي ثلاثمائة، والناس أكثر مما كانوا..."[5].

هذا الحديث صحيح، أخرجه أئمة الحديث: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأحمد، وغيرهـم بألفـاظ مغايرة، أمّا مسلم وابن حنبل فقد أخرجاه عن جابر رضي الله عنه بلفظ: عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنـه

---

[1] – ابن أبي حاتم ، علل الحديث ، 438/2 ، رقم2821

[2] – ابن القيم ، المنار المنيف ، ص 51

[3] – المرجع السابق ، ص51

[4] – ابن الجوزي ، الموضوعات ، 200/1

[5] – عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تأويل مختلف الحديث ، ت: محمد زهري النجار دار الجيل ، بيروت، ص 99

قال ذلك قبل موته بشهر، أو نحو ذلك، ما من نفس منفوسة اليوم، تأتي عليها مائة سنة وهي حيّة يومئذ"[1].

وأخرجه أيضا الإمام أحمد بسنده عن علي رضي الله عنه دخل أبو مسعود على علي رضي الله عنه فقال أنت القائل قال رسول الله ﷺ لا يأتي على الناس مائة عام وعلى الأرض نفس منفوسة، إنما قال رسول الله ﷺ لا يأتي على الناس مائة عام وعلى الأرض نفس منفوسة ممن هو حي اليوم، وإن رجاء هذه الأمة بعد المائة"[2].

وأخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر بلفظ مغاير في ثلاثة مواضع :

الأول: صلّى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته، فلمّا سلّم قام فقال أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنّ رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد"[3].

الثاني: عبد الله بن عمر قال: صلّى لنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء وهي التي يدعو الناس العتمة، ثم انصرف، فأقبل علينا فقال: أرأيتم ليلتكم هذه فإنّ رأس مائة سنة منها، لا يبقى ممّن هو على ظهر الأرض أحد"[4].

الثالث: عن عبد الله بن عمر قال صلّى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلمّا سلّم قام النبي ﷺ فقال أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال النبي ﷺ لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض، يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن"[5].

من خلال تتبع روايات الحديث في دواوين السنة المعتمدة، وجدنا غالبها فيها التقييد بلفظ (اليوم) الذي يوضح مراد النبي ﷺ أنّ كلّ نفس منفوسة، كانت تلك الليلة على وجه الأرض لا تعيش بعد ذلك أكثر من مئة سنة، و لم يتضمّن الحديث نفي حياة أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة، والدليل على ذلك:

---

[1] – مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ "لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم" ، 187/7 ، رقم 6646. وانظر المسند ، الإمام أحمد ، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط2 ، مؤسسة الرسالة 1999م ، مسند جابر بن عبد الله ﷺ ، 186/22 ، رقم 14281

[2] – الإمام أحمد ، المسند ، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، 124/2 ، رقم 718

[3] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب السمر في العلم ، 55/1 ، رقم 116

[4] – المرجع السابق ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا ، 207/1 ، رقم 539

[5] – المرجع السابق ، باب السمر في الفقه و الخير بعد العشاء ، 216/1 ، رقم 576 ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب كراهية النوم قبل العشاء حتى يتأخر عن وقتها ، 453/1 ، رقم 1971 بلفظه.

تنبيه ابن عمر على القيد في لفظ النبي ﷺ[1]، قال ابن حجر: "...وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة[2]، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا، وغاية ما قيل فيه إنه بقي إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم"[3].

وقال ابن بطال: "وكذلك إعلامه لهم أن رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد، إعلام منه لهم أن أعمار أمته ليست بطول أعمار من تقدم من الأمم السالفة، ليجتهدوا في العمل، وقد بيّن ذلك في حديث آخر، فقال: "أعمار أمتي من الستين إلى السبعين، وأقلهم من يجاوز ذلك"[4][5].

وعليه فليس في الحديث أي مخالفة للواقع كما يدّعون.

---

[1] - البخاري ، الجامع الصحيح ، باب السمر في الفقه و الخير بعد العشاء ، 216/1 ، رقم 576

[2] - هو: عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الكناني ثم الليثي أبو الطفيل رأى النبي ﷺ وهو شاب وحفظ عنه أحاديث ، مات سنة مائة وهو آخر من مات من الصحابة وقيل سنة اثنتين ومائة ، وقيل مات سنة سبع ومائة ، وقيل سنة عشر ومائة، انظر الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت: علي محمد البجاوي ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت1412هـ ، 230/7-231 ، رقم 10160

[3] - ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، 75/2

[4] - الترمذي ، الجامع ، أبواب الدعوات ، باب في دعاء النبي ﷺ، 553/5 ، رقم 3550 ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه"، وقال الشيخ الألباني: "حسن"، وابن حبان في الصحيح ، كتاب الجنائز ، باب المريض وما يتعلق به، 247/7، رقم 2980 ، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن"، وابن ماجه في السنن، كتاب الزهد ، باب الأمل والأجل، 1415/2 ، رقم 4236، قال الشيخ الألباني: حسن صحيح"، والبيهقي السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ، 370/2، رقم 6314 ، والحاكم في المستدرك على الصحيحين ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1990م ، كتاب التفسير ، تفسير سورة الملائكة ، 463/2، رقم 3598 ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وتعليق الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم".

[5] - أبو الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي ، شرح صحيح البخاري ، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، ط2 ، مكتبة الرشد ، الرياض2003م ، 224/2

المبحث الثالث

الاستحالة العقلية

المطلب الأوّل: العقل لغة واصطلاحا

أوّلا: العقل لغة: لكلمة العقل في اللغة العربية معان عديدة، منها:

1- الحابس: قال ابن فارس: عقل : العين والقاف واللام أصل واحد منقاس مطرد، يدلّ عُظْمُه على حُبْسة في الشّيء أو ما يقارب الحُبْسة.من ذلك العقل، وهو الحابس عن ذميم القول والفعل- نقيض الجهل: قال الخليل: العقل: نقيض الجهل.يقال عقل يعقل عقلا، إذا عرف ما كان يجهله قبل، أو انزجر عمّا كان يفعله.وجمعه عقول.ورجل عاقل وقوم عقلاء.وعاقلون ورجل عقول، إذا كان حسن الفهم وافر العقل[1].

3- الحجر: قيل العقل الحجر والنهى ضد الحمق والجمع عقول.....وعقل فهو عاقل وعقول من قوم عقلاء ....رجل عاقل وهو الجامع لأمره ورأيه، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل العاقل الذي يحبس نفسه ويردّها عن هواها "[2].

4- التثبت: والعقل التثبت في الأمور والعقل القلب، والقلب العقل، وسمي العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، أي يحبسه..."[3].

5- الدّيّة: وقيل: .... العقل: الدّيّة ..."[4].

ثانيا: العقل اصطلاحا:

عرّفه السيد الشريف الجرجاني-رحمه الله - بأنه جوهر مجرّد يدرك حقائق الأشياء والغائبات بالوسائط ويدرك المحسوسات بالمشاهدة، وهو محلّه الرأس أو القلب على خلاف في ذلك"[5].

---

[1] - أبو الحسين أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت: : عبد السلام محمد هارون ، ط ، دار الفكر1979م. باب : عقل ، 69/4

[2] - ابن منظور ، لسان العرب ، 458/11

[3] - المرجع السابق ، 458/1

[4] - الجوهري ، الصحاح في اللغة ، 486/1

[5] - الجرجاني ، التعريفات ، دار المنظومة الثقافية العالمية ، العراق، (بدون ط أو ت) ، ص87.

العقل عند علماء الإسلام:

تعددت أقوال العلماء المسلمين في تعريف العقل إلى درجة يتعذر معها الإتيان بمفهوم موحد لهذه الكلمة، لذلك سأكتفي بما ذكره الأستاذ نعيم ياسين [1] حيث لخص هذه المفاهيم فجعلها في ثلاثة أقوال:

القول الأول: لجمهور الفلاسفة المسلمين الذين يرون أن العقل اسم لـ (جوهر غير جسماني يدرك المعقولات دون المحسوسات والكليات دون الجزئيات".

القول الثاني: لجمهور المتكلمين وفريق من علماء الأصول الذين يرون أن العقل عرض من الأعراض وليس جوهرا مستقلا وأنه العلم وليس شيئا آخر ".

القول الثالث: والذي كثير من الأصوليين والفقهاء وعلماء الكلام ومنهم أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وابن تيمية وابن القيم وأبو حامد الغزالي الذين يرون أن العقل عَرَض من أعراض النفس الإنسانية، ولكنه ليس هو العلم؛ لأن العلم إنما ينشأ عنه "[2] وهو أرجح الأقوال.

المطلب الثاني: علاقة العقل بالنص الشرعي

أصل علاقة العقل بالنص الشرعي يرجع إلى الغاية من خلق الإنسان وهي تحقيق العبودية لله عزّ وجل لقول تعالى: " وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ "[3]، ولن يتحقق ذلك إلا بالتزام عبده سبحانه وتعالى وتنفيذ أوامره من قبل العقلاء، فالعقل شرط في التكليف فلا يكلف إلا العاقل، وقد سمّاه الشاطبي (مورد التكليف)[4].

قال ابن تيمية: يأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها وليس ذلك مخالفا للعقل الصريح، فإنّ ما خالف العقل الصريح فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس أو يفهمون منها معنى باطلا فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة فإنّ الله تعالى قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾"[5].

---

[1] – الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين ، العقل وعلاقته بالنص الشرعي ، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية 2012م، الموقع: www.Tassel.com

[2] – المرجع السابق، الموقع: www.Tassel.com

[3] – سورة الذاريات 56

[4] – إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ، الموافقات ، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ط1 ، دار ابن عفان ، 1977م ، 209/3

[5] – أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ت : أنور الباز – عامر الجزار، ط3 ، دار الوفاء ، 2005م ، 491/11-490

وقال: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموفق للشرع"[1].

فقد اتفق العلماء كافّة، على عدم وجود تعارض بين الحُكم الشرعي والعقل إذا كانا قطعيّين، قال الشاطبي : الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول"[2].

وقال الإمام الغزالي: "ودليل العقل لا يجوز أن يقابل النطق الصريح من الشارع، لأنّ الأدلة لا تتعارض"[3].

وقال ابن تيمية: "فأمّا القطعيان فلا يجوز تعارضهما : سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا، وهذا متفق عليه بين العقلاء.....وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإنّ الظنّ لا يرفع اليقين، وأما إن كانا جميعا ظنيين: فإنه يصار إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدم، سواء كان سمعيا أو عقليا"[4].

وعلى هذا يمكن تلخيص علاقة العقل مع النص الشرعي كما يلي:

1- إذا كان الدليل العقلي قطعيًا والنقلي ظنيًا، فيقدّم الدليل العقلي هنا على الظني،لأنّ القطعي حجّة من أيّ طريق كان.

2- إذا كان الدليل النقلي قطعيًا والعقلي ظنيًا، فيقدّم النقلي على العقلي.

3- إذا كان كلا الدليلين ظنيًا، يقدم الراجح منهما كما تقدم من قول ابن تيمية.

---

[1] - أحمد بن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، ت: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية ، الرياض1391هـ ، 83/1

[2] - وقد فصل القول الشاطبي وقدم الأدلة مع مناقشتها بكلام نفيس .انظر الشاطبي، الموافقات ، 207/3 وما بعدها .

[3] - محمد الغزالي أبو حامد ، المستصفى في علم الأصول، ت : محمد عبد السلام عبد الشافي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1413هـ ، 250/1

[4] - أحمد بن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، 46/1

إنّ المُراد من العقل في هذه القضية، هو العقل الموضوعي المجرد كما خلقه الله عزّ وجل قبل أن يخضع للمؤثرات العملية[1]، لأن العقول الشخصية التي انطوت عليها نفوس خضعت لتلك المؤثرات السلبية لا تصلح للتعامل مع النصوص الشرعية وتفسيرها، وبيان حقائقها[2].

المطلب الثالث : أصالة النقد العقلي للمتون عند المحدثين وضوابطه

يسعى الأئمة النقاد من وراء بحثهم وتفتيشهم عن أحوال الرواة الوصول إلى الحكم على كل راوٍ من حيث العدالة والضبط؛وتحقيقا لهذه الغاية، قد سلكوا عدة سبل قد يُتوصل بها إلى حال الراوي،أحدها النقد العقلي لمتن الحديث، وليس معنى هذا أن العقل مقياس لقبول الشرع أو رده، ولكن معناه هو بيان أن ما ثبت في الشرع لا يتعارض مع العقل البعيد عن الشهوات والأهواء الشخصية، فإذا نسبت أخبار إلى النبي ﷺ، وتضمنت ما يرفضه العقل فإن ذلك مدعاة للتثبت فيها أوردها، وما يجب التأكيد عليه أن النقد العقلي لمتن الحديث، لا يقصد منه ردّ ما احتمل قبولاً على أساس مستساغ من التعرفين، دون تكلّف أو تحميل للنّصوص ما لا تحتمل،.ولا ردّ أخبار الغيب التي لا مجال للعقل فيها..وإنما المقصود هنا الحديث الذي خالف العقول مخالفة صريحة لم تتمكن العقول من تأويله تأويلا محتملا أومقبولا.

الصحابة والنقد العقلي للمتون:

إذا تتبعنا مناقشات الصّحابة واستدراك بعضهم على البعض، فإنّنا لانتردّد في القول بأنهم أعطوا مجالا للنظر العقلي في الحديث، ومن أمثلة ذلك مايلي:

أولا : موقف ابن عباس رضي الله عنه في حديث الوضوء ممّا مسّت النار[3].

---

[1] – عدم كفاية المخزون العلمي في كثير من النفوس، وهو الذي يلزم في التعامل السليم مع النص الشرعي، بطلان الاعتقادات الأساسية المختزنة في النفس، مخزون الهوى الذي استقر في النفس، من حيث كمه ونوعه وشدته، ومن المؤثرات السلبية على النفس وعقلها عدم سُلّط عليها للاحتلاء، وهو الشيطان وعمالاته الدائمة لإغواء عباد الله، انظر الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين، العقل وعلاقته بالنص الشرعيّ ، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدوليّ ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية 2012م، الموقع: www.Tassel.com

[2] – انظر الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين ، العقل وعلاقته بالنص الشرعيّ ، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية 2012م، الموقع: www.Tassel.com

[3] – الإمام مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الحيض ، باب الوضوء مما مست النار ، 187/1 ، رقم 814

روى الترمذي بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الوضوء مما مسّت النار ولو من ثور أقِط[1]"، قال : فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة أنتوضأ من الدهن ؟أنتوضأ من الحميم ؟ قال: فقال أبو هريرة: "يا ابن أخي إذا سمعت حديثا عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له مثلا "[2].

فابن عباس استبعد صحّة الحديث بالنّظر في متنه، حيث استنكر الوضوء من الحميم!

ثانيا: موقف السيدة عائشة من حديث: "الوضوء من حمل الجنازة".

روى الإمام أبو داود بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ"[3].

وأورد الزركشي حديث أبي هريرة أنه قال: من غسل ميتا اغتسل ومن حمله توضأ، فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها فقالت: أو يجب موتى المسلمين ؟ وما على رجل لو حمل عودا؟[4].

فاستنكار عائشة رضي الله عنها لثبوت هذا الحديث، كان استنادا إلى نقد متنه عقليا بضرب من القياس ...فصحّة سند هذه الروايات لم تمنعهم من إخضاعها للنقد العقلي.

النقد العقلي عند المحدثين:

ذهب العلماء إلى ردّ ما خالف المعقول، وكان شعبة يردّ حديث من يروي ما لايقبله العقل، روى الرامهرمزي بسنده قال: قيل لشعبة من أين تعلم أنّ الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي ﷺ لا تأكلوا القرعة حتى تذوقوها علمت أنه يكذب"[5].

---

[1] – أقِط: بفتح الهمزة وكسر القاف، وهو لبن مخثر مستحجر. انظر تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية ، بيروت 215/1

[2] –الترمذي ، جامع الترمذي ، أبواب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار، 114/1 ، رقم 79 ، قال الشيخ الألباني: "حسن". انظر صحيح ابن حبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء ، 416/3 ، رقم 1134 ، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح".

[3] – أخرجه أبو داود ، السنن ، كتاب الجنائز ، باب ماجاء في الغسل من غسل الميت ، 172/3 ، رقم 3163 بلفظه ، والترمذي، الجامع ، أبواب الجنائز ، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت ، 318/3 ، رقم 993 ، قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن"، وقال الألباني: صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، ص 1135 ، رقم 11348

[4] – محمّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصّحابة ، ت: سعيد الأفغاني ، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت 1939م ، ص(121–122)

[5] – الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، ت:د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، ط3، 1404هـ ، (ص316)

قال الإمام الشافعي: لا تقوم الحجّة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا، منها : أن يكون من حدّث به ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ..."[1].

وقال ابن حبان: "وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء"، الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه، والثالث: العقل بما يحدث من الحديث، والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي والخامس: المتعري عن التدليس، فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بخبره وبنينا الكتاب على روايته وكل من تعرّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"[2].

قال الخطيب البغدادي: إذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد رد بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول، فلا..."[3].

وقال: ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة كل دليل مقطوع به وإنما يقبل به فيما لا يقطع به فيما يجوز ورود التعبد به كالأحكام التي تقدم ذكرنا لها وما أشبهها مما لم نذكره ..."[4].

وقال: "باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث "[5].

ذكر القاضي عياض: عن إبراهيم بن المنذر عن معن قال: سمعت مالكا يقول لا تأخذوا العلم عن أربعة وخذوا ممن سواهم لا يؤخذ من سفيه[6] معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه."[7].

قال البيهقي: "... وعلى الأحوال كلها حديث رسول الله ﷺ الثابت عنه قريب من العقول موافق للأصول لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وضع به رسول الله ﷺ من دينه، وما افترض على

---

[1] – الإمام الشافعي ، الرسالة ، ص 370 ، المسألة 1001

[2] – محمد بن حبان البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 1/151

[3] – الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي ، ص289

[4] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ت: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ص 432

[5] – المرجع السابق ، ص 429

[6] – السَّفَهُ والسَّفاهة: خِفَّةٌ في الجِلْم وقيل نقيض الحِلْم وأَصله الخفة والحركة وقيل الجهل...وقال بعض أَهل اللغة أَصلُ السَّفْهِ الخِفَّةُ ومعنى السفيه الخفيفُ العقل) ، انظر: لسان العرب، 13/497

[7] – القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، ت: السيد أحمد صقر ، ط1، القاهرة 1970م ، ص 60 ، وانظر الكفاية ، ص116

الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد تصديقه فيما قال، وإتباعه فيما حكم به، وكما هو جميل حسن من حيث الشرع، جميل في الأخلاق حسن عند أولي الألباب..."[1].

قال ابن الجوزي: "...فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[2].

من خلال هذه النصوص يمكن القول أنّ النقد العقلي للمتون كان مرعيا في العملية النقدية عند المحدثين على عكس ما يدعي خصوم السنة المشرفة ومن تبعهم، حيث ردّ عليهم الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه الأنوار الكاشفة بقوله: "أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته"[3].

أولا : مراعاة المحدثين للعقل عند السماع

يقول الأستاذ أبو غدة -رحمه الله-: "المراد بمراعاة العقل عند السماع فحص التلميذ للواعي وانتباهه لحال الشيخ الراوي، الذي يريد أن يتلقى عنه قبل سماعه منه، فإذا وجده سيئ الحفظ أو مضطربا في الحديث، أو شديد التدليس عند التحديث، أو يروي المواهيات أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، أو يقلب الأسانيد أو المتون، أو صاحب بدعة تفصل بحديثه أو لا تفصل، أعرض عن التحمل عنه أو السماع منه، وكانوا يتحرون أشد التحري عن حال الشيخ قبل الأخذ عنه"[4].

قال الحسن بن صالح بن حي: كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا أتريدون أن تزوجوه"[5]، وقال إبراهيم النخعي: "كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل نظروا إلى صلاته وإلى سمته وإلى هيئته"[6].

وكثيرا ما كان بعض الطلبة يمتحنون الشيوخ قبل التلقي عنهم فيقلبون لهم بعض الأسانيد في بعض الأحاديث، ويركبون عليها المتون، ويسألونهم عنها على أنها من أحاديثهم ورواياتهم يفعلون هذا عمدا

---

[1] – عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، ط3، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1399هـ، ص 26

[2] – ابن الجوزي، الموضوعات، 106/1

[3] – عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، مطبعة الأنصاري، لاهور، باكستان 1982م، ص4

[4] – عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ط1، مطابع دار عالم الكتب، بيروت 1984م، ص 91

[5] – الخطيب البغدادي، الكفاية، ص92

[6] – المرجع السابق، ص 157

امتحانا للشيخ قبل السماع منه، فإن انتبه عرفوا ضبطه ومتانة حفظه، وشدة يقظته ودقة وعيه، وأخذوا عنه، وإن تلقن وأقر: الحديث المقلوب والمغلوط تركوا الرواية عنه.

ومن النماذج المشهورة في ذلك قصة يحي بن معين مع شيخه الفضل بن دكين:

قال أحمد بن منصور الرمادي خرجت مع أحمد ويحيى إلى عبد الرزاق أحدهما فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى لأحمد أريد أن أختبر أبا نعيم، فقال له أحمد: لا تزيد الرجل إلا ثقة فقال: يحيى لا بد لي،فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه ، ثم جاؤوا إلى أبي نعيم، فخرج فجلس على دكان فأخرج يحيى الطبق فقرأ عليه عشرة ثم قرأ الحادي عشر فقال أبو نعيم ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نعيم ساكت فقرأ الحديث الثاني لك فقال ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث فانقلبت عيناه وأقبل على يحيى فقال أما هذا وذراع أحمد في يده فأورع من أن يحمل هذا وأما هذا يريدني فأقل من أن يعمل هذا ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفسه، فرمى به، وقام فدخل داره فقال أحمد ليحيى ألم أقل إنه ثبت، قال والله لرفسته أحب إلي من سفرتي[1].

ونماذج مراعيتهم للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع كثيرة جدا في كتب الرجال، منها:

قال سفيان بن عيينة دخلت على الحجاج بن أرطأة وسمعت كلامه فذكر شيئا أنكرته فلم أحمل عنه شيئا وقال يحيى بن سعيد القطان : رأيت الحجاج بن أرطأة بمكة فلم أحمل عنه شيئا"[2].

وروى الإمام مسلم عن عبد الله بن المبارك قال: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرّر[3] الجزري– قاضي الرقة– لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلمّا رأيته كانت بغرة أحب إلي منه"[4]، وقال ابن المبارك: "حملت عن أربعة آلاف، ورويت عن ألف"[5].

---

[1] – ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 8/243-247

[2] – علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، السنن ، ت : السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت 1386 هـ ، 173/3

[3] – "عبد الله بن محرر بمهملات الجزري القاضي، متروك من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر" ، انظر التقريب : 320/1 ، رقم 3573

[4] – الإمام مسلم ، مقدمة لجامع الصحيح ، 21/1

[5] – شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، فتح المغيث ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان 1403هـ ، 371/2

قال محمد بن عمرو زنيج سمعت جريرا [1] قال رأيت ابن أبي نجيح، وجابرا الجعفي، وابن جريج فلم أكتب عن واحد منهم، فقيل له ضيعت يا أبا عبدالله فقال لا، أما جابر فكان يؤمن بالرجعة، وأما ابن أبي نجيح فكان يرى القدر، وأما ابن جريج فكان يرى المتعة"[2].

ثانيا: مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث-لا عند السماع والتحمل- وهو أمر ناشئ عن أسباب كثيرة، منها:

أن المحدثين الحفاظ المتورعين في جمع الحديث جرت عادتهم على سماع ما يحدث به من الأحاديث و ما لايحدث به، لأنه ينفع في وجوه كثيرة من علوم الحديث ؛ ولذلك قرروا هذه القاعدة: "قال يحيى بن معين: إذا كتبت فقمش[3]، وإذا حدثت فتش"[4].

أي عند تحمل الحديث وتلقيه عن شيوخ الرواية، اجمع منه ما استطعت عن كل شيخ، وعند التحديث به وروايتك له وتلقيه عنك: لاتحدث إلا بحديث الشيوخ العدول الضابطين وبالمنتقى من حديثهم، ومن أمثلة ذلك مايلي:

قال سفيان الثوري: إني لأروي على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته"[5].

روى العقيلي بسنده عن أبي غسان، قال: جاءني علي بن المديني، فكتب عني عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة، فقلت: أي شيء تصنع بها ؟ قال: أعرفها حتى لا تنقلب"[6].

قال أحمد بن حنبل: "لا تحل الرواية عن إسحاق بن أبي فروة"، وقال ابن معين: "إسحاق بن أبي فروة لا يكتب حديثه ليس بشيء"[7].

---

[1] – جرير بن عبدالحميد بن قرط الضبي أبو عبد الله الرازي القاضي، ولد بقرية من قرى أصبهان ونشأ بالكوفة ونزل الري. روى عن عبدالملك بن عمير وأبي إسحاق الشيباني ويحيى بن سعيد الأنصاري...وعنه إسحاق بن راهويه وعلي بن المديني ويحيى بن معين كان ثقة رحل إليه وقال ابن عمار الموصلي حجة كانت كتبه صحاحا". انظر: تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني 65/2

[2] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 65/2

[3] – القمش الرذايا من كل شيء والجمع قماش..والقمش جمع الشيء من ههنا وههنا وكذلك التقميش وذلك الشيء قماش وقمشه يقمشه". ابن منظور ، لسان العرب ، 388/6

[4] – ابن حجر ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 43/1

[5] – العقيلي ، الضعفاء ، 40/1

[6] – المرجع السابق 102/1

[7] – المرجع السابق ، 102/1

قال الأعمش : حدثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أنّ قوما اتخذوها دينا،لا عدت لشيء منها"[1].

وروى الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل أنه رأى يحي بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال رحمك الله يا أبا عبدالله اكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت"[2].

ومنها: أن أولئك المحدثين المتوسعين في جمع الحديث، يتحملون الحديث عن الشيخ، لحسن ظنهم به عدالة وضبطا، ويجيء حديثه على الجادة فيما يبدو لهم، ثم يتبين لهم كذب ذلك الشيخ أو أوهامه أو بلاياه، فيسكتون عن رواية حديثه ، وقد تحملوه وكتبوه، وقد يرمون حديثه، أي يفسدون السطور بعد كتابتها ويضربون عليها في كتبهم و دفاترهم ، كما تراه مذكورا في تراجم طائفة كبيرة ممن روى عنهم الإمام أحمد في مسنده أو غيره، وأسوق هنا **بعض الأمثلة والنماذج على ذلك:**

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أخبرنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو الجواب حدثنا عمار بن رزيق عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر المدائني قال أبي: واسمه عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب قال إني أضرب على حديثه، وأحاديثه موضوعة، وأبى أن يحدثنا عنه"[3].

قال الخطيب: "حدثني علي بن محمد بن نصر قال سمعت حمزة بن يوسف يقول سمعت أبا عمر بن حيويه يقول كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة في جامع براثي يملي مثالب أصحاب رسول الله ﷺ أو قال للشيخين أبا بكر وعمر فتركت حديثه لا أحدث عنه بشيء وما سمعت عنه بعد ذلك شيئا"[4] وقال ابن معين: " كتبنا عن الكذّابين، ثم سحرنا به المتّور"[5].

---

[1] – أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن محمد عباس ، ط1، المكتب الإسلامي ، بيروت 1408 هـ، 416/2

[2] – الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي ، 192/1 ، رقم 1580

[3] – انظر الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 172/10

[4] – انظر ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس الكوفي المعروف بابن عقدة ، تاريخ بغداد ، 22/5

[5] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب 250/11 ، رقم 462

ثالثا: مراعاة المحدثين العقل عند الحكم على الرواة:

إن الحكم على الراوي جرحا أو تعديلا، متوقف على معرفة أسباب الجرح والتعديل وما تعلق بها من ضوابط...وهذا الأمر لا يمكن أن يتم بفقد العقل، إذ بالعقل يحصل التمييز بين أسباب الجرح وأسباب التعديل، كما أن المحدثين يستخدمون العقل في الحكم على الراوي بالنظر في مروياته، يقول الشيخ المعلمي اليماني: "والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر ويقولون للخبر الذي تتبع صحته أو تبعد: (منكر) أو (باطل)، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء وكتب العلل والموضوعات، والمحتاط لا يوثق الراوي حتى يستعرضوا حديثه، ويتفقدوه حديثا حديثا"[1].

رابعا: مراعاة المحدثين العقل عند الحكم على متون الأحاديث

إن منهج المحدثين منهج دقيق ومتكامل، إذ لم يكتفوا بصحة الإسناد، للحكم بصحة الحديث بل نظروا في معناه أيضا من حيث مخالفته أو موافقته للأصول الثابتة، والقواعد المقررة، كما جعلوا من دلائل الوضع في الحديث، مخالفته للمعقول..."[2].

المطلب الرابع: التطبيقات

أولا : الاستحالة العقلية : أي اشتمال الحديث على منكر أو مستحيل.

المثال الأول:

قال أبو علي الأهوازي، وحدثنا عمر بن داود بن سلمون قال حدثنا محمد بن عبدالله الرفاعي قال حدثنا علي بن محمد بن منصور النيسابوري قال حدثنا حسين بن غالب عن عبدالله بن لهيعة عن يونس بن يزيد عن محمد بن إسحاق عن يحي بن عباد عن أسماء قالت: قال رسول الله ﷺ: "رأيت ربي عز وجل على جمل أحمر، عليه إزار وهو يقول: قد سمحت، قد غفرت، إلا المظالم، فإذا كانت ليلة المزدلفة لم يصلد[3] إلى السماء الدنيا، وانصرف للناس إلى مني"[4].

---

[1] - عبد الرحمن المعلمي ، الأنوار الكاشفة ، ص 5

[2] - انظر المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، ابن القيم ، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب 1403هـ ، ص 50 ، وانظر ابن الجوزي ، الموضوعات ، 106/1

[3] - يصلد : صلد يصلد صلدا، ترقى". انظر ابن منظور ، لسان العرب ، باب صلد ، 256/3

[4] - ابن الجوزي ، الموضوعات ، 125/1

هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال، ولا يحتاج لاستحالته أن ينظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات كان مردودا، والرسول منزه أن يحكي عن الله عزّ وجل ما يستحيل عليه وأكثر رجاله مجاهيل وقبهم ضعفاء.

أنبأنا محمد بن ناصر عن يحيى عبد الوهاب بن منده قال: حديث الجمل باطل موضوع على رسول الله ﷺ[1].

وقال ابن الجوزي بعد ماذكر حديث الفرس[2]: "واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لأن المستحيل لو صدر عن الثقات ردّ ونسب إليهم الخطأ.

ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات، فأخبروا أنّ الجمل قد دخل في سمّ الخياط، لما نفعتنا كثرتهم ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[3].

فابن الجوزي ذكر أنّ بعض المتون لاتحتاج إلى النظر في أسانيدها، حتى لو كان جميع السلسلة ثقات إذاحدثوا بأمر مستحيل.

المثال الثاني:

قال السيوطي: ومن أوضح أمثلته ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عبيد بن غنام النخعي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى وقال صحيح الإسناد، ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي قال إسناده صحيح، ولكنه شاذ بمرة"[4].

المثال الثالث:

---

[1]- ابن الجوزي ، الموضوعات ، 125/1

[2]- المرجع السابق ، 105/1

[3]- المرجع السابق ، 106/1

[4]- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ط1 ، الرياض 233/1

قال الإمام البخاري: حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران" والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجّ وبرّ أمّي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[1].

بتتبعي لأقوال العلماء في شرح هذا الحديث وجدت أن أكثرهم ذهبوا إلى أن المرفوع من هذا الحديث إلى قوله"أجران"فقط، والباقي موقوف من قول أبي هريرة ﷺإذ يستحيل عقلا أن يتمنى الرسول الرق لمقام العبودة، وكذلك كيف يبر أمه المتوفية ؟!!

قال ابن حجر: قوله والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك، ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها، وعلى ذلك جرى الخطابي والكرماني...وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد، بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويدل عليه من حيث المعنى قوله وبر أمي، فإنه لم يكن للنبي ﷺحينئذ أمّ يبرها"[2].

وقال في النكت : "فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكا – وأيضا فلم يكن له أمّ يبرّها، بل هذا من قول أبي هريرة ﷺ أدرج في المتن"[3].

وقال البدر العيني: "....وقد صرّح بالإدراج الإسماعيلي من طريق آخر عن عبد الله بن المبارك بلفظ والذي نفس أبي هريرة بيده إلى آخره وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب (البر والصلة) عن ابن المبارك وصرّح مسلم أيضا بذلك، ثم قال : وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها"[4].

المثال الرابع :

ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[5] عن أبيه عن جده مرفوعا أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلّت عند المقام ركعتين"[1].

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ، 900/2 ، رقم 2410 ؛ ومسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الأيمان ، باب ثواب العبد والمملوك إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله ، 94/4 ، رقم 4410

[2] – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379هـ ، 175/5-176

[3] – المرجع السابق ، 175/5-176

[4] – بدر الدين العيني الحنفي ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، 27/20-28

[5] – قال البساجي وهو حكم الحديث وقال الطحاوي حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف وقال الطبري خبره أوشى منه وقال الجوزجاني أولاد زيد ضعفاء وقال الحاكم وأبو نعيم روى عن أبيه أحاديث موضوعة وقال ابن الجوزي أجمعوا على ضعفه"، انظر التهذيب ، ابن حجر ، 161/6-162 ، رقم361

وقد اشتهر عبد الرحمن بمثل هذه العجائب المخالفة للعقل، قال الشافعي: ذكر لمالك بن أنس رجل حديثا فقيل له من حدثك؟فذكر إسنادا، فقال له مالك اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه عن نوح"[2].

المثال الخامس:

روى علي بن أحمد العكي عن أبي غزية عن عبد الوهاب بن موسى عن مالك عن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ لما حجّ مرّ بقبر أمّه آمنة، فسأل الله عز وجل فأحياها، فآمنت به، فردّها إلى حفرتها"[3].

حكم الدارقطني ببطلان السند والمتن حيث قال: ولا يصحّ لأبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشةشيء، وهذا كذب على مالك، والحمل فيه على أبي غزية، والتهم بوضعه هو أو من حدّث به عنه وعبد الوهاب بن موسى ليس به بأس"[4].

---

[1]- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ، 48/2

[2]- ابن عدي ، الكامل ، 270/4

[3]- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، ط3 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت 1986 ، بند: دائرة المعارف النظامية ، الهند 192/4 ، رقم 510

[4]- المرجع السابق ، 192/4

المبحث الرابع

الاستحالة التاريخية

المطلب الأول : أصالة التاريخ كمعيار لنقد الحديث وضوابطه

التاريخ لغة : معناه تعريف الوقت والإعلام به، يقال: أرخت الكتاب وورّخته أي بينت وقتَ كتابتِه واختلف علماء اللغة في هذه المادة فبعضهم قال إنها عربية وبعضهم قال إنها معربة.

قال الجوهري: (أرخ): "التأريخُ: تعريف الوقت، والتوْريخُ مثله، وأرّخْتُ الكتابَ بيوم كذا ووَرّخْتُه بمعنى"[1].

قال ابن منظور: "التأريخُ: تعريف الوقت، والتوْريخُ مثله، أرّخ الكتابَ ليوم كذا: وقّته، والواو فيه لغة وزعم يعقوب أن الواو بدل من الهمزة.

وقد فرّق الأصمعي بين اللغتين فقال: "بنو تميم يقولون: ورّختُ الكتاب توريخاً، وقيس تقول: أرّخته تأريخاً"[2].

أما في العرف العام فتطلق كلمة (التاريخ) على العلم الذي يُعنى أهله بنقل المهم من أخبار الماضين مع بيان وقتها ومكانها وتفاصيلها بحسب ما يتيسر لهم.

وينقسم التاريخ بهذا المعنى إلى قسمين: قسم الحوادث، وقسم التراجم.

التاريخ في عرف المحدثين:

إنّ مدار فنّ التاريخ في عرف المحدّثين على بيان وفَيات الرواة ووِلاداتهم، والإشارة إلى طبقة شيوخهم وتلامذتهم، وبيان من سمع منهم، ومن سمعوا منه، وبيان من لم يسمع منهم، ومن لم يسمعوا منه، ولا سيما إذا كانوا ممن قد يتوهم في حقهم السماع، بسبب المعاصرة أو رواية ظاهرها السماع أو غير ذلك. ويضيفون إلى ذلك في كثير من الأحيان، بيان أحوال الرواة في مروياتهم، فيذكرون صفاتهم من حيث العدالة والضبط، وقد يزيد بعضهم على ذلك مسائل أخرى مما يتعلق بترجمة ذلك الراوي وسيرته"[3].

---

[1] – إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ت: أحمد عبد الغفور عطار ، ط4 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1987م ، 418/1

[2] – ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (أرخ) ، 4/3

[3] – محمد خلف سلامة ، لسان المحدثين ، مصدر الكتاب : ملفات وورد ، نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث ، 197/2

التاريخ اصطلاحا:

قال السخاوي: "والتاريخ في الإصطلاح: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال، من مولد الرواة والأئمة ووفاة، وصحة عقل وبدن، ورحلة، وحجّ، وحفظ وضبط، وتوثيق، وتجريح، وما أشبه هذا مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة، وغير ذلك من أمور الأمم الماضية....والحاصل أنه فن يبحث فيه عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت، بل عما كان في العالم"[1].

المطلب الثاني: هل يمكن اعتبار التاريخ مقياسا موثوقا به في الحكم بصحة أو كذب الخبر؟

فالمحدثون هم المؤرخون، ولم يطلق عليهم مؤرخون إلا في القرن الثاني الهجري، وقد ساروا في تعاملهم مع الروايات التاريخيّة على مَنهج المُحدِّثين حيث كانوا يذكرون الروايات التاريخيّة مُسنَدة، لكن المتتبع لعمل المحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية يجد أنهم يفرقون بين تطبيق قواعد النقد الحديثي على الروايات التاريخية والحديث النبوي، فقد كان هناك نوع من التساهل مع روايات التاريخ،وهذه بعض النصوص تبين ذلك :

قال الإمام أحمد بن حنبل: "إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[2].

والروايات التاريخية تندرج فيما لايضع حكما ولا يرفعه ، لذلك لم يشترط فيها شروط الصحة الحديثية.

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن سعيد بن يعقوب قال سمعت ابن المبارك وسألناه قلنا: نجد المواعظ في الكتب فننظر فيها ؟ قال: لا بأس وإن وجدت على الحائط موعظة فانظر فيها تتعظ قيل له: فالفقه قال: لا يستقيم الا بالسماع"[3].

وقال الخطيب: وأما أخبار الصالحين، وحكايات الزهاد والمتعبدين، ومواعظ البلغاء وحكم الأدباء فالأسانيد زينة لها، وليست شرطا في تأديتها"[4].

---

[1] - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، ص385 ، وانظر محمد خلف سلامة ، لسان المحدثين ، مصدر الكتاب : مقدمات وبوابة نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث ، 200/2

[2] - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص134

[3] - الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي ، 214/2

[4] - المرجع السابق ، 213/2

قال العمري: أمّا اشتراط الصحّة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمسّ العقيدة والشريعة، ففيه تعسّف كثير، والخطر الناجم عنه كبير، لأن الروايات التاريخية التي دوّنها أسلافنا المؤرخون، لم تعامل معاملة الأحاديث، بل تمّ التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإنّ الحلقات الفارغة في تاريخنا ستشكّل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا...لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها غير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لسير تاريخ أمتنا، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة أخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد المصارمة"[1].

وليس معنى التساهل في الرواية التاريخية، أن يُتساهل في الرواية عن المعروفين بالكذب والوضّاعين؛ لأن فاقد العدالة لا يُحمل عنه أصلاً، فالتساهل في الروايات التاريخية لا يصل إلى التساهل في حال المؤرخ نفسه؛ فإن المؤرخ يُشترط له ما يُشترط في راوي الحديث من ضبط وعدالة.

قال الإمام السبكي: "ومنهم المؤرخون، وهم على شفا جرف هارٍ؛ لأنهم يتسلطون على أعراض الناس وربما نقلوا بمجرد ما يبلغهم من صادقٍ أو كاذب، فلابد أن يكون المؤرخ عالماً عادلاً، علرفا بحال من يترجمه ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمل على التعصب ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه"[2].

مثال ذلك: قال ابن تيمية: "وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله تعالى فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد في كتاب قد عرف بكثرة الكذب ؟"[3].

وهذا يعني أنّ كتاب "مروج الذهب للمسعودي تردّ مروياته التاريخية، ولا تُقبل أبدا، وعليه فصدق النقلة للخبر، واتفاقهم في الرواية، أساس الحكم عند المؤرخين.

إنّ الاتفاق في الرواية بين المؤرّخين يمكن أن يُشكّل مقياساً صحيحاً لردّ الرواية أو قبولها، لأنّ هذا الإتفاق مبني على البحث والتمحيص للأخبار، ومُقارنتها مع نصوص القرآن والسنة واستقراء لأحداث السيرة النبوية العطرة...ولو كان هناك دلائل مخالفة لذكرها بعض المؤرخين.

---

[1] – أكرم ضياء العمري ، دراسات تاريخية ، ط1 ، المجلس العلمي ، إحياء التراث ، الجامعة الاسلامية المدينة المنورة 1983م ، ص27

[2] – الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين ، تحـ: عبد الفتاح أبوغدة ، ط3 ، بيروت 1980م ، ص (70-71).

[3] – أحمد بن تيمية ، منهاج السنة النبوية ، تحـ: د. محمد رشاد سالم ، ط1 ، مؤسسة قرطبة ، بدون تاريخ ، 40/4

ومن خلال تتبعي لصنيع الأئمة النقاد في كتب العلل والجرح والتعديل والرجال، لاحظت أنّ الكثير منهم عند حكمه على الأحاديث، يعتبر التاريخ أحد أهمّ المعايير في نقد الحديث[1]، قال الإمام سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ"[2]، وقال حفص بن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"[3].

وقد اعتبر القرآن الكريم هذا المعيار، طريقا لردّ كثير من الأقوال الباطلة، والدعاوى التي تخالف ما علم من التاريخ، ومن ذلك :

أنّ اليهود والنصارى حاجّوا النبي ﷺ في إبراهيم عليه السلام، فقالت اليهود: إنه كان يهوديا وقال النصارى إنّه كان نصرانيا، فنزلت الآية: "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ "[4] لتبين كذب هذه الادعاءات، فقال تعالى: " يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالإِنجِيلُ إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ "[5].

قال ابن كثير: عن ابن عباس قال: اجتمعت نصارى نجران وأحبار يهود عند رسول الله ﷺ فتنازعوا عنده فقالت الأحبار: ما كان إبراهيم إلا يهوديا، وقالت النصارى ما كان إبراهيم إلا نصرانيا.فأنزل الله تعالى: "يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالإِنجِيلُ إِلا مِن بَعْدِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ".
أي: كيف تدّعون أيها اليهود، أنه كان يهوديا، وقد كان زمنه قبل أن ينزل الله التوراة على موسى وكيف تدّعون أيها النصارى، أنه كان نصرانيا، وإنما حدثت النصرانية بعد زمنه بدهر ولهذا قال: "أَفَلا تَعْقِلُونَ"[6].

يقول الشيخ السعدي بعد تفسير هذه الآيات: "وقد اشتملت هذه الآيات على النهي عن المحاجة والمجادلة بغير علم، وأن من تكلم بذلك فهو متكلم في أمر لا يمكن منه ولا يسمح له فيه، وفيها أيضا حث على علم التاريخ، وأنه طريق لرد كثير من الأقوال الباطلة، والدعاوى التي تخالف ما علم من التاريخ"[7].

---

[1] – انظر الشواهد على ذلك في مبحث التطبيقات، ص 375 وما بعدها.

[2] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 119

[3] – المرجع السابق ، ص (119– 120)

[4] – سورة آل عمران 67

[5] – سورة آل عمران 65

[6] – إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، تفسير القرآن العظيم ، تحد: سامي بن محمد سلامة ، ط2 ، دار طيبة للنشر والتوزيع 1999م ، 59/2

[7] – عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، تحد: عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، 2000م ، ص134

المطلب الثالث : التطبيقات

المثال الأول:

ماروي من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها عن أمّ سلمة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة"[1].

قال الإمام مسلم عن هذا الحديث[2]: "وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره وذلك أنّ النبي ﷺ صلّى الصبح في حجّته يوم النّحر بالمزدلفة، وتلك سنّة رسول الله ﷺ فكيف بأمر أمّ سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النّحر بمكّة، وهو حينئذ يصلّي بالمزدلفة؟"، وقال هذا الخبر محال.

فالثابت في السيرة أنّ النبي ﷺ كان في صباح يوم النحر بمزدلفة، وما ذكره أبومعاوية يخالف هذا الثابت فاستدل الإمام مسلم بهذه المخالفة لما هو ثابت في السيرة على وجود وهم من الراوي، ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ الصحيح أنّ النبي ﷺ إنما أمرها أن توافي صلاة الصبح يوم النّحر بمكّة، وليس فيه أنه كان معها في مكة، ثم قال: وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه"[3].

المثال الثاني:

عامّة أهل المغازي والسير المتقدمين يذكرون غزوة ذات الرقاع في السنة الرابعة من الهجرة[4] والإمام البخاري يرى أنّ ذات الرقاع، كانت بعد خيبر، مستدلا على ذلك بما صحّ من أخبار حيث قال: باب غزوة ذات الرقاع، وهي غزوة محارب خصفة من بني ثعلبة من غطفان، فنزل نخلا، وهي بعد خيبر، لأنّ أبا موسى جاء بعد خيبر.

عن أبي موسى رضي الله عنه قال خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة ونحن ستة نفر، بيننا بعير نعتقبه، فنقبت أقدامنا، ونقبت قدماي وسقطت أظفاري، وكنا نلفّ على أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب من الخرق على أرجلنا..."[5].

---

[1] – الإمام أحمد ، المسند ، 239/18 ، رقم 26372

[2] – الإمام مسلم ، المسند ، ص 186

[3] – المرجع السابق ، ص 186

[4] – عبد الملك بن هشام الحميري ، السيرة النبوية لابن هشام ، 203/2 ، وانظر محمد بن عمر الواقدي ، كتاب المغازي للواقدي ، ت: مارسدن جونس ، عالم الكتب ، بيروت ، 395/1 ، ومحمد بن سعد البصري الزهري ، الطبقات الكبرى، دار صادر ، بيروت ، 61/2

[5] – البخاري ، الجامع الصحيح، كتاب المغازي ، باب غزوة ذات الرقاع ، 31/13 ، رقم 3861

فمن هذا الحديث ثبت أنّ أبا موسى شهد غزوة ذات الرقاع مع النبي ﷺ، وأما الدليل على أن أبا موسى إنما قدم من الحبشة بعد فتح خيبر، هو ما ورد في باب غزوة خيبر، حيث قال أبوموسى: "...فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر..."[1].

فالإمام البخاري استند إلى ماثبت تاريخيا للكشف عن الوهم في روايات أصحاب المغازي من كون غزوة ذات الرقاع كانت في السنة الرابعة من الهجرة، وأثبت أنّ الصّواب هو السنة السابعة من الهجرة وقد تابع ابن القيم – من المتأخرين – الإمام البخاري فيما ذهب إليه وقدم أدلة إضافية[2].

المثال الثالث:

سعد بن معاذ

روى الخطيب بسنده عن أنس قال أقبل رسول الله من غزوة تبوك فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري فصافحه النبي ثم قال له: ما هذا الذي أكثبت يداك، فقال يا رسول الله اضرب بالمرو المسحاة فأنفقه على عيالي، فقبل النبي يده وقال هذه يد لا تمسها النار أبدا"[3].

---

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، 1546/4 ، رقم 3990

[2] – قال ابن القيم: "ثم غزا رسول الله ﷺ بنفسه غزوة ذات الرقاع، وهي غزوة نجد، فخرج في جمادى الأولى من السنة الرابعة، وقيل: في المحرم، يريد محارب، وبني ثعلبة بن سعد بن غطفان، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفاري، وقيل: عثمان بن عفان، وخرج في أربعمائة من أصحابه، وقيل: سبعمائة، فالتقى جمعا من غطفان، فتواقفوا، ولم يكن بينهم قتال، إلا أنه صلى لهم يومئذ صلاة الخوف، هكذا قال ابن إسحاق، وجماعة من أهل السير والمغازي في تاريخ هذه الغزاة، وصلاة الخوف لها تلقاه الناس عنهم، وهو مشكل جدا، فإنه قد صح أن المشركين حبسوا رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة العصر حتى غابت الشمس، وفي "السنن" و"مسند أحمد"، والشافعي رحمهما الله: أنهم حبسوه عن صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فصلاهن جميعا، وذلك قبل نزول صلاة الخوف، والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس، والظاهر أن النبي ﷺ أول صلاة صلاها للخوف بعسفان، كما قال أبو عياش الزرقي: كنا مع النبي ﷺ بعسفان، فصلى بنا الظهر، وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد، فقالوا: لقد أصبنا منهم غفلة، ثم قالوا: إن لهم صلاة بعد هذه هي أحب إليهم من أموالهم وأبنائهم، فنزلت صلاة الخوف بين الظهر والعصر، فصلى بنا العصر، فتفرقنا فرقتين..." وذكر الحديث رواه أحمد وأهل السنن وقال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ نازلا بين ضجنان وعسفان حاصرا للمشركين، فقال المشركون: إن لهؤلاء صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأموالهم، أجمعوا أمركم ثم ميلوا عليهم ميلة واحدة، فجاء جبريل، فأمره أن يقسم أصحابه نصفين،... وذكر الحديث، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ولا خلاف بينهم أن غزوة عسفان كانت بعد الخندق، وقد صح عنه أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع، فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان، ويؤيد هذا أن أبا هريرة وأبا موسى الأشعري شهدا ذات الرقاع، كما في "الصحيحين" عن أبي موسى أنه شهد غزوة ذات الرقاع، وأنهم كانوا يلفون على أرجلهم الخرق لما نقبت، وأما أبو هريرة ففي "المسند" و"السنن" أن مروان بن الحكم سأله: هل صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ؟ قال: نعم، قال: متى ؟ قال: عام غزوة نجد، وهذا يدل على أن غزوة ذات الرقاع بعد خيبر، وأن من جعلها قبل الخندق، فقد وهم وهما ظاهرا،....) انظر زاد المعاد في هدي خير العباد ، ط27 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت 1994م ، 250/3-251

[3] – جلال الدين السيوطي ، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، دار الكتب العلمية ، 130/2

هذا الحديث مخالف للثابت من أخبار المغازي والسير، فسعد بن معاذ توفّي سنة خمس من الهجرة وغزوة تبوك كانت في السنة التاسعة للهجرة.

قال الخطيب: هذا الحديث باطل، سعد بن معاذ لم يكن حيا في غزوة تبوك، مات بعد غزوة بني قريظة من السهم الذي رمي به، ومحمد بن تميم الفريابي كذاب يضع الحديث"[1].

فقد وردت قصة وفاته في الإصابة: حيث قال ابن حجر: سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأشهلي سيد الأوس ويكنى أبا عمرو شهد بدرا باتفاق ورمي بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بني قريظة وأجيبت دعوته في ذلك ثم انتفض جرحه فمات أخرج ذلك البخاري وذلك سنة خمس"[2].

المثال الرابع:

خبر زواج النبي ﷺ من عائشة- رضي الله عنها- بالمدينة.

ماروي من طريق الخطيب البغدادي قال: أنبأنا إبراهيم بن عمر البرمكي أنبأنا محمد بن عبدالله بن خلف حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن الأزهر حدثنا عباس الدوري حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: " لما دخل رسول الله ﷺ المدينة.....فمضى رسول الله ﷺ إلى منزل أبي بكر فقرع الباب ثم قال: يا أبا بكر إن الله أمرني أن أصاهرك، وكان له ثلاث بنات فعرضهن على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: إن الله أمرني أن أتزوج بهذه الجارية وهي عائشة، فتزوجها رسول الله ﷺ".

قال الخطيب: رجاله كلهم ثقاة غير محمد بن الحسن، ونراه مما صنعت يداه[3].

فالخطيب البغدادي حكم بالوضع على هذا الحديث، لمخالفته الثابت من السيرة والتاريخ وحمل تبعته إلى أحد رجال الإسناد، وهو محمدبن الحسن[4] لأن بقية الرواة كلهم ثقات.

---

[1] - الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 342/7 ، ترجمة 3846

[2] - ابن حجر العسقلاني ، الإصابة ، ت: علي محمد البجاوي ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1412 هـ ، 84/3 ، رقم 3206

[3] - الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 194/2 ، ترجمة 618

[4] - قال الذهبي : محمد بن الحسين بن الزهر الفسه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث ثم قال : وكان غير ثقة.روى الموضوعات ..، الميزان 518/3 ، رقم 7395

قال ابن الجوزي: ما أبعد الذي وضعه عن العلم، فإن رسول الله ﷺ تزوج عائشة وهو بمكة ولم يكن لأبي بكر حينئذ ثلاث بنات، ما كان له غير أسماء وعائشة، وإنما جاءته بنت بعد وفاته يقال لها أم كلثوم"[1].

المثال الخامس:

ذكر الإمام الذهبي في ترجمة سهيل بن ذكوان[2] رواية عن ابن المديني قال: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي عن سهيل بن ذكوان، قال: لقيت عائشة بواسط[3][4].

فابن المديني ذكر هذا الحديث على سبيل التعجب من كذب الراوي البين في هذا الحديث فوفاة عائشة رضي الله عنها كانت سنة سبع وخمسين (57هـ)، أما مدينة واسط بناها الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ست وثمانين من الهجرة 86هـ"[5].

قال ابن حجر: وهكذا يكون الكذب، فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر"[6].

---

[1]- ابن الجوزي ، الموضوعات ، 7/2

[2]- قال الخطيب البغدادي : سهيل بن ذكوان اثنان: أحدهما سهيل بن أبي صالح المدني واسم أبيه ذكوان مولى جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، وقل ما ينسب إلى اسم أبيه وإنما ينسب إلى كنيته.والآخر سهيل بن ذكوان أبو السندي المكي سكن واسطا وحدث عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعبدالله بن الزبير روى عنه هشيم ومروان بن معاوية وعباد بن العوام ويزيد بن هارون وكان غير ثقة.) انظر المتفق والمفترق ، الخطيب البغدادي، (120/1) =وقال ابن معين : كان كذابا، وقال أحمد : قال عباد بن العوام: كنا نتهمه بالكذب وقال النسائي : متروك الحديث)، انظر الكامل لابن عدي، 446/2-447 ، وانظر المجروحين ، ابن حبان ، 253/1 ، وكتاب الضعفاء والمتروكين ، الدارقطني ، 12/1 ، رقم 277

[3]- واسط: مدينة بناها الحجاج بن يوسف الثقفي بإقليم العراق.". انظر ياقوت بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ، دار الفكر ، بيروت 348/5

[4]- محمد بن أحمد الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ت: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 243/2 ، رقم 3603

[5]- خليفة بن خياط الليثي العصفري أبو عمر ، تاريخ خليفة بن خياط ، ت: د. أكرم ضياء العمري، ط2، دار القلم ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، بيروت 1397هـ ، ص 83 ، وانظر معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، 348/5

[6]- ابن حجر ، لسان الميزان ، ت: دائرة المعرف النظامية ، الهند ، ط3 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت 1986م ، 124/3 ، رقم 433

المثال السادس:

أسند الخطيب البغدادي عن عفير بن معدان الكلاعي[1] قال قدم علينا عمر بن موسى[2] حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له من شيخنا هذا الصالح، سمه لنا نعرفه، قال فقال خالد بن معدان[3]، قلت له في أي سنة لقيته؟قال لقيته سنة ثمان ومائة، قلت فأين لقيته؟قال لقيته في غزاة أرمينية، قال فقلت له اتق الله ياشيخ ولا تكذب مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين وأزيدك أخرى، إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم"[4].

فالحكم على هذه الرواية بالرد، كان أساسه معرفة تاريخ وفاة المروي عنه، ومولد الراوي.

المثال السابع:

حديث مسلم في فضائل أبي سفيان بن حرب عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ يا نبي الله ثلاث أعطيهن، قال نعم، قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال نعم، قال ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك، قال نعم، قال وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال نعم"[5].

فهذا الحديث مخالف للثابت من السيرة النبوية رغم صحة إسناده، وإخراج الإمام مسلم له في الصّحيح حيث تناوله المحدثون بالنقد كما سنرى، لأنّ صحّة الإسناد لاتستلزم صحّة المتن "....وجزم ابن حزم أنه موضوع، وفي رواية عنه أنه وهم"[6].

---

[1]- عفير بن معدان الحمصي المؤذن، أبو عاصم ، قال أبو داود: شيخ صالح ضعيف الحديث.وقال أبو حاتم: يكتب حديث سليم حسن أبي أمامة بما لا أصل له. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال – مرة: ليس بثقة.وقال أحمد: منكر الحديث، ضعيف". انظر ميزان الاعتدال ، 83/3 رقم5679 ، وانظر تاريخ ابن معين – رواية الدوري ، ت: د. أحمد محمد نور سيف ، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة 1979م ، 422/4 ، رقم 5088 ، والجرح و التعديل 36/7 ، رقم195

[2]- عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي الحمصي ، قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بثقة. ، وقال ابن عساكر: هو ممن يضع الحديث متنا وإسنادا". انظر الميزان ، 224/3 ، رقم 6222

[3]- خالد بن معدان الكلاعي الحمصي أبو عبد الله ثقة عابد يرسل كثيرا من الثالثة مات سنة ثلاث ومائة وقيل بعد ذلك "انظر تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، ت: محمد عوامة، دار الرشيد ، سوريا ، 1986م ، 190/1

[4]- الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 119، وانظر تاريخ دمشق ، ابن عساكر ، 347/45

[5]- مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أبي سفيان ، 171/7 ، رقم 6565

[6]- الأمير الصنعاني ، توضيح الأفكار، ت : صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1997م ، 121/1-122

وقال الإمام النووي في شرح مسلم: إن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي ﷺ قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل، قال أبو عبيدة وخليفة بن خياط وابن البرقي والجمهور تزوجها سنة ست[1]، وقيل سنة سبع"[2].

حديث وضع الجزية عن أهل خيبر

ادّعى اليهود الخيابرة أنّ معهم كتابا بنبوياه فيه إسقاط الجزية عنهم، ووقف ابن مسلمة الخطيب[3] على هذا الكتاب، فقال: هذا كذب، فقال له: وما الدليل على كذبه ؟ فقال: لأنّ فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، ولم يكن أسلم يوم خيبر، وقد كانت خيبر في سنة سبع من الهجرة، وإنما أسلم معاوية يوم الفتح، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وقد مات قبل خيبر عام الخندق سنة خمس، فأعجب الناس ذلك"[4].

قال ابن كثير: وقد سبق الخطيب إلى هذا النقل، سبقه محمد بن جرير(310هـ) كما ذكرت في مصنف مفرد"[5].

وقال ابن القيم: "وأحضر هذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية(728)هـ وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشي بالحرير والديباج، فلما فتحه، وتأمله بزق عليه، وقال هذا كذب من عدة أوجه، وذكرها فقاموا من عنده بالذل والصغار"[6].

ويبين ابن القيم هذه الأوجه بالتفصيل فيقول:

أحدها: أنه فيه شهادة سعد بن معاذ وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه وكتب معاوية بن أبي سفيان هكذا ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطلقاء.

ثالثها: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما انزلت بعد عام تبوك وحينئذ وضعها النبي ﷺ على نصارى نجران ويهود اليمن ولم تؤخذ من يهود المدينة لأنهم ولدعوه قبل

---

[1]- خليفة بن خياط الليثي العصفري ، تاريخ خليفة ، ت: أكرم ضياء العمري ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 9/1

[2]- الإمام النووي ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 62/16

[3]- علي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عمر أبو القاسم ابن المسلمة سمع أبا أحمد الغرضي وغيره واستوزره الخليفة القائم بأمر الله ولقبه رئيس الرؤساء شرف الوزراء جمال الورى وكان مضطلعا بعلوم كثيرة مع سداد رأي ووفور عقل توفي سنة450هـ ، انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ط1، دار صادر ، بيروت ، 1358هـ ، 200/8

[4]- ابن كثير ، البداية والنهاية ، 124/12

[5]- ابن كثير ، البداية والنهاية ، 124/12

[6]- ابن القيم ، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، ص105

نزولها ثم قتل من قتل منهم وأجلى بقيتهم إلى خيبر و إلى الشام وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية فلما نزلت آية الجزية استقر الأمر على ما كان عليه وابتدأ ضربها على من لم يتقدم له معه صلح فمن هاهنا وقعت الشبهة في أهل خيبر.

رابعها: أن فيه وضع عنهم التكليف والسخر و لم يكن في زمانه تكليف ولا سخر ولا مكوس.

خامسها: أنه لم يجعل لهم عهدا لازما بل قال نقركم ما شئنا فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهد لازم مؤبد ثم لا يثبت لهم أمانا لازما مؤبدا.

سادسها: أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع ولا يكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود.

سابعها: أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم، فإنهم حاربوا الله ورسوله وقاتلوه وقاتلوا أصحابه وسلوا السيوف في وجوههم، وسموا النبي ﷺ وآووا أعداءه المحاربين له المحرضين على قتاله، فمن أين يقع هذا الاعتداء بهم، وإسقاط هذا الفرض الذي جعله الله عقوبة لمن لم يدن منهم بدين الإسلام.

ثامنها: أن النبي ﷺ لم يسقطها عن الأبعدين مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن وأهل نجران فكيف يضعها عن جيرانه الأدنين مع شدة معاداتهم له وكفرهم وعنادهم ومن المعلوم أنه كلما اشتد كفر الطائفة وتغلظت عداوتهم كانوا أحق بالعقوبة لا بإسقاط الجزية.

تاسعها: أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية كما ذكروا لكانوا من أحسن الكفار حالا و لم يحسن بعد ذلك أن يشترط لهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم متى شاء فإن أهل الذمة الذين يقرون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم ما داموا ملتزمين لأحكام الذمة فكيف إذا روعي جانبهم بإسقاط الجزية وأعفوا من الصغار الذي يلحقهم بأدائها فأي صغار بعد ذلك أعظم من تغريبهم من بلادهم وتشتيتهم في أرض الغربة فكيف يجتمع هذا وهذا.

عاشرها: أن هذا لو كان حقا لما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون والفقهاء كلهم على خلافه وليس في الصحابة رجل واحد قال لا تجب الجزية على اليهود لا في التابعين ولا في الفقهاء بل قالوا أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء وعرضوا هذا الكتاب المكذوب وقد صرحوا بأنه كذب"[1].

[1] - ابن القيم ، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، ص (102 - 105)

المثال الثامن:

روى الطبراني بسنده عن أبي أمامة قال: لما نزلت" وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ"[1] جمع رسول الله ﷺ بني هاشم فأجلسهم على الباب، وجمع نساءه وأهله فأجلسهم في البيت، ثم إطلع عليهم فقال يا بني هاشم اشتروا أنفسكم من النار، واسعوا في فكاك رقابكم، وافتكوا أنفسكم من الله، فإني لا أملك لكم من الله شيئا، ثم أقبل على أهل بيته فقال يا عائشة بنت أبي بكر، ويا حفصة بنت عمر، ويا أم سلمة ويا فاطمة بنت محمد، ويا أم الزبير عمة رسول الله ﷺ اشتروا أنفسكم من النار، واسعوا في فكاك رقابكم، فإني لا أطلب لكم من الله شيئا، ولا أغني، فبكت عائشة وقالت يا حي وهل يكون ذلك يوم لا تغني عنا شيئا قال نعم..."[2].

جاء في هذه الرواية أنه لما نزلت الآية جمع الرسول ﷺ بني هاشم، وجمع نساءه وأهله عائشة وحفصة وأم سلمة وفاطمة...، وهذا كله مخالف للثابت من سيرته ﷺ وبيان ذلك فيما يأتي :

-أجمع العلماء و المفسرون أن آية"وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ"[3] من سورة الشعراء المكية، نزلت في العام الثالث بعد البعثة[4]، وعائشة رضي الله عنها ولدت في السنة الرابعة بعد البعثة[5]، فكيف تشهد حادثة قبل مولدها بسنة !!وزواج النبي ﷺ من عائشة وحفصة وأم سلمة في المدينة والآية نزلت كما تقدم في مكة السنة الثالثة من البعثة.

---

[1] - سورة الشعراء 214

[2] - الطبراني ، المعجم الكبير ، تحد حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل 1983م ، باب العباد ، 225/8 ، رقم 7906 ، قال الهيثمي فيه علي بن يزيد الألهاني وهو متروك". انظر مجمع الزوائد ، الهيثمي 1297/7 ، رقم 11246

[3] - سورة الشعراء 214

[4] - محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 1407هـ ، 541/1 ، البداية والنهاية ، ابن كثير ، 50/3

[5] - ابن الأثير ، أسد الغابة ، 383/3

الباب الثالث

ارتباط عبارات وألفاظ الجرح والتعديل بالممارسة النقدية عند المحدثين

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: مرتكزات المنهج النقدي عند الأئمة النقاد

الفصل الثاني: مراتب علماء الجرح والتعديل من حيث العناية بنقد المتن قلّة وكثرة.

الفصل الثالث: تاريخ ظهور ألفاظ الجرح والتعديل

الفصل الأول

مرتكزات المنهج النقدي عند الأئمة النقاد

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوّل: علم الجرح والتعديل وأهميته

المبحث الثاني: اعتبار آراء النقاد السابقين

المبحث الثالث: سبر حديث الراوي وأثره في الحكم عليه

المبحث الرابع: أثر السبر في الألفاظ والعبارات النقدية جرحا وتعديلا.

المبحث الخامس: مراحل المنهج النقدي عند الأئمة النقاد وأسسه

المبحث الأوّل

علم الجرح والتعديل وأهميته

عرج المحدّثون على الجمع بين مصطلحي الجرح والتعديل، و تعاملوا معهما كأنهما مصطلحا واحدا على الرّغم من أنهما مصطلحان متغايران، كلّ واحد منهما له قواعده الخاصّة، قال الحاكم النيسابوري: "هذا النّوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان، كلّ نوع منهما علم برأسه وهو ثمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه"[1].

الجرح لغة: مصدر الفعل جرحه يجرحه جرحا، أي أثّر فيه بالسّلاح[2].

الجرح اصطلاحا: قال الدّكتور عبد العزيز العبد اللطيف: "الجرح وصف الراوي في عدالته أوضبطه بما يقتضي تليين روايته أوتضعيفها، أو ردّها"[3].

قال ابن الأثير: "الجرح وصف متى التحق بالرّاوي والشّاهد، سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به"[4].

التعديل لغة: عدلت الشيء فاعتدل، أي سوّيته فاستوى، والتعديل الشيء تقويمه"[5].

التعديل اصطلاحا: قال ابن الأثير: التعديل وصف متى التحق بهما اعتبر قولهما وأخذ به"[6].

وقال الدّكتور عبد العزيز: التعديل وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته"[7]

الجرح والتعديل اصطلاحا :

إنّ أقدم تعريف اصطلاحي لعلم الجرح والتعديل، هو تعريف ابن أبي حاتم الرّازي، فقد سئل ما الجرح والتعديل ؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة" [8].

---

[1] – أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، معرفة علوم الحديث، تحـ السّيد معظم حسين ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت1977م ، ص 99

[2] – ابن منظور ، لسان العرب، مادة "جرح" ، 113/3

[3] – عبد العزيز العبد اللّطيف ، ضوابط الجرح والتعديل ، مكتبة العبيكان ، ص21

[4] – مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ، جامع الأصول في أحاديث الرّسول ، تـ: عبد القادر الأرنؤوط، ط1 ، مكتبة دار البيان ، الطبعة الأولى ، 126/1.

[5] – لسان العرب ، ابن منظور، مادة (عدل) ، 432/11

[6] – مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ، جامع الأصول في أحاديث الرّسول ، 126/1.

[7] – عبد العزيز العبد اللّطيف ، ضوابط الجرح والتعديل ، ص 22

[8] – أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، تحقيق أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني ، ص 38

ويقول المرحوم صديق حسن القنوجي: "علم الجرح والتعديل علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث"[1].

القسم الأول: علم الجرح والتعديل النظري[2]:

هو القواعد التي تبنى عليها معرفة الرّواة الذين تقبل رواياتهم أو تردّ ومراتبهم في ذلك ومظان هذه القواعد كتب مصطلح الحديث، يقول الدكتور أكرم ضياء العمري: "...ولعلّ الحاكم(405هـ) كان أوّل من كتب في قواعد علم الجرح و التعديل[3]، و اعتبره أحد علوم الحديث وقد أوجز فيه الكلام عن الجرح والتعديل وأحال على كتابه(المدخل إلى معرفة الصّحيح) حيث يذكر أنه فصل الكلام فيه عن الجرح و التعديل، ثمّ اهتمت كتب مصطلح الحديث بعد الحاكم بالكلام في علم الجرح والتعديل و قواعده"[4].

القسم الثاني: علم الجرح والتعديل التطبيقي[5]:

هو إنزال كلّ راوٍ منزلته التي يستحقّها من القبول وعدمه، نجد هذا الجانب في كتب تراجم الرّجال التي تضمنت الحكم على الرّواة جرحا وتعديلا، وتنقسم هذه الكتب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كتب الثقات.

الثاني: كتب الضعفاء.

الثالث: كتب جمعت الثقات والضعفاء[6].

---

[1] – صديق بن حسن القنوجي ، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، ت: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت 1978م ، 211/2 .

[2] – الشريف حاتم بن عارف العوني ، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل ، ط1 ، دار عالم الفوائد ، مكة 1421هـ ، ص (5-6)

[3] – إن نقد الرجال والبحث عن أحوالهم في رواية الحديث ابتدأ منذ عصر الصحابة – رضي الله عنهم – فتكلم في الرجال عمر، وعلي، وابن عباس، وابن سلام، وابن العاص، وأنس، وعائشة، وليت عنهم تحفظة ومراجعة بعضهم البعض في بعض الأحاديث .. وكذا من التابعين كالشعبي، وابن سيرين، وابن المسيب، وابن جبير، وأما كعلم تحرر القواعد والمصطلحات، فنشأ في القرن الثاني، واستمر واكتمل في القرن الثالث". انظر من هذه الرسالة، الباب الأول، الفصل الأول ، ص 23 وما بعدها.

[4] – أكرم ضياء العمري ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، ص (87-88)

[5] – الشريف حاتم بن عارف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ص (5-6)

[6] – سبق ذكر هذه المصنفات بالتفصيل في هذه الرسالة، الباب الأول، الفصل الأول ، ص 44

أهمية علم الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل من أدقّ علوم السّنة، وأجلّها قدرا، لأنّ الرواة الذين يتناقلون الحديث المروي عن النّبي ﷺ يشكلون ركيزة أساسية في قبول الحديث أو رده، وذلك وفق ضوابط وقواعد أصلها علماء هذا الفن فمن توفرت فيه شروط التوثيق وثقوه، ومَن ثبت لهم فيه قدحا امتنعوا عن توثيقه، بكل أمانة ونزاهة هدفهم الاحتياط لحفظ سُنّة النّبي ﷺ.

وهذه بعض أقوال الأئمة النقاد، شاهدة على أهمية هذا العلم ومكانته في حفظ سنة المصطفى ﷺ قال الإمام علي بن المديني: "معرفة الرجال نصف العلم "[1].

قال الإمام مسلم(264هـ): وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار ونقلوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر، أو نهي أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه و لم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار، أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع..."[2].

قال ابن أبي حاتم الرازي(327هـ): فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان، وبين أهل الغفلة، والوهم، وسوء الحفظ، والتكذيب، واختراع الأحاديث الكاذبة. ولمّا كان الدين هذا الذي جاءنا من الله عزّ وجلّ، وعن رسوله صلى الله عليه وسلّم بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث..."[3].

وقال أبو نعيم الأصفهاني(435هـ): ....فلما وجب طاعته ومتابعته لزم كل عاقل ومخاطب الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره وسقيم آثاره وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سنته وشريعته من الطرق المرضية والأئمة المهدية وكان الوصول الى ذلك متعذر الا بمعرفة الرواة والفحص

---

[1] – الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ، ص320

[2] – مسلم ، مقدمة الجامع الصحيح ، 78/1

[3] – الجرح والتعديل ، ص 5

عن أخبارهم وأديانهم والكشف والبحث عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم وزهاتهم وخطئهم "[1].

قال الخطيب البغدادي(463هـ): ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها"[2].

فأهمية علم الجرح والتعديل مرجعه إلى تعلقه بالسنة النبوية التي تعتبر المصدر الثاني للتشريع كما تبرز أيضا أهميته في الاطمئنان والوثوق بمنهج المحدثين، وقبول النتائج التي تم التوصّل إليها من خلاله.

[1] – أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي ، الضعفاء ، ت: فاروق حمادة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء 1984م ، ص45

[2] – الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص5

المبحث الثاني

اعتبار آراء النقاد السابقين

تمهيد:

كان للسابقين من نقاد الحديث، فضل كبير على المتأخرين منهم، حيث تركوا لهم ثروة عظيمة من المعارف الحديثية، من خلال نقلهم بالرواة، والسماع منهم، والحكم عليهم، وعلى مروياتهم، ولم ينس المتأخرون فضل المتقدمين عليهم، بل نراهم يعتبرون بآرائهم، ويستضيئون بها، ويرجعون إليها، ويكثرون النقل عنهم، ملتزمين الدقة، والأمانة العلمية، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها:

المطلب الأول: اعتمادهم على السابقين في تضعيف الرواة

1- قال البخاري في ترجمة أيوب بن خوط أبرأمية البصري: عن قتادة تركه ابن المبارك"[1].

وقال في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي: تركه عبد الرحمن بن مهدي"[2].

وقال في ترجمة الحسن بن دينار: هو ابن واصل أبو سعيد التميمي مولاهم عن الحسن، تركه يحيى، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك"[3].

وقال في ترجمة يزيد بن سفيان، أبو المهزم البصري: عن أبي هريرة، تركه شعبة"[4].

وقال في حصين بن عمر أبو عمر الأحمسي عن مخارق وإسماعيل بن أبي خالد، كوفي: منكر الحديث ضعفه أحمد"[5].

وقال في سلام بن أبي حبزة: بصري، ضعفه قتيبة جدا، لم يحدث عنه"[6].

وقال في علي بن عابس الأسدي: ضعفه ابن معين وقال: رأيته"[7].

وقال في ميسر بن الصلت: ضعيف ضعفه أحمد"[8].

---

[1] - البخاري ، التاريخ الكبير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 414/1

[2] - المرجع السابق ، 210/2

[3] - المرجع السابق ، 292/2

[4] - المرجع السابق ، 339/8

[5] - المرجع السابق ، 10/3

[6] - المرجع السابق ، 134/4

[7] - المرجع السابق ، 411/7

[8] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 411/7، رقم 1804

قال البخاري: "إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الخياط الكوفي أراه الغنوي عن هشام بن عروة متروك تركه أحمد"[1].

قال البخاري في ترجمة حكيم بن جُبير: " كان شعبة يتكلّم فيه"[2].

2- قال ابن أبي شيبة: سألت عليا - ابن المديني - عن محمد بن عمرو بن علقمه فقال كان ثقه وكان يحيى بن سعيد، يضعفه بعض الضعف"[3].

وذكر أنه سأل عليًا عن حريز بن عثمان فقال: لم يكن من أدركناه من أصحابنا يوثقونه"[4].

وقال أيضا: سئل علي وأنا أسمع عن عتاب بن بشير فقال: كان أصحابنا يضعفونه"[5]

قال أيضا: سألت عليا عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني فقال: هو عندنا صالح وسط وكان يحيى بن سعيد يضعّفه"[6].

3- قال الدوري: سألت أحمد عن جعفر بن محمد، فقال: قد روى عنه يحي وليّنه"[7].

وقال أحمد في ركين الضبي: حدثنا عنه أبو نعيم، و لم يرضه"[8].

وقال أيضا: كان وكيع إذا ذكر قيس بن الربيع، قال: الله المستعان"[9].

4- قال الدارقطني في الهيثم بن قهم: مضطرب الحديث، تركه يحيى القطّان، ومسعود بن واصل ضعّفه أبو داود الطيالسي"[10].

وقال في عمر بن عامر: وقد روي عن عمر بن عامر عن قتادة متابعة التيمي، وعمر ليس بالقوي، تركه يحيى القطان"[11].

---

[1] - البخاري، التاريخ الكبير، 347/1، رقم1093

[2] - البخاري، الضعفاء، 49/1

[3] - علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ت: موفق عبد الله عبد القادر، ط1، مكتبة المعارف، الرياض 1404هـ، ص94

[4] - المرجع السابق، ص152

[5] - المرجع السابق، ص167

[6] - المرجع السابق، ص(111-112)

[7] - أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره، ت: وصي الله عباس، ط1، الدار السلفية، بومباي، الهند 1988م، ص 32

[8] - المرجع السابق، ص42

[9] - المرجع السابق، ص94

[10] - الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط1، دار طيبة الرياض 1985م، 200/9

[11] - الدارقطني، الإلزامات والتتبع، ت: مقبل بن هادي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 171

5- قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن محمد بن عمرو الأنصاري قال كان يحيى بن سعيد يضعّفه"[1].

قال أبو عبيد الآجري: قال أبو داود سمعت يحيى بن معين يقول قيس بن الربيع ليس بشيء"[2].

6- قال أبو داود: سمعت أحمد قال إبراهيم بن أبي يحيى كان يحيى يتكلّم فيه بكلام شديد"[3].

7- سئل الدّارقطني عن أبي داود النّخعي، فقال: هو سليمان بن عمرو، كوفي، متروك، رماه أحمد بن حنبل بالكذب"[4].

8- وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قال: "سألت أحمد بن حنبل عن جابر الجعفي؟ فقال: **تركه عبد الرحمن، ويحيى**"[5].

9- قال ابن حبّان في ترجمة جعفر بن الزبير: "**تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين**"[6].

10- قال حمزة السهمي: سئل أبو الحسن الدّارقطني عن محمّد بن يونس الكديمي فسمعته يقول: "كان الكديمي يتّهم بوضع الحديث"[7].

المطلب الثاني : اعتمادهم على السابقين في توثيق الرواة

1- قال الإمام أحمد: سألت يحيى عن أسلم المنقري فقال كان ثقة"[8].

2- وقال أحمد: سئل يحيى وأنا أسمع عن يحيى بن بشر، فقال رجل من أهل خراسان ثقة"[9].

3- قال ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن مجالد بن سعيد: وإسماعيل هذا قد حدّث عنه يحيى بن معين وقد وثّقه"[10].

---

[1] – سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ت: محمد علي قاسم العمري ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة 1979م ، ص 348

[2] – المرجع السابق ، ص117.

[3] – أحمد بن حنبل ، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، ت: د. زياد محمد منصور ، ط1 ، مكتبة العلوم والحكم ، 1414هـ ، ص362 .

[4] – محمد بن الحسين السلمي ، سؤالات السلمي للدارقطني ، ت: طلال آل حباب ، مصدر الكتاب : ملتقى أهل الحديث، ص14

[5] – الجرح والتعديل 497/2

[6] – المجروحين ، 212/1

[7] – علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، ت: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط1 ، مكتبة المعارف - الرياض1984م ، ص111

[8] – الإمام أحمد ، العلل ومعرفة الرجال ، ت: وصي الله بن محمد عباس ، 21/3

[9] – المرجع السابق ، 21/3

[10] – ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، 319/1

4- قال حمزة السهمي: سمعت أبا بكر بن عبدان الحافظ يقول محمد بن أسلم الطوسي لم يذكره البخاري في كتابه حدثنا عنه بن أبي داود، وكان يعظمه ويقول كان أحمد بن حنبل رضي الله عنه يعظمه ويرفعه"[1].

5- قال السلمي: "سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: سمعت أحمد بن المطلب يقول : جعفر الفريابي يقول: وسألت علي بن المديني عن حامد بن يحيى فقال: عشنا إلى زمان نسأل عن حامد بن يحيى، ما زال مقدمًا عند ابن عيينة، ومدحه"[2].

6- أخبرني محمد بن عبد الله، حدثنا أحمد بن أبي خالد عن أبي عبد الرحمان النسائي قال: حشيش بن أصرم، كنيته أبو عاصم، وهو ثقة [3].

7- قال الآجري: " سئل أبو داود عن أبي الجحاف فقال قال سفيان ثنا وكان مرضيا "[4].

8-وقال: "سألت أبا داود عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فقال حدث عنه يحيى القطان"[5].

9- وقال: "سمعت أبا داود يقول قال يحيى بن سعيد كان إبراهيم النخعي يسوق الحديث بسياقة جيدة"[6].

10- وسمعت أبا داود يقول أحمد يقول عبد الملك بن أبي سليمان ثقة"[7].

وقال: "سألت أبا داود عن أبي هلال الطائي، فقال ثقة، روى عنه زائدة، وسفيان، وشريك قلت اسمه يحيى بن حبان، قال نعم "[8].

المطلب الثالث: اعتمادهم على السابقين في السماع:

1- قال الإمام أحمد: حدثنا أبو قطن قال شعبة لم يسمع سفيان هذا يعني من سلمة بن كهيل"[9].

2- قال عبد الله: سمعت أبي يقول قال شعبة لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئا"[10].

---

[1] - علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، ت: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص81

[2] - محمد بن الحسين السلمي ، سؤالات السلمي للدارقطني ، ص10

[3] - المرجع السابق ، ص10

[4] - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ص104

[5] - المرجع السابق ، ص104

[6] - المرجع السابق، ص116

[7] - المرجع السابق، ص136

[8] - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ، ص107

[9] - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، ت: وصي الله بن محمد عباس ، 351/1

[10] - المرجع السابق ، 26/2

3- قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق قال: لم يسمع من يزيد بن عبد الله بن الهاد شيئا يعني معمرا"[1].

4- قال عبد الله: حدثني أبي قال حدثنا يحيى القطان قال شعبة لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم"[2].

5- قال الإمام أحمد: حدثني ابن خلاد قال سمعت يحيى بن سعيد يقول: لم يسمع قتادة من مسلم بن يسار"[3].

6- قال أحمد: حدثني ابن خلاد قال سمعت يحيى يقول: قتادة أراه لم يسمع من طاوس"[4].

7- قال عبد الله: حدثني ابن خلاد قال سمعت يحيى يقول: لم يسمع عمرو بن عبيد من أبي قلابة شيئا"[5].

8- سمعت أبا داود قال لم يسمع الأعمش من نافع "[6].

9- قال المروذي: قلت: سمع يحيى من عمر بن عامر شيئا ؟ قال: لا أعلم أنه حدث عنه بشيء"[7].

10- قال حمزة السهمي: وسألته - الدارقطني- عن محمد بن جعفر القنات فقال: "تكلموا في سماعه من أبي نعيم "[8].

11- قال أبو داود : سمعت أحمد قال : "أبو نوبة لم يكن به بأس لم أسمع منه شيئا كتب إلي بأحاديث كان يحيشني"[9].

المطلب الرابع: اعتمادهم على السابقين في اختلاط الرواة

1-قال البخاري في حنظلة بن عبيد الله: قال يحيى القطان: قد رأيته وتركته على عمد، وكان قد اختلط"[10].

---

[1] - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، 590/2

[2] - المرجع السابق ، 222/3

[3] - المرجع السابق ، 226/3

[4] - المرجع السابق ، 226/3

[5] - المرجع السابق ، 67/3

[6] - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ص110

[7] - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، رواية المروذي ، ت: وصي الله بن محمد عباس، ص58 .

[8] - علي بن عمر أبو الحسين الدارقطني ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، ، ص129 .

[9] - أحمد بن حنبل ، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، ص285

[10] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 43/3

2- قال ابن حبان في ترجمة بحر بن مرار الثقفي: قال النسائي تغير، وقال ابن حبان اختلط بآخرة حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلط حديثه الأخير بالقديم، ولم يتميز تركه يحيى القطان"[1].

3- قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول كان ابن مهدي ترك حديث أبي المقطان عثمان بن عمير قال أبي خرج في فتنة إبراهيم بن عبد الله بن حسين، وكانت الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومائة، قال أبي ومن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد ومن سمع بعد الهزيمة كأن أبي ضعفهم، فقلت له كان سعيد اختلط، قال نعم ثم قال من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشر وعبدة فهو جيد، ثم قال قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة"[2].

4- قال أحمد بن حنبل: سألت يحيى عن عطاء بن السائب فقال كان اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فجيد، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء"[3].

5- قال البخاري: "محمد بن عبيدالله العرزمي أبو عبد الرحمن الكوفي كناه قتيبة، عن عطاء وعمرو بن شعيب، تركه ابن المبارك ويحيى..."[4].

قال ابن حبان: "...كان صدوقا إلا أن كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ فجعل يحدث من حفظه ويهم فكثر المناكير في روايته، تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين"[5].

وقال وكيع: كان محمد بن عبيد الله العرزمي رجلا صالحا قد ذهبت كتبه، فكان يحدث حفظا، فمن ذلك أتي"[6].

6- قال ابن أبي شيبة: "سألت عليا -ابن المديني- عن مشايخ من أهل الحجاز وغيرهم سألته عن صالح مولى التوأمة، فقال صالح ثقه إلا، أنه خرف وكبر فسمع منه قوم وهو خرف كبير فكان سماعهم ليس بصحيح، سفيان الثوري من سمع منه بعد ما خرف وكان ابن أبي ذئب قد سمع منه قبل أن يخرف "[7].

7- قال البرذعي: "وسمعت أبا زرعة يقول سماع يونس بن أبي إسحاق، وزكريا وزهير عن أبي إسحاق بعد الاختلاط"[8].

---

[1]- ابن حبان ، المجروحين ، 194/1

[2]- أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، ت: وصي الله بن محمد عباس ، 161/1

[3]- المرجع السابق ، 29/3

[4]- البخاري ، التاريخ الكبير ، 171/1

[5]- ابن حبان ، المجروحين ، 246/2

[6]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 636/3

[7]- علي بن المديني ، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، ت: موفق عبد الله عبد القادر ، ص(86- 87)

[8]- عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة ، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي عليها سؤالات البرذعي ، ت: د.سعدي الهاشمي ، ط1، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة 1982م ، ص346

وقال: "سمعت أبا زرعة يحكي عن ابن نمير عن أبي النضر هاشم بن القاسم قال: حديث زكريا عن الشعبي إنما هو بعد الاختلاط "[1].

8- قال أبو داود: سمعت أحمد قال: قال ابن المبارك سنة تسع وسبعين من سمع ابن لهيعة منذ عشرين سنة، فإن سماعه صالح سمعته، قال احترقت كتب ابن لهيعة، زعموا في سنة أربع وستين"[2].

9- قال حمزة السهمي: وسألته عن محمد بن زهير بن القضل أبي يعلى بالأبلة فقال ما كان به بأس قد أخطأ في أحاديث سألت أبا محمد الحسن بن علي البصري عن أبي يعلى بن زهير فقال اختلط في آخره عمره قبل موته بسنتين ومات في سنة ثمان عشرة وثلاثمائة "[3].

10- قال المروذي : سألت أبا عبد الله عن صالح مولى التوأمة، فقال: قال مالك: قد رأيته مختلطا و لم يحمل عنه "[4].

والأمثلة على اتباعهم واعتنائهم بأقوال المتقدمين عنهم، أكثر من أن تحصى، وقد اعترض بعض الناس على كلامهم في الرواة، ظنا منهم أنه من الاغتياب، فما كان منهم إلا أن أحالوهم عليهم، لجهالة عينهم، وبينوا لهم أنهم ليسوا مبدعين في هذا الأمر بل متبعين، وأن صون السنة النبوية يقتضي دفع الكذب عنها، قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعته -يعني: البخاري- يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة، فقلت: إن بعض الناس يتكلمون عليك في كتاب (التاريخ)، ويقولون: فيه اغتياب الناس، فقال: إنما رويتا ذلك رواية، لم نقله من عند أنفسنا"[5].

وقال أبوبكر بن خلاد: قلت ليحيى بن سعيد أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة فقال لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لم حدّثت عنيّ حديثا ترى أنه كذب"[6].

---

[1] - عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة ، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي ، ص364.

[2] - أحمد بن حنبل ، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، ص170

[3] - علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، ص115.

[4] - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره ، ص33

[5] - الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 441/12

[6] - سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي ، التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تحقيق د. أبو لبابة حسين ، ط1 ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض 1986م ، 282/1

ولا يعني هذا أنّ المتأخرين يأخذون بأقوال المتقدمين دون تمحيص واجتهاد منهم، بل إنهم ينظرون في جميع ما قيل في الراوي، ثم يأخذون بما ترجّح عندهم، قال ابن عدي في ترجمة بشار بن موسى الخفاف: وقول من وثّقه، أقرب إلى الصواب ممّن ضعّفه"[1].

وكذلك فهدهم يوثّقون من ضعّفه المتقدّمون، ويضعّفون من وثّقوه، كلّ ذلك حسب ما أدّى إليه اجتهادهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها:

المطلب الخامس: توثيقهم لمن ضعفه السابقون

1- قال ابن عدي في ترجمة إبراهيم بن سليمان أبو إسماعيل المؤدب: وأبو إسماعيل المؤدب لم أجد في ضعّفه إلاّ ما حكاه معاوية بن صالح عن يحيى، وهو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية عن يحيى، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، وتدلّ على أنّ أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه"[2].

2- قال ابن الجنيد: سألت يحيى عن شداد بن سعيد الراسبي، ويكنى أبا طلحة، فقال ثقة، قلت ليحيى إن ابن عرعرة يزعم أنه ضعيف، فغضب وقال هو ثقة"[3].

3- قال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: إن يحيى بن سعيد سئل عن إسماعيل بن سميع فقال: إنما تركه زائدة لأنه صُفْري، وأما الحديث فلا بأس به، فقال لي يحيى بن معين: إسماعيل بن سميع ثقة"[4].

4- قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن هلال بن حباب، وقلت: إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت، واختلط، فقال يحيى: لا، ما اختلط، ولا تغيّر، قلت ليحيى: فثقة هو؟ قال: ثقة مأمون"[5].

5- توثيق الإمام الدارقطني لسويد بن سعيد رغم تضعيف ابن معين له.

قال حمزة السهمي : سألت الدارقطني عن سويد بن سعيد فقال: " تكلم فيه يحيى بن معين وقال حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، قال يحيى بن معين وهذا باطل عن أبي معاوية لم يروه غير سويد وجرح سويدا لروايته لهذا الحديث، قال الدارقطني رحمه الله: فلم نزل نظن أن هذا كما قاله يحيى، وأن سويدا أتى أمرا عظيما في

---

[1] - ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، ت: يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، 24/2

[2] - المرجع السابق ، 250/1

[3] يحيى بن معين ، سؤالات ابن الجنيد ، ت: د/أحمد محمد نور يوسف ، ط1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة 1988م ، ص 419

[4] - المرجع السابق ، ص 345

[5] - المرجع السابق ، ص 342

روايته لهذا الحديث حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين، فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمنجنيقي، وكان ثقة، روى عن أبي كريب عن أبي معاوية، كما قال سويد سواء وتخلص سويد، وصح الحديث عن أبي معاوية، وقد حدث أبو عبد الرحمن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم هذا ومات أبو عبد الرحمن قبله"[1].

6- قول ابن عدي : سمعت حمادا يقول: قال السعدي سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع وكان مخلطا غير ثقة"، قال الشيخ: وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، و لم أسمع أحدا، ولا بلغني عن أحد من الناس كلاما في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عن الأئمة من الناس..."[2].

فالسعدي الجوزجاني متقدم(ت259هـ)بالنسبة لابن عدي، إلا أن ذلك لم يمنع من تعقب حكمه على هذا الراوي.

تضعيفهم لمن وثقه السابقون:

1- قال ابن الجنيد: قال لي يحيى يزعم ابن عرعرة، أن سالم بن رزين ثقة، قلت كذلك يقول، قال هو ضعيف ضعيف"[3].

2- توبة: أبو صدقة الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك، روى عنه شعبة ابن الحجاج وأبو نعيم الفضل بن دكين، ومعاوية بن صالح الحضرمي، ووكيع بن الجراح، روى له النسائي وروى له أبو جعفر الطحاوي"[4].

ومن المعلوم عند المحدثين أن رواية شعبة عن الراوي تعد توثيقا له، قال الأزدي : لا يحتج به"[5].

فالأزدي متأخر بالنسبة لشعبة، ورغم ذلك خالفه في الرأي.

---

[1] - علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، ص216.

[2] - ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، 411/3

[3] - يحيى بن معين ، سؤالات ابن الجنيد ، ت: د/أحمد محمد نور سيف ، ص 419

[4] - أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني ، منحة الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ت: أبو عبد الله محمد حسن الشافعي ، مصدر الكتاب: الشاملة ، ص117

[5] - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 79/2

3- قال أبو داود العوام بن حمزة حدث عنه يحيى القطان قال أبو عبيد قلت لأبي داود قال عباس عن يحيى بن معين أنه ليس بشيء "قال: ما نعرف له حديثا منكرا "[1].

أي أن أبا داود يوثق العوام رغم تضعيف يحي بن معين له.

4- قال أبو عبيد: سألت أبا داود عن جعفر بن الزبير فقال: "جعفر من خيار الناس، ولكن لا أكتب حديثه "[2].

5- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن بشر بن السرح أبي بشر العبسي، فقال: " محله الصدق ما به بأس"، وقال عبد الرحمن بن إبراهيم: دحيم ثقة"[3].

قال أبو جعفر العقيلي: عمرو بن بشر بن السرح، منكر الحديث"[4].

---

[1] – سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، ص261

[2] – المرجع السابق ، ص277.

[3] – الجرح والتعديل ، 222/6

[4] – الضعفاء الكبير ، 277/6

المبحث الثالث

سبر حديث الراوي وأثره في الحكم عليه

المطلب الأول: مفهوم السبر لغة واصطلاحا

أولا : السبر لغة: للسبر معان عديدة، منها:

1-التجربة: قال ابن منظور: السَّبْرُ: التجربة"[1].

2- المقدار: قال الزمخشري: سبر الجرح بالمسبار والميسار: قاس مقداره بالحديدة أو بغيرها"[2]. ومن المجاز: خبرت فلاناً وسبرته، وفيه خير كثير لا يسبر، وهذا أمر عظيم لا يسبر.

3- الاختبار: قال الجوهري: السبر: الخبرة، والتجربة، والاختبار، واستخراج كنه الأمر"[3].

4- الهيئة: والسبر بالكسر: الهَيْئَةُ، يقال: فلان حسن الحبر والسبر، إذا كان جميلا حسن الهيئة"[4].

ثانيا : السبر في الاصطلاح:

استقصاء روايات الحديث الواحد، وتتبع طرقه، ثم اختبارها وموازنتها بروايات الثقات.

المطلب الثاني: السبر في أقوال الأئمة النقاد

لم يتفق الأئمة النقاد على كلمة واحدة للسبر، فبعضهم سمّاهُ السبر مثل ابن حبان، ومنهم من سمّاهُ المعارضة كما هو اللفظ عند ابن معين، أو المقابلة كما جاء عند مسلم، وآخرون أطلقوا عليه الاعتبار أو الموازنة، وهذه إطلاقات متقاربة المعاني.

1-قال الإمام أحمد في بشير بن المهاجر: منكر الحديث، فاعتبرت أحاديثه فاذا هو يجيء بالعجب"[5].

وقال أيضا: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه"[6].

وقال عن حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"[7]: " لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، (مادة: سبر) ، 340/4

[2] – الزمخشري ، أساس البلاغة ، (س ب ر) ، 207/1

[3] – محمد بن محمد الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحد: مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، 487/11 - 488

[4] – الجوهري ، الصحاح في اللغة ، باب: سبر ، 675/2 ،

[5] – الجرح والتعديل ، 378/2

[6] – عزّى هذه الأقوال الخطيب البغدادي بأسانيده في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي والسامع) ، 212/2

[7] – الإمام أحمد ، المسند ، مسند أبي سعيد الخدري ، 41/3 ، رقم 11388 ، وتعليق شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف"، وانظر الجامع الترمذي ، كتاب الطهارة، باب ماجاء في التسمية عند الوضوء ،37/1 ، رقم 25.وقال: وفي الباب عن عائشة و أبي سعيد و أبي

جيد"[1]. وقال عنه البخاري: " ليس في هذا الباب حديث أحسن عندي من هذا "[2].

قال شعبة: "لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلاّ أربعة[3] أحاديث"[4].

2- قال الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المُحَدِّث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته رواياتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله"[5].

وقال أيضا: "فيجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، يتميَّز صحيحها من سقيمها وتبيين رواة ضعّاف الأخبار من أضدادهم من الحُفّاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار لرواياتهم الأحاديث المستنكرة، التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحُفّاظ"[6].

3- قال يحي بن معين: ربما عارضت بأحاديث يحي بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه"[7]، وقال أيضا: "اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة".

وقال أيضا: "لو لم تكتب الحديث من ثلاثين وجها، ما عقلناه"[8].

4- قال ابن حبان عند كلامه على عبد الله بن لهيعة: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا

هريرة و سهل بن سعد و أنس قال أبو عيسى قال أحمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثا له اسناد جيد وقال إسحق إذ ترك التسمية عامدا إعاد الوضوء وإن كان ناسيا أو متأولا أجزاه قال محمد بن إسمعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن قال أبو عيسى ورباح بن عبد الرحمن عن جده عن أبيها وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وأبو ثفالة اسمه ثامة بن حصين و رباح بن عبد الرحمن هو أبو بكر حويطب منهم من روى هذا الحديث فقال عن أبي بكر بن حويطب فنسبه إلى جده"، وتعليق الشيخ الألباني: حسن"!

[1]- انظر الترمذي ، جامع الترمذي ، 37/1

[2]- الترمذي ، علل الترمذي الكبير ، ت: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت 1409هـ ، ص(31 – 32)

[3] – ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال 185/2

[4] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، الذهبي ، 435/1، في ترجمة الحارث بن عبدالله الهمداني.

[5] – مسلم ، المقدمة ، 2/1

[6] – مسلم ، التمييز ، ص44

[7] – يحي بن معين ، تاريخ ابن معين ، رواية الدوري ، 319/3

[8] – المرجع السابق ، 319/3

فرجعت الى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به"[1].

وقال أيضا في سنان بن سعد الكندي: يروى عن أنس بن مالك، حدث عنه المصريون وهم مختلفون فيه، يقولون سعد بن سنان، وسعيد بن سنان، وسنان بن سعيد، وأرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد، وقد اعتبرت حديثه، فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روى عن سعد بن سنان، وسعيد بن سنان فيه المناكير، كأنهما اثنان فالله أعلم"[2].

وقال في جعفر بن محمد بن علي بن الحسين: يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل بن جريج والثوري ومالك وشعبة وابن عيينة ووهب بن خالد وغيرهم فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده ومن المحال أن يلزق به ما جنت يد غيره"[3].

وقال في سهل بن محمد: يروى عن يزيد بن هارون وأبي جابر الأزدي، حدثنا عنه أبو عروبة وشيوخنا وهو الذي صنف في القراءات، وكان فيه دعابة، غير أني اعتبرت حديثه، فرأيته مستقيم الحديث، وإن كان فيه ما لا يتعرى عنه أهل الأدب"[4].

وقال في عيسى بن موسى أبو أحمد التيمي: اعتبرت حديثه بحديث الثقات، وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات، فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئا يوجب تركه، إذا بيّن السماع في خبره، لأنه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم،...وأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء، والمتروكين، فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأولئك دونه، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها"[5].

وقال ابن عدي في يزيد بن عبدالله: وقد اعتبرت حديثه فلم أرى فيه حديثا أنكره، وأنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته، وأرجو أنه لابكون بحديثه بأس"[6].

---

[1] - ابن حبان ، المجروحين ، 12/2

[2] - ابن حبان ، الثقات ، ت: السيد شرف الدين أحمد ، ط1 ، دار الفكر 1975م ، 131/6 - 132

[3] - المرجع السابق ، 336/4

[4] - المرجع السابق ، 293/8

[5] - المرجع السابق ، 492/8 - 493

[6] - ابن عدي ، الكامل ، 247/2

5- قال ابن عدي في ترجمة حبيب بن حسان بن أبي الأشرس الكوفي بعد أن ساق له عدة أحاديث: ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث، فأما أحاديثه ورواياته **فقد سبرته ولا** أرى به بأسا"[1].

6- قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[2].

فهذه الأقوال المتقدمة من أهل الصنعة الحديثية، تشهد أن قوام المنهج النقدي عند المحدثين هو تتبع المرويات وعرضها ومقارنتها واعتبارها مع روايات الأثبات وفي ضوء الأصول والضوابط الشرعية المتفق عليها على اختلاف تعبيراتهم في ذلك.

المطلب الثالث: الخطوات الإجرائية لسبر حديث الراوي عند المحدثين

كان السبر من أهم أسس النقد التي اعتمدها المحدثون، ومن أكثر الوسائل التي عولوا عليها في حكمهم على الرواة ومروياتهم، وقد سلك المحدثون في تطبيقه طريقين:

الطريق الأوّل: مراجعة الشيخ في مروياته

قال شعبة: ما رويت عن رجل حديثا واحدا إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشر مرار، والذي رويت عنه خمسين حديثا أتيته أكثر من خمسين مرة، والذي رويت عنه مائة حديث أتيته أكثر من مائة مرة، إلاّ حبان البارقي، فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه فوجدته فدحات.

وقال علي بن عصام: ذاكرت شعبة بحديث، فقال: دلني على صاحبه، فقلت: بالغداف، فقال: لا الساعة، لا أدري ما يكون غدوة.

وقال سفيان: رأيت شعبة في صحراء عبد القيس، فقلت: أين تريد ؟ قال: الأسود بن قيس أستثبته أحاديث سمعتها منه"[3].

قال ابن حبان: "جاء يحي بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة فقال: والله لا حدثتك فقال: إنما هو درهم ولتجدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي فقال: شأنك فاخدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد، قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثامن عشر.

---

[1]- ابن عدي، الكامل، 314/3

[2]- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي والسامع، 212/2

[3]- أحمد بن علي المقريزي، مختصر الكامل، منة المنان بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، القاهرة، مصر 1994م، ص 69

فقال: وماذا تصنع بهذا، فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطيء، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، واذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطيء عليه"[1].

الطريق الثاني: مقابلة مرويات الراوي بروايات الثقات

قال الخطيب البغدادي: "السبيل الى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلته في الاتقان والضبط"[2].

قال ابن حبان عند كلامه على عبد الله بن لهيعة: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء عن أقوام وأهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به"[3].

قال الإمام أحمد في بشير بن المهاجر: "منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فاذا هو يجيء بالعجب"[4].

وقال ابن حبان: "وكيف يكون قرة بن عبد الرحمن أعلم الناس بالزهد وكل شيء روي عنه لا يكون مئتين حديثا ابل أتقن الناس في الزهري مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والاتقان والضبط والمذاكرة، ويعتبر حديث الزهري اذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضا في شيء يرويه"[5].

وقال ابن عدي في يزيد بن عبدالله: "وقد اعتبرت حديثه، فلم أر فيه حديثا أنكره، وأنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته، وأرجو ان لايكون بيزيد هذا بأس"[6].

وقال في الصلت بن مسعود: وقد اعتبرت حديثه ورواياته، فلم أجد فيه ما يجوز أن أنكر عليه"[7].

هذه النقول تدلّ على استخدام الأئمة النقاد لمصطلح الاعتبار منذ وقت مبكر.

---

[1]- ابن حبان ، المجروحين ، 32/1

[2]- ابن الصلاح ، علوم الحديث ، ص (90-91)

[3]- ابن حبان ، المجروحين ، 12/2

[4]- الجرح والتعديل ، 378/2 ، وانظر تهذيب الكمال ، 177/4 ، وبشير هذا قال فيه ابن حجر: "صدوق لين الحديث، ومن الأوعاء، روى عنه مسلم والأربعة"، تقريب التهذيب 125/1 ، رقم 723

[5]- ابن حبان ، الثقات ، 343/7

[6]- ابن عدي ، الكامل ، 247/2

[7]- المرجع السابق ، 129/5

المبحث الرابع

أثر السبر في الألفاظ والعبارات النقدية جرحا وتعديلا

المطلب الأول: تضعيف الراوي من أجل مروياته.

المثال الأول:

أسيد بن زيد بن لجيح الجمال الهاشمي مولاهم الكوفي:

روى عن هشيم، والحسن بن صالح، وشريك، والليث، وابن المبارك، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وجماعة.

روى عنه البخاري حديثا واحدا مقرونا بغيره، وأبو كريب، وابن وارة، وابراهيم الحربي، وأبو أمية الطرسوسي، وإسماعيل سمويه، والحسن بن علي بن عفان، وغيرهم.

قال ابن الجنيد عن ابن معين: "كذاب، أتيته ببغداد **فسمعته يحدث بأحاديث كذب**"[1]، وقال الدوري عنه نحو ذلك.

وقال أبو حاتم: "كانوا يتكلمون فيه"، وقال النسائي متروك، وقال ابن حبان يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث، وقال ابن عدي: "يتبيّن على رواياته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني ضعيف الحديث"[2].

المثال الثاني:

أصبغ بن نباتة التميمي ثمّ الحنظلي ثمّ المازني ثمّ المجاشعي أبو القاسم الكوفي: روى عن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري، وعلي بن أبي طالب وروى عنه الأجلح بن عبد الله الكندي، وثابت بن أسلم البناني، وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: ليس الحديث".

وقال أبو حاتم ابن حبان: فمن يحبّ علي بن أبي طالب عليه السلام، فأتى بالطامات في الروايات فامتحق من أجلها الترك، وقال الدارقطني متكر الحديث"[3].

---

[1] - يحي بن معين ، سؤالات ابن الجنيد ، 292/1

[2] - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 301/1 ، ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 312/2 ، الذهبي ، وميزان الاعتدال ، 256/1 ، وانظر عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج ، الضعفاء والمتروكين ، ت : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1406هـ ، 134/1

[3] - المزي ، تهذيب الكمال ، 311-308/3 ، رقم 537

المثال الثالث:

علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة:

كنيته أبو الحسن من أهل البصرة، يروى عن أنس وأبي عثمان.

روى عنه الثوري وابن عيينة والبصريون، كان شيخا جليلا، وكان يهم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به، مات بعد سنة سبع وعشرين ومائة وقد قيل سنة إحدى وثلاثين ومائة[1].

المثال الرابع:

رشدين بن كريب الهاشمي:

قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال في موضع آخر ليس بثقة.

وقال ابن المديني وابن نمير وأبو حاتم والنسائي ضعيف"، وقال الجوزجاني: لا يقوى حديثه.

قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي : يكتب حديثه.

قال ابن حبان: كثير المناكير والغالب عليه الوهم والخطأ حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به فلم يعد يحتج به فهو ضعيف"[2].

المثال الخامس

محمد بن معاوية النيسابوري أبو علي:

روى عن الليث بن سعد، وزهير بن معاوية، وأبي أويس، وسلام بن أبي مطيع، ومحمد بن سلمة، سمع منه أبي وأبو زرعة رحمهما الله بمكة.[3]

قال البخاري: روى أحاديث لا يتابع عليها"[4].

قال يحيى بن معين : محمد بن معاوية النيسابوري كذاب.

---

[1] - ابن حبان ، المجروحين ، 103/2

[2] - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ط1 ، دار الفكر ، 1984م ، 242/3 - 243

[3] - ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل 103/8

[4] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 246/1

قال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، وذكر محمد بن معاوية النيسابوري فقال: رأيت أحاديثه أحاديث موضوعة.

قال أبو زرعة: كان شيخا صالحا إلاّ أنه كلّما لقّن يلقن.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن معاوية فقال: روى أحاديث لم يتابع عليها أحاديث منكرة تتغير حاله عند أهل الحديث"[1].

وقال النسائي: ليس بثقة، متروك الحديث"[2]، وقال ابن عدي: يسرق الحديث، وقال أحمد ويحيى: هو كذّاب، وقال الدارقطني، يكذب، ويضع الحديث"[3].

قال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه فاستحق الترك[4] إلا عند الاعتبار فيما وافق الثقات، لأنه كان صاحب حفظ وإتقان قبل أن يظهر منه ما ظهر، وكان يحيى بن معين يرميه بالكذب"[5].

فهذا الراوي رغم أنه من أهل الحفظ والإتقان، إلا أنه عندما ظهر ما ينكر على رواياته ضعف من أجلها، واتهم بالوضع، فترك حديثه، وتغير حاله عند النقاد، حيث خرج من دائرة الاحتجاج إلى دائرة الترك.

المثال السادس :

وهب بن وهب بن كثير أبو البختري القرشي:

سكن بغداد وولي قضاء المدينة وكان جوادا ممدحا، لكنه متهم في الحديث، وقال أحمد كان **يضع الحديث وضعا فيما نرى**[6].

ومن أحاديثه المكذوبة: وهب بن وهب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله ﷺ على أبي بكر، فإذا سيفه وترسه وقوسه معلّق في قبلة مسجد بيته فوضعه ونحاه عن القبلة وصلّى ركعتين، ثم قال لا تعلقوا على القبلة"[6].

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 8/103- 104

[2]- النسائي ، الضعفاء والمتروكين ، 1/234

[3]- ابن الجوزي الضعفاء و المتروكين ، 3/100

[4]- ابن حبان ، المجروحين ، 2/298

[5]- المرجع السابق، 2/298 ، وانظر الذهبي ، المغني في الضعفاء ، 2/634 ، رقم 5989

[6]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 3/189

قال ابن المديني والرازي: كان كذّابا، وقال يحيى كذّاب خبيث، قال الإمام مسلم والنسائي متروك وقال الدارقطني متروك كذّاب"[1].

قال الإمام البخاري: سكتوا عنه"[2].

وقال الجوزجاني: كان يكذب ويجمع فسقط ومال"[3].

قال ابن سعد: روى **منكرات فترك حديثه**"[4].

فهذا الراوي الذي كان ممدحا، تولّى قضاء المدينة وكذلك صلاتها، **وبعد تتبع رواياته من قبل الأئمة النقاد، وجدوا أنّ روايته منكرة، ولكثرة المنكرات اتهم بالوضع، فظهر من هذا أن نقد متون الحديث التي رواها الراوي، أثرت في الحكم عليه، وفي الألفاظ المستخدمة في التعبير على مرتبة الراوي في سلّم الجرح والتعديل.**

المثال السابع:

الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي:

هذا الرّاوي اشتبه أمره على الكثير من النقّاد، لكن بتتبّعهم لمروياته تمكّنوا من الحكم عليه بما يناسب، قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فانه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه"[5].

قال عبد الله : سمعت أبي يقول ما أشك في الواقدي أنه كان يقلبها يعني أحاديث وذكر منها حديث نبهان عن أم سلمة: " أفعمياوان أنتما ؟"يقول: بجعل حديث يونس عن معمر"[6].

وقال أحمد: لم يزل نراجع أمر الواقدي حتى روى عن معمر عن الزهري عن نبهان عن أم سلمة عن النبي ﷺ: "أفعمياوان أنتما ؟"[7].

---

[1] – ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين ، 136/1

[2] – البخاري ، الضعفاء ، 136/1

[3] – أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ، البخرة في أحوال الرجال ، دراسة وتحقيق عبد العليم البستوي ، ط1 ، مكتبة الطحاوي ، الرياض 1995م ، ص 299

[4] – ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، 332/7

[5] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح و التعديل ، 21/8

[6] – أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، 264/3 ، رقم 5166

[7] – رواه أبو داود ، السنن ، كتاب اللباس ، باب في قوله عز وجل" وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ" النور 31 ، 109/4 ، رقم 4114 ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح" ورواه ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تح: شعيب الأرنؤوط ، كتاب الحظر والإباحة ، ذكر الزجر عن أن تنظر المرأة إلى الرجل الذي لا يحل ، 387/12 ، رقم 5575 ، وقال

فجاء بشيء لا حيلة فيه، والحديث حديث يونس لم يروه غيره"[1]، وقال إسحاق بن راهويه: كان عندي ممن يضع"[2].

وقال البخاري: تركه أحمد، وابن نمير"[3].

وبناء على ما تقدّم من كلام العلماء في سبر مرويات الواقدي، تبيّن قلبه للأسانيد وإحالتها، فضعّف حديثه، واتهم بالكذب، وهذا يبين لنا تأثير نقد مرويات الراوي في الحكم عليه توثيقا وتضعيفا.

المثال الثامن:

الهيثم بن عبد الغفار الطائي

اتهمه الأمام أحمد بالكذب، لأنه كان يقلب الأحاديث عمدا.

قال عبد الله : سمعت أبي يقول: كان يقدم علينا من البصرة رجل يقال له الهيثم بن عبد الغفار الطائي يحدثنا عن همام عن قتادة رأيه وعن رجل يقال له الربيع بن حبيب عن ضمام عن جابر بن زيد وعن رجاء بن أبي سلمة أحاديث وعن سعيد بن عبد العزيز وكنا معجبين به فحدثنا بشيء أنكرته وأرتبت به ثم لقيته بعد فقال لي ذاك الحديث أتركه أو دعه، فقدمت على عبد الرحمن بن مهدي فعرضت عليه بعض حديثه **فقال هذا رجل كذاب أو قال غير ثقة**، قال أبي ولقيت الأقرع بمكة فذكرت له بعض هذه الأحاديث فقال **هذا حديث البري عن قتادة يعني أحاديث همام قلبها قال فخرقت حديثه وتركناه بعد**"[4].

شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف"، قال الشيخ الألباني: الحديث تفرد به نبهان وعنه الزهري كما قال النسائي والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم وأن نبهان مجهول العين كما أفاده البيهقي وابن عبد البر وقريب منه قول الحافظ في " التقريب " : " مقبول " فإنه يعني : أنه غير مقبول إلا عند المتابعة كما نص عليه في مقدمة " التقريب " وأن قوله في " الفتح " : " إسناده قوي " غير قوي لمخالفته لقوله في " التقريب " وللقواعد الحديثية – كما هو مبين في " الضعيفة " – على أن قوله : " مقبول " وإن كان مؤيدا لضعف الحديث فهو غير مقبول لأن حقه أن يقول مكانه : " مجهول " لما تقدم من تفرد الزهري عنه"، انظر محمد ناصر الدين الألباني ، الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجبه ولم يقنع بقولهم : إنه سنة ومستحبة ، ط1 ، المكتبة الإسلامية ، عمان ، الأردن 1421هـ ، 1/62 – 46

[1] – الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، 16/3

[2] – المرجع السابق ، 16/3

[3] – البخاري ، التاريخ الكبير ، 543/1

[4] – أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، 56/2 ، رقم 1538

فنلاحظ أنه يسبر حديث الراوي ويعرضه على أئمة النقد تبين نكارته، وزادت هذه المنكرات حتى حكم على الراوي بما يثلم عدالته، فترك.

المثال التاسع:

القاسم بن غصن

روى عن جميل بن زيد وعبد الرحمن بن إسحاق وموسى الجهني روى عنه سويد بن سعيد ومحمد بن عبد العزيز الواسطي الرملي[1].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: "القاسم بن غصن يحدث أحاديث مناكير"[2].

قال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد حتى يرفع المراسيل ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به"[3].

قال أبوزرعة القاسم بن غصن ليس بقوي"[4]، وقال أبوحاتم: القاسم بن غصن ضعيف الحديث"[5].

فهذا الراوي ضعّف لأجل المناكير التي ظهرت في رواياته، حيث ضعفه الإمام أحمد، وتابعه أبو حاتم الرازي على ذلك، وابن حبان، وابن عدي، وساقوا جملة من رواياته المنكرة كدلائل على حكمهم بتضعيف الراوي.

المثال العاشر:

علي بن أبي سارة الشيباني البصري

قال الإمام البخاري: سمع ثابتا البناني وغيلان بن جعيب، سمع منه موسى بن إسمعيل وعبد الله بن عبد الوهاب، فيه نظر"[6]، وسئل أبو داود عن علي بن أبي سارة فقال: " قد ترك الناس حديثه"[7]، وقال أبوحاتم: شيخ ضعيف الحديث"[8].

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 116/7

[2]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 474/2، رقم 3116

[3]- ابن حبان، المجروحين، 212/2-213

[4]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 116/7

[5]- المرجع السابق، 116/7

[6]- البخاري، التاريخ الكبير، 278/6

[7]- أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، 1/ 248

[8]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 189/6

أمّا ابن عدي فسبر حديث علي بن أبي سارة، وذكر عدة روايات له ثم قال: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعلي بن أبي سارة عن نابت، كلها غير محفوظة، وله غير ذلك عن ثابت مناكير أيضا"[1].

قال ابن حبان: "غلب على روايته للمناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق الترك"[2].

فكثرة المناكير في المتون التي يرويها علي بن أبي سارة أثرت في درجة حديثه عند علماء الجرح والتعديل.

المثال الحادي عشر:

الحسن بن علي الهاشمي النوفلي

روى عن عبد الرحمن الأعرج روى عنه سليم بن قتيبة وابنه أبو حفص..."[3].

قال البخاري: الحسن بن علي الهاشمي مع الأعرج، منكر الحديث"[4].

قال أبو حاتم : ليس بقوي، منكر الحديث، ضعيف الحديث، روى ثلاثة أحاديث، أربعة أحاديث أو نحو ذلك مناكير"[5].

قال ابن الجوزي : ضعفه أحمد و النسائي وقال الدارقطني : يروي عن الأعرج عن أبي هريرة مناكير ضعيف واه"[6].

فهذا الراوي اتفقت كلمة النقاد على ضعفه لكثارة مروياته.

المثال الثاني عشر:

الفضل بن مختار، بصري يكنى أبو سهل البصري

عن أبي ذئب وغيره قال أبو حاتم: أحاديثه منكرة، يحدث بالأباطيل"[7].

وقال الأزدي: منكر الحديث جدا"[8].

---

[1]- ابن عدي ، الكامل ، 203/5

[2]- ابن حبان ، المجروحين، 104/2

[3]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 20/3

[4]- البخاري ، التاريخ الكبير ، 298/2

[5]- ابن ابي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 21/3

[6]- ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين ، 207/1

[7]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 358/3

[8]- المرجع السابق، 358/3

قال ابن عدي بعد أن ساق عدة روايات من حديثه: وللفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامته مما لا يتابع عليه، إما إسنادا وإما متنا"[1].

المثال الثالث عشر:

الفضل بن محمد بن عبد الله بن الحارث بن سليمان الباهلي أبو العباس الأنطاكي الأحدب

قال ابن عدي: "حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره وأوصل أحاديث وسرق أحاديث وزاد في المتون"[2].

وقال في آخر ترجمته للأحدب أحاديث لا يتابعه الثقات عليها، وقال حمزة بن يوسف السهمي: سمعت ابن عدي والدارقطني وغيرهما يقولون إنه كذّاب"[3].

المثال الرابع عشر:

علي بن ظبيان أبو الحسن العبسي: من أهل الكوفة(ت: 192هـ)

كان قاضيا ببغداد، روى عن عبيدالله بن عمر روى عنه أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي وعثمان بن أبي شيبة"[4].

قال علي بن المديني: علي بن ظبيان حدثنا بثلاثة أحاديث مناكير كلها"[5].

قال البخاري منكر الحديث"[6].

وقال يحيى بن سعيد وأبو داود: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن عدي ضعيف يخطيء في حديثه كله"[7].

قال يحي بن معين : كذاب خبيث ليس بثقة"[8].

وقال أبو زرعة واهي الحديث جدا، وقال الدارقطني ضعيف"[9].

---

[1]- ابن عدي ، الكامل ، 14/6- 15

[2]- المرجع السابق ، 17/6

[3]- ابن حجر ، لسان الميزان ، 448/4

[4]- ابن حجر ، تهذيب التهذيب، 301/7

[5]- المزي ، تهذيب الكمال ، 499/20

[6]- العقيلي ، الضعفاء الكبير ، 234/3

[7]- ابن حجر ، تهذيب التهذيب، 301/7

[8]- ابن معين ، معرفة الرجال ، 50/1

[9]- الضعفاء و المتروكين ، ابن الجوزي ، 195/2

وقال النسائي : متروك الحديث"[1].

قال ابن عدي: "ولعلي بن ظبيان غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على حديثه بيّن"[2].

قال ابن حبان: كان ممن يقلّب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ في الآثار ولا يفهم، فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بأخباره"[3].

نلاحظ أنّ النقاد أجمعوا على توهين أمر علي بن ظبيان في الحديث، لكثرة أخطائه، وظهور المنكرات في حديثه، فاستحق الترك من أجل ذلك.

المثال الخامس عشر:

إسماعيل بن محمد بن جحادة أبو محمد الأيامي العطار المكفوف الكوفي

روى عن أبيه والحجاج وعبد الملك بن أبجر، روى عنه محمد بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سعيد الأشج.

قال أبو حاتم الرازي: صدوق صالح الحديث"[4].

قال ابن حبان: كان يخطئ، خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد"[5].

قال الدوري : سمعت يحيى يقول قد سمعت من إسماعيل بن محمد بن جحادة وكان أعمى و لم يكن به بأس"[6]، قال البخاري عن يحيى بن معين: ليس بذاك"[7].

وقال الآجري عن أبي داود: ليس بذاك القوي"[8]، وقال ابن حجر : صدوق يهم"[9].

فالأوهام والأخطاء في الرواية أثرت في وثاقة الراوي، حيث ضعف فخرج من دائرة الاحتجاج، إلى دائرة الاعتبار، وأساس هذه النتيجة هو سبر حديثه، كما بيّن ابن حبان.

---

[1]- الضعفاء و المتروكين ، النسائي، 217/1

[2] - ابن عدي ، الكامل ، 188/5

[3]- ابن حبان ، المجروحين ، 105/2

[4]- انظر ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 195/2

[5]- ابن حبان ، المجروحين، 128/1

[6]- ابن معين ، تاريخ يحي بن معين- رواية الدوري ، 34/4

[7]- ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 286/1

[8]- المرجع السابق، 286/1

[9]- تقريب التهذيب ، 143/1

المثال السادس عشر:

إسماعيل بن يعلى الثقفي أبو أمية من أهل البصرة

روى عن نافع وأبي الزناد وموسى بن عقبة روى عنه نعيم بن حماد والقوازيري والمقدمي"[1].

قال البخاري: سكتوا عنه"[2].

قال ابن حبان: كثير الخطأ فاحش الوهم"[3].

قال النسائي والدارقطني: متروك"[4].

وقال ابن عدي بعد أن ساق عدة أحاديث منكرة: "وهو في جملة الضعفاء، وهو ممن يكتب حديثه"[5].

قال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي"[6].

قال أبو حاتم : ضعيف الحديث أحاديثه منكرة"[7].

قال يحيى بن معين: ضعيف، ليس بشيء، وقال مرة : متروك الحديث"[8].

اجتمعت كلمة النقاد على تضعيف إسماعيل بن يعلى، وذلك لفحش أخطائه، وكثرة أوهامه في الرواية.

المثال السابع عشر:

إبراهيم بن علي الرافعي يعد في أهل المدينة

قال البخاري : سمع عمه أيوب بن حسن عن أبيه عن حسين بن علي، سمع منه إبراهيم بن حمزة ويعقوب بن محمد، فيه نظر"[9].

قال الدارقطني ضعيف..،وقال يحيى ليس به بأس"[10].

---

[1]- الجرح والتعديل ، 203/2

[2]- التاريخ الصغير ، البخاري ، 286/1

[3]- المجروحين ، 126/1

[4]- ميزان الاعتدال ، الذهبي ، 255-254/1

[5]- الكامل ، ابن عدي ، 316/1

[6]- الجرح والتعديل ، 203/2

[7]- المرجع السابق، 203/2

[8]- الجرح والتعديل ، 203/2

[9]- البخاري ، التاريخ الكبير، 310/1

[10]- ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين، 43/1

بعد أن ذكر ابن عدي جملة من الأحاديث الغير محفوظة قال: ولإبراهيم هذا أحاديث غير ما ذكرت من الحديث، وهو وسط"[1].

قال ابن حبان: "كان يخطئ حتى خرج عن حدّ من يحتج به إذا انفرد، مرض يحيى بن سعين القول فيه"[2].

فبعد سبر حديث الراوي، تبين ضعفه لكثرة الأخطاء، ومخالفة الأثبات من الرواة، فخرج الراوي من دائرة الاحتجاج، إلى دائرة الاعتبار.

المثال الثامن عشر:

مندل بن علي العنزي أبو عبد الله الكوفي(168هـ)

يروي عن هشام بن عروة وابن جريج والأعمش.

قال ابن نمير: "حبان وأخوه مندل أحاديثهم فيها بعض الغلط"[3].

قال أحمد ويحيى والنسائي والدارقطني: ضعيف، وقال يحيى مرة ليس به بأس"[4].

قال النسائي: "مندل بن علي ضعيف"[5].

قال ابن عدي: "ولمندل غير ما ذكرت، وله أحاديث أفراد وغرائب، وهو ممن يكتب حديثه"[6].

قال ابن حبان: "وكان مرجئا من العباد، إلا أنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات ويخالف الثقات في الروايات، من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين مما لا ينفعك منه البشر من الخطأ، وفحش ذلك منه، عدل به غير مسلك العدول، فاستحق الترك"[7].

فمن خلال أقوال الأئمة النقاد، تبين أن سبب تضعيف هذا الراوي، هو سوء حفظه الذي انعكس على مروياته متنا وسندا.

---

[1]- ابن عدي ، الكامل: 258/1

[2]- ابن حبان ، المجروحين: 103/1

[3]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 323/1

[4]- النسائي، الضعفاء والمتروكين ، 138/3

[5]- المرجع السابق ، 239/1

[6]- ابن عدي ، الكامل: 457/6

[7]- ابن حبان ، المجروحين ، 25/3

المثال التاسع عشر:

إبراهيم بن عمر بن سفينة يقال له بربة يكنى أبا عبد الله(199هـ)

روى عن أبيه عن جده سفينة مولى رسول الله ﷺ، روى عنه إبراهيم بن عبد الرّحمن بن مهدي، وأبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، وابن أبي فديك [1].

قال ابن عدي: "ولبربة هذا عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلّمين في الرّجال لأحد منهم فيه كلاما، لأني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات ولبربة غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير وأرجو أنه لا بأس به"[2].

فابن عدي لم يقف على حكم سابق في هذا الراوي، فلما سبر حديثه وجده يخالف أحاديث الثقات ضعفه لأجل ذلك، وقال ابن حبان: "يخالف الثقات في الروايات ويروي عن أبيه مالا يتابع عليه من رواية الاثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال"[3]، ضعّفه الدارقطني[4]، فسبب تضعيف هذا الراوي هوما استنكر من المتون التي يرويها [5]ومخالفته لحديث الثقات.

المثال العشرون:

عبد الله بن نافع مولى ابن عمر يكنى أبا بكر مدني (154هـ)

وهو "أخو أبي بكر بن نافع، وعمر بن نافع"[6].

حدث عن أبيه وابن المنكدر وعنه الطيالسي وابن أبي فديك"[7].

قال ابن المديني: روى مناكير"، وقال البخاري: يخالف في حديثه.وقال أيضا: منكر الحديث.

وروى عباس، عن يحيى: ضعيف. وروى معاوية، عن يحيى: ليس بذاك.

وقال النسائي: متروك"[8]، وقال أبوحاتم: "منكر الحديث وهو أضعف ولد نافع[9].

---

[1] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل 115/2/1

[2] – ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، 64/2

[3] – ابن حبان ، المجروحين ، 111/1

[4] – الذهبي ، المغني في الضعفاء ، ت: د/ نور الدين عتر ، 21/1

[5] – انظر المجروحين ، ابن حبان 111/1

[6] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 513/2

[7] – الذهبي ، الكاشف ، 603/1

[8] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 513/2

[9] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 48/6

قال ابن حبان: " كان يخطيء ولا يعلم، لا يحتج بأخباره التي لم يوافق فيها الثقات، ولا الاعتبار منها بما خالف الأثبات"، ثم ذكر حديثا من الأحاديث المنكرة التي يرويها:

"روى عن أبيه نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺقال: في الركاز العشر".

ثم قال ابن حبان[1]: هذا خبر باطل لا أصل له، لا ينكر نفي صحته إلاّ من جهل صناعة العلم لم يفرض النبي ﷺفي الركاز العشر قط ، إنما قال عليه الصّلاة والسّلام: "العجماء جرحها جبار، والبئر جبار والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس"[2].

فعبد الله بن نافع ضعّف لكثرة الأخطاء في مروياته ولمخالفة مايرويه الثقات كما بين ابن حبان في المثال السابق، وهذا من أوضح الدلائل، على أثر نقد المتن في الحكم على الراوي عند علماء الجرح والتعديل

المطلب الثاني : نفي تضعيف الراوي من أجل مروياته

المثال الأول

خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري ، التميمي(ت: 240هـ).

أبو عمرو البصري الملقب بشباب، روى عن إسماعيل بن أمية وبشر بن المفضل وأبي داود الطيالسي ويزيد بن زريع،..وخلق وكثير، وعنه البخاري وإبراهيم بن عبدالله بن الجنيد الختلي، وأبو يعلى الموصلي وبقي بن مخلد....وخلق"[3].

قال المطين: مات سنة أربعين ومائتين رحمه الله تعالى"[4]،وغمزه ابن المديني بعض الغمز،فقال: لو لم يحدّث لكان خيرا له"[5].

---

[1] - ابن حبان ، المجروحين ، 21-20/2

[2] - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الديات ، باب المعدن جبار والبئر جبار ، 2533/6 ، رقم 6514 ، ورواه مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ، 127/5 ، رقم 4562 ، والعجماء : البهيمة وسميت بذلك لأنها لا تتكلم ، وكل ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم ومستعجم" ، جبار: هدر، أي جنايتها هدر ليس فيها ضمان "، المعدن جبار: لا زكاة فيما يستخرج منه "، الركاز: الكنوز المدفونة قبل الإسلام"، انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 258/2 - 236/1 - 187/3

[3] - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 138/3- 139

[4] - الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 19/2

[5] - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 665/1

وتعقّب ابن عدي هذا القول وفنّده قائلا: لا يصحّ عن عليّ، لأنه من رواية الكديمي[1] وهو لاشيء"[2] ضعّفه يحي بن معين[3].

قال أبوحاتم: لا أحدّث عنه، هو غير قوي"[4]، قال ابن أبي حاتم الرازي: ترك أبو زرعة الرواية عنه"[5] وقال ابن حبان: كان متقنا، عالما بأيام الناس وأنسابهم"[6].

وقال أبوداود ومسلمة الأندلسي : لا بأس به"[7].

قال ابن عدي: وشباب من متيقظي رواة الحديث، وله حديث كثير وتاريخ حسن وكتاب في طبقات الرجال".

وقال أيضا: خليفة من الحديث الكثير، ما ينتفي أن أذكر له شيئا من حديثه، وهو مستقيم الحديث، صدوق"[8].

فنلاحظ أن ابن عدي ردّ أقوال المجرحين لشباب استنادا إلى كثرة حديثه واستقامته وهذا بعد سبر مروياته إذ لم يجد مايستنكر عليه لا متنا و لا سندا، فلخص حكمه على الراوي بقوله : مستقيم الحديث، صدوق"، وقال صاحبا تحرير التقريب : صدوق حسن الحديث"[9].

ومعلوم أن المنهج المتبع في التحرير قائم على أساس اعتبار حديث الرواة في الحكم عليهم.

المثال الثاني

بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكرة أبو معاذ البصري

هو بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكرة، روى عن عبد الرحمن بن أبي بكرة والحكم بن الأعرج روى عنه شعبة، والأسود بن شيبان وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان.

---

[1] – هو : محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي بالتصغير أبو العباس السامي بالمهملة البصري ضعيف"، انظر: تقريب التهذيب 515، رقم 6419

[2] – ابن عدي ، الكامل ، 66/3

[3] – بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط ، تحرير التقريب ، 365/1، رقم 1753

[4] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح و التعديل ، 378/3

[5] – المرجع السابق ، 378/3

[6] – ابن حبان ، الثقات ، 233/8

[7] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 139-138/3

[8] – ابن عدي ، الكامل ، 66/3

[9] – بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، تحرير التقريب ، 365/1

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد وذكر بحر بن مرار وأثنى عليه خيرا"[1].

قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: بحر بن مرار ثقة روى عنه يحيى القطان"[2].

وثّقه ابن معين[3]، وابن ماكولا[4]، والسّمعاني[5]، وقال الإمام البخاري : قال يحيى القطان: رأيت بحرا خلط"[6]، وقال النسائي: ليس به بأس[7]، وقال مرة أخرى : تغيّر"[8].

قال ابن حبان : اختلط بآخرة"[9].

قال ابن عدي : ولبحر بن مرار هذا غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، ولا أعرف له حديثا منكرا فأذكره، و لم أر أحدا من المتقدمين ممن تكلّم في الرّجال ضعّفه إلاّ يحيى القطّان ذكر أنّه كان قد خولط"[10].

فابن عدي قد سبر حديث الراوي فلم يجد فيه مايتكر وهذا يدل أن بحرا لم يحدث بعد الاختلاط كما أنه لم يجد من المتقدمين من ضعفه، إلاقول يحي القطان أنه امتنع عن التحديث عنه بعدما تغيّروهو معاصرله، أي أن ماسمع منه قبل التغير فهو صحيح.

وقال ابن حجر: صدوق اختلط بآخرة"[11].

المثال الثالث

المغيرة بن زياد البجلي أبو هشام الموصلي ويقال أبو هاشم.(ت152هـ)

قال وكيع: كان ثقة.

وقال: يحيى بن معين ليس به بأس، له حديث واحد منكر وقال ثقة ليس به بأس.

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 418/2 - 419

[2]- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، المؤتلف والمختلف ، تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط ، دار الغرب الإسلامي ، 101/4

[3]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 298/1-299

[4]- ابن ماكولا ، الإكمال ، 185/7

[5]- السمعاني ، الأنساب، 248/5

[6]- البخاري ، التاريخ الكبير، 126/2

[7]- المزي ، تهذيب الكمال ، 15/4-16

[8]- النسائي ، الضعفاء ، 160/1

[9]- ابن حبان ، المجروحين، 194/1

[10]- ابن عدي ، الكامل ، 56/2

[11]- ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، 163/1

وقال العجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان: ثقة.

قال أبو داود: صالح "[1].

وقال النسائي ليس به بأس وقال في موضع آخر ليس بالقوي"[2].

وقال الدارقطني ليس بالقوي يعتبر به، وضعفه أحمد بن حنبل وابن حبان، و الحاكم "[3].

قال ابن أبي حاتم: **قال أبي هو صالح صدوق...يحول اسمه من كتاب الضعفاء للبخاري"[4].**

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام"[5].

وقال ابن عدي **عامة ما يرويه مستقيم** إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس ممن الغلط وهو لا بأس به"[6].

فابن عدي بعد سبر حديث الراوي وثقه، حيث حكم باستقامة رواياته، وأنه ربما غلط كما يغلط من هو في مرتبته، لابأس به .

وهذا يعني ما أنكر من رواياته كان قليلا، كما قال ابن معين أن له حديثا واحدا منكرا فضعفه محتمل وهذا ماجعل أكثر النقاد يوثقونه كما تقدم.

وهذا من أبرز الأمثلة التي تعكس أهمية سبر حديث الراوي في نفي تضعيفه، ونقله من مرتبة الضعف إلى مرتبة الاحتجاج.

المثال الرابع

مخلد بن الحسن بن أبي زميل المروزي نزيل بغداد

قال ابن أبي حاتم: روى عن عبيدالله بن عمرو الرقي، وأبي المليح، روى عنه أبي وسألته عنه فقال: **هو صدوق"[7].**

---

[1]- ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، 232/10

[2]- النسائي ، الضعفاء ، 237/1

[3]- ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب، 232/10

[4]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 222-221/8

[5]- ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، 543/1 ، ترجمة 6834

[6]- ابن عدي ، الكامل ، 355/6

[7]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 349/8

قال ابن حجر: لابأس به"[1].

وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مستقيم الحديث".

وقال مسلمة كان ثقة.[2]**قال الذهبي : ثقة"**[3].

قال ابن حبان : مخلد بن أبي زميل : مستقيم الحديث"[4].

هذا الراوي وثقه أبوحاتم، وهو من المتشددين، حيث قال صدوق، وهذه العبارة عنده يطلقها على شيوخه الثقات.

وابن حبان **بعد سبر حديثه قال مستقيم الحديث، وهي عبارة توثيق**، وأطلق الذهبي التوثيق على هذا الأساس، حيث وصف الراوي بوصف أرفع في السلم النقدي لدى علماء الجرح والتعديل.

المثال الخامس

مشرح بن هاعان المعافري مصري يكنى أبا مصعب(ت: 120 هـ)

سئل يحيى بن معين عن مشرح بن هاعان قال ثقة[5].

وقال العجلي : تابعي، ثقة"[6].

قال ابن عدي : وأرجو أنه لا بأس به"[7].

وذكره في الثقات وقال: يخطئ ويخالف"[8].

وقال ابن حبان: والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات"[9].

قال الذهبي : صدوق، لينه ابن حبان"[10].

---

[1]- ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، 652/1

[2]- المرجع السابق ، 65/10

[3]- الذهبي ، الكاشف ، 248/2

[4]- ابن حبان ، الثقات ، 186/9

[5]- ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 141/10

[6]- العجلي ، معرفة الثقات ، 279/2

[7]- ابن عدي ، الكامل ، 469/6 - 470

[8]- ابن حبان ، الثقات ، 452/5

[9]- ابن حبان ، المجروحين ، 38/3

[10]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 117/4

فالراوي وثقه ابن معين والعجلي، ولينه ابن حبان.

أما ابن عدي فقد سبر حديث الراوي وخبره، و بناء على ذلك قال: أرجو أنه لابأس به"، لـذلك حكم الذهبي على الراوي بأنه صدوق.

المثال السادس

أحمد بن الفرات أبو مسعود الضبي الرازي(ت: 258 هـ)

روى عن ابن نمير وأبي أسامة وأسباط، سكن أصبهان"[1].

وقال الخطيب كان أحمد ثقة"[2].

قال ابن عدي: سمعت أحمد بن محمد بن سعيد يقول: سمعت بن خراش يحلف بالله أن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعمدا"[3].

وقال أبو عبد الله بن مندة في تاريخه: أخطأ أبو مسعود في أحاديث و لم يرجع عنها"[4].

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود تحامل، **ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة وهو من أهل الصدق والحفظ"**[5].

قال الذهبي : أحمد بن الفرات الرازي حافظ ثقة، قال ابن عقدة عن ابن خراش وفيهما رفض أن ابن الفرات يكذب عمدا، قلت هذا غلو وتحامل، قال ابن عدي لا أعرف له رواية منكرة[6] ثم قال الذهبي : فبطل قول ابن خراش"[7].

فنجد أن سبر حديث أحمد بن الفرات من طرف ابن عدي كان الأساس في رد التهم التي وجهت إليه، حيث فتش حديثه ونفى النكارة عن متونها، وأثبت أنه من أهل الصدق والحفظ.

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 6/2

[2]- تهذيب التهذيب ، 58/1

[3]- ابن عدي ، الكامل ، 190/1

[4]- ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 58/1

[5]- ابن عدي ، الكامل ، 190/1

[6]- الذهبي ، المغني في الضعفاء ، 52/1

[7]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 127/1- 128

المثال السابع

إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق من أهل البصرة(ت: 228هـ)

روى عن ابن عيينة ويحيى بن شبيب المكي روى عنه أبي وأبو زرعة سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك"[1].

قال أبو حاتم الرازي: صدوق"[2].

وقال البخاري: يهم في الشيء بعد الشيء وهو صدوق"[3].

قال النسائي: إبراهيم بن بشار الرمادي ليس بالقوي"[4].

وسئل يحيى معين : وقيل الرمادى هو رضا؟فقال لا يعنيابراهيم بن بشار الرمادي"[5].

وقال ابن حبان : كان متقنا ضابطا"[6].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي وذكر إبراهيم بن بشار الرمادي فقال كان يحضر معنا عند سفيان ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان وربما املى عليهم ما لم يسمعوا من سفيان، كأنه يغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث، فقلت له ألا تتقي الله تملي عليهم ما لم يسمعوا؟وذمه في ذلك ذما شديدا"[7].

معنى هذا أن الإمام أحمد ضعفه واتهمه، وضعفه ابن معين رغم توثيق جماعة من النقاد له، ورواية الكثير من الجلة عنه.

أما ابن عدي فقد عمد إلى حديثه ففتشه وسبره، وبعد ذلك أصدر حكمه على الراوي حيث بين ذلك في كتابه الكامل، فبعد أن ساق حديثا وهم فيه إبراهيم الرمادي قال: **وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري وباقي حديثه عن بن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات وهو مستقيم وهو عندنا من أهل الصدق"[8].**

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 2/89-90

[2]- المرجع السابق ، 2/89 - 90

[3]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 1/23

[4]- النسائي ، الضعفاء و المتروكين ، 1/148

[5]- ابن معين ، العلل ومعرفة الرجال ، 1/68

[6]- ابن حبان ، الثقات، 8/72-73

[7]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، 2/90

[8]- ابن عدي ، الكامل ، 1/266-267

فتفتيش حديث الراوي وسبره، أعطانا حكما دقيقا، إذ الخطأ لا يسلم منه حتى الثقات ولا يؤثر في رواياتهم إلا إذا كثر وغلب على الصواب.

المثال الثامن

يوسف بن أسباط أبو يعقوب (ت 195 هـ)

قال ابن حبان : مستقيم الحديث ربما أخطأ"[1].

قال البخاري: يوسف بن أسباط دفن كتبه فكان لا يجيء حديثه بعد كما ينبغي"[2].

قال يحي بن معين: ثقة"[3].

وقال العجلي: كوفي ثقة صاحب سنة وخير دفن كتبه"[4].

قال أبو حاتم الرازي : يغلط كثيرا، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه"[5].

قال ابن عدي : بعد أن ذكر بعض الأحاديث التي غلط فيها يوسف بن أسباط : هو عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط، ويشتبه عليه، ولا يتعمد الكذب"[6].

هذا الراوي ضعّفه أبو حاتم الرّازي، وقال لا يحتجّ به، وأمّا عبارة الإمام البخاري فهي تدلّ على قصور في ضبط الرّاوي، ولا تفيد فحش الغلط، الذي يخرج الرّاوي من دائرة الاحتجاج.

وقد وثّقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان ووصفه بقوله: **مستقيم الحديث، وهي عبارة تفيد أنّه سبر حديثه وفتشه، ومن ثمّ وصل إلى هذه النتيجة، وهي حكم صريح على حديث الرّاوي بالاستقامة.**

وهذا يدلّ أنّ الأخطاء التي وقعت في روايته بعد دفن كتبه لم تبلغ إلى درجة التأثير في مرتبة الرّاوي في السلّم النّقدي، وكذلك حكم ابن عدي المبني على سبر حديث الرّاوي، يقوّي جانب توثيق الرّاوي، حيث نفى عنه تهمة العمد في الخطأ، وقال هو من أهل الصدق وإن أخطأ أو اشتبه عليه في بعض مروياته.

---

[1] – ابن حبان ، الثقات ، 638/7

[2] – ابن عدي ، الكامل ، 158/7– 159

[3] – ابن معين ، تاريخ ابن معين، برواية الدارمي ، 227/1

[4] – العجلي ، تاريخ أسماء الثقات ، 374/2

[5] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 218/9

[6] – ابن عدي ، الكامل ، 159/7

المثال التاسع

أبان بن تغلب أبو سعد الكوفي(ت141 هـ)

سمع الحكم وفضيل بن عمرو وأبا اسحاق الهمداني روى عنه شعبة وابن عيينة وحماد بن زيد"[1].

قال ابن أبي حاتم الرازي : سمعت أبي يقول: أبان ثقة صالح".

وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن أبان بن تغلب فقال: ثقة".

وقال يحيى ابن معين : أبان بن تغلب ثقة"[2].

قال الجوزجاني: "أبان بن تغلب مذموم المذهب، مجاهر زائغ"[3].

أما ابن عدي فبعد أن سبر حديث أبان ونظر في متون رواياته قال: ولأبان أحاديث ونسخ، وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة وهو معروف في الكوفة وقد روى نحوا أو قريبا من مائة حديث وقول السعدي مذموم المذهب مجاهر يريد بها أنه كان يغلو في التشيع لم يرد به ضعفا في الرواية، وهو في الرواية صالح لا بأس به"[4].

وقال الذهبي: أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد، لكنه صدوق"[5].

من خلال هذا المثال ظهر أثر سبر مرويات الراوي في تحديد جوانب التوثيق أو التجريح، حيث بين ابن عدي أن أبان بن تغلب من أهل الصدق، وهذا متعلق بالعدالة وبيّن ضبطه من خلال الحكم على حديثه بالاستقامة، كما نفى عنه التضعيف الذي لحقه بسبب التشيع بعدما سبر متون رواياته حيث قال: وهو في الرواية صالح لا بأس به".

المثال العاشر

المبارك بن فضالة أبو فضالة البصري(ت165 هـ)

روى عن الحسن وغيره، روى عنه وكيع، وعفان، وشيبان، وخلق.

1- البخاري ، التاريخ الكبير ، 453/1 ، رقم1445

2- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 196/2-297

3- الجوزجاني ، أحوال الرجال ، 67/1 ، رقم 74

4- ابن عدي ، الكامل ، 389/1

5- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 5/1-6

وكان يحيى القطان يحسن الثناء عليه"[1].

قال ابن أبي شيبة: "وسألت عليا عن المبارك بن فضاله، فقال هو صالح وسط"[2].

قال عبدالله بن أحمد سألت يحيى بن معين عن المبارك بن فضالة، فقال ضعيف الحديث، مثل الربيع بن صبيح في الضعف"[3].

وقال أبو حاتم: هو أحب إلي من الربيع بن صبيح"[4]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات"[5].

واختلفت الرواية عن يحيى بن معين في المبارك: قال أبو بكر بن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين وسئل عن المبارك فقال ضعيف وسمعته مرة أخرى يقول ثقة وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين ليس به بأس"[6].

وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال حدثنا فهو ثبت، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة: يدلس كثيرا، فإذا قال حدثنا فهو ثقة"[7].

قال السجزي سمعت أبا عبد الله الحاكم: "يقول المبارك بن فضالة لم يخرجاه في الصحيحين لسوء حفظه"[8]، وقال ابن حجر: صدوق يدلس"[9].

أمّا ابن عدي بعد أن فتش وسبر حديث الراوي، فذكر منه عدة روايات ثم قال: والمبارك غير ما ذكرت أحاديث، **وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة**"[10].

---

[1]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 3/431-432

[2]- علي بن المديني ، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني؛ ت: موفق عبد الله عبد القادر ، مكتبة المعارف، 1404هـ ، الرياض ، ص59

[3]- ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 3/214- 215

[4]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 3/431-432

[5]- المزي ، تهذيب الكمال، 27/186

[6]- ابن حجر العسقلاني ، تهذيب الكمال ، 2/186

[7]- الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/431-432

[8]- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، سؤالات مسعود بن علي السجزي ، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1988م ، ص95

[9]- ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، 2/157

[10]- ابن عدي ، الكامل ، 6/321

إنّ وصف حديث الراوي بالاستقامة يفيد التوثيق في العلم النقدي، وهذا يعني أن ابن عدي بعد اطلاعه على حديث الراوي لم يجد فيه ما يستنكر، فحكم بتعديل الراوي، بناء على استقامة حديثه وفي ضوء توثيق أكثر النقاد السابقين.

المثال الحادي عشر

الأجلح بن عبد الله بن حجية بن عدي أبو حجية الكندي، (ت145 هـ)

يقال اسمه يحيى، روى عن: سلمة بن كهيل، وعامر الشعبي، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم روى عنه: شعبة بن الحجاج، والثوري، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم"[1].

قال يحيى بن معين: الأجلح صالح.وقال مرة أخرى: ثقة"[2].

قال أبو حاتم الرازي: الأجلح لين، ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به"[3].

قال ابن حجر : أجلح بن عبد الله بن حجية : صدوق شيعي"[4].

وقال النسائي ضعيف ليس بذاك، وكان له رأي سوء، وقال الجوزجاني مفتري"[5].

هذا الراوي وثقه جماعة ، وضعفه أبو حاتم الرازي و النسائي والجوزجاني ،أما ابن عدي فسبر حديثه وفتشه فنفى عنه التضعيف حيث قال: وأجلح بن عبد الله له أحاديث صالحة غير ما ذكرته يروي عنه الكوفيون وغيرهم ولم أجد له شيئا منكرا مجاوز الحد لا إسنادا ولا متنا وهو أرجو أنه لا بأس به إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث صدوقا"[6].

فنلاحظ أن النظر والتفتيش للمتون، ومقارنتها بروايات الثقات، تعطي حكما دقيقا، حيث حكم ابن عدي على حديث الراوي بالاستقامة مع بيان حال الراوي، حيث قال شيعي صدوق.

---

[1]- المزي ، تهذيب الكمال ، 275/1

[2]- المرجع السابق ، 426/1

[3]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 347/2

[4]- ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، 120/1

[5]- المزي ، تهذيب الكمال ، 275/2-278

[6]- ابن عدي ، الكامل 229/1

المثال الثاني عشر

حميد بن هلال :

ذكر ابن عدي في ترجمة حميد بن هلال ، عن علي-ابن المديني- قال : سمعت يحيى يقول كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال.

قال: ابن عدي بعد أن ساق أحاديثا له، قال: "ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة وقد حدث عنه الناس والأئمة وأحاديثه مستقيمة والذي حكاه يحيى القطان، أن محمد بن سيرين لا يرضاه لا أدري ما وجهه فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته"[1].

نلاحظ أن يحي القطان روى عن ابن سيرين عبارة تفيد التضعيف للراوي لكن ابن عدي سبر حديث الراوي في ضوء أقوال الأئمة وحكم عليه بناءا على ذلك؛ فقال: "لابأس به وبرواياته".

[1]- ابن عدي ، الكامل، 276/2

المثال الثالث عشر

بكير بن مسمار، أخو مهاجر بن مسمار :

قال البخاري بكير بن مسمار أخو مهاجر بن مسمار روى عنه أبو بكر الحنفي في حديثه بعض النظر"[1].

قال ابن عدي: لا أعرف له شيئا منكرا، وعندي أنه مستقيم الحديث، فاستغنى عن أن أذكر حديثه لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق، وأرجو أنه لا بأس به"[2].

قول الإمام البخاري في حديثه بعض النظر، عبارة تفيد التضعيف عند علماء الجرح والتعديل لكن ابن عدي بعد سبر حديث الراوي لم يجد له حديثا منكرا، فقال هو عندي مستقيم الحديث.

المثال الرابع عشر

سلمة بن صالح الأحمر الجعفي:

قال الخطيب البغدادي: سلمة بن صالح أبو إسحاق الأحمر الجعفي قاضي واسط، حدث عن حماد بن أبي سليمان وأبي إسحاق السبيعي وعلقمة بن مرثد وغيرهم، روى عنه بشر بن الوليد الكندي ومحمد بن الصباح الجرجاني وأحمد بن منيع البغوي وإبراهيم بن محشر البغدادي"[3]، وقال عبد الله : سألته عن سلمة بن صالح الأحمر قال ليس بشيء"[4].

قال النسائي: متروك الحديث"[5].وقال يحيى بن معين: سلمة بن صالح الأحمر ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء"[6]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن سلمة بن صالح، فقال واهي الحديث ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه"[7].

قال ابن عدي وهو حسن الحديث، ولم أر له متنا منكرا، إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد"[8].

---

[1] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 115/2

[2] - ابن عدي ، الكامل ، 42/2

[3] - الخطيب البغدادي ، المتفق والمفترق ، ص 130

[4] - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، 527/2

[5] - النسائي ، الضعفاء والمتروكين ، 184/1

[6] - يحيى بن معين ، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة وخليفة بن خياط وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، ت : محمد كامل القصار ، مجمع اللغة العربية ، ط1 ، دمشق 1985م ، 53/1

[7] - ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 165/4

[8] - ابن عدي ، الكامل ، 331/3

فهذا الراوي ضعفه غالب الأئمة النقاد، غير أن ابن عدي لم يكتف بذلك، حيث تتبع أحاديث سلمة وبعد الفحص والتفتيش أصدر حكمه على الراوي بنفي النكارة عن المتون التي يرويها، وهذا من الشواهد القوية التي تظهر أهمية نقد المتن في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

المثال الخامس عشر

نصر بن باب أبو سهل الخوزي:

روى عن الحجاج بن أرطاة، روى عنه محمد بن عبد الله بن نمير ومحمد بن رافع.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن نصر بن باب فقال إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن ابراهيم الصائغ، وما كان به بأس، قلت: إن أبا خيثمة كان يقول: كان نصر بن باب كذابا ؟ قال: ما اجترئ على هذا أن أقوله، أستغفر الله".

قال سمعت يحيى ابن معين يقول نصر بن باب ليس حديثه بشيء.

قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن نصر بن باب فقال: هو متروك الحديث"[1].

قال البخاري: نصر بن باب أبو سهل الخوزاني عن إبراهيم الصائغ يرمونه بالكذب"[2].

وقال ابن حبان: يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"[3].

فالإمام أحمد نفى الكذب عن هذا الراوي، وبين أنه لم يتعمّد الكذب، بل ما وقع فيه هو من قبيل الغلط، والخطأ غير متعمد.

المثال السادس عشر

أشعث بن سوار الكوفي الكندي[4] النحار التوابيتي الأفرق، وهو صاحب التوابيت، وهو قاضي البصرة له عن الشعبي والحسن وطبقتهما، وعنه شعبة، وعبثر، ويزيد بن هارون، وخلق.

خرّج له مسلم متابعة، وحدث عن أشعث بجلالته، من شيوخه أبو إسحاق السبيعي.

قال الثوري: هو أثبت من مجالد.

---

[1] - الجرح والتعديل 469/8.

[2] - البخاري ، الضعفاء الصغير ، 118/1

[3] - ابن الجوزي ، الضعفاء ، 152/2

[4] - الذهبي ، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار ، الزرقاء ، عمان 1406هـ ، ص 48

وقال أبو زرعة: ليّن.

وقال النسائي: ضعيف"، وروى عباس عن يحيى: ضعيف"، وروى ابن الدورقي عن يحيى: أشعث بن سوار الكوفي ثقة"، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ، كثير الوهم".

قال الآجري قلت لأبي داود أشعث وإسماعيل بن مسلم أيهما أعلى؟قال إسماعيل دون أشعث، وأشعث ضعيف"، **وقال البزار لا نعلم أحدا ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة"**[1].

وقال العقيلي بعد ما ذكر له حديثا لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: ضعيف".

قال ابن عدي: لم أجد لأشعث متنا منكرا، إنما يغلط في الأحايين في الأسانيد، ويخالف"[2].

فابن عدي نفى النكارة عن المتون التي يرويها أشعث بن سوار، وهذا يعكس حجم الاهتمام بنقد المتون لدى الأئمة النقاد، ولم يهمل ابن عدي النظر في أسانيد الروايات، حيث نسب لأشعث الوهم والخطأ في بعض الأحيان، وهذه الأحكام على الرواة.

المثال السابع عشر

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب:

روى عن أبيه وأبي حازم وصفوان بن سليم، روى عنه ابن وهب، ومرحوم بن عبد العزيز العطار.

سئل أحمد بن حنبل عن عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم فقال: ضعيف، وقال ابن معين: عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم ليس حديثه بشيء ضعيف.

قال عبد الرحمن: سألت أبي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فقال: **ليس بقوي الحديث كان في نفسه صالحا وفي الحديث واهيا**، ضعفه على يعني ابن المديني جدا.

وسئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فقال: ضعيف الحديث".قال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك"[3].

قال ابن عدي: ولعبد الرحمن بن أبي الزناد من الحديث غير ما ذكرت وبعض ما يرويه لا يتابع عليه وهو ممن يكتب حديثه"[4].

---

[1] – ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 309/1

[2] – الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، 261/1 – 265

[3] – ابن حبان ، المجروحين ، 251/2

[4] – ابن عدي ، الكامل ، 275/4

فنلاحظ أنّ ابن عدي ضعفه، لكن رفعه إلى منزلة أعلى من الترك بعدما نظر في حديثه.

كما أنّ ابن عدي أيضا، بعد سبر حديث الراوي، وصل إلى هذه النتيجة، وكذلك أبو حاتم الرازي كان حكمه أدق، حيث بين أن عدالة الراوي ثابتة لم تظلم، وأرجع الضعف في الرواية إلى اختلال الضبط، فتحديد نوع الجرح في الراوي له أثر في الحكم عليه جرحا وتعديلا.

المثال الثامن عشر

محمد بن إسحاق بن يسار:

أحد الأئمة الأعلام، اختلف العلماء فيه، فوثقه بعضهم وجرّحه آخرون.

فممن ذهب إلى تجريحه: مالك بن أنس وهشام بن عروة بن الزبير، والدارقطني، والنسائي ويحي القطان قالوا عنه: كذّاب.

ومنهم من ذهب إلى تزكيته، مثل: ابن المديني، والعقيلي، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة، لم يذكره البخاري في الضعفاء، قال ابن عدي قد فتشت أحاديث ابن إسحاق الكثير فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو وهم كما يخطئ غيره.

وقال الخطيب: مستقيم الحديث.

قال الذهبي: الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق[1].

أصبح حسن الحديث بعدما كان متهما بالكذب!.

المثال التاسع عشر

أشعث بن عبد الرحمن بن زيد:

قال أبو زرعة و غيره ليس بالقوي.

وقال ابن عدي تحريت حديثه فلم أجد في متون أحاديثه شيئا منكرا.

وقال الذهبي: قلت وأسرف النسائي في قوله، ليس بثقة ولا يكتب حديثه"[2].

---

[1]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 468/3 ــ 475

[2]- المرجع السابق 266/1

المثال العشرون

عبد الله بن وهب المصري:

قال الإمام أحمد بن حنبل ما أصحّ حديثه، قيل: أليس كان يسيء الأخذ؟قال: كان يسيء الأخذ، ولكن **إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدت صحيحا"**

وقال فيه ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة : هو ثقة[1] وقال ابن حجر: ثقة حافظ"[2].

المثال الحادي والعشرون

عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير، الدوسي، الرازي :

قال ابن المديني: ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش مئتماية حديث، تركناه لم يكن بذاك وقال ابن عدي: وهذا الذي قال علي هو كما قال، إنما أنكرت عليه أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[3]، قال يحي بن معين: لم يكن به بأس"[4]، صدوق تكلّم في حديثه عن الأعمش"[5].

نلاحظ أنّ سبر حديث الراوي أعطى حكما أدق عن الراوي، بحيث أفاد الراوي بإخراجه من مرتبة الترك كما هو معلوم في الميزان النقدي أنها أردأ المراتب، كما حكم ابن حجر بحكم دقيق ومفسر فالراوي ضعيف يكتب حديثه.

[1]- ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، دار الكتاب ، ط1 ، القاهرة 1953م ، 5/189- 190

[2]- ابن حجر ، التقريب ، ص228

[3]- تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، مختصر الكامل في الضعفاء ، تحت أيمن بن عارف الدمشقي ، مكتبة السنة1994م ، 1/490، رقم 1115

[4] - ابن معين ، معرفة الرجال ، 1/92

[5]- ابن حجر ، تقريب التهذيب ، 1/600 ، رقم 4013

المبحث الخامس

مراحل المنهج النقدي عند الأئمة النقاد وأسسه

مرّ المنهج النقدي عند الأئمة النقاد بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وتقوم على أساس نقد المتون، ومن خلالها يتم الكلام في الرواة جرحا أو تعديلا وتمتد هذه المرحلة من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

المرحلة الثانية: جمع ودراسة أحاديث كلّ محدّث والحكم عليه من خلال تلك المرويات ويظهر ذلك في الأحكام التي أصدرها الأئمة على الرواة كعلي ابن المديني، ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأضرابهم.

يقول الدكتور بشار: لا يساورنا شكّ أنّ بعض العلماء المتقدمين قد تكلّموا في الرواة ممن عاصروهم أو لاقوهم جرحاً أو تعديلا، كالإمام مالك بن أنس، والسفيانين، وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد والأوزاعي، ووكيع بن الجراح، ثم أن العلماء من الطبقة التي تلت هؤلاء قد تكلموا في الرواة الذين أخذوا عنهم واتصلوا بهم، لكن كيف هو، كيف نفسر كلام كبار علماء النقد ممن عاشوا في المئة الثالثة في رجال لم يلحقوا هم من التابعين ومن بعدهم و لم يؤثر للمتقدمين فيهم جرح أو تعديل حتى نقول: إنهم اعتمدوا أقوالهم من سبقهم فيهم؟ لقد تبيّن أنّ الأحكام التي أصدروها على الرواة كانت عن طريق تفتيش حديثهم المسموع.

قال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي: سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديثه فقال: لا أعرفه، وأحاديثه بإطلة موضوعة كلّها ليس لها أصول، يدلّ حديثه على أنه كذّاب[1] وقال في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه فقال: حديث صحيح"[2].

وقال أبو عبيد الآجري في مسلمة بن محمد الثقفي البصري: سألت أبا داود عنه قلت: قال يحيى (يعني ابن معين): ليس بشيء ؟ قال: حدثنا عنه مسدد أحاديث مستقيمة، قلت: حدث عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة: إياكم والزنج فإنهم خلق مشوّه، فقال: من حدث بهذا فاتهمه"[3].

---

[1] - ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، 40/2

[2] - المرجع السابق ، 170/2

[3] - المزي ، تهذيب الكمال ، 574/27

فهذه الأمثلة الثلاثة، واضحة الدلالة على أن أبا حاتم الرازي، وأبا داود لم يعرفا هؤلاء الرواة إلا عن طريق تفتيش حديثهم المجموع، وإنما أصدرا أحكامهما استنادا إلى ذلك.

وقل مثل ذلك في قول الإمام البخاري (ت 256هـ) في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي المدني (83-165هـ): منكر الحديث، وقول أبي حاتم الرازي (ت277هـ) فيه: شيخ ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث، وقول النسائي(ت 303هـ) فيه: ضعيف"[1].

فهؤلاء العلماء الثلاثة لم يدركوه ولا عرفوه عن قرب ولا نقلوا عن شيوخهم أو آخرين ما يفيد ذلك فكيف تم لهم الحصول على هذه النتائج والأقوال؟واضح أنهم جمعوا حديثه ودرسوه وأصدروا أحكامهم اعتمادا على هذه الدراسة"[2].

فالجهابذة من المتقدمين من لم يفصلوا متن الحديث عن سنده، ولا هذين عن فقهه ومعناه فإذا جاءهم الحديث فأول ما ينظرون إلى معناه هل هو موافق للشرع أم لا؟ ثم هل هو موافق للمحفوظ أم لا ؟ فلعل راويه قد أخطأ فيه، أو وهم في متنه، أو لعله خالف ما عند الناس.

فالناقد حينما ينظر إلى الحديث لتقييمه، يعتبر بالسند والمتن لمعرفة هل حدث هذا الراوي بهذا الحديث؟وتتم المعرفة بجمع الطرق، وضم بعضها إلى بعض، مع الدقة في الفهم والمعرفة، وهذا المنهج يعتبر من أوضح الأدلة على أن النقاد المتقدمين كانوا ينقدون المتن أكثر من نقدهم الأسانيد، قال أبو حاتم الرازي: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد يجعل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأنه غلطت، وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال تدعي الغيب ؟ قال قلت: ما هذا ادعاء الغيب؟ قال فما الدليل على ما تقول ؟ قلت: هل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، و لم نقله إلا بفهم.

---

[1] - المزي ، تهذيب الكمال ، 43/2

[2] - د. بشار عواد ، والشيخ شعيب الأرنؤوط ، مقدمة تحرير التقريب ، 1/ 218 ، وانظر مقدمة تاريخ الخطيب ، د.بشار عواد معروف 1/137- 138

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ يكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رحل إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة: صحاح؛ فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا مبهرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار مبهرج، ويقول الدينار: هو جيد، فإن قيل له من أين قلت أن هذا مبهرج ؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟قال: لا، قيل فمن أين قلت أن هذا مبهرج؟قال: علمنا رزقت وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت فتحمل قص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين ، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت ؟ قال: هذا علم رزقته وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في المحبرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم"[1].

قال الدكتور حمزة المليباري: "والواقع أن معرفة أحوال الراوي ضبطا واتقانا أوضعفا إنما تعرف بمدى موافقته للثقات ومخالفته لهم، أو بتفرده بما له أصل أو بما ليس له أصل"[2]، ولا أدل على ذلك مما قاله الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته رواياتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[3]، "وهذا نرى في ثنايا كتب الضعفاء اهتمام المحدثين بذكر

---

[1] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، 1/349-351

[2] – وحمزة المليباري ، نظرات جديدة في علوم الحديث ، ط2 ، دار النشر دار ابن حزم ، بيروت لبنان1423هـ ، ص119

[3] – مسلم ، مقدمة الجامع الصحيح ، 1/7

بعض الأحاديث، ليبرهنوا بها على ضعف رواتها مثل كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، والميزان للذهبي، وكذا التاريخ للإمام البخاري"[1].

وبعد انقضاء المرحلة السابقة التي بلغ فيها النقد القمة على أيدي الجهابذة من المحدثين، جاء أئمة آخرون بعدهم، انتهجوا المنهج ذاته، لكن أكثرهم لم يبلغ مبلغ من قبلهم في الإتقان والدقة، غير أنه ظهرت بعض الشخصيات العظيمة التي بلغت درجة الأئمة السابقين علما وفضلا كالإمام الدارقطني(375هـ)، الذي قال فيه الحافظ ابن كثير: وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه"[2].

ويقول الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف: يعتمد الناقد في عمله على مصدرين:

الأول: حصيلة من قبله من النقاد وهذه تشكل المادة الأساسية عنده فقد استخلصها من قبله من دراستهم للرواة ولمروياتهم وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم مع ما ينظم الى ذلك من نتائج يتوصل اليها من تجميع تلك المادة عنه من مصادرها المختلفة.

الثاني: دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنةبينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرواة، وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين"[3].

ولعل أبرز من يمثل هذه المرحلة، هو ابن عدي في كتابه المفيد الكامل في ضعفاء الرجال، فقد كان ابن عدي يعتمد أقوال المتقدمين فيوردها عادة في صدر الترجمة، ثم يفتش حديث الرجل وهذا يقتضي أن يجمع أحاديثه، ويسوق منها أحاديثه المنكرة، أو ما أنكر عليه، أو الأحاديث التي ضعف من أجلها فيدرسها ويبين طرقها، إن كانت لها طرق أخرى، ويصدر حكما في نهاية الترجمة، يبين فيها نتيجة دراساته هذه، ويعبر عن ذلك بأقوال دالة، نحو قوله لم أجد له حديثا منكرا، أو لا أعرف له من الحديث إلا دون العشرة، أو هذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، ونحو ذلك من الأقوال والأحكام التي تشير إلى أن الأساس في الحكم على أي شخص جرحا أوتعديلا، هي الأسانيد التي ساقها، والمتون التي رواها، لا ما قاله أهل الجرح والتعديل فقط، وقد دفعه هذا المنهج إلى إيراد رجال لم يتكلم فيهم أحد لكنه وجد لهم أحاديث استنكرت عليهم، لمخالفتها لما هو معروف متداول من الأسانيد والمتون، وهو

---

[1] – د/حمزة المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ص 120

[2] – إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبي الفداء، الباعث الحثيث، ص9

[3] – يحيى بن معين وكتابه التاريخ، 69/1، وانظر الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، إكرام الله إمداد الحق، ط1، دار البشائر الإسلامية 1992م، ص470

ما يعبر عنه بعدم متابعة الناس له عليها، أو أنها غير محفوظة، نحو قوله في ترجمة سعد بن سعيد أبي سعيد المقبري بعد أن ساق له جملة أحاديث غير محفوظة "[1]، "ولسعد غير ما ذكرت وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها"[2]، وابن حبان سلك المسلك نفسه، وفي كلامه شيء كثير من هذا النمط من الدراسة من جمع حديث الراوي وسبره، حيث قال: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفي، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك المرضوعات به"[3].

وما يميز صنيع النقاد في هذه المرحلة، هو ذكر مرويات الراوي أثناء نقدهم وحكمهم على الرواة جرحا وتعديلا في كتبهم، يعبر عن هذا المنهج النقدي، قال أبو نعيم الأصفهاني في كتابه الضعفاء: وكل واحد من المذكورين في هذا الفصل بنوع من أنواع الضعف، إذا نظرت في حديثه ومبزته ازتفع الريب في أمره، وظهر لك حقيقته ما نسبته إليه، وأكثرهم عندي لا تجوز الرواية عنهم، ولا الاحتجاج بحديثهم، وإنما يكتب حديث أمثالهم للاعتبار والمعرفة، إذ لا سبيل إلى معرفتهم إلا بالنظر في حديثهم وإذا احتاج الراوي إلى ذكرهم عرف لهم من الوضع والكذب، والوهم، والخطأ، والإنكار وغير ذلك ما يذكرهم به، ويضيفه إليهم ليكون ما كتب من حديثه شاهدا له على جرحه لهم"[4].

---

[1]- انظر الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط ، تحرير أحكام التقريب ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1985م ، 65/1

[2]- ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، 354/3

[3]- الإمام محمد بن حبان البستي ، المجروحين ، تحـ: محمود إبراهيم زايد ، ط1 ، دار الوعي ، حلب 1396هـ ، 12/2

[4]- أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني ، الضعفاء ، تحـ: فاروق حمادة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، 1405هـ ، ص170

الفصل الثاني

مراتب علماء الجرح والتعديل من حيث العناية بنقد المتن قلّة وكثرة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: سبر الحديث عند الأئمة النقاد المتقدمين وأثره في الحكم على الرّاوي.

المبحث الثاني: سبر الحديث وأثره في الحكم على الرّاوي عند الإمام ابن عدي من خلال كتابه الكامل.

المبحث الثالث: سبر الحديث وأثره في الحكم على الرّاوي عند الإمام ابن حبان من خلال كتابه المجروحين.

المبحث الرابع: سبر الحديث وأثره في الحكم على الرّاوي عند الإمام العقيلي من خلال كتابه الضعفاء.

المبحث الأول

سبر الحديث عند الأئمة النقاد المتقدمين

لتوضيح مدى اعتماد سبر الحديث في الحكم على الرواة، أنقل أمثلة لما سطّره الأئمة المتقدّمون في هذا الشأن، من خلال استقراء كتب الرّجال والعلل، باعتبارها الحقل التطبيقي لأرائهم النّقدية، وكما تقدّم فألفاظهم في التعبير عن عملية السبر متنوّعة، فبعضهم سمّاهُ السبر ومنهم من سمّاهُ المعارضة أو المقابلة وآخرون أطلقوا عليه الاعتبار أو الاستقصاء، وهذه كلّها إطلاقات متقاربة المعاني، كما أنّ عباراتهم الدالّة على السّبر قد تكون نصّا أو مفهوما، وفيما يلي أمثلة تبيّن ذلك:

إمام النقّاد أبو بسطام شعبة بن الحجّاج الواسطي(160هـ)

1- قال يحي بن سعيد القطان: قال شعبة: " حديث يحي بن أبي كثير، أحسن من حديث الزهري"[1].

2- قال ابن المديني : سمعت يحي بن سعيد القطان يقول: كان شعبة يضعّف أحاديث أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن حبيب بن سالم"[2].

3- عقد ابن أبي حاتم بابا كاملا بعنوان: "باب ما ذكر من مراجعة شعبة لناقلة الحديث وإيقافهم على ما يتخالج في نفسه....."ومما ذكر فيه : عن شعبة قال: سألت طلحة بن مصرف عن هذا الحديث أكثر من عشرين مرة، ولو كان غيري قال: ثلاثين مرة"[3].

وأسند أبوحاتم عن شعبة قال: " قصصت على قتادة سبعين حديثا، كلّها يقول سمعت من أنس إلا أربعة..."[4].

فهذه النصوص المختلفة تدل في مجملها على أنّ شعبة يعتمد على النظر في أحاديث الرواة للحكم عليهم جرحا أو تعديلا.

الإمام يحي بن سعيد القطّان(198هـ)

1 – عمارة بن جوين أبو هارون العبدي البصري:

---

[1] - ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 156/1

[2] – المرجع السابق ، 157/1

[3] – المرجع السابق ، 164/1

[4] – المرجع السابق ، 170/1

تركه يحيى القطان[1]، قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد قال: قال شعبة كنت ألقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي، فلمّا قدم أتيته، فرأيت عنده كتابا فيه أشياء منكرة في عليّ ﷺ، فقلت ما هذا ؟ قال: هذا الكتاب حقّ"[2].

وقال الإمام البخاري: "عمارة بن جوين أبو هارون العبدي عن أبي سعيد، تركه يحيى القطان"[3].

وقال ابن حبان: "كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحلّ كتب حديثه إلاّ على جهة التعجّب"[4].

2- إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيراء:

سمع عطاء، وسعيد بن جبير، روى عنه الثّوري، ووكيع"[5]، قال يحيى القطان: تركتُ إسماعيل بن عبد الملك، ثم كتبت عن سفيان بن عيينة، وهو أبو عبد الملك عنه، يكتب حديثه"[6].

وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم أمسك، وقال اضرب على حديثه، وقال يحيى بن معين والنسائي ليس بالقوي، وقال ابن حبان يقلب ما روى"[7].

الإمام عبد الرحمن بن مهدي (198هـ):

1- إسماعيل بن مسلم المكي البصري أبوربيعة[8]:

عن الحسن والزّهري، تركه ابن المبارك[9]، وقال ابن حبان: ضعّفه ابن المبارك، وتركه يحيى القطان، وابن مهدي[10]، وقال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن مسلم المكي منكر الحديث[11]، وقال فيه يحيى بن معين: إسماعيل بن مسلم المكي، ليس بشيء"[12].

---

[1] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 149/1

[2] – المرجع السابق ، 363/6

[3] – البخاري ، الضعفاء ، 95/1

[4] – ابن الجوزي ، الضعفاء ، 203/2

[5] – ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 186/2

عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، الضعفاء ، ط1 ، مكتبة ابن عباس ، 2005م ، 25/1

[6] – البخاري ، الضعفاء ، ط1 ، مكتبة ابن عباس ، 2005م ، ص25

[7] – ابن الجوزي ، الضعفاء و المتروكين ، 117/1

[8] – الخطيب البغدادي ، المتفق والمفترق ، 70/2

[9] – الخطيب البغدادي ، المتفق والمفترق ، 25/1

[10] – ابن حبان ، المجروحين ، 12/1

[11] – الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم الرازي ، 198/2

[12] – المرجع السابق ، 198/2

نلاحظ أن ابن مهدي ترك هذا الراوي بسبب الخطأ، والاضطراب الكثير الذي ظهر في روايته واتفقت كلمة النقاد على تضعيفه، وهذا يعني أن سبر حديث الراوي، أساس دقيق في الحكم على الرواة.

2- إسماعيل بن خليفة العبسي

"هو إسرائيل الملائي الكوفي عن الحكم بن عتيبة وطلحة بن مصرف، وعنه وكيع وأبوأحمد الزبيري وأبو نعيم"[1].

قال البخاري: " تركه ابن مهدي، وكان يشتم عثمان"[2].

فابن مهدي ترك حديث إسماعيل لغلوه في التشيع الذي ظهر في روايته، رغم أن درجته عند علماء الجرح والتعديل أرفع من مرتبة الترك، وقد لخصها ابن حجر بقوله: صدوق سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع"[3].

3- بشر بن حرب أبو عمرو الندبي

قال ابن حبان: "وكان ابن مهدي لايرضاه لانفراده عن الثقات بما ليس من أحاديثهم"[4].

4- دجين بن ثابت الربوعي أبو الغصن البصري[5]

قال علي بن المديني : سألت عبد الرّحمن بن مهدي عن الدجين أبي الغصن الذي يروي عن أسلم مولى عمر؟ فقال: " لقيته ههنا بالبصرة في أول ما لقيته، يقول حدّثني مولى لعمر بن عبد العزيز، ثمّ لقيته بعد ذلك فكان يقول حدّثني أسلم مولى عمر بن الخطّاب، فعلمت بأنهم لقنوه، فتركته"[6].

الإمام يحي بن معين(233هـ) :

1- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي

---

[1] - ابن حجر، لسان الميزان، 451/7

[2] - المزي، تهذيب الكمال، 77/3

[3] - ابن حجر، تقريب التهذيب، 138/1

[4] - ابن حبان، المجروحين، 186/1

[5] - "وهاه ابن معين وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان كان قليل الحديث منكر الرواية على قلته يغلب الأحاديث ولم يكن الحديث صناعته ...وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والدارقطني وغيرهم". انظر أحمد بن علي بن محمد بن مجير المستغلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، ط1، دار البشائر، بيروت 1996م، 508/1

[6] - حمزة بن يوسف أبو القاسم السهمي، تاريخ جرجان، ت: د. محمد عبد المعيد خان، ط3، عالم الكتب، بيروت 1981م، ص246

أبوعبد الرحمن العمري المدني أخو عبيد الله بن عمر، وعاصم بن عمر، وأبي بكر بن عمر. روى عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، وحميد الطويل، وحبيب بن عبد الرحمن".

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس، يكتب حديثه ".

وقال علي بن المديني: "ضعيف".

وقال صالح بن محمد البغدادي: " لين مختلط الحديث "[1].

2- عطّاف بن خالد بن عبد الله بن صفوان أبو صفوان المخزومي

قال ابن معين: ثقة، ومرة قال: ليس به بأس، وقال: صالح الحديث [2]، وقال أحمد: هو من أهل المدينة ثقة، صحيح الحديث، روى نحو مائة حديث، وقال البخاري: لم يحمده مالك بن أنس"[3].

2- روح بن عطاء بن أبي ميمونة بصري يكنى أبا معاذ

قال ابن معين: **حدث عنه أبو داود وهو ضعيف الحديث**، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه فقال هو منكر الحديث"[4].

قال ابن حبان في ترجمة روح بن عطاء بن أبي ميمونة: "من أهل البصرة، يروي عن شعبة روى عنه أهل البصرة، **كان يخطئ ويهم كثيرا، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات**، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين جميعا رحمهما الله"[5].

الإمام علي بن المديني(234هـ):

1- نجيح بن عبدالرحمن السندي، أبومعشر المدني:

قال علي بن المديني: كان ضعيفا، وكان يحدث عن محمد بن قيس وعن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن نافع وعن المقبري بأحاديث منكرة[6]، وسئل عن أبي معشر نجيح المدني قال صدوق، ولكنه لا يقيم الإسناد"[7].

---

[1] - المزي ، تهذيب الكمال ، 330-327/15

[2] - يحي بن معين ، رواية الدوري ، 158/3

[3] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 92/7 ؛ وانظر العلل و معرفة الرجال ، 477/2

[4] - ابن عدي ، الكامل ، 141/3

[5] - ابن حبان ، المجروحين ، 190/1 ، رقم347

[6] - تهذيب التهذيب 376/10

[7] - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، 412/1

2- قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "سألت عليا عن عمرو بن شعيب فقال ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده، فذلك كتاب وجده، فهو ضعيف"[1].

3- قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "وسألت عليا عن نصر بن طريف فقال ضعيف ضعيف لا يكتب حديثه"[2]، وعن عبد الله بن أحمد قال: حدثني بعض أصحابنا عن علي بن المديني قال: "وممن ترك حديثه عن شعبة علي بن الجعد[3]، وعدد جماعة ، فقالوا لعلي بن المديني: فعلي بن الجعد ما له ؟ قال: رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف"[4].

وعن أبي العباس محمد بن يونس الكديمي قال: سألت علي بن المديني عن هذا الحديث - يقصد حديث -: " لما أتى النبي ﷺ بالبراق[5] ليركبه استصعب عليه فقال له جبريل: ما يحملك على هذا؟ فما ركبك آدمي أكرم على الله منه قال: فارفض عرقا[6] وأقر"[7].

فقال علي بن المديني: لم أسمع في هذا الحديث (فارفض عرقا) إلا في هذا الحديث"[8].

محرز بن هارون بن عبدالله بن محرز بن الهذيل التميمي[9].

قال ابن المديني: "تركناه لأنا سألنا عن حديثه عن الأعرج ؟فقال: كنت أحدث فنسيته"[10].

الإمام أحمد بن حنبل (241هـ):

1- جلد بن أيوب البصري

عن معاوية بن قرة، روى عنه جرير بن حازم"[11].

---

[1] - علي بن المديني ، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، علي بن المديني ، ص 104

[2] - المرجع السابق ، ص 60

[3] - علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي نزيل بيت رمي بالتشيع من صغار التاسعة مات سنة ثلاثين ومائتين ع د، انظر ابن حجر، تقريب التهذيب 398/1 ، رقم 4698

[4] - العقيلي ، الضعفاء الكبير ، 150/6

[5] - البراق: "الدابة ركبها النبي ﷺ ليلة المعراج "، ابن منظور ، لسان العرب، 73/1

[6] - ارفَضَّ عرَقاً وأقرَّ: "أي جرى عرقه وسال، لم يسكن والقلد وترك الاستصعاب "، انظر لسان العرب ، 156/7

[7] - أخرجه الترمذي ، السنن ، أبواب تفسير القرآن، باب سورة الإسراء ، ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، 301/5 ، رقم 3423 ، وابن حبان في الصحيح ، 234/1، رقم 46، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه أحمد بنحوه ، مسند أحمد بن حنبل، رقم 13008.

[8] - الخطيب ، تاريخ بغداد، 436/3

[9] - محرز بالزاي وزن محمد على الصحيح بن عبد الله التميمي متروك من السابعة ت، التقريب 923/1

[10] - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 50/10

[11] - ابن حبان ، المجروحين، 210/1

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي وذكر الجلد بن أيوب فقال: ليس يسوى حديثه شيئا.قلت له: الجلد ضعيف ؟ قال: نعم ضعيف الحديث".

وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولايحتج به، وقال أبو زرعة ليس بقوي"[1].

قال البخاري : "قال لنا عبد الله بن عثمان قال ابن المبارك: أهل البصرة يضعفون حديث الجلد"[2].

نلاحظ أنّ حكم الإمام أحمد مبني على سبر حديث الراوي.

2- الحسن بن السكن البصري

يروي عن الأعمش[3] قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: الحسن بن السكن روى عن الأعمش منكر الحديث"[4].

قال ابن عدي بعد ذكر حديث يرويه الحسن بن السكن والذي قال أحمد بن حنبل أنه روى عن الأعمش وهو منكر الحديث عنه أراد به هذا الحديث الذي أمليته وللحسن بن السكن من الحديث شيء قليل وأنكر ما رأيت له هذا الحديث"[5].

3- محمد بن كثير المصيصي أبو يوسف

وهو الصنعاني وهو الشامي وهو الثقفي سكن المصيصة حدث عن معمر والأوزاعي، قال يحي بن معين صدوق، وقال النسائي وغيره ليس بالقوي ضعفه أحمدوقال يروي أشياء منكرة وقال حدث بمناكير ليس لها أصل"[6].

وقال عبدالله بن أحمد: ذكر أبي محمد بن كثير المصيصي فضعفه جدا... ،وقال" هو منكر الحديث أو قال يروي أشياء منكرة "[7].

4- عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم (221هـ)

---

[1] - ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل 549/2

[2] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 257/2

[3] - ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، 17/3

[4] - أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، العلل ومعرفة الرجال ، ت : وصي الله بن محمد عباس ، ط1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1988م ، 474/2

[5] - ابن عدي ، الكامل ، 327/2

[6] - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 311/6

[7] - أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، العلل ومعرفة الرجال، 251/3

حافظا صدوقا من أصحاب شعبة، حدث عنه: البخاري في "صحيحه"، وأبو داود.

وقد جرحه يحيى بن معين، والصواب أنه صدوق كما قال أبو حاتم.

وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: صحيح الحديث، قليل الغلط"[1].

وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم"[2].

5- قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الأسدي الكوفي

يروي عن أبي حصين وأبي إسحاق الهمداني، قال يحيى ليس بشيء، وقال مرة ضعيف، وقال مرة لا يكتب حديثه، وقيل لأحمد لم ترك الناس حديثه؟قال كان يتشيع، وكان كثير الخطأ في الحديث، وروى أحاديث منكرة، وكان ابن المديني ووكيع يضعفانه، وقال السعدي ساقط، وقال الدارقطني ضعيف الحديث، وقال النسائي متروك الحديث، وكان شعبة وشريك يثنيان عليه، وقال أبو داود إنما أتي قيس من قبل ابنه"[3].

قال أبو حاتم في ترجمة قيس بن الربيع الأسدي[4]: "قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غالب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا حث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه. وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره"[5].

الإمام أبو زرعة الرازي(264هـ)

1-الحكم بن عبد الله بن سعد

مولى الحارث الأيلي أبو عبد الله، كان ابن المبارك يوهنه، نهى أحمد عن حديثه"[6].

---

[1] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 263/9

[2] - ابن حجر، تقريب التهذيب 458/1

[3] - ابن الجوزي، الضعفاء و المتروكين، 19/3

[4] - قيس بن الربيع الأسدي كنيته أبو محمد من أهل الكوفة يروي عن أبي حصين روى عنه أهل الكوفة مات سنة سبع وستين ومائة انظر الذهبي، ميزان الاعتدال، 393/3

[5] - ابن حبان، المجروحين 218/2-219

[6] - البخاري، التاريخ الصغير، 99/2

قال أبو حاتم الرازي : الحكم بن عبد الله الأيلي ذاهب متروك الحديث لا يكتب حديثه كان يكذب. وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة وسئل عن الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي فقال: ضعيف لا يحدث عنه.ولم يقرأ علينا حديثه وقال اضربوا عليه"[1].

2- الحجاج بن دينار الواسطي

يقال: التيمي، ويقال مولى أشجع البطيخي، سمع منصورا، وروى عن أبي غالب وأبي هاشم روى عنه شعبة وإسماعيل بن زكريا ويحيى، وقال محمد بن سلام حدثنا عبدة ثنا حجاج الواسطي"[2].

قال ابن المبارك: الحجاج بن دينار: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: الحجاج بن دينار ليس به بأس.

وقال يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس.

قال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال أبو زرعة: صالح صدوق لا بأس به مستقيم الحديث"[3].

3- الحسن بن دينار هو بن واصل البصري

وقال العكلي حدثنا أبو سعيد التنوخي عن علي بن زيد وقال مرة حدثنا الحسن بن دينار وقال الثوري أبو سعيد السليطي تركه يحيى وابن مهدي وابن المبارك ووكيع"[4].

قال أحمد بن حنبل: لا يكتب حديث الحسن بن دينار.

قال أبو حاتم الرازي : هو متروك الحديث كذاب.

قال ابن أبي حاتم: وترك أبو زرعة حديث الحسن بن دينار و لم يقرأه علينا وقال: اضربوا عليه.

4- حسام بن المصك بن ظالم بن شيطان الأزدي أبو سهل

روى عن قتادة وأبي معشر، روى عنه شعبة وهشيم.

كان عبد الرحمن لا يحدث عنه، قال أحمد بن حنبل: مطروح الحديث.

---

[1] - ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 121/3

[2] - البخاري ، التاريخ الكبير ، 375/2

[3] - ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، 160/3

[4] - البخاري ، التاريخ الصغير ، 135/2

وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، يكتب حديثه".

قال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث"[1].

5- خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبازرعة عن خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني فقال: هو كذّاب، كان يحدث الكذب عن الليث عن الزهري، فكل ما كان الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلا"[2].

قال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن **بشر بن حرب**، فقال: "ضعيف الحديث"[3].

الإمام أبوحاتم الرازي(277هـ):

1- عمارة ابن أكيمة الليثي أبو الوليد المدني

قيل اسمه عمار وقيل عمرو وقيل هاشم، روى عن أبي هريرة وعن ابن أخي أبي رهم الغفاري روى عنه الزهري، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، **فقال هو صحيح الحديث، حديثه مقبول"**[4].

وقال ابن سعد: منهم من لا يحتج به، يقول: شيخ مجهول"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6] قال ابن حجر : ثقة"[7].

2- أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني

قال أبوحاتم يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي ليس بالقوي، قال ابن معين ليس بحديثه بأس وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم.

وقال ابن نمير مدني مشهور، وقال العجلي ثقة"[8].

---

[1]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل ، 317/3

[2] - المرجع السابق ، 348-347/3

[3] - المرجع السابق ، 354-353/2

[4] - الجرح والتعديل ، 362/6

[5] - الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 173/3

[6] - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 359/7

[7] - المرجع السابق ، 709/1

[8] - المرجع السابق ، 183/1

3- سليمان بن حسان الشامي

كان سكن بغداد ويكنى بأبي عبد الله، روى عن ثور بن يزيد وحيوة بن شريح، روى عنه علي بن ميسر، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال: سألت ابن غالب عنه فقال: لا أعرفه ولا أرى البغداديين يروون عنه وروى عنه من الرازيين أربعة أو خمسة، قلت ما تقول فيه ؟ قال: هو صحيح الحديث"[1].

4- أحمد بن إبراهيم الحلبي

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه فقال: لا أعرفه وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدلّ حديثه على أنه كذّاب"[2].

5- شبيب بن بشر البجلي بصري

قال ابن أبي حاتم الرازي: "شبيب بن بشر البجلي بصري...سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو ليّن الحديث، حديثه حديث الشيوخ"[3].

6- عبيد الله بن علي بن أبي رافع

قال ابن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، قال: "لا بأس بحديثه ليس منكر الحديث". قلت يحتج بحديثه ؟ قال: "لا هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ"[4].

---

[1] - ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، 107/4

[2] - المرجع السابق ، 40/2

[3] - المرجع السابق ، 357/4

[4] - المرجع السابق ، 328/5

المبحث الثاني

سير الحديث وأثره في الحكم على الرّاوي عند الإمام ابن عدي من خلال كتابه الكامل

من خلال ما تقدّم، يمكن القول إنّ سير حديث الراوي، كان أساسا في حكم الأئمّة النقّاد على الرواة غير أنّهم تفاوتوا في الاعتماد على هذه الركيزة قلة وكثرة، وبعد استقراء كتب الرجال وعلم الجرح والتعديل، ظهر لي أن من أكثرهم اعتمادا واستعمالا لهذه الركيزة الأساسية: ابن عدي، ولابن حبان والعقيلي، وهذا مادعاني لاختيار كتبهم لإبراز الجانب التطبيقي للسير، وأثره في الحكم على الرواة لدى علماءالجرح والتعديل، وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: ترجمة ابن عدي

هو الإمام أبو أحمد عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني، ويعرف أيضا بابن القطان، محدّث حافظ ناقد، جوال، فقيه، ولد سنة 277هـ ورحل في طلب الحديث إلى الشام ومصر رحلتين وسمع أبا خليفة وعبد الرحمن بن الرواس وهشام بن إسحاق، وأبا عبد الرحمن النسائي وطبقتهم.

من تصانيفه: الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث، الانتصار على مختصر المزني في فروع الفقه"[1].

ثناء العلماء عليه:

قال ابن قاضي شهبة: هو أحد الأئمة في الأعلام وأركان الإسلام طاف البلاد في طلب العلم وسمع الكبار[2].

وقال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه"[3].

وقال الذهبي: كان لا يعرف العربية سمع عجمة فيه وأما العلل والرجال فحافظ لا يجارى ولد سنة 277هـ ومات سنة 365هـ "[4].

---

[1] – رضا كحالة، معجم المؤلفين: 82/6، وانظر الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان 1987م، 339/26

[2] – انظر ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت 1407 هـ، 140/1

[3] – انظر عبد الحي العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 51/3

[4] – الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان 1987م، 339/26 - 340

وقال حمزة السهمي: كان حافظا متقنا لم يكن في زمانه مثله"[1].

قال أبو يعلى الخليلي: كان أبو أحمد عديم النظير حفظا وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ فقال: لو قميص ابن عدي أحفظ من عبدا لباقي بن قانع.

قال الخليلي: وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحدا مثل أبي أحمد بن عدي فكيف فوقه في الحفظ ؟ !وكان أحمد هذا لقي الطبراني وأبا أحمد الحاكم، وقال لي: كان حفظ هؤلاء تكلفا، وحفظ ابن عدي طبعا، زاد " معجمه " على ألف شيخ.

وقال أبو الوليد الباجي: ابن عدي حافظ لا بأس به"[2].

المطلب الثاني: اسم الكتاب ومنهجه فيه.

سمّى ابن عدي كتابه في الجرح والتعديل بـ"الكامل في ضعفاء الرجال"، فقد قال في مقدمة الكتاب: وسميته: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، ملتمسا في كل ذلك رضى الله عز وجل وجزيل ثوابه، وبه أستعين، وعليه توكلي، وبه توفيقي، وهو حسبي، ونعم الوكيل"[3].

منهجه في الكامل:

1- بدأ كتابه بمقدمة طويلة ضمّنها مايلي:

أ- وجوب طاعة الرّسول ﷺ والاقتداء به.

ب- الذبّ عن سنته ﷺ ومعرفة صحيحها من سقيمها، واستحقاق العقوبة لمن كذب عليه فقال: أبواب جامعة في الكذب وتشديد العقوبة فيه"، ذكر فيها ثلاثين باب، بدأ بباب من أقلل الرواية مخافة الزلّة وختمها بباب مايتوقع في آخر الزمان من ظهور الشياطين للناس، وفي كل باب يذكر طائفة من الآثار[4].

ج- ختم المقدمة بالجمع بين مختلف الحديث، وذكر الصابعين، وتابعي التابعين من الأئمة الذين يسمع قولهم في الرجال، ومن بعدهم طبقة طبقة إلى غاية زمانه، ثم قال: وأنا ذاكر في كتابي هذا أسامي قوم نسبوا إلى الضعف من تسامهم غفلوا عنهم، وقوم نشؤوا بعد موتهم، فلم يتكلموا فيهم، ولم يلحقوا زمانهم، وأنا أبين أحوال من غفلوا عنهم، ومن نشأوا بعد موتهم إن شاء الله تعالى"[5].

---

[1] – الذهبي، تاريخ الإسلام، 26/339 - 340

[2] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 16/155

[3] – ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 1/2

[4] – المرجع السابق 1/2 - 45

[5] – المرجع السابق 1/143

د- جعل موضوع كتابه ذكر الضعفاء من الرواة، ومن اختلف في تجريحه وتعديله، ومن تكلّم فيه ولو كان ثقة، فقال: وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف قيهم فجرحه البعض، وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه أو مال إليه.

وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله، أو يلحقه بروايته، وله اسم الضعف لحاجة الناس إليها، لا قربه على الناظر فيه"[1].

2- رتّب كتابه على حروف المعجم، فقال: وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راويًا منهم"[2].

3- بدأ بمن اسمه أحمد، فذكر أحمد بن بشير الكوفي، وأورد طائفة من أحاديثه المنكرة، ثمّ يعلق على حديثه بقوله: وهذا حديث منكر لا يرويه هذا الإسناد غير أحمد بن بشير"[3].

4- يذكر في كل ترجمة أسماء بنفس الحرف تحت عنوان "أسامي شتى"[4].

5- يذكر اسم ونسب المترجم له، ولقبه وكنيته، ونسبته وبلده، وشيئا من أخباره، ويهمل سنة الوفاة في الغالب، وأحيانا يبين سبب نسبة الراوي، كما في ترجمة سلم العلوي، حيث قال: وسلم العلوي لم يكن من أولاد علي بن أبي طالب إلا أن قوما بالبصرة كانوا بني عمي فنسب هذا إليه"[5].

وفي ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي قال: حدثنا الجنيدي حدثنا البخاري حدثني هلال بن بشر قال مات إسماعيل بن مسلم المكي أبواسحاق مولى بني خدير من الأزد بعد الخزيمة بقليل وهو بصري كان أبوه بتجر ويكري إلى مكة فنسب إليه"[6].

وفي ترجمة إبراهيم بن يزيد قال: " إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، يعرف بالخوزي لأنه كان ينزل بمكة شعب الخوزة فنسب إلى الخوز، وكنيته أبو إسماعيل، سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث يقول

---

[1] - ابن عدي ، الكامل 2/1

[2] - المرجع السابق 2/1

[3] - المرجع السابق 283/1

[4] - المرجع السابق ، ترجمة هلول بن راشد ، 66/2

[5] - المرجع السابق 328/3

[6] - المرجع السابق 328/3

إبراهيم بن يزيد مولى عمر بن عبد العزيز مكي، وكان ينزل شعب الجوز فسمي إبراهيم الخوزي كذلك"[1].

6- يذكر مشايخ وتلامذة الراوي إلاّ أنه لم يلتزم بذلك في جميع التراجم، بل في أغلبها.

7- يبيّن حال الراوي إذا كان مبتدعا، والأمثلة كثيرة منها:

رواة الشيعة، ومنهم:

أ- الحارث بن حصيرة:

روى ابن عدي بسنده عن محمد بن عيسى قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى يقول: الحارث بن حصيرة كان شيعيا"[2].

ب- عبد الملك بن أعين:

روى بسنده عن بشر بن موسى قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا عبد الملك بن أعين، شيعيا كان عندنا، رافضي كان صاحب رأي"[3].

ج - عبد السلام بن صالح:

قال فيه: كان رافضيا خبيثا"[4].

د - حكيم بن جبير:

روى عن محمد بن عثمان قال: سألت يحيى بن معين عن حكيم بن جبير قال: كان ضعيفا.

وعن عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن حكيم بن جبير فقال: ضعيف الحديث مضطرب وهو مولى لبني أمية.

قال ابن عدي: هو مولى بني أمية، وهو رافضي"[5].

هـ - عبد الله بن داهر الرازي:

قال فيه: رافضي خبيث، عن عبد الله بن عبد القدوس أشرّ منه، كلاهما رافضيان"[6].

---

[1] - ابن عدي ، الكامل 225/1

[2] - المرجع السابق 122/2

[3] - ابن عدي ، الكامل 155/5

[4] - المرجع السابق 253/5

[5] - المرجع السابق 396/2

[6] - ابن عدي ، الكامل 237/4

القدرية:

أ – ثور بن يزيد الكلاعي:

روى عن محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحسن بن علي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: كان ثور بن يزيد قدريا"[1].

ب – سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري:

روى عن الحسين بن أحمد قال: حدثنا أبو معمر قال: حدثنا سفيان قال: كان سعد بن سعيد قدريا"[2].

ج – عثمان بن مقسم البري:

روى بسنده عن سفيان بن عبد الملك قال: سألت ابن المبارك عن عثمان البري، فقال: كان قدريا وأكثر ما جاء به لا يعرف"[3].

د – مبارك بن مجاهد:

روى عن آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: مبارك بن مجاهد أبو الأزهر المروزي، قال قتيبة بن سعيد: كان قدريا وضعفه"[4].

المرجئة:

أ – عمر بن عامر:

روى عن عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: عمر بن عامر ثبت ثقة في الحديث، إلا أنه كان مرجئا"[5].

ب – يونس بن بكير:

روى عن محمد بن إسماعيل قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى يقول: يونس كان صدوقا كان يتبع السلطان، وكان مرجئا"[6].

---

[1] – ابن عدي، الكامل 40/2

[2] – المرجع السابق 281/3

[3] – ابن عدي، الكامل 136/6

[4] – المرجع السابق 371/8

[5] – المرجع السابق 51/6

[6] – ابن عدي، الكامل 438/9

ج – يحيى بن صالح الوحاظي:

روى عن عبد الله بن علي حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا يحيى بن صالح ، وكان مرجئا خبيثا، داعيـــة دعوة، ليس بأهل لروى عنه"[1].

د – مروان بن محمد الطاطري:

روى عن محمد قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى يقول: كان مروان الطاطري لا بأس بـــه، وكـــان مرجئا"[2].

8- ينقل أقوال الأئمة النقاد في الراوي، ويكثر عن علي بن المديني، والإمام البخاري وابن معين والإمـــام أحمد.

9- يذكر أحاديث الراوي المنكرة، ولو كان ثقة، قال ابن حجر عن منهج ابن عدي في كامله: ومـــن عادته فيه أن يخرّج الأحاديث التي أنكرت على الثقة"[3].

وقال الذهبي: يذكر في"الكامل" كل من تكلّم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال"الصحيحين "، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثا أو أحاديث مما استنكر للرجل"[4] والأمثلة كثيرة، ومنها:

*قوله: وثابت البناني من تابعي أهل البصرة وزهادهم ومحدثيهم، وقد كتب عن الأئمة والثقـــات مـــن الناس، وأروى الناس عنه حماد بن سلمة، وما هو إلا ثقة صدوق، وأحاديثه أحاديث حسانة مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النكرة، فليـــس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين، وإنما هو في نفسه إذا روى عن من هو فوقه من مشايخه، فهو مستقيم الحديث ثقة"[5].

وابن أبي الرجال هذا قد وثقه الناس، ولولا أن في مقدار ما ذكرت من الأخبـــار بعـــض النكـــرة لمـــا ذكرت"[6].

---

[1] – ابن عدي ، الكامل 307/9

[2] – المرجع السابق 314/8

[3] – ابن حجر ، هدى الساري ، ص 429

[4] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 155/16

[5] – ابن عدي ، الكامل ، 100/2

[6] – المرجع السابق ، 285/4 ــ 286

وأحيانا ينقل عن غيره أنّ الراوي منكر الحديث، ثمّ يصرّح بأنه لم يحضره من حديثه شيئا كما في ترجمة عمر بن مغيث، حيث قال: عمر بن مغيث ثنا بن حماد ثنا إسماعيل بن إسحاق عن علي بن المديني قال: عمر بن مغيث منكر الحديث"، وعمر بن مغيث لم يحضرني له شيء فأذكره، وهو قليل الحديث"[1].

10- يورد الراوي الثقة لا من أجل مروياته، بل لأنه تكلّم فيه، كما في ترجمة عكرمة حيث قال: وعكرمة مولى ابن عباس لم أخرّج ها هنا من حديثه شيئا، لأنّ الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث إلا أن يروي عنه ضعيف، فيكون قد أتي من قبل ضعيف لا من قبله، و لم يمتنع الأئمّة من الرواية عنه، وأصحاب الصّحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثا من حديثه، وهو لا بأس به"[2].

11- يهتم بذكر طرق المتن الواحد، والمتون التي لها طريق واحد.

12- تتفاوت تراجم الرواة من ثلاثة أسطر كما في ترجمة سليط بن مسلم[3] إلى أكثر من عشر صفحات، كما في ترجمة شريك بن عبد الله القاضي[4].

13- أحيانا ينقل تضعيف الراوي، ولا يذكر مروياته، كما في ترجمة إسماعيل بن مجمع، حيث ذكر تضعيف ابن معين له، ثم قال: وإسماعيل بن مجمع لم يحضرني في حديثه في هذا الوقت وليس هو من المعروفين المشهورين"[5].

14- أحيانا يترجم للراوي ببعض مروياته، ولا يذكره بجرح ولا تعديل، كما في ترجمة عبد الله بن الزبير الباهلي، حيث قال: عبد الله بن الزبير الباهلي ثنا ثابت البناني عن أنس قال لما وجد النبي ﷺ من كرب الموت ما وجد، قالت فاطمة واكرباه، فقال لا كرب على أبيك بعد اليوم، إنه قد حضر من أبيك ما ليس لله بتارك لموافاة يوم القيامة"[6].

وهذا لا أعلم يرويه عن ثابت غير عبد الله بن الزبير هذا، وجعفر بن سليمان الضبعي.

---

[1] - ابن عدي ، الكامل ، 46/5

[2] - المرجع السابق ، 271/5 ـ 272

[3] - المرجع السابق ، 466/3

[4] - المرجع السابق ، 6/4

[5] - المرجع السابق ، 288/1

[6] - أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، المسند ، ت: حسين سليم أسد ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1984م ، 161/6 ، رقم 3441 ، قال حسين سليم أسد : إسناده حسن".

أخبرنا أبو يعلى ثنا نصر بن علي ثنا عبد الله بن الزبير الباهلي ثنا ثابت عن أنس قال رجل يا رسول الله إني أحب فلانا في الله، قال أعلمته؟قال لا قال فأعلمه، فأتاه فأعلمه، فقال أحبك الذي أحببتني له"[1].

قال الشيخ وهذا عبد الله بن الزبير له غير ما ذكرت اليسير"[2].

15- أحيانا يشرح ألفاظ الجرح والتعديل، كما في ترجمة هارون بن إبراهيم، قال فيه يحيى بن معين: يكتب حديثه".

فقال ابن عدي: معناه أنه في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[3].

وقال أحمد بن صالح: ليس هو كما يتوهم الناس".

فقال ابن عدي: يعني ليس بذلك في الجلالة"[4].

وأحيانا ينقل عن غيره معاني الألفاظ، كما في ترجمة إبراهيم بن يزيد، قال فيه محمد بن إسماعيل: إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخوزي المكي سكتوا عنه".

قال ابن عدي: قال ابن حماد يعني سكتوا عنه، تركوه"[5].

وقال السعدي في إسماعيل بن أبان: إنه "كان مائلا عن الحق"، قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من تشيع، وأما الصدق فهو صدوق"[6].

وعن يحيى قال: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن بني زيد بن أسلم هؤلاء إخوة وليس حديثهم بشيء جميعا".

قال ابن عدي: يعني ضعفاء"[7].

وعن يحيى بن معين قال: عمران بن أبي الفضل روى عنه إسماعيل بن عياش ليس بشيء".

قال ابن عدي: يعني ضعيف"[8].

---

[1] – رواه أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ، المسند ، ت: حسين سليم أسد ، 162/6 ، رقم 3442 ، و قال حسين سليم أسد : إسناده حسن"، وله طريق آخر صحيح عند الإمام أحمد ، المسند ، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه ، 140/3 ، رقم 12453، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم ".

[2] – ابن عدي الكامل ، 175/4

[3] – المرجع السابق ، 243/1

[4] – المرجع السابق ، 180/1

[5] – المرجع السابق ، 226/1

[6] – المرجع السابق ، 310/1

[7] – ابن عدي ، الكامل ، 269/4

[8] – المرجع السابق ، 94/5

وعن يحيى قال: القاسم بن عبد الله بن عمر ليس بشيء".

قال ابن عدي: يعني بشيء، كان يكذب"[1].

16- أحيانا إذا نقل عن غيره كلاما مبهما، بيّن معناه، قال له أبو قتادة وكان ممن يطلب".

فقال ابن عدي: معناه الرّجل يزق في الدواة ثمّ يكتب منها"[2].

وقال حرملة: انظر إلى هذا بالأمس يحمل دواتي".

فقال ابن عدي: يعني المحبرة"[3].

وإذا كان النقل غير عربي شرحه أيضا، كقوله: فقال عمرو كرمه وركدره سعيد باتكسته بكر بيت".

قال ابن عدي: كلام بالفارسية، معناه إذا وجع قطيع الغنم، فإنّ المكسور الرّجل"[4].

وقوله أيضا: فقال اشكمب درد".

قال ابن عدي: يعني تشتكي بطنك"[5].

17- يذكر رأيه واضحا في ختام ترجمة الراوي، كقوله في ترجمة داود بن الزبرقان: ولداود بن الزبرقان حديث كثير غير ما ذكرته، وعامّة ما يرويه عن كلّ من روى عنه ممّا لا يتابعه أحد عليه، وهو في جملة الضعفاء الذي يكتب حديثهم"[6].

وقوله: وداود بن خالد هذا له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وكأنّ أحاديثه إفرادات وأرجو أنه لا بأس به"[7].

وقوله في سليمان بن موسى الأسدي الدمشقي: ولسليمان بن موسى غير ما ذكرت من الحديث وهو فقيه راو حدث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث يتفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق"[8].

---

[1] - ابن عدي، الكامل، 34/6

[2] - المرجع السابق، 237/5

[3] - المرجع السابق، 183/1

[4] - المرجع السابق، 145/5

[5] - المرجع السابق، 255/1

[6] - المرجع السابق، 98/3

[7] - ابن عدي الكامل، 94/3

[8] - المرجع السابق، 263/3 – 269، رقم 741

18- يقابل بين مرويات الراوي، وبيّن عللها إن وجدت، ومن أمثلته مايلي:

روى بسنده عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج الحجري عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺقال: "إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس[1]، أو رعف، فليتوضأ، ثم يبني على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم به"[2].

قال ابن عدي: وهذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا، ومرة قال عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة وكلاهما غير محفوظين"[3]. وروى بسنده عن عبدان الأهوازي عن محمد بن عمر بن سلمة حدثني ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن مجاهد عن طاوس عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺقال: "حقّ على كلّ مسلم طهور يوما كلّ سبعة أيام، ويغسل رأسه"[4].

ثمّ علّق على ذلك فقال: كذا قال عبدان، وإنما هو عمرو بن سواد...كان عبدان يخطئ في هذا الاسم فيقول مرة محمد بن عمر بن سلمة، ومرة محمد بن عمرو بن سلمة، وإنما هو عمرو بن سواد السرحي مشهور من أصحاب بن وهب، وكانت هيبة عبدان تمنعنا عن أن نقول له أخطأت فإنه كان مهيبا أو كما قال"[5].

وروى بسنده عن ابن صاعد ثنا عباد بن الوليد أبو بدر ثنا أبو عمر الحوضي ثنا حسان بن إبراهيم عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺقال: "مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها"[6].

---

[1] - القَلْس بالتحريك، ويقال بالسكون: ما خرج من الفم، أو ثوبه وليس بقيء، فإذا عاد فهو القيء". انظر ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، 100/4

[2] - قال أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي: " قال أبو أحمد هذا الحديث رواه بن عياش مرة هكذا ومرة قال عن بن جريج عن أبيه عن عائشة وكلاهما غير محفوظ وأخبرنا أبو سعيد ثنا أبو أحمد ثنا عبد الوهاب بن أبي عصمة ثنا أبو طالب أحمد بن حميد قال سمعت أحمد بن حنبل يقول إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح قال وسألت أحمد عن حديث بن عياش عن بن جريج عن بن أبي مليكة عن عائشة أن النبي ﷺقال من قاء أو رعف الحديث فقال هكذا رواه بن عياش وأما رواه بن جريج عن أبيه و لم يسنده عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة"، انظر السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا 142، رقم 652، قال الشيخ الألباني: " ضعيف"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ص1221، رقم 12204

[3] - ابن عدي الكامل، 296/1

[4] - البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم، 305/1، رقم 856، ولفظه: "حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده".

[5] - ابن عدي الكامل، 328/1

ثمّ علّق على ذلك بقوله: وهذا الحديث أظنه يرويه عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ: "مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها".

قال لنا ابن صاعد: وهذا الإسناد وهم، إنما حدّثه حسان عن أبي سفيان وهو طريف السعدي فتوهم أنه أبو سفيان الثوري، فقال برأيه عن سعيد بن مسروق الثوري".

ثمّ بيّن ابن عدي ما وهم فيه ابن صاعد فقال: وهذا الذي قاله ابن صاعد وهم فيه، لأن ابن صاعد ظن أن هذا الذي قيل في هذا الإسناد عن سعيد بن مسروق، أنه من أبي عمر الحوضي حيث قال: إنما حدثه حسان وهذا الوهم من حسان بن إبراهيم، فكأن حسان حدث مرتين:

مرة على الصواب، فقال عن أبي سفيان ومرة قال ثنا سعيد بن مسروق كما رواه الحوضي وقد رواه حبان بن هلال أيضا فقال: عن سعيد بن مسروق ثناه محمد بن عبد الوهاب بن هشام الجرجاني وهو أبو زرعة الفقيه ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ثنا حبان بن هلال ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني ثنا سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: "مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها والتسليم تحليلها".

ثمّ يوضّح ابن عدي الخطأ والصواب في ذلك فيقول: فقد اتفق حبان والحوضي فروياه عن حسان عن سعيد بن مسروق على الخطأ وابن صاعد لم يقع عنه إلاّ من رواية الحوضي عن حسان، فظن أن الخطأ من الحوضي، وإنما الخطأ من حسان، وقد حدّث به مرتين:

مرة خطأ، ومرة صوابا، فالخطأ ما ذكرته عن حبان والحوضي عنه، والصواب ثناه محمد بن طاهر بن أبي الدميك ثنا عبد الله العيشي ثنا حسان بن إبراهيم عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ: "مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها".

ثم يبدي رأيه فيما نرجّح عنده، ويحكم على الراوي بكل وضوح وإنصاف فيقول: ولحسان شيء من الإنصاف، وله حديث كثير، وقد حدّث بإفرادات كثيرة عن أبان بن تغلب أيضا عن إبراهيم الصائغ وعن ليث بن أبي سليم، وعاصم الأحول، وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وحسّان عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يظن به أنه يتعمّد في باب الرواية إسنادا أو متنا، وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به"[1].

19- يستعمل ألفاظا غير متشدّدة في الحكم على الرواة، ومن أمثلتها:

---

[1] - ابن عدي، الكامل، 375/2

مستقيم الحديث، لا بأس به، هو في نفسه صالح، من ثقات الناس، ثقة، صدوق، حديثه مضطرب هو عندي لين، يكتب حديثه، يكتب حديثه في الضعفاء، ليس بالقوي في الحديث، ضعيف جدا مظلم الأمر، منكر الحديث، لا يتعمّد الكذب، عامّة ما يرويه منكر، منكر الحديث، مجهول لايعرف، يضع الحديث.

وهذه الألفاظ تدلّ على مدى اعتداله في الجرح والتعديل، قال الإمام الذهبي: وقسم كالبخاري وأحمد وأبي زرعة وابن عدي معتدلون منصفون"[1]، وفي موضع آخر قال فيه: ومنصف في الرجال حسب اجتهاده "[2].

وبذلك يكون قد وفّى بشرطه الذي اشترطه في المقدّمة بقوله: ومرجع قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعلّ من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه أو مال إليه"[3].

المطلب الثالث: سبر أحاديث الراوي

يحكم ابن عدي على الراوي من خلال سبر مروياته، والأمثلة كثيرة، ومنها مايلي:

1-إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق الأسلمي:

قال فيه ابن عدي: ...**وقد نظرت أنا في أحاديثه وسبرتها وفتشت الكلّ منها**، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه أو من قبل من روى إبراهيم عنه، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما"[4].

2- إبراهيم بن الوزاء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري:

قال فيه ابن عدي: "ضعيف جدا...وإبراهيم بن الوزاء هذا أحاديثه التي ذكرتها، وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، **ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدا**، وهو متروك الحديث"[5].

3- إبراهيم بن الهيثم بن المهلب أبو إسحاق البلدي:

---

[1] - الذهبي، "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ص (158- 159)

[2] - الذهبي، السير 156/16

[3] - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 224/1، رقم 61

[4] - المرجع السابق، 1/ 217- 224، رقم 16

[5] - المرجع السابق، 255/1، رقم 85

قال فيه ابن عدي: إبراهيم بن الهيثم أحاديثه مستقيمة سوى هذا الحديث الواحد الذي أنكروه عليه **وقد فتشت عن حديثه الكثير، فلم أر له منكرا يكون من جهته، إلا أن يكون من جهة من روى عنه**"[1].

4- أشعث بن عبد الرّحمن بن زبيد الأيامي:

قال فيه ابن عدي: وأشعث بن عبد الرّحمن بن زبيد له أحاديث **ولم أر في متون أحاديثه شيئا منكسرا**، و لم أجد في أحاديثه كلاما إلا عن النسائي وعندي أن النسائي أفرط في أمره، حيث قال ليس بثقة، **فقد تبحرت حديثه بمقدار ما له، فلم أر له حديثا منكرا**"[2].

5- حبيب بن حسان بن أبي الأخرس:

قال فيه ابن عدي: ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث **فأمّا أحاديثه وروايته فقد سبرته ولا أرى به بأسا**، وأما ورعه ودينه كما حكي عن يحيى القطان، وكما ذكر عمرو بن علي عن الأفطس، فهم أعلم، وما يذكرونه والذي قالوا محتمل وأما في باب الرواية فلم أر في روايته بأسا"[3].

6- أحمد بن أبي أحمد، وأبو أحمد والده، يسمى محمد الطرسوسي:

قال فيه ابن عدي: **أحاديثه ليست بمستقيمة، كأنه يغلط فيها**"[4].

7- أحمد بن أبي روح البغدادي:

قال فيه ابن عدي: كان يجرحان **أحاديثه ليست بالمستقيمة**"[5].

8- أحمد بن محمّد بن صاعد، يكنى أبا العباس:

قال فيه ابن عدي: ورأيت أهل العراق يثنون عليه ثناء سوء مجمعون على ضعفه، **ورأيت في بعض أحاديثه أثر** ما قالوا مما روى عن أبي موسى الهروي"[6].

9- إبراهيم بن صرمة الأنصاري مدني، يكنى أبا إسحاق:

---

[1] – ابن عدي، الكامل، 274/1 – 275، رقم 115

[2] – المرجع السابق، 379/1، رقم 201

[3] – المرجع السابق، 403/2 – 404، رقم 524

[4] – المرجع السابق، 171/1، رقم 8

[5] – المرجع السابق، 195/1، رقم 36

[6] – المرجع السابق، 198/1، رقم 43

قال فيه ابن عدي: ولإبراهيم بن صرمة أحاديث عن يحيى بن سعيد، وعن غيره، وعامة أحاديثه إما أن تكون مناكير المتن، أو تنقلب عليه الأسانيد، **وبيّن على أحاديثه ضعفه**"[1].

10- أيوب بن سيار الزهري يكنى أبا سيار:

قال فيه ابن عدي: ...وليست أحاديثه بالمنكرة جدا، **إلا أنّ الضعف يبين على رواياته**"[2].

11- جميع بن ثوب الرحبي الشامي:

قال فيه ابن عدي: ولجميع بن ثوب غير ما ذكرت من الحديث ليس بالكثير، ورواياته **وحديثه يتبين عليه على أنه ضعيف**"[3].

12- محمّد بن إسحاق بن يسار:

قال فيه ابن عدي: **وقد فتشت أحاديثه الكثيرة، فلم أجد في أحاديثه** ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به"[4].

13- إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي:

قال فيه ابن عدي: ..ولم أر لإبراهيم بن عبد الرحمن حديثا منكرا يحكم من أجله على ضعفه"[5].

14- الجراح بن مليح بن عدي بن فرس أبو وكيع الرواسي:

قال فيه ابن عدي: ...ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، وهو صدوق، ولم أجد في حديثه منكرا فأذكره"[6].

15- سعيد بن كثير بن عفير:

قال فيه ابن عدي: ولم أجد لسعيد بعد استقصائي على حديثه، شيئا مما يذكر عليه أنه أتى بحديث به برأسه إلا حديث مالك عن عمه أبي سهيل، أو أتى بحديث زاد في إسناده إلا حديث غسل النبي ﷺ في

---

[1] - ابن عدي، الكامل، 252/1، 82

[2] - المرجع السابق، 346/1، رقم 179

[3] - المرجع السابق، 164/1 – 165، رقم 353

[4] - المرجع السابق، 112/6، رقم 1623

[5] - المرجع السابق، 265/1، رقم 99

[6] - المرجع السابق، 162/2 – 163، رقم 352

قميص، فإن في إسناده زيادة عائشة، وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله، ولعل البلاء من عبيد الله، لأني رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم، إذا روى عن ثقة، مستقيم صالح"[1].

16- الفضل بن محمد بن عبد الله بن الحارث بن سليمان الباهلي أبو العباس الأنطاكي:

قال ابن عدي: أبو العباس الأنطاكي الأحدب، وكان أحد من كتبنا عنه بأنطاكية حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره وأوصل أحاديث وسرق أحاديث وزاد في المتون حدثنا الفضل بن محمد ثنا محمد بن هشام بن أبي خيرة ثنا غندر عن شعبة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن القزع، وهذا الحديث عن شعبة باطل، لم نكتبه إلا عنه، ....وللأحدب هذا غير ما ذكرت أحاديث عداد لا يتابعه الثقات عليها"[2].

17- سليم مولى الشعبي كوفي يكنى أبا سلمة:

قال ابن عدي: "ولسليم غير ما ذكرت من الحديث قليل ومقدار ما يرويه ليس له متن منكر وإنما عيب عليه الأسانيد"[3].

18- سلم العلوي البصري:

قال ابن عدي: وسلم العلوي قليل الحديث جدا، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليل، وهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر، ثم قال : سئل يحيى بن معين عن سلم العلوي فقال ثقة[4].

19- سعيد بن بشير بصري:

نزل دمشق يكنى أبا عبد الرحمن... وبعد أن ساق ابن عدي حديثا لسعيد بن بشير عن قتادة قال: "وهذا لا يرويه عن قتادة غير سعيد بن بشير وهو متن منكر"[5].

20- سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد بصري:

يكنى أبا الحسن، قال فيه: ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت أحاديث حسان وليس له متن منكر لا يأتي به غيره وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق"[6].

---

[1] – ابن عدي ، الكامل ، 411/3 ، رقم 839

[2] – المرجع السابق ، 17/6 – 18 ، رقم 1564

[3] – المرجع السابق ، 316/3

[4] – المرجع السابق ، 328/3-329

[5] – المرجع السابق ، 373/3

[6] – ابن عدي ، الكامل ، 376/3

21- سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي:

وبعد ما ذكر له حديثا قال: وهذا حديث **منكر الإسناد والمتن** ولم أسمع بذكر بحيرا أنه يسند عن رسول الله ﷺ شيئا إلاّ في هذا الإسناد وسعيد بن عقبة هذا لم يبلغني عنه من الحديث غير ما ذكرت وهو مجهول غير ثقة[1].

22- أحمد بن الحارث الغساني البصري:

ويعرف بالغنوي.قال البخاري: فيه نظر"، وساق له ابن عدي حديثا ثم قال: وهذا الحديث وإن لم يكن مشهور الإسناد فإنه **منكر المتن**[2].

23- إبراهيم بن عبد الرحمن أبو إسماعيل المكتب:

كوفي قال علي بن المديني: سألت يحيى- القطان- عن إبراهيم المكتب فقال: " كان شعبة يضعفه قال: كان لا يحسن يتكلم".....ذكر له حديثين ثم قال: ولم أجد له حديثا **منكر المتن** وهو إلى الصدق أقرب منه الى غيره ويكتب حديثه كما قال النسائي"[3].

24- إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي، كوفي:

يكنى أبا يحيى...قال الشيخ وأبي يحيى التيمي هذا أحاديث حسان وليس فيما يرويه حديث **منكر المتن** ويكتب حديثه"[4].

25- إسحاق بن إبراهيم الطبري:

كان بصنعاء وهو جد عبد الله بن جعفر أبو العباس الخضري الآملي منكر الحديث، ذكر له حديثا ثم قال: وهذا حديث بهذا الإسناد باطل ثم ساق حديثا آخر وقال هذا الحديث أيضا **منكر المتن** بهذا الإسناد"[5].

26- أشعث بن براز أبو عبد الله الهجيمي بصري:

قال : عبد الله بن أحمد الدورقي : سمعت يحيى بن معين يقول أشعث بن براز بصري ضعيف وقال البخاري منكر الحديث **ذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث قال فيهاغير محفوظة ولايتابع عليها ثم ذكر**

---

[1] - ابن عدي ، الكامل ، 412/3

[2] - المرجع السابق ، 173/1

[3] - المرجع السابق ، 210/1

[4] - المرجع السابق ، 308/1

[5] - المرجع السابق ، 343/1

حديث في النهي ﷺ عن استحلاف المسلم بطلاق أوعتاق فقال: هذا الحديث وإن كان مرسلا فهو منكر المتن"، ثم قال: ولأشعث بن براز هذا من الحديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف بيّن على رواياته"[1].

27- أبان بن عبد الله بن أبي حازم:

واسم أبي حازم صخر بن العيلة الأحمسي الكوفي ... كان عبد الرحمن يحدث عن سفيان عن أبان بن أبي حازم وهو أبان بن عبد الله البجلي ، قال يحيى بن معين: " أبان بن أبي حازم ثقة"قال فيه ابن عدي: " وأبان هذا عزيز الحديث عزيز الروايات و لم أجد له حديثا منكر المتن فأذكره وأرجو أنه لا بأس به"[2].

28- بشر بن إبراهيم الأنصاري:

منكر الحديث عن الثقات والأئمة ذكر له حديثاعن ابن عمرثم قال: وهذا الحديث غير محفوظ منكر المتن والإسناد، ثم ساق أحاديث أخرى...وفي النهاية قال : وفي مقدار ما ذكرته يتبين ضعفه، وما ذكرته عنه عن الأوزاعي وثور بن يزيد ومبارك بن فضالة وأبو حرة وغيرهم كل ذلك بواطيل وضعها عليهم وكذلك سائر أحاديثه التي لم أذكرها موضوعات عن كل من روى عنهم"[3].

29- الحسين بن المبارك الطبراني:

حدث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشام..ذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث ثم قال : وهذا الحديث منكر المتن وإن كان عن إسماعيل بن عياش لأن إسماعيل يخلط في حديث الحجاز والعراق وهو ثبت في حديث الشام والبلاء في هذا الحديث من الحسين بن المبارك هذا، لا من إسماعيل بن عياش"[4].

30- حفص بن عمر أبو عمران الإمام:

واسطي وأسند ابن عدي عنالإمام البخاري أنه"سمع شعبة وعبد الحميد بن جعفر يتكلمون فيه وأراه يقال له التحار"، ذكر له حديث عمر ﷺوافقت ربي في ثلاث ...." ثم قال: وهذا عن قرة بن خالد عن حميد غريب من حديث قرة مشهور من حديث حميد لا يرويه عن قرة غير حفص هذا، ولحفص بن عمر أحاديث وليس بالكثير وأحاديثه أفراد عن من يروي عنهم وليس له حديث منكر المتن فأذكره"[5].

---

[1] - ابن عدي ، الكامل ، 375/1

[2] - المرجع السابق ، 387/1

[3] - المرجع السابق ، 13/2-14

[4] - المرجع السابق ، 364/2

[5] - المرجع السابق ، 384/2

31- حفص بن عمر بن دينار أبو إسماعيل الأيلي:

ذكر ابن عدي عدة أحاديث لحفص مع بيان عللها ، ثم قال: ولحفص بن عمر هذا غير ما ذكرت من الحديث وأحاديثه كلها إما **منكر المتن أو منكر الإسناد** وهو إلى الضعف أقرب[1].

32- خالد بن عمرو القرشي السعيدي كوفي:

يكنى أبا سعيد وقيل أبو سعد روى عن الليث بن سعد وغيره أحاديث مناكير.

قال البخاري وأحمد : **منكر الحديث**"، وقال يحي: حديثه ليس بشيء"، وقال النسائي: ليس ثقة"، وساق له ابن عدي عدة أحاديث، قال بعدها: "وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحي بن بكير وقتيبة وابن رمح وابن زغبة ويزيد بن موهب وليس فيه من هذا شيء"ثم ساق أحاديث أخرى قال في بعضها : ليس بمحفوظ ، وفي أخرى **منكر المتن** ، ولخص حال هذا الراوي في الأخير بقوله:

"وخالد بن عمرو هذا له غير ما ذكرت من الحديث ممن يحدث عنهم، وكلها أو عامتها موضوعة وهو بيّن الأمر في الضعفاء"[2].

33- صاعد بن مسلم مولى الشعبي بشكري كوفي:

قال يحي بن معين : صاعد ليس بشيء".

ذكر ابن عدي جملة من حديثه ثم قال: وصاعد بن مسلم عامة ما انتهى إلينا من حديثه من المسند والمقطوع هذا الذي ذكرت، ولصاعد غير ما ذكرت من الحديث، مقطعات ومسند وكل ذلك دون العشرة ولا أعرف له حديثا **منكر المتن** فأذكره وفي مقدار ما يروي لا يتبين صدقه من ضعفه"[3].

34- عبيد بن إسحاق العطار كوفي:

قال البخاري عبيد العطار منكر الحديث، ذكر له ابن عدي بعض الأحاديث ثم قال : ولعبيد غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه إما أن يكون **منكر الإسناد أو منكر المتن**[4].

---

[1] - ابن عدي ، الكامل ، 389/2

[2] - المرجع السابق ، 32-29/3

[3] - المرجع السابق ، 88/4

[4] - المرجع السابق ، 347/5

35- محمد بن عبد الله بن علاثة القاضي حوري يكنى أبا البسير:

قال ابن عدي : سمعت بن حماد يقول قال البخاري: "محمد بن عبد الله بن علاثة القاضي الشامي يروي عنه وكيع في حفظه نظر"، ثم ذكر له بعض الأحاديث، منها حديث التجوز في الصلاة فقال: "وهذا في متنه زيادة الحامل والمرضع ويرويه بن علاثة "....وفي نهاية الترجمة قال: ولابن علاثة غير ما ذكرت من الحديث، وهو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به"[1].

36- محمد بن الحجاج المصفر أبو عبد الله بغدادي:

عن يحي قال: ليس بثقة، وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال: قد تركت حديثه أو تركنا حديثه" وقال البخاري: سكتوا عنه"، وقال النسائي : متروك الحديث"، ثم ساق له بعض الأحديث منها حديث هجر المسلم ثم قال: وهذا غريب المتن، غريب الإسناد، ثم قال: ولمحمد بن الحجاج غير ما ذكرت، والضعف على حديثه بيّن"[2].

[1] – ابن عدي ، الكامل ، 223/6

[2] – المرجع السابق، 146/6

المبحث الثالث

سبر الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام ابن حبان من خلال كتابه المجروحين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: ترجمة ابن حبان

هو الإمام البحر العلامة، الحافظ المجود، شيخ خراسان، أبوحاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي الدارمي البستي[1].

ولد سنة بضع وسبعين ومائتين من الهجرة، ورحل الكثير، وسمع من أكثر من ألفي شيخ[2] سمع أبا خليفة الجمحي وطبقته، بخراسان والشام والعراق ومصر والجزيرة[3]، والحسين بن إدريس الهروي، وأبا عبد الرّحمن النّسائي، وعمران بن موسى بن مجاشع، والحسن بن سفيان وأبا يعلى الموصلي وأحمد بن الحسن الصوفي، وجعفر بن أحمد الدمشقي، وأبا بكر بن خزيمة وأمّما لا يحصون من مصر إلى خراسان.

حدّث عنه الحاكم ومنصور بن عبد الله الخالدي وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الرّوزني ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاتي وخلق"[4].

قال أبو عبد الله الحاكم: قدم نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة، فسار إلى قضاء نسا، ثم انصرف إلينا في سنة سبع، فأقام عندنا بنيسابور، وبنى الخانقاه[5]، وقرئ عليه جملة من مصنفاته ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه"[6]، توفي سنة 354هـ"[7].

---

[1] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 93/16 ــ 94

[2] – ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية 131/1

[3] – الذهبي، العبر في خبر من غبر، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 94/2

[4] – انظر الذهبي، تذكرة الحفاظ 90/3

[5] – الخوانك جمع خانكاه وهي كلمة فارسية معناها بيت الأكل وقيل أصلها خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك. والخوانك نشأت في الإسلام في حدود القرن الرابع للهجرة وسميت لتعلق الصوفية فيها لعبادة الله تعالى، أحمد بن علي المعروف بالمقريزي، الخطط والآثار في مصر والقاهرة وإقليم وما يتعلق بها من الأخبار، 414/1

[6] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 94/16

[7] – ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية 131/1

ثناء العلماء عليه:

قال أبو سعد الإدريسي: كان على قضاء سمرقند زمانا، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار عالما بالطب، وبالنجوم، وفنون العلم.

وقال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال

وقال أبو بكر الخطيب: كان ابن حبان ثقة نبيلا فهما"[1].

قال ابن حبان في أثناء كتاب"الأنواع": لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ.

فعلق عليه الذهبي بقوله: كذا فليتكن لفهمه هذا مع ما كان عليه من الفقه، والعربية، والفضائل الباهرة وكثرة التصانيف"[2].

مصنفات ابن حبان:

قال الخطيب: ذكر مسعود بن ناصر السجزي تصانيف ابن حبان، فقال: "تاريخ الثقات" علل أوهام المؤرخين"مجلد، "علل مناقب الزهري" عشرون جزءا، "علل حديث مالك" عشرة أجزاء، " علل ما أسند أبو حنيفة " عشرة أجزاء " ما خالف فيه سفيان شعبة " ثلاثة أجزاء " ما خالف فيه شعبة سفيان " جزءان، "ما انفرد به أهل المدينة من السنن " مجلد، " ما انفرد به المكيون " مجلد، " ما انفرد به أهل العراق " مجلد، " ما انفرد به أهل خراسان " مجلد، " ما انفرد به ابن عروبة عن قتادة، أو شعبة عن قتادة "مجلد، " غرائب الأخبار" مجلد، " غرائب الكوفيين " عشرة أجزاء، " غرائب أهل البصرة " ثمانية أجزاء " الكنى " مجلد، "الفصل الوصل" مجلد، " الفصل بين حديث أشعث بن عبد الملك، وأشعث بن سوار"جزءان كتاب"موقوف ما رفع" عشرة أجزاء، "مناقب مالك"، "مناقب الشافعي"، كتاب " المعجم على المدن "عشرة أجزاء" الأبواب المتفرقة " ثلاثة مجلدات، " أنواع العلوم وأوصافها " ثلاثة مجلدات، "الهداية إلى علم السنن" مجلد، " قبول الأخبار "، وأشياء"[3].

المطلب الثاني: منهجه في كتاب "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"

1 – بدأ كتابه بمقدمة طويلة، اشتملت على مايلي:

---

[1] – انظر هذه الأقوال عند الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 16/ 94

[2] – الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 16/ 94

[3] – انظر الذهبي ، تذكرة الحفاظ 16/95 قال مسعود بن ناصر: وهذه التواليف إنما يوجد منها النزر اليسير، وكان قد وقف كتبه في داره، فكان النصيب في ذهابها مع تطاول الزمان ضعف أمير السلطان، واستيلاء المفسدين"، انظر تذكرة الحفاظ ، 16/95

أ – ذكر أنّ السبب في تأليف الكتاب هو معرفة الضعفاء من الرواة، للتمييز بين صحيح الآثار من سقيمها، لأن هذا العمل هو أفضل ما يدخره المرء لآخرته، فقال: أما بعد: فإن أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح ، ولا استخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف، وأما الأئمة المرضيون، والثقات المحدثون فقد ذكرناهم بأسمائهم، وما يعرف من أنسابهم".

ب– بين موضوع الكتاب فقال: وإني ذاكر ضعفاء المحدثين وأضداد العدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قُدِح ليرفض سلوك الاحتجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الإمعان، والتطويل وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل".

ج – ذكر أبوابا عديدة في حفظ السنن، والتغليظ في الكذب على رسول الله ﷺوما يدلّ على استحباب جرح الضعفاء، وأول من وفى الكذب عن رسول الله ﷺمن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم ذكر حملة الآثار من الصّحابة والتابعين ومن بعدهم إلى زمانه.

د– قسّم جرح الضعفاء إلى عشرين نوعا فقال: فأمّا الجرح في الضعفاء فهو على عشرين نوعًا يجب على كل منتحل للسنن، طالب لها، باحث عنها، أن يعرفها لئلا يطلق على كل إنسان إلا ما فيه، ولا يقول عليه فوق ما يعلم منه.

النوع الأول:

فهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن ويتشبّهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء، ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم.

النوع الثاني:

ومنهم من استغرّه الشيطان حتى كان يضع الحديث على الشيوخ الثقات، في الحثّ على الخير، وذكر الفضائل، والزجر عن المعاصي، والعقوبات عليها، متوهمين أنّ ذلك الفعل ممّا يؤجرون عليه، يتأولون قول النبي ﷺ: "من كذب علي متعمدا.." [1].

[1] – البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت ، 434/1 ، رقم 1229

النوع الثالث:

منهم من كان يضع الحديث على الثقات وضعاً، استحلالاً ومجرأة على رسول الله ﷺ، حتى إنّ أحدهم كان عامة ليله يسهر في وضع الحديث كأبي البختري، وهب بن وهب القاضي وسليمان بن عمرو.

النوع الرابع:

ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث تحدث للملوك وغيرهم، في الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة ليتشوّفوا بها، مثل النوع الثالث الذين ذكرناهم.

النوع الخامس:

ومنهم من قد كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتيقظ، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبيﷺ وما يشبه هذا، حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به.

النوع السادس:

ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم، حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدّثون، فأحابوا فيما سئلوا وحدّثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميّز فاستحقوا الترك.

النوع السابع:

ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسأل، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقّن ما لقّن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدّث به من غير أن يحفظ.

النوع الثامن:

ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغترّ فيها قدمه.

النوع التاسع:

ومنهم من كان يحدّث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح، فالكتب في نفسها صحيحة، إلا أنّ سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن، ولا رآهم.

النوع العاشر:

ومنهم من كان يقلب الأخبار، ويسوّي الأسانيد.

النوع الحادي عشر:

ومنهم جماعة رأوا شيوخا سمعوا منهم، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها، فلمّا احتيج إليهم ظفروا عليها، وحدّثوا بما عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم.

النوع الثاني عشر:

ومنهم من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه صار يحدّث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها، أو يكون له سماع فيها كابن لهيعة وغيره.

النوع الثالث عشر:

منهم من كثر خطؤه وفحُشَ، وكاد أن يغلب صوابه، فاستحقّ الترك من أجله وإن كان ثقة في نفسه صدوقا في روايته، لأنّ العدل إذا ظهر عليه أكثر.

النوع الرابع عشر:

ومنهم من امتُحِنَ بابن سوء أو وُرّاق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمِنَ الشيخ ناحيتهم فكانوا يقرؤون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدّث به، فالشيخ في نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصّحيحة الأحاديث الموضوعة.

النوع الخامس عشر:

ومنهم من أدخل عليه شيءٌ من الحديث وهو لا يدري، فلما تبيّن له لم يرجع عنه، وجعل يحدّث به أنفا من الرجوع عما خرج عنه.

النوع السادس عشر:

ومنهم من سبق لسانه، حيث حدّث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبيّن له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في رواياته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذّابًا، ومن صحّ عليه الكذب استحقّ الترك.

النوع السابع عشر:

ومنهم المطعن بالفسق والسّفه، وإن كان صدوقًا في روايته، لأنّ الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحًا، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه، وإن صدق في شيءٍ يعينه في حالة من

الأحوال إلا أن يظهر عليه ضد الجرح، حتى يكون آخر أحواله طاعة الله عزوجل فحينئذ يحتج بخبره فأما قبل ظهور ذلك عنه فلا.

النوع الثامن عشر:

ومنهم المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطاة وذويه، وكانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم.

النوع التاسع عشر:

ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إمامًا يُقتدى به في بدعته ويرجع إليه في ضلالته.

النوع العشرون:

ومنهم القصاص، والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم، ويروونها عن الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء، على حسب التعجب، فوقع في أيدي النّاس، وتداولوها فيما بينهم.

هـ - بعد ذكر أنواع جرح الضعفاء، تحدّث عن إثبات النصرة لطائفة أهل الحديث الذين يذبّون عن سنة النبي ﷺ.

و - ختم المقدمة بذكر ستة أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، وهي:

الجنس الأول:

وهو الذي كثر في المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما في الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر، واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم بشبه اسم ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث أو ما يشبه هذا..

الجنس الثاني:

لقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين، ويكنونهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كذّاب كنية ثقة فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه..

الجنس الثالث:

الثقات المدلّسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار.. ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين وأهل الورع في الدين، كانوا يكنون عن الكل، ويروون عمن سمعوا منه، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه عن

أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس وإن كان ثقة: حدثني أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

الجنس الرابع:

الثقة الحافظ إذا حدّث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنّ الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون..فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيها وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدّث من كتابه، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.

الجنس الخامس:

الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدّث من حفظه، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه...فإذا حدّث الفقيه من حفظه فربما صحّف الأسماء، وأقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأنا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات.

الجنس السادس:

أقوامٌ من المتأخرين قد ظهروا يسوقون الأخبار، فإذا كان بين الثقتين ضعيف واحتمل أن يكون الثقتان رأى أحدهما الآخر أسقطوا الضعيف من بينهما حتى يتصل الخبر، فإذا سمع المستمع خبرًا رواته ثقات اعتمد عليه، وتوهم أنه صحيح.

2 – رتّب كتابه على حروف المعجم، وبدأ بالمحدثين الضعفاء فقال: فمن الضعفاء من المحدّثين ممن ابتدأ اسمه على الألف أبان بن أبي عياش"[1].

3 – تراجم الرواة متفاوتة في الطول والقصر، فقد ترجم لخالد بن عطاء بأقل من سطر[2]، في حين ترجم بأكثر من سبع صفحات لأحمد بن محمد بن مصعب[3]، والإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت[4].

---

[1] – ابن حبان ، المجروحين 2/1

[2] – المرجع السابق ، 171/1 ، رقم 291

[3] – المرجع السابق ، 64/1 ، رقم 90

[4] – المرجع السابق ، 59/2 ، رقم 1127

4 – يذكر اسم المترجم له، ونسبه، ونسبته، وكنيته، وبلده، فيقول: سعيد بن سالم القداح كنيته أبو عثمان أصله من خراسان سكن مكة"[1].

5 – يذكر شيوخ المترجم له وتلامذته، وأحيانا تاريخ الوفاة فيقول: صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي، من أهل المدينة، يروي عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعمر بن عبد العزيز روى عنه وهيب وحاتم بن إسماعيل والناس، مات سنة خمس وأربعين ومائة"[2].

6 – ينقل عن الأئمة النقاد ألفاظ تجريح الرواة، ويكثر في ذلك عن يحيى بن سعيد القطان والإمام أحمد ويحيى ابن معين، وغيرهم.

7– يستعمل ألفاظا كثيرة ومتنوعة، في الحكم على الراوي، منها:

يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات[3]، لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه[4]، لا يجوز الاحتجاج به بحال[5]، يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات[6].

يخالف الثقات في الروايات[7] منكر الحديث جدا[8]، ساقط الاحتجاج به "[9]، لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال"[10].

8– لايكتفي بالحكم على الراوي، بل يذكر سبب جرحه.

9– يذكر اعتقاد الراوي، ولا يحتج برواية المبتدع الداعية، وهذا ما صرّح به فقال: "والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا فاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا"[11].

والرواة الذين ذكر بدعتهم كثيرون، منهم:

---

[1] – ابن حبان ، المجروحين ، 208/1 ، رقم 394

[2] – المرجع السابق ، 249/1، ترجمة رقم 487

[3] – المرجع السابق ، 251/1 ، رقم 491

[4] – المرجع السابق ، 253/1 ، رقم 493

[5] – المرجع السابق ، 255/1 ، رقم 496

[6] – المرجع السابق ، 255/1 ، رقم 498

[7] – ابن حبان ، المجروحين ، 256/1، رقم 501

[8] – المرجع السابق ، 266/1، رقم 523

[9] – المرجع السابق ، 84/2، رقم 1174

[10] – المرجع السابق ، 83/2، رقم 1165

[11] – المرجع السابق، 59/2، رقم 1127

المرجئة:

*أصرم بن غياث: كان مرجئا، منكر الحديث أخرج حديثه عن أصحاب الرأي، لا يتابع على ما روى"[1].

* بكير بن مسمار : كان مرجئا، يروي من الأخبار مالا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه"[2].

*سلم بن سالم البلخي: منكر الحديث، يقلب الأخبار قلبا، وكان مرجئا شديد الإرجاء، داعية إليها"[3].

*كعانة بن جبلة: كان مرجئا، يقلب الأخبار، وينفرد عن الثقات بالأشياء المعضلات"[4].

*الحجاج بن بسطام التميمي: كان مرجئا داعية إلى الإرجاء، وكان ممن يروي عن المعضلات عن الثقات، ويخالف الأثبات فيما يرويه عن الثقات، فهو ساقط الاحتجاج به، وعند الاعتبار فان اعتبر به معتبر، أرجو أن لا يجرح في ذلك"[5].

القدرية:

*عباد بن صهيب: كان قدريا داعيا إلى القدر، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة، شهد لها بالوضع"[6].

*عباد بن منصور الناجي: كان قدريا داعيا إلى القدر، وكان على قضاء البصرة، وكل ما روى عن عكرمة، سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين، فدلّسها عن عكرمة[7].

*الفضل بن عيسى الرقاشي: كان قدريا داعية إلى القدر، وكان يقص بالبصرة، ممن يروي المناكير عن المشاهير"[8].

*يحيى بن بسطام بن حريث عداده في البصريين يروي عن أهلها روى عنه أهل بلده كان قدريا داعية إلى القدر لا تحل الرواية عنه لهذه العلة ولما في روايته من المناكير التي تخالف رواية المشاهير"[9].

---

[1] – ابن حبان ، المجروحين ، 80/1، رقم 122
[2] – المرجع السابق ، 100/1، رقم 143
[3] – المرجع السابق ، 230/1، رقم 440
[4] – المرجع السابق ، 440/1، رقم 903
[5] – ابن حبان ، المجروحين ، 84/2، رقم 1174
[6] – المرجع السابق ، 391/1، رقم 788
[7] – المرجع السابق ، 392/1، رقم 790
[8] – المرجع السابق ، 426/1، رقم 873
[9] – ابن حبان ، المجروحين ، 103/2، رقم 1209

الرافضة:

*هارون بن سعد العجلي: كان غاليا في الرفض، وهو رأس الزيدية ، كان ممن يعتكف عند محشية زيد بن علي ، كان داعية إلى مذهبه، لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال"[1].

*سليمان بن قرم الضبي: كان رافضيا غاليا في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك"[2].

*عباد بن يعقوب الرواجني: كان رافضيا داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير فاستحق الترك"[3].

*يونس بن خباب: كان رجل سوء غاليا في الرفض، كان يزعم أن عثمان بن عفان قتل ابنتي رسول الله ﷺ، لا يحل الرواية عنه، لأنه كان داعية إلى مذهبه، ثم مع ذلك ينفرد بالمناكير التي يرويها عن الثقات والأحاديث الصحاح التي يسرقها عن الأثبات، فيرويها عنهم"[4].

*ثعلبة بن يزيد الحماني: كان غاليا في التشيع، لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي"[5].

*الحارث بن عبد الله الهمداني: كان غاليا في التشيع، واهيا في الحديث"[6].

*حكيم بن جبير الأسدي: كان غاليا في التشيع، كثير الوهم"[7].

*حرام بن عثمان السلمي الأنصاري: كان غاليا في التشيع، منكر الحديث فيما يرويه، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل"[8].

10- أدخل مجموعة من الرواة في الضعفاء، لأخطائهم القليلة أو فحش أغلاطهم، أو لتفردهم ومناكيرهم، ثم رأى أنهم أقرب إلى الثقاة، فتردد فيهم، ومنهم:

---

[1] - ابن حبان ، المجروحين ، 83/2، رقم 1165

[2] - المرجع السابق ، 219/1، رقم 414

[3] - ابن حبان ، المجروحين ، 397/1، رقم 797

[4] - المرجع السابق ، 120/2، رقم 1242

[5] - المرجع السابق ، 111/1، رقم 170

[6] - المرجع السابق ، 124/1 ، رقم 197

[7] - المرجع السابق ، 146/1، رقم 227

[8] - المرجع السابق ، 167/1، رقم 277

بهز بن حكيم بن معاوية:

قال فيه: كان يخطيء كثيرا، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم رحمهما الله، فبهما يحتجّان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث"إنا آخذوه وشطر إبله"، عزمة من عزمات ربنا لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه"[1].

جعفر بن الحارث:

قال فيه: كان يخطيء في لا شيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات يقرب، وهو ممن أستخير الله فيه"[2].

خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي:

قال فيه: كان صدوقا في الرواية، ولكنه كان يخطيء كثيرا، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه، وما أقربه في نفسه إلى التعديل، وهو ممن أستخير الله عزّ وجلّ فيه"[3].

خصيف بن عبد الرحمن الجزري الحضرمي:

قال فيه: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرون، وكان خصيف شيخنا صالحا فقيها عابدا، إلا أنه كان يخطيء كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه"[4].

سويد بن عبد العزيز:

قال فيه: تتكبى ما خالف الثقات من حديثه، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات والاحتجاج بما وافق الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه، لأنه يقرب من الثقات"[5].

---

[1] – ابن حبان ، المجروحين ، 100/1، رقم 142

[2] – المرجع السابق ، 115/1 ، رقم 179

[3] – المرجع السابق ، 176/1 ، رقم 307

[4] – المرجع السابق ، 179/1، رقم 315

[5] – المرجع السابق ، 236/1 ، رقم 454

عمران بن مسلم القصير:

قال فيه: ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر، بل الإنصاف عندي في أمره بمجانبة ما روي عنه ممن ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاج بما رواه عنه الثقات على أنه له مدخلا في العدالة في جملة المتقنين، وهو ممن أستخير الله فيه"[1].

عبد الكريم بن مالك الجزري:

قال فيه: كان صدوقا، ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه، فلا ضير، وهو ممن استخير الله فيه"[2].

عسل بن سفيان:

قال فيه: كان قليل الحديث، كثير التفرّد عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات على قلّة روايته ولا يتهيأ الاحتجاج بالمنفراد من لم يسلك سنن العدول في الروايات على قلّة روايته ودخوله في جملة الثقات إن أدخل فيهم، وهو ممن استخير الله فيه"[3].

يحيى بن أبي سليم:

قال فيه: كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا أتى منه ما لا ينفك البشر عنه فيسلك به مسلك العدول، فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية، وهو ممن أستخير الله فيه"[4].

11- أدرج ابن حبان بعض الثقاة في الضعفاء، فلم يسلم من سهام النقد، قال الإمام الذهبي في ترجمة أفلح بن سعيد: وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال.

قلت(الذهبي): ابن حبان ربما قصب[5] الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"[6].

والرواة الذين تكلّم فيهم ابن حبان، وتعقبه الذهبي، كثيرون، منهم:

---

[1] – ابن حبان، المجروحين، 358/1، رقم 713

[2] – المرجع السابق، 374/1، رقم 839

[3] – المرجع السابق، 414/1، رقم 753

[4] – المرجع السابق، 99/2، رقم 1197

[5] – قصب: شتمه وعابه، انظر ابن منظور، لسان العرب، 674/1

[6] – انظر الذهبي، ميزان الاعتدال، 274/1، رقم 1023

محمد بن الفضل السدوسي:

أبو النعمان عارم، شيخ البخاري، حافظ، صدوق مكثر[1]، قال فيه ابن حبان: اختلط في آخر عمره وتغير، حتى كان لا يدري ما يحدّث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت، أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكّب عنها على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدّمين والمتأخرين منه يترك الكل ولا يحتج بشيء منه، هذا حكم كلّ من تغيّر آخر عمره واختلط، إذا كان قبل الاختلاط صدوقا، وهو مما يعرف بالكتابة والجمع والإتقان"[2].

لكنّ الإمام الذّهبي استشاط غضبا، وحمل على ابن حبان حملة شديدة قوية، وصفه فيها بالمشهوّر فقال: وقال الدار قطني: تغيّر بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.

قلت(الذهبي): فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المشهوّر في عارم، فقال: "اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدّث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكّب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتجّ بشيء منها.

قلت(الذهبي): "ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا، فأين ما زعم ؟ بل مفرداته: عن حماد عن حميد عن أنس - مرفوعا: اتقوا النار، ولو بشق تمرة"، وقد كان حدّث به قبل عن حماد عن حميد عن الحسن مرسلا، وهو أصح، لأنّ عفّان وغيره هكذا رووه عن حماد"[3].

سعيد بن عبد الرّحمن:

قال فيه ابن حبان: يروي عن عبيد الله بن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمّد لها"[4].

وتعقبه الذهبي بقوله: وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: له غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة وإنما يهم فيرفع موقوفا ويوصل مرسلا لا عن تعمد، وأما ابن حبان فإنه خسّاف قصاب، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة"[5].

---

[1] - انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 7/4 ، رقم 8057

[2] - ابن حبان ، المجروحين ، 493/1 ، رقم 997

[3] - انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 8/4 ، رقم 8057

[4] - ابن حبان ، المجروحين ، 211/1 ، رقم 398

[5] - انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 148/2، رقم 3227

سويد بن عمرو الكلبي:

قال فيه ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رفعه قال: أحبب حبيبك هونا ما، عسى أن يكون بغيضك يوما ما، وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما"[1].

حدثناه الحسن بن سفيان ثنا أبو كريب ثنا سويد بن عمرو وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة ولا من حديث ابن سيرين، ولا من حديث أيوب وهشام، ولا من حديث حماد بن سلمة، وإنما هو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقط، وقد رفعه عن علي الحسن بن أبي جعفر الجعفري عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب، وهو خطأ فاحش"[2].

وتعقبه الذهبي في الميزان فقال: وثقه ابن معين، وغيره، وأما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية.

أبو كريب عنه عن حماد عن أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة بحديث: "أحبب حبيبك هونا ما"، وإنما هذا من قول علي.

قال العجلي: كوفي ثبت، وكان صالحا متعبدا"[3].

عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي:

قال فيه ابن حبان: يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره، ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال، لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات"[4].

---

[1] – الترمذي ، الجامع ، كتاب البر والصلة ، ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض ، 360/4 ، رقم 1997 ، قال أبو عيسى: " هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا ورواه الحسن بن أبي جعفر وهو حديث ضعيف أيضا بإسناده له عن النبي ﷺ، والصحيح عن علي موقوف قوله"، وقال الشيخ الألباني: حسن لغيره موقوفا، وقد صح مرفوعا"، انظر البخاري ، الأدب المفرد ، ت: محمد فؤاد عبدالباقي ، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها ، ط3 ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت 1989م ، 447/1 ، رقم 1321

[2] – ابن حبان ، المجروحين ، 236/1 ، رقم 455

[3] – انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 253/2 ، رقم 3624

[4] – ابن حبان ، المجروحين ، 336/1 ، رقم 644

وتعقبه الذهبي بقوله: قال ابن معين: صدوق"، وقال أبو عروبة: متعبد، لا بأس به، يأتي عن قوم مجهولين بالمناكير"، وقال ابن عدي: عنده عجائب عن المجاهيل.

وقال ابن أبي حاتم: "أنكر أبي على البخاري إدخاله عثمان في كتاب الضعفاء، وقال: هو صدوق وذكره العقيلي، وابن عدي، وهو لا بأس به في نفسه.

وأما ابن حبان فإنه يتوسع كعادته...قلت(الذهبي): "لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئا، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحدا قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنه يدلس عن الهلكى، إنما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبدالله بن نمير، فقال: كذاب"[1].

المطلب الثالث: سبر أحاديث الراوي

يسبر ابن حبان مرويات الراوي، ويذكر الأحاديث المستنكرة عليه، ويبين علتها، ثم يذكر ما قال فيه الأئمة، وإذا لم يجد لهم فيه مقالا، يصدر عليه حكمه، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها:

1- قال في عاتك الله الجاشعي: منكر الحديث على قلته، لا يجوز تعديله **إلا بعد السبر**، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا، مقبول الرواية، إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فيجرح بما ظهر منه من الجرح هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلّها"[2].

2- قال في ترجمة عبد الله بن لهيعة: **قد سبرت** أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به".

قال عبد الرحمن بن مهدي: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرا، كتب إلي ابن لهيعة كتابا فيه حدثنا عمرو بن شعيب قال عبد الرحمن، فقرأته على ابن المبارك فأخرجه إلي ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة قال حدثني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب أخبرنا محمد بن زياد الزيادي قال حدثنا بن أبي شيبة قال حدثنا علي بن المديني قال قال يحيى بن سعيد قال لي بشر بن السري لو رأيت ابن لهيعة لم

---

[1] - انظر الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 45/3 ، رقم 5532

[2] - ابن حبان ، المجروحين ، 412/1 ، رقم 833

تحمل عنه حرفا، سمعت محمد بن محمود يقول سمعت الدارمي يقول قلت ليحيى بن معين كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر، فقال ابن لهيعة ضعيف الحديث".

ثمّ ذكر حكمه الذي استقرّ عليه في ابن لهيعة ومروياته فقال: وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه، لما فيه مما ليس من حديثه"

ثمّ ذكر طائفة من أحاديثه، منها:

روى عن أبي الأسود عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: من أعتق شِقْصًا[1] من مملوك له فيه شرك[2]، قوّم[3] عليه، ثم أعتق من ماله، فإن لم يكن له مال، قوّم عليه ثم استسعي[4] غير مشقوق عليه"[5].

وروى عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ: "قال من خرج من الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه حتى يراجعها"[6].

قال ابن حبان: أخبرنا بالحديثين جميعا الحسن بن سفيان، قال حدثنا حرملة بن يحيى قال حدثنا بن وهب عن ابن لهيعة، في الأول قال أخبرني ابن لهيعة، وفي الثاني قال حدثنا ابن لهيعة".

ثمّ علّق على هذه المرويات فقال: ذكر الاستسعاء في حديث الأول من حديث ابن عمر، ليس بمحفوظ روى هذا الخبر أصحاب نافع مثل عبيد الله بن عمر ومالك وأيوب والناس، فلم يذكروا فيه هذه اللفظة، ولا لحديث الآخر أصل يرجع إليه "[7].

---

[1] – الشِّقْصُ والشَّقِيصُ: النصيبُ في الْعَيْنِ الْمُشتركة بينَ كُلِّ شريكٍ". انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 490/2

[2] – شرك: بمعنى شقص، أي سهم ونصيب". انظر البخاري ، الجامع الصحيح ، ت: د. مصطفى ديب البغا ، 882/2

[3] – قوّم: سعّر، وهو من قيمة الشيء أي تحديد قيمة الشيء". انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 125/4

[4] – يَسْتَسْعِيَهُ العَبْدُ إِنْ عَتَقَ بعضُه ورقَّ بعضُه: هُوَ أَنْ يَسْعَى فِي فَكَاكِ مَا بَقِيَ مِنْ رِقِّهِ، فَيَعْمَلَ ويكْسِب ويعْرِف ثَمَنَهُ إِلَى مَوْلاهُ، فَسُمِّيَ تصرُّفه فِي كَسْبِه بِسَعْيِهِ، وَغَيْرُ مُشْتَقٍّ خَلْقِ: أَيْ لا يُكَلَّفه فوقَ طاقته". انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 370/2

[5] – رواه أبو داود ، السنن ، كتاب العتق ، باب فيمن أعتق نصيبا له من مملوك ، 36/4 ، رقم 3935 ، ورواه محمد بن حبان البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرناؤوط ، 157/10 ، رقم 4319 ، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرطهما"، ولفظه" من أعتق شقصا في مملوك، فعليه خلاصه في ماله إن كان له، فإن لم يكن له مال قوّم العبد قيمة عدل، ثم يستسعى في النصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه"، ورواه البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الشركة ، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ، 882/2 ، 2359 ، ولفظه"من أعتق شقصا له من عبد أو شركا أو قال نصيبا، وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق وإلا فقد عتق منهما عتق".

[6] – محمد بن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرناؤوط ، 124/14 ، رقم 6233 ، قال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح". ورواه الترمذي ، الجامع ، كتاب الأمثال ، ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة ، 148/5 ، رقم 2863 ، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب".

[7] – ابن حبان ، المجروحين ، 272/1 – 274 ، رقم 538

3- قال في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل أخبرني محمد بن المنذر قال سمعت عباس بن الدوري يقول سمعت يحيى بن معين يقول إبراهيم بن إسماعيل المكي ليس بشيء".

قال أبو حاتم: وهو الذي روى عن يحيى بن عباد بن حارية الأنصاري أن أباه أخبرناه عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "محرّم الحلال كمحلّ الحرام"[1].

أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة بن يحيى ثنا بن وهب ثنا سليمان بن بلال عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن يحيى بن عباد بن حارية عن أبيه.

ثم بيّن علّة الحديث فقال: وهذا من قول ابن عمر محفوظا، فأمّا من حديث رسول الله ﷺ فلا"[2].

4- قال في برذعة بن عبد الرحمن: يروي برذعة أحاديث مناكير لا أصول لها، يهم فيها، لأن الحديث لم يكن من صناعته، كان يأتي بالشيء بعد الشيء على الوهم، فلا يجوز الاحتجاج بخبره"[3].

5- ترجم لعبد الله بن أبي ليلى الأنصاري ثم قال: يروي عن علي "من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة"، روى عنه ابنه المختار بن عبد الله، وهذا شيء لا أصل له عن علي.

ثم يبيّن علة الخبر فيقول: لأنّ المشهور عن علي ما روى عنه عبيد الله بن أبي رافع أنه كان يرى القراءة خلف الإمام، وابن أبي ليلى هذا رجل مجهول، ما أعلم له شيئا يرويه عن علي غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه، وذلك أنّ أهل الصلاة لم يختلفوا من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ممن ينسب إلى العلم منهم، أن من قرأ خلف الإمام تجزيه صلاته، وإنما اختار أهل الكوفة ترك القراءة خلف الإمام فقط، لا أنهم لم يجيزوه، ففي إجماعهم على إجازة القراءة خلف الإمام دليل على بطلان رواية بن أبي ليلى هذا"[4].

6- قال في عمرو بن شعيب: كان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديثه، وتركه ابن القطان، وأما يحيى بن معين فمرض القول فيه، سمعت الحنبلي يقول أحمد بن زهير يقول سئل يحيى بن معين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال ليس بذاك".

---

[1] - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الأوسط ، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة 1415 هـ ، 67/8 ، رقم 7982 ، قال الشيخ الألباني: "ضعيف". انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، ط1، دار المعارف ، الرياض ، السعودية 1992م ، 730/11 ، رقم 5424

[2] - ابن حبان ، المجروحين ، 9/1 ، رقم 11

[3] - المرجع السابق ، 103/1 ، رقم 153

[4] - المرجع السابق ، 267/1 ، رقم 525

ثمّ بيّن علّة مروياته فقال: إذا روى عمرو بن شعيب عن طاوس وابن المسيب عن الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء، وإذا روى عن أبيه عن جده، ففيه مناكير كثيرة لا يجوز الاحتجاج عندي بشيء رواه عن أبيه عن جده، لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلا أو منقطعا، لأن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو إذا روى عن أبيه فأبوه شعيب، وإذا روى عن جده وأراد عبد الله بن عمرو وجد شعيب، فإن شعيبا لم يلق عبد الله بن عمرو، والخبر بنقله هذا منقطع، وإن أراد بقوله عن جدّه، جدّه الأدنى فهو محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد بن عبد الله لا صحبة له، فالخبر بهذا النقل يكون مرسلا فلا تخلوا رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أن يكون مرسلا أو منقطعا، والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجّة، لأن الله جلّ وعلا لم يكلف عباده أخذ الدين عمن لا يعرف، والمرسل والمنقطع ليس يخلوا ممن لا يعرف، وإنما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار، إذا كان من رواية العدول حتى يرويه عدل عن عدل إلى رسول الله ﷺ موصولا، وقد كان بعض شيوخنا يقول إذا قال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ويسميه فهو صحيح، وقد استثبت ما قاله فلم أجد من رواية الثقات المتقنين عن عمرو فيه ذكر السماع عن جده عبد الله بن عمرو، وإنما ذلك شيء يقوله محمد بن إسحاق وبعض الرواة، ليعلم أنّ جدّه اسمه عبد الله بن عمرو، فأدرج في الإسناد، فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا بجانبة ما روى عن أبيه عن جده، والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه، ولولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواه عن أبيه عن جدّه أشياء يستدلّ بها على وهن هذا الإسناد"، ثم ذكر بعض مروياته، ومنها:

* روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنّ رسول الله ﷺقال: "إن الله زادكم صلاة فحافظوا عليها وهي الوتر"[1]، وبإسناده عن النبي ﷺقال من استودع وديعة فلا ضمان عليه"[2]، وبإسناده عن عبد

---

[1] - الإمام أحمد بن حنبل ، المسند ، ت: شعيب الأرنؤوط ، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ، 208/2 ، رقم 6941 ، قال شعيب الأرنؤوط : حسن".

[2] - أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا ، 289/6 ، رقم 12480 ، وقال : إسناده ضعيف"، وقال الشيخ الألباني: حسن"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، ص 1098 ، رقم 10973 ، وقال أيضا: فهذه ثلاث طرق عن عمرو بن شعيب ، و هي و إن كانت ضعيفة فمجموعها مما يجعل القلب يشهد بأن الحديث قد حدث به عمرو بن شعيب ، و هو حسن الحديث لاسيما و قد روى معناه عن جماعة من الصحابة سماهم البيهقي أسانيدها إليهم"، انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1985م ، 366/5.

الله بن عمرو "أنّ امرأتين يمانيتين أتتا رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب فقال لهما رسول الله ﷺ: "أتحبّان أن يسوركما الله بسوارين من نار؟قالتا لا، قال: فأديا زكاته"[1].

وعن جده أنّ رسول الله ﷺقال: "من صلّى صلاة مكتوبة فليقرأ بأمّ القرآن وقرآنا معهما، فإذا أبى أمّ الكتاب أجزأت عنه ومن كان مع إمام فليقرأ قبله، ومن صلّى صلاة و لم يقرأ فيها فهي خداج ثلاث مرات".

وعن جده أن رسول الله ﷺقال: "البرافة[2] أولها ملامة، وأوسطها ندامة، وآخرها عذاب يوم القيامة"[3].

ثمّ بيّن أسانيده لهذه المرويات فقال: أخبرنا بهذه الأحاديث كلها أحمد بن علي بن المثنى قال حدثنا كامل بن طلحة الجحدري قال حدثنا بن لهيعة قال حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في نسخة كتبناها عنه طويلة، لا ينكر مَنْ هذا الشأن صناعته، أنّ هذه الأحاديث موضوعة أو مقلوبة، وابن لهيعة قد تبرأنا من عهدته في موضعه من هذا الكتاب.

وبعد سبره لأحاديث عمرو بن شعيب بيّن موقفه منه، ومن مروياته فقال: والصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات، لأنّ عدالته قد تقدّمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، وحكمه حكم الثقات إذا روى المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع ويحتج بالخبر الصحيح، هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين الذين تقدمت عدالتهم"[4].

7- قال في محمد بن سليم أبو هلال الراسبي: كان يحيى القطان لا يحدّث عنه، وكان أبو هلال شيخا صدوقا، إلاّ أنّه كان يخطيء كثيرا من غير تعمّد، حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم وأكثر ما كان يحدّث من حفظه، فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه، اختلف فيه يحيى وعبد الرحمن أخبرنا الفضل قال حدثنا عمرو بن علي قال كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي هلال وكان عبد الرحمن يحدث عنه.

وبعد أن سبر أحاديث الراوي، ووصف حاله، وذكر أقوال الأئمّة النقّاد فيه، بيّن علل مروياته وحكمه فيها فقال: والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات

---

[1] - الترمذي ، الجامع ، كتاب الزكاة ، باب: زكاة الحلي ، 29/3 ، رقم 637 ، قال أبو عيسى وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحو هذا و المثنى بن الصباح و ابن لهيعة يضعفان في الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺشيء" ، ورواه الإمام أحمد من طريق آخر ، المسند ، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ، 178/2 ، رقم 6667 ، قال شعيب الأرنؤوط : حسن".

[2] - البرافة: عمل الشيم يأمر المقبلة أو الجماعة من الناس على أمورهم ويتصرف الأمير منه أحوالهم وإذا لم يقم بحقهـا لم يأثم واستحق العقوبة"، انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 218/3

[3] - أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا ، 97/10 ، رقم 30013

[4] - ابن حبان ، المجروحين ، 317/1 - 319 ، رقم 538

والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثابت، التي ليس فيها مناكير، لأنّ الشيخ إذا عرف بالصدق والسماع، ثم تبين منه الوهم ولم يفحش ذلك منه، لم يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين، إلاّ بعد أن يكون وهمه فاحشا وغالبا، فإذا كان كذلك استحقّ الترك، فأمّا من كان يخطيء في الشيء اليسير فهو عدل، وهذا مما لا ينفك عنه البشر، إلاّ أنّ الحكم في مثل هذا إذا علم خطؤه، تجنّبه واتباع ما لم يخطيء فيه، هذا حكم جماعة من المحدّثين العارفين الذين كانوا يخطئون. "[1].

8- ترجم لإسماعيل بن رجاء الحصني، ثم قال فيه: منكر الحديث، يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات".

ثم ذكر من أحاديثه ما رواه بسنده عن موسى بن أعين عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: "من جاع أو احتاج فكتمه الناس وأفضى به إلى الله عز وجل، فتح الله عز وجل له رزق سنة من حلال".

ثم صرّح ببطلان هذا الخبر، مبيّنا علّته فقال: وهذا خبر باطل، لا الأعمش حدّث به، ولا سعيد رواه ولا أبو هريرة أسنده، ولا رسول الله ﷺقاله"[2].

9- وقال في الأزهر بن سنان القرشي: قليل الحديث، منكر الرواية في قلته، لم يتابع الثقات فيما رواه".

ثم روى بسنده عن محمد بن واسع قال: دخلت على بلال بن أبي بردة، فقلت: يا بلال إن أباك حدثني عن جدك قال: قال رسول الله ﷺ: "إنّ في جهنم واديا، وفي الوادي حبّ يقال له: هبهب، حق على الله أن يسكنها كل جبّار فاتق لا تسكنها".

ثم حكم ببطلان هذا الخبر فقال: هذا متن لا أصل له"[3].

10- قال في مندل بن علي العنزي: كان مرجئا من العباد، إلاّ أنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين مما لا ينفك منه البشر من الخطأ، وفحش ذلك منه، تعدل به عن مسلك العدول، فاستحقّ الترك"[4].

---

[1] – ينظر ابن حبان، المجروحين، 483/1، رقم 979

[2] – المرجع السابق، 36/1، رقم 51

[3] – المرجع السابق، 186/1، رقم 114

[4] – المرجع السابق، 28/2، رقم 1064

11- قال في هشام بن سعد القرشي: "كان ممن يقلب الأسانيد، وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات، بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير"[1].

وابن حبان حين يختبر أحاديث الراوي، ويتأكد من سلامتها من النكارة، يعتبر ذلك علامة على عدالته لأن العدالة التي تستلزم قبول المرويات، تتضمّن أن يكون الراوي ضابطا في حفظه متقنا لما يرويه، وهذا ما صرّح به كثيرا في مواضع مختلفة، منها:

قال في ترجمة **عبد الله بن المؤمل المخزومي**: "لم ينتهيّأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلّته، فيحكم له بالعدالة أو الجرح، ولا ينتهيّأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها بقبول ما انفرد به فعسى نحلّ الحرام ونحرّم الحلال برواية من ليس بعدل أو نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل اعتمادا منّا على رواية من ليس بعدل عندنا، كما لا ينتهيّأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقّه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح في أوّل الكتاب، وعائذ بالله من هذين الخصلتين أن نجرّح العدل من غير علم، أو نعدّل المجروح من غير يقين، ونسأل الله الستر"[2].

وقال في ترجمة **عبد الله بن واقد**: "ممّن غلب عليه الصّلاح حتى غفل عن الإتقان فكان يحدّث على التوهّم، فيرفع المراسيل في أحاديثه، والمقلوبات فيما يروي عن الثقات، حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر، فلم أر بذلك بأسا من غير أن يحكم له أو عليه، فيجرّح العدل بروايته، أو يعدّل المجروح بموافقته"[3].

وقال في ترجمة **يزيد بن زياد**: "لست أعرفه بعدالة ولا جرح، إلا أنه روى أشياء مناكير لم يتابع عليها على قلة روايته، فهو عندي يتنكب عن الاحتجاج بما انفرد من الروايات، لأن الله جلّ وعلا لم يكلّف عباده أحدّ دينه عمن ليس يعرف بعدالة"[4].

---

[1] - ابن حبان، المجروحين، 80/2، رقم 1154

[2] - المرجع السابق، 284/1، رقم 559

[3] - المرجع السابق، 285/1، رقم 560

[4] - المرجع السابق 91/2

المبحث الرابع

سبر الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام العقيلي من خلال كتابه الضعفاء

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: ترجمة العقيلي

هو الإمام المحدّث الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو موسى بن حماد العُقيلي، عداده في أهل الحجاز سمع إسحق الدبري وأبا إسهيل الترمذي، وعلي بن عبد العزيز البغوي ومحمد بن خزيمة ومحمد بن موسى البلخي صاحب عبيدالله بن موسى وخلقا كثيرا، وعنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي، ويوسف بن الدخيل المصري، وأبو بكر ابن المقرئ وآخرون، توفي سنة 322هـ"[1].

ثناء العلماء عليه:

قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ما رأيت مثله وكان كثير التصانيف فكان من أتاه من المحدثين قال اقرأ من كتابك، ولا يخرج اصله فتكلمنا في ذلك وقلنا إما أن يكون من أحفظ الناس وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا عليه فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس.

وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل القطان: أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ"[2].

المطلب الثاني: اسم الكتاب ومنهجه فيه

اشتهر الكتاب باسم"الضعفاء الكبير"، إلا أنّ التسمية الصحيحة له كما سمّاه صاحبه هي: "الضعفاء ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة".

منهجه:

1 – قدّم لكتابه بمقدّمة ضمّنها مايلي:

---

[1] – انظر الذهبي، تذكرة الحفاظ 833/3 – 834، وانظر عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق 1406هـ، 296/2

[2] – الذهبي، تذكرة الحفاظ 833/3 – 834

أ – طبقات الرواة من حيث الحفظ والإتقان.

ب – ذكر وجوب الكشف عن حال الضعفاء والكذابين.

ج – أورد آثارا كثيرة في الذبّ عن سنة النبي ﷺ.

د – ذكر بعض الأحاديث في الحث على حفظ العلم.

هـ – بيّن اشتمال روايات الصالحين والزُّهّاد على الأحاديث الضعيفة والواهية.

2 – رتّب تراجم الرواة على حروف المعجم.

3 – يترجم للراوي بذكر اسمه ونسبه ونسبته.

4 – أحيانا يذكر شيوخ وتلامذة الراوي، ويهمل سنة وفاته.

5 – تتفاوت تراجم الرواة، من سطر إلى ثلاث صفحات، فمثلا ترجم بسطر واحد لخالد بن مخلد القطواني[1]، وبسطرين للحسن بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي[2]، وحرملة بن يحيى المصري[3] وخالد بن أبي طريف الصنعاني[4]، وخالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف[5]، وبثلاث صفحات لأسامة بن زيد الليثي[6].

6- يكتفي أحيانا بحكمه على الراوي، كما في ترجمة خالد بن يزد العجلي قال فيه: في حديثه اضطراب، مضطرب الحديث[7].

7- ينقل كثيرا، وبطرق متعددة عن الأئمة النقاد، كابن معين، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعن الإمام البخاري الذي نقل عنه فيما يقارب سبعمائة موضع فمثلا في ترجمة أبان بن جبلة قال: حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: أبان بن جبلة عن أبي

---

[1] – انظر العقيلي ، الضعفاء ، 458/2

[2] – المرجع السابق ، 167/2

[3] – المرجع السابق ، 411/2

[4] – المرجع السابق ، 442/2

[5] – المرجع السابق ، 444/2

[6] – المرجع السابق ، 45/1

[7] – المرجع السابق ، 417/2

إسحاق الهمداني، كنيته أبو عبد الرحمن الكوفي منكر الحديث"[1]، أو ينقل من التاريخ الكبير للبخاري كما في ترجمة بشر بن نمير القشيري، حيث قال: وقال في الكتاب الكبير: بشر بن نمير مضطرب"[2].

8 – يصدر غالبا حكمه على الراوي، ثم ينقل أقوال الأئمة فيه، ففي ترجمة حسين بن ذكوان المعلم بصري قال: ضعيف، مضطرب الحديث، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد قال: سمعت يحي وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: فيه اضطراب.

حدثنا محمّد بن عيسى قال: حدثنا صالح قال: حدثنا علي قال: قلت ليحي بن سعيد: إن يزيد بن هارون روى عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا تزوج امرأة على عمتها فقال يحي: كنا نعرف حسينا، يعني المعلم بهذا الحديث المرسل"[3].

9 – يبيّن مذهب الراوي، ففي ترجمة خالد بن سلمة الفأفاء المخزومي، قال: حدثنا أحمد بن علي الأبار قال: حدثنا محمّد بن حميد قال: حدثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسا في المرجئة، وكان يبغض عليا"[4]، وفي ترجمة خالد العبد بصري قال: كان يرى القدر"[5].

وفي ترجمة عبد الله بن داهر الرازي قال: رافضي خبيث، عن عبد الله بن عبد القدوس، أشرّ منه، كلاهما رافضيان"[6].

10 – يتكلّم في أسانيد ومتون الأحاديث التي يذكرها في ترجمة الراوي، ويبيّن إذا كانت ضعيفة أو صحيحة، ففي ترجمة ثمامة بن حصين الشاعر أبو ثفال المري، ذكر أحاديث منها قوله: والحديث حدثناه محمّد بن إسماعيل قال: حدثنا عفان قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا عبد الرحمن بن حرملة أنه سمع أبا ثفال يقول: سمعت رباح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد يقول: حدثتني حدتي أنها سمعت أباها يقول: قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي، ولا يؤمن بي من لا يحبّ الأنصار"[7].

---

[1] – العقيلي ، الضعفاء 101/1

[2] – المرجع السابق ، 413/1

[3] – المرجع السابق ، 210/2

[4] – المرجع السابق 421/2

[5] – المرجع السابق ، 446/2

[6] – المرجع السابق ، 237/4

[7] – الإمام أحمد ، المسند ، حديث حدة رباح بن عبد الرحمن رضي الله عنها ، ت: شعيب الأرنؤوط ، 382/6 ، رقم 27191 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف".

ثمّ علّق على هذه الأسانيد فقال: الأسانيد في هذا الباب فيها لين"[1].

وفي ترجمة الحارث بن نبهان قال: ومن حديثه ما حدثنا به عبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة قال: حدثنا العلاء بن عبد الجبار، قال: وحدثنا محمّد بن إسماعيل قال: حدثنا يونس بن محمّد المؤدب قالا: حدثنا الحارث بن نبهان قال: حدثنا عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: "خيركم من تعلم القرآن، وعلّم القرآن"، قال: ثم أخذ بيدي وأجلسني في مجلسي هذا أقرأ"[2].

حدثنا محمّد بن إسماعيل قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا الحارث بن نبهان قال: حدثنا عاصم عن مصعب بن سعد عن أبيه أن النبي ﷺ "كان يقرأ في صلاة الصبح بتنزيل السجدة، وهل أتى على الإنسان"[3].

وحدثنا عباس بن المسندي قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا الحارث بن نبهان قال: حدثنا معمر عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ: "نهى أن يتفلّى الرجل وهو قائم".

قال كلّ هذه الأحاديث لا يتابع عليها، أسانيدها مناكير، والمتون معروفة بغير هذه الأسانيد"[4].

وأحيانا يحكم على جميع أسانيد الباب بالضعف، كما في ترجمة سليمان بن زياد الثقفي الواسطي قال: حدثنا محمّد بن زكريا البلخي قال: حدثنا المفضل بن غسان الغلابي قال: حدثت يحيى بن معين عن سليمان بن زياد الواسطي عن شيبان عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال: "من طلب العلم ليباهي به العلماء، ويماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه، فهو في النار".

قال الغلابي: وذكرت ليحيى بن معين حديثين آخرين من حديث هذا الشيخ سليمان بن زياد فقال: هذه الأحاديث بواطيل".

---

[1] – العقيلي، الضعفاء 34/2

[2] – رواه البخاري بسند آخر ولفظه: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه". قال وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج قال وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا"، انظر البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، 1919/4، رقم 4739

[3] – الترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء في ما يقرأ به في صلاة الصبح يوم الجمعة، 398/2، 520، قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح"، وقال الشيخ الألباني: "إسناده: حدثنا سيدد: ثنا أبو عوانة عن عثمان بن واقد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قلت: إسناده صحيح على شرط الشيخين، غير سيدد، فهو على شرط البخاري، ولم يخرجه وإنما أخرجه مسلم". انظر محمد ناصر الدين الألباني، صحيح أبي داود، 241/4، أخرجه مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة، 16/3، رقم 2068

[4] – العقيلي، الضعفاء، 124/2 - 127

قال أبو جعفر: في هذا الباب أحاديث عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ ليّنة الأسانيد كلها عن النبي ﷺ"[1].

11 - ذكر للرواة الثقات الذين تفرّدوا بمناكير، أو اختلطوا، أو ساء حفظهم، أو ارتكبوا بدعة كما في ترجمة أبان بن صمعة بصري، قال: "حدثنا محمّد بن عيسى قال: حدثنا صالح بن أحمد قال حدثنا علي بن المديني قال: سمعت يحيى يقول: كان أبان بن صمعة قد تغير بآخرة

قال علي: وسمعت عبد الرحمن يقول: أتيت أبان بن صمعة وقد اختلط البتة، قلت لعبد الرحمن: قبل أن يموت بكم؟ قال: بزمان.

حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن أبان بن صمعة فقال: صالح، فقلت: أليس تغير بآخرة، قال: نعم"[2].

وترجم لعلي بن المديني فقال: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح جنح إلى ابن أبي داود والجهمية وحديثه مستقيم إن شاء الله.

حدثنا أحمد بن محمّد بن سليمان الرازي قال: سمعت أزهر بن جميل يقول: كنا عند يحيى بن سعيد القطان وثم سهل بن حسان بن أبي جروية وابن المديني والشاذكوني وسليمان صاحب البصري والقواريري وسفيان الرأس فجاء عبد الرحمن بن مهدي فسلم على أبي سعيد وجلس إليه فقال له يحيى: مالي أراك خاثر النفس؟ قال: رأيت البارحة رؤيا هالتني، فقال: لا يكون إلا خيرا إن شاء الله، فقال له علي بن المديني: أي شيء رأيت يا أبا سعيد ؟ قال: رأيت قوما من أصحابنا أركسوا، قال: فقال علي: أضغاث أحلام، فقال له عبد الرحمن: اسكت فوالله يا علي إنك منهم، فقال علي: إن الله يقول: "ومن نعمره ننكسه في الخلق"، فقال: ليس هو والله بذاك.

وقرأت على عبد الله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه عن علي بن عبد الله، ثم قد ضرب على اسمه وكتب فوقه: حدثنا رجل، ثم ضرب على الحديث كله، فسألت عبد الله فقال: كان أبي حدثنا عنه ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذاك"[3].

وقد تعقّبه الإمام الذهبي وانتقده بشدّة، وأغلظ له القول، ودافع عن ابن المديني، وغيره ممن الثقات الذين أوردهم العقيلي في كتابه فقال: وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري-

---

[1] - العقيلي ، الضعفاء ، 3/324 - 325

[2] - المرجع السابق ، 1/102

[3] - المرجع السابق ، 6/171

وناهيك به- قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني، ولو تركت حديث علي وصاحبه محمّد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل وأزهر السمان، وبكر بن أسد وثابت البناني وحرير بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، ولانقطع الخطاب، ولماتت الآثار واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال.

أفما لك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لننذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء، أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم تورد هم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أنتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث.

وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا.

وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا أو إسنادا يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع.

وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه"[1].

وقال في ترجمة حسين المعلم: هو أبو عبد الله الحسين بن ذكوان، العوذي، البصري، المؤدب .....وثقه أبو حاتم الرازي، والنسائي، والناس، وقد ذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء" له بلا مستند، وقال: هو مضطرب الحديث.

وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سعيد القطان - وذكر حسين المعلم - فقال: فيه اضطراب.

---

[1] - الذهبي ، ميزان الاعتدال 140/3 - 141

قلت: الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبا "الصحيحين"، ومات في حدود سنة خمسين ومئة.

وذكر له العقيلي حديثا واحدا تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله"[1].

وذكر العقيلي في كتابه الضعفاء الإمام عبد الله بن دينار، فتعقبه الذهبي بقوله: عبد الله بن دينار الإمام المحدث الحجة أبو عبد الرحمن العدوي العمري مولاهم المدني،...وقد تفرد بحديث عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ: نهى عن بيع الولاء، وعن هبته[2]، متفق على إخراجه في "الصحيحين".

وقد أساء أبو جعفر العقيلي بإيراده في " كتاب الضعفاء " له، فقال: في رواية المشايخ عن عبد الله بن دينار اضطراب، ثم إنه أورده له حديثين مضطربي الإسناد، ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرواة عنه"[3].

المطلب الثالث: سبر أحاديث الراوي

يسبر العقيلي مرويات الراوي، ويذكر الأحاديث المستنكرة عليه، ويبيّن علّتها، ومن خلالها يحكم على الراوي، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

1- في ترجمة أيوب بن سيار قال: ومن حديثه ما حدثنا به محمّد بن إسماعيل، قال: حدثنا شبابة قال: حدثنا أيوب بن سيار قال: حدثنا محمّد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر الصديق عن بلال عن النبي عليه السّلام قال: "أصبحوا بصلاة الصبح الفجر، فإنه أعظم للأجر" وحدثنا محمّد بن إسماعيل قال: حدثنا داود بن مهران الدباغ قال: حدثنا أيوب بن سيار عن محمّد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن بلال قال: أذّنت في ليلة باردة شديدة لبردها فلم يأت أحد ثم أذنت ثانية فلم يأت أحد ثم أذنت ثالثة، فلم يأت أحد، فقال رسول الله ﷺ: "مالهم يا بلال؟ قلت: كبدهم البرد فقال: "اللهم اكسر عنهم البرد"، قال بلال: فلقد رأيتهم يتروحون في الصبح أوقال: في الضحى".

قال: ليس لإسنادهما جميعا أصل، ولا يتابع عليهما أيوب، فأمّا متن الحديث الأول في الإسفار بالفجر فيروى عن رافع بن خديج بإسناد جيد، والثاني فليس بمحفوظ إسناده ولا متنه "[4].

---

[1] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 346/6

[2] – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، 896/2، رقم 2398، ورواه مسلم، الجامع الصحيح، كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، 216/4، رقم 3861

[3] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 346/6

[4] – العقيلي، الضعفاء، 328/1 – 329

2- في ترجمة أيوب بن جابر اليمامي قال: ومن حديثه ما حدثنا به عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا محمّد بن جعفر الوركاني قال: حدثنا أيوب بن جابر عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال النّبي عليه السلام: "اشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا".

قال: لم يتابعه عليه أحد ولا أصل له من حديث سماك، ولا يصحّ في هذا المتن شيء"[1].

3- قال في ترجمة وضّاح بن خيثمة: حدثنا يحيى بن عثمان قال: حدثنا بكار بن محمّد بن شعيرة بن دهقان قال: حدثنا الوضّاح بن خيثمة قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال: أهدي لرسول الله ﷺ هدية، وعنده أربعة نفر من الصّحابة فقال رسول الله ﷺ لجلسائه: "أنتم شركائي فيها إن الهدية إذا أهديت إلى الرجل، وعنده جلساؤه، فهم شركاؤه فيها".

ولا يتابع عليه، ولا يصح في هذا المتن حديث"[2].

4- وفي ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن سمرة الأسدي قال: حدثنا بشر بن موسى قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق العبني قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن سمرة الأسدي عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال: "الجماعة ثلاثة، ولهم خمسة وعشرون درجة، فكلّما ازداد فيهم رجل فلهم درجة إلى عشرة آلاف".

قال: والحديث في فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بضع وعشرين درجة ثابت عن النّبي ﷺ من غير وجه، فأمّا هذا اللفظ فليس بمحفوظ"[3].

5- قال في إسماعيل بن شبيب الطائفي: ...أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ"[4]، ثم ذكر بعض أحاديثه فقال: حدثنا بها علي بن المبارك الصنعاني قال: حدثنا زيد بن المبارك قال: حدثنا قدامة بن محمد الأشجعي قال: حدثنا إسماعيل بن شبيب الطائفي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "الحجامة، من الجنون، والجذام، والبرص، والأضراس والنعاس"، وقال رسول الله ﷺ: "للنار باب لا يدخل منه إلا من شفا غيظه بسخط الله"، وقال رسول الله ﷺ: أيما امرئ ولي من أمر المسلمين شيئا لم يخطهم بما يحوط به نفسه لم يرح رائحة الجنة"، وقال رسول الله ﷺ: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عورة أخيه يتبع الله عورته حتى يفرقه الله عليه في بطن بيته".

---

[1] - العقيلي، الضعفاء، 1/331 - 332

[2] - المرجع السابق، 9/113 - 114

[3] - المرجع السابق، 1/157 - 158

[4] - المرجع السابق، 1/241

كلّ هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جريج، ولا من حديث غيره إلا من حديث من كان مثله في الضعف، أو نحوه، فأمّا من حديث ثقة فلا"[1].

6- قال في إسماعيل بن عمرو البجلي: ...في حديثه مناكير، ويحيل على من لا يحتمل"[2].

7- جعفر بن مرزوق المدائني: أحاديثه مناكير، لا يتابع منها على شيء"[3].

8- عبد الجبار بن سعيد المساحقي: ...في حديثه مناكير وما لا يتابع عليه"[4].

9- قال في محمد بن الحسن الهاشمي: ...ولا يتابع على حديثه، وله مناكير عن الثقات"[5].

10- قال في معاوية بن عطاء: ...في حديثه مناكير، وما لا يتابع على أكثره"[6].

11- وقال في يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشحري: ...في حديثه مناكير وأغاليط"[7].

12- وفي ترجمة حسين بن أبي برذة، قال: ....في حديثه وهم، يخالف في حديثه"[8].

13- وفي ترجمة عطيل بن عمر بن إبراهيم، قال: ...يخالف في بعض أحاديثه"[9].

14- وفي ترجمة ميسرة بن عبد ربه، قال: ...أحاديثه بواطيل، غير محفوظة.....ومن حديثه ما حدثناه أحمد بن محمّد الحجّاج قال: حدثنا أحمد بن الأشعث قال: حدثنا داود بن مخير قال: حدثنا ميسرة بن عبد ربه عن موسى بن عبيدة عن الزهري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له سجية من عقل وغريزة يقين لم يضره ذنوبه شيئا" قيل: وكيف ذاك يارسول الله ؟ قال: "لأنه كلما أخطأ لم يلبث أن يتوب توبة بمحو ذنوبه ويبقى له فضل يدخل به الجنة، فالعقل نجاة للعامل بطاعة الله عز وجل، وحجّة على أهل معصية الله عز وجل"[10].

---

[1] - العقيلي، الضعفاء، 1/242 - 246

[2] - المرجع السابق، 1/ 257

[3] - المرجع السابق، 2/62

[4] - العقيلي، الضعفاء، 5/301

[5] - المرجع السابق، 7/414

[6] - المرجع السابق، 8/246

[7] - المرجع السابق، 9/361

[8] - المرجع السابق، 2/220

[9] - المرجع السابق، 2/477

[10] - العقيلي، الضعفاء، 8/476 - 477

15- وفي ترجمة وهب بن حكيم الأزدي، قال: مجهول بالنقل، ولا يتابع على حديثه، ومن حديثه ما حدثنا يحيى بن عثمان قال: حدثنا علي بن معبد قال : حدثنا وهب بن وهب قال: سمعت هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أخذ أحدكم عرقا من القصعة فلا يتعرقه، ويرده فيها".

حدثنا يوسف بن موسى قال: حدثنا يزيد بن قرة أبو خالد قال: حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو تقي عن وهب بن وهب أبي البختري القاضي عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من أحيا بابا من العدل، أدخله الله به الجنة".

لا أعلم لأبي البختري حديثا مستقيما، كلها بواطيل"[1].

وهذه النقول تدلّ على أنّ العقيلي حكم على الرواة من خلال سبر أحاديثهم.

[1] - العقيلي، الضعفاء، 101/9

الفصل الثالث

تاريخ ظهور ألفاظ الجرح والتعديل

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: استعمال ألفاظ الجرح والتعديل في الحكم على الرواة.

المبحث الثاني: تصنيف ألفاظ الجرح والتعديل

المبحث الثالث: أهمية معرفة المصطلحات النقدية الخاصة وأثرها في الحكم على الرواة.

المبحث الرابع: اختلاف مناهج النقاد جرحا وتعديلا

المبحث الأول

استعمال ألفاظ الجرح والتعديل في الحكم على الرواة

ذكرت – سابقا – تاريخ النقد الحديثي، والمراحل التي مر بها، وعرّفت بأشهر النقاد من المحدثين ومؤلفاتهم إلى نهاية عصر الرواية[1]، لذلك سأقتصر هنا على ذكر الألفاظ والعبارات النقدية التي أنتجتها العملية النقدية لدى المحدثين، في كلّ مرحلة من مراحل النقد السابقة الذكر، يقول الذهبي: "أوّل من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين"[2].

نماذج من الألفاظ النقدية :

قال عامر الشعبي(103هـ): حدثني الحارث الأعور، وكان كذّابا"[3].

قال ابن عون(151هـ): "شهرا تزكيه"[4]، أي تكلموا فيه.

وذكر أيوب السختياني[5](131هـ)رجلا، فقال: لم يكن بمستقيم اللّسان"، وذكر آخر فقال "هو يزيد في الرقم"، وهذان اللفظان كناية عن الكذب، وقال أيوب في عبد الكريم: كان غير ثقة "[6].

وروى مسلم بسنده عن سليمان بن موسى قال: لقيت طاوسا فقلت حدثني فلان كيت وكيت، قال إن كان صاحبك مليا فخذ عنه"[7].

وفي طبقة أتباع التابعين أحدثت الألفاظ تزداد، بسبب كثرة رواة الحديث، وظهر فيهم النقاد، ومنهم:

شعبة بن الحجاج (160هـ) رحمه الله تعالى:

---

[1]- في هذه الرسالة ، الباب الأول ، الفصل الأوّل ، ص 46

[2] – الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

[3] – ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 145/2

[4] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 283/2

[5]– هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد ، مات سنة 131 هـ ، انظر ترجمته ، تهذيب الكمال ، 463/3 ، والسير 15/6 ، وتذكرة 130/1

[6] – الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 646/2-647 ، وانظر الجرح والتعديل 59/3-60

[7] – مسلم بن الحجاج ، مقدمة الجامع الصحيح ، باب في أن الإسناد من الدين ، 11/1 ، وقوله إن كان مليا يعني ثقة ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد على معاملة المليء بالمال ثقة بذمته"، انظر النووي المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 85/1

فمن أقواله النقدية قوله: (أصدق الناس)، وقد استعمل لفظة ثقة، وقال في مسعر بن كدام الكوفي: "كنّا نسمي مسعرا المصحف"[1]، ومنها "أكذب الناس"، و"يكذب في الحديث"، "يضع الحديث"[2].

سفيان بن سعيد الثوري(161هـ)[3]: من عباراته في الجرح والتعديل: "ثقة"[4]، "لا بأس به"[5].

وقال مالك بن أنس: "عليكم بمغازي موسى بن عقبة، فإنه ثقة"[6]، "صدوق"، أومن أصدق الناس".

وعن سفيان بن عيينة من ألفاظ نقدية "كان من أصدق الناس و أوثقهم"[7].

ثم شاع النقد أكثر، فكثرت ألفاظ الجرح والتعديل، وكان على رأس هذه الطبقة: الإمام يحيى بن سعيد القطان(ت 198 هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ)، فقد قال القطان في أشعث بن عبد الملك الحمراني: ثقة مأمون"[8]، وقال في عمر بن أسد العمي "صدوق ثقة "[9].

وفي القرن الثالث الهجري- العصر الذهبي للحديث النبوي الشريف وعلومه - **ازدهر النقد الحديثي** شيئا فشيئا إلى أن اكتملت أسسه وقواعده، وتحددت معالمه في القرن الثالث الهجري عصر الأئمة النقّاد، وكان على رأس هذه الطبقة علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فجرّحوا وعدّلوا مئات الرواة واستخدموا عشرات الألفاظ في ذلك، وقد سار على طريقتهم تلك، تلاميذهم ممن بعدهم البخاري ومسلم، صاحبا الصحيحين وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والترمذي، وأبوداود، والنسائي فوثّقوا رواة بألفاظ وعبارات، وضعّفوا آخرين واختلفوا بين معدل ومجرح، وموثق ومضعف، في رواة آخرين.

لقد شكلت أقوال المتكلمين الأوائل في الرجال قبل تصنيف الكتب، مادة رئيسة في هذه المصنفات حيث دونت أقوالهم التي كان أهل الحديث يتناقلونها شفاها كما يتناقلون الحديث وكذلك فإن المصنفات المتأخرة اعتمدت على المصنفات الأولى، ونقلت أقوال مؤلفيها في الرجال، فلا يكاد يخلو مصنف في الجرح والتعديل من كلام شعبة، أو يحي القطان، أو يحي بن معين، أوعلي بن المديني،أوأحمد بن حنبل، وأمثالهم.

---

[1]- ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 114/10 .

[2]- الجرح والتعديل ، 126/1-176

[3]- سير أعلام النبلاء ، 227/7 ، ومقدمة الجرح والتعديل ، 119/1

[4]- تهذيب الكمال ، 449/3.

[5]- الجرح والتعديل ، 133/2.

[6]- تهذيب الكمال ، 118/29.

[7]- الجرح والتعديل ، 134/2 ، رقم 423.

[8]- تهذيب الكمال ، 279/3.

[9]- المرجع السابق ، 259/4.

المبحث الثاني

تصنيف ألفاظ الجرح والتعديل

إنّ ألفاظ الجرح والتعديل أخذت من معانيها اللغوية، لذلك اختلفت عبارات الأئمة النقاد في دلالتها، ثم أصبحت هذه الألفاظ بعد ذلك مصطلحات، إلا أنها لم تستقر على معنى محدد فلكل إمام مصطلحات خاصة به، يعبر فيها عن حكمه على الرواي.

لذلك فإنّ معرفة المراد من هذه الألفاظ، وأوجه التشابه والاختلاف فيها، مهمّ جدا، فربّ لفظة تفيد التوثيق عند أحد الأئمة، تكون عند غيره ليس لها معنى التوثيق.

وقد اجتهد علماء الجرح والتعديل أن يجمعوا هذه المصطلحات ضمن مراتب محددة، تشتمل كل مرتبة على عدد من الألفاظ المتقاربة في دلالتها على وصف الرواي، لكنهم اختلفوا في تقسيم هذه المراتب فمنهم من قسمها إلى أربع للجرح، ومثلها للتعديل، ومنهم من زاد درجة أو اثنتين أو أكثر، ونورد فيما يلي مراتب الجرح والتعديل عند الأئمة :

*** عبد الرحمن بن مهدي(198 هـ):**

وهو أول من تحدث في مراتب الجرح والتعديل، حيث ذكر لها ثلاث مراتب فقال: " الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه"[1].

*** الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)**

قسم الإمام أحمد الرواة إلى ست مراتب ثلاث منها مختصة بالضعفاء وثلاث خاصة بأهل العدالة

فمن الضعفاء منهم: من هو ضعيف إلى الغاية

- ومنهم من هو متوسط في الضعف، .

- ومنهم من الضعف فيه قليل.

كما أن أصحاب الصحة:

- من هو مرتفع إلى الغاية.

- ومنهم من هو متوسط.

---

[1]- الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص174

- ومنهم من هو دون ذلك .

*** الإمام مسلم بن الحجاج (264هـ) :**

وقد ذكر أيضا ثلاث مراتب فقال: "فيعلم أن متهم المتوقي المتقن لما حصل من علم، وما أدى منه إلى غيره، وإن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وإن منهم المتوهم فيه غير المتقن، فهذا كما يجب حاملا حين يحمل، أو حاكيا حين يحكي"[1].

وقد ذكر هذه المراتب في مقدمة الصحيح، ونوجزها فيما يلي :

الأولى: أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

الثانية: من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم. كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار.

الثالثة: قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم"[2].

مما تقدم يمكن القول أن الطبقة الأولى عند الامام مسلم، هي طبقة الثقات، والطبقة الثانية هي طبقة الضعفاء الذين يصلحون للاعتبار، وأما الطبقة الثالثة فهي طبقة الترك، فرواة هذه الطبقة لا يصلحون حتى للاعتبار.

*** عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ):**

ذكر ابن أبي حاتم تقسيما مجملا لمراتب الرواة، وتقسيماً آخر مفصّلاً لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل فقال في تقسيمه المجمل لمراتب الرواة:

مراتب الرواة:

1- فمنهم المثبت الحافظ الورع المتقن المجتهد الناقد للحديث فهذا الذي لا يُختلف فيه ويُعتمد على

---

[1]- مسلم ، التمييز ، ص 179

[2]- مسلم ، مقدمة الجامع الصحيح ، 1/62-63 ، بتصرف.

جرحه وتعديله ويُحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

2 – ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الوَرِع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه فذلك العدل الذي يُحتج بحديثه ويُوثّق في نفسه.

3 – ومنهم الصدوق الوَرِع الثبت الذي يَهِمُ أحياناً ـــ وقد قَبِلَهُ الجهابذة النقّاد ـــ فهذا يُحتج بحديثه.

4 – ومنهم الصدوق الوَرِع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام.

5 – ومخلصٌ قد ألصق نفسه بهم ودلّسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذبُ، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته"[1].

فالمرتبة الأولى خاصة بالأئمة، والمراتب الأخرى لسائر الرواة.[2]

وأورد تقسيماً لألفاظ الجرح والتعديل، حيث ذكر ثماني مراتب، أربع للتعديل، وأربع للتجريح وهي كالتالي:

مراتب التعديل:

الأولى: ثقة أو متقن أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه.

الثانية: صدوق أو محله الصدق أو لابأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

الثالثة: شيخ فهو يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار.

مراتب التجريح:

الأولى: ليّن الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

الثانية: ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه.

الثالثة: ضعيف الحديث فهو دون الثانية لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

الرابعة: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه"[3].

---

[1] – مقدمة الجرح والتعديل ، ص10

[2] – انظر عبد الوهاب عبد اللطيف ، ضوابط الجرح والتعديل ، ص188

[3] – ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، 37/2

* الخطيب البغدادي (463هـ):

اقتصر على ذكر أعلى مراتب الجرح والتعديل وأدناها فقط، فقال: "فأما أقسام العبارات بالأخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال حجة أو ثقة وأدونها أن يقال كذّاب أو ساقط"[1].

* ابن الصلاح (642هـ):

قال ابن الصّلاح: "وقد رتبها أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه(الجرح والتعديل) فأجاد وأحسن ونحن نرتبها كذلك ونزود ماذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى".[2]

وأما ألفاظ الجرح والتعديل التي أضافها فهي كالتالي:

1- أضاف للمرتبة الأولى من مراتب التعديل الألفاظ: حجّة أو عدل حافظ أو عدل ضابط[3]

2- أضاف إلى مراتب التجريح ألفاظا لم يذكرها ابن أبي حاتم فقال : " ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم: فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط فلان مقارب الحديث، فلان مضطرب الحديث، فلان لايحتج به، فلان مجهول، فلان لاشيء، فلان ليس بذلك، وربما قيل ليس بذاك القوي، فلان فيه، أو في حديثه ضعف، وهو في

الجرح أقل من قولهم: فلان ضعيف الحديث فلان ما أعلم به بأساً وهو في التعبير دون قولهم: لا بأس به".[4]

* الإمام النووي(676هـ):

ذكر الإمام النووي كلام ابن الصلاح في مراتب الجرح والتعديل دون زيادة :

مراتب ألفاظ التعديل:

الأولى: ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو عدل حافظ أو ضابط.

الثانية: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به.

الثالثة: شيخ فيكتب ويُنظر.

الرابعة: صالح الحديث يكتب للاعتبار.

1- الخطيب البغدادي : الكفاية في علم الرواية ، ص22

2- ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ، ص61

3- انظر المرجع السابق ، ص(61-63)

4- انظر ابن الصلاح ، المقدمة ، ص73

وأما مراتب ألفاظ الجرح :

الأولى: إذا قالوا: لين الحديث كتب حديثه ونظر اعتباراً.

الثانية: قولهم: ليس بقوي يكتب حديثه وهو دون لين.

الثالثة: إذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به.

الرابعة: إذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهبة أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه.

ومن ألفاظهم: فلان روى الناس وسط مقارب الحديث مضطربه(أي مضطرب الحديث) لا يحتج به مجهول لا شيء ليس بذاك القوي فيه أو في حديثه ضعف ما أعلم به بأسا ويستدل على معانيها بما تقدم[1].

* الإمام الذهبي (748هـ):

وقد قسمها إلى عشر مراتب أربع منها للتعديل وست للتجريح وهي كالتالي:

مراتب التعديل:

الأولى: ثبت حجة، وثبت حافظ ، وثقة متقن، وثقة ثقة.

الثانية: ثقة.

الثالثة: صدوق، لابأس به ، ليس به بأس.

الرابعة: محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث وصدوق إن شاء الله، وسويلح ونحو ذلك.

مراتب التجريح:

الأولى: دجّال كذّاب، أو وضّاع يضع الحديث.

الثانية: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

الثالثة: متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.

الرابعة: واه بمرّة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه، ضعيف، رواه، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

---

[1]- محي الدين بن شرف النووي ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، ص 8

الخامسة: يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيء الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الرواي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه"[1].

السادسة : ضعيف، ضعيف الحديث، مضطربه، منكره"[2].

ملاحظات على تقسيم الذهبي للمراتب:

1- زاد على مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، مرتبة أعلى من الأولى، وهي من وصف بصفتين أو بتأكيد الصفة نفسها، وجعل المرتبة الأولى عن ابن أبي حاتم ثانية عنده.

2- جعل المرتبة الثالثة، والرابعة عن ابن أبي حاتم، مرتبة واحدة عنده.

3- فرق بين لفظتي صدوق ومحله الصدق، والتي جعلهما ابن أبي حاتم في الثانية، لكن الذهبي وضع صدوقا في المرتبة الثالثة، ومحله الصدق في المرتبة الرابعة.

4- ابتدأ مراتب التجريح بالمرتبة الأردأ، خلاف ما فعل ابن أبي حاتم وغيره.

5- أضاف في مراتبه ألفاظا لم يذكرها ابن أبي حاتم وغيره.

*** زين الدين العراقي(806هـ):**

وقد استفاد كثيراً من تقسيم الذهبي وأضاف عليه عدداً من الألفاظ وجاءت مراتبه تسعة:

أربع منها للتعديل، وخمس للتجريح وهي كالتالي:

مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: إذا كرر لفظ التوثيق: إما مع تباين اللفظين كقولهم: ثبت حجة أو ثبت حافظ أو ثقة ثبت أو ثقة متقن أو نحو ذلك وإما مع إعادة اللفظ الاول كقولهم: ثقة ثقة ونحوها.

المرتبة الثانية: ثقة أو متقن أو عدل ضابط أو عدل حافظ أو حجة.

المرتبة الثالثة: قولهم ليس به بأس أو لا بأس به أو صدوق أو مأمون أو خيار.

---

[1]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 114/1

[2] - الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، فتح المغيث 376/1

المرتبة الرابعة: قولهم: محله الصدق، أو رووا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط أو شيخ، أو صالح الحديث، أو مقارب الحديث، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس.

مراتب التجريح:

المرتبة الأولى: وهي أسوؤها أن يقال: فلان كذّاب، أو يكذب، أو يضع الحديث، أو وضّاع، أو وضع حديثاً أو دجال.

المرتبة الثانية: فلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، أو متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، أو فيه نظر، أو سكتوا عنه، أو فلان لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، أو ليس بالثقة، أو ليس بالثقة ولا مأمون، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: فلان ردّ حديثه، أو ردّوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جداً، وواه بمرة، وطرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان ارم به، وليس بشيء، أو لا شيء وفلان لايساوي شيئاً، ونحو ذلك.

المرتبة الرابعة: فلان ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلان واه وضعفوه، وفلان لا يحتج به.

المرتبة الخامسة: فلان فيه مقال، أو فلان ضعيف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، وفلان يعرف وينكر، وليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة وليس بعمدة وليس بالمرضي، وفلان للضعف ما هو، وفيه خلف، وطعنوا فيه، ومطعون، وسيء الحفظ، ولين، أو لين الحديث، أو فيه لين، أو تكلّموا فيه[1].

*الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ):

وقد قسم المراتب إلى اثنتي عشرة مرتبة: ستة للتعديل، وستة للتجريح، وهي كالتالي:

الأولى: الصحابة.

الثانية: من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن ، أو ثبت، أو عدل.

---

[1] – الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، ت: محمود ومحمد ، ط1 ، دار الفكر، بيروت 1416هـ ، ص (172-177)

الرابعة: من قصر عن مرتبة الثالثة قليلا وإليه الإشارة بصدوق، أو لابأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطيء، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع[1].

والقدر[2]، والنصب[3]، والإرجاء[4]، والتجهم[5].

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ : مقبول حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق ألبتة وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب.

---

[1] – التشيع: محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي وإلا فظيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإذ اعتقد الرجعة إلى الدنيا فلابد في الغلو". انظر فتح الباري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت 1379هـ ، 459/1 ، وانظر محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل ، ت: محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت 1404 هـ ، 145/1 ومابعدها ، وانظر عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور الاسفراييني ، الفرق بين الفرق ، ط2 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1977م ، ص(21-29)

[2] – القدرية: من يزعم أن الشر فعل العبد وحده ، انظر فتح الباري ، 459/1، وانظر محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل ، ت: محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت 1404 هـ ، 58-56/1 ، وانظر عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور الاسفراييني ، الفرق بين الفرق ، ط2 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1977م ، ص(93-94)

[3] – النصب: بغض علي وتقديم غيره عليه ، انظر فتح الباري ، 459/1، وانظر الشهرستاني ، الملل والنحل ، 113/1، وانظر علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، ت : هلموت ريتر ، ط3 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ص(127-128).

[4] – الإرجاء : بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد التحكيم، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك ، انظر فتح الباري ، 459/1، وانظر الشهرستاني ، الملل والنحل ، 139/1 بتصرف.

[5] – الجهمية: من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة ويقول إن القرآن مخلوق"، انظر فتح الباري ، 459/1، وانظر الشهرستاني ، الملل والنحل ، 80/1-85

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع[1].

*** الإمام السخاوي(902هـ):**

وقد استفاد من تقسيم من سبقوه وأدخل بعض التعديلات، وأضاف الكثير من ألفاظ الجرح والتعديل مما لم يذكرها سابقوه، كأنه كان يحاول استقصاء أغلب هذه الألفاظ، فقد قال قبل إيراد هذه المراتب: فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور و(الكامل) لابن عدي، و(التهذيب) وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا، لكان حسنا، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والاقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عبارتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك[2]، وقد جعل المراتب اثني عشرة مرتبة كالتالي:

مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: ما كان بصيغة أفعل كأن يقال: أوثق الخلق، أو أثبت الناس، أو نحوهما، أو يقال: أصدق من أدوكن من البشر، أو القول: إليه المنتهى في التثبت، أو لا أعرف له نظيرا في الدنيا.

المرتبة الثانية: ما زاد فيه تكرار الوصف على مرتين كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب الحديث، وقول ابن عيينة عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة بتسع مرات وكأنه سكت لانقطاع نفسه.

المرتبة الثالثة: ماتكرر في الوصف سواء بلفظ مغاير، كثقة ثبت، أوثبت حجة، أو بنفس اللفظ كثقة ثقة أو ثبت ثبت.

المرتبة الرابعة: ثقة، أو ثبت، أو كأنه مصحف، أو متقن أو حجة.

المرتبة الخامسة: قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، وصف بالصدق على طريق المبالغة.

المرتبة السادسة: قولهم: محله الصدق، أو رووا عنه، أو روى الناس عنه، أو يروى عنه، أو إلى الصدق ما هو وكذا شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ.

مراتب التجريح: وقد بدأها بالمرتبة الأضعف:

---

[1] – الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، ط4، دار الرشيد، حلب 1412هـ، ص(74-75)

[2] – انظر الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط2، المكتبة السلفية، المدينة المنورة 1388هـ، 336/1

المرتبة الأولى: الوصف بما دل على المبالغة فيه كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، وهو ركن الكذب، ونحوه.

المرتبة الثانية: كذاب، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ أو يكذب، أو وضاع، وكذا دجال أو وضع حديثا.

المرتبة الثالثة: مثل : فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو بالوضع، وفلان ساقط وفلان هالك وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، وفلان متروك، أو متروك الحديث، أو تكروه، أو مجمع على تركه، أو فيه نظر، وفلان سكتوا عنه، أو فلان به لا يعتبر عند المحدثين، أو لا يعتبر بحديثه، وفلان ليس بثقة، أو ليس بثقة ولا مأمون، ونحو ذلك.

المرتبة الرابعة: مثل فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وكذا فلان ضعيف جدا وفلان واه بمرة، أو واه فقط، أو فلان ارم به، أو مطرح، أو مطرح الحديث، أو فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو فلان ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسا أو لا يساوي شيئا، ونحو ذلك.

المرتبة الخامسة: مثل : فلان ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو له مناكير أو فلان واه، أو فلان ضعفوه، أو فلان لا يحتج به.

المرتبة السادسة: مثل: فلان فيه مقال أو فيه أدنى مقال أو فلان ضعيف، أو فلان فيه أو في حديثه ضعف ، وفلان تنكر وتعرف، أو فلان ليس بذاك وربما قيل ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، أو فلان ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس من إبل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس من جمازات المحامل أو ليس بالمرضي أو ليس بممدوحونه، أو ليس بالحافظ ، أو غيره أوثق منه، أوفي حديثه شيء، وفلان مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ماهو، أوللضعف، أو فلان فيه خطف، وفلان لين الحديث، أو فيه لين، أو فلان تكلموا فيه، أو سكتوا عنه، أو فيه نظر، ونحو ذلك[1].

[1] – السخاوي ، فتح المغيث ، 1/335-348

المبحث الثالث

أهمية معرفة المصطلحات النقدية الخاصة، وأثرها في الحكم على الرواة

أولا: مفهوم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: ما عبّر به عن حال الراوي، أوعن درجة حديثه.

والمراد بالألفاظ هو ماعبر فيه عن حال الراوي أوعن درجة حديثه بلفظة واحدة مثل ثقة، أوضعيف أوصدوق أوشيخ أو ما يكون مضافا ومضاف إليه، مثل صالح الحديث، أومنكر الحديث، أو متروك الحديث وهكذا .

والمراد بالعبارات: ماكان مكون من جملة فأكثر مثل: يكتب حديثه، أو لا يحتج به، أو ليس بحجة، أو لابأس به، أويضع الحديث"، أو"لاأرى بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة، أو صدوق.

وقد يطلق اللفظ على العبارة تجوزا، أو لدلالة السياق على المقصود، فيكون هذا خلاف الأصل والغالب.

علاقة المعنى اللغوي لألفاظ الجرح والتعديل بالمعنى الاصطلاحي:

الألفاظ والعبارات لها دلالات لغوية باعتبار الاشتقاق، والاستعمال اللغوي، ولكل منها دلالة اصطلاحية بحسب الاصطلاح العام عند المحدثين، أو الاصطلاح الخاص من بعضهم في استعمالاته النقدية[1].

وقد يتفق المعنى الاصطلاحي مع اللغوي وقد يختلف، وفي حال الاختلاف، يقدم المعنى الاصطلاحي لكونه المقصود من الاستعمال.

ودراسة العبارات النقدية عند علماء الجرح والتعديل أمر ملح جدا، وذلكلاختلافها من ناقد إلى آخر فهناك ألفاظ ليست على ظاهرها، وهناك ألفاظ ومصطلحات خاصة ببعض النقاد يكون مدلولها مخالفا لسائر النقاد، وهذا يدعونا إلى ضرورة دراسة هذه العبارات النقدية وتحرير دلالتها عند كل إمام من أئمة النقد، ومن العلماء الذين تنبهوا على هذا الأمر: الذهبي وابن كثير، والسخاوي، وغيرهم.

قال الذهبي: ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، ومابين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام، عرف ذلك الإمام المجتهد، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة وأما

---

[1]- انظر أحمد محمد عبد الكريم، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، طبعة أضواء السلف، الرياض 1425هـ، ص(7-8).

قول البخاري: سكتوا عنه، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه"[1].

وقال ابن كثير: ثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل : سكتوا عنه، أو فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك"[2].

وقال السخاوي: "فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا، وكان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر"[3].

وقال السبكي: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضا، حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ المعرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحا، وفي بعضها ذما، أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم"[4].

ويؤكد المعلمي اليماني على هذا الأمر بقوله: صيغ الجرح والتعديل، كثيرا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح ، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر"[5].

وقال: فإن منهم من لا يطلق " ثقة "، إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطا، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثا واحدا قد تُوبع عليه، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة، إلى غير ذلك مما يأتي – إن شاء الله تعالى.

---

[1] – اللاحي ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ص19

[2] – ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ، ص55

[3] – السخاوي ، فتح المغيث ، 361/1

[4] – العلامة تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ت: د. محمود محمد الطناحي/ د.عبد الفتاح محمد الحلو، ط2 ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع 1413هـ ، 18/2

[5] – محمد بن علي الشوكاني ، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين ، ص12

وهم – مع ذلك – مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة، فمنهم المبالغ في التثبت ، ومنهم المتسامح ، ومن لم يعرف مذهب الإمام منهم ومأخذه من التثبت، لم يعرف ما تعطيه كلمته وحينئذ: فإما أن يتوقف، وإما أن يحملها على أدنى الدرجات ولعل ذلك ظلم لها، وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح ولعل ذلك رفع لها عن درجتها، وبالجملة فإن لم يتوقف قال بغير علم، وسار على غير هدى"[1].

نماذج من الاصطلاحات الخاصة:

استعمل الأئمة المتقدمون ألفاظا متنوعة في حكمهم على الرواة جرحا وتعديلا، وهي تختلف من ناقد إلى آخر، وذلك لعدم وجود اصطلاح متفق عليه، بمعنى أن بعض النقاد تفردوا بمصطلحات خاصة بهم، وعليه يجب معرفة مدلولات هذه الألفاظ والعبارات الخاصة، لأنها أساسية في العملية النقدية عند المحدثين، ومن مثال ذلك:

قول البخاري في الراوي "سكتوا عنه" يعني أنه متروك عنده، وقوله "فيه نظر" بمعنى الضعف الشديد.

قال ابن كثير: إن البخاري إذا قال في الرجل سكتوا عنه، أو فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك"[2] .

وقال البخاري : "كلّ من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه"[3] .

قول يحيى بن معين في الراوي: "ليس بشيء، فإنما تعني عنده تضعيف الراوي، وسقوطه أحيانا"[4]

وهذه الأمثلة المذكورة تدلّ على أنّ كل ناقد له تعابيره الخاصة التي استخدمها لمعاني الجرح والتعديل عنده لا عند غيره، وهذا يدل من غير شك أن الأئمة النقاد لم يتفقوا على عبارات معينة في ذلك الوقت، إلا أن كثيرا من هذه الألفاظ هي ألفاظ وصفية لا اصطلاحية، وهذا أمر علينا أن لا نغفله في دراستنا لأحوال الرواة، والحكم على حديثهم.

---

[1] – الشيخ عبدالرحمن المعلمي ، الانتصار في نقد الأشعار ، ص1

[2]– ابن كثير ، الباعث الحثيث ، ص55

[3]– الذهبي ، ميزان الاعتدال 416/2

[4]– بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط ، تحرير أحكام التقريب 91/1

المبحث الرابع

اختلاف مناهج النقاد جرحا وتعديلا

المطلب الأوّل: التشدد والتساهل لغة واصطلاحا:

أولا: التشدد لغة: الشدة وهي الصلابة : نقيض اللّين[1].

ثانيا: التساهل لغة : التسامح واللّين[2].

التشدد اصطلاحا: الإفراط في الالتزام بتلك الشروط، وعدم التغاضي عن القوادح الخفيفة وقد يبالغ فيه فيقع الجرح بما لايجرح"[3].

التساهل اصطلاحا: يقول الجوابي: "والتساهل في عرف المحدثين كما يستنتج من بعض أقوالهم وأحوالهم لأنهم لم يجعلوا له حدا هو: تجاوز الاصطلاح في قواعد وشروط تلقي الحديث وأدائه، بالاستغناء عن بعضها.

المطلب الثاني: التشدد والتساهل في أقوال الأئمة المتقدمين:

عاصم بن عبيد الله (ت 132هـ):

هو عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن حمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني: عن أبي سليمان قرة بن سليمان الجهضمي قال لي مالك(ت179هـ): شعبتكم تشدد في الرجال"[4].

وقال أحمد: كان ابن عيينة يقول كان الأشياخ يتقون حديث عاصم، وقال قرة بن سليمان الجهضمي قال لي مالك شعبتكم يشدد في الرجال، وقد روى عن عاصم بن عبيد الله"[5].

وقال علي بن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرّحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدّث عنه فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن، لأنه أقعدهما[6]، وكان في يحيى تشدّد"[7].

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (شدد) ، 232/2

[2] – المرجع السابق ، مادة(سهل) ، 349/11

[3] – الجوابي ، الجرح والتعديل ، ص407

[4] – يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي ، تهذيب الكمال: مؤسسة الرسالة ، ت: د.بشار عواد معروف ، ط1 ، بيروت 1980م، 500/13 ، رقم 3014

[5] – تهذيب التهذيب ، 43/5

[6] – أقعدهما: أضبطهما، وهو القعد في الأمر والعدل فيه"، انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، 352/2

[7] – تهذيب التهذيب ، 232/6

فهذه النصوص تكمن أهميتها في التأصيل المبكر لذكر النقاد بالتشدد، ودلالتها واضحة على مسألة تقسيم الأئمة النقاد، إلى متشدد، ومتساهل، ومعتدل، في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

أقسام النقاد باعتبار كثرة كلامهم في الرواة جرحا وتعديلا:

الطبقة الأولى: من تكلّم في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

الطبقة الثانية: من تكلّم في كثير من الرواة، كمالك وشعبة.

الطبقة الثالثة: من تكلّم في الرّجل بعد الرّجل، كابن عيينة، والشّافعي[1].

أقسام النقّاد باعتبار التشدّد والتساهل

التعديل والتجريح من الأمور الاجتهادية، التي ترتكز غالبا على سبر أحاديث الراوي، ومقارنته بغيره فقد يكون الراوي مجروحا عند الإمام أحمد، ومعدّلا عند يحيى بن معين، لأن النقاد متفاوتون في مناهجهم تساهلا وتشددا، وينقسمون إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: النقادالمتشدّدون:

1- الإمام شعبة بن الحجاج وصفه بالتشدد الحافظ ابن حجر[2]، والسخاوي[3] وغيرهما.

2- الإمام يحي بن سعيد القطان: وصفه علي بن المديني[4]، والذهبي[5]، وغيرهم بالتشدد.

3- الإمام مالك بن أنس ذكره سفيان بن عيينة[6]، والجوزجاني[7]، وابن حجر[8] في المتشددين.

4- الإمام أبو نعيم الفضل بن دكين : وصفه بالتشدد الإمام علي بن المديني[9] وغيره.

---

[1]- انظر الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، ط4 ، دار البشائر ، بيروت 1990م ، ص 171

[2]- ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، 482/1

[3]- محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية ، لبنان 1403هـ ، 293/1

[4]- ابن حجر ، تهذيب التهذيب 28/6

[5]- الذهبي ، ميزان الإعتدال 171/2

[6]- تهذيب التهذيب 6/10

[7]- أحوال الرجال ، ص 40

[8]- التلخيص الحبير 10/3

[9]- سير أعلام النبلاء 250/10

5- الإمام يحي بن معين: وصفه بالتشدد ابن تيمية[1]، والذهبي[2]، وابن حجر[3]، وغيرهم.

6- الإمام علي بن المديني : وصفه أبو زرعة الرازي بالتشدد[4].

7- الإمام أبوحاتم الرازي: ذكره الذهبي[5]، وابن حجر[6]، وغيرهما في المتشددين.

8- الإمام الجوزجاني: نسبه كل من الذهبي[7]، وابن حجر العسقلاني[8]، إلى التشدد..

9- الإمام النسائي : وصفه بالتشدد كل من الذهبي[9]، وابن حجر العسقلاني، [10]وغيرهما.

10- الإمام أبو فتح الأزدي: وصفه الذهبي[11]، وغيره بالتشدد.

11- الإمام ابن عرابش : عده الذهبي[12]من المتشددين، وكذا فعل السخاوي[13].

12- الإمام الساجي : ذكر ابن حجر[14] تشدده.

13- الإمام أبو الحسن القطان: وصفه الذهبي [15]وغيره بالتشدد.

14- الإمام ابن حزم الظاهري : أشار ابن حجر[16]إلى تشدده.

15- الإمام العقيلي: وصفه الذهبي[17] وابن حجر[18] وغيرهما بالتشدد.

---

[1]- أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى 349/24

[2]- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

[3]- ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح 428/1

[4]- ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل 73/7

[5]- الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 420/2

[6]- ابن حجر ، هدي الساري ، ص462

[7]- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص(159- 179)

[8]- ابن حجر ، لسان الميزان 16/1

[9]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 437/1

[10]- ابن حجر ، هدي الساري ، ص387

[11]- الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 967/3

[12]- الذهبي ، الموقظة ، ص 83

[13]- السخاوي ، فتح المغيث ، 329/3

[14]- ابن حجر ، هدي الساري ، ص395

[15]- الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، 1407/4

[16]- ابن حجر ، لسان الميزان ، 200/4

[17]- الذهبي ، ميزان الاعتدال ، 140/3

[18]- ابن حجر ، هدي الساري ، ص461

16- الإمام ابن حبان : أشار الذهبي [1] إلى تشدده.

17- الإمام الدارقطني: وصفه ابن حجر [2] بالتعنت.

الطبقة الثانية: المتساهلون

ومن الذين وصفوا بالتساهل:

1- الإمام الترمذي: وصفه الذهبي [3]، والسخاوي [4] بالتساهل.

الإمام الدارقطني : أشار الذهبي إلى تساهله في بعض الأوقات [5].

الإمام أبوعبد الله الحاكم : وصفه ابن الصلاح [6]، والذهبي [7]، وابن حجر [8] بالتساهل.

الإمام أبوبكر البيهقي: ذكره الذهبي [9] في المتساهلين.

الإمام ابن خزيمة: أشار إلى تساهله ابن حجر [10]، والسيوطي [11].

الإمام ابن حبان: ذكر ابن حجر [12] تساهله في النقد.

7- محمد بن سعد صاحب الطبقات (230هـ).

8- علي بن المديني (234هـ) "وهو علي بن عبد الله"

9- أبو داود (275هـ) اسمه: سليمان بن الأشعث السجستاني.

10- الدارقطني (385هـ) اسمه علي بن عمر صاحب العلل.

1- ابن حجر ، ميزان الاعتدال ، 45/3

2- ابن حجر ، هدى الساري ، ص 392

3- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

4- السخاوي ، الإعلان بالتوبيخ ، ص 168

5- الذهبي ، الموقظة ، ص 83

6- ابن الصلاح ، علوم الحديث ، ص 18

7- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

8- ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، 319/1

9- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

10- ابن حجر ، لسان الميزان ، 41/1

11- السيوطي ، تدريب الراوي ، 109/1، 124

12- ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، 726/2

طبقة النقاد المعتدلين:

1- للإمام سفيان الثوري : وصفه ابن حجر[1] بالتوسط .

2- الإمام أحمد بن حنبل : ذكره الذهبي [2]، وابن حجر[3] في المتوسطين.

3- الإمام عبد الرحمن بن مهدي : وصفه ابن حجر[4] بالاعتدال.

4- الإمام البخاري : أشار كل من الذهبي[5]، وابن حجر[6] وغيرهما إلى اعتداله في النقد.

5- الإمام أبو زرعة الرازي : وصفه الذهبي[7] بالإنصاف.

6- الإمام ابن عدي : ذكر الذهبي[8] ، وابن حجر[9] ، وغيرهما أنه من المعتدلين[10].

7- محمد بن سعد صاحب الطبقات (230هـ).

8 - علي بن المديني (234هـ) "وهو علي بن عبد الله".

9- أبو داود (275هـ) اسمه: سليمان بن الأشعث السجستاني.

10- الدارقطني (385هـ) اسمه علي بن عمر صاحب العلل.

موقف الأئمة من اختلاف مناهج النقاد (التشدد والتساهل):

بيّن الإمام الذهبي كيفية الأخذ عن الأئمة النقاد، لمن وجد اختلافا في كلامهم على الرجل الواحد وكان منهم متشدد وآخر متساهل، فقال: "ثم منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل يعمد الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصا، فعض على قوله بناجذيك، وتمسك

---

[1]- ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، 487/1

[2]- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

[3]- ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، 482/1

[4]- المرجع السابق ، 482/1

[5]- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

[6]- النكت على كتاب ابن الصلاح ، 482/1

[7]- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص159

[8]- المرجع السابق ، ص 159

[9]- تهذيب التهذيب ، 93/1

[10]- نقل الكنوي في الرفع والتكميل ، ص 306

بتوثيقه وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه و لم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلا مفسرا "[1].

وقال المعلمي: "ما اشتُهر من أن فلانا من الأئمة متساهل، وفلانا متشدد ليس على إطلاقه، فإن منهم من يتساهل تارة، ويتشدد تارة، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام"[2].

وعليه فلا يعني وصف الإمام بالتشديد إهدار تضعيفه، ولا وصفه بالتساهل، إهدار توثيقه، ولا وصفه بالإنصاف، اعتماد حكمه مطلقا، وإنما فائدة هذه الأوصاف اعتبارها قرينة من قرائن **الترجيح عند التعارض.**

قال الإمام السخاوي: "ولوجود المتشدد ومقابله، نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل ربما ردّ كلام كل من المعدل والجارح، مع جلالته وإمامته ونقده وديانته، بما **لانفراد** عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعي رحمه الله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فإنه كما قال النووي لم يوثقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين لكن قد اعتذر المساجي عن الشافعي، بأنه لم يخرج عنه إلا في الفضائل يتساهلون فيها وتعقب بأن الموجود خلافه، ولين جماعة بأن مجالسته لإبراهيم كانت في **حداثته**، على كل حال فقد اختار ابن الصلاح كما مضى في محله، أن الإمام الذي له أتباع يقلدونه فيما يذهب إليه، إذا احتج براو ضعفه غيره، كان ذلك الراوي حجة في حق من قلّد ذلك الإمام، **أو لاحتماله** كالنسائي...في أحمد بن صالح أبي جعفر المصري، الحافظ المعروف بابن الطبري، حيث جرّحه فيما نقله عنه ابنه عبد الكريم بقوله ليس بثقة ولا مأمون"[3].

---

[1]- الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص172

[2]- محمد بن علي الشوكاني ، الفوائد المجموعة ، ت: للعلمي اليماني ، ط3 ، المكتب الإسلامي بيروت 1987م ، ص12

[3]- السخاوي ، فتح المغيث ، 359/3

الخاتمة

وفيها أهمّ نتائج البحث

أهمّ نتائج البحث

الحمد لله تعالى الذي وفّقني لإتمام هذه الدّراسة، التي هي عبارة عن محاولة متواضعة وخطوة في سبيل التعرّف على آثار نقد المتن في الممارسة النّقدية عند المحدّثين، وبيان سبق المسلمين في هذا المجال، وبعد دراسة هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية:

1- اعتماد نقد المتن عند الصّحابة رضي الله عنهم: فقد أوضحت بالشواهد الكثيرة، أنّه كان معتمدا عند الصّحابة، ويعتبر السيّدة عائشة رضي الله عنها أكثر من روى عنها ذلك من الصّحابة، يليها عمر بن الخطّاب، وعليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود ، وعبدالله بن عبّاس رضوان الله عليهم.

2- نشأة المنهج النّقدي للحديث الشريف، لم يكن استجابة لنوع من التّرف العلمي بقدر ماكان استجابة لواقع يفرض نفسه، وحفظا للسنّة من وضع الوضّاعين وكيد المخالفين.

3- أثبتت هذه الدراسة أنّ المحدّثين أسّسوا نظرية متكاملة في نقد المرويات، حيث قسّموا النّقد إلى نقد خارجي، ونقد داخلي، لتحديد ضوابط معرفة للموضوع اعتمادا على المتن فقط.

4- جمع الأئمّة النّقّاد بين الفقه والحديث، من أكبر الدلائل على الاهتمام بنقد المتون، إذ لاوجود للفصل بين النّظر الحديثي، والنّظر الفقهي لدى أئمّة الحديث.

5- أثبتت الدّراسة أنّ السّبر من أهمّ أسس الحكم على الرجال، استنادا إلى التطبيقات.

6- تصنيف النّقّاد من حيث التشدّد والتساهل، ليس على إطلاقه، بل له ضوابط تحكمه.

7- نقد أحاديث الرّاوي له انعكاس على عدالته سلبا وإيجابا.

8- تفرّد البحث بتحرير عدّة مسائل لازالت شائكة، ومحلّ نقاش بين المفكّرين، أهمّها النّقد العقلي لمتون السنّة، والمسألة الثانية: فقه المحدّثين، ومسألة تحديد مفهوم نقد المتن عندهم.

9- بيّنت الدّراسة أنّ لفظ التعديل أو الجرح، كان نتيجة عند أئمّة النّقد، فأصبح منطلقا للحكم عند المتأخّرين.

10- إبراز "منهج نقد المتن عند علماء الحديث"، لا يعني فتح الباب أمام غير المؤهّلين فمسالكه وعرة لا يقدر عليها إلاّ الجهابذة من المحقّقين.

11- اعتنى الأئمّة النّقّاد من المحدّثين عناية فائقة بالمتون، بيّنت ذلك من خلال أقوالهم النّقدية وكذلك مصنّفاتهم في: اختلاف الحديث، غريب الحديث ، ناسخ الحديث، وغير ذلك.

12- مصنّفات المحدّثين شاهدة على بطلان دعوى تقصيرهم في نقد المتن.

التوصيات

لعلّ من المفيد أن أضع بين يدي المهتمين بالسنّة وعلومها، من طلبة العلم، بعض المقترحات التي استخلصتها من التعامل مع كتب الرواية، وكتب الرجال والعلل، خلال إعداد هذا البحث، وهي:

أوّلاً: العناية بالدراسات التي تهتمّ بجهود الأئمّة النقّاد المتقدّمين، وجمع أقوالهم وآرائهم المتناثرة في بطون كتب العلل والرّجال.

ثانيا: العناية بالدراسات التي تعتني بنقد المتن عند المحدّثين، والتعريف بمناهجهم، وسبقهم في هذا المجال

ثالثا: العناية بمنهج الصّحابة رضوان الله عليهم، في فهم الحديث النبوي، والاستفادة منه في فهم السنّة فهما صحيحا، لتطبيقها تطبيقا سليما.

رابعا: وقفت على جهود قيمة للمحدثين المتأخرين عن عصر الرّواية، تستحقّ أن تفرد بدراسات مستقلّة.

وختاماً أسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله علماً نافعاً ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنّة.

وصلّى الله تعالى على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

م	الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
.1	وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي"	البقرة	260	21
.2	كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ"	البقرة	180	240
.3	يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ"	آل عمران	65	324
.4	"فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"	آل عمران	21	288
.5	وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ	آل عمران	133	239
.6	إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا	النساء	75	62
.7	"وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا"	النساء	83	19
.8	لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا	النساء	101	218
.9	"وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ"	النساء	102	229
.10	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ	المائدة	6	297

	أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"		المائدة		
.11	ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ"	89	المائدة	258
.12	"يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ "	67	المائدة	292
.13	لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ "	103	الأنعام	292
.14	يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ	187	الأعراف	178
.15	وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ	100	التوبة	19
.16	"وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ "	58	يوسف	175
.17	فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ "	(61 – 62)	الحجر	175
.18	وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ"	43	النحل	17
.19	يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا"	83	النحل	175
.20	يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ	69	النحل	214
.21	وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى "	15	الإسراء	227- 296
.22	وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا"	15	الإسراء	86

.23	لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى"	طه	15	227
.24	وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ"	الأنبياء	1	147
.25	فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"	الحج	52	261
.26	وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ	النور	58	204
.27	وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ"	الشعراء	214	195
.28	إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَ	الروم	52	217
.29	إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ	لقمان	34	178
.30	اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ"	السجدة	4	293
.31	لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ "	الأحزاب	21	170
.32	مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا"	الأحزاب	40	296
.33	إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ"	فاطر	10	299
.34	وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ	فاطر	22	217
.35	وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ "	فاطر	43	62
.36	وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ "	الشورى	51	296
.37	إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	الجاثية	28	261

.38	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ"	الحجرات	6	18
.39	وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ "	الذاريات	56	308
.40	ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى "	النجم	6	287
.41	وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى"	النجم	39	227
.42	وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى	النجم	13	292
.43	عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى	النجم	-14 15	239
.44	أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى	النجم	38	300
.45	مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا. "	الحديد	22	245
.46	لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ "	الحشر	8	19
.47	إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ "	المنافقون	1	19
.48	أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ..."	الطلاق	6	84
.49	لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ"	الطلاق	1	83
.50	هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ"	الحاقة	19	293
.51	يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ	المدثر	1	199
.52	وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ"	التكوير	9-8	86-84

53.	وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ	التكوير	23	292
54.	فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا	الانشقاق	8	217
55.	اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ	العلق	1	199
56.	فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ	الزلزلة	9-8	227

فهرس الأحاديث والآثار

م	طرف الحديث والأثر	رقم الصفحة
.1	اينك هذا؟	227
.2	ائتوا الحديث حتى إلآ	112
.3	أتيت النبي ﷺوعليه ثوب أبيض	209
.4	أتيتا رسول الله ﷺ تستحمله فرأيته	190
.5	أثقل الصّلاة على المنافقين	204
.6	اجتمعت نصارى نجران وأحبار يهود	324
.7	احتجم رسول الله ﷺ	167
.8	احتجم رسول الله ﷺ وحجّمه	221-167
.9	احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الحجّام	221
.10	أخر النبي ﷺالعشاء	205
.11	أخرج الصحيفة التي جمعها	252
.12	إذا أخذ أحدكم عرقا	448
.13	إذا أذّن ابن أم مكتوم، فكلوا واشربوا	204
.14	إذا أراد أحدكم الخلاء وأقيمت	250
.15	إذا اقيمت الصّلاة وحضر العَشاء	269
.16	إذا جاء أحدكم الجمعة	272

.17	إذا رأيتم الجنازة	224
.18	إذا شرب أحدكم فليشرب	273
.19	إذا شرب أحدكم فليتنفس	274
.20	إذا صلّى أحدكم إلى غير سترة	277
.21	إذا صلّى أحدكم ركعتي الفجر	173
.22	إذا قام أحدكم في صلاته	408
.23	إذا قال"غَيْرِ الْمَغْضُوبِ	208
.24	إذا قام أحدكم يصلي	297
.25	إذا كان بالبلد الذي أنتم به	236
.26	إذا كان ببلد فلا	236
.27	إذا وقع الذباب في إناء أحدكم	242
.28	إذا ولغ الكلب في الإناء	188
.29	أذّنت في ليلة باردة شديدة	445
.30	أراني أتسوك بسواك	190
.31	أرجعها لا أمّ لك	251
.32	اسبغوا الوضوء	166
.33	اسبغوا الوضوء" فإنّ أبا القاسم	167
.34	استقيموا لقريش	88

.35	أسلمت قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين	250
.36	اسمع وأطع، ولو لعبد..	89
.37	اشربوا فيما بدا لكم	446
.38	أصبحوا بصلاة الصبح	445
.39	اصبروا حتى تلقوني	62
.40	أطفال المشركين في..	87
.41	أعتم النبي	205
.42	أعتم النبي ﷺبالعتمة	205
.43	أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين	211
.44	أعظم الفرية على الله من قال: إنّ محمّد	200
.45	أغمي على رسول الله ﷺ ثم أفاق	201
.46	أفعمياوان أنتما	357
.47	أفلح وأبيه إن صدق	176
.48	أقبل رسول الله من غزوة تبوك	326
.49	الا أصلي بكم صلاة	191
.50	أمرنا رسول الله ﷺ يوم خيبر أن	326
.51	أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف كتب	186
.52	إنّ ابن أمّ مكتوم رجل أعمى	204

.53	إن العهد إذا سبقت له	189
.54	إن الله زادكم صلاة	435
.55	إنّ الله عزّ وجلّ يحبّ أن يقبل رخصه	273
.56	إنّ الميت ليعذب ببكاء الحي	217
.57	أنّ النبي ﷺ توضأ بالنبيذ	296
.58	أنّ النبي ﷺ كان يتوضأ لكلّ صلاة، فلمّا كان	269
.59	أنّ النبي ﷺ كان يصلّي الضّحى	272
.60	أن النبي ﷺ كان يصلّي من الليل، وألفا معترضة	298
.61	أنّ النبي ﷺ لما حجّ مرّ	320
.62	أن النبي ﷺ اتخذ حجرة	168
.63	أنّ النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة	168
.64	أنّ النبي ﷺ تزوّج أمّ سلمة، فأصبحت	104
.65	أنّ النبي ﷺ تزوّجها، وأقام عندها ثلاثا	104
.66	أن النبي ﷺ خرج بين رجلين يريد أحدهما العباس	202
.67	أن النبي ﷺ دخل الكعبة وفيها ست سواري	203
.68	أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يعودونه	191
.69	أن النبي ﷺ ركب فرسا فصرع عنه فجحش	225
.70	أن النبي ﷺ قال له ما اسمك قال حزن	191

.71	أن النبي ﷺ كان يخلل	210
.72	أنّ النبي ﷺ كان يقصر في	174
.73	أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة	203
.74	أن النبي قال إن شرب	225
.75	أن النجاشي أهدى إلى رسول الله ﷺ خفين	206
.76	أنّ أمّ سلمة حين زوّجها النبي ﷺ	253
.77	أن امرأتين يمانيتين أتتا رسول	436
.78	إن بلالا يؤذن بليل	203
.79	إنّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا	203
.80	أن حدثه ملكة دعت النبي	230
.81	أن رجلا قرأ عند النبي السجدة فسجد	231
.82	أنّ رجلا مات على عهد رسول	173
.83	أن رجلين دخلا على عائشة رضي الله عنها	245
.84	إنّ رسول الله ﷺ احتجم في	168
.85	أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين	197
.86	أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان	203
.87	أن رسول الله ﷺ لم يقت في الخمر	205
.88	أن رسول الله ﷺ أمرها أن تراقي معه	255

.89	أنّ رسول الله ﷺ تمضمض من اللّبن	270
.90	أنّ رسول الله ﷺ كان يأكل اللّحم ثمّ	268
.91	أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل	192
.92	أن رسول الله ﷺأمرها أن تصلّي الفجر	253
.93	أنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺانصرَفَ مِنَ اثنتين	20
.94	أن رسول الله ﷺأهدي إليه عضو صيد	198
.95	أن رسول الله ﷺصلّى الظهر بذي	207
.96	لا عدوى	230-194
.97	أنّ رسول الله توضأ	232
.98	أنّ رسول الله رخّص لصاحب العرية	222
.99	أن رسول الله كان رجما	226
.100	أنّ رسول الله كان يعطي	24
.101	أن رسول الله كان يقوم في الجنائز	224
.102	أن رسول الله مسح على الجوربين	98
.103	أن رسول الله نهى عن أكل لحوم	192
.104	إنّ في جهنم واديا	437
.105	إن من شرب الخمر فاجلدوه	238
.106	إن نوفا البكالي يزعم أن موسى	127

107.	إنّ هذا القرآن أنزل	155
108.	أنا أحقّ بالشكّ من أبي إبراهيم	241
109.	أنا بريء من كل مسلم يقيم بين	196
110.	انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله	84
111.	إنكم ملاقو العدوّ غدا	262
112.	إنما الأعمال بالنيات	162
113.	إنما جعل الإمام ليؤتم به	225-188
114.	إنما جعل النبي ﷺ أعين	249
115.	إنما نهيتكم عن الادّخار فوق ثلاث	273
116.	أنه بال قائما	234
117.	أنه رأى رسول الله ﷺ يشرب جرعة	274
118.	أنه سمع النبي يسأل عن شراء	222
119.	إنه لا يبقى على ظهرها يومئذ	305
120.	إنه ليس في النوم تفريط	210
121.	أنهاكم عن أكل حيلها وحميرها	270
122.	إني كمارينه أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى	25
123.	إني نهيتكم عن الإقران	273
124.	أهدي لرسول الله ﷺهدية	446

125.	أوتيت الكتاب ومثله معه	240
126.	إياكم والزنج فإنهم	383
127.	ائذنوا له بئس أخو العشيرة	20
128.	أيقطع الصلاة، المرأة، والكلب	299
129.	أيما امرئ ولي من أمر المسلمين	446
130.	بايعت رسول الله ﷺ في رهط	209
131.	بايعوني على أن لا تشركوا بالله	301
132.	بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا مرثد	185
133.	بكم كان رسول الله ﷺ يوتر	189
134.	بلّغوا عني ولو آية	111
135.	بما نهى عنه النبي ﷺ من الأشربة بلغتك وفسره	193
136.	البينة على المدعي	162
137.	بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ	21
138.	تبايع رجلان على عهد رسول الله بتمر	254
139.	توضؤوا مما غيرت	310
140.	ثم أصبح النبي ﷺ	105
141.	ثمن الكلب خبيثة ومهر	301
142.	جاء ابنا مليكة فسألا النبي ﷺ	84

143.	جاءت الجدّة إلى أبي بكر	143
144.	الجماعة ثلاثة، ومنهم خمسة وعشرون درجة	446
145.	الجمعة على من	272
146.	حجم أبو طيبة رسول الله	221
147.	الحدود كفّارة	89
148.	الحرب مخدعة	162
149.	حق على كل مسلم طهور	408
150.	حثوا ما بال عليه من التراب	241
151.	الخراج بالضمان	162
152.	خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة ونحن	325
153.	خلافةُ النبوّةِ ثلاثونَ سنةً	103
154.	خلق الله عز وجل التربة يوم السبت	293
155.	خيركم من تعلم القرآن	442
156.	دخل رسول الله ﷺ على أبي بكر فإذا سبقه	356
157.	دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي	102
158.	رأت النبي ﷺ يتوضأ	210
159.	رأى رجلا يصلي خلف الصف	229
160.	رأيت النبي ﷺ إذا افتتح	227

161.	رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف	188
162.	رأيت النبي إذا افتتح الصلاة رفع يديه	227
163.	رأيت ربي عزّ وجل على جمل	317
164.	رأيت مروان بن الحكم جالسا في المسجد	25
165.	أن طائفة صفت مع النبي، وطائفة	228
166.	زادك الله حرصا	229
167.	سألت أبا سلمة أي القرآن أنزل أوّل	199
168.	سألت أبا هريرة عن المسح بالخفين	92
169.	سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم	303
170.	سبعة يظلّهم الله في ظلّ	169
171.	السمع والطاعة في عسرك	89
172.	سمعت عائشة تقول دفّ ناس من أهل البادية	223
173.	سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان	22
174.	شبهنسونا بالحمر والكلاب	228
175.	شرّ الكسب مهر البغي، وثمن	301
176.	شهدت العيد مع النبي ﷺ فصلّى	187
177.	الشؤم في المرأة	245
178.	صبوا عليه سجلا من	241

179.	صلّوا خلف كل برّ	237
180.	صلى النبي ﷺ المغرب	205
181.	صلّى بنا النّبي ﷺ العشاء في آخر حياته، فلمّا سلّم	305
182.	صلّى لنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء	299
183.	صليت أنا ويتيم	230
184.	صيد البر لكم	198
185.	طوافك لحجتك يكفيك لحجتك	252
186.	"الْعَالِمُ لا يَخْرِفُ"	304
187.	العجماء جبار	162
188.	العرافة أولها ملامة وأوسطها	436
189.	علمنا رسول الله ﷺ الصّلاة قال: فكبر	192
190.	غسل يوم الجمعة واجب	238
191.	فأبشروا وأملوا ما يسركم فوالله لا الفقر	197
192.	فرض زكاة الفطر من رمضان	212
193.	فيما سقت السماء والعيون	186
194.	قال لي رسول الله ﷺ إذا أتيت مضجعك	157
195.	قالت الأنصار يوم فتح مكة	20
196.	قالت لي عائشة: يا ابن أختي	142

197.	قد رأى محمّد ﷺ ربه	201
198.	قرأ قراءة طويلة يجهر بها	206
199.	قدم معاوية وابن عباس	170
200.	قضى باليمين	212
201.	كادت العين تسبق القدر	243-241
202.	كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيّرت	310
203.	كان المسلمون لا ينظرون	329
204.	كان النبي ﷺ يصلي	205
205.	كان النبي ﷺ يؤخر	205
206.	كان النبي ﷺ إذا توضأ مسح	310
207.	كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يد أبي بكر بعده	275
208.	كان رسول الله ﷺ يوتر	189
209.	كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر	187
210.	كان رسول الله ﷺ لا يؤخر الصلاة	269
211.	كان رسول الله ﷺ يترضأ لكلّ صلاة	269
212.	كان رسول الله ﷺ يستن وعنده	205
213.	كان رسول الله ﷺ ينام وهو ساجد	278
214.	كان علي ثقل النبي ﷺ رجل	185

215.	كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس	185
216.	كان يصلي بعد الوتر	206
217.	كأنما أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق	303
218.	كسفت الشمس فأمر رسول الله ﷺ رجلا	206
219.	كفى بالمرء كذبا	19
220.	كلوا واشربوا ولا يهيدنكم	204
221.	كن حلس بيتك	235
222.	كنا جلوسا عند النبي ﷺ	91
223.	كنا في مَجْلِسٍ عِنْدَ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ	144
224.	كنا نتناوب النبي ﷺ عند	22
225.	كنا نحزر قيام النبي ﷺ، في الظهر	201
226.	كنا نسافر مع النبي ﷺ فلم يعب	196
227.	كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم	303
228.	كنت أكون نائمة، ورجلاي	298
229.	كنت أنا وجار لي من الأنصار	22
230.	كنت جالسا عند النبي ﷺ إذ أتاه	211
231.	كنت رديف الفضل على أتان فحتنا	298
232.	كنت متكئا عند عائشة فقالت	292

233.	لا تأكلوا القرعة حتى	311
234.	لا تحلّ صدقة لغني	287
235.	لا تكتبوا عني ومن كتب	112
236.	لا صلاة لمن لا وضوء	441
237.	لا عدوى ولا طيرة	235-198
238.	لا فرع	193
239.	لا وصية لوارث	240-212
240.	لا يبقى على رأس مائة سنة	244
241.	لا يحل دم مسلم إلا من إحدى ثلاث	225
242.	لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال	239
243.	لا يدخل ولد الزنى الجنة	295-178
244.	لا يرث المسلم الكافر	212
245.	لا يصطبح رجل سبع تمرات	257
246.	لا يقطع الصلاة شيء	299
247.	لا يوردن ذو عاهة	236-198-199
248.	لا يولد بعد مئة سنة	303
249.	لتؤدن الحقوق	167
250.	للعبد المملوك الصالح	319

251.	النار باب لا يدخل منه إلا	446
252.	لم يبق في مالي شيء أطعم أهلي	271
253.	لم يكونوا يسألون عن الإسناد	24
254.	لما مات إبراهيم ابن رسول الله	296
255.	لو رأيت رسول الله ﷺ لسألته	200
256.	ليس على من نام ساجدا	278
257.	ليس فيما أقل من خمسة	187
258.	ليس من البرّ الصوم في	196
259.	ليؤمكم خياركم، فإنهم وفدكم إلى الجنة	237
260.	ما أبالي على ظهر حمار	92
261.	ما أخطأني ابن مسعود عشية	163
262.	ما أدري أعزير نبيا كان أم لا؟	301
263.	ما أمرنا الله أن نمسح على جلود	92
264.	ما أمهات الأولاد إلا بمنزلة	91
265.	ما بال رسول	234
266.	ما دخل علي النبي ﷺ بعد العصر إلا صلّى	93
267.	ما رأيت مثل ما جهل الناس	276
268.	ما صلّى رسول الله على سهل	276

269.	ما عليه من وزر أبويه	296
270.	ما كل الحديث سمعناها من	23
271.	ما لي أسمعك ذكرت مكّة	143
272.	ما من عبد قال لا إله إلا الله	209
273.	ما من مسلم يموت في يوم الجمعة	252
274.	ما من نفس منفوسة اليوم	305
275.	مثل ما يعثني الله	185
276.	محرّم الحلال	434
277.	مفتاح الصلاة الوضوء	408
278.	من أحيا بابا من	447
279.	من أعتق شقصا	433
280.	من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن	272
281.	من أقيم عليه حدّ أربع مرات	224
282.	من أقيم عليه حدّ في شيء	224
283.	من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت	272
284.	من جاع أو احتاج فكتمه الناس	437
285.	من حرّك خاتمه أو عمامته	275
286.	من حسن إسلام المرء	162

287.	من خرج من الجماعة قيد شبر	433
288.	من زعم أن محمدا رأى	292-200
289.	من سئل عن علم فكتمه	63
290.	من شرب الخمر فاجلدوه	194
291.	من شرب الخمر فاجلدوه	238
292.	من شرب الخمر فاجلدوه، فإن	263
293.	من صام صبيحة يوم الفطر	90
294.	من صلّى صلاة مكتوبة فليقرأ بأمّ	436
295.	من صلّى على جنازة	276
296.	من صلّى على جنازة في	276
297.	من طلب العلم ليباهي	442
298.	من غسل الميت	311-192
299.	من غسل الميت	192
300.	من غسل ميتا اغتسل	311
301.	من فاته الوتر	276
302.	من قال لا إله إلا الله وحده	239
303.	من قال لا إله إلا الله دخل	239
304.	من قتل دون ماله	235

305.	من قتل عبده قتلناه	238
306.	من كانت له سجية	447
307.	من كذب علي متعمدا	11
308.	من كذب علي متعمدا ليضل به	249
309.	من نذر أن يعصي الله	254
310.	منبري هذا علي ترعة من ترع الجنة	239
311.	نضر الله امرأ سمع منا حديثا	157
312.	نضر الله عبدا سمع مقالتي	23
313.	نهى النبي عن صوم يوم الفطر	90
314.	نهى أن تباع ثمرة النخل	222
315.	نهى أن يتنفل	234
316.	نهى رسول الله ﷺ عن القران إلاّ	274
317.	نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام	302-221
318.	نهى رسول الله ﷺعن الوصال رحمة	187
319.	نهى رسول الله عن أكل لحوم الضحايا	223
320.	نهى ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلاءِ	100
321.	نهيتكم عن النبيذ	193
322.	الوائدة والموؤودة في النار	84

323.	وركب أبو أيوب إلى عقبة بن عامر	25
324.	الوضوء مما مست النار ولو	304
325.	وقد بلغ به أبي إلى النبي	26
326.	وقدم عليّ من اليمن ببدن النبي ﷺ	21
327.	الولاء لا تباع	101
328.	الولاء لمن	102
329.	ومسح على الجوربين وخالف الناس	99
330.	ويل للأعقاب	166
331.	يا أبا ذر إني أراك	208
332.	يا أبا هريرة أتتوضأ من الدهن ؟أتتوضأ من الحميم ؟	311
333.	يا أم سلمة إن شئت سبعت	255-253
334.	يا أمتاه هل رأى محمد ﷺ ربه ؟	292
335.	يا أيها الناس إن على كل أهل بيت	193
336.	يا رسول الله ما الطهور بالخفين؟	92
337.	يا معشر من آمن بلسانه	446
338.	يامعشر قريش أنقذوا أنفسكم	195
339.	يخرج من النار من قال لا إله إلا الله	185
340.	يرحم الله عمر والله ما حدثت رسول الله	226
341.	يقرأ في المغرب بطولى	194
342.	يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب	277

فهرس الغريب والمعاني

م	الغريب	رقم الصفحة
1.	أرقض	393
2.	أساوِرَه	22
3.	استسعاه	433
4.	اغْرَوْرَقَتْ	163
5.	أقِط	311
6.	أوجفه	240
7.	أوداجه	163
8.	البُثْر	30
9.	البُراق	393
10.	بعلاّلة	287
11.	بخرج	17
12.	تَثَقَّفْتُ	244
13.	جبار	366-1627
14.	جُحش	225
15.	الجور	91

16.	الحَبْو	91
17.	الحَطْم	29
18.	الخلا	252
19.	الخُوانيك	408
20.	دَرَسَ	30
21.	الذَّرْ	243
22.	رَضْفَة	267
23.	الركاز	366
24.	السلّاب	243
25.	سعفرا	243
26.	السفّه	312
27.	السُّلْت	254
28.	سَنَوْر العينين	249
29.	شرك	433
30.	الشَّغْص	433
31.	الشكم	221
32.	الصمّاء	90
33.	الطَّارِع	243

.34	عجماء	366-162
.35	العرافة	436
.36	غير مشقوق عليه	433
.37	فاعقلوه	242
.38	قصبه	429
.39	القِرَاب	252
.40	القلس	408
.41	قوم	433
.42	اللابة	251-143
.43	لأبتيها	251
.44	لبسته	22
.45	النقبة	236
.46	نهوع	190
.47	يخشى	90
.48	يحتلى	252
.49	يصيد	317
.50	يظهر	252

فهرس الأعلام المترجم لهم

م	العلم	الصفحة
.1	إبراهيم بن أبي يحيى	295
.2	إبراهيم بن علي بن يوسف	76
.3	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني	104
.4	أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري	2160
.5	أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف	76
.6	أحمد بن سعيد بن خليف اللخمي	76
.7	أحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرمادي أبو بكر	141
.8	إسماعيل بن يحيى المزني	219
.9	أيوب بن أبي تميمة السختياني	450
.10	أيوب بن خالد بن صفوان	295
.11	جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي	28
.12	جرير بن عبدالحميد	315
.13	الحارث بن عبد الله الهمداني	28
.14	خالد بن معدان الكلاعي الحمصي	329
.15	ذو اليدين	20

.16	الربيع بن سليمان المرادي	219
.17	سعيد بن جمهان الأسلمي	103
.18	سليمان بن أبي القاسم نجاح	76
.19	سهيل بن ذكوان أبو السندي	328
.20	سهيل بن ذكوان المدني	328
.21	طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي	142
.22	عاصم بن ضمرة السلولي	28
.23	عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو	306
.24	عباس الدوري	56
.25	عمر بن موسى بن وجيه البيتي الوجيهي الحمصي	329
.26	عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي	99
.27	عبد الرحمن بن ملجم المرادي	28
.28	عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني	141
.29	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	104
.30	عبد الله بن أحمد بن غطيف الهروي	76
.31	عبد الله بن دينار العدوي	101
.32	عبد الله بن محرر	314
.33	عبد الله بن محمد بن فوريك القاضي	76

.34	عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرّحمن	104
.35	عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرّحمن المدني	138
.36	عثمان بن عمير	86
.37	عطاء بن السائب بن مالك	151
.38	عطية بن سعيد بن جنادة العوفي	28
.39	عفير بن معدان الحمصي المؤذن	329
.40	علي بن إسماعيل، أبو الحسن المرسي	150
.41	علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري	393
.42	علي بن الحسن أبو القاسم ابن المسلمة	330
.43	عمارة بن جوين ، أبو هارون العبدي	28
.44	فرقد بن يعقوب السبخي	28
.45	الفضل بن دكين الكوفي	141
.46	قيس بن الربيع الأسدي	395
.47	محرر براتين وزد محمد بن عبد الله التيمي	393
.48	محمّد بن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم الأنصاري	104
.49	محمد بن الحسن بن أزهر	327
.50	محمّد بن عبد الرّحمن بن البيلماني	90

.52	محمد بن يونس بن موسى الكديمي	367
.53	معبد الجهني	28
.54	يوسف بن يحيى البويطي	219

فهرس المصادر والمراجع

.1	إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي ، الموافقات ، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، 1977م.
.2	إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ، الشجرة في أحوال الرجال ، دراسة وتحقيق عبد العليم البستوي ، ط1 ، مكتبة الطحاوي ، الرياض 1995م.
.3	إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، المعجم الوسيط ، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
.4	ابن دقيق العيد ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ت: عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية.
.5	أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي ، الموضوعات ، ت: عبد الرحمن محمد عثمان ، ط1 ، المكتبة السلفية ، 1966م.
.6	أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي ، غريب الحديث ، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1985م.
.7	أبو القاسم الجرجاني، تاريخ جرجان ، تحقيق محمّد عبد المجيد خان، ط3، بيروت 1981م.
.8	أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت 1407 هـ.
.9	أبو جعفر العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ت: عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت1984م.
.10	أحمد أمين ، فجر الإسلام ، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969م

.11	أحمد بن الحسين البيهقي، مناقب الشافعي ، ت: السيد أحمد صقر ، ط1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.
.12	أحمد بن حسين البيهقي، السنن الكبرى ، ت: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة 1994م.
.13	أحمد بن حسين البيهقي، السنن الكبرى ، وفي ذيله الجوهر النقي، علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ط1، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد 1344هـ.
.14	أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، المسند ، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط2، مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ.
.15	أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، ت: د. زياد محمد منصور ، ط1 ، مكتبة العلوم والحكم ، 1414هـ.
.16	أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، العلل ومعرفة الرجال ، ت: وصي الله بن محمد عباس، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت 1408 هـ.
.17	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية أبو العباس، مجموع الفتاوى ، ت: أنور الباز – عامر الجزار، ط3، دار الوفاء، 2005م.
.18	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، ت: د.علي حسن ناصر، د.عبد العزيز إبراهيم العسكر، د. حمدان محمد ، ط1، دار العاصمة، الرياض 1414 هـ.
.19	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، المنتقى من منهاج الاعتدال، مختصر "منهاج السنة النبوية"، اختصره محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت: محب الدين الخطيب، ط3، المطبعة السلفية، القاهرة، بدون تاريخ.
.20	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، منهاج السنة النبوية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط1، مؤسسة قرطبة، بدون تاريخ.

.21	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، شرح العمدة في الفقه ، ت: د.سعود صالح العطيشان، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض1413 هـ.
.22	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، درء تعارض العقل والنقل، ت: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض1391 هـ.
.23	أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني ، الضعفاء ، ت: فاروق حمادة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، 1405هـ.
.24	أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي ، الضعفاء ، ت: فاروق حمادة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء 1984م.
.25	أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية، بيروت.
.26	أحمد بن علي المقريزي ، مختصر الكامل ، ت: أيمن بن عارف الدمشقي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، مصر 1994م.
.27	أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى، المسند ، ت: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق 1984م.
.28	أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ت: أبوعبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
.29	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض 1983م.
.30	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ت: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت ، 1412 هـ.
.31	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1989م.
.32	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، النكت على ابن الصلاح، ت: الدكتور ربيع بن هادي عمير، ط2، دار الراية، الرياض، السعودية 1988م

.33	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار الرشيد، سوريا 1986م.
.34	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ت : الشيخ خليل، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2005م.
.35	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، لسان الميزان ، ت: دائرة المعرف النظامية، الهند، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1986م.
.36	أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، مجمل اللّغة ، ت: زهير عبد المحسن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
.37	أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر 1979م.
.38	أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان أبو العباس شمس الدين ، وفيات الأعيان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1900م.
.39	أحمد بن يحيى بن أحمد الضبي ، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس ، دار الكتاب العربي ، 1967م.
.40	أحمد محمّد نور سيف، يحي بن معين وكتابه التاريخ ، دار الكتب 1979م.
.41	إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم ، ت: سامي بن محمد سلامة ، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع 1999م.
.42	إكرام الله إمداد الحق ، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، ط1 ، دار البشائر الاسلامية، 1992م.
.43	أكرم ضياء العمري ، دراسات تاريخية ، ط1، المجلس العلمي، إحياء التراث، الجامعة الاسلامية المدينة المنورة 1983م.
.44	أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، ط4، 1984م.

45.	بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ت: د.زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض 1419هـ
46.	بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط ، تحرير أحكام التقريب ، مؤسسة، ط1، الرسالة ، بيروت 1985م.
47.	تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ، ت: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ.
48.	تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق محبّ الدّين العمري، دار الفكر، بيروت 1995م.
49.	تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، مختصر الكامل ، ت: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، القاهرة، مصر 1994م.
50.	جمال الدين القاسمي، قواعد في علوم الحديث، ت: بهجة العطار، ط1، دار النفائس، بيروت، 1987م.
51.	الحسن بن عبد الرّحمن الرامهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ط3 ، دار الفكر، بيروت 1404 هـ.
52.	حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، غريب الحديث ، ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق 1982م.
53.	حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط2، 2001م.
54.	حمزة المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ط2، دار النشر دار ابن حزم، بيروت لبنان1423 هـ.
55.	خلف بن عبد الملك ابن بشكوال ، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم ، نشره وصحّحه عزت العطار الحسيني ، 1374هـ.
56.	خليفة بن خياط الليثي العصفري أبو عمر، تاريخ خليفة بن خياط ، ، ت: د. أكرم ضياء العمري، ط2، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت.

.57	الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن ، العين ، ت: د.مهدي وإبراهيم، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1988م.
.58	الخليل بن عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، دار الفكر، بيروت 1993م.
.59	خير الدين الزركلي ، الأعلام ، ط5، دار العلم للملايين، 1980م.
.60	رفعت فوزي عبد المطلب ، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته ، ط1 ، مكتبة الخانجي ، مصر 1981م.
.61	سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الصغير ، دار عمار، ط1 ، بيروت1985م.
.62	سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم ، المعجم الأوسط ، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
.63	سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق 1983م.
.64	سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ت: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.
.65	سليمان بن الأشعث السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ت: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1979م.
.66	سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن ، ط1 ، دار السلام، الرياض 1999م.
.67	سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت: د. أبو لبابة حسين، ط1، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض 1986م.
.68	الشريف حاتم بن عارف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل ، ط1، دار عالم الفوائد، مكة 1421هـ.

.69	شمس الدين السخاوي ، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، دار الكتاب العربي.
.70	صديق بن حسن القنوجي (ت 1307هـ)، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت 1978م.
.71	صلاح الدين بن أحمد الأدلبي ، منهج نقد المتن عند علماء الحديث ، ط1 ، دار الآفاق الجديدة ، 1983م.
.72	طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر ، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب 1995م.
.73	عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة، ت : نور الدين شرف الدين والشيخ محمّد خليل، دار الفكر، بيروت.
.74	عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ت: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق 1406هـ.
.75	عبد الرّحمن المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من المزال والتضليل والمجازفة ، مطبعة الأشرف، لاهور، باكستان1982م.
.76	عبد الرّحمن المعلمي اليماني ، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، ت: الألباني وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1416هـ.
.77	عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي،اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية.
.78	عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسنّة ، ط3، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1399 هـ.
.79	عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة.
.80	عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ، الجرح والتعديل مصورة دار الكتب العلمية في بيروت عن طبعة دار المعارف العثمانية في الهند 1371هـ.

.81	عبد الرّحمن بن أحمد البغدادي ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ، ت: همام عبد الرّحيم سعيد، ط1، المنار، الأردن 1987م.
.82	عبد الرّحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، الضعفاء والمتروكون ، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت 1406 هـ.
.83	عبد الرّحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، تلبيس ابليس ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2001م.
.84	عبد الرّحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ، ط1، دار صادر، بيروت، 1358 هـ.
.85	عبد الرّحمن بن محمّد العليمي، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، ت: محمّد محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة، مصر، 1963م.
.86	عبد الرّحمن بن ناصر السعدي ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، ت: عبد الرّحمن بن معلا اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، 2000م.
.87	عبد الرّحيم بن الحسين العراقي ، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ، ط2 ، دار الحديث ، 1405هـ ، 1994م.
.88	عبد الرزاق الصنعاني، المصنّف ، حبيب الرّحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت 1403 هـ.
.89	عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللّطيف ، ضوابط الجرح والتعديل ، مكتبة العبيكان.
.90	عبد القادر بن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، مير محمّد كتب خانه، كراتشي.
.91	عبد الكريم السمعاني، الأنساب ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة

	الكتب الثقافية.
.92	عبد الكريم بن عبد الله، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ، ط1، دار المسلم، الرياض.
.93	عبد الوهاب بن علي السبكي تاج الدين، قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، ت: عبد الفتاح أبوغدة، ط3، بيروت 1980م.
.94	عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي ، السنن ، ت: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت1407 هـ.
.95	عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال ، ت: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان 1988م.
.96	عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث ، ت: محمد زهري النجار دار الجيل، بيروت.
.97	عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة ، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ت: د.سعدي الهاشمي ، ط1، الجامعه الاسلامية، المدينه المنورة 1982م
.98	عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو، مقدمة ابن الصلاح ، ط1، مكتبة الفارابي، 1984م.
.99	علي بن إسماعيل بن سيده،المحكم والمحيط الأعظم،ط1،مطبعة مصطفى البابي، 1377هـ
.100	علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن،سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني،ت:موفق عبد الله عبد القادر ،ط1،مكتبة المعارف،الرياض 1404هـ
.101	علي بن عُمَر الدار قطني أبو الحسن ، الإلزامات والتتبع ، ت: مقبل بن هادي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
.102	علي بن عُمَر الدار قطني أبو الحسن ، السنن ، علي بن عمر ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت 1386 هـ.

.103	علي بن عُمَر الدار قطني أبو الحسن ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط1، دار طيبة الرياض 1985م.
.104	علي بن عمر الدارقطني ، المؤتلف والمختلف ، ت: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط ، دار الغرب الإسلامي.
.105	علي بن محمّد الشافعي، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ط2، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م.
.106	علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات ، ت: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1405 هـ.
.107	عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين أبو حفص ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، ت: د.كريمة بنت علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1999م.
.108	عمر بن حسن فلاتة، الوضع في الحديث ، مكتبة الغزالي، دمشق ، سوريا، 1981م
.109	عمر بن رسلان البلقيني سراج الدين ، محاسن الاصطلاح مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح ، ت: د/عائشة عبد الرحمن ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة 1974م.
.110	فخر الدين الرازي، مناقب الإمام الشافعي ، ت: الدكتور أحمد حجازي، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، 1986م.
.111	فوزي رفعت، توثيق السنة ، ط1، مكتبة الخانجي، مصر 1981م.
.112	القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، ت: السيد أحمد صقر، ط1، القاهرة 1970م.
.113	مالك بن أنس، الموطأ ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد أحمد راتب، ط11، دار النفائس، بيروت1990م.

114.	المبارك بن محمّد أبو السّعادات ابن الأثير الجزري ، النّهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: أحمد الزاوي، محمود محمّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
115.	مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
116.	محمد السماحي، غيث المستغيث، ط 2، دار العهد الجديد، بدون تاريخ.
117.	محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان 1975م
118.	محمّد أبوزهرة، الشافعي حياته وعصره، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1944م.
119.	محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ت: محمود خاطر، بيروت1995م.
120.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، المطبوعات الإسلامية ، حلب.
121.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ت: عمر عبد السلام تدمري.ط1، دار الكتاب العربي، لبنان 1987م.
122.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، ط4 ، دار البشائر ، بيروت1990م.
123.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، العبر في خبر من غبر، ت: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
124.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي، تذكرة الحفّاظ ، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.
125.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ت: محمد شكور، مكتبة المنار، الزرقاء، عمان 1406 هـ.

126.	محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
127.	محمد بن إدريس الشافعي الرسالة ، ت: أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية .
128.	محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، ت: عامر أحمد حيدر، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت 1985م.
129.	محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم ، الفهرست ، دار المعرفة، بيروت 1978م.
130.	محمد بن إسحاق بن خزيمة ، الصحيح ، ت: محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت 1973م.
131.	محمّد بن إسماعيل البخاري ، التاريخ الكبير، ت: هاشم الندوي ، دار الفكر
132.	محمد بن إسماعيل البخاري ، التاريخ الكبير ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
133.	محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المختصر ، ت: د. مصطفى ديب البغا ط3، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت1987م.
134.	محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد المعروف بالأمير الصّنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ت: أبو عبد الرّحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1417هـ/1997م.
135.	محمّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصّحابة ، ت: سعيد الأفغاني، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت 1939م.
136.	محمّد بن حبّان التميمي البستي، صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرناؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1414 – 1993م.
137.	محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، الثقات ، ت: السيد شرف الدين أحمد، ط1، دار الفكر 1975م.

.138	محمد بن حبان بن أحمد البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، ط2، دار الوعي، سوريا، 1402 هـ.
.139	محمّد بن عبد الرّحمن شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ط1، دار الكتب العلمية ، لبنان 1403هـ.
.140	محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث ، ت: السيّد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت1977م.
.141	محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ت: مصطفى عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت1990م.
.142	محمد بن عبد الله الحاكم النيسبوري ، سؤالات مسعود بن علي السجزي ، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1988م.
.143	محمّد بن عبد الله الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح ، ت: الألباني، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت 1985م.
.144	محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد ، ت: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1399 هـ.
.145	محمد بن عمر الواقدي، المغازي ، ت: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت.
.146	محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي ، الجامع ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
.147	محمد بن عيسى الترمذي ، علل الترمذي الكبير ، ت: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت 1409 هـ.
.148	محمّد بن محمّد أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ، ط4، مكتبة السنة، القاهرة، 1408هـ.

149.	محمّد بن محمّد الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ، ت: مجموعة من المحقّقين، دار الهداية.
150.	محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ، المستصفى في علم الأصول، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ.
151.	محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ، لسان العرب ، بيروت، دار صادر.
152.	محمد بن يزيد المبرد أبو العباس ، الكامل في اللغة والأدب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
153.	محمد خلف سلامة، لسان المحدثين ، مصدر الكتاب: ملفات وورد، نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.
154.	محمد طاهر الجوابي ، الجرح والتعديل بين المتساهلين والمتشددين ، الدار العربية للكتاب ، تونس 1997م.
155.	محمد طاهر الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي ، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم عبد الله ، تونس ، بدون تاريخ.
156.	محمد عبد الحي اللكنوي أبو الحسنات ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، ط2 ، دار القلم ، بيروت 1985م.
157.	محمّد عجاج الخطيب، السنّة قبل التدوين، ط5، دار الفكر، بيروت، 1981م.
158.	محمّد مطر الزهراني، علم الرّجال ونشأته وتطويره ، الرياض 1411هـ، 1996م.
159.	محمد ناصر الدين الألباني ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت 1985م.
160.	محمد ناصر الدين الألباني ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت 1985م.

.161	محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح أبي داود ، ط1، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت 2002م.
.162	محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمة ، ط1، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية 1992م.
.163	محمد نعيم ياسين ، العقل وعلاقته بالنص الشرعيّ ، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية 2012م، الموقع: www.Tassel.com
.164	محمود أبوريّة، أضواء على السنة المحمدية ، ط3، دار المعرفة، القاهرة.
.165	محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني ، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ت: أبو عبيد الله محمد حسن الشافعي ، مصابر الكتاب، الشاملة.
.166	محمود بن أحمد بدر الدين العيني ، شرح سنن أبي داود ، ت: خالد بن إبراهيم المصري، ط1، مكتبة الرشد، الرياض 1420 هـ.
.167	محمود بن عمر الزمخشري، الفائق في غريب الحديث ، ت: عليّ محمّد البجاوي – محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة ، لبنان.
.168	محمود بن عمرو بن أحمد أبو القاسم الزمخشري جار الله ، أساس البلاغة، ط1 ، دار صادر ، بيروت 1992م.
.169	محيي الدين بن شرف النووي ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، الشاملة.
.170	مسلم بن الحجاج ، الجامع الصحيح ، دار الجيل بيروت + دار الآفاق الجديدة بيروت.
.171	مسلم بن الحجاج، التمييز ، ت: محمد مصطفى الأعظمي ، شركة الطباعة العربية، ط2، الرياض1402هـ.

.172	مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، ط2، مكتبة الكوثر 1410 هـ
.173	المعلمي اليماني ، مقدمة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند1952 م.
.174	موفق الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن قدامة المقدسي،المنتخب من علل الخلال،ت : أبو معاذ بن طارق بن عوض الله ،ط1،دار الراية للنشر والتوزيع،الرياض 1998م
.175	ناصر الدين بن عبد السيد أبو الفتح ، المغرب في ترتيب المعرب ، ت: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار ، ط1 ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب 1979م.
.176	نور الدّين أبوالحسن المعروف "بملا علي القاري" شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ت: محمّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم بيروت
.177	نور الدين عتر،الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين ، ط1، مؤسسة الرسالة.
.178	نور الدين عتر، منهج نقد المتن عند علماء الحديث، دار الفكر، دمشق 1985م.
.179	ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان ، دار الفكر، بيروت.
.180	يحيى بن شرف بن مري النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
.181	يحيى بن معين ، سؤالات ابن الجنيد ، ت: د/أحمد محمد نور يوسف ، ط1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة 1988م.
.182	يحيى بن معين، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، ت: محمد كامل القصار، ط1 ، مجمع اللغة العربية ، دمشق 1985م.
.183	يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: د. بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980م.
.184	يوسف بن حسن بن أحمد، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي ، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان 1992م.
.185	يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمّد عبد الكبير البكري، مؤسّسة قرطبة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	4
المقدمة	5
الباب الأوّل: أصالة المنهج النقدي عند المحدّثين	14
الفصل الأول: النقد الحديثي وتطوره	15
المبحث الأول: نشأة النقد الحديثي وتطوّره.	16
تعريف النقد لغة واصطلاحا	16
النقد الحديثي في عهد الصحابة	18
النقد الحديثي في عهد التابعين	26
المبحث الثاني: أصول المنهج النقدي وخصائصه	33
علم الرجال وعلاقته بعلم العلل	36
المؤلفات في نقد الرواة والروايات	37
المبحث الثالث: الأئمّة النقّاد ولبد من أقوالهم النقدية	48
الفصل الثاني: الدواعي الموجبة لنقد المتن الحديثي	77
المبحث الأول: مفهوم نقد المتن	78

المبحث الثاني: المخالفة	80
مقدمات نظرية	80
مخالفة الحديث الثابت للأصول الثلاثة	82
التطبيقات	83
مخالفة صريح القرآن	83
مخالفة الثابت من السنة	88
مخالفة الإجماع	90
مخالفة الراوي رأيه لمرويه	90
التطبيقات	91
المبحث الثالث: التفرّد	94
مقدمات نظرية	94
مفهوم التفرد	94
مراتب التفرد	95
موقف الأئمة النقاد من التفرد	96
التطبيقات	98
المبحث الرابع: ظهور الوضع في الحديث	106
بدء الوضع	106
أسباب الوضع	112

الوضع عند الخوارج	113
الوضع عند الشيعة	115
الوضع عند السنّة	116
الفصل الثالث: نظرة نقدية للإنتاج الفكري في نقد المتن عند المعاصرين	118
المبحث الأوّل: دراسات في نقد المتن	119
مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة	120
المنار المنيف لابن القيم	121
المبحث الثاني: دراسة نقدية لكتاب "مقاييس نقد متون السنة"	125
الباب الثاني: مظاهر عناية علماء الجرح والتعديل بنقد المتن	134
الفصل الأول: صيانة ألفاظ المتون	135
المبحث الأول: أحوال الرواة ومراتبهم	136
شروط من تقبل روايته	137
صفة رواية الحديث لفظا ومعنى	154
شبهات حول الرواية بالمعنى	161
المبحث الثاني: الاهتمام بسلامة المتن من العيوب المتنية	166
اختلاف المتون	166
التفرد	170
الحديث الموضوع	176

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية من اهتمام النقاد بألفاظ الحديث	184
الوقوف على الزيادات	186
اختصار المتون	189
بيان الناسخ والمنسوخ	191
بيان سبب ورود الحديث	196
الاهتمام بالتعارض والترجيح	198
بيان عمل الصحابة والتابعين	204
التعليقات الفقهية	208
الفصل الثاني: صيانة معاني المتون	213
المبحث الأول: مختلف الحديث أو مشكل الحديث	214
أسباب استشكال بعض الأحاديث	216
التطبيقات	218
المبحث الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه	261
المبحث الثالث: غريب الحديث	281
الفصل الثالث: معايير نقد المتن عند المحدثين	290
المبحث الأوّل: المعايير لغة واصطلاحا	291
المبحث الثاني: المخالفة للثابت	292
مخالفة الحديث لظاهر القرآن	292

مخالفة الحديث لثابت من السنّة	297
مخالفة الحديث للحسّ والمشاهدة	303
المبحث الثالث: الاستحالة العقلية	307
العقل لغة واصطلاحا	307
علاقة العقل بالنص الشرعي	308
أصالة النقد العقلي عند المحدثين وضوابطه	310
التطبيقات	317
المبحث الرابع: الاستحالة التاريخية	321
أصالة التاريخ كمعيار لنقد الحديث وضوابطه	321
هل يمكن اعتبار التاريخ مقياسا موثوقا به للحكم بصحة الخبر؟	322
التطبيقات	325
الباب الثالث: ارتباط عبارات وألفاظ الجرح والتعديل بالممارسة النقدية عند المحدثين	333
الفصل الأول: مرتكزات المنهج النقدي عند الأئمة النقاد	334
المبحث الأول: علم الجرح والتعديل وأهميته	335
علم الجرح والتعديل النظري	336
علم الجرح والتعديل التطبيقي	336
المبحث الثاني: اعتبار آراء النقاد السابقين	339
اعتمادهم على السابقين في تضعيف الرواة	339

اعتمادهم على السابقين في توثيق الرواة	341
اعتمادهم على السابقين في السماع	342
اعتمادهم على السابقين في اختلاط الرواة	343
توثيقهم لمن ضعفه السابقون	346
المبحث الثالث: سبر حديث الراوي وأثره في الحكم عليه	349
مفهوم السبر لغة واصطلاحا	349
السبر في أقوال الأئمة النقاد	349
الخطوات الإجرائية لسبر حديث الراوي عند المحدثين	352
المبحث الرابع: أثر السبر في الألفاظ والعبارات النقدية جرحا وتعديلا	354
تضعيف الراوي من أجل مروياته	354
نفي تضعيف الراوي من أجل مروياته	366
المبحث الخامس: مراحل المنهج النقدي عند الأئمة النقاد وأسسه	383
الفصل الثاني: مراتب علماء الجرح والتعديل من حيث العناية بنقد المتن قلة وكثرة.	388
المبحث الأوّل: سبر الحديث عند الأئمة النقاد المتقدمين وأثره في الحكم على الرّاوي	389
سبر الحديث عند إمام النقاد شعبة بن الحجاج	389
سبر الحديث عند الإمام يحيى بن سعيد القطان	389
سبر الحديث عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي	390
سبر الحديث عند الإمام يحيى بن معين	391

سير الحديث عند الإمام علي بن المديني	392
سير الحديث عند الإمام أحمد بن حنبل	392
سير الحديث عند الإمام أبي زرعة الرازي	395
سير الحديث عند الإمام أبي حاتم الرازي	397
المبحث الثاني: سير الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام ابن عدي من خلال كتابه الكامل	399
المبحث الثالث: سير الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام ابن حبان من خلال كتابه المجروحين	418
المبحث الرابع: سير الحديث وأثره في الحكم على الراوي عند الإمام العقيلي من خلال كتابه الضعفاء	439
الفصل الثالث: تاريخ ظهور ألفاظ الجرح والتعديل	449
المبحث الأول: استعمال ألفاظ الجرح والتعديل في الحكم على الرواة.	450
نماذج من الألفاظ النقدية عند طبقة التابعين	450
عامر الشعبي(103هـ)	450
ابن عون (151هـ)	450
أيوب السختياني(131هـ)	450
نماذج من الألفاظ النقدية عند طبقة أتباع التابعين	450
شعبة بن الحجاج (160 هـ)	450
سفيان الثوري(161 هـ)	451
شيوع النقد وكثرة الألفاظ النقدية(ألفاظ الجرح والتعديل)	451

يحيى بن سعيد القطان(198 هـ)	451
عبد الرحمن بن مهدي(198 هـ)	451
ازدهار النقد في القرن الثالث الهجري	451
المبحث الثاني: تصنيف ألفاظ الجرح والتعديل	452
محاولات الأئمة النقاد جمع وتصنيف ألفاظ الجرح والتعديل	452
عبد الرحمن بن مهدي	452
الامام أحمد بن حنبل	452
الإمام مسلم بن الحجاج	453
عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي	453
الخطيب البغدادي	455
ابن الصلاح	455
الإمام النووي	455
الإمام الذهبي	456
عبد الرحيم زين الدين العراقي	457
الحافظ ابن حجر	458
الإمام السخاوي	460
المبحث الثالث: أهمية معرفة المصطلحات النقدية الخاصة، وأثرها في الحكم على الرواة.	462
مفهوم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل	462

علاقة المعنى اللغوي لألفاظ الجرح والتعديل بالمعنى الاصطلاحي	462
نماذج من الاصطلاحات الخاصة	464
المبحث الرابع: اختلاف مناهج النقاد جرحا وتعديلا.	465
التشدد والتساهل لغة واصطلاحا	465
التشدد والتساهل في أقوال الأئمة المتقدمين	465
أقسام النقاد باعتبار كثرة كلامهم في الرواة جرحا وتعديلا	466
أقسام النقاد باعتبار التشدد والتساهل	466
موقف الأئمة من اختلاف مناهج النقاد	469
الخاتمة:	471
أهمّ نتائج البحث	472
التوصيات	473
الفهارس العلمية.	474
فهرس الآيات القرآنية.	475
فهرس الأحاديث والآثار.	480
فهرس الغريب والمعاني.	499
فهرس الأعلام المترجم لهم.	502
فهرس المصادر والمراجع.	506
فهرس الموضوعات.	522

International Islamic Univ. CENTRAL LIBRARY ISLAMABAD